



٢٨١

# مَجْمَعُ الْفَائِدَةِ وَالنِّهَايَةِ

فِي شَرْحِ ارشَادِ الْأَوْدَانِ

لِلْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الْمَدِينِيِّ وَهَيْدَرِ عَصْرٍ وَفَرِيدِ عَصْرٍ  
الْمَوْلَى الْحَمْدُ الْمَقْدِيرُ الْأَوَّلُ دَيْبِ الْمَلِكِ

الْمَوْلَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

الْحَبَشِيُّ الْخَلَّاصُ

مُؤَسَّسَةُ التَّنْقِیْهِ الْأِسْلَامِیَّةِ

الْقَائِمَةُ بِحِجَابَةِ الْإِسْلَامِیَّةِ بِبَنَاتِ الْمَدِیْنَةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في شرح إرشاد الأئمة

عليهم السلام في معرفة حقائق الدين

الذي هو المختار في معرفة حقائق الدين

كتاب
شرح إرشاد الأئمة
تأليف
مؤلف
محرر
مطبعة
تاريخ
عدد النسخ
عدد الأوراق
عدد الصفحات
عدد الجلدات
عدد النسخ
عدد الأوراق
عدد الصفحات
عدد الجلدات

المكتبة

المكتبة

المكتبة

المكتبة

مكتبة

مكتبة



## مجمع القائدة والبرهان

(ج ١١)

مركز تحقيق التراث في مكتبة جامعة القاهرة

- |                 |  |
|-----------------|--|
| ■ تأليف :       | المحقق البارع الشيخ أحمد المعروف بـ «المقدس الأردبيلي» □                   |
| ■ تحقيق :       | الحاج آقا مجتبی العراقي، الشيخ علي بناء الاشتهادي، الحاج آقا حسين البردي □ |
| ■ الموضوع :     | فقه □  |
| ■ عدد الصفحات : | ٦٢٤ □  |
| ■ طبع ونشر :    | مؤسسة النشر الإسلامي □   |
| ■ الطبعة :      | الثانية □  |
| ■ المطبوع :     | ٥٠٠ نسخة □   |
| ■ السعر :       | ١٠٥٠ تومان □   |
| ■ التاريخ :     | ١٤١٧ هـ . ق □  |

مؤسسة النشر الإسلامي  
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

# کتاب الصيد وتوابعه



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع رسانی





مرکز تحقیقات کلامی و فقهی علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الصيد وتوابعه

وفيه مقاصد:

الأول: في الاصطياد

وفيه مطلبان.

الأول: في شرائط الاصطياد

ويشترط في قتل الصيد أن يكون فوات الروح بقتل الكلب المعلم .

قوله: «الأول في شرائط الإصطياد الخ» الاصطياد قد يطلق على اخذ الصيد واثباته بأي وجه اتفق باليد وغيرها من الآلة المعتادة وغيرها، ولا شك في جواز ذلك وتملكه بغير شرط إلا إذا كانت الآلة منصوبة فانه لا يجوز، وفي تملكه حينئذ ببعض افرادها مثل الشبكة تأمل، وحينئذ لابد من ذبحه على الوجه الشرعي ليحل، ان لم يكن مات، على الوجه الذي يحل كما سيجيء .  
والمراد به هنا قتل الحيوان الوحشي الممتنع بالفعل باحدى الآلات، وفي حكم الوحشي، الاهلي الممتنع، والتردي فيمكن الاكتفاء به .  
ويدل على حله النص كتاباً وستة كما سيجيء، والإجماع المدعى .  
ولكن في حله بها بعد ان كان الحيوان مأكول اللحم - شروط .  
(الأول) كون ما يصاد به ان كان حيواناً كلباً معلماً للصيد، اما حله به

فهو ثابت بالنص، كتاباً (١) وستة، والإجماع.  
 وأما عدمه بغير فإن كان كلباً غير مُعَلِّم، فلظاهر الكتاب والسنة، مثل  
 حسنة محمد بن قيس - الثقة - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين (٢)  
 عليه السلام: ما قتلْتُ من الجوارح مكلِّبين وذكر اسم الله عليه فكلوا من صيدهن، وما  
 قتلْتُ الكلاب التي لم تعلِّموهن (ها - ثل) من قبل أن تدركوه فلا تطعموه (٣)  
 والإجماع (٤).

وان كان غيره - فالمشهور عدم حصول الحل به، وقال شاذ منا - وهو الحسن  
 بن أبي عقيل - بالحل إذا كان ممّا (بما - خ ل) هو مثل الكلب في القدر والجثة مثل  
 النمر والفهد وغيرهما.

دليل المشهور التقييد في قوله تعالى: وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ (٥)  
 أي يحل أكل ذلك الصيد لكم حال كونكم مكلِّبين أي معلِّمين للكلب فيكون  
 الجارح الذي هو آلة الصيد كلباً معلِّماً. هكذا فسر الاشتقاق يؤيده.  
 وصحيحة (٦) الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: في كتاب أمير  
 المؤمنين صلوات الله عليه في قول الله عز وجل: وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ  
 قال: هي الكلاب (٧).

(١) وهو قوله تعالى: وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ. كما سيأتي من الشارح قدّم أيضاً في ضمن نقل  
 الأخبار.

(٢) هكذا في النسخ المخطوطة والمطبوعة ولكن ليس لفظ وقال أمير المؤمنين في الكافي والتهديب والوسائل.

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٨.

(٤) عطف على قوله قدس سره: فلظاهر الكتاب النحر.

(٥) المائدة: ٤.

(٦) عطف على قوله قدّم: والاشتقاق.

(٧) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٠٧.

فلا يحصل الحلّ بغيره (١)، والآ كان القيد لغواً، فتأقّل.  
والأخبار (٢) عن أهل البيت عليهم السلام، مثل حسنة محمد بن مسلم وغير  
واحد عنها عليهما السلام جميعاً أنها قالوا في الكلب يرسله الرجل ويسمي؟ قال:  
إن أخذته فادركت ذكاته فذكّه، وإن ادركته وقد قتله وأكل منه فكل ما بقي (٣).  
ودلالتها عليه بالمفهوم، وهي صريحة في جواز الأكل وإن أكل.  
وصحيفة أبي عبيدة الخذاء، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل  
(الرجل - ثل) يسترح كلبه المعلم ويسمي إذا مرّحه؟ قال: يأكل ممّا امسك عليه  
فإن (إذا - ثل) ادركه قبل أن يقتله (قتله - ثل) ذكاه وإن وجد معه كلباً غير معلّم  
فلا يأكل منه، قلت: فالفهد؟ قال: إن ادركت ذكاته فكل، قلت: أليس الفهد  
بمنزلة الكلب؟ فقال: لا ليس شيء يوكل (منه - ثل) مكلّب إلا الكلب (٤).  
وهما تدلان على أنه لو ادرك الصيد شيئاً لا بد من ذكاته.  
والظاهر أن ذلك مع استقرار الحياة.  
وهذه تدل على عدم جواز الأكل مع الاشتباه بأنه قتله المعلم أو غيره  
فافهم.

وصحبيحته الأخرى، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ماتقول في  
البازي والصقر والعقاب؟ قال: إذا ادركت ذكاته فكل منه، وإن لم تدرك ذكاته  
فلا تأكل منه (٥).

(١) يعني بغير الكلب.

(٢) عطف على قوله قدس سره: التقيد.

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٠٩، وتماهه: ولا ترون ما يرون في الكلب.

(٤) أورد صدره في الوسائل باب ١ حديث ٢ وذيله في باب ٩ حديث ١ ج ١٦ ص ٢٠٧ وص ٢١٦ منها.

(٥) الوسائل باب ٩ حديث ١١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢١.

وهي صريحة في النهي عن اكل المذكور مع عدم الذكاة.  
وما رواه في الصحيح ابو بكر الحضرمي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد البزاة، والصقورة، والكلب، والفهد، فقال: لا تأكل صيداً من هذه إلا ما ذكيتموه إلا الكلب المكلب، قلت: فان قتله؟ قال: كُلْ لَأن الله عز وجل يقول: وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ فَكُلُوا مِمَّا امْسَكْتُمْ عَلَيْكُمْ (١).

وصحیحة الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: كان أبي عليه السلام يفتي (كان - ثل) ويتقي، وكنا نفتي نحن ونخاف في صيد البزاة والصقور، وأما الآن فإننا لا نخاف ولا يُحَلَّ (يحل - يب ثل) صيدها إلا ان تدرك ذكاته، وانه في كتاب علي عليه السلام: ان الله عز وجل قال: وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ، في الكلاب (٢).

ورواية أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ان ارسلت بازاً أو صقراً أو عقاباً فلا تأكل حتى تدركه فتذكيه، وان قتل فلا تأكل (٣).  
ولا يضر اشتراك علي بن أبي حمزة، وأبي بصير، بل ضعفهما أيضاً (٤).

وما رواه في الصحيح عبد الله بن سليمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يرمل (ارسل - ثل) كلبه وصقره، قال: قال: اما الصقر فلا تأكل من صيده حتى تدرك ذكاته، وأما الكلب فكل منه اذا ذكرت اسم الله عليه أكل الكلب منه أو لم يأكل (٥).

(١) الوسائل باب ١ حديث ٣ وذيله باب ٣ حديث ٣ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٣ و ٢١٩.

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٠ وتماه: واذكروا اسم الله عليه.

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٥ (وفي التهذيب: ونحن نخاف).

(٤) فان سنده كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير.

(٥) أورد صدره في الوسائل في باب ٩ حديث ٦ من الوسائل ج ١٦ ص ٢٢٠.

فيها دلالة على وجوب التسمية وعدم ضرر اكل الكلب بالحل، ولا يضر جهل عبدالله.

وحسنة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام انه سئل عن صيد البازي والكلب اذا صاد وقد قتل صيده واكل منه، أكل فضلهما ام لا؟ فقال: اما ماقتله الطير فلا تأكل منه إلا ان نذكيه، واما ماقتله الكلب وقد ذكرت اسم الله عليه فكل منه، وان أكل منه (١).

وهي تدل على التسمية وعدم ضرر الأكل. وما في رواية زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام: واما خلاف الكلب مما يصيد الفهود والصقور واشباه ذلك فلا تأكل من صيده إلا ما أدركت ذكاته، لان الله عز وجل قال: مكّنين، فما كان خلاف الكلب فليس صيده بالذي يؤكل إلا ما يدرك ذكاته (٢).

وغيرها من الأخبار الكثيرة جداً، ونقل الاجماع في المختلف عن السيد على ذلك. وتدل على الحل أيضاً أخبار مثل صحيحة علي بن مهزيار قال: كتب الى أبي جعفر عليه السلام عبدالله بن خالد بن نصر المدائني: أسألك جعلت فداك عن البازي اذا امسك صيده وقد ستمى عليه فقتل الصيد هل يحل اكله؟ فكتب عليه السلام بخطه وخاتمه: اذا سميته أكلته، وقال علي بن مهزيار: قرأته (٣). وصحيحة أبي مريم الأنصاري قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصقور والبزاة من الجوارح هي؟ قال: نعم (هي - ثل) بمنزلة الكلاب (٤).

(١) أورد صدره في الوسائل باب ٩ حديث ٢ وفيه في باب ٢ حديث ٩ ج ١٦ ص ٢١٩ وص ٢١٠.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٣.

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٩ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٢.

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ٩ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٢.

وصحيحة زكريا بن آدم، قال: سألت الرضا عليه السلام عن صيد الباري والصقر يقتل صيده والرجل ينظر إليه، قال: كُلُّ منه، وإن كان قد أكل منه أيضاً شيئاً، قال: فرددت عليه ثلاث مرّات كلّ ذلك يقول مثل هذا (١).

وصحيحة أحمد بن محمد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عما قتل الكلب والفهد؟ قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: الكلب والفهد سواء فإذا هو أخذه فأمسكه فمات وهو معه فكلّ ذبه أمسك عليه وإذا أمسكه وأكل منه فلا تأكل، فإنه أمسك على نفسه (٢).

ومثلها صحيحة محمد بن عبيدة، وعبد الله بن المعيرة، قالا: سأله زكريا بن آدم الخ (٣) - وهي مضمرة. وصحيحة البرقي قال: سألت زكريا بن آدم أبا الحسن عليه السلام وصهوان حاصر ممّا قتل الكلب والفهد؟ قال: قال أبو جعفر عليه السلام: الفهد والكلب سواء قدرأ (٤).

وصحيحة زكريا بن آدم، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الكلب والفهد يرسلان فيقتلان (فيقتل - ح) قال: فقال لي: هما ممّا قال الله تعالى: مكّليين، فلا بأس بأكله (٥).

وبعض هذه الاخبار يدل على عدم حواز الأكل إذا أكل منه الكلب والفهد فحملها الشيخ على عدمه إذا كن عدة الكلب ذلك، لما تقدم في الاخبار

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١٨ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٢

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ١٥ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٧.

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٧.

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٥ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٧.

(٥) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٦.



ما يدل على حلّ الاكل، أكل ام لا.

وتدّن عليه أيضاً أحبار كثيرة، مثل ما في حسنة محمد بن مسلم وغير واحد: (فكر مائتي) (١) وما في صحيحة حاكم بن حكيم (٢) وغيرهم، فكأنه غير معلّم حيثئذ، فإن المعلّم ما يأكل إلا نادراً وذلك لا يضر. واحتمل حملها - أي حمل الاخبار - لتي دلت على حلّ ما كل منه الكلب - وعلى التقية أيضاً.

واحتمل أيضاً اختصاصها بالفهد يعني يجوز أن يكون حكم الفهد حكم الكلب وما يجوز في غير الفهد، وحس غيره مما يدل على جواز اكل ما قتل غير الكلب وغير الفهد أيضاً، على الضرورة أو على التقيّة أيضاً. ويؤيده صحيحة الحلبي المتقدمة: (كان أبي الخبي) (٣).

ورواية المفضل بن صالح، عن أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان أبي يفتي في زمن بني أمية أن ما قتل البازي والصقر هو حلال وكان يتقيهم وأنا لا اتقيهم وهو حرام ما قتل (٤).

فليس حواه عن هذه الاخبار منحصراً في حوار القول ما كل صيد الفهد، مثل الكلب فقط حتى يعترض بان في الاخبار ما يدل على جواز اكل صيد غيره أيضاً كما فعله في شرح الشرائع.

ولعن تخصيص هذا الاحتمال بالفهد، لوحدان نقائل به فقط واحتمال اطلاق الكلب عليه فتأمل.

(١) راجع الوسائل باب ٢ حديث ٢ ج ١٦ ص ٢٠٩ من أبواب الصيد.

(٢) راجع الوسائل باب ٢ حديث ١ ج ١٦ ص ٢٠٩ من أبواب الصيد.

(٣) راجع الوسائل باب ٩ حديث ٣ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٠.

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ١٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٢.

أو السهم وشبهه، كالسيف والرمح، وكل ما فيه بصل وإن قتل معترضاً، والمعارض وإن خلا من الحديد إذا خرق اللحم.

ويحتمل الحمل على الكراهة، وتؤيده حصة محمد بن مسم - وهي صحيحة في التهذيب - عن أبي جعفر عليه السلام أنه كره صيد اباري إلا ما أدرك ذكاته (١).

وصحيحة جميل بن دراج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرسل الكلب على الصيد فيأخذه ولا يكون معه سكين فيدكيه بها أقيده حتى يقسه وبأكله؟ قال: لا بأس قال الله عز وجل: فكلوا مما أمسكن عليكم، ولا تسعي أن يؤكل مما قتله الفهد (٢).

فإن (لا يسعي) ظاهر في الكراهة إلا أنه خلاف المشهور والاحتمال، و(لا يسعي) بمعنى (يحرم) كثير وكذا (كره) من الكراهة بالمعنى المشهور اصطلاح الفقهاء المجتهد، وليس معلوم بكونه (كونه - خ) في كلامهم عليهم السلام كذلك، فتأمل. وإن كان ما يصاد به غير الحيوان فشرط حله به كونه سهياً أو شبهه، مثل السيف والرمح.

أما الحل بها فلاصل الإباحة، وعموم ما يدل على حل ما خلقه الله لكم (٣)، وحصر المحرمات في الآيات (٤) ولا حرج، وكونه إجماعياً أيضاً. وتدل عليه أيضاً الأحبار لصحيحة، مثل صحيحة محمد الخليلي، قال:

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٦، وسنده، كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد عن محمد بن عيسى، عن حريره عن محمد بن مسم.

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٨ إلى قوله عليكم.

(٣) لظاهر به إشارة إلى قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ليقرة ٢٩.

(٤) منه سارة في قوله تعالى قل لا تأخذوا من حرمي محرماً - الآية، الانعام ١٤٥، وأما الأحبار فبأنهم

بعضها انشاء الله في حلال المسائل

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصيد يصريه الرجل بالسيف أو يقطعنه برمح (ربالرمح - خ ل) أو يرميه سهم فيقتله وقد سُمي حين فعل ذلك قال: كله (كل - كا - ثل) لا بأس به (١).

وصحبحته أيضاً قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لصيد يرميه لرجل سهم فيصيده معترضاً فيقتله، وقد سُمي حين رماه ولم يصبه الحديد؟ فقال: ان كان السهم الذي اصابه به هو قته فان راده (فاذا رآه - كا) فيأكله (٢). وهذه تدل على حلية الصيد بالسهم معترضاً وان لم يكن خرقة.

وصحبحته أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، انه مثل عتاً صرع المعراض من الصيد فقال: ان لم يكن له قتل غير المعراض وذكر اسم الله عز وجل عليه فليأكل مما قتل (ماقتل - كا - ثل)، وان كان له ثب غير فلا (٣).

وهذا التفصيل غير مشهور ولا مفهومة المعنى إلا ان الخبر صحيح، فكان المقصود الضرورة في قتله بالمعراض حيث ما كان له غيره من النبل واسهم.

ويؤيده ما في العقبة: وكان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: اذا كان سلاحه الذي يرمى به فلا بأس (٤)، وفي آخره: ان كانت تلك مرماته فلا بأس (٥)، وروى انه ان خرق اكر، و لم يخرق لم يؤكل (٦)، وقال علي عليه السلام في رجل له نبال يس في حديد وهي عیدان كلها فيرمي بالعود فيصيب وسط الطير معترضاً فيقتله ويذكر اسم الله وان لم يخرج دم وهي نبال (نبالة - ثل) معلومة فيأكل منه اذا ذكر اسم الله عز وجل (٧) عليه.

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ٣ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٨

(٢) الوسائل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٣.

(٣) الوسائل باب ٢٢ حديث ٤ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٤.

(٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل باب ٢٢ حديث ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٤.

ولكن تدل على اشتراط احرق صحيحة أبي عبيدة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا رميت بالمعرّاص محرق فكل، وان لم يحرق واعترص فلا تأكل (١).

كأنها المشار إليها في الفقيه بقوله: وروى الخ (٢) ومضمونها موافق لفتوى. ويمكن تخصيصها بما اذا كان عبده نجل آخر ولم يكن من مرماته وصنعتة، بقرينة ما تقدم.

ورواية زرارة واسماعيل الحمصي انها سألا أبا جعفر عليه السلام عما قتله (قتل - ثل - كا) المعراض، فقال: لا بأس إذ كان هو من مرماتك او صنعتة لذلك (٣).

وتدل عليه أيضاً موثقة محمد بن مسلم - لاس فضال - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كل من الصيد ما قتله السيف والرمح والسهم، وعن صيد صيد فتورعه اليوم قبل أن يموت؟ قال: لا بأس به (٤).

لعل المراد بعد ازالة الحبة المستقرة ونقاء رمق - قسم، أو المراد بالتوزيع جعل نصفه مثلاً لواحد، والثالث لآخر، وأرأس لشخص، لا القسمة بالفعل والافصال والانعكاس فتأمل.

وأما عدم الحل بغيرها فالذي ثبت بالدليل، عدم الحل اذا قتل بالحجر والبندق، للاختصار الصحيحة لكثيرة بذلك، مثل صحيحة محمد بن مسلم، عن

(١) الوسائل باب ٢٢ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٣.

(٢) كما تقدم انما يقفه من الشارح فقس ستره

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٥ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٤.

(٤) الوسائل باب ١٦ حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٨ ومعه هكذا كما في الكافي محمد

بن يحيى عن أحمد، عن ابن فضال، عن ثعلبة بن عيمون، عن يزيد بن معدوية الحمصي عن محمد بن مسلم

أحدهما عيها السلام، قال: سألته عن قتل الخمر والبندق أيؤكل منه؟ فقال: لا (١).  
ومثل صحيحة سليمان بن خالد وحسنه الحلبي وحرير (٢) وغيرها.  
وكذا ماقتنه الحباله، للرواية، مثل حسنة محمد بن قيس، عن أبي جعفر  
عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين: ماأخذت الحباله من صيد فقطعت منه يداً أو  
رجلاً فذروه، فإنه ميت وكلوا مم أدركتم حياً ودكرتم اسم الله عليه (٣) أي ذكيتم  
مع الشرائط مثل التسمية.  
وقريب منه رواية عبدالرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام (٤).  
وكذا يحرم مايقع في الماء ويموت، وهو ظاهر.  
ويدل عليه ما في رواية سماعه، عن أبي عبد الله عليه السلام: وإن وقع في  
الماء (أوتدهده من جبل - نل) من رميته فمات فلا تأكل منه (٥).  
وكذا رواية ابن الحجاج وحسنه الحلبي مثله (٦).  
والظاهر انه كذلك لو وقع من جبل أو حائط وبحو ذلك.  
وأما لو قتل بآلة أخرى، مثل اسكين والخنجر وغيرها، فالظاهر الحل  
للاصل وعموم أدلة الحل، وحصر المحرمات مع انه ليس من.  
ويؤيده انها يشبهان السيف.  
ويدل عليه أيضاً عموم بعض الأدلة، مثل صحيحة حرير، قال: مثل

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ٦ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٦.

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ١ و ٣ و ٤ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٥.

(٣) الوسائل باب ٧ ص ٢٤ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٧.

(٤) راجع لوسائل باب ٢٤ حديث ٢ منها ص ٢٢٧.

(٥) الوسائل باب ٢٠ دليل حديث ١ ج ١٦ ص ٢٢٢.

(٦) راجع الوسائل باب ٢٦ حديث ١ و ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٨.

أبو عبد الله عليه السلام عن الرمية يجزها صاحبها من الهر يؤكل منه؟ قال: (ان علم - ثل) ان كان يعلم ان رميته هي نتي قتلته فليأكل، (فياكل - ثل)، وذلك اذا كان قد سمى (١) فتأمل.

وصحيحة محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: من حرج صيداً بسلاح فدكر اسم الله عليه ثم بقي ليلة أو ليلتين لم يأكل منه سبع وقد علم ان سلاحه هو الذي قتله فليأكل منه ان شاء، وقال في أبل مصطاده رجل فبقطعه الناس والرجل يمنعه (يتعه - كا) اقترأه هة؟ قال: ليس بنهية وليس به بأس (٢).

ويمكن ان يستدل على تحريم غير ما نص بتحليله من المقتول بالكسب والرمح والسهم، والسيف - بأن الأصل عدم، **بأنه كية** وأما المحلل هو التذكية، ولأن غيره ميتة، وهو حرام بالنص والاجماع.

وقد يعمد، بأن الأصل الحل، وكذا ظاهر عموم الآيات والاخبار وحصر المحرمات وحرج منه ما تحقق تحريمه بأنه ميتة وهو الذي يموت بغير تذكية وقتل في صيد، وبالجملة غير معلوم كونه حراماً وميتة.

ولا شك ان الاجتناب حوط وأوفق بكلامهم فتأمل.

ثم اعلم ان المراد بالرمح، الرمح وما اشبه كبيراً أو صغيراً من أي شيء كان حتى العصا الصغير الذي فيه ما في كعب ارمح من الحديد، داخل.

وان المراد بالسهم ما فيه نصل ون لم يكن فيه ريش.

كأنه (٣) اشار اليها بقوله: (وكل ما فيه نصل الخ) مع احتمال

(١) الوسائل باب ١٨ حديث ٢ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٠.

(٢) نوود ص ١٦ في باب ١٦ حديث ١ ووجهه في باب ١٧ حديث ٢ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٨ -

٢٢٩ والاين بضم الميم وكسرهما وايم فيه مشددة مفتوحة ذكر الاوعال وهو ليس الخيل (بجمع النحرين).

(٣) كأن نصيب رحمه الله اشار الى ان المراد بالرمح الخ وان المراد بالسهم الخ بقوله الخ.

وكذا السهم الخالي من نصل.  
 والتسمية عند ارسال الآلة، فلو أدخل بها عمداً لم تحل وان  
 سمي غيره أو شاركه المسمى.

الاختصاص بالرمح المتعارف المتداول، والسهم كذلك.  
 وأنه (١) لا يشترط في القتل بما فيه نصل، بالنصل والقتل طولاً، والجرح،  
 بل يكفي القتل به ولو كان معترضاً، ودلت عليه العمومات والخصوص صحيحة  
 الحلبي المتقدمة (٢).

وأنه قد اشترط المصنف في المقتور بالمعراض مع خلوه عن النصل خرق  
 الجلد لعله لصحيحة أبي عبيدة المتقدمة (٣)، وقد مر ما يدل على عدمه أيضاً، ولكن  
 بشرط عدم نيل غيره، فتأمل.

وأما كون السهم الخالي من النصل - مثل المعراض في اشتراط حل مقتوله  
 بالخرق - فكأنه بالقياس، ولعل عموم دلة الخبر بالسهم يشمل مع عدم الشرط أيضاً  
 مثل ما في صحيحة الحلبي المتقدمة (يرميه بسهم).

ويمكن ان يحصى بالمتعارف مستداور، وهو ما فيه النصل أو القتل المتعارف  
 وهو بالطول والخرق.

قوله: «والتسمية عند ارسال الآلة الح» يعني لا بد في القتل بالآلة من  
 الكلب وغيره، من التسمية من المرسل الصائد القاتل ولو بالشركة، فهو مسمى غيره  
 أو شاركه المسمى لم يحل، فهي شرط، وفي القتل بالآلة تدكية، ويشترط فيها  
 التسمية بالنص والاجماع، وهي ذكر اسم الله على وجه التعظيم مثل بسم الله، والله

(١) عطف على قوله رحمه الله: ان اراد بالرمح وكذا قوله قتل سره - انه اشترط لصف الح

(٢) راجع الوسائل باب ٢٢ حديث ٤ ج ١٦ ص ٢٣٤ من ابواب الصيد.

(٣) راجع الوسائل باب ٢٢ حديث ١ ج ١٦ ص ٢٣٣ من ابواب الصيد.



## ولو نسيها حل.

أكبر، ويمكن اجزاء غير العربية للصدوق، وسيجيء.

ويدل على اشتراطها في 'صيد' كلب آية (أجل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما عمنكم الله وادكروا اسم الله عليه) (١).

وقد مر ما يدل عليها في الاخبار الصحيحة المتقدمة فتذكر.

وقد دلت على كون التسمية ايضاً عند ارسال الآلة مثل ما في صحيحة الحلبي: (وقد سمي حين رماء) (رمى - ثل) (٢).

والظاهر انما تجوز بعد ارسال قبل الاصابة، قال في الدروس: ولو سمي بعده قبل الاصابة حل، وقال قله ايضاً: ولو نعتدها ثم سماها عندها أي عند الاصابة - فالاقرب الاجزاء (الهي).

لعموم (٣) بعض الأدلة من الآيات والاعبار وتحمل هذه (٤) على الرحمة وبيان لول الوقت وسيجيء.

فلما اخل بها عمداً لم يحل، بل يحرم، كمن تركها حين التدكية عمداً لانسياناً (٥) للاصل، والعمومات، وحصر المحرمات، وكون السيان عدراً ظاهراً.

ويدل عليه، كونه عدراً في الذبح والنحر، ورواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كبه فاحد صيداً فاكل منه آكل من فضله؟ فقال: كُنْ ما قتل الكلب اذا سُميت عليه، وان (واذا - ثل)

(١) المائدة: ٤.

(٢) ابوصالح باب ٢٣ حديث ٣ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٤.

(٣) تعين لقوله قدس سره و يظهر انها مجزئة ارسال الحج.

(٤) يعني ما في صحيحة الحلبي من قوله. وقد سمي حين رماء.

(٥) يعني لو ترك التسمية عمداً لم يحل لا انه تركها سهواً وقوله للاصل الحج تعطيل لعدم حرمة تركها

كنت ناسياً فكل منه أيضاً وكل (من فضله) (مضله- ثل) (١).  
وهي تدل على ان اكل الكلب له لا يصح بالحل، والاخبار الصحيحة  
الدالة عليه كثيرة مستسمع، وأيضاً الاصل، وقد تقدم مؤيد.  
وتدل عليه أيضاً رواية ررارة- وفيها موسى بن بكر- عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال: اذا أرسل الرجل كلبه ونسى ان يسمي فهو بمنزلة من (قد-خ)  
ذبح ونسى ان يسمي، وكذلك اذا رمى بالسهم ونسى ان يسمي (٢).  
قال في الفقيه -بعد هذه الرواية-: وفي خبر آخر: (ان يسمي حين يأكل)،  
الظاهر عدم الخلاف في كون النسيان هنا عذراً.  
واما الجهل، فان كان من الذابح والصائم الذي لا يعتقد التسمية، من  
المخالف ففيه تأمل، وظاهر الأحبار التحريم، وسيجيء.  
واما اذا كان من الامامي الذي اتسبب وجوب التسمية واشتراطها في  
المذهب لكنه جاهل بهذه المسألة كعوامهم فيمكن كونه معذوراً، لما مر، وعدمه  
لظهور دلالة ما يدل على اشتراطها مطلقاً، فلا يحل لها خراج النامي لدليل وبقي  
الباقى فتأمل وسيجيء في التذكية.  
واما رواية عيسى بن عبد الله القمي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:  
ارمي بسهمي فلا إدري سميت ام لم اسم؟ فقال: كُـلْ لا بأس، قال: قلت: ارمي  
فبيغث عني فأجد سهمي فيه فقال: كُـنْ ما لم يؤكل منه (قال- ب): فان اكل منه  
فلا تأكل منه (٣).

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٨ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٠.

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ٢٠٢ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٥ والسد كما في الكافي هكذا.

محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن موسى بن بكر عن ررارة.

(٣) أورده في الوسائل صدره باب ٢٥ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٧ وبيده في باب ١٨ حديث ٤ منها.

## ولو سَمِيَ على صيد فقتل الكسب غيره حل.

ولا ينافي اشتراط التسمية لاحتمال حملها على نه لما كانت عادته التسمية فيحمل على فعلها أو انه إنما ترك حينئذ سيئاً، فلا يضر.

ويمكن حملها على اجهل ايضاً فيكون دليلاً على كونه عدراً فتأمل.

**قوله: «ولو سَمِيَ على صيد الخ»** اشارة إلى ان الشرط هو التسمية على الصيد لا التسمية على صيد مخصوصه، لما تقدم من الأصل، وغيره، ولصدق التسمية التي هي شرط.

ولرواية عباد بن صهيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سَمِيَ ورَمَى صيداً فأخطأ وأصاب صيداً آخر، قال: يأكل منه (١).

ولا يصرّ القول فيه بالهترة (٢) مع توثيق النحاشي (٣).

نعم لا بد ان يكون المرسل هو السَمِيَ، لانه الذي عنتره الداسع.

وتؤيده رواية محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن العوم يخرجون جماعتهم إلى الصيد فيكون لكلب لرحل مهم فيرسل (ويرسل - ثل) صاحب الكلب كلبه ويسمّي غيره أبجري ذلك؟ قال: لا يسمّي إلا صاحبه الذي أرسله (٤).

ورواية أبي بصير، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يجزى ان يسمّي إلا (غير - ثل) الذي أرسل الكسب (٥).

(١) انوسائل باب ٢٧ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٩.

(٢) بهم الموحدة فالسكون مرقة من الزليلة قيل: سبوا من المعيرة بن سعد ونسبه الاثرالع (جمع ابجرين).

(٣) يعني ان عباد بن صهيب وان قيل: انه بشرى كما من الخلاصة للعلامة إلا انه وثقه النحاشي في رجاله، وبمجرد فساد المذهب مع وثاقة راوي غير قادح في حجة خبره.

(٤) انوسائل باب ١٣ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٦.

(٥) انوسائل باب ١٣ حديث ٢ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٦.





مثل أن قتله ثم غاب ولا يضر ذلك .

وكذا لو علم، بل ظن خطأ غلباً أنه قتل بالآلة حل أيضاً .

وقد دلت الأخبار على إباحته مع غيبته مطلقاً مثل ما تقدم في خبر عيسى بن عبد الله القمي، قال : قلت : أرمي يغيب عني فأجد سهمي فيه، فقال : كُـل (١) الخبر .

ويمكن تقييدها بعدم الاستقراء وما إذا علم أو ظن أنه إنما قتله (قتله - خ)

الآلة وإن كان حين الغيبة كانت حياته مستقرة وانه صرح في بعض الأخبار .

مثل ما تقدم في صحيحة حريز عنه عليه السلام : (إن كان يعلم (علم - خ)

أن رميته هي التي قتله فليأكل) (٢) .

ورواية سماعة قال : سألت عن رجل رمى حمار وحشي (وحش - ثل) أو

غليياً فأصابه ثم كان في طلبه فوجده من القدر وسهمه فيه فقال : إن علم أنه أصابه وإن سهمه هو الذي قتله فليأكل منه وآلاً فلا يأكل (٣) .

ومما في صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : من حرج

صيداً بسلاح فذكر اسم الله عليه ثم نوى ليلة أو ليلتين لم يأكل منه سبع وقد علم أن سلاحه هو الذي قتله فليأكل منه إن شاء (٤) .

ورواية موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا

رميت فوجدته وليس به اثر غير السهم وترى أنه لم يقتله غير سهمك فكل، يغيب (غاب - خ - ثل) عنك أو لم يغيب عنك (٥) .

(١) الوسائل باب ١٨ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣١ .

(٢) الوسائل باب ١٨ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٠ .

(٣) الوسائل باب ١٨ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٠ .

(٤) الوسائل باب ١٦ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٨ .

(٥) الوسائل باب ١٨ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣١ .

## وان يقتله الكلب بعقره لا بصدمه واتعابه.

نعم اذا لم يعلم انه قتل بسهمه لا يؤكل، لما مر كما اذا وجدته ميتاً فيه سهم لا يعلم به وان صاحبه سقى أم لا، كما يدل عليه أيضاً بعض ما تقدم.  
وتدل عليه أيضاً صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في صيد وجد فيه سهم وهو ميت لا يدري من قتله؟ قال: لا تطعمه (١) (لا تطعمونه - خ ل).

قوله: «وان يقتله الكلب بعقره الخ» من شرائط المقتول بالكلب الذي يحل أكله ان يكون الكلب قتله بعقره وجرحه لا بصدمه، مثل ان يضربه بحنجه أو رأسه أو رجله فوقع فمات أو اتعه فوقع ميتاً من لعب والغنم، لما تقدم من القاعدة، ولان الصيد هو القتل بالحرخ، لأنه المتعارف والمتداول والمعهوم، فلا يحل غيره.  
ويؤيده ما يدل على أنه لا يئذ في السهم الخالي عن السهل من الخرق والحرخ (٢) وقد تقدم، وما يدل على عدم الحل بالحجر والصدق (٣).

وما دلت من الأحسان على أنه لو مات في الماء أو وقع من الجبل والحائط ومات لم يحل مثل صحيحة الحبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل رمى صيداً وهو على حبل أو حائط فيخرق فيه السهم فيموت فقال: كل منه، وان وقع في الماء من رميتك فمات فلا تأكل منه (٤).

وفيه تأمل، أذ ليس كل مذكوره دليلاً، وطهر أدلة حل ما قتله الكلب مثلاً يشمله، نعم لا بد من العلم أو لعن الشرعي على حله بالتذكية الشرعية، وفي حصوله هنا تأمل.

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٢.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٣.

(٣) راجع الوسائل باب ٢٣ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٥.

(٤) الوسائل باب ٢٦ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٨.



واسلام المرسل أو حكمه، فلو ارسل الكافر وان كان ذمياً لم يحل.

وبالجملة انما البحث في صدق ادلة الحل وعدمه هنا، والظاهر عدمه في الأتعاب وصدقها في غيره ممكن، والاحتياط واضح، وهو طريق السلامة علماً وعملاً فلا يترك.

وكذا لا يحل لو شاركه غيره في قتله بحيث استند القتل اليهما.  
قوله: «واسلام المرسل الخ» من الشروط اسلام المرسل ورامي الآلة أو حكمه، كما في اطفال المسلمين، فان حكمهم حكم آياتهم عندهم.  
لما كان ارسال الكلب بميرة البديع والبحر وقد شرط كون فاعلها مسلماً أو من حكمه شرط ذلك في المرسل، دلالة دليته، لم يسبحى.  
وتؤيده الآية (١) فان الخطأ للمسلمين، فيكون المكلف والمرسل مسلماً.  
الظاهر عدم الحل مع كونه مشركاً، بل انظر انه اجماعي، وفي الكتابي مثل اليهودي أو النصراني خلاف، واشتهر عدم الحل.  
قال في الدروس: ينقل عن الحس به لا بأس بصيد اليهودي والنصراني وذبايحهم، بخلاف الجحوس، وحوز الصدوق اكل ذبيحة الثلاثة (٢) اذا سمعت منهم التسمية وفقدت ذبيحة المسم، مقتضاء (٣) حوار اصطيداهم، وفي اصطيد المخالف خلاف سيأتي تحقيقه.

وفي اشترط التسمية - المستعاد من لكتاب، والسنة، والاجماع - اشارة إلى اشتراطه، فان الكافر لا يحصر منه لتسمية حقيقة فتأمل.

(١) هي قوله تعالى وما غنمتم من الجوارح مكلّين الخ - المائدة: ٤.

(٢) يعني اليهود ونصارى والجحوس

(٣) في الدروس يقتضى حوز حوار اصطيداهم، ولا تعين على انمول وفي حل اصطيد المخالف غير

الاصطيد المخالف الذي يأتي في ذبيحة ان شاء الله (النتي).

وانفراده، فلو ارسل المسلم والكافر آلتها (آلتها - خ) فقتلاه  
 حرم، اتفقت الآلة أو اختلفت. ولو صير المسلم حياته غير مستقرة ثم مات  
 بالآخر حل، ولو انعكس أو اشتبه لم يحل، ولو أثبت الكافر وقته  
 (قتله - خ ل) آلة المسلم أو بالعكس لم يحل.

وكذا في صحيفة سليمان بن خالد الآتية اشارة إليه، فتأمل.  
 فانه لا دليل واضح عليه إلا أن أكثر الاصحاب عليه، وفيه الاحتياط.  
 وفي قوله: (فلو ارسل الكافر وان كان دميماً لم يحل) اشارة إلى رد القوم  
 النادر وسحبه من الخلاف وتحقيق الحال في لذيحة.  
 قوله: «وانفراده الخ» أي من الشرائط انفراد المسلم في ارسال الآلة، بل  
 انفراد الآلة المحملة، حاصله شروط يموت بخرج الآلة المحملة بحيث لا يكون معه  
 ما يجرحه.

فلو ارسل المسلم والكافر آلتيهما وقتل الصيد بها بحيث علم أن لكل واحد  
 دخلاً في قتله وإزالة استقرار حياته، حرم ذلك الصيد، سواء اتفقت آلتاهما مثل أن  
 ارسل المسلم والكافر كليهما، أو اختلفت، مثل أن ارسل المسلم كلباً، ورمى  
 الكافر سهماً، ونحو ذلك.

فلو صير المسلم حياة صيد غير مستقرة ثم مات بها أو بآلة الكافر حل ولم  
 يحرم، ولو انعكس حرم.

وكذا لو لم يعلم زوال حياته مستقرة بآلة المسلم المحملة أو بآلة الكافر  
 المحرمة، وبالحملة، المعلوم قتله بآلة الكافر حرام والمشتبه مثله فتأمل.

والأخبار في أنه لا يأكله حتى يعلم أنه قتله رميته وكده الحبل، كثيرة،  
 وبالحملة ما يدل على عدم اناحة ما يمكن قتله بالحس والمحرم كثير ووجهه ظاهر.  
 وكذا يحرم لو أثبت آلة الكافر المحرمة، أي جعلته غير ممتنع، بل صار الصيد

وان يرسله للاصطياد فلو استرسل من نفسه لم يحل وان اغراه بعد أما لو زجره فوقف ثم أغراه حل.

بسببه مثل الاهلي في عدم الامتناع من الأخذ وصار اخذه سهلاً مثله ثم قتله المسلم بآلته من الكلب وغيره لم يحل بل يحرم، فان قتل بآلته انما يحل اذا صاد، وقتل الصيد، وهو هنا ليس كذلك لان الامتناع بافعل معترف حنه بالآلة. نعم لو ذبحه بعنه مسلم يحل، وهو ظاهر.

وكذا لو اثبتته المسلم بآلته عتته الكه بآلته لم يحل، اد مامات بآلة المسلم ولم تصرف في حكم الميت والمذبوح سروال حينه المستقرة بالفرض لما قتله الا آلة الكافر وقد نقرر عدم الحل به مع لامتناع، نعم عتته بالطريق الأولى، فليس له محلل الا الذبح المفتر شرعاً، وهو ظاهر ( ) قوله: «وان يرسله للاصطياد الح» من الشرائط ارسال المسلم آله للاصطياد وقصده، فلو استرسل الآلة مثل الكلب من نفسها من غير ارسال لم يحل لعدم الشرط، وهو ظاهر على تقدير ثبوت شرطية.

ولكن لم (ما نجد له - خ) نجد دليلاً عليه إلا ما ذكر من قيد الارسال في الخبر النبوي صلى الله عليه وآله (١).

وفي المتن والسند، تأمل.

نعم قد يقال: الاحبار الدالة على التسمية حين الارسال، تدل على عدم الحل بالاسترسال.

وهو ظاهر مع عدم التسمية، ومع وجودها بعد استرساله ليست التسمية صادرة حين الارسال، فيفهم منه اشتراط الارسال، وبه لا يكتفي بالاسترسال.

(١) راجع من اسنان ح ٧ باب صيد الكلب المملوك ص ٨٠، والروايات الواردة بقيد الارسال من اهل البيت عليهم السلام كثيرة جداً راجع الوسائل ح ١٦ باب ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٥ من ابواب الصيد.

فيه تأمل (أما أولاً) فيحتمل أن تكون التسمية حين الإرسال كناية عن ذهابه إلى الصيد وقتله، سواء كان بالإرسال أو بالاسترسال.

(وثانياً) يحتمل أن يكون (حين الإرسال) رحصة ويكون كلما قرب من العقروالجرح أولى، فإن التسمية عند ندح، وهو أقرب منه.

ويؤيده حلو الآية وكثرة الأخبار عن التسمية حين الإرسال وإن كانت موحودة في بعض، ويشعر بكفاية مص التسمية الحرف الآتي وغيره فتأمل.

نعم ينبغي كونها قبل وصول لآلة لي لصيد وجرحه، فانه بمنزلة الذبح فتأمل.

(وثالثاً) تدل على أن المقصود من الإرسال والتسمية حين هو التسمية لا غير رواية القسم بن سديسهمان في التهذيب وغيره - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كلب أفلت ولم يرصد صاحبه فصاد فذكره صاحبه وقد قتله أيا كان منه؟ فقال: لا، إذا صاده وقد يسمى فلياً كان، وإذا صاد ولم يسمى فلا يأكل، وهذا مما تعلمتم من الخوارج مكثبين (١).

وهذه صريحة في عدم اعتبار الإرسال، وعدم الصرر بالاسترسال إلا أن يترك التسمية.

هذا إذا لم يُعمره، فإن أعراه بعد استرساله، فإن لم يرد في عدوه فهو الاسترسال فقط، إذ لا يقال له الإرسال، ولا أنه يحكمه، إذ ما ظهر له أثر.

وقد يقال: فهم منه الرواح بدنه ورصده، فكأنه أرسده، فتأمل.

وإن (٢) زاد فيه (مع التسمية خ) وجهان، لحن لأن (٣) زيادة العدو

(١) أورد صدره الوسائل باب ١١ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٤ وبيده في باب ١٢

حديث ١ ص

(٢) عطف على قوله فليس سره. (فإن لم يرد).

(٣) هذا وجه الحن وإن توجه لثاني وهو عدم الحن معاني في عبارة فليس سره: وعدتهم وجه التحريم بها

وسرعته بمنزلة الإرسال وقد سقى حينئذ.

والظاهر أن ليس هذا العدو مركباً من المحرم - وهو المرسل بنفسه مع قلة العدو والمحلل، وهو زيادة العدو بعد الإغراء فيكون مقتولاً بالمحلل والمحرم فيحرم مثل المقتول بكذب المسلم والكافر.

فإن (١) العدو الزائد بعد إغراء الصاحب وحكمه هو لذهاب السريع فقط وليس هو بأمرين كما قاله في شرح لشرائع، من أمر واحد فإن كان الإغراء بمنزلة الإرسال رأساً يكون محلاً قتل الصيد بالمحلل فقط فيحصل.

نعم يمكن المباشرة في أنه ما حصل هنا المحل أصلاً فإنه الإرسال، ولا يقال لزيادة العدو بعد الاسترسال باغترائه، إرسال وليس بمعلوم أن ما هو بحكمه مثله في ذلك فيحرم أما لو سلم فالظاهر أنه مقتول بالإرسال فقط.

وقد فهم وجه التحريم أيضاً، فيأكل.

هذا إذا لم يزجره صاحبه، فإن زجره، فإن لم ينزجر، فالظاهر أنه لم يحل قتله، بل لو أكل حينئذ لا (لم ح) يخرج عن كونه معلماً، فإنه ما أكل الصيد. وأما لو أنزجر ووقف فباغترائه وسمى ثم ذهب فقتل فالظاهر أنه إرسال فيحل مقتوله شرائطه.

### «فرع»

هل يملك صاحبه الصيد بأشياء كبيه لسترسل؟ فيه تأمل، إذ لم يثبت يده عليه ولا قصده أيضاً.

ومحتمل دخوله في ملكه بغير اختياره كالسير، ولكن الأصل عدمه حتى

(١) تعيين لقوله: (ليس هذا معلوماً للح).

ولو قتله المرسل والمسترسل حرم، ولو رمى السهم فأعانته  
الريح حل، وكذا لو وقع على الأرض ثم وثب فقتل.  
أما لو رماه فتردى من جبل أو وقع في الماء فمات حرم إلا أن

يثبت بالدليل ولم يقم دليل على أن حد كسب شخص صيداً موجب للمالك.  
ويحتمل مع الإغراء والفصد خصوصاً مع ريادة لعدويه، وحينئذ لو غراه  
اجنبي، فعلى القول عند المالك لا يسمع ولا يضرب، وعلى القول بالعدم واسقول بأن  
الإغراء مثل الإرسال، يحتمل تمككه إذا قبل بتملكه بإرسال كسب الغير إلا أنه  
يكون فاعل حرام ومالك، مثل من رمى صيداً بفوس معصوب أو سهم كذلك، فتأمل.  
قوله: «ولو قتله المرسل الخ» لو قتل صيداً كلساً مرسلان أرسل  
أحدهما صاحبه بشرائطه، والآخر مسترسل ليس معه شرائطه بحيث عدم إزالة الحياة  
المستقرة بها أو بالأخيرة لو لم يعصم بالأول حرم ذلك الصيد، فانه من اجتماع التي  
المحتملة والمحترمة، وقد مر التحريم بقتلها، وله صور كثيرة قد مر بعضها، وسيحكي أيضاً.  
وليس من ذلك لقيل لو رمى الصيد بسهم فأعانته الريح بحيث لو لم  
يكن تلك الريح لم يصل إلى الصيد ولم يقتله فانه يحل، إذ ما قيل إلا بآلة الصيد مع  
الشرائط، وأعانة الريح أيضاً، كانت بسبب صدوره عن الرامي وليست سبباً آخر  
منضعة إليه وقتل الصيد بها كما في الكلبي، نعم حصل له قوة من خارج، ولكن  
أصه صادر عن الصائد، وأعانة حصلت من الخارج، مبضماً بفعله لا منفكاً عنه  
فيحل مقتوله.

وكذا يحل لو وقع سهم على الأرض ثم وثب وحصل له به قوة أو وقع على  
حائط فوثب فقتل بعد ذلك صيداً، ولو كان بحيث لو لم يكن وقع عليها ثم وثب لم  
يقتل الصيد، فتأمل فإن الأخير أظهر من الأول.

وقوله: «أما لو رماه فتردى الخ» من صور الاجتماع والاشتباه أن لو رمى

يقع بعد صيرورة حياته غير مستقرة.

ويتحقق التعليم بالاسترسال عند الإرسال والانزجار عند الزجر، وإن لا يأكل من الصيد، ولا تقحح النذرة ولا شرب الدم وإن (يتكرر) (يكثّر-خ) ذلك ولا يكفي الاتفاق مرة.

الصائد صيداً فضربه فتردى الصيد من جبل، أو وقع في الماء بحيث ما علم إزالة حياته المستقرة بالجرح المخل، حرم ذلك الصيد، فانه ما علم قتله بالآلة المخللة.

ويحتمل أن يكون المراد أنه رمى صيداً فتردى من جبل أو وقع في الماء من غير حرحه بالسهم ووصله إليه كما هو الظاهر، وحسب الحكم بالتحريم أظهر ولكن ليس من صور الاجتماع، وهو ظاهر.

وبالجملة لا شك في التحريم لو (بمات بغير كس) الجرح المخل أو سبه مع شركة غيره بحيث لا يعلم استقلاله في إزالة حياته المستقرة، وهو ظاهر من القاعدة ودلت عليه الأخبار المتقدمة فتذكر وتأمل.

نقل في الدروس أنه قيد الصدوقان موته في الماء بما إذا كان رأسه في الماء، فلو كان رأسه خارجاً لم يحرم، قال: وصوبه الفصل.

لعل المقصود به إذا دلت القرينة على أنه إنما قتل بجرح الآلة لا غير ومن جعلته ذلك، فتأمل.

قال في المختلف: لا بأس بهذا التفصيل، لأن (١) في الحقيقة عائد إلى ما فصله باقي أصحابنا.

قوله: «ويتحقق التعليم الخ» بيان لتعليم المصنوع في الكلب ليحل صيده مع باقي شرائطه.

المشهور في الفروع والتفاسير أنه أمور ثلاثة، الاسترسال عند الإرسال أي

(١) هكذا في النسخ والصواب (لأنه) كما لا يخفى.



ذهابه إلى الصيد إذا ذهب واغراه له- والارجار عند زحره عن الذهاب، والقنود، وقد اطلق البعض هذا.

ولكن قيد في بعض المواضع مثل لدروس، بما إذا لم يكن بعد إرساله إلى الصيد، فانه لا يكاد يقف بعد ذلك كسب أصلاً، فمع اشتراطه لا يتحقق كلب مُعلم إلا نادراً.

قال في التحرير: الارجار بالرحر انما يفيد قبل إرساله إلى الصيد أو رؤيته واما بعد ذلك فلا، لانه لا ينزحر بحال فتأمل.

وأن لا يأكل من الصيد بمعنى ان لا يكون عادته الأكل، فلا يكفيه عدم الأكل مرة ولا يقدر الأكل نادراً ولا شرب الدم مطلقاً. وقالوا: لا بد من تكرر حصولها لأمور كلها. وهل يكفي التكرر فيكون في الثالث مُعلماً أم لا؟ فيه تأمل.

والظاهر الحوالة إلى العرف، اذ ليس في الدليل التكرر حتى نبحث عن مقداره وعدده فالبحت فيه والخلاف مما لا ثمرة له، ولهذا قال في التحرير: الأقوى عندي الحوالة في ذلك إلى العرف بأن يتكرر منه الصيد متصفاً بهذه الشروط فيتحقق حصولها فيه من غير تقدير المرات، فإذا لا بد من حصول العادة في ذلك فلا بد أن يحصل منه ذلك مرّات متعددة بحيث يقال في العرف: أن هذا لا يأكل، وانه مُعلم، ومستمرسل بالارسال ومنزجر بالانزحر فلا يكفي في حل الصيد موته بمجرد قبل حصول العادة، ويهدف لا يصح خلافه، مثل ان لا يذهب مرة اتفاقاً، أو لا ينزحر، أو يأكل فتأمل.

اعلم انه لا شك انه لا بد من كون الكلب مُعلماً للآية (١) والاخبار

(١) هي قوله تعالى: مُكَيِّبٍ تُعْمِقُهُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ هَهُ فَكُلُوا مِنْهُ أَمْسِكْ عَلَيْكُمْ - المائدة ٤

خصوصاً ما في حسنة محمد بن قيس عنه عبه السلام: (وما قتلته (قتلت - خ ثل) الكلاب التي لم تعلموها من قبل ان تدركوه فلا تطعموه) (١).

ولكن ما نعرف ما السراذ وما ورد نص بذلك، نعم ذكر الاصحاب وغيرهم أيضاً في التفاسير ما تقدم وما نعرف ما أحد ذلك مع لاجال فان حذ الاسترسال مع الارسال والانزجار عند الرجوع غير معوم، وكلام الاكثر مطلق، وقيد البعض بغير وقت ارساله إلى الصيد ورؤيته كما تقدم.

وكذا عدم الاكل، فان الظاهر انه ما اعتبره البعض، قال في الدروس: قال الصدوقان والحسن: يؤكل وان اكل وريح من على التذرة (انتهى).

وليس وجه حمله ظاهراً، وقد دلت الاحكام الكثيرة على عدم الضرر بالحل اكل (٢) الكلب من الصيد وقد مر بعضه من ما في رواية موسى بن بكر، عن زرارة عنه عليه السلام: (وان اكل فكل ما بقي وان كان غير معلّم يعلمه في ماعته حين يرسله وليأكل منه فانه معلّم) (٣).

وفي طريقه موسى بن بكر وفي الكتب، فكأنه لا يصر لشهرته ووجوده في الكتب مثل الفقيه وهي صريحة في عدم اعتبار عدم الأكل، وانه لا يحتاج الى التكرار، وكثرة الزمان في صيرورته معلّمًا فتأمل.

وقال في الفقيه بعدها: وفي خبر آخر قال الصادق عليه السلام: كل ما اكل منه الكلب وان اكل منه ثلثه (نثيه - خ ل) كل ما اكل الكلب وان لم يبق منه الا

(١) نوساثل باب ٧ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٨

(٢) كذا في النسخ والظاهر أنّ لفظه (اكل) فاعل بمره رحمه الله (عدم نصر).

(٣) أورد قطعة منه في باب ٢ دليل حديث ٧ وقصده منه في باب ٢ حديث ٢ من ابواب الصيد ج ١٦

بضعة واحدة (١) وهي أيضاً صريحة في عدم اعتبار عدم الأكل وهو ظاهر.  
ومثل حسنة محمد بن مسلم وغير واحد عنها عليهما السلام جميعاً أنها قالوا  
في الكلب يرسله الرجل ويسمي؟ قل لا إن أخذه فأدركت ذكاته فذكته، وإن أدركته  
وقد قتله وأكل منه فكل ما بقي (٢).  
وفي رواية سالم الأشمل عنه عليه السلام (فقال: لا بأس بأكله  
بما يأكل - ثل)، هـ لك حلال (٣).  
وما في حصة الحلبي: (وأما ما قتله الكلب وقد ذكرت اسم الله عليه فكل  
وإن أكل منه) (٤).  
وفي مثله دلالة على كفاية التسمية أي وقت كان ولا فرق بين الأرسال  
والاسترسال فإن التسمية مع الجرح كافٍ فتأمل.  
وصحبة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصطاد  
فيأكل من صيده أهاكل (أنوكل - ثل) نقيته؟ قال: نعم (٥).  
وغير ذلك من الأخبار الكثيرة جداً، مثل ما في صحيفة أبي عبيدة الخدّاء  
عنه عليه السلام قال: تأكل مما أمسك عيك (عليه - خ ل) (٦).  
وصحبة حاكم بن حكيم (الصيرفي - ثل)، قال: قلت لأبي عبد الله  
عليه السلام: ما تقول في الكلب يصيد لصيد فيقتنه؟ قال: لا بأس بأكفه، قال:

(١) الوسائل باب ٢ حديث ١٠ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٠.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٠٩ وراد: ولا يرون ما يرون في الكلب.

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٠٩.

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٠.

(٥) الوسائل باب ٢ دليل حديث ١٥ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١١.

(٦) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٠٧.

قلت: انهم يقولون انه اذا قتله واكن منه فنب امسك على نفسه فلا تأكل؟ فقال: كُـلْ أَوْ لَيْسَ قَدْ حَامَعُوكُمْ عَلَى أَنْ قَتَلْتَهُ ذَكَاتَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَا يَقُولُونَ فِي شَاةٍ ذُبِحَهَا رَجُلٌ أَذْكَاها؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: (قل-خ:) فَإِنَّ السَّبْعَ جَاءَ بَعْدَهَا ذَكَاها فَأَكَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا أَيْوَكَلَ مِنْهَا الْبَقِيَّةَ؟ وَنَ اجَابُوكَ إِلَى هَذَا فَقُلْ لَهُمْ: كَيْفَ تَقُولُونَ إِذَا ذَكَيْتَ ذَلِكَ فَأَكَلَ مِنْهَا لَمْ تَأْكُلُوا، وَذَا ذَكَيْتَ هَذَا وَأَكَلَ أَكَلْتُمْ (١).

وهذه صحيحة صريحة في عدم اشتراط عدم الأكل مطلقاً وأنه مذهب العامة. ومن جملة ما حمله الشيخ في كتابي لأخبار غيرها ممّا ورد فيه ذلك، على التقية، مثل صحيحة رفاعه بن موسى قـ: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يقتل فقال: كُـلْ، فقلت: ان أكل منه؟ فقال: اذا أكل منه فلم يمك عليك، وانما امسك على نفسه (٢).

فيحتمل ان يكون مذهب الكتّابين عدم اشتراط عدم الأكل فيكون موافقاً للصدوقين والحسن.

ويمكن حنبها على الكراهة واسقاطها بواحدة، فيبقى الباقي.

فعلم منها عدم اعتبار عدم الأكل ولو عادة.

وطاهر الآية انه لا بد من كون ما يصير به ممعاً شيئاً علمنا الله اياه في تعليم

الكلب حتى يكون معلماً.

وما عرفنا اي شيء ذلك لذي علماء، من (٣) القرآن ولا من السنة الآ

ماي كلام العلماء، ولم يعلم اجماعهم أيضاً، لا عرفت من الاجمال والخلاف (٤)،

(١) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٠٨.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ١٧ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٢.

(٣) متعلق بقوله فليس سره (وما عرفه).

(٤) شرعاً ترتب انفس يعني لقولنا دسة محملات، والسألة محل خلاف لا اجماع فيها.

فتأمل حتى يفتح الله.

مع انه قد ورد في رواية السوفي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الكلب الاسود البهم (١) لا تأكل صيده لأن رسول الله صلى الله عليه وآله مر بقننه (٢).

ونقل هذه العامة أيضاً عنه صلى الله عليه وآله (٣).

فيمكن التقية أو الحمل على الكراهة.

ويؤيده عدم الصحة وعدم دلالة الدليل على المدعى فتأمل فيه.

وورد عن جميل - في الصحيح - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرسل الكلب على الصيد فيأخذه ولا يكون معه سكين فيذكيه أفتدعه حتى يقتله ويأكل منه؟ قال: لا بأس، قال الله تعالى: فكلوا مما أمسكن عليكم (٤) الخبر. وهذه أيضاً كالصريح في عدم الفرق بين الارسال والاسترسال، وجواز التسمية من حين الارسال الى حين الجرح والقتل، فان قتل الكلب جمعه بمزلة الذبيح والنحر مغیره، فتأمل.

وفي الصحيح، عن معاوية بن حكيم، عن أبي بكر الحضرمي، عن جميل بن دراج، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أرسل الكلب واستني عليه فيصيد وليس معي ما اذكيه به؟ قال: دعه حتى يقتنه الكلب وكل (٥) منه.

(١) همس بهم أي مصمت وهو ندي لا يجده بوجه شيء سوى لونه ومنه الاسد البهم (مجمع البحرين).

(٢) ابواب باب ١٠ حديث ٢ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٤.

(٣) الذي عثر عليه مرواه ابو داود في مسنده ج ٢ ص ١٠٨ عن عبد الله بن مفضل، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لولا ان لكلاب أمة من لأم لأمرت بقتلها، فاقبلوا من الاسود البهم.

(٤) ابواب باب ٨ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٨.

(٥) ابواب باب ٨ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٩.

ويعجز الاصطياد بجميع آله (لآلة - خ ل)، لكن يشترط فيه التذكية وان كان فيه سلاح سواء كان بالشرك والحباله والسهم الخالي من نصل اذا لم يخرق، والسباع كالفهد، والثمر، والجوارح كالصقر والبازي وغير ذلك.

وهو مذهب الشيخ وغتار المصنف في المختلف، ولكن مع المعز. ولا استبعاد في ذلك فان الأمر شرعي محض، والاحتياط امر آخر لا يترك.

ولكن أحار أحر كثيرة دالة على وجوب الذبح ان ادركه، فكأن ذلك حمل الشيخ ومن تابعه على حمل هذه على حال الضرورة وعدم امكان ما يذبح به كما يشعر به الخبران حيث دلت على عدم ما يذبح به وان كان ذلك في السؤال، ولكن التقرير وعدم شيء آخر يدل على يجوز مطلقاً مع ما تقدم، يدل على الاقتصار على الجواز حال الضرورة وان كانت لعل مشعرة بعدمها أيضاً، فتأمل.

قوله: «ويعجز الاصطياد بالبحر» أي يجوز اخذ الصيد بجميع آلات الصيد، فالاصطياد والصيد هما ليسا بالمعنى المتقدمه (١)، بل بالمعنى اللغوي، ففي العبارة مسامحة.

ولا يكفي ذلك للاكل، وان مات فيه يحرم. لا مامات يقتل الكلب ويحرم اتيه مع الشرائط المتقدمة، فيحل، وان كان حيّاً فلا بد من ذبحه ليحل، وكذا ليحل استعمال جلده ويظهر ان كان قابلاً للتذكية وان كان السلاح موجوداً فيه بالفعل. ولا فرق في ذلك بين انواع آلاته وافردها، سواء كان الشرك والحباله أو السهم الذي خال عن النصل ولم يخرق، والسباع كالفهد والثمر، وجوارح الطيور كالصقر والبازي، وغير ذلك.

(١) وهو قتل الحيوان الوحشي بمتاع من غير ما حذى لآلاته كما تقدم منه قدس سره في اول الكتاب

## المطلب الثاني: في الأحكام

الاعتبار في حل ما يقتنه المعلن بالمرسل لا بالمعلن، فيحل لو أرسله المسلم وإن كان المعلن كافرًا، لا العكس (بالعكس - خ ل).

قوله: «الاعتبار في حل ما يقتنه الع» أي إما الاعتبار في حل الصيد الذي قتله الكلب المعلن بالمرسل لا بالمعلن فيحل مقتوله لو كان المرسل مسلماً وسمى وإن كان المعلن وما يملكه كافرًا، ويحرم لو كان الأمر بالعكس لأن الكلب عملة السكين، وصاحبه ومعلمه بمنزلة صاحبه ومعلمه، والمرسل بمنزلة المدكي والذابح، فالمعتبر إسلامه فقط.

ويؤيده أيضاً العمومات مثلاً في: كلوا مما ذكر اسم الله عليه (١) وقد تقدمت مثل: وإن ذكرت اسم الله فكل (٢)، وإن أرسله وسمى فكل (٣)، وإذا صاد الكلب وقد سمي فليأكل (٤) وبسرح كلبه المتعلم (المعلن - ن ل) ويسمي إذا سرحه؟ قال: يأكل (٥) - وهي كثيرة.

وخصوص حسنة سيدنا من حالك - وهي صحيحة في التهذيب ولا تنصاري قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كلب المحوسي يأخذه الرجل المسلم فسمى حين يرمله أيا كان مما (ما - ح ن ل) أمسك عليه؟ قال: نعم لأنه مكلب وذكر اسم الله عليه (٦).

(١) الإعدام: ١١٨.

(٢) لاحظ ابواب نل باب ٢ حديث ٩ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٠ وفيه وإن ذكرت اسم الله الع

(٣) ابواب نل باب ١ حديث ٧ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١١

(٤) رجع الوصائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٥

(٥) ابواب نل باب ٤ حديث ٤ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٢

(٦) ابواب نل باب ١٥ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٧.

لعل فيه إشارة إلى كون التعليم هو لتسمية كما في رواية القاسم بن سليمان المتقدمة: (إذا صاد الكلب وقد سُمي فليأكل، وإذا صاد ولم يسم فلا يأكل وهذا مما عَلَّمْتُم من الجوارح مكَلَّين) (١).

وفي رواية زرارة المتقدمة: وإن كان غير معلّم يعلمه (في - نل) ساعته حين يرمله وليأكل منه فإنه مُعلّم (٢) فافهم.

وتؤيده الشهرة والكثرة، ون قال الشيخ بعدم حله إذا كان الملعّم هو الكافر كالأذاح، لرواية منصور بن يونس، عن عبد الرحمن بن سَيَّابة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني استعير كلب المجوس فاصيد به، قال: لا تأكل من صيده إلا أن يكون علمه مسلم فتعلم (٣).

ورواية النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كلب المجوسي لا تأكل صيده إلا أن يأخذه المسلم فيعلمه ويرمله، وكذا الباري وكلاب أهل الذمة وبزاتهم حلال للمسلمين أن يأكلوا صيدها (٤).  
وكأنه يختص العمومات بما إذا كان الملعّم مسلماً.

ويؤيده أن خطاب التعليم في الآية للمسلمين، وكذا خصوص رواية سليمان هاتين الروايتين جمعاً، ولو كانتا صحيحتين صريحتين كان جليداً ولكن ضعيفتان كما ترى.

ويمكن حملها، على أنه لما كان الكافر لا يعصم التعليم المقرّر عندنا غالباً ذكر ذلك، أو الكراهة، على أن في آخر الثانية ما يخالف فتواه أيضاً (٥)، ولا شك

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٥.

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٨.

(٣) الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٧.

(٤) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٧.

(٥) وهو قوله عليه السلام: وكلاب أهل الذمة وبزاتهم حلال للمسلمين أن يأكلوا صيده.



والصيد الذي يحلّ بقتل الكلب أو السهم، هو: كل ممتنع وان كان اهلياً.

وكذا المتردي والصائل اذا تعذر ذبحهما في موضع الذكاة كفى عقره بالسيوف، وغيرها في غيره.

ان الاجتناب أحوط.

قوله: «والصيد الذي يحلّ الح» بيان الصيد الذي يحلّ بقتل آلة الصيد اياه، مثل الكلب والسهم، والرمح، وهو كل حيوان محلل ممتنع من الأخذ بحيث لا يقدر عليه غالباً وينهزم، سوء كان ذلك بالاصالة، كما اذا كان وحشياً أو غيرها، مثل أن كان اهلياً استوحش وامتنع.

ودليل الأول واضح، (وكان الثاني أيضاً صيداً شرعاً، ويحتمل لغة أيضاً. ولعل عموم ما يدل على جواز أكل ما قتله الآلات المذكورة مثل الكلب من الكتاب، والسنة، والاجماع، يشمل، فتأمل. وبالحملة هو مثل الوحشي في هذا الحكم، لعمته بالاجماع، والقياس، والضرورة، ومع المخرج، وعدم تضييع الماك، والعصومات مؤثبات، وكذا الخصوصات الآتية، فتأمل.

قوله: «وكذا المتردي والصائل الخ» أي الذي تردى في موضع لا يمكن احراجه، ولا الدحول لذبحه هناك كترضية، والذي يصل على الاسان ويبحرجه ويخاف منه القتل والجرح بعد ان كان هليين لانهذه الحبيثة.

ويمكن تعميمهما كأشياء غير دخليين في الصيد الذي يحلّ بقتل الآلة حيث قطعها. وقال (١): (اذا تعذر ذبحهما في موضع الذكاة كفى عقره) أي كل واحد منها

(١) يعني المصنف رحمه الله.

والأولى هما (١) (بالسيوف وغير السيوف) في غير موضع الذبح أي إذا تعذر ذبحهما على الوجه المقرر شرعاً من الذبح والنحر في الموضع المخصوص بالآلة المخصوصة مع القبلة (كفى) في تحليلهما، جرحهما بأي آلة كانت من نحو السيف والسكين والخنجر.

ويلاحظ الشروط منها أمكن من القبلة، وقطع الاعضاء المعينة على الوجه المقرر، والتسمية وآلا اكتفى بما أمكن من التسمية حين الجرح في أي موضع اتفق. ثم إن ماتا به ولم يمكن ذبحهما على الوجه المقرر كفى ذلك للحل (وان أمكن، فلا بد منه للحل - خ).

لعل دليله بعض ما تقدم من نفي الطرح، وتضييع المال، والقياس، فتأمل. ويدل على أن حكم العاصي أحكم الصيد في القتل بالسيف ونحوه، أخبار كثيرة، مثل رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن منع عليك بيع وأنت تريد ذبحه (تنحره - كما - ثل) فبطلت منك، فإن خشيت أن يسبقك فضربته بسيف أو طعنته بحربة (رمح - خ ل ثل) بعد أن تسمي فكل، إلا أن تدركه ولم يمت بعد فذكه (٢).

وحسنة العيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن ثوراً بالكوفة ثار فبادر الناس إليه بأسيا فهم فصريوه فأتوا أمير المؤمنين عليه السلام فأخبروه (فسألوه - فقيه) فقال: ذكاة وحية (٣)، ولحمه حلال (٤).

وصحيفة الحلبي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في ثور تعاصى وابتدره

(١) يعني أن الأولى اعتبار اجتماعها مع لا الاكتماء بكل واحد منها كما هو ظاهر العبارة.

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٥ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦١.

(٣) موت وحى مثل مربع نظماً ومعنى فميت معنى رمه ذكاة وحية أي سريعة (بجمع البحرى).

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦١.

قوم بأسيا فهم وسقوا فأتوا علياً عليه السلام فقال: هذه ذكاة وحية ولحمه حلال (١).  
 وقريب منه رواية المفضل بن عبد الملك وعبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي  
 عبد الله عليه السلام: إن قوماً أتوا النبي صلى الله عليه وآله فقالوا: إن بقرة لنا غلبتنا  
 واستصعبت (استعصت - ح ل ثل) علياً فصر بها بالسيف فأمرهم بأكلها (٢)  
 وأما المتردي فظاهر قوله تعالى: والمتردي (المردي) إلماً دكيتهم (٣) تحريمه  
 إلا مع التذكية المتعارفة إلا أن يحمل على القتل بما أمكن.  
 وتخصيص برواية (لرواية - خ) اسمعيل الجعفي، قال: قلت لأبي عبد الله  
 عليه السلام: يعير تردى في نهر كيف ينحر؟ قال: يدخل الحرية فيطعمه بها ويسمي  
 ويأكل (٤).

ولا يضرب عدم صحة لستد، لما مر فتأمل.

ومادل على غير البعير والقرشي، ولأعلى حوار القتل مطلق الآلة حتى  
 الكلب والسهم، فيمكن الاختصار (الاختصار - خ ل) على ما في الروايات،  
 والتعدي، لعدم الفرق وفهم العمة، وذكر الأصحاب من غير فرق وقائل بالهرق يدل  
 على العموم في الغنم وغيره أيضاً.

وأما التعدي إلى الكلب فغير معلوم الجوان بل لا يصح من عباراتهم، نعم  
 من الدين ذكره أن حكمه حكم الصيد بهم ذلك.

كأنه غير المتردي وغير الصائل بل المستعصي فتأمل. وبالجملة إن صدق أنه  
 صيد فحكمه حكمه ولا يقتصر فيه على ما علم حوار قتله به وأكله مثل القتل بالرمح

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من أبواب ادبائع ج ١٦ ص ٢٦٠.

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من أبواب ادبائع ج ١٦ ص ٢٦١.

(٣) أمانة ٣.

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٦١.

ولا يحل لورمى الفرخ غير الناهض.  
ولو تقاطعت الكلاب الصيد حل، ولو قطعت الآلة منه شيئاً  
حرم المقطوع وذكى الباقي إن كانت حياته مستقرة والآ حلّ معاً، ولو  
قطعته بنصفين حلّ الآ أن يتحرك أحدهما حركة مستقرة الحياة فيذكيه  
ويحرم الآخر.

في المستعصي فتأمل.

قوله: «ولا يحل لورمى الخ» لو قتل الفرخ غير الناهض أي الذي  
ما صار بعد ممتنعاً ويمكن أخذه باليد بسهولة بما يقتل به الصيد من السهم والرمح  
وغيرهما ولم يذكه لم يحل، الآ أن يدركه وحياته مستقرة فيذكيه فيحل، لأنه ليس  
بصيد ولرواية المتقدمة فيما إذا ارسل على كبار فأنه لم يبق الصغار (١).

قوله: «ولو تقاطعت الكلاب الصيد الخ» يريد بيان أن المعتبر في الحل  
بقتل الآلة من غير التدكية هو المقتل بمجرد وإنقطاع حياته المستقرة به على أي  
وجه كان، وبعد حصول ذلك لا يضر أيا حته شيء، فلو تقاطعت الكلاب الصيد  
جميعاً أي حين أخذها وصيدها أياء فقتلوه بقطع بآن مات بالقطع لا بعده، أو  
تقاطعت بعد أن مات ورالت حياته المستقرة، حل، وهو ظاهر.

مخلاف ما لو أخذ وقطعت لآلة منه شيئاً أو تقاطعت الكلاب ثم مات، فانه  
يحرم ما أحدثه الآلة وقطعته منه قبل الموت وانه ميتة، إذ المان من الحي ميتة.  
وان مات الباقي قبل وصول الصائد إليه حل.

وكذا إن ذكى الباقي بعده قبل زوال حياته المستقر حل ذلك، والآخر هو  
أيضاً.

ولو قطع منه شيئاً وصار في هذا لتقطع حياته غير مستقرة حل المقطوع

(١) تقدم بيان موضعها آمناً.

ولو اصطاد بالمغصوب لم يحرم المصيد (الصيد - خ ل)، وعليه  
الاثم والاجرة.

والمقطوع منه.

ولو قطعه بنصفين بحيث انقطع حياته المستقرة من النصفين بالتنصيف  
حلاً.

نعم لو تحرك احدهما بعده حركة مستقرة حياة وما ينقطع حياته المستقرة  
بذلك، حرم غير المتحرك ون ذبح ودكى المتحرك مع شرائطه حل، والأحرم هو  
أيضاً والكل واضح الحمد لله.

ولعل عموم بعض الروايات شامل للكل، مثل صحيحة (١) الحلبي عن  
الصادق عليه السلام، قال: سأله عن الصيد بضربه الرجل سيف (السيف - خ)  
أو يقطعه برمح (الرمح - ح) أو يرميه بسهم فيقتله وقد سقى حين فعل ذلك، قال:  
كله (كل - ثل كا)، ولا بأس ~~بذلك~~.

فانها شاملة لما يقطعه ويجزئه وينصفه من غير اعتبار حركة في احدهما كما  
اعتبره البعض وخروج الدم كما اعتبره آخر، واعتبار ما فيه الرأس كما ذهب إليه  
بعض وغير ذلك من الاقوال المنشئة المبينة على الروايات الشاذة على ما قيل ونقل في  
شرح الشرايع وغيره.

قوله: «ولو اصطاد بالمغصوب الخ» أي لا يشترط في حل الصيد عدم  
اخذه بطريق حرام، فلو اصطاد بآلة محرمة مثل ان غصب الشبكة ونصبها أو قوساً  
أو سهماً أو رمحاً أو كلب معلماً فأرسله وقتل بها صيداً مع حصول شرائط الحل يحل  
ذلك الصيد ويملكه وان فعل حراماً بالتصرف في مال الغير، فإن شرط الملك

(١) في السحرة المطبوعة وبعض النسخ المخطوطة مثل صحيحة الحلبي.

(٢) الوسائل باب ١٦ حديث ٣ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٨.

الأخذ، (١) والحلّ القتل بالآلة على الوجه الذي تقدّم، ولا يافيه حصول اثم حينئذٍ وهو ظاهر.

ولم يثبت اشتراط حلية الفعل والآلة، ولا صل عدمه، وبمجرد التحريم والنهي من التصرف فيه المستلزم للآثم لا يقتضي عدم الملك والتحريم بعد ورود الأدلة في حصول التحليل بقتل لصيد بالآلة على الوجه الذي تحقق في ضمن الحرام، كما اذا ذبح أو نحر ماله بالسكين المعصبي أو المكان المعصبي أو في زمان كونه مكلفاً بغيره مضيئاً بحيث يكون حينئذٍ اشتغاله عنه به حراماً، كما اذا ضاق الوقت عن الصلاة.

ولما ثبت في الاصول من إن الهی فی غیر العبادات لا يقتضي الفساد. ولي فيه تأمل، وحاصله (٢) أنّ التحليل بالآلة المعصية والصحة مع الهی في غیر العبادات ان كان مصرحاً من الشارع فلا سكّام في الحل والصحة والتحريم وجمعها لعدم المناقاة الصريحة عقلاً و (٣) ن توهم منافاة وظن ذلك، ولكن يتدفع بتصريح الشارع.

وكذا لو كان عامّاً بحيث يعلم دخول التحريم قطعاً أو ظناً متاخماً للعلم أو الظن المستفاد من دليل شرعي ولو كان ذلك لعلم من جهة العلم بان غرض الشارع انما تعلّق بعقر الكلب لمعلم مع التسمية من المسلم مثلاً أو (و-خ) ازالة روح حيوان على ذلك الوجه الذي قرره، مثل قطع الأعضاء الاربعة مثلاً على أي وجه كان، ولا يتفاوت عنده (٤) كونه على وجه حرام أو حلال، مثل ان الفرض

(١) يعني شرط الحل لقتل الحي.

(٢) الظاهر ان المراد بالتأمل في أصل الحكم بالحلّ بقوله قلنس سرّة وحاصله يعني حاصل وجه

التأمل.

(٣) وصليّة فلا تغفل.

(٤) يعني عند الشرع.

من ازالة النجاسة رفع ذلك الخبث ونما المطلوب ذلك، سواء كان في مكان مباح أو حرام، أو في زمان كون ذلك الفعل حلالاً أو حراماً، أو كون الماء حلالاً أو حراماً، والآلة كذلك.

فلا (١) منافاة أيضاً، ويجتمع الحل، والصحة والطهارة مع التحريم. والآ (٢) فلا، بل الظاهر حيث هو التحريم وعدم الصحة والحل، وعدم ترتب الاثر المطلوب منه شرعاً، وعدم الاحتجاج، وحمل ما يدل على الحل على الوجه الشرعي بمعنى كونه راضياً بدت الفعل، فان المتبادر من النهي - خصوصاً التحريمي - عدم ترتب شيء شرعي عليه، فان العقل يحكم بانه انما رتب الشارع هذا الاثر على ما عيّنه على الوجه الذي عيّنه، ويرضى به لا غير وهو ظاهر. وأشار اليه في متن المختصر والشرح - العضدي (٣) حيث حكم بأن المتبادر من مطلق النهي رجوعه الى ذات النهي ودلالة على فساد المنهى عنه يعني بطلانه. ولذا قال بعض (٤) الاصحاب بعدم صحة البيع وقت النداء يوم الجمعة وعدم حصول الطهارة (٥) بالروث والعظم لتحريم استعمالهما، لعدم حصول ما شرطناه، وثبوت المفاة الظاهرية، ود طهر قوله: (لا تفعل الامر الفلاني) مثلاً انه حرام ويؤاخذ صاحبه، وانه لا يترتب عليه اثره الذي عيّنه له، فان الطاهر انه انما يعيّنه لا يجب ويرضى لا غير فينافيه حصول الأثر، وهو طاهر ينبغي التدبر فتدبر.

(١) جواب لقوله قدس سره: (وكذا لو كان عاماً للنجس).

(٢) الظاهر ان المراد (وان لم يكن عاماً للنجس).

(٣) مختصر الاصول لابن صاحب المنق ٦١٦ هـ وشرح المختصر للقاضي عبدالرحمان العضدي المتوفى

٧٥٦ هـ يعني اشار إليه ابن الخاحب في متن المختصر، والعضدي في شرحه.

(٤) في هامش بعض النسخ: (وهو الشيخ رحمه الله).

(٥) يعني لطهارة الخبيث بسبب الاستحباب بالروث والعظم.

## ويجب غسل موضع العضة من الكلب.

ثم في خصوص الصيد قد يقال: حصول الملك للغاصب في الشبكة والكلب، غير ظاهر فإنه ليس له فعل مملكت وضع مستقل ووضع يده، فيحتمل حصوله للمغصوب منه، وعدم حصول ملك لأحد فيبقى على إباحته حتى يأخذه آخذ على وجه التملك.

نعم في الجرح والرمح والسهم قد يقال: المملك هو فعله، والآلة ليست لها دخل إلا الآلية، وأن فعله وإثباته بفعله بمنزلة حذنه ووضع يده. وبالجمله، العقل غير مستقن في امثال هذه، وليست فيها أدلة شرعية من نص واجماع، فالاحتياط لا يترك علماً وعملاً.

وأما ثبوت اجرة الآلة لصاحبها من الغاصب والمتصرف فهو ظاهر، بناءً على ثبوت الاجرة عادة لمثل هذا المقدار من الفعل ان كان، وآلا فلا اجرة لها، وثبوت الاجرة محتمل على تقدير كون الصيد أيضاً له (١) فتأمل.

قوله: «ويجب غسل الخ» اشارة الى ردقول الشيخ ومن تابعه في ان قتل الكلب النجس صيده بعضه ومباشرة لموضع لعضة بالروطوبة لا تنجس ذلك الموضع فلا يجب غسله، بل يجوز مباشرته فيما يشترط (فيه - ظ) الطهارة، واكله من غير غسل ذلك. بل يحتمل ان لا يحتاج الى غسل اصلاً، اذ ما نكسه الكلب، والدم الداخِل طاهر، وانما النجس الدم المنسفوح لو خرج من العرق بالذبح ونحوه وما حصل بالعض (الفرض - خ ل) فتأمل.

ولأن دليل الشيخ الذي يدل على طهارة موضع العضة وعدم وجوب غسله - يدل على طهارة كله وعدم وجوب غسل شيء منه، وهو ورود الكتاب والسنة، والاجماع في جواز اكله من غير تقيد بمسل موضع العضة فيعم فان جواز

(١) في هامش بعض النسخ: (أي للمغصوب منه).



## ولو ارسل كلبه أو سهمه فعليه أن يسارع إليه.

الأكل فيها مرتب على مجرد التسمية والموت وبالمقرر المشترك - أي الجرح من الكلب المعلم كما سمعت فيما تقدم، فتذكر.

والأكثر على وحب العسل وعدم طهارة ذلك الموضع، لما ثبت من نجاسة الملاق بها بالرطوبة من غير استثناء هذا الموضع وترك التقييد بذلك في الأدلة، بناءً على ظهوره وثبوته بالأدلة العقلية والنقلية، وهو ظاهر.

نعم لو نوقش في عدم ثبوت نجاسة الملاق لها بالرطوبة حينئذ وقيل لم يثبت عموم ذلك فهو شيء آخر فيحتاج إلى الإثبات، وقد مر (١) البحث في ذلك خصوصاً الملاق للكلب مع الرطوبة، فتأمل.

قوله: «ولو ارسل كلبه الخ» ظاهره وحب المسارعة بعد إرسال الآلة، الظاهر المراد المسارعة العرفية، لا استعمال الجهد والطاقة وما لا مزيد عليه (٢) وبذل الطاقة بالكلية.

وأيضاً يحتمل كونه (٣) مع اصدة الآلة الصيد، وظاهره عام.

ثم الوحوب غير ظاهر الدليل لا ما يتخيل من احتمال الإصابة وامكان ادراكه الصيد حياً وذبحه لو سارع.

فلو ترك المسارعة فيحتمل أنه ما قتله الآلة حينئذ بل جرحه وحياته مستقرة ثم مات فيكون ميتة، لأنه لو سارع لأدرك ذكاته، فهو مثل حيوان مريض يعلم موته ويترك حتى يموت.

والموت بالآلة انما يباح (٤) من غير التذكية اذا تعذر ولم يمكن، ولهذا لو

(١) راجع ج ١ ص ٣٤٠.

(٢) هكذا في النسخ بالرو ولعل الصواب (ما لا مزيد عليه)

(٣) يعني وحب المبتدعة.

(٤) هكذا في النسخ والأصوب (يباح) كما لا يخفى

فان ادرك حياته مستقرة وجب التذكية، وان تركه حتى مات  
فحرام، ولا يعذر بأن لا يكون معه ميذية أو سقطت منه أو ثبتت في الغمد  
أو غصبت منه.

امكن وترك حتى مات لحرم كما يفهم من اطلاقاتهم تحريم تضييع المال، فترك  
المسارعة كترك التذكية مع امكانها.  
وفيه تأمل، اذ الاصل عدم الوجوب، وتركه في ظاهر الأدلة من الآية  
والاحبار مشعر به، وكون ترك المسارعة مثل تركه حتى يموت اختياراً غير مسلم.  
على انه قد ينزع في ثبوت لاصل، فان ظاهر الأدلة عموم الحل بقتل  
الكلب مثلاً، فان المتبادر منها هو قتل الكلب المعلم مع التسمية لا غير حتى أنه لو  
ادركه حياً ولم يكن عنده ما يدبجه به فقتله الكلب <sup>الحل</sup>.  
نعم في بعض الاحبار: (ان ادركه حياً يدبجه) (١) فتأمل.  
وبالجملة اشتراط الحل بها ووجوبها بحيث لو ترك يكون معاقباً غير طاهر  
ولا شك انها أحوط وأولى خصوصاً مع ظن الاصابة.  
قوله: «فان ادرك (٢) حياته مستقرة الخ» الأولى: (وحياته مستقرة  
وجبت التذكية) يحتمل ان يكون المراد من وجوب التذكية شرطية للحل فقط،  
ومعناه الحقيقي أيضاً لان تركه موجب لتحريمه وكونه ميتة، وهو تضييع ممنوع منه،  
فيكون الترك حراماً والفعل واجباً والصيد أيضاً حراماً.  
فحكم المصنف هنا بانه ان دركه المرسل الصائد يجب عليه تذكيته بنفسه  
أو بغيره ثلاً يموت ويشترط لحله تذكية مطلقاً.

(١) راجع الوصائل باب ٤ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٣.

(٢) على نسخة فان (ادرك حياته) لا عبرة به وعن هذا يحتمل ان يكون حياته بدلاً من الصغير وجبته

أيضاً لا (واو) وعلى تقدير كونه جملة حالة الاولى ان لا يحل وهكذا في هامش بعض النسخ.

وانما يباح، اذا أدركه ميتاً أو في حركة المذبوح. وقيل: لو لم يكن معه ما يذكيه ترك الكذب يقتله، ولو كانت حياته غير مستقرة فهو كالمذبوح.

وليس عدم ما يمكن ان يذبح معه مثل المديّة - أي السكين - عذراً في عدم الاشتراط فلا يحل ان مات حينئذ، ون كان عذراً في عدم الوجوب فان تكليفه حينئذ غير معقول.

وكذا ان كان معه لكن سقط وضاع أو نشت المديّة وعمده ولم يتمكن من اخراجها أو غصبت منه ونحو ذلك.

وجه ذلك طاهر، وهو عموم تحريم الحيوان الميت بغير قطع الاعضاء الاربعة الا ما خرج بالدليل مثل مقتول الآلة التي أدركه المرسل ميتاً أو حياته غير مستقرة وبقي الباقي تحته، فعدم الآلة كما لم يكن عذراً في غير هذه الصورة - لم يكن عذراً فيها أيضاً لان مع ادراكه وحياته مستقرة، مثل ما في الصور التي ليست بصيد.

واكدته (١) بقوله: (وانما يباح الخ) أي لا يباح الصيد الذي هو مقتول الآلة بمجرد قتلها اياه الا اذا ادركه المرسل - قال في الشرح: أو غيره - (ميتاً أو في حركة المذبوح) أي لم تكن حياته مستقرة، وتحقيقها لا يخلو عن اشكال، وفي بيانها خلاف.

وفي قوله: (ولو لم يتسع الزمان للشذكية) ون كانت حياته مستقرة دلالة صريحة على قلة زمان الحياة المستقرة، وانها ليست ما يعيش يوماً أو يومين كما قيل.

وفي رواية ليث المرادي: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصقورة والبراة وعن صيدهن (هما - ثل)؟ فقال: كل ما لم يقتلن اذا ادركت ذكاته وأخر الذكاة اذا كانت العين تطرف والرجل تركض والذنب يتحرك، وقال: ليست الصقورة والبراة في القرآن (٢).

(١) يعني المصنف قلتم سره. (٢) وسائل باب ٩ حديث ٤ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٢٠.

لعله المراد بالحياة المستقرة في عبارات الاصحاب حيث قيد واحل الصيد مع اصابه الآلة بعدمها، فتأمل.

وبالجملة، ليست الحياة مستقرة في الادلة ولا بيان، بل في بعض الاخبار: (اذا ادركت ذكاته فذكره) (١) أي ادركت وهو حي عرفاً يقال: انه حي يمكن ذكاته أي يعيش بمقدار زمان يمكن تدكيته فيه عادة مع حصول الاسباب، فان لم يفعل ذلك يحرم حينئذ.

وكأن في كلامه هنا وفي غيره: (ولو لم يتسع) اشارة إلى بيان المراد بالحياة المستقرة هنا فتأمل أو يكون المراد بها هنا معنى آخر.

فلا يرد اعتراض فخر المحققين (٢) بأنه ان كان المراد بعدم اتساع الزمان عدمه لنفس فعل الذكاة فلا يجتمع مع استقرار الحياة بمعنى ان يعد يوماً أو يومين، وان كان مع مقدماته مثل تحصيل الآلة فالحكم بالحل مطلق غير سديده اذ قد يكون ذلك الزمان اكثر من يوم أو يومين أيضاً، عن ان الحكم بالحل في يوم واحد أيضاً غير سديد.

فانه قد ذكر من قبل أن فقد لسكين وغيره ليس بعذر، وأنه يحرم بمجرد التأخير، وأيضاً قد يجاب بارادة ما يتوقف عليه قريباً وبحكم بالحل حينئذ قبل ذلك وبالجملة الاعتراض جيد، بناءً على القول بكون الحياة المستقرة يوماً أو يومين كما سيذكره المصنف بل اقل أيضاً، ولا يسعى استريده فيه على الوجه المتقدم.

وكذا جوابه (٣) في شرح الشرائع بختيار كل من شقبه بانه يكون في ظنه

(١) راجع الوسائل باب ٤ من ابواب الصيد.

(٢) راجع ايضاح الفوائد ج ٤ ص ١٢٠.

(٣) يعني جواب فخر المحققين من المسائل انه يندر كلاماً من شقي لفرعين المذكورين في كلام الفخر

ويجب بانه يكون في ظنه الخ جواب الشق الاول، وان المراد (يتسع) ليع جواب الشق الثاني.

حياة مستقرة فظهر كذبه، وأن المراد، - (يسع الرمان) لما يتوقف عليه من الآلة ما يتعسر (يعسر - خل) تحصيله عادة.

لأن (١) العبارة خصوصاً مهنا كصريحة في غير التوهم والظن.

والثاني (٢) رد إلى الجهالة.

مع أنه إذا كان ممّا يعيش يوماً بل أكثر ولم يتمكن في هذا الرمان من تحصيل الآلة وقتله الكلبل يلزم كون الحكم بانه حلال، وذلك غير معلوم، بل ظاهر تحرره.

وبالجملة، الطاهر ما قلناه من إرادتهم بالحياة المستقرة في هذا المقام ما بعد عرفاً حياً ولا يكون حركته حركة المدحرج مثل حركة الطير بعد ذبحه، والشاة كذلك ونحو ذلك فلا يرد الاعتراض.

وان كان المراد بما يعيش يوماً أو يومين فلا شك في وروده، بل رائداً عليه ممّا اشرنا إليه، وعدم امكان الجواب عنه بالنسبة إلى العبارة (العادة - ح).

وقوله: (وقيل الح) بيان بقول آخر مقابل لما يعهم من قوله: (واما يباح) وعطف عليه، ويكون موحياً آخر لا عادته.

ويمكن عطفه على قوله: (فان ادركه الخ) ولكنه بعيد ولا وجه لهذه الوسطة حيث.

وبالحملة لو كان قوله: (وقيل) بعد قوله: (او غصبت منه) لكان اخصر واربط وأولى، والامر في ذلك هين.

واما الكلام في ديله، وقد مرّ دليل هذا القول، وهو ظاهر الآيات مثل:

(١) تعليق لقوله: وكذا حرمه في شرح شرائع الخ يعني ان هذا الجواب غير صحيح.

(٢) يعني جواب انشق الثاني.

ولو لم يتسع الزمان للتذكية حنّ بقتل الكلب وإن كانت حياته مستقرة.

ولو صيره الرامي غير ممتنع منكه وإن لم يقبضه، وكذا إذا أثبتته في آلمته كالحباله والشبكة وكلّ ما يعتاد والاصطياد به وإن انفلت، ولا يملكه بتوخله في أرضه ولا بتعشيشه في داره، ولا بوثوب السمكة في سفينته.

فكسوا ممّا امسك (١)، والاخبار الكثيرة، وإن خُصص ما إذا أدركت ذكاته لبعض الاخبار، لكن الظاهر أن المرد بيع مكانها، وبقيت عاقبة في غيرها. في صورة عدم إمكان التذكية يكون عقره كافياً، ولروايته حميل بن دراج صحيحة (٢)، وغير صحيحة (٣)، وقد نقلناه وهو مذهب كثير من الاصحاب مثل الصدوق وابن الحنفية، والشيخ وابن عسّ، والمصنف في المختلف وظاهر الروايات يدل على أنه يترك حتى يقتله الكلب، فالكلب يعمل بعد الإدراك وتعدر التذكية شيئاً آخر للتذكية.

ويمكن كفاية موته بما فعل منه من الخرج، ويكون ذلك كتابة عنه وعن عدم قتله بشيء آخر.

ومعلوم وجه أنه إذا لم تكن حياته مستقرة، فهو كالمذبوح ولا يحتاج إلى الذبح ليحلّ، فلو تركه حينئذ حتى يكمل موته بكنى، وهو ظاهر.

وكذا وجه قوله: (ولو لم يتسع الزمان للح) إذ عدم وسعة الزمان للذبح مسقط لوجوبه واشتراطه وأي شيء كان حياته، وهو ظاهر.

قوله: «ولو صيره الرامي الخ» لو صير الرامي صيداً محتثاً غير ممكوك،

(١) لأئمة: ٤.

(٢) لاحظ الوسائل باب ٨ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٩.

(٣) لاحظ الوسائل باب ٨ حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢١٩.

وفي تملكه باغلاق باب عليه، أو بتصويره في مضيق لا يتعذر  
قبضه، أو بتوخله في أرض اتخذها لذلك، اشكال.

غير ممتنع، ملكه بذلك وإن لم يقبضه بيده.  
لعل دليله لاجماع أو الخبر مع الترييد بانه خرج عن كونه مباحاً وصيداً  
بانتفاء الامتناع، فصار كمنموكه الممنوع المأخوذ.

وكذا اذا اثبت الصيد في الاصطياد في آله المعتادة له، مثل الحسالة أو  
الشبكة وغيرهما من الامور المعتادة للاصطياد والأخذ في كل ملاد ولكل صيد وإن  
إنفلت وخلص بعد ذلك فإنه لا يخرج عن ملك صائده، بل منك، فمأواه له وكل  
من يجني عليه، فهو ضامن له وبحوزته.

ولا يملكه بغير الآلة المعتادة للصيد للأخذ والاصطاد، مثل التوخل في  
أرض شخص وبقاؤه فيه لا يفسد على انذهاب والخلص منه.

وكذا التعشيش (التعشيش - خ) في ملكه وداره، ولا يوثب السمك وعونه  
إلى سفينته وبحوها، للأصل وعدم الاصطياد وتحقيق سبب للملك.

قوله: «وفي تملكه باغلاق باب الخ» أي في تملك الانسان صيداً  
بحبسه وجعله ممتنعاً بغير الآلات المعتادة للأخذ والصيد، مثل ان غلق عليه باب  
موضع دخلوا فيه، سواء كان داره أو داراً مباحاً أو منك شخص، اد لا يملك بدخوله  
في داره فتأمل.

وكذا (١) بتصويره وجعله آتياً في مضيق يتعذر خروجها عنه ولا يتعذر  
أخذها، بل سهل مثل حظيرة صغيرة أو توخله في أرض جعلها واتخذها لذلك أي  
هياتها لذلك بإيصال الماء وتباً سبب دخول الصيد فيه وعدم خروجه عنها.

إشكال في الكل، من ثبوت انتفاء الامتناع وخروجه عن كونه صيداً

(١) خبر مقدم لقوله فتمس سرته: إشكال في الكل.

ولو اطلق الصيد من يده قاطعاً لنية التملك لم يخرج عن ملكه.

ممتعاً كما في سائر الآلات المعدة لذلك، ومن الاصل وعدم كون مثل ذلك موجباً لأخذ الصيد، وإنما علم تملكه بالآلات المعتادة لذلك، ولا يسمى مثل ذلك آلة الصيد عادة.

ولو كان الوجه (١) ذلك كان تباع العرف والصدق حسناً. ولكن الظاهر ان السبب ليس الصدق، ولا كون الأخذ عادة بذلك في تملك الصيد في المجمع عليه، اذ ليس في التصوص ولدليل أن الأخذ بالآلة موجب للملك حتى يحمل الآلة على العرف.

بل الطاهر ان مجرد القدرة عليه، وسلب قدرته، وامكان اخذه بسهولة وكون ذلك بمنزلة الأخذ، موجب للملك وصيب للملك كما اشار إليه في الشرح فيملك.

ولكن لما كان الاصل عدم التملك فهو محتاج إلى دليل شرعي، ولم يثبت في الشرع كون ذلك دليلاً إلا ان يثبت ان الدليل في المثبت موجود فيه فتأمل واحتط.

قوله: «ولو اطلق الصيد البغ» كما ان دخول المال في ملك انسان يحتاج الى دليل كذا خروجه عنه، يحتاج إليه، فلو أخذ الصيد وملكه ثم اطلقه لم يخرج عن ملكه وان قصد ذلك، للاستصحاب وعدم الدليل، نعم يكون مالا اعرض صاحبه عنه.

(فان قيل): بالإعراض يخرج، يلزمها الخروج، ولكنه غير ظاهر هناك،

لما مر.

نعم يجوز لغيره، التصرف فيه للاعرض كما ذكره في المال المعرض عنه،

(١) أي لو كان وجه الملك ذلك أي حله بالآلات المعتادة



ولا يملك (يملكه - خ) بالاصابة اذا تعذر قبضه الا بسرعة  
عذوه.

ولو كسر جناح ما يمتنع بأمرين، ثم كسر الآخر (الثاني - خ)  
رجله فهو للثاني على رأي.

ويحتمل العدم، لاحتمال انه انما حُوِّزَ لغير التصرف فيه باعتبار خروجه عن ملكه،  
ولما فرض عدم حصونه لم يحصل الاذن.

والظاهر الأول، لان ظاهر حال الانسان انه اذا اخرج شيئاً عن ملكه  
يجوز تصرف الغير فيه، سواء حرج عن ملكه واعتقد ذلك أم لا.

ويشكل حوز التصرف الساقط للملك مثل البيع لمسوقية تملكه، ولا  
يبعد، لعموم تصرفات وقد لا يسم. لا بيع الا في ملك النافع الذي يملك ثمه  
فتأمل.

قوله: «ولا يملك (يملكه - ح) بالاصابة الخ» وجه عدم تملك الصائد  
الصيد باصابة سهمه مثلاً د لم يحمه متمسكاً، سواء صار بحيث يتمكن من قصه  
واخذه، ولكن بسرعة عذوه لا، هو الاصل وعدم الدليل عليه، اذ لا دليل عليه الا رفع  
الامتناع، وكوبه ايضاً دليلاً ما نسبه لا أنهم ذكروا - كأنه - بالاحجاع أو غيره مما  
لا نسبه ولم يحصل هنا بالفرص.

قوله: «ولو كسر جناح ما يمتنع الخ» لو كان حيوان يمتنع بالجناح  
بالطيران وارتحل بانغزو فعمله انسان غير ممتنع بأحدهما، مثل ان كسر جناحه،  
لا شك ان لا يملكه، لعدم حصول انتهاء الامتناع، ثم كسر الآخر رجله بحيث صار  
غير ممتنع محض حبس، فرأى المصنف انه يملكه الثاني، لأنه بعمله صار غير ممتنع،  
وقله لم يكر كذلك فيملكه كما د كسر رجل ما لا جناح له رأساً، فأثر الأول  
كعلمه، اذ هو باق على الامتناع بالفرص، ومثل أن أوقع رجل صيداً أو حرجه وما

ولو وجد ميتاً بعقرهما حلّ ان كانا قد ذبحاه أو أدركت ذكاته،  
والأ فلا لاحتمال قتل الثاني بعد الإثبات.  
ولو رمى صيداً ظنّه غيره أو رمى سهماً فاتفق الصيد من غير  
قصد أو أرسل كلبه ليلاً فقتل لم يحل.

أثبتته وجعله آخر غير ممتنع، وهو مذهب المصنف وجماعة.  
واختار في المسوط الشركة، لان لكل واحد أثراً فيه، فانه لم يثبت إلا  
بفعلها، فانه لو كان فعل الثاني فقط لم يثبت، اد كان يمتنع بالخنّاح وهو المروض  
فيه فتأمل، لأن ما ذكره وان كان حقاً إلا انه قل فعل الثاني كان ممتنعاً، فصدق  
عليه انه جعل الصيد الممتنع الغير المملوك قبل ان يصير غيره فيه اولى - غير ممتنع،  
فلذلك، بناءً على ان ذلك مملوك، وهو ظاهر.  
قوله: «ولو وجد ميتاً بعقر الخ» دا رمى شخصان صيداً فوجداه ميتاً  
بالرميين، فان كان الجرح بالرميين وقع عن المذبح فذبحاه - لعل المراد كون كل  
واحد من الجرحين مستقلاً في ارادة حياة لولا الآخر - حلّ ذلك الصيد.  
وكذا ان جملاه غير ممتنع وأدركه وهو حي، فهو حلال أيضاً وفي كل  
واحد من الفرضين ينسب الشركة بينهما نصفين.

ويحتمل بعيداً القرعة، فيكون لمن حرّجت باسمه.  
وان لم يكن كذلك، بل وجداه ميتاً ولم يكن كل واحد من الجرحين  
مستقلاً في ازالة حياته لم يحل، لما ذكره المصنف من احتمال جعل غير المستقل اياه  
غير ممتنع يشترط ذبحه ليحل ثم قتله لآخر الذي مستقل فقتل غير الصيد بغير الذبح  
فيحرم، ولا يكفي في الحل احتمال العكس لما مر من القاعدة فتأمل.  
قوله: «ولو رمى صيداً الخ» اشارة إلى انه لا بد من قصد الصائد القاتل  
الصيد في الجملة بآلته ليحل، لما مر، وان لم يكن كذلك لم يحل مثل ما لو رمى صيداً

وكل أثر يدل على التملك لا يملكه الثاني معه كقص الطير  
والحلقة في رجله.

ولكن ظن انه ليس بصيد بل ظنه خنزيراً مثلاً.

وكذا لو رمى سهماً لا لقصد شيء، بل لمجرد الامتحان انه على أي مقدار  
يرمي أو اللب فقط أو يمشق فاتفق انه جاء على صيد فقتله، أو أرسل كلبه ليلاً من  
غير مشاهدة صيد، ولا ظن ذلك بل امتحاناً أو غيره فاتفق انه قتل صيداً ونحو  
ذلك.

هكذا يذكرون هذه المسألة وما نعرف دليلها، نعم هي ظاهرة على تقدير  
ترك التسمية.

والظاهر تركها بناءً على ظنه، كالفرض انه ظن غير صيد وما قصده فلا  
يذكر التسمية، وأما على تقدير التسمية لاحتمال وقوعه على صيد اتفاقاً وإن ظن  
عدمه، فليس بظاهر، بل الظاهر حينئذ الحكم بالحل لعموم الأدلة، بل خصوصها،  
اد ليس في الأدلة قصد الصيد بل قتله مع التسمية وسائر الشرائط.

وفهم اشتراط القصد - من مجرد ان الظاهر أن الذي يُسَمَّى إنما يقصد  
الصيد ولا يمكن ذلك بدونه - مشكل ادق بظن عدمه ويكون محتملاً وجوده فيسَمَّى.

وبالجملة، الفرض ليس بمحدد، وإنما لبحث معه، ولا يبعد حل كلامهم  
على عدم التسمية، بناءً على ما تقدم من عدم التسمية مع ظن عدم الصيد.

وأيضاً، الظاهر انه لا يشترط مشاهدة، فجرد الارسال في الليل لا يوجب  
الحكم بالتحريم، نعم انه فرض معه عدم الظن بالصيد أو الظن بعدمه، يصير الحكم  
فيه كما في سابقه، ويجيء فيه الإشكال السابق، فيصح للاعتمى الاصطياد  
بالشرائط إلا ان يشترط المشاهدة ولم يكشف بالعلم أيضاً وهو بعيد جداً.

قوله: «وكل أثر يدل على التملك الخ» كل علامة في الصيد - دالة على

ولو انتقلت الطيور من برج إلى آخر لا يملكها الثاني.  
ولو جهل المثبت من الجارحين أقرع.

ملكته لشخص آخر قبل ان صاده الثاني. لا يملكه مع تلك العلامة، لأنه علم بها أنه ملك الشخص وليس بصيد مباح، وتلك العلامة مثل قص جناح الطير فانه معلوم كونه تحت يد انسان فعل ذلك، فيكون مملوكاً اقساً للقاص أو غيره، وكذا الحلقة في رحله.

فيه تأمل، اذ ذلك يدل على وقوعه في يد انسان اقساً يملكه اياه فلا الا ان يثبت ان قبض انسان صيداً على أي وجه كان، مملوك، وهو غير ظاهر، اذ قد يشترط في تملك المساحات القصد وعدم الغفلة، أو عدم قصد الغير أو عدم قصد عدم التملك، أو الاحذ والتصرف بقصد التملك، وفي محن فيه يجوز ان يقصد قطع شيء فجاء جناح طير فقضه، أو وصيل إلى آية من غير مباشرة احد وغير ذلك، وكذا وضع الحلقة في رحله، وكون مثل ذلك مملوكاً غير ظاهر الدليل.

نعم الظاهر خلاف ذلك، بس الظاهر انه بالقصد وبالأخذ، فعلى القول بالأخذ من دون اشتراط شيء آخر وترجيح لظاهر على الاصل، ذلك غير بعيد، وآلا والظاهر انه يملكه حتى يظهر خلافه، ولكن هذا الحكم موحود حتى من المشتراط في تملك المباحات القصد أو عدم قصد العدم.

قوله: «ولو انتقلت الطيور الخ» عدم تملك صاحب البرج الثاني الطير بمجرد انتقاله من برج آخر إليه واضح، وقد مر من الدخول في الملك والتعشيش فيه ونحوه غير مملك، وهو ظاهر.

قوله: «ولو جهل المثبت الخ» لو رمى انسان صيداً فجرحه احدهما واثبته بحيث دخل في ملك الجارح، سواء قتل به، أو أدرك حياً ويمكن ذكاته ولم يعلم أيهما كان الجارح المثبت، سواء علم أولاً أو اشتبه أم لا بل وتجدر مجروحاً علم

ولو اثبتاه معاً فهو لهما.

ولو اثبته أحدهما وجرحه الآخر دفعة فهو للمثبت ولا شيء على الجارح.

ولو اثبته الأول فصيره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو للأول، ولا شيء على الثاني ان لم يفسد لحمه به أو جلده.

انه يخرج أحدهما ورميه قطعاً ولم يعلم بعيه اقترع (١) بينها.

فعلى اسم أيهما خرجت القرعة كان لصيد له، مثل ان يكتب جارح وغير جارح، أو المالك وغير المالك، ويخرج عن اسم أحدهما أو يكتب اسمها ويخرج على الجارح وغير الجارح أو المالك وغيره، لأنه امر مشكك وكل امر مشكك فيه القرعة (٢).

ويحتمل التقسيم والشركة، والأحوط تملك كل واحد نصف الصيد الآخر.

قوله: «ولو اثبتاه معاً فهو لهما الخ» لو اثبت صيداً اثنان بآلتيهما معاً من غير تقديم وتأخير فهو لهما، سواء مات بهما أو أدرك وهو حي.

ولو اثبته أحدهما وجرحه الآخر ف لصيد للمثبت، ولا حظ للجارح فيه، لان المثبت ملكه باثباته، وجرح الآخر وعدمه سواء في عدم التأثير في الاثبات بالفرض، وكما لا شيء للجارح لا شيء عليه أيضاً من الارش للمثبت، اد ما حرجه في ملكه حتى يلزمه الارش وهو ظاهر.

ولو اثبته الأول وازل امتناعه وصيره في حكم المذبوح بزالة حيواته المستقرة ثم قتله الثاني فكما الأول، ا لصيد للأول، ولا شيء للثاني، ولا شيء عليه

(١) جواب لقوله قدس سره: لو رمى اثنان الخ

(٢) عوالي الثاني ج ٣ ص ٥١٢ طبع مطبعة سيد الشهداء - قم.

ولو لم يثبت الأول وقته الثاني فهو له.

ولو أثبت الأول ولم يصيره في حكم المذبوح فقتله الثاني فهو متلف، وعليه الارش ان أتلفه بالذكاة، ولا فالقيمة معيباً بالأول ان لم يكن لميته قيمة، والآ الارش.

أيضاً، لانه قتل المقتول ان لم يُفسد الجرح الثاني شيئاً من لحمه أو جلده أو غيره، ومع الافساد، عليه ارش نقص ما افسد وعوض بفسده، وهو ظاهر، اد لا يشترط في ضمان المتلفات قصده والظلم (١) بل يكفي لافساد في ملك الغير، وقد وقع وهو (لما هو يخ) مقرر عندهم، ولهذا يُغرمون باحطاً وشنين فتأمل.

ولو لم يثبت الاول، بل جرحه فقط غير مثبت، ولا قاتل منزلي لحياته المستقرة فيقتله الثاني، فهو له وليس للأول (ولا عليه شيء) مما تقدم.

وكذا لو أثبت الثاني ان لم يكن بجرحه في اثباته دخل اصلاً بان كان الجرح الثاني مستقلاً في الاثبات وان كان الجرح الأول بحيث لو لم يكن لم يكن الثاني مثبتاً ولكن معه صار مثبتاً، فمثل ما تقدم من حكم ذي الامتاعين الذي جعل احدهما غير محتج باحدهما ثم يجعله الثاني غير محتج، فتذكر.

ولو أثبت الأول ولم يصيره في حكم المذبوح بداراة حياته المستقرة ثم قتله الثاني فهو متلف على الأول صيده المملوك له، فان تنعم بالذكاة بأن قتله قتلاً مبيعاً للحيوان الغير الصيد لحصول جميع شرائطه فانما عليه ارش هذا الصيد، وتفاوت قيمته ما بين كونه حياً مثبتاً مجروحاً كما كان قبل لجرح الثاني وبين كونه مذبوحاً ذبحاً شرعياً وهو ظاهر.

وان أتلفه لا على وجه التذكية، بل صار ميتاً حراماً، فانما عليه قيمته معيباً بالجرح الأول أي تمام قيمة المجروح.

(١) يعني لا يشترط فيه قصد لظلم

وان جرحه الثاني ولم يقتله، فان ادرك ذكاته فهو حلال،  
والا فميتة، فان لم يتمكن الأول من تذكته وجب على الثاني كمال  
القيمة معيباً بالأول، وان اهلل مع القدرة حتى سرت الجنايتان سقط  
مقابل فعل الأول، وعلى الثاني نصف قيمته معيباً.

هذا اذا لم يكن لميته قيمة، وان كان لميته قيمة، مثل ان يكون لعظمه قيمة،  
فانه يجوز الانتفاع به وبيعه، وكذا سائر مستثنيات الميتة، فانما عليه الارش، وهو  
التفاوت بين قيمته ميتاً وحيّاً مجروحاً بالأول وهو وصح أيضاً.  
هذا ان قتله الثاني بعد اثبات الاول.

فان جرحه الثاني ولم يقتله حينئذ، فان ادرك ذكاته فهو حلال ومال  
لأول، وعلى الثاني له ارش <sup>بحياة حرجه</sup> كذا ما كان.  
وان ترك ولم يدكه، فان لم يتمكن من دبحه وكان سبب تلفه جرحه، سواء  
كان عدم التمكن لعدم آلة الذبح أو لضيق الرماث، فهي ميتة ووجب له على الثاني  
تمام القيمة معيباً بالجرح الاول.  
وان تمكن فهو ميتة أيضاً ولم يكن له عليه شيء ان لم يكن لجرحه في قتله  
مدخل ولا نقصان، ومع النقصان الارش.

والآ، فان كان مستقلاً فيه بحيث لا دخل مجرح الأول في قتله، معي انه  
كان يعيش ان لم يكن الثاني، فالظاهر ان عليه حينئذ أيضاً كمال القيمة معيباً  
بالأول ان لم يكن لميته قيمة، اذ لا يسقط (لا يترك - ح) حق شخص بترك ذبح  
ماله المصمون حتى صار ميتاً والآ (١) الارش، وهو التفاوت ما بين كونه ميتاً وحيّاً  
مجروحاً بالأول.

وان كان سبب القتل كلا الجرحين مع القدرة على الذبح والاهمال حتى

(١) وان كان لميته قيمة كذا في هامش بعض النسخ.

ولو كان مملوكاً لغيرهما وقيمته عشرة وجناية كل واحد بدرهم  
وسرتا، فبعض الاحتمالات

سرتا الجنايتان معاً بمعنى عدم استقلال كل واحد في لقتل، فلو لم يكونا لم يقتل  
سقط (١) مقابل فعل الأول، وعلى الثاني نصف قيمته معيماً.  
ومع عدمها (٢) عليه وعلى الثاني تمام القيمة معيماً ان لم يكن ليمت قيمة، والأ  
فالارش وسيعدم تفصيله أيضاً. هذا أحد لاحتمالات التي تجري في مال الغير ويجري  
كلها فيه أيضاً، فوجه التخصيص غير ظاهر.  
مع انه يحتمل هـ (٣) كمال القيمة معيماً بالأول، لانه لو لم يكن الحرج  
الثاني لم يمت بالفرض. وان كان لولا لأول أيضاً لم يمت، الا انه بعد وجوده فنه  
الثاني، نعم هذا الاحتمال لم يجر لو فرض كون كل واحد قاتلاً مستقلاً لولا الآخر  
فتأمل.

قوله: «ولو كان مملوكاً لغيرهما الخ» الظاهر سريان الاحتمالات المذكورة  
في مال الانسان اذا كان أحد احرار عيناً كن أو شاة وغيرهما.  
ويحتمل ذلك في الصيد أيضاً بعد اثبات الاول وصيرورته ملكاً له، غاية  
الأمر انه سقط مقابل فعله عن قيمة المقتول، ويؤخذ الباقي من الخارج الثاني، وفي  
ملك العير يؤخذ منها لمالك فليس المراد، استحصيص بملك الغير، بل لبيان الأخذ  
عنها.

والقول بأن المصنف فرض هذه المسألة في دابة مملوكة لغيرهما كعبد الغير  
وشاته ويمكن فرضها في عبد جنى عليه سيده ثم جنى عليه آخر. كما قاله في الشرح.

(١) جواب لقوله فقتل سرتا (وان كان سبب الح)

(٢) أي مع عدم القدرة على الدفع كذا في هامش بعض النسخ.

(٣) أي في كون سبب القتل كلا الجرحين - كذا في هامش بعض النسخ.



بسط العشرة على تسعة عشر، وإيجاب عشرة منها على الأول، وتسعة على الثاني.

غير جيد، ولكن الامر في ذلك هين، والعمدة تحقيق الحق. وقد ذكروا رحمهم الله خصوصاً الشهيد في الشرح مالا يُقدر على الزيادة عليه ونقل كلامهم من لاف ثلثة فيه، اذ يمكن احده منه، بل عباراتهم احسن فليرجع إليه.

ولكن لما كان اسم هذا شرحاً فلا ينبغي ان يخلو عنه. واعلم انه يحتمل أن المصنف فرض المسألة في حيوان المير بعد الاشارة الى حكم الصيد الذي صار ملكاً له ثم جرحه الثاني ومات بهما (خشية - ح)، لاحتمال اختصاص الصيد بما قلناه من الاحتمال، وهو لزوم تمام القيمة على الثاني معباً بالأول ان لم يكن ليمتد قيمة، والأول الأرض، لان حياية المشيت على مباح فلا يضم، وجرح الثاني وقتله فيضمن، اذ العرض أن حيايته كانت قاذية ولو لم تكن الاولى أيضاً.

ولا يتعاضد الخال بما (١) دا كان قادراً على تذكيتة، وتركه عمداً ام لا؟ اذ لا يجب عليه ذبح ماله وتحليص غيره عن ضمانه.

ويحتمل كون مال الخارج الأول مثله فتأمل.

اما توجيه الاحتمال الذي يظهر أنه احسن الاحتمالات المتقدمة - واختاره الشيخ علي فهو أنه بالحقيقة يؤر الى ان العشرة تنفت بعشرة مؤثرة فيه من واحد، وتسعة من آخر فينعي تقسيمها عليها بهذه السببة.

ولا يرد انه يلزم الخيف على كل واحد، لأنه حتى احدهما في نصف العشرة فليس عليه إلا نصفه والاخر في نصف التسعة فليس عليه نصفه كذلك، اذ

(١) هكذا في نسخة مطبوعة ولعل الصواب (هما) بدل (عا).

لا شك ان تمام العشرة متلفة تبلعها ولا يمكن نقصان شيء منها (خ-ح) عن المالك، ولا اخذ شيء من غيرهما، لا عصار الجناية فيها، ولا يمكن التفاضل بينهما، بل يجب ان يكون الباقي ايضاً عليها وهو نصف درهم هو تسعة اجزاء ونصف بسبة جنائيتها وحسارتيتها (خسارتها-خ) وهو كذلك، لانه اذا اعطى صاحب العشرة خمسة وصاحب التسعة اربعة ونصف بقي نصف درهم هو تسعة اجزاء ونصف من مائة وتسعين جزءاً (١) فينبغي ان يحس منها على الاول خمسة اجزاء، وعلى الثاني اربعة اجزاء ونصف، فان نسبة خمسة إلى اربعة ونصف كنسبة العشرة إلى التسعة وهي نسبة الحسرانين والجائنين.

فعل الأول خمسة دراهم هي خمسة وثلاثون من مائة وتسعين جزءاً وخمسة اجزاء منها فالمجموع مائة جزءاً وعلى الثاني هي اربعة ونصف هي خمسة وثمانون ونصف من مائة وتسعين جزءاً واربعة اجزاء ونصف منها، فالمجموع تسعون، هكذا قرر في الشرح.

ولي فيه تأمل من وجهين (لاول) انه فيه خيماً على الثاني، لانه ما شارك في القتل الا في حيوان يسوى تسعة، فلا عليه الا نصف ذلك بخلاف الأول، فانه حرج في وقت يسوى عشرة، وما كان له هناك شريك اصلاً فجنايته المستقلة دينار ثم الشركة.

وليس هذا بناءً على عدم دخال ارش حاية الأول في النفس دون الثاني، حتى يكون ترجيحاً بلا مرجح، بل بناءً على انه ابتداء لتلف وصير الحيوان يسوى تسعة بعد ان كان يسوى عشرة، فليس حسباً له شريك فلفعه (٢) اثر (تأثير-خ ل) في القتل باكثر من جناية نصف العشرة، انه لو كان له حسباً

(١) حاصلة من ضرب تسعة عشرة في عشرة هكذا في خمس بعض النسخ

(٢) فليس له تأثير-خ.

شريكاً كان عليه نصف ، فكيف يكون عليه بلا شريك نصف .  
فهذا الاحتمال وان يرى انه جيد، ولكن الطاهر انه ضعيف، لما عرفت  
فتأمل.

(والثاني) (١) نه على تقدير تسليم ما ذكره، لا يسفي ذلك مطلقاً، بل يعني ان  
يكون ذلك على القول بدخول ارش حناية الطرف في النفس كما هو الظاهر، اذ ما  
قتل الانفس فيؤخذ ديتها اتي شيء كست، ولهذا لو كانت موجبة للقصاص ليس  
عليه الاقصاصها للنفس بالنفس الا ان يقال: يلزم القصاص في الطرف لو كانت  
موجبة له أيضاً، الألف بالالف مثلاً فتأمل.

واما على القول بعدم مطلقاً أو في المملوك فقط كما هو الظاهر- لان في  
الحرة لو لم يدخل لزم اخذ ارش الطرف مرتين- فان دية النفس مأخوذة عن كل  
انسان، وهي موزعة على كل بدنه، فإذا احدث عن طرفه على حدة، واحد على جميعه  
دية كاملة يلزم ذلك، وهو ظلم، فانه ما قتل الا نفساً واحداً منه دية النفس  
والزيادة.

بخلاف المملوك فانه ان اخذ دية الطرف لم يؤخذ دية نفسه بكنها، بل  
ديتها معدوم (٢) الطرف، اذ لا يؤخذ الا قيمة معدوم الطرف.  
فالظاهر ان على كل واحد خمسة، لان على كل واحد ديناراً أرش جنايته  
ثم الباقي يقسم بينها بالسوية، فانه قُتل بجنايتها.

ولا حيف على الثاني، لانه صار شريكاً في القتل بعد سقوط ارش  
الجنايتين، ولا يلزم اخذ الاقصر عن الأول، فانه ما صار شريكاً الا بعد سقوط ارش

(١) عطف على قوله. الاول ان الح

(٢) هكذا في السح والنوادر، معدوم الطرف.

وبعضها ايجاب نصف العشرة على الاول، ونصف التسعة على الثاني.

ولا اعتبار بهذا النقصان على المالك.

وبعضها على الاول خمسة ونصف، وعلى الثاني خمسة فتبسط العشرة على عشرة ونصف.

جناية الثاني، فكما لزمه شيء لصاحب الما لزمه نقصان شيء من ارش جناية الاول، هذا احتمال آخر مطلقاً مذكور في غير المتن. وهو مطلقاً غير حيد، نعم جند بناءً عن خروج ارش الجناية فتأقل.

واما الاحتمال الثاني، فهو ان نصف العشرة على الأول، لأنه شريك في قتل حيوان يسوى عشرة، وعلى الثاني نصف التسعة، لأنه قتل بالشركة حيواناً يسوى تسعة، فيلزم على صاحبه النقصان.

قال المصنف: (ولا اعتبار بهذا النقصان على المالك).

وهو ضعيف للروم النقصان على المالك من غير وجه، فلا وجه لعدم اعتباره، كيف لا يكون معتبراً وقتل حيوانه طمأً، فلا يأخذ تمام ارشه، بل يقص نصف العشر، وهو ظلم.

واما الاحتمال الثالث، فهو مستي عن عدم دخول ارش الجناية في النفس فحينئذ على الأول دينار للارش، ونصف التسعة لشركته في القتل حينئذ فعليه خمسة ونصف، وعلى الثاني دينار للارش كذا، ونصف لثمانية فعليه خمسة.

وهنا يلزم زيادة نصف دينار فيسقط عشرة عن عشرة ونصف فيجعل عشرة دنانير احدى وعشرين جزء، فعلى الاول منها احدى عشرة، وعلى الثاني عشرة.

فيه حيف على الأول، فانه وان كانت حياته على العشرة الا ان حياية الثاني اسقطت عنه دياراً فصار الشركة في القتل بعد حذفه.

وبعضها ايجاب أربعة ونصف على الثاني ولا يمكن زيادة  
(الزيادة-خ) عليها، وعلى الأول تمام العشرة.

ففتصى القول بخروج الارش عن دية النقص ماقدّمناه (١) فتذكر، على  
انه مبني على ذلك (٢)، وينتهي (ينتهي -خ) الحكم على التقديرين أو بعد اثبات  
رحمان هذا (٣) وهو غير ظاهر وما اثبت، فتأمل.

ويحتسب عدم السط والتزام حصول الزيادة للمالك، لانفراد ارش الحذية  
عن قيمة النفس فتأمل.

واما الاحتمال الرابع، فهو أن الأربعة ونصفاً على الثاني، اذا شارك في  
القتل الآ بعد ان كان يسوى تسعة، وعلى الأول خمسة ونصف تمام العشرة، لان  
النقصان غير معقول، والرام اثباتي ما كثر منها ذكره من شركته في قتل حيوان  
يسوى تسعة كذلك، فيلزم لأول لأنه المستندي، فكأنه لرمه دينار على الاستعمال  
للارش، ونصف التسعة للشركة في القتل.

وفيه أيضاً حيف على الأول حيث ما دخل ارش حياته في القتل وادخله  
الثاني.

وهذا الاحتمال لا يخلو عن قوة، وليس مبنياً على اخراج ارش جناية لأول  
وادخال الثاني، بل على انه ما كان لأول شريك الآ بعد ان صيره يسوى تسعة مع  
شركته في قتله واتلافه بالكلية وما كان له شريك قبل التسعة، وليس بالنقصان  
على المالك معقولا، ولا على الثاني اكثر من جانيته، وهو اتلاف نصف التسعة، فلا  
يكون الآ على الأول ما فعله مستقلاً ومشارك.

(١) أي من التصنيف هكذا في هامش بعض النسخ.

(٢) أي عن خروج ارش الجناية هكذا في هامش بعض النسخ.

(٣) أي خروج الارش عن الدية هكذا في هامش بعض النسخ.

## المقصد الثاني: في الذبح

وفيه مطلبان:

### الأول: في الأركان

وهي أربعة: (الأول الذابح) وشرطه الإسلام أو حكمه، فلا تحل ذبيحة الكافر وإن كان ذقياً ولا الناصب.

ولأنه المبتدي والمعتدي أولاً، فكأنه لفعله تأثير في القتل أكثر من الثاني لأنه صار شريكاً بعد نقص التأثير كأنه اتلف بعضه وميته ثم صار هذا شريكاً له. وهذا هو المتحج على القول بدخول الأرض إذ (أو-خ) فعل أكثر من اتلاف نصف العشرة، فانه كان مستقلاً إلى أن صارت تسعة ومن هنا حصل له شريك. وهنا احتمالات كثيرة مذكورة في شرح أكثرها مع ما فيها، فليرجع إليه وليتأمل ذلك.

قوله: «وشرطه الإسلام أو حكمه الخ» نقل اجماع الاصحاب من المسلمين على اشتراط كون الذابح غير مشرك، وتحريم ذبيحة المشرك وغير الكتابي من اصناف الكفار حتى المرتدة.

واما الخلاف والنزاع في غيرهم، فذهب جماعة، مثل الشيخين، والسيد، وابن ادریس إلى اشتراط الإسلام، فيحرم ذبيحة لكتابيين (الكتابي-خ) مثل اليهود، والنصارى، والمجوس.

ونقل عن البعض، مثل ابن أبي عقيل، وابن الجنيّد، القول بعدم الاشتراط والحل، ونقل ذلك عن الصدوق أيضاً، لكن اشترط هو سماع التسمية عليها ولم يفرق بين المجوس وغيره.

وقال في الدروس: وهو (أي التحريم) اختيار المعظم (الى قوله): ويحرم

ذبيحة الناصبي، والخارجي دون غيره على الأصح لقول أمير المؤمنين عليه السلام: مَنْ دَانَ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ وَصَامَ وَصَتَى، فَذَبِيحَتُهُ لَكَ (لكم - ثل) حلال إذا ذكر اسم الله عليه (١) ويعلم منه تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه، وهل يشترط مع الذكر اعتقاد الوجوب؟ الأقرب لا، وشرطه العاقل، وقصر ابن إدريس الحلّ على المؤمن والمستضعف الذي لامتا، ولا من مخالفينا، ومنع الحلبي من ذبيحة جاحد النص، ومع ابن البراج من ذبيحة غير أهل الحق لقول أبي الحسن عليه السلام لركريا بن آدم: إني أنهك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي أنت عليه وأصحابك ألا في وقت الضرورة إليه (٢) ويحمل على الكراهة (انتهى).

هذه صحيحة، وفي طريق الأولى (الحسن) (٣) وهو غير ظاهر، ولعله ابن سعيد أحو الحسين بن سعيد، كإثباته نقل عن أخيه فتأمل.

ويؤيد الأخير ما في "الفتاوى" بعد رواية الحلبي -: وقال الصادق عليه السلام: لا تأكل ذبيحة اليهودي، والنصراني، والمجوسي وجميع من حالف الدين إلا إذا سمعته يذكر اسم الله عليها (٤).

فإن كانت عن الحلبي كما هو ظاهر، فهي صحيحة.

ويحتمل أن يراد من الدين الإسلام فلا تكون مؤيدة، فتأمل.

والدليل على اشتراط الإسلام هو الكتاب والسنة والاحماع والاعتبار.

أما الكتاب: ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه (هـ) وجه الدلالة أنها

(١) الوسائل باب ٢٨ حديث ١ من أبواب بدائع ح ١٦ ص ٢٩٢ وفيه ذبيحة من ذلك الع.

(٢) الوسائل باب ٢٨ حديث ٥ من أبواب البدائع ح ١٦ ص ٢٩٢ .

(٣) فإن سدها كما في التهذيب هكذا حسن بن سعيد، عن حسن بن (ح - ج) يوسف، عن حميد

عن محمد بن قيس وفي الاستبصار الحسن بن سعيد عن حسن بن يوسف بن عقيل الع

(٤) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢٣ من أبواب البدائع ح ١٧ ص ٢٩١

(هـ) الانعام: ١٢١.

تدّ على تحريم الاكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه، ويدلّ عليه الاجماع أيضاً فهو دليله أيضاً.

أي لم يُعلم ذكر اسمه تعالى عليه، وذلك في الكافر، غير معلوم اذا لم يعلم، واذا علم كذلك فذلك غير معلوم حقيقة وغير اسمه تعالى اذا لم يُذكر اسم الله الحقيقي، فان ذكر اسمه تعالى على الحقيقة هو ذكره ممّا يعتقده ويثاب عليه ويعلمه على وجه لا يلزم كفره وعدم رضاه الله بذكره.

ولان الله تعالى لا ينهى عن الاكل الا بذكر اسمه، ولا يأمر بالاكل بذكر اسمه الا بالذكر الذي يرضى بذلك ويشبّ عليه، ومعلوم عدم ذلك في ذكر الكافر وهو ظاهر، وقد يمنع بعض المقدمات فتأمل فيه. (١)  
واما الاعتصاف فلا العقل يجزئ فيها يشترط فيه ذكر اسم الله ليحلّ قبح الاكتفاء بذبيحة الكافر، الحاحد لله، وهدو الله، وهدو الإسلام واهله، وانه لم يعتقد وحبوب التسمية للحلّ، فانما يقوله بغير اعتقاد، بل قد يكون استهزاء لو كان، بل يتركه دائماً للعداوة الا اذا علم عدم الشراء منه ويظن نقصان دينه به.  
واما الاجماع فقد تقدم.

واما الاخبار فهي كثيرة (منها) صحيحة قتيبة، قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وانا عنده، فقال: الغنم يرسل (يرسل - ح) معها اليهودي، والنصراني فيعرض لها العارضة فيذبح، أنا كل ذبيحته؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام: لا تدخل ثمنها مالك ولا تأكلها، فانما هو الاسم، ولا يؤمن عليه الا مسلم، فقال له الرجل: قال الله تعالى: آلَيَوْمَ أُجِلُّ لَكُمْ الطِّيبَاتُ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ؟ فقال: كان أبي عليه السلام يقول: اما هي الحبوب واشباهها (١).

(١) الوسائل باب ٢٦ حديث ١ من ابواب الذبح ج ١٦ ص ٢٧٩ والآية ٥ من سورة المائدة.



وصحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن ذبائح نصارى العرب هل تؤكل؟ فقال: كان علي عليه السلام ينهى (ينهاهم - يبئل) عن أكل ذبائحهم وصيدهم وقال: لا يذبح لك يهودي ولا نصراني اضحيتك (١).  
وصحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن نصارى العرب أتؤكل ذبائحهم؟ فقال: كان عيسى ينهى عن ذبائحهم، وعن صيدهم، وعن مناكحتهم (٢).

وصحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تأكلوا ذبيحة نصارى العرب فانهم ليسوا أهل الكتاب (٣). وفيه تأمل، فانها توهم اختصاص التحريم بنصارى العرب.  
وصحيحة أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يذبح اضحيتك يهودي ولا نصراني ولا مجوسي بوائسك انت امرأة فلتذبح لنفسها (٤).  
فيها دلالة على جواز ذبح المرأة وعدم اشتراط الرجل.  
وصحيحة الحسين الاحمسي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: هو الاسم فلا يؤمن عليه الا المسلم (٥).

وصحيحة شعيب المقرئ، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، ومعهنا أبو بصير واناس من اهل الجبل (الجبل - ثل) يسألونه عن ذبائح أهل الكتاب، فقال لهم أبو عبد الله عليه السلام: قد سمعتم ما قال الله في كتابه فقالوا: انا نحب ان

(١) الوسائل باب ٢٧ حديث ١٩ من ابواب الذبح ج ١٦ ص ٢٨٦.

(٢) الوسائل باب ٢٧ حديث ٦ من ابواب الذبح ج ١٦ ص ٢٨٣.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢٣ من ابواب الذبح ج ١٦ ص ٢٨٦.

(٤) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢٠ من ابواب الذبح ج ١٦ ص ٢٨٦.

(٥) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢ من ابواب الذبح ج ١٦ ص ٢٨٢.

تخبرنا، فقال: لا تأكلوها، فلما خرجنا من عنده قال أبو بصير: كُلُّهَا، في عنقي ما فيها فقد سمعته وسمعت أباه جميعاً يأمران يا كنها فرجعنا إليه، فقال لي أبو بصير: سَلِّه، فقلت له: جعلت فداك ماتقول في ذبائح أهل الكتاب؟ فقال: أليس قد شهدتنا بالغداة؟ وسمعت؟ قلت: بلى، فقال: لا تأكلها، فقال لي أبو بصير في عنقي، كُلُّهَا ثم قال لي: سه الثانية، فقال لي: مثل مقالته الأولى، وعاد أبو بصير فقال لي قوله الأول: في عنقي، كُلُّهَا ثم قال لي: سه، فقلت: لا أسأله بعد مرتين (١).

وصحيفة الحسين الأحمسي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال له رجل: اصلحك الله ان لنا جاراً فصاناً وهو يمجى (فيجسى - ثل) يهودي فيذبح له حتى يشتري منه اليهود، فقال: لا تأكل من ذبيحته ولا تشتري منه (٢). وهي كثيرة ولكنها غير صحيحة:

مثل موثقة سماعة عن أبي إبراهيم عليه السلام، قال: سألت عن ذبيحة اليهودي والنصراني، فقال: لا تقر بها (٣) (لا تقرئها - كايب) (لا تقرئوها - ثل). ومثلها موثقة حميد بن المثنى عن العبد الصالح عليه السلام (٤).

ورواية زيد الشحام - ولا يضر وجود مفصل بن صالح (٥) الضعيف - قال: مثل أبو عبد الله عليه السلام عن ذبيحة النمل، فقال: لا تأكله ان سمي وان لم يسم (٦).

(١) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢٥ ولا حظ ديله أيضاً ص ٢٨٧

(٢) الوسائل باب ٢٧ حديث ٦ من ابواب الذبائح ص ٢٨٢.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ٩ من ابواب الذبائح ص ٢٨٥.

(٤) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣٠ من ابواب الذبائح ص ٢٨٨

(٥) سندها كما في الكافي هكذا، علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن فصل بن صالح

عن زيد الشحام.

(٦) الوسائل باب ٢٧ حديث ٥ من ابواب الذبائح ص ٢٨٣.

ومرسلة ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة أهل الكتاب، قال: فقال: والله ما يأكلون ذمائكم، فكيف تستحلون أن تأكلوا ذمائمهم إن هو الاسم ولا يؤمن (يؤمن - خ ل) عليها إلا مسلم (١).

وعبرها، تركتها لعدم الصحة، وقد ذكر في الكافي قريباً من خمسة عشر خبراً (٢) من غير ذكر معارض أصلاً.

ويؤيده عموم ما يدل على تحريم الميتة، والقاعدة الدالة على كون الذبيحة ميتاً حتى يثبت التذكية الشرعية.

وأما ما يدل على الحنّ فهو الآية المتقدمة (٣).

وجوابه ما تقدم في الاختيار الصحيحة، أن المراد بطعامهم هو الحبوب ونحوها، كأنه الأشياء الباسية التي لم يباشرها بالبرطوبة أو قابل (القبالة - ظ) للتطهير.

ويمكن أن يقال: معاها طعامهم من حيث أنه طعامهم ليس محرام، بل حلال، وليس مغارج عن أصل الحنّ نذي كان وخلق ولم يعرض له الحرمة بسبب كونه طعاماً لهم، فحينئذ لا ينافيه التحريم من جهة أخرى، مثل أن يكون نجساً من خارج أو معصوباً أو كونه ميتة هكذا كونه مذبوحيهم.

وهو معنى جيد وظاهر، فلا دلالة فيها على نفي التحريم الثابت بما تقدم مثل قوله تعالى: **تَوَلَّوْا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ** (٤).

(١) الوسائل باب ٢٧ حديث ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٣.

(٢) لقد أورد الشيخ الحر العاملي في الوسائل ج ١٦ باب ٣٧ من أبواب الذبائح ستة وأربعين حديثاً أحدها منها معارضة لبقائها وقد بين وجه التعارض فراجع ص ٢٨٢ - ٢٩١.

(٣) الانعام: ١٢١.

(٤) وهي: وطعام الذين أوتوا الكتاب حل بكم الخ كما عرفت.

نعم يمكن الاستدلال على الحل بقوله تعالى: وَكُلُوا مِنَّمَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ (١).

وقد مر ما يمكن ان يحاب عنه، فليس فيه أيضاً دلالة على الحل.  
نعم في الاخبار ما يدل على الحل في الحمة، وهي أيضاً كثيرة، ولكن  
الاولى اكثر

مثل رواية حران قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في ذبيحة  
الناصب واليهودي والصرافي: لا تأكل ذبيحته حتى تسمعه يذكر اسم الله عليه،  
قلت: المحوسي؟ فقال: نعم اذا سمعته يذكر اسم الله، اما سمعت قول الله: وَلَا  
تَاْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ (٢).

وصحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كُلْ ذَبِيحَةَ  
المشرك اذا ذكر اسم الله عليها وانت تجمع، ولا تأكل ذبيحة نصارى العرب (٣).

وصحيحة جميل، ومحمد بن حران هما مألأ أبا عبد الله عليه السلام عن  
ذبائح اليهود والنصارى والمجوس؟ فقال: كل، فقال بعضهم: انهم لا يستمون؟  
فقال: فان حضرتهم فلم يستموا فلا تأكلوا، وقال: إذا غاب فكل (٤).

وصحيحة محمد الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة  
اهل الكتاب ونسائهم؟ فقال: لا بأس به (٥).

وصحيحة حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام، وررارة، عن أبي جعفر

(١) الانعام: ١١٨.

(٢) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٨.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٨.

(٤) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣٣ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٩.

(٥) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣٤ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٩.

عليه السلام أنها قالوا في ذبائح أهل الكتاب: فإذا شهدتموه وقد ستموا اسم الله فكلوا ذبائحهم وإن لم تشهدوهم فلا تأكلوا، وإن أتاك رجل مسلم فأخبرك أنهم ستموا فكل (١).

وبغيرها من الروايات، ولكنها ضعيفة الإسناد فتركناها. والاصل (٢)، وعموم آيات الخن، وحصر المحرمات. ويمكن أن يقال: الحصر اضافي، أو إلى ذلك الزمان أو ترك غيرها للظهور ويدخل فيه بالدليل.

والعمومات مخصوصة بالأدلة المتقدمة، والاصل مرتفع بها. فليس إلا الروايات، فيمكن أن يقال: لادلالة في شيء منها على الخن مطلقاً كما هو مقصود المستدل إلا ما في رواية الخطبي (٣). نعم فيها دلالة على مذهب الصدوق، ولكن ترك الأخبار الكثيرة جداً أو تأويلها والعمل بغيرها مع ندرة قائلها - فإنه منحصر في الصدوق على ما نقل - لا يخلو من إشكال فأخبره أولاً بالتصرف.

على أنه يمكن أن يقال: حران ماصرح بتوثيقه، بل مشكور لو كان أمن عين، على أنه قد يكون غيره.

فقول شارح الشرائع: صحيحة زرارة، عن أخيه حران، محل التأمل (٤). وأنها تدل على إباحة ذبيحة الناصب، بل مطلق الكفار على تقدير ذكر

(١) لو مسائل باب ٢٧ حديث ٣٨ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٠.

(٢) عطف على قوله رحمه الله: هو الآية المتقدمة الخ.

(٣) لاحظ لو مسائل باب ٢٧ حديث ٣٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٩.

(٤) الظاهر أنه وجه التأمل من جعل شارح حران حاررة على سبيل البت مع إمكان كونه

اسم الله عليه ولا يقول به احد منا، من غيرنا أيضاً.  
 وانه ينسغي ان يقول بدل قوله: (لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه):  
 كلوا مما ذكر اسم الله عليه، فتأمل.  
 وأنه لا يقال بمضمون صحيحة محمد بن مسلم (١) أيضاً، اذ لا يقول احد انه  
 يحل ذبيحة المشرك مع التسمية ولا يحل ذبيحة نصري العرب وان ستوا، اذ غاية  
 امرهم يكونون مشركين وقد جُوز اكل دبايحهم.  
 وان رواية جميل (٢) غير معلوم الصحة وان كان الظاهر الصحة، لعدم نسبة  
 جميل إلى اب، وعدم ظهور توثيق محمد بن هرون، فانه مشترك بين مهمل وموثق  
 على ما في كتاب ابن داود فتأمل.  
 وان الظاهر (كُلا) أو (كُسا) وكُنا ينسغي: (اذا غبتم فكلوا) أو (عبثاً  
 فكلوا).

وان في أولها ما يدل على اشتراط التسمية كما هو مذهب غير الصدوق وقد  
 دلت الأحبار الكثيرة مما يدل على الحل وتحريمه حينئذ.  
 وان في رواية الحلبي أيضاً في التهذيب (الحسن) (٣) وهو غير معلوم وان  
 احتمل انه (ابن سعيد) فتأمل وان كان (٤) في الاستبصار  
 وأيضاً فيها (ابن مسكان) المشترك وان كان الظاهر انه (عبدالله) الثقة

(١) راجع الوسائل باب ٢٧ حديث ٣٢ من ابواب الديائح ص ٢٨٩.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٧ حديث ٣٣ من ابواب الديائح ص ٢٨٩.

(٣) فان سنده في التهذيب هكذا: حسين بن سعيد، عن الحسن، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن

محمد الحلبي (وفي الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان عن ابن مسكان الخ ج ٤ ص ٨٥)

(٤) ان سب ان يقول: (وان لم يكن) فان (الحسن) غير موجود فيه او اسراده ان ابن سعيد موجود في

ولهذا جزمنا بالصحة في الاولى (١) وغيرها الا انه يقبل المناقشة حينئذ وترجيح غيرها عليها فتأمل.

وان الطاهر في رواية حرير ووزارة (٢): (وان اتاكم فاحبسكم فكلوا) ولكن رواية حرير ووزارة صريحة وصحيحة على ما تقرّر عندهم، وردّها مشكل وكذا تأويلها، وهي مؤيدة بما تقدم، وبما تركناه من الاحبار مثل حبر (٣) أبي الورد بن زيد (٤)، وخبر (٥) حرير فاهما مثل صحيحة حرير ووزارة في الدلالة (٦).  
على ان القاعدة الاصولية تقضي الجمع بحمل العام والمطلق على الخاص والمقتد من الآيات والاحبار.

ولا شك ان دلائل التحريم اما عام أو مطلق، فتقيد بها بان كان دنايح اهل الكتاب ان ظهر تسميتهم عليه أكلت وتكون حلالاً، وآلا محرام لا تؤكل وهو موافق لطاهر آية. ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله (عنه) (٧)، وكلوا مما (٨) الآية.

(١) أي في رويه التحريم، كما في هامش بعض النسخ.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٧ حديث ٣٨ من ابواب الدنايح ج ١٦ ص ٢٩٠

(٣) الطاهر ياده كلمة (أي) كما في سديد ولا سبصار ووسائل فان فيها (لورد بن زيد)

(٤) قال قلت لأبي حمزة عليه السلام: حدثني حديث وأنت عني حتى اكبيه، فقال: ابن حفظكم يا أهل الكوفة، قال قلت: حتى لا يرده علي أحد، فأتقول في محسني فان سم الله ثم دبح؟ فقال: كل، قلت: مسلم دبح ولم يُسم؟ فقال: لا تأكله ان الله بهون فكلوا مما ذكر سم الله عنه، ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه. لوسائل باب ٢٧ حديث ٣٧ من ابواب الدنايح ج ١٦ ص ٢٨٩.

(٥) قال مثل يوعبد الله عليه السلام. عن دنايح يهود وانصاري والمجوس؟ قال اذا سمعتم يسمون وشهدت من رأيهم يسمون فكل، وان لم تسمعهم ولم يشهد عندك من رأيهم يسمون فلا تأكل دنايحهم، الوسائل لصدر حديث ٣٩ منها ج ١٦ ص ٢٩٠.

(٦) المصدر حديث ٣٨ منها ج ١٦ ص ٢٩٠

(٧) الانعام: ١١٨

(٨) الانعام: ١٢١.

ولا ينافية إلا رواية زيد لشحام (١)، ولكن في طريقها مفضل بن صالح (٢) الضعيف.

فذهب الصدوق هو موافق لقوانين أو يحمل الأول على الكراهة للجمع. ولكنه مذهب نادر يخالف طاهر كثير من أخبار الطرفين، ومخالف لقاعدة التذكية المتقدمة في الجملة، ولا احتياط (٣)، فالعمل به مشكل وإن كان قوياً من جهة العلم، فتأمل.

وقال الشيخ في كتابي الأخبار - بعد لأخبار من الطرفين وتقديم لتحريم وتأخير الحل كما فعلنا - : (فأول (٤) ما في هذه الأخبار أنها لا تقابل تلك، لأنها أكثر ولا يجوز العلول عن الأكثر إلى الأقل، لما قد بين في غير موضع، ولأن من روى هذه قد روى أحاديث الحظر التي قدمناها، وهم الخطبي وأبو بصير ومحمد بن مسلم، ثم لو سلمت من هذا كله لاحتمل وجهان (أحدهما) أن الأباة فيها إنما تضمنت في حال الضرورة دون حال الاحتيار وعند الضرورة نحن الميتة، فكيف ذبيحة من خالف الإسلام والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن حمزة القمي، عن زكريا بن آدم، قال: قال أبو الحسن عليه السلام: إني إنك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي أنت عليه، وأصحابك إلا في وقت الضرورة إليه (٥) والوجه الثاني أن تكون هذه لأخبار وردت (مورد) التقية لأن من خالفنا

(١) راجع الوسائل باب ٢٧ حديث ٥ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٣

(٢) قال سندها كما في التهذيب هكذا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن معقل

بن صالح، عن زيد الشحام.

(٣) يعني مخالف للاحتياط

(٤) هذه عبارة التهذيب وذكر في الاستبصار ما معناها - راجع التهذيب باب الذبائح والاطعمة

والاستبصار ج ٤ باب ذبائح الكفار ص ٨٥.

(٥) الوسائل باب ٢٨ حديث ٥ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٢.



يُحِيزُ أَكْلَ ذَبِيحَةٍ مَنِ خَالَفَ الْإِسْلَامَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ شَيْخٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي غَصِينَةَ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ بَشَرَ بْنِ أَبِي غِيْلَانَ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَمَامَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ دَبَائِحِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالنَّصَابِ؟ قَالَ: فُلُوْى شِدْقُهُ (١) وَقَالَ: كُلُّهَا إِلَى يَوْمِ (٢) مَا (٣).

فِيهِ تَأْمُلٌ، لِأَنَّ كَثْرَةَ الْأَحْسَارِ لَا تُوجِبُ رَدَّ الْقَلِيلِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ امْكَانِ الْجَمْعِ، وَقَدْ عُرِفَتْ الْأَمْكَانُ.

وَأَيْضاً نَقَلَ شَخْصٌ رِوَايَةً ثُمَّ رِوَايَةً مُتَنَافِيَةً لِلأَوَّلَى بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لَا يَسْلُزِمُ رَدَّ الْأَحِيرَةِ، بَلْ وَلَا رَدَّ شَيْءٍ مِنْهَا، وَهُوَ مُتَّفِقٌ مَعَ امْكَانِ الْجَمْعِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ قَرِيبَةً (لَمَرِيَّة - ح) لَرَدِّ أَخْبَارِ الْحَلِّ وَلَا تَأْوِيلِهَا.

وَلَأَنَّ حَمْلَ تِلْكَ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْحَلِّ مِثْلَ ذَبِيحَةِ الْمَسْمُومِ مَعَ التَّسْمِيَةِ - عَلَى الضَّرُورَةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ إِلَّا كُلُّهَا إِلَّا مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ، مِثْلَ أَكْلِ الْمَيْتَةِ - بَعِيدٌ جَدًّا. وَالرِّوَايَةُ الَّتِي أُثْبِتَ بِهَا تَدَلُّ عَلَى عَدَمِ حَلِّ ذَبِيحَةِ كُلِّ مُحَالِفٍ لِلْإِمَامِيَّةِ إِلَّا بِحَالِ الضَّرُورَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقُورُ بِهِ، وَإِنْ قَالَ بِهِ إِنَّهُ أَيْ عَقِيلٌ كَمَا نَقَلْنَاهُ عَنْ الدَّرُوسِ، فَمَذْهَبُهُ صَوْرَةٌ.

وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْفَاضِلِ مِنْ أَنَّ التَّسْمِيَةَ مِنْ دُونِ اعْتِقَادِ الْوُجُوبِ لَا تَنْفَعُ يَرْجِعُ إِلَى تَحْرِيمِ ذَبِيحَةِ بَعْضِ الْمُخَالِفِينَ، لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ، فَكَأَنَّ مَذْهَبَهَا (٤) وَاحِدٌ

(١) بِالْكَسْرِ وَيَفْتَحُ طَعْمُهَا الْمَمَّ مِنْ دُونِ الْخَذِّ (لِقَامُوسٍ) فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعَةِ بِطَبْعِ الْحَضَرِيِّ: الشَّدَقُ حَوَائِبُ نَعَمٍ بِقَالَ: نَعَمٌ فِي شِدْقِهِ. لَوْ أَنَّ الرَّجُلَ دَخَلَ بِرَأْسِهِ مَاءً وَاعْرَضَ (أَنْتَهَى).

(٢) الْوَسَائِلُ بَابِ ٢٧ حَدِيثُ ٢٨ مِنْ أَبْوَابِ الدَّبَائِحِ ج ١٦ ص ٢٨٨.

(٣) إِلَى هَذِهِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّهْدِيدِ وَذَكَرَ فِي الْإِسْتِبْصَارِ مَا مَعْنَاهُ.

(٤) أَيْ مَذْهَبُ مَنْ أَيْ عَقِيلٌ وَالْمَعْنَى أَنَّ النِّصْفَ هَكَذَا فِي هَامِشِ بَعْضِ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

وتحل ذبيحة المسلمة والخصي والمخالف ، والحائض والجنب ،  
وأطفال المؤمنين مع المعرفة به وولد الزنا .

وهذه (١) دليله .

ويمكن حملها على الكراهة ، لما تقدم ، وحل الضرورة على المشقة في الجملة  
لامثل حال حل الميتة فتأمل .

وكذا يبعد الحمل على التقيّة ، فإن لعمدة منها تدل على الحل مع التسمية  
والظاهر ان المخالف لا يشترط ذلك ، بل يقول بحل ذبيحة النكسي مطلقاً ، وهو  
اعرف .

وبالجملة الاجتناب عن ذبيحة كل من يخالف الحق احوط ، خصوصاً عن  
استعمال جلودهم فيما يشترط فيه الطهارة ، مثل الكحل والمرء ، فان الظاهر ان  
اكثرهم لا يشترطون التسمية ، ولا القبة مع ما تقدم هنا ، فتأمل .

واعلم أنه يدل على تحريم ذبيحة النصاب أخبار (٢) ، ولكن في بعضها  
التقييد بعدم التسمية ، وأنه ان سمي يؤكل ، فحكمه مثل حكم ذبيحة اهل الكتاب  
في اختلاف الاخبار فتأمل .

قوله : «وتحل ذبيحة المسلمة والخصي الخ» لعل دليل الكل الأصل ،  
والعمومات ، وحصر المحرمات ، وصدق الذبح مع الشرائط ، مثل التسمية والقبة  
بالفرض .

ويشترط في الكل المعرفة ، وان كان ظاهر العبارة انها قيد الاطفال لبعدهم  
عنها ، وهي العلم بطريق الذبح الذي هو شرط بمعنى انه لا بد ان يقع على ذلك  
الوجه ، لا المعرفة بذلك قبل الفعل ، فلو اتفق لم يميز كما هو ظاهر العبارة فتأمل .  
نعم لا بد في الاطفال مع ذلك من التميز (التمييز) .

(١) يعني الرواية التي نقلها . (٢) راجع الوسائل باب ٢٨ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٢ .

ويمكن كون المراد بالمعرفة ذلك، فوجه التخصيص حيثيظ ظاهر.  
والمراد بالمؤمنين المسلمون.

وفي ولد (١) الرنا، البلوغ، واطهار كلمة الاسلام لانهم قالوا: ليس هو  
بحكم المسلم، اذ ليس له ابوان شرعاً حتى يكون في حكمها.  
ولعل لاختلاف في الكل ألا في المحالف وولد الرنا، بناءً على القول بأنه  
لا يسلم فتأمل.

ويذكر على حوار ذبيحة المخالف ماتقدم، وما سيجي من الاخبار الدالة  
على حل ما يباع في اسواق المسلمين.

ورواية الحسين بن سعيد عن الحسن بن يوسف لعله ابن عقيل، عن  
يوسف (- كما في الاستبصار - فيحتمل أن الحسن أخوه فصحيح) بن عقيل، عن  
محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام:  
ذبيحة من دان بكلمة الاسلام وصام وصلى لكم حلال اذا ذكر اسم الله تعالى  
عليه (٢).

وهذه تدل على حل ذبيحة ولد الزنا المذكور أيضاً، وعلى حل ذبيحة كل  
ماتقدم وكل مسلم، ولكن يفهم اشتراط الصوم والصلاة، لعله للمبالغة أو  
الاستحباب، وعلى تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه (٣).  
لكن في طريقها اشتباه (٤).

(١) عطف على قوله رحمه الله. (في الاطصال) يعني لا بد في ولد الرنا.

(٢) الوصائل باب ٢٨ حديث ٦ من اجواب الدقائق ج ١٦ ص ٢٩٢.

(٣) في هامش النسخة المطبوعة بالحجر هكذا: بل تحريم ذبيحة من يصوم ولا يصلي وبالعكس ايضاً  
ومن لا يعملها ومن لم يدن بكلمة الاسلام ايضاً - منه رحمه الله (انتهى).

(٤) فان طريقها كما تقدم مرأً هكذا كما في التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن بن يوسف بن

ويدل على تحريم ذبيحة المخالف ما تقدم من صحيحة زكريا بن آدم عنه عليه السلام (١) وما نقلناه عن الفقيه (٢).

وأن كلهم لم يشترطوا التسمية والقبسة، فحل ما يوجد في أيدي كلهم محل التامل إلا أن يسمع ويرى ذلك.

لعلها حملت على الكراهة، لما تقدم من رواية محمد بن قيس، وعموم ما يدل على حل ما يباع في أسواق المسلمين، وقد تقدم البحث فيه في بحث الصلاة (٣).

وصحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن ذبيحة المرحى (٤)، والحروري (٥) فقال: كُنْ وَفَرِّ وَاسْتَقِرْ حتى يكون ما يكون (٦).

لعل فيها إشارة إلى التقية فتأمل.

وتدل على الكل حصة محمد بن مسلم - وهي صحيحة في الفقيه - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة البهي؟ فقال: إذا تحرك وكان له حصة اشبار واطاق للشفرة (٧) (الشفرة - كا)، وعن ذبيحة المرأة؟ قال: إن كنت بساء ليس معهن

عقيل، عن محمد بن قيس عن أبي حمزة عليه السلام، ووجه الاشتباه أن الحسين مشبه بن الحسن بن سعيد صحيح أو غيره مجهول ومحمد بن قيس هذا أيضاً مشبه، وفيه العالم.

(١) راجع الوسائل باب ٢٨ حديث ٥ من أبواب البدائع ج ١٦ ص ٢٩٢.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٧ حديث ٤٣ من أبواب البدائع ج ١٦ ص ٢٩١.

(٣) راجع ج ٢ ص ٩٦ من مجمع الفائدة.

(٤) هم مرقاة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يصرع لايمان مصيبة ولا يتبع مع الكفر طاعة سواء مريحة لاعتقدهم إن الله تعالى أرحأ تعذيبهم عن المعاصي أي أحرمهم عنه (مجمع البحرين).

(٥) بمنع الحاء وصحها وهم لقوا رح كان أول عتصمهم بها تعمقوا في الدين حتى مرقوا منه هم

الدارقون (مجمع البحرين).

(٦) الوسائل باب ٢٨ حديث ٨ من أبواب البدائع ج ١٦ ص ٢٩٣.

(٧) بالفتح فالسكون، السكين العريض وما عرس من الحديد (مجمع البحرين).

رجل فليذبح اعقلهن ولتذكر اسم الله عليه (٢) .

ومرسدة ابن اذينة عن غير واحد رووا جميعاً (روه عنها- ثل): ان ذبيحة المرأة اذا احادت الذبح وسمت فلا بأس بكلمه، وكذلك انصبى، وكذلك الأعمى اذا سدد (٢) .

وحسنة الحلبي - وهي صحيحة في الفقيه - عن عبد الله بن سنان قال: كانت لعلي بن الحسين عليهما السلام جارية تذبح له اذا أراد (٣) .

ورواية مسعدة بن صدقة، قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن ذبيحة العلام، قال: اذا قوى على لذبح وكان يحس أن يذبح وذكر اسم الله عليه وعليها فكل. قال: وسئل عن دمسجة المرأة؟ فقال: إذا كانت مسلمة فذكرت (وذكرت) اسم الله عليها (فكل - خ ثل) (٤) .

وحسنة سليمان بن خالد - وهي صحيحة في الفقيه - قال: سألت أبا عبد الله عن ذبيحة العلام والمرأة هل تؤكف؟ فقال: إذا كانت المرأة مسلمة وذكرت (فذكرت - خ) اسم الله على لذبيحة حلت ذبحتها، والعلام اذا قوى على الذبيحة وذكر اسم الله عليه حلت ذبحته، وذلك اذا خيف موت الذبيحة ولم يوجد من يذبح غيرهما (٥) .

ولكن هذه تدل بمفهوم عن عدم الحواز الآ (اذ، خيف - خ) حال خوف الذبيحة ولم يوجد غيرهما.

(١) الوسائل صدره باب ٢٢ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٥ وديله في باب ٢٣ حديث ٥ منها.

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٨ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٧.

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٩ و ٢ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٤) أورد صدره في الوسائل باب ٢٢ حديث ٢ من أبواب الذبائح وديله في باب ٢٣ حديث منها ج ١٦

ص ٢٧٥ - ٢٧٧.

(٥) الوسائل باب ٢٣ حديث ٧ من أبواب الذبائح

فمقتضى القاعدة تخصيص العمومات وتقييدها بما قدم يحذر ذبحها وديح الصبي الآ حال الضرورة، وبه يشعر حسنة محمد المتقدمة (١)، ومرسلة أحمد الآتية أيضاً ولكن لا يعقل وجهه بعد وجود الشرائط ولم يذكره الاصحاب أيضاً، بل عتقوا جواز أكل ذبيحتها.

فلعل القيد للاستحباب والاحتياط، حيث لم يذكرها إذا لم يعرفا وليس معها قوة تامة وإن كانا قوين وعالمين في الجملة، ولهذا يظهر من رواية حارية علي بن الحسين عليهما السلام عدم القيد، فكأنه لمعرفتها وقوتها عليه والاحتياط غير مخفي فانه قد يكون تعيداً محضاً.

وتدل على حل ذبيحة الحصي **بخصوصه** صححة إبراهيم بن أبي اللاد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الحصي، فقال: لا بأس (٢).

ولا تحمل على حال الضرورة، لمرسلة أحمد بن محمد، عن بعض اصحابه، قال: سألت ماززيان، الرضا عليه السلام، عن ذبيحة لصبي قبل ان يذبح وذبيحة المرأة، قال: لا بأس بذبيحة الصبي والحصي والمرأة إذا اضطروا إليه (٣).

للاصل (٤) والعمومات والخصوصات، وعدم صحة هذه وإن كانت مرسلة البرزطي (٥) المدققة بالمسد واحتمال حمل القيد للافضية والاستحباب ولكن الاحتياط لا يترك.

وتدل على حل ذبيحة الجنب بخصوصه حسنة ابن أبي عمير عن بعض

(١) تقدمت آنفاً فلاحظ وفي الكافي والنوائل وكذلك اعلام اذا قرئ على الذبيحة وذكر اسم الله

عز وجل.

(٢) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٨.

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٧.

(٤) تعليل لقوله قلن سره ولا تحمل الحج.

(٥) يعني ان الرسل هو احد بن محمد البرزطي.

ولو اشترك المسلم والكافر في الذبح حرم، ولو سبق احدهما  
وصيّره في حكم المذبوح فالاعتبار للسابق.  
ولا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي غير المميز.  
(الثاني المذبوح).

وهو كل ما تقع عليه الذكاة، وانما تقع على كل حيوان طاهر بعد

اصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا بأس بان يذبح الرجل وهو  
جنب (١).

قوله: «ولو اشترك المسلم والكافر الخ» دليل عدم الحل اذا ذبحه  
المشرك والمسلم أنه ما ذبحه المسلم مستقلاً بل ما ذبحه، والمتبادر من أدلة حل مذبوح  
المسلم كونه مذبوحاً له فقط، لا انه يكون له دخل في ذبحه.  
واما دليل الحل اذ صيّره المسلم في حكم المذبوح ثم قتله الكافر انه  
مذبوح المسلم فيحل لأدله، وكذا تحريم المذبوح اذ جعله الكافر في حكم المذبوح  
لأنه مذبوح الكافر فيحرم لما مر وهو ظاهر.  
واما تحريم ذبيحة المجنون والصبي الغير المميز فلعدم الشرط، فانه ما ذبحه  
المسلم ومن في حكم المسلم الذي هو شرط حل الذبح.  
ولكن الكلام في ذلك، اذ ما علم اشتراط العقل والتمييز بعد، بل علم عدم  
حل ذبيحة الكافر.

ولعل وجهه أنه ليس بمذبح الانسان القاصد، بل كذبح غير الانسان من  
الحيوانات، والمتبادر من الذبح المحلل هو ذبح الانسان القاصد، وهو يفهم عرفاً.  
وأيضاً المتبادر الافعال التي معتبرة في نظر الشرع، وفعلها غير معتبر فتأمل فيه.  
قوله: «وهو كلما يقع عليه الذكاة الخ» بيان شرائط المذبوح الذي

(١). لوسائل باب ١٧ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٩.

الذبيح فلا تقع على نجس العين كالكلب والخنزير، ولا على الآدمي.

يجعله الذبيح طاهراً حلالاً جائز الاستعمال أو يخرج عن كونه ميتة وحراماً، ونجساً غير جائز الاستعمال.

فان كان مأكول اللحم يقع عليه ذكاة بالاجماع ويجوز أكله وسائر استعمالاته إلا ما خرج منه وميجي.

وان كان آدمياً أو نجس العين مثل نكسب والخنزير لم يقع عليها الذكاة ولم تنفع فيها أصلاً، بل يكون ميتة ونجساً بالاجماع أيضاً.

أما غيرهما مثل السباع والوحوش والحشرات ففيه خلاف، والقاعدة المقررة المتقدمة تدل على عدم وقوع الذكاة عليه أصلاً، وعدم إعادته شيئاً من أحكام الذبائح ولم يخرج عن حكم الميتة.

وهي ان الاصل عدم الذكاة، وزوال الروح معلوم فيكون ميتة وبالجملة قد تقرر عندهم ان كل ميت ميتة إلا مع العلم بالذكاة الشرعية، والمراد به الطل ولو حصل بخبر مسلم، بل بمجرد وجوده في يده وسوق المسلمين، فان زوال الروح هنا معلوم، والذكاة الشرعية غير مطنونة، ادلا دليل شرعاً على ذلك فتأمل.

ولكن قد يقال على القاعدة: الاصل الطهارة وجواز استعماله في كل شيء، وكذا عمومات الحل وحصر المحرمات حتى يعلم انه ميتة شرعاً ولم يعلم، اذ قد يكون ميتاً يذبح فذبح وحل، اذ المفروض حصول الذبح قبل الموت، والقاعدة انما سلّمت فيما اذا لم يعلم انه ذبيح، وهنا المفروض الذبح الشرعي.

ويدل عليه أيضاً عموم ما يدل على الخروج عن حكم الميتة بالذبح الشرعي إلا ما خرج بالدليل وقد حصل، وما هنا دليل مخرج، فان الدليل يدل على ان كل ما صيد على الوجه الشرعي أو ذبح كذلك بقطع الاعضاء المقررة مع التسمية والقبلة يحل ان كان مأكول اللحم، ولا يخرج عن حكم الميتة.

ويدل عليه أيضاً عدم الفرق بين المأكول وغيره، فانها مشتركان في حصول



النفع بها بالأكل والانتفاع بجلده ولحمه وغير ذلك .  
 وأيضاً يدل على كون السباع وغيرها قابلاً للتذكية استعمال المسلمين  
 قاطبة جلودها من غير تكير، فكأنه إجماعي، ولهذا قال في الشرح: (والقول الآخر في  
 السباع لم اعرفه لنقدماء)، قال في شرح الشرائع: قال الشهيد في الشرح: (لأنعلم  
 القائل بعدم وقوع الذكاة عليها) أي على السباع.  
 فان تم الإجماع على وجوب يفيد الحقة كان الاستدلال به أولى فتأمل  
 فيه .

وتدل عليه أيضاً مصمورة سماعة، قال: سألته عن لحوم السباع وجلودها؟  
 فقال: أما لحوم السباع - ولحوم السباع من الطير والدواب فإنا نكرهه (ها - ح ل) وأما  
 الجلود (جلودها - ح ل) فإركبوا عليها ولا تلبسوا شيئاً (مها - نل) تصلون فيه (١).  
 ومعلوم أن المراد مع الذكاة.

ومصمرته الأخرى، قال: سألته عن جلود السباع يستمتع بها؟ قال: إذا  
 رميت وسقيت فانتفع بجلده، وأما لميته فلا (٢).

ودلائها واضحة، ولكن سندهم غير معتبر (عثمان بن عيسى) (٣) في  
 الأول وررعة في الثاني (٤) مع سماعة والأضمار كأنه لا يبصر، فان الظاهر منها  
 حريان الذكاة في السباع.

ويدل عليه أيضاً ما تقدم في بحث اللباس مما يدل على جواز لبسها والصلاة  
 فيها، مثل السحاب، والخز، والأرب، والشعلب، فتأمل.

(١) إيسائل داب ٣ حديث ٤ من أبواب الإطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢١.

(٢) إيسائل باب ٤٩ حديث ٢ من أبواب التحاسنات ج ٢ ص ١٠٧١.

(٣) سندها كما في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة.

(٤) سندها كما في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن ررعة، عن سماعة.

وفي المسوخ والحشرات والسباع قولان.  
ويظهر الجلد بمجرد الذكاة وإن لم يذبح على رأي، فإن كان  
مما يؤكل لحمه حل بالذبح (بالذكاة)، وآلا فلا.

وأما المسوخات فعلى القول بأنها نجسة فظهر عدم الذكاة فيها (وعدم  
النفع أيضاً - خ) وأما على القول الآخر المشهور - كما هو الظاهر - فالقاعدة الأولى  
تقتضي عدم الذكاة، وبعض أسدي ذكرناه في لسباع يدل على جريانها فيها فتأمل  
واحتط.

وأما الحشرات فاجريان فيها بعيد، لعدم استعمال المسلمين، وعدم  
الاشتراك في الانتفاع عالياً، وعدم فهم الذكاة، وقلة لقاتل، فلم يمسح مما يقبل  
الذبح مثل القارة، ولا شك أن الاحتياط عن الكل أجو. ثم على القول بوقوع الذكاة  
تصهير بالذكاة، فإن كان مأكول اللحم يحل  
أكله أيضاً كسائر استعماله وآلا فيطهر ويحل سائر استعماله (١) فقط من غير  
اشتراط شيء في غير جلده.

وأما اشتراط الذبح بعد ذنب في استعمال جلده ففيه أيضاً خلاف،  
وأكثر ما تقدم مثل الأصل يدل على حوار من غير اشتراط، وكذا رواية جماعة  
المتقدمة وما تقدم في: يحق حواز الصلاة في السحاب والخز وغيرهما (٢) فإنها تدل  
عليه من غير اشتراط دباغه، والأصل كافي مع عدم الدليل.  
ونقل عن الشيخين، والمرنضي، وابن إدريس، اشتراط الذبح، واحتج  
الشيخ عليه بالاجماع على الجوار بعد الذبح، وعدم الدليل قبله.  
وبرواية محمد بن سراج، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، إذ دخل

(١) راجع مجمع لفائدة ج ٢ ص ٩٧ طبع مؤسسة النشر الإسلامي - قم.

(٢) هكذا في النسخ في الوصفي ولعل الصواب كسائر استعماله.

## (الثالث الآلة).

ولا تحلّ التذكية إلا بالحديد مع القدرة، فإن خيف الفوت جاز قطع الأعضاء بمهما كان من لينة أو خشبة أو مروة حادة أو زجاجة.

عليه مُعْتَبَر (١) فقال: بالباب رجلان فقار: ادخلهما قدحلا فقال احدهما: اني رجل سراح ابيع حلد (خلود - نل) سمر، فقال: أمدوحة هي؟ فقال: نعم، قال: ليس به بأس (٢).

وقد عرفت الدليل، والحديث المذكور لم يظهر سنده (٣) ولا دلالة. فتأمل، فإن عموم (إلا بالحديد) (٤) ونحوها مما يدل على الطهارة بالتذكية يدل على جريانها في جميع ما يمكن فيه ذلك، فيدخل فيه المسوخ والسباع، وتلحق الحشرات مثل الفأرة خرجت بالاجماع. فتأمل، فإن الحيوان طاهر في الأصل، والذكاة اخرجته عن كونه ميتة فلم يفتقر إلى الذبح.

ولأنه أما ان يظهر بالتذكية فيحل استعماله من غير اشتراط ذبح ام لا، فيحرم استعماله مطلقاً.

واعلم أن ظاهر المتن واستدلال الشرح ان الخلاف في الطهارة، قبل الذباغ، والظاهر خلافه، انما لكلام بعد حصول الطهارة، وعلى القول بها في افتقار جواز الاستعمال إلى الذباغة ام لا.

قوله: «لا تحلّ التذكية إلا بالحديد الخ» ثالث اركان الذبح الأربعة، الآلة التي بها يذبح أو ينحر.

(١) كان مولى لأبي عبد الله عليه السلام وعنه عليه السلام ان مولى عشرة حبرهم مُعْتَبَر.

(٢) يومائل باب ٢٨ حديث ١ من ابواب ما يكتب به ح ١٢ ص ١٢٤ وفيه أبي محمد

(٣) سنده كما في التهذيب هكذا: علي بن إسباط عن أبي محمد السراح

(٤) لمادة: ٥.

الظاهر عدم الخلاف في امترص كونه من حديدة مع الاختيار  
وتدل عليها الأخبار مثل حسنة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن الديبحة بالليطة وماثروة؟ قال: لا ذكوة لا بحديدة (١).  
وحسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن ديبحة العود  
والحجر والقصة، فقال عليه السلام: لا يصلح لا بالحديد (٢).  
وقرب منها مضمرة سماعة (٣).  
وما في الصحيح، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله عليه السلام،  
قال: لا يؤكل مالا (لم-خ) يذبح لحديدة (٤).  
ولعادة والعرف، فإن العرف لا يفهم من الذبح والسحر إلا بالحديد مثل  
السكين ونحوه الذي جرت العادة بالذبح والتحر به، وهو ظاهر.  
والظاهر أنه لا خلاف أيضاً عند الضرورة في حوازه بعينه مهما كان من  
ليطة - وهي الفشرة من القصب - وحشة حادة، أو مروة أي حجارة حادة قاطعة  
للاعضاء، أو زحاجة كذلك.  
وتدل عليه الأخبار أيضاً، مثل رواية محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر  
عليه السلام في الديبحة بغير حديدة إذ اضطرت إليه، قال لم تجد حديدة فاذهبها  
بمحجر (٥).

وحسنة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٢.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٢ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٢.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٢.

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٣ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٢.

(٥) الوسائل باب ٢ حديث ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٤.

المروءة والقصة والعود، يذبح بهنّ اللسان إذا لم يجدوا (لم يجد - خ) سكيناً؟ قال:  
إذا فرى الأوداج فلا بأس بذلك (١).

وفي صحيحته عنه عليه السلام مثلها (٢).

وصحيفة زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لم  
يكن محضرته سكين يذبح بقصة؟ فقال: ادبح بالحجر والعظم وبالقصة والعود  
إذا لم تصب الحديد إذا قطع الحنقوم وجرح الدم فلا بأس به (٣).

ولكن في السن واطفر قولان، سوء كما منفصلين أو متصلين بصاحبها،  
مثل أن يذبح الذابح بظفر يده وسنّه المتصلين به.

نقل عن المبسوط والخلاف عدم الجواز بها مطلقاً أي من غير قيد بالاختيار  
والإصرار وادعى فيه إجماعاً، واستدل برواية رافع بن خديجة أن النبي صلى الله  
عليه وآله قال: ما أهر الدم إذا ذكر اسم الله عليه فكلوا إلا ما كان من مس أو طفر  
وسأحدثكم عن ذلك. أمّا لسن فعظم اللسان، وأمّا الطفر فمعدى الحبشة (٤).

استثنى السن والظفر من آلة الذبح فلا يكون المذبوح بها حلالاً.

ولرواية أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله عليه السلام: لا تأكل ما لم  
يذبح بحديده (٥) ورواية محمد بن مسم (٦) لمقتدتين وغيرهما من الأخبار الدالة  
على عدم جواز غير الحديد إلا ما ذكر في الأخبار المتقدمة.

قال في الشرح: وفي التهذيب حوز رحمه الله للضرورة، فعلى هذا، الظاهر أن

(١) لوسائل باب ٢ حديث ١ بالطريق ٣ من أبواب الذابح ج ١٦ ص ٢٥٣.

(٢) لوسائل باب ٢ حديث ١ بالطريق الرابع.

(٣) لوسائل باب ٢ حديث ٣ بالطريق الرابع.

(٤) بس أبي داود ج ٣ باب في انديعة بالمروءة قطعة من حديث ١ رقم ٢٨٢١ ص ١٠٢.

(٥) و (٦) قدما مواضعها آنفاً مراجع.

مراده في الكتابين (مع لاختيار) بدءاً على الغالب، واحتسار الحواز ابن إدريس والمصنّف في المختف.

ودليله صحبة زيد الشحام (١) المتقدمة، وصحبة عبدالرحمان وحسته المتقدمين (٢)، فالأولى تدل على أنّ كلّ ما يقطع ويخرج لدم فيجوز الذبح به ويحل وصرّح فيها بالعظم أيضاً، والظاهر أن السنّ أيضاً عظم. والثانية دلت على أن المدارعى قطع لأوداج بأي شيء كان وفي غيرها أيضاً إشارة إلى ذلك فافهم.

وما صرّح في التهذيب بالجواز بالسن ولطفه، نعم نقل أولاً كلام الشيخ المفيد: (ومن لم يجد حديداً يذكي به ووجد زجاجاً يفرى اللحم أو ليطه من قصب لها حدة كحد السكين دكّي بها) (٣) ونقل بإحسان الدالة على ذلك، ثم التي ذكرناها أولاً ثم قال: (وأما حال الضرورة فقد روي جواز ذلك) ونقل الاخبار المتقدمة الأخيرة وهذه ليست بدالة على ما ذكره لشارح.

نعم قد يفهم منه التعميل كما أشار إليه في المختلف ونقل عن ابن إدريس اجماعنا على حواز الذبح بهما (٤) وبغيرهما مع عدم الاحتبار حيث قال: لا خلاف

(١) و (٢) قدما ذكر مواضعهما آتياً مراجع.

(٣) وقال: ولا يذكي بذلك لا عند فقد الحديد.

(٤) يقول: إن عبارة التي نقلها عن ابن إدريس مبنية على أن السرائر لا في كتاب الصيد والذباح ولا في كتاب الاطعمة والاشربة والتي وجدت من السرائر مذكورة في باب الذبائح هكذا وكيفيته (أي الذبح) وحرب التسمية (أي ما قال) وقطع أربعة أصابع مري وخمسم وودجين وهما المحيطان بالخلقوم، والمري مجرى الطعام والخلقوم مجرى النفس مع القدرة على قطعها ويكون قصه بحدينه مع قدرته عليه (إلى أن قال): وقد قلنا أنه لا يجوز للمداحة إلا بالحديد، (فإن لم يوجد) حديد وحيف هوات الديعة واضطر إلى ذبحها جاز أن يذبح بما يمرى الأوداج من ليطه أو قصب، والليط هو القشر اللاصق بها حذاء مشتق من لاط شيء بقلبه إذا لصق به، والقصب واحدة لقصب، وزجاجة أو حجارة حادة الأخرى مثل الصخرة والمررة وغير ذلك (ذبح) (انتهى)

وفي الظفر والسن قولان وإن كانا منفصلين.  
ولورمى رأس عصفور ببندقة حرم.  
(الرابع الكيفية).

بيننا أنه يجوز اذباحة في حال لا صطرون وعند تعدد حديدة، بكل شيء يهري  
الأوداح، سواء كان ذلك عظماً أو حجراً أو عوداً أو غير ذلك، وإنما يحسن المخالفين  
يذهب إلى أنه لا يجوز الذبح بالسن والظفر حال الاحتيار والاضطرار، واستدل بحبر  
رواه المخالف من طرقهم، وما رواه أحد من أصحابنا.

ثم قال: هذا الذي ذكره ابن إدريس مذهب شيخنا رحمه الله، وإنما  
أطلق المصنف في الكتابين تذمة على الغائب  
ويؤيد الجواز عموم ما يدل على جواز الحل.  
فعول الشارح والأصح أنه لا يجوز التذكية بالسن والظفر مطلقاً للحديث  
المتقدم، والجواز بالعظم لا يلزم منه الجواز بالسن، محل التأمل.  
قوله: «ولورمى رأس عصفور ببندقة الخ» فقطع رأسه بها حرم  
العصفور.

لعل دليله ما تقدم من القعدة، وما مر مما يدل على عدم حل الصيد إلا  
بالسهم، والرمح، والكلب، وخصوصاً تحريم ما يقتل بالحجر والبندق.  
مثل حصة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن قتل الحجر  
والبندق أيؤكل منه؟ فقال: لا (١).

ومثلها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (٢).

وهي كما ترى ليس فيها اسم الظفر أو السن أصلاً.

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٥.

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٦ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٦.

ويشترط فيه امور خمسة ( لأول ) قطع المريء، وهو مجرى الطعام والشراب، والخلقوم، وهو مجرى الهواء، ولودجين، وهما عرقان محيطان بالخلقوم.

وصحيفة سليمان بن خالد وحسنة حريز عن أبي عبدالله عليه السلام (١).  
ورواية محمد بن مسلم وعبدالله بن سنان (٢).

فلا احتصاص بالمصنوع ولا سرمي رأسه، ولا بالنسقة، بل القتل بغير آلة التي تقدم الحل بقتلها، وبها على غير لوحه يذبح مقدم يحرم مطلق، لما تقدم غير مرة.

قوله: «ويشترط امور خمسة الخ» بأن كيفية الذبح والآلة المعروفة ليحل ويشترط فيه امور خمسة (الاول) قطع الاعضاء، كوهي المريء - وهو مجرى لطعام والشراب - والخلقوم - وهو مجرى النفس داخلًا وخارجًا - والودجان - وهما عرقان محيطان بالخلقوم وقيل: بالمريء - والامر في ذلك هنس لانهما معلومان.

هذا فيما يذبح من الحيوان، وهو غير البدن.

وأما هي فلا بد من نحرها عندهم كما سذكر.

ولابد في الاول من قطع كل هذه الاربعة بالكفة، فلا سكي قطع البعض بالكفة، ولا قطع البعض من الكل. هذا هو ظاهر كثير العبارات والمشهورين المتفق عليه.

والدليل عليه غير ظاهر سوى ما يقال: من ان الحل بهذا معلوم وبغيره غير معلوم، فلا يحل، وانه المشهور.

وما في روايتي محمد الرحمان بن الخنوخ المسقمتين: (اذا هري الاوداج

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ١ ٤ ٧ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٣٦

(٢) الوسائل باب ٢٣ مثل حديث ٤ من ابواب الصيد ج ١٦.



## ولا يجزي قطع بعضها.

فلا بأس بذلك (١).

وانت تعلم ما فيه، اذ قد يعلم الحل بغيره أيضاً من عموم صدق الذبح ونحوه كما ستسمع، والشهرة ليست بحجة، وروايتا عبدالرحمان ليستا بحجتين اذ قد يكون المراد من الاوداح لودحين فقط، وان سلم انه قد يطلق على كل واحد وذبح فجمع الاربعة اوداج وانه ورد ذلك في النعة الا انها ليست بصريحة في ذلك. وأيضاً، انفري هو الشق، قال في القاموس: فرى يفرى، شقه وسداً أو صالحاً تفرى انشق. فلا يفهم منه لقطع بالكسبة كما هو المدعى، والمشهور وهو ظاهر. وكأنه الى ذلك اشار في اشرائع بقوله: المشهور فتأمل.

فيمكن (ويمكن - ط) ان يكون قطع الحلقوم كافياً مع العلم بانه ما به بخروج الدم ونحوه.

ويدل عليه ما في صحیحۃ زید الشحام: (اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس به) (٢) وهو مذهب ابن الجنييد.

قال في الدروس: ولو (فمـ خ) قطع البعض لم يحل وان بقي يسير وكلام الشيخ في الخلاف يظهر منه الاجترء بقطع الحلقوم، وما الى الفاضل بعض الميل لصحیحۃ زید الشحام عن الصدوق عليه السلام: اذا قطع الحلقوم وجرى الدم فلا بأس (٣) ولكنها في سياق الضرورة المجترة للذبح بغير الحديد، وهي معارضة بحسنة عبدالرحمان بن احتجاج عن الكاظم عليه السلام (اذا فرى الاوداح فلا بأس) (٤)، ذكره أيضاً عند عدم لسكين (٥).

(١) رجع الوسائل ج ٥ ب ٢ حديث ١ - طريقين من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٣.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٤.

(٣) و (٤) الوسائل باب ٢ حديث ١٨٤ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٤.

(٥) إلى هه معارة الدروس.

## ويكفي في المنحور طعنه في ثغرة النحر، وهي وهدة اللبّة.

في رواية زيد الشحام: خروج الدم، وهو أعم من الجري وإن كان سوقها للضرورة ألا أنها عامة.

والظاهر عدم الفرق في ذلك بين حال الضرورة - بعدم إحدان الحديد - وغيرها.

ويمكن عدم المناقاة بيها وبين ما في روايتي عبدالرحمان، فإما تدلان على حصول التذكية بفري الاوداح ولا تدلان على علمها بغيره إلا بمفهوم.

والظاهر أن منطوق صحيحة الشحام أقوى منه فلا يقيّد به وإن كان يتوهم أولوية الجمع بحملها عليها لحمل المطلق عن المقيّد، الثابت في الاصول، لما (١) عرفت من عدم صراحة هذا المفهوم وتقوية هذا المنطوق.

على انك قد عرفت غير مرة ان التخصيص بالمفهوم إنما نقول به اذ كان دلالة المفهوم أقوى على (٢) نفي الحكم عن غير المذكور من دلالة العام على وجود حكمه في تلك الافراد المنفي عنها الحكم بالمفهوم فتأمل.

وبالحملة، المسألة لا تحملو عن إشكالك، من عدم الدليل، ومن قول اكثر العلماء ولا شك ان الاحتياط معهم وإن لم يكن دليهم قوياً، فلا ينبغي الخروج منها امكن عن الاحتياط وذلك ظاهر.

قوله: «ويكفي في المنحور الخ» اعلم ان المشهور بين الاصحاب ان التذكية إما بألة الصيد وقد مر، وإما بغيرها، ففي السمك والجراد اخذها من الماء وغيره حياً، سواء كان الآخذ مسلماً أو كافراً، بشرط العلم بانه اخذها حياً، وفي غيرها إما الذبح أو النحر، والاول في غير الابن وقد مر طريقه، والثاني فيه. فلو عكس لم يحل شيء منها خلافاً لبعض العامة، والنحر إنما يحصل بطعن

(١) تعليل بقوله قلنس مره: (فلا يقيّد).

(٢) متعلق بقوله رحمه الله: دلالة المفهوم الخ.

السكين ونحوه واجالته وادحاله في لوهدة التي مستهى الرقعة والصدر، يقال لها: وهدة اللبة (١) وهي الصدر

واشار بقوله: (ويكي) الى رد قول بعض العاقمة: انه يحتاج مع ذلك الى قطع الحلقوم والمرئي.

لعل دليلهم الاجماع المستند الى بعض الروايات، مثل حسنة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: الحر في اللبة، والذبح في الحلقوم (٢).

وحسنة صفوان قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ذبح البقر من المحر؟ فقال: (لا) (٣)، للتقر الذبح وما نحر فليس بذكي (٤).

ورواية يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي الحسن الاول عليه السلام: ان اهل مكة لا يدحون البقرة ~~بما ينحرون~~ في لبة البقر فما ترى في اكل لحمها؟ قال: فقال: قدبحوها وما كادوا يفعلون لا تأكل ~~اللا ما ذبح~~ (٥).

وما تقدم في اعتبار الذبح من قطع الحلق ونحوه، فلا يحل بدونه الا الاكل بالاجماع.

وفي افادة هذه الاحاديث تمام لمطوب تأمل واضح مع عدم الصحة الا ان يكون هذا اجماع أو غيره من الاخبار مما لم يقض عليه.

نعم قد دلت رواية صفوان (٦) على عدم تذكية البقر بالحر، ورواية

(١) البية فتح اللام وتشديد الياء المنحرو موضع الفلاة (جمع البحرين).

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٦.

(٣) نس في الكافي وانتهت وانواصل لفظه (لا)

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٧

(٥) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٧.

(٦) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٧

## ولو ترك جلدة يسيرة من الحلقوم حرم.

يونس (١) - مع عدم الصحة لاشتراك علي بن محمد على ما في الكافي (٢)، والكلام في يونس ألا أنها مذكورة في التهذيب (٣) بغير ما في الكافي، ولكن ليس فيها علي بن محمد، فكأنها حسنة إن لم يغير القول في يونس - دلت على تحريم أكل البقر، لا إذا ذبح.

ويمكن فهم تحريم المذبوح الآ مع الذبح.

ولكن ما دل على عدم حل المسحور لا بالحر وعموم (إلا ما ذكيتم) ونحوه يدل على الحل مطلقاً، يصدق عليه لتدكية، ولا شك في صدقها بقطع الأوداج بل الحلقوم كما تقدم فتأمل ولا تخرج عن الاحتياط منها مكن فيه طريق السلامة.

قوله: «ولو ترك جلدة يسيرة من الحلقوم حرم» أي لا بد من قطع كل واحد من الأعضاء الأربعة بالكلية، فلا يكفي قطع الكلى إن بقي من البعض شيء مثل جلدة يسيرة من الحلقوم، وكذا من المرئ والوثن ويحتمل اختصاصه بالحلقوم فتأمل.

وقد مر دليل التحريم حينئذ مع ما فيه، فإن دليله غير تام والفائل بالعدم موجود فتأمل.

ولو قدمه على قوله: (ويكفي) كان أولى فيه من تنمئة قوله. (ولا يجري لو قطع بعضها) وهو ظاهر.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من أبواب الذابح ج ١٦ ص ٢٥٧.

(٢) مسندها في الكافي هكذا عنه من صحاح، عن سهل بن زياد وعبيد بن إبراهيم عن أبيه وعلي بن

محمد، عن أحمد بن محمد بن نصر، عن يونس بن محبوب

(٣) في التهذيب هكذا محمد بن محبوب، عن عدة من صحاباء، عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم

عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن يونس بن محبوب ويكنى صدقاً ابناً لغيره في الكافي والتهذيب

ملاحظ.

ولو قطع من القفا وأسرع الى قطع الأعضاء قبل حركة المذبوح حل.  
ولو نزع آخر حشوته مع الذبح حرم ان لم ينفرد الذبح  
بالتذفيف.

هذا إذا لم يستدركه، أما إذا قطع العنق ثم استدرك قطع الباقي فمضى في  
الدروس وقال: فهو قطع العنق ورأسه ثم تممه، فإن كان في الحياة استمر رأو  
قصر الزمان حل، ولا فالأقرب التحريم، لأن الأول غير محلل، والثاني يجري مجرى  
ذبح الميت، ووجه الحل استناد الموت إلى التدكية (١).

(و-ح) قد عرفت مع كونه لأول غير محلل، ويمكن منع كون الثاني حارماً  
بمجرى الميت ألا أن يعتبر استمرار الحياة كما اعتراه ومبني على البحث فيه.  
ويمكن استحراح وجه آخر للحل ممّا مرّ، وهو أنه لا يشترط قطع المجموع بل  
يكفي قطع البعض وقد حصل مرضاً، ولا يضّر اتمامه بعده.

قوله: «ولو قطع من القفا الح» أي لو ذبح ما يذبح من القفا، فإن  
أسرع الى قطع الأعضاء الأربعة الذي هو شرط الحل قبل أن يصير يقطع غيرها، في  
حكم المذبوح، بأن لا يتحرك أو يتحرك حركة المذبوح غير مستقرة الحياة حل  
والأحرى، حصول الشرط الذي هو محلل وعدمه، وهو طهر، ولكن لعدم  
مشكل.

ويمكن أن يحكم بعدم زوال الاستقرار قبل قطعها المحلل، للأصل  
والاستصحاب فيكون حلالاً دائماً حتى يعم روال الحياة المستقرة قبله.

ويمكن اشتراط عدم لزوم بالقطع المحلل لا يقطع القفا قبله، بناءً على  
قاعدتهم المتقدمة فتأمل، على دليل الأول أقوى وإشائي أحوط.

قوله: «ولو نزع آخر حشوته الح» يعني لو ذبح ذبح حيواناً وفي هذه

(١) إلى هنا عبارة الدروس ذكرها في ثامن شروط التدكية

والمشرف على الموت إن عرف أن حركته حركة المذبوح حرم، وإن ظن أن حركته حركة مستقرة الحياة حل، وإن اشتبه ولم يخرج الدم المعتدل حرم.

الحالة نزع الآخر حشوته حرم ذلك ويكون ميتة ن لم يكن الذبح مستقلاً بآلة روحه. وهذا إشارة إلى اشتراط استقلال تقطع المحلل في إزالة الروح واستئصال زوال الحياة المستقرة اليه، فانه المتأخر من دليل اشتراط الذبح محلاً، اذ لا يفهم من أمثاله إلا الاستقلال، لعله لا خلاف فيه.

قال في الدروس: وان يستند موته إلى الذكاة، فلو شرع في الذبح فاشترع آخر حشوته (لحشوته - خ) معاً فقتله، وكذا كل فعل لا يستقر معه الحياة (١)، فتأمل. قوله: «والمشرف على الموت إن عرف أن حركته الح» قال في الدروس: المشرف (٢) على الموت كالطبيخة، والموقوذة، والمتردية، وما أكل السبع، وما ذبح من فقاء، اعتبر في حله استمرار الحياة، فهو علم موته قطعاً في الحال حرم عند جماعة، ولو علم بقاء الحياة فهو حلال، ولو اشتبه اعتبر بالحركة (أو - الدروس) خروج الدم وظاهر (مظاهر - الدروس) الاخبار والقدماء أن خروج الدم والحركة أو أحدهما كافي ولو لم يكن فيه حياة مستقرة، ولآية فيها إيحاء إليه، وهي قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ (إلى قوله) إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ (٣)، ونقل (٤) بعض ما في رواية رابعة،

(١) إلى هنا عبارة لدروس ذكرها في ناسخ شروط التذكية.

(٢) في الدروس. يوضع المشرف على الموت الح.

(٣) المائدة: ٣٦.

(٤) في الدروس هكذا في صحيحه رواية عن سفيان بن عيينة في تفسيرها أن ذكيت شيئاً من غير تطرف أو قاطع ركض أو ذنب مصع فقد ذكيت ذكاته مأكلة، وروى ابن أبي عمير (عشرون - ح) عن الصادق عليه السلام أن ذككت في حية شاة ورأيت تصرف عيناها أو تحرك ذنباً أو مصع مذبذب فاذبحها فانها لك وعن الشيخ يحيى في الدروس درس السادس لتذكية بعد ذكر شروطها العشرة.

ورواية اباان بن تغلب الآتيين ثم قال: وعن الشيخ يحيى (١) انه اعتبار استقرار الحياة ليس من المذهب، ونعم ما قال، (انتهى).

ولا يخفى الاجمال والاعلاق في هذه المسألة، والذي معلوم (٢) انه اذا صار الحيوان الذي يجري فيه الذبح بحيث علم أو ظن على الطاهر موته الى انه مت بالفعل وان حركته حركة المذبوح مثل حركة لشاة بعد اخراج حشوها وذبحها وقطع اعضائها - والظير كذلك - فهو ميتة لا ينفعه الذبح.

وان علم عدمه فهو حي يفس التذكية ويصيرها طاهراً وتجرى فيه احكام المذبوح.

والظاهر انه كذلك ، وان علم انه يموت في الحال والساعة لعموم الأدلة التي تقتضي ذبح ذي الحياة، فانه حي معتول ومذبوح بالذبح الشرعي، ولا يؤثر في ذلك انه لو لم يدبح مات سريعاً أو بعد ساعة، فما ذكرنا عن الدروس سابقاً من قوله: (فلو علم موته الح) محل التأمل، فانه يفهم منه ان المدار على قلة الزمان وكثرته فتأمل.

وبالحمل على سببي المدار على الحياة وعدمها لا طول زماها وعدمه لما مر فافهم.

واما اذا شئته حياً ولم تعلم موته فاعمل ولا حبانة، وان حركته حركة

(١) الطاهر انه يحيى بن احمد بن محمد يحيى بن عم محقق وتلميذه، صاحب كتاب الجامع وفي تنقيح لمقال ج ٣ ص ٣١٢: عنوانه ابن داود قانلاً يحيى بن احمد بن سعيد شيخنا الامام العلامة، ائورج الهندو كان جامعاً لعلوم العلوم الادبية، وعقيدية، ولاصولية كتاب ائورج بعصلاء و ردهم له تصانيف حرمه لتواند منها كتاب الجامع بشرائع في عمقه وكتاب المدخل في اصول بعفه وغير ذلك مات في ذي الحجة سنة تسعين وثمانائة انتهى (انتهى ما في النقيح) .

(٢) هكذا في السج وعل الصواب والتلخيص هو معلوم الخ

المذبوح أو حركة ذي الحياة، فيمكن الحكم بالحلّ بلا مستصحب، والتحريم لقاعدة السالفة. والذي يفهم من المتن ومثله أنه يحرم خروج الدم المعتدل لا المتناقل، كأن مراده كون المعتدل علامة للحلّ مع عدم الحركة.

ويفهم من البعض الحلّ به وبالحركة ولو بطرف العين وتحريك الرجل والذنب وهو المصاد (١) من الاحبار، وكس يفهم من بعضها كون الحركة من بعد الذبح، والاكثر تدل على القبل.

واعتبر البعض الحركة والدم ويمكن من الأخبار على ذلك. وأما الأخبار فهي صحيحة محمد بن علي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الذبيحة؟ فقال: إذا تحركت الذنب أو الطرف أو الأذن فهي ذكية (٢).

وصعبه رفاعه، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الشاة إذا طرقت عينها أو تحركت ذنبها فهي ذكية (٣). وهما غير ظاهرتين في كونها بعد الذبح فتأمل.

ورواية عبد الله بن سليمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في كتاب علي عليه السلام: إذا طرقت عين أو ركضت لرجل أو تحركت (ك - ح) الذنب فأدركته فذكاه (٤).

وهذه ظاهرة في القبل.

ورواية الحسن (٥) بن مسلم، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام د

(١) هكذا في النسخ ولعل الأصوب (وهو المصاد من الاحبار) كما لا يخفى

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ٣ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٣.

(٣) و (٤) الوسائل باب ١١ حديث ٤ - ٧ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٣.

(٥) في عاصي النسخ الطبع والمخطوطة مكه كذا في النكاح وفي التهذيب الحرس مسلم لا بها مجهولان



جاءه محمد بن عبد السلام فقال له: جعلت فداك يقول لك حدي: ان رجلاً ضرب بقرة بفاس (١) فسقطت ثم ذبحها، فسم يرسل معه بالجواب ودعا سعيدة مولاة ام فروة فقال لها: ان محمداً جاء في رسالة منك فكرهت ان ارسل اليك بالجواب معه، فان كان الرجل الذي ذبح البقرة حين ذبح حرج له الدم معتدلاً فكلوا واطعموا، وان كان خرج خروجاً متثقلاً فلا تقربوه (٢).

ورواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في كتاب علي عليه السلام: اذا طرفت عين أو ركضت الرجل أو تحرك الذئب فكل منه فقد ادركت ذكاته (٣).

وهذه أيضاً ظاهرة في القتل <sup>(٤)</sup> ورواية ابان بن تميم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا شككت في حياة الشاة فرأيتها تطرف عينيها أو تحرك أذنيها أو تمصع (٤) بذبيها فاذبحها فإياها فإياك حلال (٥).

وهي أيضاً ظاهرة في القتل.

وصحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كُلْ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْخَنزِيرِ وَالنَّطِيطَةِ وَالْمُتْرَبَةِ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ، فَإِنْ أَدْرَكْتَ شَيْئاً مِنْهَا وَعَيْنٌ تَطْرَفُ أَوْ قَائِمَةٌ تَرَكُضُ أَوْ ذَنْبٌ يَمْصَعُ فَقَدْ أَدْرَكْتَ ذَكَاتَهُ وَكَهْ، وَقَالَ: وَإِنْ ذَمَحَتْ دَبِيحَةٌ فَأَحْدَثَ الذَّبْحُ فَوَقَعَتْ فِي النَّارِ أَوْ فِي

(١) الفاس مؤنثة، جمع فوس وفوس، ومن النعام، الحديث القائمة المختلة (القاموس).

(٢) انوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب الدبائح ج ١٦ ص ٢٦٤.

(٣) انوسائل باب ١١ حديث ٦ من ابواب الدبائح ج ١٦ ص ٢٦٣.

(٤) مصعت الدابة بفتحها حركة - الصحاح

(٥) انوسائل باب ١١ حديث ٥ من ابواب الدبائح ج ١٦ ص ٢٦٣.

الماء أو من فوق بيتك أو جبل إذا كنت قد اجذبت الذبح فكل (١).  
 فلاية الشريفة أيضاً دليل (على حق بالحركة - خ) لأن الاستثناء (٢) وقع  
 من النطيحة والمرتدية وما اكل السبع فتفيد حلها مع التذكية مطلقاً سواء كانت  
 فيها حياة مستقرة بالمعنى المتقدم، أم لا، وهي مع تفسيرها صريحة في المطلوب.  
 الموقوذة التي مرضت وقذفها لمرض حتى لم تكن بـ حركة.  
 والمخنقة التي انحقت باحراقها حتى تموت، والمرتدية التي تردى من  
 مكان مرتفع إلى اسفل أو المتردى (يتردى - ح) من جبل أو في شرفتموت.  
 والنطيحة التي تطيحها بيمة أخرى تموت، وما كل السبع هو الذي أكل منه  
 السبع مات، هكذا فُتِرَت في رواية عبدالعظيم، عن أبي حمزة محمد بن علي الرضا  
 عليه السلام (٣).

وصححه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشاة تذبح  
 فلا تتحرك وهراق منها دم كثير عبيط؟ فقال: لا تأكل إن علياً عليه السلام كان  
 يقول: إذا ركضت الرجل أو طرفت العين فكل (٤).

ويؤيده أيضاً ما قلناه من أن المد رعى وجود الحياة، بالفعل ومثل رواية  
أبي بصير قال: لا تأكل من فريسة السبع، ولا الموقوذة ولا المخنقة ولا المتردية إلا

(١) أورد صدره في باب ١١ حديث ١ وبعدها في ب ١٣ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦

ص ٢٦٤ ٢٦٦

(٢) يعني في الآية حرمت عليكم الميتة وادم الخ لا في الرواية

(٣) لوسائل باب ١٩ حديث ١٩ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٢ وراى. وما ذبح على النصب على

حجر أو صنم لا ما أدرك ذكاته مدغمي وللحديث دبر طويل أورد بسامه في الوسائل باب ٥٧ حديث ١ من  
 أبواب الاطعمة محرره ج ١٦ ص ٣٩٠.

(٤) لوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٤.

ان تُدركها حية (تدركه حياً وتذكية - ثل) فتذكية (١).

ورواية الوشاء، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: النطحة والمتردة وما اكل السبع (ممه اذا ادركت ذكاته، فكل) (٢).  
فكانَ نظر من يقول بالتحجير، الى وجود كل واحد من الحركة والدم في الخبر  
معمل بها.

وهو مثل ما تقدم، وما سيجيء، في اسالة الرأس في الحسن عنه  
عليه السلام، فقال: ان حرج لدم فكل (٣)، وكذا في الصحيح أيضاً، كلاهما عن  
محمد بن مسلم (٤).

وهما يدلان على اعتبار الدم في غير حال الاشتباه قبل الذبح فأمل.  
والذي يقول بالجمع نظر الى الجمع بينهما، فيعتبر في احبار الحركة الدم  
أيضاً، وفي احبار الدم الحركة أيضاً.  
لعل الأول اوفق بالقوانين فتأمل.

والظاهر أن اسراد معلومية الحياة أو مطونيتها قبل الذبح بأي علامة  
كانت، حركة كانت أو دماً، أو غيرها، فاعتبار استقرار الحياة بمعنى ان يعيش  
يوماً أو أياماً بعيد كأنه مراد الدروس بقوله: قال: عن يحيى اعتبار استقرار الحياة،  
ليس من المذهب ويعم ما قال.

ويمكن ان يكون المراد به في عبارات الاصحاب مثل المتن وغيره الاشارة  
إلى بعض ما يعلم منه الحياة الحقيقية لا ما يشبهها كما تنوهم تلك في الذي يتحرك

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ٢ من ابواب الديانج ج ١٦ ص ٢٧٢.

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ٤ من ابواب الدمايح ج ١٦ ص ٢٧٣.

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٢ بالسند الاول ج ١٦ ص ٢٥٩.

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ٢ بالسند الثاني ج ١٦ ص ٢٥٩.

ولو قطع بعض الأعضاء ثم دفف (ذفف) (١) عليه بعد إرساله،  
فالأقرب الإباحة، سواء بقي فيه حياة مستقرة - وهو الذي يمكن أن  
يعيش اليوم والأيام - أولاً.

بعد الذبح.

ثم اعلم أنه يمكن الحمل على ما شرب إليه، كلام المصنف هنا حيث قال:  
(ان عرف ان حركته حركة المذبوح) - أي علم موته أو ظن ذلك (حرم)، وان ظن  
حركة مستقرة الحياة - أي علم أو ظن حياته وكون حركته حركة ذي الحياة لا  
المذبوح - حل، فصريح بان الظن كافٍ ولا يحتاج إلى علم.  
واشارة إلى أن المراد بالحياة مستقرة، الحياة المعلومة الممتازة عما يشبهها، مثل  
ما يوجد في المذبوح.

وان اشتبه - أي لم يعلم أحدهما ولا يظن لعدم الحركة الدالة على الحياة  
فذبح. ما حرج الدم المعتدل لا المتأثر أي الضليق العيظ - (٢) فهو حلال  
والأفحرام فيكفي أحدهما عده على الظاهر فتأمل.  
ويؤيد ما قلناه ما سيجيء من قوله: (الحركة الدالة على الحياة أو الدم  
المسفوح) ولكن يابى ذلك في الجملة تفسيره لاستقرار يوم أو يومين فتأمل.

قوله: «ولو قطع بعض الأعضاء الخ» أي لو ذبح ذبيحة بقطع بعض  
الأعضاء المتقدمة وأرسله وترك القطع والذبح ثم أخذها وقطع الباقي وتتم ذبحها  
وقتها، فالأقرب الحل والإباحة، سواء بقي فيها حياة مستقرة بعد القطع الأول  
والترك أم لا.

وفسر الحياة، المستقرة بالمعيشة يوماً أو أياماً، وقد عرفت ان ليس له دليل

(١) دف عليه يذف من باب قتل إذا جهر عليه وندل المصحة لغة (جمع البحرين).

(٢) حم، ودم، ورهران عيظ بين النقطة بالهم - طري (الدموس).

ظاهراً، على أن العلم به مشكل، وهو اعرف.

وكلامه هذا إشارة إلى أن سبب من شرط قطع الاعضاء المتابعة وعدم الفصل. وقد شرط في الدروس بالتفصيل الذي مر، من المعتبر قطعها وأن تطاول الزمان بين قطع العصب أولاً، واتمام الثاني (١) ويكون مدفعات وزمان كثيرة (كثير)، لأنه (٢) أن زال الحياة المستقرة بالاول فصار مدوحاً بقطع الاعضاء، ولا اثر لقطع الباقي في عدم اتذكية فتش (٣)، وان كانت باقية فالاول لا دخل له، وانما يذبح بالثاني فتأمل.

ولأنه لا بد من قطع الاعضاء الاربعة فقط، وقد وجد، والأصل عدم اشتراط وحدة الفعل والتتابع وقلة الزمان فيه تأمل، اد المالك من يذبح بقطع الاعضاء حصول قطعها في زمان واحد، وحصول الذبح بقطعها، بأن يكون لقطع الكل دخل في زوال الحياة المستقرة، وذلك لم يحصل حينئذ.

وقد مر التفصيل عن الدروس واختاره المحقق الشيخ علي أيضاً وهو انه ان لم يتراج التدفيع (التدفيع - ح) عن قطع بعض الاعضاء بحيث لا يعد ذلك فعلاً واحداً حل، وآلا لم يحل ان تكن الحياة مستقرة.

وقال (٤) أيضاً: ويعمم ذلك - أي الحياة المستقرة - بالحركة المعتدلة أو الدم

(١) هكذا في النسخ والنصواب أو يكون الخ.

(٢) تعيين لعدم اشتراط التامة

(٣) في هامش المطبوعة والمخطوطة هكذا إشارة إلى احتمال اشتراط الارالة بقطع الجميع فتأمل - منه

رحمة الله (انتهى).

(٤) يعني صاحب الدروس بكسبه فن - يعني فانه قد مر في الدروس: ولو اشبه اعتبر بالحركة أو خروج

الدم (انتهى).

المعتدل عند الاشتباه.

والعلم بالحياة بمجرد ذلك مشكل ن كان مفسراً بما في المتن، نعم يمكن العلم أو الظن بالحياة بذلك، بل عما يعلم ذلك لنص الشارع على الحل حينئذ، وذلك انما يكون مع الحياة وما نريد من الحياة التي لها دخل في حصول التذكية الآ الذي حكم الشارع بالحل معه فتأمل.

ثم اعدم أن هذا الحكم والتعصيل مني عن اعتبار قطع الجميع كما هو المشهور واما اذا اكتفى ببعض كما مر فلا يجري فيه ذلك وهو ظاهر.

ثم على تقدير الاعتبار فما ذكره المصنف محتمل، للاصل والصدق، ولما مر من انه ان بعيت الحياة المستقرة فقد ازيلت بقطع بعض الاعضاء فحصل التذكية، وازالها بقطع جميع الاعضاء بمعنى قطع الجميع. ورالت الحياة، وان كانت مدفوعة، فان المعبر قطعها وازالة الحياة بملا غير للاصل، وذلك حاصل على تقدير عدم بقاء الحياة المستقرة أيضاً فتأمل.

ويدل على عدم الفرق بين الصورتين أنه في كل واحدة منها زالت الحياة المستقرة ببعض، فان كان ذلك كفاً في حق محل فيها، والآ يحرم فيها فتأمل. وبالجملة ان كان ولا بد من ازالة الحياة بالكل فلا يحل فيها، وآ لا يحل فيها، فالفرق ببقاء الاستقرار في الحل وعدمه في التحريم. كما جعه في الدروس واحتاره الشيخ على محل التأمل.

وكذا قلّة الزمان العاصل وصدق الوحدة العرفية، ذالفرض انه علم عدم استقرار الحياة بالاول ثم قطع الباقي.

فحينئذ يمكن ان يقال: إن شرط ازالة الحياة المستقرة بقطع الباقي حرم لعدمه وان قلّ الزمان العاصل، وآ حرم مع كثرة الرمان أيضاً، ذمحدد لوحدة الفعل عرفاً ولقنة الرمان دحلاً (في الاشارة - خ)، فانه ما وجد في الدليل قطع

ولا يشترط قطع الأعضاء في الصيد، ولا المستعصي، ولا المتردي في بئر يتعذر فيها ذبحه، بل يجوز عقره بالسيوف والحراب وإن كان في غير المذبح.

الأربعة دفعة، بل ليس فيه ذلك أصلاً كما عرفت. وأيضاً لو كان ذلك (١) لزم عدم الحل مع بقاء الاستقرار وكثرة الرمان وليس كذلك، بعد يمكن أن يكون ذلك لبعض الاعتبارات كما مر، وفي حل مثل ذلك دليلاً لها تأمل، الله يعلم.

وخاص أن لا سرع في الحن مع بقاء الاستقرار، وكذا مع قلة الرمان الماصل وعدم الاستقرار وإنما الرابع مع كثرته حسنة المصنف على الحل والشهد على السحر، فإن اعتبر إرادة الحياة المستقرم بقطع الأعضاء الأربعة كما هو بظاهر يسفي السحر مع إزالة الحياة بالمعض مطلقاً، سواء كان الماصل قليلاً أم كثيراً، وإن لم يعتبر بل المعتر قطع الجميع وإزالة «حياة حل»، والأول هو الطاهر بناءً على مشهور (الله يعلم - خ).

قوله: «ولا يشترط قطع الأعضاء الخ» قد عرفت أن الصيد إذا قتل بالآلة الشرعة على لوجه لمع شرعاً يحل على أي وجه كان، ولا يشترط قطع عصور تلك الأعضاء أصلاً فكيف الجميع، بل لا يشترط جرحه، وقد مر مفصلاً فلا يحتاج إلى الإعادة.

وكأنه أعيد ليظهر حكم المستعصي والمتردي في بئر يتعذر فيها ذبحه، فإن حكمه حكم الصيد على ما عرفت أن المراد بالصيد المتع الخ. والمستعصي داخل فيه، ومتردي بما تعذر ذبحه على الوجه المشترط رخص الشارع قتله واكتفى بحلّه بما يحل به الصيد.

(١) في هامش بعض النسخ هكذا أي محلّه وحدة لعل في حلّ والإباحة.

ويذكر عليها الاجماع، والخبر مثل رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان امتنع عليك بعير وانت تريد ان تنحره فانطق منك، فان خشيت ان يسبقك فضرته بسيف وطعنته بحربة (برمع - خ ل ثل) بعد ان تسمى فكل الا ان تدركه ولم يميت بعد فذكته (١).

وهذه أيضاً مؤيدة لما قلنا من الاكتفاء بالحياة فتأمل، ولا يضرب ضعف سندها وحسنه عيى بس القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ان ثوراً بالكوفة (٢) شارف ادر الناس اليه بأسيا فهم فضربوه فأتوا امير المؤمنين عليه السلام فاخبروه (فسالوه - خ ل ثل): فقال: ذكاة، وحيته (٣)، ولحمه حلال (٤) ترك التسمية للظهور ووجودها في غيرها.

وصحيحة الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في ثور تعاصى فابتدره قوم بأسيا فهم وسبوا وأتوا (فاتوا - ثل) محلياً عليه السلام، فقال: ذكاة وحيته، ولحمه حلال (٥).

ورواية الفضل بن عبد الملك وعبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام ان قوماً أتوا النبي صلى الله عليه وآله فقالوا: ان بقرة لنا غلبتنا واستصعبت (واستعصمت - خ ل ثل) علينا فضربناها بالسيف، فأمرهم بأكلها (٦).

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٥ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩١.

(٢) في الخبر ثارث قرش بالنبي صلى الله عليه وآله فخرج هرباً أي هبوه من مكانه من قوهم، ثار العيار يشو ثوراناً، هاج (بجمع البحرين).

(٣) الوحي بشديد اليماء السريع ومثله حوت وحي مثل سريع نعطاً ومعنى، فعل معنى فاعل ومنه ذكاة وحيته أي سريعة (بجمع البحرين).

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٠.

(٥) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٠.

(٦) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩١.



ولو شرد البعير وجب الصبر الى القدرة عليه إلا أن يخاف  
هلاكه فيكون كالصيد.

ورواية اسماعيل الحمي، ق: قلت لأبي عداثة عليه السلام: بعير تردى  
في بئر كيف ينحر؟ قال: يُدخل الحرية مقطعة بها ويستقي ويأكل (١).  
فيها وفي الأولى دلالة على اعتبار الحر في الليل، فاعلمهم.  
وحصة الحلبي عن أبي عداثة عليه السلام في رجل صرب سبعة حروراً أو  
شاة في غير مدحجها وقد سقى حب صربها (صرب - نل - كا) فقال: لا يصلح أكل  
ذبيحة لا تدح من مدحجها (٢) (دائمتد) لذلك ولم يكن حاله حال اضطرار، فاما  
إذا اضطر إليه واستصعب عنه ما يريد أن يدح فلأناس بذلك (٣).  
والظاهر اعتسار ما يمكن من لقطة ولسمه وقطع الاعضاء بالحديد على  
ما تقرر في الدح الاحباري، فان اضطر إلى ما أمكن من الشروط، ولو لم يمكن  
سقط الجميع وبصير حكمه حكم الصيد فتأمل.  
ولكن ينبغي في الذي شرد (١) من البعير وعسره، الصبر الى أن يقدر على  
ذبحه الاحتيازي إلا أن يخاف تلفه وهلاكه وجبئاً بحمله كالصيد ويعمل فيه  
ما يفعل فيه.

ودليله اعتسار العقل ولعل في حصة الحلبي ورؤية أبي بصير (٥) إشارة إليه.  
ولكنهما غير طاهرتين في ذلك، والحكم بالوجوب كما فعله المصنف بمجرد  
الاعتسار العقلي - بعد حلق النصوص عن ذلك - مشكل، لعل له دليلاً آخر غيره

(١) الوسائل باب ١ حديث ٤ من ٥ - تدابع ج ١٦ ص ٢٩١.

(٢) في لكافي والوسائل يعني أن يحبس في حرة.

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٣ من أبواب التدابع ج ١٦ ص ٢٥٦.

(٤) شرد البعير شرد شروفاً، بفتح الشاء (جمع المحرم).

(٥) راجع الوسائل باب ١١ حديث ١ - ٥ من أبواب التدابع ج ١٦ ص ٢٩١ - ٢٩٦.

(الثاني) استقبال القبلة بها مع القدرة، فلو أدخل عمداً حرم لا نسياناً أو جاهلاً بالجهة.

فتأمل.

قوله: «الثاني استقبال القبلة بها الخ» الشرط الثاني في حل الدبح والنحر استقبال القبلة بالذبيحة والمنحورة أي جمعها إلى القبلة، ويمكن كفاية جعل مذبجها ومنحورها إلى القبلة لا الكل والداعل.

قال في الدروس: والمعتبر استقبال لدبوح والمنحور لا الفاعل في ظاهر كلام الأصحاب.

دليله حسنة محمد بن مسلم، قال: سألت زحافر عليه السلام عن رجل دبح ذبيحة فجهل أن يوجهها إلى القبلة؟ قال: كبر بها، فت له: فم يوجهها (فانه لم يوجهها - ثل)؟ فقال: إلا نأكل منها ولا نأكل من ذبيحة ما لم يذكر اسم الله عليها، وقال: إذا أردت أن تدبح فاستقبل بذيبتك القبلة (١).

وحسنه أيضاً، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة ذبحت لغير القبلة فقال: كل لا بأس بذلك ما لم يتعمده (٢).

وحسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: مثل عن الذبيحة تدبح لغير القبلة؟ فقال: لا بأس إذا لم يتعمده (٣).

والذي يتبادر من الأمر توجيه الذبيحة واستقبالها إلى القبلة، وعن النبي عن أكل ما ذبح إلى غير القبلة، هو كون الذبيحة في القبلة عرفاً بأن يكون بحيث يقال: انه ذبح إلى القبلة، وجهه إليها.

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٦.

(٢) الوسائل باب ١٤ حديث ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٦.

(٣) الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٦.

ويمكن ان يحصل ذلك بأدنى فسط، ويؤيده الاصل وعدم دليل طهر في اشتراط اكثر من ذلك، والصدق في جملة، وكون الباء في (بذبحتك القبلة) باء التعدي كالحمزة، فكأنه قال: اقل دببحتك إلى القبلة - أي توجعها إليها فتوافق غيرها من الروايات.

ويحتمل للتعدي مع صاق الماعل له كما في ذهبت بزيد وانطلقت به - أي انطلقت معه وذهبت معه - أي ذهبت وأحدثته معي - فيكون الماعل أيضاً متوجعاً إلى القبلة.

وينبغي أن يكون كن معاديم الذبيحة إلى لقطة، لاحتمال ارادتهم من توجعها إليها، بل يمكن دعوى تبادر ذلك.

ولاشك في ان الاحتماء في كون الماعل والمذبوح متوجعاً إلى القبلة وان امكن حصول الشرط بمجرد كون المذبوح إلى القبلة لأنه المجمع عليه، وليست الاخبار صريحة في الزيادة على ذلك ون يمكن كونها المراد فتأمل.

ثم طاهر أن الشرط اما هو مع العلم والقدرة والاختيار فيسقط مع جهل الجهة، بل جهل المسألة وبها، وكذا مع الاضطرار.

ويدل عليه الاعتراض، وعلى بعضها الاخبار مثل (فجهل أن يوجعها الخ) (١) وقوله: (ما لم يتعمد) (٢) و(دا لم يتعمد) (٣) وكلام (٤) الاصحاب، قال في الدروس: (فلو تركه عمداً حرم، ولو كان ناسياً أو مضطراً أو لم يعلم الجهة حل وكذا في غيره) (٥).

ويشعر به الاخبار الآتية في التسمية أيضاً.

(١) و (٢) و (٣) لاحظ الوسائل باب ١٤ حديث ٢ و ٣ و ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ١٦٦.

(٤) عطف على قوله: الاعتبار.

(٥) يعني في غير الدروس.

## (الثالث) التسمية، ويكفي ذكر الله تعالى، فلو تعمد الترك حرم لاناسياً.

ثم انه يحتمل أن يكون المخالف (١) التارك عمداً مثل الجاهل، فانه جاهل  
بوجوب القبلة واشتراطها.  
وفيه تأمل فانه مقصر واعتمد في الاجتهاد أو في التقليد على ما لا يجوز  
الإشكال فيما اذا وجهه إلى القبلة أيضاً على معرفته من المصنف في التسمية، فانه  
من غير المعتقد كالعدم، فتأمل.  
والظاهر ان ذبيحة المخالف الساسي لتقبله أو الجاهل بها بالكلية،  
يحتمل (٢) الحل وهنا اظهر من الاول فتأمل ولاحتساب مطلقاً أحوط.  
قوله: «الثالث التسمية الخ» ثالث (الشروط التسمية، وهي أيضاً  
شرط، عامداً، عالماً، مختاراً، فلو تركها حينئذ حرم، بخلاف ما لو تركها جاهلاً، أو  
ناسياً، أو مضطراً، فانه يحل حينئذ.  
والبحث في ذبح المخالف معها، وعدمها، مثل مامر.  
والظاهر انه لو ذكر التسمية يحل مام يكن كافراً، مثل الناصبي.  
وفيه أيضاً تأمل علم من ذبيحة الكافر.  
دليل الأول (٣) الآية الكريمة (١)، والأخبار فقول غيرها - كصحيحة  
زكريا (٥) - بالكراهة ومنع، منه (٦) ابن البراج والحلي عن اكل ذبيحة منكر النص

(١) يعني من العائنة.

(٢) هكذا في النسخ، والصواب يحتمل فيها الحل وهو من ذبيحة يخالف مالم يكن كافراً.

(٣) يعني منع من اكل ذبيحة المدلع، ابن البراج.

(٤) هي قوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ.

(٥) قال، قال ابو الحسن عليه السلام، في ذلك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه

واصحابك إلا في وقت الضرورة إليه - الوسائل باب ٢٦ حديث ٩ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٤٤.

(٦) يعني منع عن اكل ذبيحة كل من كان منكراً بنص النبي صلى الله عليه وآله على الإمامة

على الإمامة، والمصنف (١) عن أكسها إذا لم يعتقد وجوب التسمية، ولا شك ان منهم (٢) قائلًا بعدمه.

والشيخ في الكتابين حل اخبار حن ذبيحة الكافر على الصرورة، وأيدها برواية ذكرها فيهم منه قوله بتحريم ذبائح المخالف مطلقاً فامهم. والظاهر الحل مع التسمية، لما مر كما هو المشهور، والاحوط الاجتناب مطلقاً.

واما إذا لم يسم، فالظاهر انه ان ترك عمداً حرم للآية والاخبار وجهلاً وسياناً حل للاخبار مع احتمال الحل مطلقاً، بل هو الظاهر من كلامهم. قال في الدروس: (فلو تركها عمداً فهو ميتة إذا كان معتقداً لوجوبها، وفي غير المعتقد نظر، وظاهر الاصحاب التحريم، ولكنه يشكل لحكمهم بحل ذبيحة المخالف على الاطلاق ما لم يكن ناصبياً، ولا ريب ان بعضهم لا يعتقد وجوبها فنحل الذبيحة وان تركها عمداً، وسوسى غير المعتقد للوجوب فالظاهر الحل، ويحتمل عدمه لانه كغير القاصد للتسمية، ومن ثم لم تحل ذبيحة المخون والسكران، وغير المميز لعدم تحقق القصد إلى التسمية أو إلى قطع الأعضاء) (٣).

والظاهر ان غرضه مجرد الاحتمال وليس بمعتقده، ولهذا قال فيما سبق (٤): (وهل يشترط اعتقاد الوجوب؟ الأقرب لا وشرطه الفاضل) (٥).

(١) يعني مع انصف عن اكل ذبيحة كس من م يعتقد وجوبها عند التذكية.

(٢) من الإمامة

(٣) إلى هنا عبارة الدروس أوردها في صايع شروط التذكية.

(٤) يعني في الشرط السابق على هذا شرط، انه ذكره في الشرط الثاني بقوله: وثانها اهلية الدابح بالإسلام أو حكمه فلا تحل ذبيحة لوثي سمعت سمته أولاً (إلى الدقال): وهل يشترط مع الذكر اعتقاد الوجوب الخ.

(٥) يعني لمحقق صاحب لشرائع.

ولكن كان ينبغي رد الدليس (١) ها، كأنه ترك للظهور - وهو منع القياس مع وجود الفارق (٢) - إذ غير المعتقد وحورها قَصْدُهَا. على أنه قد يساقش في عدم حن ذبيحة غير القاصد مطلقاً مثل السكران والمجنون، نعم أن كان له دليل مثل لاجماع يدل به، ولكن لا يتعدى، وآلاً لم يقل هناك أيضاً لعموم الآية والأخبار، وكأنه لذلك ترك في بعض الكتب مثل المتن شرط القصد وعدم حل ذبيحة غير القاصد فتأمل.

وأما دليلها فاجماع الأصحاب على الظاهر، ولكتاب قوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ (٣).

ورواياتهم، مثل حسنة محمد بن مسلم المتقدمة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام الخبر (٤) وكذا ما في حسنة المتقدمة أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: وسألته عن رجل دبح ولم يسم؟ فقال: إن كنت ناسياً فليسم حين يذكر ويقول: بسم الله على أوله وعلى آخره (٥).

وهذه تدل على عدم ضرر انسيان، وأنه يذكر اسم الله - كما تقدم - في الأثناء بعد الذكر كما قيل ذلك حين نسي التسمية في الأكل. فيحتمل كونه مستحباً، وظاهره الوجوب، ولم نعرف قائلأً بها ولا شك أنه أحوط.

وصحيفة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل

(١) يعني رد الدليس الذي ذكره لا احتسان عدم حن بقوله رحمه الله (لأنه كغير القاصد للتسمية).  
 (٢) قياس غير المعتقد مع التسمية على غير القاصد لتسمية قياس مع الفارق وإن غير المعتقد قصد التسمية بخلاف غير القاصد.

(٣) الانعام: ١٢١

(٤) و (٥) راجع نوسائل باب ١٥ حديث ٢ و ٤ من نواب الدلائل ج ١٦ ص ٢٦٧.

يذبح، ولا يسمي؟ فقال. ن كن ناسياً فلا بأس (عليه -خ) إذا كان مسلماً  
وكان يحسن أن يذبح، ولا ينزع ولا يقطع رقعة بعد ما يذبح (١).

وهذه تدل على اشتراط إسلام الذابح ومعرفة عدم قطع الرقعة فافهم.  
وما في حسنة محمد بن مسلم (٢) المتقدمة، عن أنى عبد الله عليه السلام:  
وعن الرجل يذبح فتسى أن يسمي أيوكل ذبيحته؟ فقال: نعم إذا كان لا يشتهم  
ويحسن الذبح قل ذلك ولا ينزع ولا يكسر الرقعة حتى ترد الذمحة (٣).  
كأنه يريد به النية بالكفر وعدم الإسلام، وفيها أيضاً دلالة على اشتراط  
الإسلام وغيره مما في سائرنا.

وصحيفة محمد بن مسلم، قال سألته عن رجل ذبح فسح أو كثر أو هلك  
أو حمد الله؟ قال: هذا كله من أسماء الله ولا بأس به (٤).

فيها دلالة على أجزاء مطلق اسم الله في التسمية، وإن التمسح والتكبير  
وانتهيل والتحميل مجرية.

واسماء الله لعله باعتبار ذكر اسم (الله) فيها، مثل (سُبْحَانَ اللَّهِ)، و(اللَّهُ  
أَكْبَرُ) و(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) و(الْحَمْدُ لِلَّهِ).

لعل المسؤول عنه هو الإمام عليه السلام (هـ)، لما مر.  
واعلم أن طاهر هذه الأدلة الحل من المخالف مع التسمية، ولا يبعد، ومع  
عدمها أيضاً إذا نسي.

(١) الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٧.

(٢) هكذا في نسخ كلها والصواب وصى كما في النكاي والفتاوى والهدى والوسائل.

(٣) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٧.

(٤) الوسائل باب ١٦ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٨.

(هـ) في الفتاوى باب الصيد وذبائح. سأل محمد بن مسلم أنا حصر عليه الإسلام - وهو صريح.

(الرابع) نحر الابل وذبح غيرها (ماعداهـا - خ) في الخلق تحت اللحيين، فلو عكس عمداً حرم الآ أن يذكيه وحياته مستقرة.

وأنه إذا تركها عمداً يحرم، فتأمل.

وأن فيها الإشعار بالاعتقاد، لأن طهر النسيان يفيد ذلك، ولكن الآية أعم، فتأمل.

ثم إن المراد بالتسمية ذكر اسم الله تعالى عند الذبح أو عند السحرا أو ارسال الآلة، وأنها تحصل بذكر كل ما يسمى اسم لله تعالى ولو كان في ضمن الاستغفار وغيره كما مر.

وان الظاهر انه يكفي مجرد (اسم الله) بل (الله) من غير ذكر صفة كمال، لعموم الدليل، وصدقه، وأصل عدم الرابطة، ونقل فيه خلاف، فتأمل.

قوله: «الرابع نحر الابل الح» شرطه كعبة كل حيوان بما هو، مخصوص به فالابل بالنحر في الوهدة (١) التي فُشرت، وتُغبر بالذبح في الخلق، وهو تحت اللحيين، فلو عكس قدح الابل عمداً اختياراً أو نحر غيره حرماً جميعاً إلا ان يدرك النحر في الأول والذبح في الثاني مع وجود الحياة لمستقرة فيحلان معاً.

نعم قد مر ما أمكن ان يستدل على ذلك مع ما فيه، فانه ما قام دليل صحيح على عدم حل الابل بالذبح.

نعم قد مر بعض ما يدل على عدم حل النحر بالنحر، على انه قد تدل على حله رواية زيد بن علي، عن آبائه، عن عبي بن عبد الله السلام، قال: أتيت انا ورسول الله صلى الله عليه وآله رجلاً من الانصار، فادا فرس له يكبد (يكبد - خ ل يب) بنفسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: انحره يضيق لك به احزان بتحرك إياه واحتسابك به فقال: يا رسول الله ألي منه شيء؟ قال: نعم

(١) وهدة الية هي نقرة انحرين الترقوتين (جمع البحرين).



كُلْ واطعمني، قال: فأهدي لنسبي صلى الله عليه وآله فخذاً منه فأكَل منه واطعمني (١).

يفهم منه أحكام، مثل حواز الدبح في حال تكبّد نفسه، والسحر في الدبوح، والاحر بالسحر، واستحسانه، والاحتساب، وحلّ خم الفرس، وجوار رسول الله الاطعام، واهداء اللحم.

سكن في سدها، الحخير بن علوان (٢)، غير موثوق، بل قيل: هو عامي وخاله أوثق منه، وعمرو بن حاند، عنه عمر بن عبد الوارث، وهو ثقة. ويمكن ارادة لدبح من السحر أو كرهة بحر غير الابل فتأمل ولا تخرج عن الاحتياط.

وأما حلّ لدبوح بعد السحراذ دبح وحياته مستقرة، وكذا المحور، فمداه لصدق الدبح والسحر وتحقيقه فيما بشرطه ذلك، وإزالة روحه وحياته به، فانه بعد استقرار الروح كما اذا لم يبحر ولم يدبح، فانه اذا لم يُرَلَا الروح فهما كالعدم ولكن بعد الاستمرار بمعنى ابي مصي، بل بقاء الحياة - بعد تحقق الدبح والبحر المتقدمين - مشكوك ومجرد فرض واحتمال بعيد. ولظاهر عدم لامكان لا ان يمرض عدم اتهمهما، بل مجرد الخرج والمطعم في منحر الابل ومدبح غيره.

عني ان في اشتراط الحياة مستقرة بذلك المعنى أيضاً تأمل، لما مر من انه يصدق ويتحقق بدوره أيضاً حياة وذلك كما في تحقق السحر والدبح في محلهما، لما تقدم في الاخبار الكثيرة انه اذا وصل الحيوان إلى حال لا يعلم حياته وموته

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٦.

(٢) سندها كما في التهذيب رقم ٢٠٠ هكذا محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي حنيفة، عن أبي الجوز، عن الحخير بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أناته عن عبي بن عليم السلام.

ويتحرك رجله أو تطرف عينه ويدبح بحل به (١).

فيمكن ان يكون مجرد الحياة المعلومة بطرف العين ونحوه وخروج الدم المعتدل كافياً.

وأيضاً التحديد بيوم أو أيام ما يعرف بأحدته بخصوصه، فينبغي الحوالة إلى العرف.

وأيضاً ان كان المعتبر عدم قطع الحياة بالكيفية بغير ما تقرّر فقد يوجد مع غير المستقرة بذلك المعنى أيضاً، وكذا ان كان عدم قطع الحياة بشيء آخر وان كان عدم مدحية شيء وعدم حرج بغير ذلك لوجه المعتبر في حقه فقد عدم معها أيضاً فتأمل.

واعلم ان في شرح الشرائع قال المؤلفون بالحل بعد العود إلى البحر والذبح، للشيخ في النهاية، والمصنف تردد في ذلك، ومنشأ حصول البحر التام والذبح كذلك في محله، وانه لا تحصل التدكية بالذبح مثلاً إلا بقطع الاعضاء فائلاً له. ثم قال: ان اعتبرنا استقرار الحياة كما هو المشهور لم يحلّ لها لفقد الشرط، وان اكتفينا بالحركة بعد الذبح أو النحر وخروج الدم أو حدهما لزم الحكم بالحل اذا وجد الشرط، وسيأتي تحقيق ان المعتبر هو الثاني فيحل.

فيه تأمل لأن الحكم بالحل بالحركة والدم بعد قطع الاعضاء لمهيك. مشكل فانه بعد ذلك في حكم الميت ولا اعتبار بتلك الحركة والدم، فانهما مش ما يوجد فيها قطع بموته مثل حركة العذير بعد قطع لاعضاء لاربعة بالكلية، فان مثلها لا يدل على الحياة الموحدة للحل فلا يسعى جمعها دليلاً له، وجمعه تحقيق، بل التحقيق ما اشرنا إليه فتذكر.

(١) راجع الوسائل باب ١١ من جواب الدائع ج ١٦ ص ٢٦٢.

(الخامس) الحركة الدالة على الحياة شرط بعد الذبح أو خروج الدم المسفوح، ولا يكفي المتأقن.

قوله: «الحركة الدالة على الحياة الخ» الطاهر ان كون هذه الحركة أو الدم أو كليهما على خلاف علامة سحلت إنما هو في المشتبه، لانه ان علم حياته قبل الذبح فذبح ولم يوجد احدهما، فاصهر الحلق، لانه قد عدم حياته وذبح على الوجه المقرر، فان رآه روحه به فيحلق.

فتأمل، فان بعض الاحبار تصحح يدك على اعتبار الدم بعد امانة الرأس من غير المشتبه.

ولعل ذلك أيضاً للاشتباه الخاص بعده بأن الالة تقطع الاعضاء الاربعة أو غيره فلا يخرج عن الاشتباه فتأقن. / وان علم موته فذبح أو وحده لم يحلق، وهذا اطهر ان امكن. لعل مراده بالحياة الحياة في الجملة، وصدقها لغة وعرفاً، وهذا ماقيدها بالاستقرار أو بالحركة المتقدمة في الاحبار مثل الطرف. وبالدّم المسفوح، الدم المعتدل، بناء على ما مرّ لا المتأقن.

ولا يحتمل ارادة الحياة المستقرة بالمعنى الذي فسرناها لقوله: (بعد الذبح). واعلم ان كلامه هذا كالصريح في عدم اعتبار الحياة المستقرة بالمعنى المتقدم قبل الذبح، بل يكفي خروج دم أو حركة مانعه، فلم يكن مذهبه هاهنا اعتبار الحياة المستقرة، وهو خلاف ما نقل عنه في شرح الشرائع ولكن يلزم مفاة بين هذه وما تقدم.

ويمكن حمل الحركة على الدالة على نكث الحياة، وكذا الدم المسفوح فتأمل.

ونه (١) اعتر في القواعد شرطاً آخر، وهو قصده الذبح والحر، فلو وقع

(١) عطف على قوله ان كلامه هذا الخ وكذا قوله: وان هذه الشرائع.

## المطلب الثاني في الأحكام

يجوز شراء ما يوجد في أسواق المسلمين من اللحوم ولا يجب السؤال، وما يوجد في يد مسلم.

السكين من يده فصادف حيا حيوان فدحه لم يحل.  
وكانه لذلك حكم بعدم حل دسيحة لمخون، ولسكران، والمغني عليه،  
والطفل الغير المميز فتأمل فيه.  
وان هذه الشرائط انما هي مع الاحتياط والامكان، فلو لم يمكن مثل بيع  
استعصى أو ترذى في يد ولا يمكن الحر على الوجه المذكور به فيحل كصيد يفتل  
بأثته على ذلك الوجه كما مر.

ويحتمل ان لم يتسدد ذلك أيضاً بقتله بما يمكن ويحل فتأمل واحتفظ.  
قوله: «يجوز شراء ما يوجد في الأسواق» وعلم أن مقتضى القاعدة المقررة  
عندهم من أن الأصل في الحيوان عدم حل وسداحة (في الدبابة - ح) وأنه ميتة،  
عدم حل ما يوجد في أسواق المسلمين وفي أيديهم، وطهارته من غير إحصاء بحال،  
بل معه أيضاً إذا كان منهم أو مذهبه، لكن في مدته بدون الشرط ولم يكن  
مقتداً بمذهب، أو يستحل الميتة والدابة، أو يستحل سمها على بعض الناس  
خصوصاً على مذهب من لا يستحل دسح غير محقق، مثل ابن الرّاح، وطاهر الشّيح  
من تأويله المتقدم من إدريس أيضاً حيث قد عبر المؤمن بالمستضعف،  
والمصنف حيث ذهب إلى حرمة الدسحة مع عدم عدد وحوب لتسمية، إذ معلوم  
في المسلمين من لا يعتقده.

هذا مع العلم بمعرفة الدسح بشرط واحد انه قد لا يعلم، كيف  
ومذهب بعضهم بل أكثرهم عدم هذه الشرائط، مثل لتسمية، والقبلة، والإسلام،  
والاكتفاء بقطع بعض الأعضاء، والذبح مضمّن سحر، ولطهارة بالدابة، فكيف

يحكم بطهارة الخلود وإباحة استعمال اللحوم وغيرها بمجرد كونه في سوق المسلمين أو ييدهم.

على أن كثيراً من لأصحاب يكفر غير المحقّ إلا أنّ لا يراه سوق المسلمين، والظاهر أنه ليس كذلك.

ووجه اقتضاء القاعدة المذكورة ذلك أن كونه مذبوحاً ومسحوراً على الوجه الشرعي موقوف على أمور متعددة، ولاصل عدم ذلك كله.

وان كان في فيها (فيه - ح) تأمل كما اشربا إليه مراراً من ان الأصل الحل والطهارة.

وبدل عبه عموم الخلق (١) لكل إنسان، وحل الجميع لهم إلا ما خرج بالدليل، وحصر المحرمات في الأمور (٢)، فلم يحرم إلا مع العلم باقتضاء الحل فان مجرد الاحتمال كافٍ في الطهارة، ويحتمل في الحل أيضاً.

وان قلنا ان ما قواه أوجه بسمية إن عدم الذبح والنحر، فان الموت مُحَرَّم ومُنَجَّسٌ ألا مع تحقق التذكية، فتأمل.

ألا انه قد وردت الروايات بذلك، وقد مصى في بحث لباس المصلي بعضها، مثل صحيحة البيهقي في الكافي والتهذيب (٣).

وبدل عليه أيضاً مثل حسنة فضيل ووزارة ومحمد بن مسلم - هي صحيحة في الفقيه - إنهم سألوا أبا جعفر عليه السلام عن شراء اللحم (اللحوم - خ ثل) من الاسواق (السوق - ح ثل) ولا يبرون (لا يدرى - ح ثل) ما صنع القصابون؟ قال: كل

(١) اشارة إلى قوله تعالى: هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً - سورة ٢٩.

(٢) اشارة إلى قوله تعالى: قل لا اجد في ديني، محرماً على طائفتهم قطعاً، لا أن تكون ميتة أو كذا فممنوعاً أو لحم حريم إلى آخر الآية.

(٣) راجع جميع العائلة ج ٢ ص ٩٦ - ٩٧.

إذا كان ذلك في سوق المسلمين ولا تسأل عنه (١).

الظاهر أن التعبير في العبارات بالشراء - للروايات، ومسببه فيها - الإشارة إلى تحريم شراء الميتة.

فعلى ما فهمت لابد من النقص مما في القاعدة المقررة المقتضية، أو (٢) هذا الحكم ودليله من الروايات، ولما ثبت هذا الحكم لصحة الروايات، فلا بد من القدر والتصرف فيها وهو مؤيد لما ذكرناه فيها من التأمل، فعدم من الحكم ورواياته وهن في تلك القاعدة كالوهن في القول بكفر غير الحق ونحاسته فتأمل.

وقد بالغ في الدروس في هذا الحكم، وقال: ويحل أكل ما يباع في سوق الإسلام من اللحم وإن جهل حاله ولا يجب السؤال بل ولا يستحب وإن كان البائع غير معتقد للحق ولو علم منه سحلال ذبائح الكتابيين (الكتابي - ح) على الأصح (٣).

وأنت تعلم أن كثيراً من المسلمين يستحلون ما لا يستحلّه أهل الحق، مثل الأرنب، وكلامه ظاهر في أنه لا يحتاج إلى العلم بأنه مأكول اللحم، وأنه لا يستحب السؤال أيضاً عن بيان هذا الحيوان فضلاً عن كبيعته ذبحه.

وفي شرح الشرائع أكثر (٤)، قال: بس لوقيل بالكراهة لكان وجيهاً

(١) الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٤.

(٢) عطف على القاعدة يعني أو النقص في هذا الحكم يعني حواز الشراء من أسواق المسلمين مع عدم

التذكية.

(٣) إلى هنا عبارة الدروس.

(٤) يعني مبالغة الشهيد الثاني في شرح شرائع في هذا الحكم أكثر من مبالغة الشهيد الأول في

الدروس قال الدروس حكم بعدم استحباب السؤال فقط وفي شرح الشرائع لم يكتب حديث بل حكم بكراهة السؤال.

(وَجْهًا - خ ل) للنهي عنه في الخنزير، وقل مراته الكراهة، وفي الدروس اقتصر على نفي الاستحباب.

وقال في شرح الشرائع أيضاً: لا فرق في ذلك بين ما يوجد في رجل معلوم الإسلام ومجهوله، ولا في مسلم بين كونه ممن يستحل ذبيحة الكتاني وغيره على أصح القولين، عملاً بعموم النصوص والفتاوى.

ثم قال: واعتبر في التحرير كون المسلم ممن لا يستحل ذبائح أهل الكتاب، وهو ضعيف جداً لأن جميع المخالفين استحل ذبائحهم فلم على هذا أنه لا يجوز أخذه من المخالف مطلقاً وهذه الأحكام ماطقة ببطلان ذلك (١).

وليت شعري كيف صار سوق الإسلام هذه المثانة مع القاعدة المقررة وما ذكرناه بعدها والعلم بأحوال الناس من عدم القيد، والمذاهب المتشعبة؟ ومن أين سقط الاحتياط، والزهد، والورع، والملاحظة حتى قالوا: إنه يستحب الاحتتاب عن الحائض المتهمة، بل ظاهر الرواية عدم الوصوء بسورها مطلقاً (٢).

بل قيل عن مطلق المتهمة (٣)، ومن كان ماله لا يخلو عن شبهة مثل الطلعة، والمعاملة معهم، والاجتناب من موال السلاطين وحواشرهم (٤) مع عدم العلم بالتحريم، وإحراج خمسة استحباً (٥) لو أخذ وبخودك حتى اسقط الاستحباب (٦) بل أوجب كراهة السؤال والملاحظة (٧).

(١) إن هـ عبارة شرح الشرائع.

(٢) راجع الوسائل باب ٨ من أبواب الاستسارج ١ ص ٦٩.

(٣) راجع الوسائل باب ١٩ من أبواب أحكام المشرقة ج ٨ ص ٤٢٢.

(٤) راجع الوسائل باب ٥١ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ١٥٦.

(٥) راجع الوسائل باب ٤٨ حديث ٥ من أبواب ما يكتسب به ج ٣ ص ١٢ ص ١٤٦.

(٦) كما عن شرح الشرائع

(٧) كما عن تحرير العلامة

على أن في أكثر الاخبار الصحيحة (ليس عليكم المسألة) (١).  
والظاهر أن نفي السؤال في رواية الفضيل وصاحبه (٢) ليس للتحريم  
والكرهية، بل لنفي الوجوب المتوهم، فانه أمر مستبعد فيحل السؤال، فذلك رخصة  
لا عزيمة على الظاهر.

وان الاخبار غير ماضية في التعميم الذي ذكره، بل قابلة للتخصيص بمثل  
ما (إذا علم بعبد اهله) (٣) أو (لم يعلم عدمه بشرائط الذباجة) كما اشار إليه في  
التحرير، لما مر، ومثل هذا التخصيص غير عزيز ولا مستبعد فتأمل.

مع انه قال بعد ذلك في الدروس: (ولو وجد ذبيحة مطروحة لم يحل تناولها  
الآ مع العلم بان مباشرها اهل الحق، أو قرينة الحال) ثم  
لكن هاجوز (مع القرينة وبالع لعمري ولم يقبل القرينة) بل قال: ولو كان  
جلد المصحف مطروحاً في مسجد يحكم بنجاسة الجلد.

والظاهر أن الأمر ليس كذلك، فان لمطروح في بلاد المسلمين وبيوتهم  
ومحلاتهم واسواقهم وطرقهم التي لا يصل إليها كافر محكوم بطهارته.

وبالجملة القرينة الظاهرة متبعة كما في الدعوى الذي يباع في اسواق  
المسلمين، اذ لا خصوصية للسوق ولا لبيد، بل المدار على الظاهر وترجيحه على

(١) يريد قدس سره انهم عليهم السلام هو عدم وجوب السؤال لعدم حوازه أو استحبابه فضلاً عن  
كرهه فراجع النوازل باب ٥ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٧١.

(٢) يعني رواية ومحمد بن مسلم فراجع باب ٢٩ من ابواب النجاسات ج ١٦ ص ٢٩٤.

(٣) هكذا في النسخ، وفي هامش مطبوعة (معرفة - ط) يعني بدن (بعبد) وحاصل مراده قدس سره ان  
اخبار حجية سوق المسلمين ليست بمصرحة بالتعميم في مطلق سوق عم من ان يكون عالماً بمعرفة الداعي شرائط  
التدكية وعدمها بل قابلة للتخصيص باحد امرين (احدهما) تخصيصه بعالم (ذنبها) التخصيص بما اذا لم  
يعلم عدم علم الداعي بشرائط التدكية كما قيد في التحرير بعدم كون العلم من لا يستحل الميتة والله العالم.  
وفي بعض النسخ المخطوطة (تقيد) بدل (يعبد).



ويكره الذباجة ليلاً اختياراً، ونهار الجمعة قبل الزوال.

الأصل المتوهم تسهياً.

ثم أعلم أنهم قالوا: امتياز بلد الإسلام عن بلد الكفر بنفوذ الأحكام. وهو محل التأمل، بل ينبغي أن يكون الحاكم في ذلك العرف اعتبار أهل البلد، فإن كانوا مسلمين بحيث لا يوجد فيه كافر إلا نادر قليل أو طريق المسافرة فهو بلد المسلمين، وآلا فلا، وهو الذي يقتضيه القواعد.

وإليه أشار في شرح الشرائع، لمؤلفة إسحاق بن عمار عن السكاظم عليه السلام أنه قال: لا بأس بالصلاة في لعر (والفراء - ثل) واليهامي، وهما صنع في أرض الإسلام، قلنا (قلت - خ ل) له: وإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال: إذا كان الغالب عليها المسلمون (المسلمين - ثل) (١) فلا بأس.

وإن ذكر يد المسمم بلاد المسلمين يدل على أن أسد كافر وإن لم تكن البلاد بلاد المسلمين.

وأن (٢) مجرد إسلام البلد كاف بشرط عدم العلم بكفر ذي اليد، فالعبارة جيدة واكتفى في الدروس ببلاد (مسد - ح) الإسلام وما ذكر يد المسمم فتأمل ولكن (٣) لو عكس واكتفى بيد المسمم عن بلد الإسلام لكان أظهر فتأمل.

قوله: «ويكره الذباجة ليلاً الح» دليل كراهة دبح الحيوان ليلاً اختياراً ويوم الجمعة قبل الزوال، كونه الإجماع، ورواية أسان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان علي بن الحسين عليهما السلام يأمر غلمانه أن لا يذبحوا حتى يطلع الفجر، ويقولون: إن الله جعل سبيل مكشاً لكل شيء، قال: قلت:

(١) الوسائل باب ٥٠ حديث ٥ من أبواب النجاسات ج ٢ ص ١١٧٢.

(٢) في بعض النسخ هكذا وإن مجرد إسلام البلد كاف فالعبارة جيدة، ولصواب ما أثبتته.

(٣) معني في عبارة المصنف معونه (و لا يوجد في يد مسمم).

## والنخع.

جعلت فداك فان خفنا (خفت - ثل)؟ قال: ان كنت تخاف الموت فاذبح (١).  
فيها دلالة على كراهة اكثر الاشغال لئلا احتيرأ، وعلى وجوب الذبح مع  
فوت الحيوان، فيشعر بوجوب حفظ المال، فافهم.

ورواية محمد الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله يكره الذبح وازالة (اراقه - خ ل) الدم يوم الجمعة قبل الصلاة  
الا عن ضرورة (٢).

ولا يضر عدم صحة السند (٣)، ويمكن شمولها للنحر أيضاً، بل لمثل الفصد  
والحجامة أيضاً فتأمل.

واما كراهة النخع فلصحيحة الحلبي، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام:  
لا تنخع الذبيحة حتى تموت، وإذا ماتت فأنخمها (٤).

وضحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن  
الذبيحة؟ فقال: استقبل بذبيحتك القبلة ولا تنخمها حتى تموت ولا تأكل من  
ذبيحة لم تذبح من مذبجها (٥).

نقل عن الصحاح يقال: ذمعه فنخعه نخماً أي حاوز منتهى الذبح - إلى  
النخاع، وهو المخ الذي في الفقار - يعني لا يوص بالقطع إلى النخاع بل اتركها حتى  
يموت بالذبح ثم تنخمها.

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٤ وفيه فداك سمعت علي بن الحسن  
وهو يقول لقلمانه: لا تذبحوا اح.

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٤.

(٣) والسند كما في الكافي هكذا محمد بن يحيى، عن محمد بن موسى، عن ابي س بن معروف عن  
مروك بن عبيد، عن بعض اصحابنا، عن عبدالله بن مسكان، عن محمد الحلبي

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٨.

(٥) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٨.

فيها دلالة على وجوب الاستقبال بالذبيحة وتحريم الذبيحة اذا ذبح من غير مذبجها ومات به وقد مر.

وهي ظاهرة في تحريم النخع مع صحة السند.

وتدل عليه أيضاً اخبار آخر مثل ما تقدم في استقبال القنينة - عن الرجل يذبح فئسي ان يستمي أبوك كل ذبيحته؟ فقال: نعم إذا كان لايتهم وكان يحس الذبح قبل ذلك، ولا ينخع، ولا يكسر الرقبة حتى ترد الذبيحة (١).  
وهذه مفهومها تدل على تحريم الاكل بالنخع، ويدل على تحريم النخع فقط غيرها أيضاً.

فالظاهر تحريمه لا الكراهة كما هو المشهور، نعم يحتمل حل المدبوح معه، وكراهته، ويكون الفعل حراماً فقط، ويشعر به الحكم بعدم الاكل اذا ذبح من غير مذبج (٢).

وهنا بالنهي فقط، ولاصل وعيره من العمومات، وحصر المحرمات وعدم صدق الميتة مؤيد.

ويحتمل التحريم أيضاً ويؤيده مقارنة الاستقبال الذي تركه موجب لذلك، ولا شك ان الاحوط ذلك وان لم يكن واجباً.

فالقول بتحريم النخع (بالتحريم - خ ل) كما هو مختار الدروس غير بعيد، قال فيه: ويحرم ابانة الرأس عمداً وقصع النخاع - مثلث النون - قبل موته، وهو الخيط الابيض وسط الفقار - بالفتح - ممتد في الرقبة الى عجب الذنب - بفتح العين وسكون الجيم - (٣).

(١) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٧.

(٢) راجع الوسائل باب ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٥.

(٣) إلى هنا عبارة الدروس وفيه بعد قوله (وسكوب الجيم) وهو أصله كسر الرقبة لتوخي الموت ولا يحرم

## وقلب السكين ليذبح الى فوق.

ويفهم منه أيضاً أنه لا بد في الشخ لحرام من قطع ذلك الخيط، وهو غير ظاهر، بل ظاهر الصحاح أنه يكفي التحلوز عن منتهى المذبح والوصول إليه. وقال في القاموس: جمع الذبيحة تجوز (جاور-خ) منتهى المذبح أصاب نحاعها.

وهو أيضاً ظاهر في عدم قطع الخيط فتأمل. ثم التحريم والكراهة، إنما هو على تقدير الاختيار لا الاضطرار أيضاً، فلو سبق السكين إليه بغير اختيار لا كراهة ولا تحريم، لا للفعل ولا للذبيحة. ويدل عليه العقل والروايات في آيات الرأس كما سيجي.

واما كراهة قلب السكين - وهو ان يدخل السكين في عنق المذبوح ويحمل وجهه إلى وجهه فيقطع الاعضاء الاربع إلى الفوق على عكس المتعارف - مرواية حمران بن اعين، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سأله عن الذبح فقال: اذا دحمت فأرسل ولا تكتف، ولا تقلب السكين لتدخلها تحت الحلقوم وتقطعه إلى فوق، والإرسل للطير خاصة، فان تردى في حث أو وهدة من الأرض فلا تأكله ولا تطعمه فانك لا تدري، لسردى قتله أو الذبح، وب كان من لعن فأمسك صوفه أو شعره ولا تمسك (ولا تمسك - ح ث) يد ولا رجلاً، فاما النقرة فاعقلها واطلق الذنب، ومن السعير فشد حنقه إلى باطنه واطبق رجليه ومن اعلت شيء من الطير وانب تريد دمه أو بد (١) عليث فارمه سهماً، فد سمع فذكه بمنزلة الصيد (٢).

المذبح بذلك خلافاً للنهاية وابن زهره في قطع الرأس والجمع (س) راجع بدروس كتاب التذكية ص ٢٧٨  
(١) نذ البحر من باب ضرب نذ ونداء بالكسر ونداء، نصر وذهب على وجه شارد وألجمع بواحد (جمع البحرين) ويقال: اعلت لظائر وغيره فلا أعنص (جمع البحرين)  
(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب الذبائح ح ١٦ ص ٢٥٥

فيها أحكام، مثل ارسال اصبع وعدم قلب السكين، وتحريم اكل الذبيحة بعد الذبح، واطعامه للغير بقطع الاعضاء لاربعة اذا وقع في بئر أو وهدة لاحتمال عدم الموت به بل بوقوعه في بئر ونحوه، وانه لا يجوز بمجرد قطع الاعضاء الاربعة (١).

وفيه تأمل فان الظاهر انه يموت به، وان الحركة والحياة بعده لا اعتبار بهما فكأنه مات وحكمه حكم الميت فالحكم بالتحريم لاحتمال موته بغيره مشكل خصوصاً على القول باشتراط استقرار الحياة، وتفسيرها بأيوم واكثر.

نعم ينبغي ملاحظة ذلك وعدم ارساله وطرحه في موضع يمكن موته وتدفيفه (٢) شيء آخر غير الذبح، ويمكن حمل الرواية على الكراهة أو على عدم قطع الاعضاء الاربعة فتأمل.

وامساك (٣) صوف الغنم وشعره، وعدم امساك يده ولا رجله.

ولكن فهم ربط يديه واحدى رجله (منها معها ح) كما فهمه في شرح الشرائع مشكل، قال: والمراد في العم بقوله: (ولا تمسك يداً ولا رجلاً) انه يربط يديه واحدى رجله من غير ان يمسكه بيده فتأمل.

وشد اصحاب البعير.

ولكن فيه أيضاً اشكال، لأن المتبادر منه رد يديه الى إباطه وشد الساق والفتخذه معاً، وان فعل كذلك فلا يمكن ان يقوم مع ان المستحب نحره قائماً، فيمكن ان يكون هذا على تقدير النحر، بارك لا قائماً أو يكون محيراً في الاستحباب أو بكونه اراد بالقيام ما يقابل اضطجاعه ليكون المراد حمل احدى يديه كذلك، وهو لا ينافي القيام، ويكون الجمع باعتبار فراد البعير لا باعتبار الاثنين، في كل واحد.

(١) يأتي بنية ما يستعد من حديث ثور، قلنس سره واماك صوف العم.

(٢) ختام تدفيع كمحدث سقط على نهي البعير وداهته، اظهرت عليه كدهته (القاموس).

(٣) عطف على قوله: ارسال الظير وكده، وشد اصحاب البعير وبوله: وعقل البقر.

## وإن يذبح وآخر ينظر إليه.

ويبعد أن يكون المراد منه شدّ يديه، بعصها مع بعض، ما بين الركبة والحنف، إذ لا يفهم هذا المعنى من هذه العبارة وإن كان ذلك موجوداً مصرحاً في رواية أخرى (١)، وهو ظاهر، بل يكون حسيّاً مخيِّراً إما أن ينحره قائماً على هذا الوجه أو مع فعله ذلك بيده الواحدة أو باركاً لوجه الأول فتأمل.

وعقل البقر بجمع رجلها وبديها وترك ذنبه.

وإن الطير أو غيره إذا أملت وخلص ولم يُقدر عليه يُذبح ويقتل بما يمكن، يلاحظ فيه ما يعتري الصيد وقد مرّ مراراً فافهم.

وأما فهم تحريم قلب السكين كما هو مذهب البعض فغير ظاهر لجهل في السند (٢)، نعم، الكراهة غير بعيدة، وكذا القول باسحباب وكراهة ما يفهم منها ألا أن يكون دليل آخر غيرها فيعمل به فتأمل.

وأما كراهة الذبح والآخر ينظر إليه فتأمل عليه رواية غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لا يذبح الشاة عند الشاة، ولا الجزور عند الجزور، وهو ينظر إليه (٣).

وهي ضعيفة بغياث، ولكن الكراهة غير بعيد لها مع قول الأصحاب، فيها إشعار بجريان الذبح في الأبل وإن المكروه ذبح كل واحد من الغنم والأبل إذا نظر إليه غيره من جنسه، فلا يكره ذبح الشاة إذا نظر إليه الجزور وبالعكس، ويحتمل الأعم ويكون المراد مثلاً كاحتمال عدم اختصاص بهما، مع احتمال أنه أيضاً لعدم القياس.

(١) راجع الوسائل باب ٢٥ حديث من أبواب الذبح من كتاب الحج ج ١٠ ص ١٣٤.

(٢) سننه كما في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي هاشم الجعفري (عن أبيه - ح ثل)

عن هرون بن أعين.

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٨.

## وابانة الرأس وسلخها قبل الموت على رأي أو قطع شيء منها.

قوله: «وابانة الرأس وسلخها الخ» أي يكره ابانة رأس الذبيحة قبل موتها أي قبل ازالة حياتها بالكلية بان تبرد وتسكن حركتها، وكذا يكره كسر عنقها وسلخها وقطع شيء منها قبله.

دليل الحل تحقق الموت بازنة الحياة لمستحرة فلا يصرف قطع هذه الامور ولا تصير الذبيحة بذلك ميتة، ولا يصل ولعمومات وحصر المحرمات، نعم لما ورد النهي في بعض الاخبار (١) حل على الكراهة.

ويؤيده الاعتبار وما تقدم في النخع، فان كسر الرقبة وابانة الرأس مستلزم لذلك والزيادة، فدلله يدل على حكمهما.

ومثل صحيفة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يذبح ولا يستقي، قال: ان كان بأسيماً فلا بأس (عليه-يب) إذا كان مسلماً وكان يحسن أن يذبح، ولا يذبح ولا يقطع الرقبة بعد ما يذبح (٢).

يعني حتى تبرد الذبيحة، لما تقدم في القلة والتسمية في حسنة الحلبي: (حتى تبرد الذبيحة) (٣).

وفيها (٤) دلالة على البأس في قلع الرقبة، كأن المراد الكراهة لحسنه الفضيل بن يسار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ذبح فتسقه السكين فقطع الرأس، فقال: ذكاة (٥) وحية، ولا بأس بأكله (٦).

(١) راجع الوسائل باب ٩ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٩.

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٧.

(٣) لاحظ الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٧.

(٤) يعني في صحيفة محمد بن مسلم منقذه

(٥) في النكاحي قال هو ذكاة وحية لا بأس به ورأى.

(٦) الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٩.

وحسنة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن مسلم ذبح  
فسمي فسبقت مذيته (السكين بمذيتها - كاه - حديدية - يبخل - كاه)، فأبان الرأس  
فقال: إن خرج الدم فكل (١).  
وهما صحيحتان في الفقيه.

ورواية مسعد بن صدقة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام ومثله عن  
رجل يذبح فاسرع (فيسرع) السكين فبين الرأس، فقال: الذكاة الوحية (٢) لا بأس  
بأكله إذا لم يعتمد ذلك (٣).

وفي هذه والاولى دلالة على البأس في الفعل والاكل مع التعمد، ولكنها  
ليستا بصريحيتين في تحريم الفعل والاكل فلا يبعد الحواز والقول بالكراهة لعل هذا  
بطل المصنف.

ويمكن دفع العمومات والأصل بالأخبار وكذا دفع انه حصل الموت  
وزال استقرار الحياة، فان ذلك لا يدل على عدم التحريم بدليل آخره بل على عدم  
التحريم من تلك الجهة وعدم كونها مبيحة بعد التسليم وان لم تكن هذه الاخبار  
صريحة في التحريم ولكنها مع ما تقدم في الخلع تدل على تحريم الفعل.

وفي تحريم الذبيحة تأمل وان لم يثبت، ولكن الأحوط اجتنابها، بل ولا  
يبعد كراهتها أيضاً مثل الفعل فتأمل.

والظاهر ان السليخ مكروه قبل أن يسرد، وكذا اكله حينئذ لعدم دليل  
صالح للتحريم.

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٨٩.

(٢) الوحية بتشديد الياء، السريع، ومثله موت وسقي مثل سريع لفظاً ومعنى فاعل ومنه ذكاة  
وحية أي سريعة (مجمع البحرين).

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٩.



وقول الأصحاب بالكراهة مستند إلى مرفوعة محمد بن يحيى، قال: قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: الشاة دبحت (إذا ذبحت الشاة - ثل) وسلخت أو سلخ شيء منها قبل أن تموت فليس يحلّكلها (١) (لم يحل أكلها - ثل). كأن المراد بقوله: (أو سلخ شيء منها) قطع شيء منها وإن كان لحماً، وهو دليل قوله (٢): (أو قطع شيء منها).

وهذه تدل على تحريم الذبيحة، وحلت على الكراهة لعدم صحة السند مع ما تقدم.

ولا ينفع في الصحة، كون معنى (رفعه) في الاصطلاح أنه أسده، لعدم العلم بالاسناد، فمعنى القدر فيه بإرساله كما فعله المصنف أنه غير مستند صحيح يوجب العلم أو الظن، وليس بعلوم الاسناد عندنا، لا أن محمد بن يحيى ما أسده وحذره، فلا يرد اعتراض المشرك (عليه السلام).

(١) الوسائل باب ٨ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٨.

(٢) يعني قول المصنف هنا

(٣) الأول نقل كلام لشارح معناه بفتح الحاء قال الثاني سلخ لدهية قبل بتردها أو قطع شيء منها، فيه أيضاً قولان: أحدهما اتحرم، ذهب إليه الشيخ في النهاية، من ذهب إلى تحريم الأكل أيضاً وتبعه بن ليزاج وابن مرة مستأداً إلى رواية محمد بن يحيى رفعه قال: قال أبو الحسن عليه السلام: الشاة إذا دبحت أو سلخت أو سلخ شيء منها قبل أن تموت فليس يحلّكلها. والأخرى الكراهة، وهو قول الأكثر للأصل وصحيف رواية بالإرسال فلا تصح دليلاً على تحريم من الكراهة للسامع في دليبه وذهب الشهيد إلى تحريم الفعل دون الذبيحة (أما الأول) فلما فيه من عيب حيوان، لم يعمد (وأي الثاني) فعموم قوله تعالى: فكلوا مما ذكر اسم الله عليه، وحاج من إرسال حديث أن يعمد في اصطلاح ريب ساعة الحديث أن قوله: (رفع معني أسده فلا يكون مرسلاً (وفيه) أنه مع سلخه لا يبرم من مستد على هذا الوجه بخروجه من الإرسال لأن الواسطة مجهولة الحال ودلت كافي في الإرسال، كما إذا روى عن رجل، أو عن بعض أصحابنا وبخود ذلك (انتهى).

وحاصل ما أحاده اشارح فكل من ستره هذا لا يقدح عدم صحة سنده وعدم نيجاب العلم أو الظن لا

وفيه نظر لأن المفهوم من اصطلاح أرباب صناعة الحديث أن (رقعه) بمعنى أسننه.

وطعن فيه ابن إدريس بالشذوذ وهو مسلم.  
ولا يخفى ما فيه، فإن الطاهر أن طعن المصنف متوجه لاطعن ابن إدريس لما عرفت، ولأن الشذوذ مع الصحة لا يضّر فتأمل.

ثم قال (١): الأصح التحريم للنهي عن تعذيب الحيوان، وعدم الشعور ممنوع، وإباحة الذبح، لفائدة، بخلافه هنا ولكنه محلّ الأكل لأنه ممّا ذكر اسم الله عليه.  
قد يناقش في ثبوت تحريم تعذيب الحيوان بحيث يشمل ما نحن فيه وأنه (٢)  
لا بد من بقاء الشعور ولا يكفي منع عدم بقائه، فهو استدلال بالرواية بقاء على صحتها عنده لكان أولى.

ويمكن كون الفعل مكروهاً، لأنه يصير ممبياً لكرهية أكل هذه الدبيحة فتأمل (٣).

ويدلّ على حلّ الأكل حينئذٍ وبعد نزع وبانة الرأس، أنه ممّا ذكر اسم الله، وعلى الحلّ - بعد الإبانة فقط أيضاً - رواية الحلبي - كأنها صحيحة في الفقيه (٤) -

الإرسال بكلام المعيني المدين ذكرهما الشهيدان فليس سزاؤهما أحدهما عدم ذكر بعض الرواة، ثانيها عدم معلوميتها، والله اعلم.

(١) لم نعرف إلى الآن مرجع صير (قال) فيحصل كون مراد المصنف أو ابن إدريس أو صاحب الدرر والله العالم.

(٢) أنه قلبي سزاؤه أنه يعتبر في صحت التعذيب بقاء الحيوان بعده، لا روال لروح بنفس التعذيب كما في المقام.

(٣) في هامش بعض النسخ (إشارة إلى تناسل في نسخة، أنه نقل عن حماد، عن الحلبي، وقد لا يكون حماد الذي إليه صحيح وهو ثقة (معه رحمه الله).

(٤) فإنه رواه بإسناده عن حماد، عن الحلبي، وطريق الصواب أن حماد كما في مشيخة الفقيه هكذا، وم

ولو انفلت الطير جاز رمية بالسهم والرمح.

ويستحب في الغنم ربط يديه، واحدى رجله، والإمساك على صوفه أو شعره حتى يبرد، وفي البقر عقل يديه ورجليه، وإطلاق ذنبه، وفي الأبل ربط اخفافه الى رباطه، وإطلاق رجله، وإرسال الطير بعد الذبح.

وذكاة السمك اخذه من الماء حياً، فان وثب واخذه قبل موته

عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل دبح طيراً ففقط رأسه أيؤكل منه؟ قال: نعم ولكن لا يتعمد قطع رأسه (١).

ولعلها تشعر بعدم التحريم في غيرها من النخع والسلخ والكسر وقطع كل عضومها.

واعلم أنّ الشارح نقل تحريم لفعل والإكل في الإبانة والسلخ عن الهاية، وان الشيخ في الخلاف ادعى جماع الصحابة على حل الأكل بعد إبانة الرأس، وان كراهة الإبانة قول الخلاف وابن إدريس وقطب الدين الراوندي والمحقق، وان كلامي المفيد والصدوق يحتمل التحريم والكراهة.

قوله: «ولو انفلت الطير جاز رمية النخ» قد مرّ شرحه ودليله مع ما فيه (إلى قوله): وإرسال الطير بعد ذبحه فتذكر.

قوله: «وذكاة السمك اخذه النخ» أي ذكاة السمك - ليحلّ أكله ولم يكن ميتة - أخذه من الماء حياً.

كان فيه، عن حماد بن عيسى، فقد رويته عن أبي بصير رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى الخمي ورويته عن أبي بصير رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه، عن حماد بن عيسى (النتي) ويعقوب بن يزيد ثقة.

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٥ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٥٩.

حلّ، والأفلا، ولا يشترط في مخرجه الإسلام.  
ولو وجد في يد كافر لم يحل إلا مع مشاهدة اخراجه له حيّاً.  
ولو أعيد في الماء فمات فيه لم يحل وإن كان في الآلة.  
ولو مات البعض في الشبكة المنصوبة فالأقرب الحرمه في  
الجميع مع الاشتباه وإباحة أكله حيّاً.  
ويؤكل ما يقطع منه بعد اخراجه وإن وقع في الماء مستقرّاً الحياة.

ينبغي أن يقال: (أخذه حيّاً) سواء كان من الماء أو غيره فانه (١) قال:  
(فإن وثب) - أي من الماء - ووقع في غيره من السفينة وغيرها وأخذ الإنسان قبل موته  
حلّ ولو أخذه بعد موته لم يحل.  
ولا يعتبر في حلّه - بعد أن كان ممّا يؤكل - غير ذلك وغير عدم الموت في الماء  
من شرائط التذكية، مثل القسّة والتسميّة وإخراج المسلم على الأصح.  
نعم يشترط مشاهدة المسلم، بل عدم لمسلم بأنه أخذه الكافر حيّاً فلا يقتل  
خبر الكافريّ أنه أخذه حيّاً بخلاف المسلم، فإن وجوده في يده كافٍ فكيف إذا أخذه.  
قال في الدروس: وقال السيد وابن زهرة: الاحتياط تحريم ما أخرجه الكافر  
مطلقاً وهو ظاهر المفيد رحمه الله.

وقال في التهذيب: قال الشيخ (٢) ذكاة السمك صيده، ولا يؤكل ما صاده  
المجوس وأصناف الكفار.  
وفي الدروس أيضاً: ونقل ابن إدريس الإجماع على عدم اشتراط الإسلام،  
وقضية كلام الشيخ في الاستبصار الحلّ إذا أخذه منه المسلم حيّاً، وهو يشعر بما قاله  
ابن زهرة (٣).

(١) يعني للصنف رحمه الله. (٢) يعني الشيخ المفيد رحمه الله. (٣) إلى هنا عبارة الدروس.

فلومات السمك في الماء وغيره لم يحل بناءً على الشرط المذكور سواء قتله آدمي في الماء أو غيره بالمهلك والمثقل أم لا.

وكذا لومات في الشبكة وغيرها من آلات الصيد، ويحتمل الحلق بناءً على عموم الأخبار الصحيحة.

ولو اشتبه الحلال منه والحرم بأن مات بعضه بعد خروجه حياً من الماء في الشبكة وبعضه كان ميتاً فيها، ففيه خلاف سيأتي تحقيقه.

قال في الدروس: ولو اشتبه الحي في الميِّت حل الجميع عند الحسن، والشيخ والقاضي والمحقق (إلى قوله): وفي الأخبار الصحاح، التعليل بأن الشبكة والحظيرة لما عملت، عملت الاضطهاد جرحكم مجرى المقبوض إليه وقضيتها حله، ولو تمير الميِّت، وبه أفتى الحسن، والباقون حرموا ما يميز ميتاً جمعاً بين الروايات.

ثم قال فيه أيضاً: وإن أدركه شيء في غير الماء - ينظره عيياً ولم يقبضه ثم مات - فالأقرب التحريم، ولو عاد السمك بعد إخراج حياً إلى الماء فمات فيه حرم، ولو قطع منه قطعة بعد خروجه حياً فهو حلال وإن عاد الباقي إلى الماء، سواء مات فيه أم لا، ويباح أكله لصدق الذكاة وقيل لا يباح أكله حتى يموت كباقي ما يذكي (انتهى) (١).

أما الذي يدل على عدم اشتراط التسمية والقبلة ويكفي أخذه فيها فهو مثل حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن صيد الحيتان وإن لم يسم عليه؟ قال: لا بأس به (٢).

وقريب منه رواية زيد الشحام عنه صلوات الله عليه أنه سئل عن صيد

(١) أورده هذه المبرات في اندروس في شرط الرابع من شروط الذكاة.

(٢) الوسائل باب ٣١ حديث ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٦.

السّمك ولا يسمّى؟ قال: لا بأس به (١).

الظاهر أن المراد بصيده أخذه فتأمل.

وصحیحة علی بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: سأله عن سمكة وثبت من نهر فوقعت على الحد (٢) من النهر فأتت هل يصلح أكلها؟ قال: إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها، وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها (٣).

وصحیحة الحلبي - وسأله - أي أبا عبد الله عليه السلام عن صيد الحيتان وإن لم يسم؟ فقال: لا بأس به (٤).

وصحیحة علی بن جعفر عليه السلام، صحیحة في عدم كفاية رؤيته حيّاً ثم مات خارج الماء، بل لا بد من الأخذ حيّاً فلا بد من ذوبل ما فيها.

مثل رواية زرارة، قال: قلت: السمك يفسد من الماء فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت، فقال: كُلّها (٥).

قال الشيخ: المراد (وتأخذها حيّاً) على أنها مقطوعة وفي السند (٦) (رجل). وكذا رواية سلمة بن أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن عليّاً عليه السلام كان يقول في صيد السمكة إذا دركتها (إذا أدركها الرجل - كما) وهي

(١) الوسائل باب ٣٦ حديث ٣ من أبواب الدبائح ج ١٦ منقول بالمعنى فلاحظ الوسائل والكافي.

(٢) أنجذ بالهم والتشديد شاطئ الهر وكذا جثه قيل: وبه سميت الخثه جثه أعني المدينة التي عند مكة لأنها ساحل البحر (مجمع البحرين).

(٣) الوسائل باب ٣٤ حديث ١ من أبواب الدبائح ج ١٦ ص ٣٠١.

(٤) الوسائل باب ٣٤ حديث ١ من أبواب الدبائح ج ١٦ ص ٢٩٦.

(٥) الوسائل باب ٣٤ حديث ٤ من أبواب الدبائح ج ١٦ ص ٣٠٢.

(٦) والسند كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد، عن عبد الله بن عمر عن رجل عن زرارة.

تضطرب وتضرب بيدها وتتحرك بدننها وتطرف بعينها فهي ذكاته (١)  
(ذكاتها - ثل).

أي بعد أخذها حينئذ كذبح غيرها.

وهذه مؤيدة لعدم اعتبار الحية المستقرة بالمعنى المتقدم.

وأما الذي يدل على حل صيد الكافر وعدم اشتراط الإسلام فهو ما تقدم،  
مما يدل على حل ذبح أهل الكتاب (٢) فافهم، وعصوم ما يدل على حل السمك  
بالأخذ (٣).

وتدل عليه أيضاً وعلى اشتراط رؤية المسلم أخذه حياً صحيحة الحلبي،  
قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد الخبتان وانه لم يسم؟ فقال: لا بأس به  
وسأله عن صيد المحوسي للسمك آكله؟ فقال: ما كنت لأأكله حتى انظر إليه (٤).  
ومما رآه أيضاً من كفاية خبر المسلم بأن الكتابي ذكاه فافهم.

وصحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مجوسي  
يصيد السمك أيؤكل منه؟ فقال: ما كنت لأأكله حتى انظر إليه - قال في التهذيب:-  
قال حماد: يعني حتى اسمعه يستقي (٥).

ثم قال:- وبعم ما قال:- قال محمد بن الحسن: الذي ذكر حماد في تأويل  
الخبر غير صحيح، لانا قدما من الأخبار ما يدل على أن التسمية غير مراعى في صيد

(١) الوسائل باب ٣٤ حديث ٢ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٣١٢.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٧ حديث ١١ و ١٢ و ١٨ و ٢٥ و ٢٨ و ٣١ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ ج ١٦  
ص ٢٨٢ الح.

(٣) راجع الوسائل باب ٣١ ج ١٦ ص ٢٩٦.

(٤) الوسائل باب ٣٢ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٨.

(٥) الوسائل باب ٣٢ حديث ٢ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٨ وفيه وفي التهذيب سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن مجوسي يصيد السمك أيؤكل الخ وهو الصواب.

السّمك، والوجه في قوله: (حتى انظر إليه) هو انه ينظر إلى الصيد فيراه انه يخرج من الماء حياً أو يعطى وهو حي، لانه متى عطاء المجهوسي أو غيرهم من اصناف الكفار وهي اموات فلا يجوز اكله ولا تقبل شهادتهم على ذلك (١).

واتد به حنة عيسى بن عبدالله - المدوح - قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صيد المجهوسي (المجوس - خ ب)، فقال: لا بأس اذا اعطوكاه احياء، والسّمك أيضاً وآلا فلا تجوز شهادتهم الآ ان تشهد (٢).

وحسنه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه مثل عن صيد المجهوسي (المجوس - ح ل) للحيتان حين يضربون عليها بالشباك ويستقون بالشرك ؟ فقال: لا بأس بصيدهم انما صيد الحيتان اخذه (٣).

قال (٤): وكلما روي من الاخبار من ان صيد المجهوس لا بأس به فالمراد به ما ذكرناه من انه اذا شاهد الاتساق وهم بأخذونه ويصيدونه وهن احياء حاز اكله (٥).

واتد بالاخبار الكثيرة، مثل حسنه الحلبي (٦).

وصحيفة سليمان بن خالد، قل: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحيتان التي يصيدها المجهوسي (مجهوس - خ ن) فقال: ان عتياً عليه السلام كان يقول: الحيتان والجراد ذكّ (٧).

(١) إلى ه عبارة لتهديب.

(٢) الوسائل باب ٣٢ حديث ٣ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٨.

(٣) الوسائل باب ٣٢ حديث ٩ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٩.

(٤) يعني الشيخ رحمه الله في تهديب.

(٥) إلى هنا عبارة الشيخ رحمه الله.

(٦) نقلت آتياً (الوسائل باب ٣٢ حديث ٩ من ابواب الذبائح).

(٧) الوسائل باب ٣٢ حديث ٤ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٩.



وموثقة أبي مريم الانصاري - لابن فضال (١) - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول فيما صادت المحوس من الحيتان؟ فقال: كان علي عليه السلام يقول: الحيتان والجراد ذكي (٢).

وصحيحة عبد الله بن منان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا بأس بكواميخ المحوس، ولا بأس بصيدهم السمك (٣). ومنه علم عدم قوة قول الشيخ المعبد، نعم الأجود الاجتناب وهو مذهب ابن زهرة.

وأما الذي يدل على انه مامات في الماء لم يحل - مضافاً إلى ما سبق - فهو مثل رواية عبد الرحمن بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السمك يصاد ثم يجعل في شيء ثم يعاد في الماء فيموت فيه، فقال: لا تأكله لأنه مات في الذي حياته (٤) وهي ضعيقة.

وصحيحة أبي أيوب انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اصطاد سمكة فربطها بخيط وارسلها في الماء فانت أتوكل؟ فقال: لا (٥).

وصحيحة عبد المؤمن - على لظاهر - قال: امرت رجلاً ان يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صاد سمكاً ومن احياء ثم أخرجهن بعد مامات بعضهن، فقال: مامات فلا تأكله فانه مات فيما كان فيه حياته (٦).

(١) يعني كونه موثقة لاجل وجود من يصدق انه سنده هكذا كما في التهذيب: الحسين بن سعيد عن ابن هلال عن يوسف بن يعقوب عن أبي مريم.

(٢) الوسائل باب ٣٢ حديث ٦ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٩.

(٣) الوسائل باب ٣٢ حديث ٧ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٩.

(٤) لومائل باب ٣٣ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٠.

(٥) الوسائل باب ٣٣ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٠.

(٦) الوسائل باب ٣٥ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٣.

وصحيفة الخليلي، قال: سألت أب عبد الله عليه السلام عما يوجد من السمك طافياً على الماء أو يلقيه البحر ميتاً فقال: لا تأكله (١).  
ومثله ضعيفة مفضل بن صالح عن زيد الشحام عنه عليه السلام (٢).  
وصحيفة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تأكل (لا يؤكل - خ) ما نبذه الماء من الخيطان وما نصب (٣) الماء عنه (٤).  
وحملها في التهذيب على أحد الوجهين، على أنه مات في الماء، ومات خارج الماء قبل أن يؤخذ حياً.

وتدل عليه صحيفة عبي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: سألت عن سمكة وثبتت مرمى نهر فوقعت على الجند من النهر فانت أياصلح أكلها؟ قال: إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها (٥).

وهذا حل حيد، وقد مر ما يؤيده، وتقتضيه القاعدة الأصولية، وهي حل المجهول المجهول على المفضل المبين، فتأمل.

ولكن يدل على الحل إذا مات في شبكة بعض الروايات مثل صحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل نصب شبكة في الماء ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة فاتاها بعد ذلك وقد وقع فيها سمك فيموتن، فقال: ما عملت

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٠.

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤١.

(٣) يقال: نصب الماء ينصب من باب قد نصبوا، د غاري لأرض وسفل في الأرض وينصب بالكسر

لغة (مجمع البحرين).

(٤) الوسائل باب ١٣ حديث ٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٠ ورد عليك لتروك كما في

الفقه أيضاً.

(٥) الوسائل باب ٣٤ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٣٠١.

يده فلا بأس بأكل ما وقع فيها (١) (فيه - خ ل ثل).

وصحيفة الحلبي قال: سألته عن الخطيرة من القصب تجعل في الماء للحيتان فتدخل فيها الحيتان فيموت بعضها فيها؟ فقال: لا بأس به إن تلك الخطيرة إنما جعلت ليصاد بها (٢).

ورواية هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبي يقول: إذا ضرب صاحب الشبكة بالشبكة، فإصاب فيها من حيٍّ أو ميتٍ فهو حلال ما حلا ما ليس له قشر، ولا يوكل الطافي من السمك (٣).

فجمع الشيع بينهما، بأنه يحمل الحي والميت إذا اشتبه في الشبكة ولم يتميز الحي من الميت، ويحرم الميت إذا تميز.

وهو مقتضى كلام الشيخ المفيد، فيد ما يدل على الحل ولم يكن فيه قيد الاشتباه وعدم التميز مثل رواية مسعدة بن صدقة بذلك (٤).

فأقوى الشيخان يحمل المشتبه مع تبين كون الميت فيه، لصحة رواية الحلبي وصراحتها فيه.

ويمكن أن يقال: بالحل مطلقاً إذا مات في الشبكة وفيما يعمل إن ما يصطاد به، مثل الخطيرة لافي غير ذلك (٥) مطلقاً مع الاشتباه وعدمه كما هو رأي البعض لصحة رواية محمد بن مسلم وصراحتها فيه حيث قال: (ما عملت يده فلا بأس)

(١) لو ثل باب ٣٥ حديث ٢ من أبواب الدبائع ج ١٦ ص ٣٠٢.

(٢) الوسائل باب ٣٥ حديث ٣ من أبواب الدبائع ج ١٦ ص ٣٠٣.

(٣) الوسائل باب ٣٥ حديث ٤ من أبواب الدبائع ج ١٦ ص ٣٠٣.

(٤) أي يفيد الاشتباه وعدم التميز هكذا في هامش.

(٥) في النسخة المطبوعة: مثل الخطيرة وغير ذلك.

وتؤيدها رواية مسعدة بن صدقة (١) ولا تنافيها صحيحة الحلبي (٢) بل تؤيدها (٣).

نعم رواية عبدالمؤمن (٤) تنافيها في الحمة.

لكن يمكن ان يناقش في صحتها، اذ فيه (ابن مسكان) (٥) المشترك.

وأيضاً قد يكون سمع الجواب عبدالمؤمن عن ذلك الرجل المأمور بالسؤال،

لا (٦) عنه عليه السلام.

على ان عبدالمؤمن غير مصرح باسم ابيه فقد يكون غير المذكور أيضاً

موجوداً، كأنه لذلك ما سمي بالصحة.

على انها غير مصرحة بان الميت احد حياً ومات فيها يصب بيده من الشبكة

ونحوها.

ويؤيده الاصل وعمومات حل منحل، وحصر المحرمات في الآية

ومتجنيء الاخبار الدالة على عدم تحريم شي من الاطعمة التي في كتابه، ومعلوم عدم

تحريم ذلك فيه (٧) فتأمل.

واما لاحتياط فهو ظاهر، لا يترك مع الامكان.

واما حل اكله حياً فلما تقدم من الاصل وغيره.

فلعلك فهمت دليل ما ذكر في المتن إلى قوله: (واباحة اكله حياً).

وانه في اختياره حرمة الجميع ان مات بعضه في الشبكة واشتبه، وهو

مذهب ابن إدريس، وابن حمزة لرواية عبدالمؤمن المتقدمة ونحوها، ولان الميت حرام

(١) و(٢) و(٣) تضمنت آنفاً.

(٤) فان سنده كما في التهذيب هكذا "الحسين بن سعيد، عن علي بن السمان عن ابن مسكان، عن

عبدالمؤمن.

(٥) يعني لم يسمع الجواب عن الامام عليه السلام.

(٦) أي مات في الشبكة.

ولا يمكن الاجتناب عنه إلا بالاحتساب عن الكل، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

تأمل جداً فإن الرواية قد عرفت حالها.

ثم بعد ورود النص لانسجم ان المشتبه حرام، بل هو حلال، فليس مما يجب اجتنابه حتى يتوقف على اجتناب الكل فيحرم الكل.

قال في الشرح: وقال الحسن والشيخ في النهاية، والقاضي، والمحقق: الكل حلال.

وتؤيده صحيحة عبدالله بن سنان، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو لك حلال انداً حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه (١).

لكن في العمل بها تأمل لا يتحقق.

وما (٢) تقدم من الاخبار الصحيحة المتقدمة الدالة على حل المشتبه.

ولكس (٣) قال في المختلف: لا دلالة فيها على الموت في الماء مجاوزا ان خرج من الماء ومات في الشبكة وفي الخطيرة.

وهو بعيد، فان ظاهرها الموت في الشبكة والخطيرة في الماء، وهو ظاهر، ولهذا احتسار هنا تحريم الكل مع موت البعض في الشبكة واشتبه، والحاصل، القرض، الموت في الشبكة المصوبة في الماء والكلام فيه.

واما اذا لم يعلم فالظاهر انه حلال للاصل.

وقد ينازع فيه، فان قاعدة لتذكية تقتضي التحريم حتى يعلم الخروج عن

(١) المصنف باب ٤ حديث ١ عن ايوب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٥٩.

(٢) عطف على قوله (صحيحة عبدالله بن سنان)

(٣) استدراك في اصل الحكم يعني ان المشتبه لانسجم حرمة لكن قال في المختلف الخ.

وذكاة الجراد أخذه (حيّاً - خ).

ولا يشترط في أخذه الإسلام ان علم أخذه قبل موته.

ولو مات قبل أخذه لم يحل.

ولو أحرقت (أحترقت - خ ل) الأجمة لم يحل الجراد المحترق فيها

وان قصد إحراقه.

ولا يحل الدبا قبل استقلاله بالطيران.

الماء حيّاً فلا يحل مع الاشتباه كما في لذيعة دا اشتبه موتها بالذكاة وغيرها الآ  
ان يقال: ان السمكة ليست كذلك، فتأمل.

قوله: «وذكاة الجراد أخذه حيّاً» الظاهر ان الجراد حكمه حكم

السمك في أنه لا يشترط في أخذه الإسلام، ولا يتكسبه، ولا القبلة، بل يكفي حيّاً

وان أخذه المشرك مع علم المسلم بأنه أخذه وهو حي.

يدل عليه الأصل والعمومات (١) وبعض ماتقدم في السمك، وما روى

مسعدة بن صدقة، قال: سئل أبوعبدالله عليه السلام عن أكل الجراد؟ فقال:

لا بأس بأكده، ثم قال: انه ثرة (٢) من حوت في لبحر، ثم قال: ان علياً صلوات الله

عليه قال: إن الجراد والسمك اذا خرج من ماء فهو دكي والأرض لجراد مصيدة

وللسمك قد يكون أيضاً (٣).

ورواية عمرو بن (عمر - يب) هارون النقي، عن أبي عبدالله عليه السلام،

قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الجراد دكي فكه وأما ماهلك (مات - تل) في

(١) يعني بها العمومات الدالة على حل الأشياء أو دلالة حصر المحرمات.

(٢) أي عطسة هكذا في هامش بعض النسخ.

(٣) الوسائل باب ٣٧ حديث ٣ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٤.

البحر فلا تأكله (١). وصحيحة علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت عن الجراد نصيبه ميتاً في الماء، أو في الصحراء أيؤكل؟ قال: لا تأكله وسألت عن الدب من الجراد أيؤكل؟ قال: لا حتى يستقل بالطيران (٢).  
الدب: الجراد إذا تحرك قبل أن تثبت أجنحته.

فهذه الرواية الصحيحة دلت على اشتراط الاجتحة والاستقلال والقدرة على الطيران في حل الجراد، وأنه لا يحل بدونه.

وتدل على عدم حله أيضاً - إذا احترق بمحرق الأجمة، سواء قصد بذلك صيده واحرقه أم لا - رواية عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن السمك يشوي وهو حي، قال: نعم لا بأس به، وسئل عن الجراد إذا كان في قراح (٣) فيحرق، ذلك القراح فيحرق ذلك الجراد وينضح بتلك النار هل يؤكل؟ قال: لا (٤).

وهذه تدل على جوار شوي السمك حياً واكله فتأمل.

ولا يبعد ذلك في الجراد أيضاً، ولكن بعد اخذه حياً، فلا يحل بدونه، وهو مقرر عندهم.

وتدل على ذلك الصحيحة المتقدمة أيضاً، فإنها تدل (دلت - خ ل) على تحريمه إذا أصيب ميتاً في البر والبحر، والأصل، والعمومات، وحصر المحرمات أيضاً تدل على حله إلا ما خرج بالدليل مثل أن احترق بحرق الأرض، وكونه ميتاً في الماء والصحراء.

(١) الوسائل باب ٣٧ حديث ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٥.

(٢) الوسائل باب ٣٧ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٥.

(٣) والقراح أيضاً المزرعة التي يمس عليها بهاء ولا فيها شجر والجمع القرح (مجمع البحرين).

(٤) الوسائل باب ٣٧ حديث ٥ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٦.

وذكاة الجنين ذكاة أمه إن تمت خلقتة، ولو ولجته الروح  
وجبت تذكيته (وجبت التذكية - خ)، ون لم تتم لم يحل.

قوله: «وذكاة الجنين ذكاة أمه الخ» الظاهر أنه لا خلاف في تحريم  
الجنين إذا خرج من بطن أمه غير تام، وكذا لو خرج من بطن الميتة ميتاً.  
كما لا خلاف في جلّه وإذا خرج ناقماً مع عدم ولوج الروح وذبح أمه، وكما  
إذا خرج حياً وذبح ذبحاً شرعياً.

ووجه الثاني (١) ظاهر كوجه (٢) لأخيه وأما الأول (٣)، فإن كان  
اجتماعياً، والآفة تأمل للأصل والعمومات مع عدم ما يدل على التحريم، وأما  
الثالث (٤) فسيجيء به دليلاً.

وأما الخلاف فيما إذا خرج ناقماً ميتاً مع ولوج الروح وذكاة أمه، فنقل عن  
الشيخ وجماعة التحريم، لأن التذكية بمعنى قطع الأعضاء الأربعة شرط في حل كل  
ذي روح غير السمك والجراد والصيّد وما في حكمه، ولم يحصل هنا، فيكون ميتة  
فيحرم.

والتأخرون كلهم ذهبوا إلى الحل لعموم الأخبار من طريق العامة مثل  
ماروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم - وقد مثل أنا نذبح الناقة والبقرة والشاة  
وفي بطنها الجنين، نلقيه أم نأكله؟ قال: كلوه، فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه (٥).  
ومن طريق الخاصة، مثل صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أحدهما  
عليهما السلام عن قول الله عز وجل: أُجِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ؟ قال: الجنين في

(١) وهو خروجه من بطن الميتة ميتاً.

(٢) خروجه حياً وذبح ذبحاً شرعياً.

(٣) هو خروجه من بطن أمه غير تام.

(٤) خروجه تاماً مع عدم ولوج الروح وذبح أمه.

(٥) سنن أبي داود ج ٣ باب ما جاء في ذكاة الجنين حديث ١ ص ١٣ طبع مصر.



بطى أمه إذا اشعر وأوبر، فذكاته ذكاة أمه، فذلك الذي عى الله عز وجل (١).  
فهذه تدل على أن مجرد اشعر فيها أو بركاف في حله، وأنه يحل بمحرد تذكية  
أمه، وهو ظاهر.

وصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ذبحت الذبيحة  
فوجدت في بطنها ولداً تاماً فكل، وإن لم يكن تاماً فلا تأكل (٢).  
هذه تدل على أن محرد التام مع دبح الأم كاف في حل الولد، وأنه مدونه لم  
يحل.

وصحيحة يعقوب بن شبيب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
الحوار (٣) يذكي أمه أيؤكل ذكاتها؟ فقال: إن (إذا - ثل) كان تاماً (تماماً - ثل)  
ونبت عليه الشعر فكل (٤).  
وهذه تدل على أنه لا يذ من التام والشعر.

وعن يعقوب مثلاً صعب (٥) (صعبة - خ ل).  
ومضمرة سماعة، قال: سأله عن الشاة يذبحها وفي بطنها ولد وقد اشعر،  
قال: ذكاته ذكاة أمه (٦).

وصحيحة ابن مسكان - وهو عبد الله - عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:  
في الذبيحة تذبح وفي بطنها ولد، قل: إن كان تاماً فكله، فإن ذكاته ذكاة أمه

(١) الوسائل باب ١٨ حديث ٣ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٠.

(٢) الوسائل باب ١٨ حديث ٤ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٧٠.

(٣) الصم وهو ولد الناقة قبل: ولا يران حوراً حتى يتصل ماداً فيل عن أمه فهو فصيل (جميع  
البحرين).

(٤) الوسائل باب ١٨ حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٩.

(٥) الوسائل باب ١٨ مثل حديث ١ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٩.

(٦) الوسائل باب ١٨ حديث ٢ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٩.

وان لم يكن تاماً فلا تأكله (١).

هذه مع التعليل تدل على ان مجرد التام كافٍ في الحل.

ورواية مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: في الحنين

اذا اشعر فكلْ وألا فلا تأكل يعني اذا لم يشعر (٢).

وهما تدلان على كفاية الشعر، فالظاهر انه لابد من التمام والشعر والوبر

لوجودهما معاً في صحيحة يعقوب فيقيد غيرها به، وكأنه قيد باحدهما للتلازم.

والظاهر انه تلازم بين الشعر والوبر وتمام الخلقة، ولهذا وجد الخلق في

بعض الروايات (٣).

واكتفى الاصحاب بالتمام وفسر البعض التمام بالشعر، قال في الدروس:

ومن تمام الخلقة الشعر والوبر.

وبالحملة لابد في الحل بدكاة أمه، من تمام مطلق والشعر والوبر ان كان

مما يشعر ويوبر، سواء كان بينهما تلازم ام لا.

والظاهر ان المراد بتمام الخلقة ان تكون صورته بمنارة بحيث يحكم بانه تام

الخلقة وليس مناقض سواء ولجه الروح ام لا، لعدم الاخبار والاصل، والعمومات

وحصر المحرمات وعدم صدق الميتة.

مع منع قول الشيخ بشرط الذكاة بالطريق المذكور في كل حيوان وهو

ظاهر.

وأيضاً قالوا: الوجهان فيما اذا خرج وحياته مستقرة ولكن الرمان لا يسهل

التذكية فيموت قبل ان يذكى.

(١) الوسائل باب ١٨ حديث ٦ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٩.

(٢) الوسائل باب ١٨ حديث ٥ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٦٩.

(٣) م شعله الى لا نفث.

الحلّ، لأنّه مع قصور الزمّن عن تذكية، في حكم خروجه ميتاً من غير حياة، إذ لا يمكن ذبحه فهو كالحارج ميتاً.

و(١) عدمه، لا إطلاق الأصحاب أنّه لابدّ من التذكية إذا خرج حيّاً. ويمكن أن يستدل على الأوّل بما تقدم من الأحبار، فإنّها تدل بظاهرها على الحلّ وإن خرج حيّاً ولم يحتاج إلى التذكية حرج ما يوسع الزمان التذكية بالاحماع وغيره وبقي الباقي.

ويؤيده، الأصل، والعمومات، وحصر المحرّمات.

ويؤيد الثاني أنّه ميت، وعدم سعة الزمان لم يجعله حلالاً كما إذا أدرك حيواناً (٢) عثر ولم يتمكن من تذكيته لقلم زمانه لم يصر حلالاً، بل هو ميت وهو ظاهر فتأمل ولا شك أن الاحتياط أسوأ.

واعلم أنّه على تقدير الحلّ لم يشترط فيه سرعة شقّ جوف أمه وبطنها وإخراج الجبين، لاحتمال أن يكون حيّاً فلا تقصر الزمان عن ذكاته بالتأخير فيحرم، لما تقدّم (٣).

مع احتمال اشتراط ذلك، فعلى تقدير حلّه حينئذ إنّما يكون مع بذل وسعه بأن يشق بطنه في الحال بعد الذبح، فتأمل.

قال في شرح الشرائع: يتجه على القول باشتراط عدم حياته في حلّه اشتراط المبادرة، وعلى تقديره لو لم يبادر فوجدّه ميتاً حلّ لا صالة عدم ولوج الروح وإن كان الفرض بعيداً (٤).

(١) عطف على قوله قدس سرّه الحلّ وهو الوجه الثاني

(٢) كما في النسخ والصواب حيواناً بالنصب.

(٣) من الأصل والأدلة هكذا في هامش بعض النسخ.

(٤) انسى هنا عبارة شرح الشرائع بمضي المسالك.

الاتجاه غير ظاهر وحينئذ المتجه على قول الشيخ والجماعة، التحريم كما هو مقتضى دليلهم، نعم لو قالوا بحله يَحْتَمِلُ ذلك .

وكذا الحل حال الاشتباه غير ظاهر عندهم، لما اشرنا فتأمل.

وان (١) قول الشيخ باشتراط عدم ولوج الروح مع تمام الخلقة والاشعار والأوبار محل التأمل، فان الظاهر انه يلح حينئذ البتة وان لم يكن دائماً فلا شك انه الغالب، فحصل تلك الاخبار الكثيرة على ما اذا لم يلج الروح الذي نادى بعيد جداً، فهذا مما يضعف قوله فتأمل.

وانه اذا خرج ولم يعلم ولوج الروح وعدمه مع كونه تاماً، فالظاهر انه حلال عند الشيخ والجماعة ايضاً لما تقدم من الأدلة وأصل عدم ولوج الروح. ولكن الظاهر ان الفرض بعيد لو أمكن، فالمناسب لقول الشيخ والجماعة التحريم، لان الظاهر ولوج الروح والكوت بعده فتأمل ولا شك ان الاجتناب أحوط وان معنى قوله صلى الله عليه وآله وقولهم عليهم السلام: ذكاة الجنين ذكاة أمه، أن ما يحمل الجنين اذا خرج عن بطن أمه، هو ذكاة أمه بقطع الاعضاء الاربعة المقررة أو نحرها، ونحوها مما يحمل من التذكية الشرعية.

فالذكاة الاولى بمجان والمراد منها محتل، والثانية حقيقة أي التذكية الشرعية ويحتمل ارادة المحاز فيها، وهو ظاهر.

هذا على القراءة بالرفع فيها على ما هو المشهور.

واما على قراءة نصب الثانية، فكما منصوبة على تقدير فعل وحرف فتكون منصوبة بنزع الخافض والتقدير: ذكاة حين تحصل في ذكاة أمه أو بذكاته،

(١) عطف على قوله قلنس سره أنه على تقدير حل، وكذا قوله قلنس سره وإن اد حرج الح وقوله

قلنس سره وإن معنى قوله.

## المقصد الثالث: في الاطعمة والاشربة

وفيه بابان

### الأول: في حال الاختيار

كل ما خلق (خلقه - خ) الله تعالى من المطعومات ، فهو مباح  
الآمانستنيه، وهي على خمسة اقسام:

وهو بعيد كما لا يخفى، ويحتمل ان تكون منصوبة على التشبيه والتقدير بدكاة  
امه ولكن حينئذ يفيد انه لا بد من تذكينه أيضاً، ولا يحصل ذلك بمجرد ذكاة امه،  
ودلك أيضاً بعيد ويخرج عن الحكم المشهور متأمل

قوله: «كلما خلقه الله من المطعومات فهو مباح الخ» قد توافق دليل  
العقل والنقل على اباحة اكل كل شيء خالي عن الضرر وشره، وقد بين دلالة  
العقل على ان الاشياء الخالية عن الضرر مباحة ما لم يرد ما يخرجها عن ذلك .  
والآيات الشريفة في ذلك كثيرة أيضاً مثل: خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ  
جَمِيعاً (١) وَ: كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً (٢).

هما (٣) حالان مؤكداان لا مقيدان، وهو ظاهر.

والأخبار أيضاً كثيرة، ولا جماع أيضاً واقع، فالأشياء كلها على الاباحة  
بالعقل والنقل، كتاباً وسنة واجماعاً الآ ماورد النص بتحريمه. اما بالعموم، مثل  
ويحرم عليهم الخبائث (٤)، فما علم انه خبيث فهو حرام، ولكن معنى الخبيث غير

(١) البقرة: ٢٩

(٢) البقرة: ١٦٨.

(٣) أي قوله تعالى: جميعاً، وقوله تعالى: حلالاً طيباً

(٤) الأعراف: ١٥٧.

ظاهر، اذ الشرع ما بينه، واللغة غير مرادوا لعرف غير منصبط،  
 فيمكن ان يقال: المراد عرف وساطة لناس واكثرهم حال الاختيار من  
 أهل المدن والدور، لا أهل البادية، لانه لا خبيث عندهم، بل يطيبون جميع ما يمكن  
 أكله، فلا اعتداد بهم.

واما (١) بالخصوص مثل: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة والدم (٢) الآية.  
 وبالجمله، الظاهر الحل حتى يعلم انه حرام لحبسه أو لغيره، لما تقدم، ولما  
 في صحيحة عدا الله من سنان المتقدمة: كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو لك  
 حلال أبداً حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه (٣).  
 ويؤيده حصر المحرمات، مثل: قُلْ لَا أَجِدُ (٤) الآية.  
 نعم قد يحرم المحلل بأشياء أحرم مثل الغصب ويحل المحرم للاصطرار، وذلك  
 غير معتبر، والنظر والبحث في الاصل من غير اعتبار امر  
 فالذي يهمهم من غير شك هو الحل ما لم يعلم وجه التحريم حتى في المذبح  
 من الحيوان واجزاء الميتة، فما علم انه ميتة، أو فادح على الوجه الشرعي فهو أيضاً  
 حرام إلا ما يستثنى.

واما المشتبه والمجهول الغير المستثنى فاطهر من كلامهم انه حرام أيضاً.  
 وفيه تأمل قد مر إليه الإشارة.  
 هذه الضابطة على العموم من غير بصر إلى دليل خاص لخصوص المادة،  
 والتفصيل وما ورد فيه دليل بخصوصه ومفصلاً، فهو تابع لدليله تحريماً وتحليلاً

(١) عطف على قوله قدس مرة: اما بالعموم.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) لوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٥٨.

(٤) الانعام: ١٤٥.

## (الأول) البهائم، ومحلّ الأبل والبقر، والغنم. ويكره الخيل.

فتأمل.

قوله: «الأول البهائم ومحلّ الأبل والبقر، والغنم» أول الأقسام الخمسة المحللة، ممّا خلقه الله تعالى، البهائم، والمرد بها هذا الحيوان البرّي الغير الطائر.  
لاخلاف بين المسلمين في إباحة الاتعام الثلاثة، الأبل، والبقر، والغنم، والأدلة على إباحتها من الكتاب (١) والسنّة أيضاً كثيرة، بل ولا يحتاج إلى الاستدلال لكونها ضرورية.

قوله: «ويكره الخيل النخ» المشهور بين الأصحاب محلّ الخيل والبغال والحمير حتى كاد أن يكون إجماعاً، ولهذا أشار المصنف إلى الخلاف.  
ونقل عن أبي الصلاح تحريم البغال، ودليله، السبي في الروايات، لكن لما كانت الروايات شاملة لغيرها أيضاً كان عليه القول بتحريمه أيضاً وسبجي مع الجواب، فدلّل الحلّ العقل والنقل المتقدمات، وحصر المحرمات مع عدم دخولها فيها.

وحسنة محمد بن مسلم وزرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أنها سألاه عن لحم (لحم - ثل) الحمر الإهنية فقد: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها يوم حنين وأما سبي عن أكلها في ذلك الوقت - ثل، لأنها كانت حمولة الناس، وأما الحرام ما حرّمه (حرّم - ثل) الله عزّ وجلّ في القرآن (٢).

وفي رواية أخرى، عن محمد بن مسلم، وعن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: إن لمسلمين كانوا اجهدوا (اجتهدوا - خ) في خير

(١) مثل قوله تعالى والآنم خلقها لكم وقوله تعالى أكلت لكم بيضة الأنعام.

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرّمة ج ١٦ ص ٣٢٢.

واسرع المسلمون في دوابهم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله بإكفاء القدور ولم يقل إنها حرام وكان ذلك ابقاء على الدواب (١).

وفي الطريق: (عن رجل) (٢) ولا يضر.

وكذا نقل إكفاء القدور اذن اصحابها مع عدم التحريم، لانه صلوات الله عليه أولى بالمسلمين من أنفسهم ورأى المصلحة في ذلك ففعل.

وفي رواية اخرى، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن لحوم الخيل والدواب والبغال والحمير؟ فقال: حلال، ولكن الناس يعاقونها (٣).

وصحيفة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام انه سئل عن مباح الطير والوحش حتى ذكر له القنفذ، ولوطواط، والحمير والبغال، والخيول، فقال: ليس الحرام الا ما حرم الله في كتابه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر عن اكل لحوم الحمير وانما نهاهم من اجل ظهورهم ان يفسوه وليست الحمير (الحمر- ثل) بحرام. ثم قال: اقرأ هذه الآية: قل لا أجد فيها أوحى اليّ محرماً على طائعتهم يقطعونه إلا ان يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً يخنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به (٤).

وصحيفة أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن الناس

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من ابواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٣٢٢ ولكن السند في اسكافي والوسائل هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان عن أبي الجارود.

(٢) ليس في طريق الخبر لفظة (عن رجل) كما يفسد، نعم في التهذيب والاستبصار هكذا: أحمد بن محمد عن رجل، عن محمد بن مسلم، عن أبي الجارود ولعله لوجه في قوله قدس سره (ولا يصح يعلم وجوده في طريق الكليني رحمه الله).

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ٣ من ابواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٣٢٦

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ٦ من ابواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٣٢٧ والآية ١٤٥ من سورة الانعام.



اكلوا لحوم دوابهم يوم خيبر فامر رسول الله صلى الله عليه وآله بكفاء قدورهم ونهاهم عن ذلك (عنها - ح - ثل) ولم يحرمها (١).

ودليل الكراهة قالوا: هو حمل النهي على الكراهة، وهو ما ورد في صحيحة ابن مسكان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحوم الحمر (الاهلية - ثل)، فقال: هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن آله عن اكلها يوم خيبر قال: وسألت عن اكل الخيل والبغال فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عنها فلا (ولا - ثل) تأكلها إلا أن تضطر اليه (٢).

ورواية ابيان (من تغلب - ثل) عن اخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن لحوم الخيل فقال: لا تأكل إلا أن تصيبك ضرورة، ولحوم الحمر الأهلية، قال: في كتاب علي عليه السلام مع من أكلها (٣).

وحملها الشيخ على الكراهة، وصحلت عليها بالأخبار التي قدمناها.

وكذا حمل على الكراهة صحيحة سعد بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام، قال: سألت عن لحوم البراذير، والخيل، والبغال؟ قال: لا تأكلها (٤)، لما تقدم، وحمل خبر أبي سعيد الخدري، قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بلالاً بأن ينادي: أن رسول الله صلى الله عليه وآله حرم الجزي (٥)، والصب (٦) والحمر الأهلية (٧) في الاستبصار على التقية، لانه موافق للعامة،

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١١ من ابواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٥.

(٢) الوسائل أورد صدره في باب ٤ حديث ٤ ونبه في باب ٥ حديث ١ من ابواب الأطعمة المحرمة.

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٦ ونبه في باب ٤ حديث منها.

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ٥ من ابواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٦.

(٥) والجزي كلني سمعت (القاموس).

(٦) والصب دابة برية (مجمع البحرين).

(٧) الاستبصار ج ٤ باب حكم لحم حمر الأهلية حديث ١ ص ٧٥ طبع النجف

والرجال الذين رووا هذا الخبر أكثرهم رجال العامة، وما يختصون بنقله لا يلتفت إليه.

وأنت تعلم أنهم لا يختصون بنقله.

ويمكن حمله أيضاً على الكراهة مثل ما تقدم، ولعل مقارنته بالمحرمين (١) منعة عن ذلك.

ولكن التقيّة أيضاً بعيد من غير مؤب (٢)، وكذا اسناد تحريم شيء إليه صلى الله عليه وآله من غير ظهور ضرورة، فرقه أولى كما أشار إليه.

وأنت تعلم أيضاً أنه لا ينمي من النهي في الخبرين الأولين على كراهة لحمها مطلقاً، بل على المبالغة لحفظها وبقائها ليركب ويحمل ويتشفع بظهرها، للتصريح بذلك في الاحبار المتقدمة وهذا أيضاً صريح بالنهي يوم خيبر وهو مشعر به، نعم في قوله: (لا تأكلها إلا أن تضطر إليها) (٣) و(لا تأكلها إلا أن يصيبك ضرورة) (٤) دلالة على الكراهة مطلقاً لا من حيث لظهر فقط، بل على الحرمة فيحمل عليها للجمع، فانه قلغهم عدم التحريم مما تقدم، وان قوله عليه السلام في الاول: (انما الحرام ما حرّمه الله في كتابه وقرأ هذه الآية) (٥) عام مخصوص بما علم تحريمه بغيرها فهو عام محقق كسائر العمومات المختصة.

أو يدعي تحريم جميع المحرمات من القرآن من مثل قوله: (الخبائث) (٦)

(١) يعني حرمة الجريء والضب.

(٢) يعني لم يسأل أحد الامام عليه السلام كي يصح من الجوب على لكمة من السائل.

(٣) راجع الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٦.

(٤) راجع الوسائل باب ٤ حديث ٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٣.

(٥) راجع الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٣.

(٦) في قوله تعالى: ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث، الاعراف: ١٥٧.

وادعى خبث الجميع، أو من موضع تحريفه هو وأهل بيته عليهم السلام. ويمكن أيضاً حملها - للجمع بين الأدلة - على التقية باعتبار أولها، ويكون الاحتجاج باعتبار آخرها: (وليست الحمر بحرام) (١) ولا تحمل على التقية، لعدم الضرورة فتأمل، ولا يضّر دلالة أولها على عدم تحريم السباع وغيره من المحرمات المذكورة، لعله الباعث للشيخ على حملها على الحرام المغلظ.

ويمكن أيضاً أن يقال: لا تدل على بي التحريم عنها إذا قال: (إنها ليست بحرام) (٢)، بل قال: (إنها الحرام ما حرّمه الله) انظر أن كان شيء حرّمه، فهو حرام والآ فحلّال.

وحسبني قد يكون المسؤولات من السباع وغيره حراماً في القرآن بقوله: (وحرم عليهم الخناث) (٣) ولم يكن مباحاً أصلاً، وكذلك (كل - خ) المسؤول ليس كذلك، ولهذا افرد بعد ذلك ذكر الحمر بتي، لتحريم، وما ذكر السباع وغيرها من المحرمات المذكورة أولاً في السؤال.

وقال الشيخ - بعد نقل صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة -: قوله عليه السلام: (ليس الحرام إلا ما حرّمه الله في كتابه) (٤) المعنى فيه: أنه ليس الحرام المخصوص المغلظ الشديد احظر إلا ما ذكره الله في القرآن وإن كان فيما عداه أيضاً محرمات كثيرة إلا أنه دونه في التعليل.

وأبده رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان يكره أن يؤكل من الدواب لحم الارنب، والقت، والحليل، والغال، والحميم وليس بحرام

(١) كما في جزء من باب ٥ من نواب الاطعمة من الوسائل ج ١٦ ص ٣٢٧

(٢) كما اشار عليه السلام أيضاً بقوله: (وم يقل، إنها حرام) كما في جزء ٢ من باب ٤ منها ص ٣٢٣.

(٣) الاعراف: ١٥٧

(٤) كما في حديث ٦ من باب ٤ من ابواب الأطعمة محرقة ج ١٦ ص ٣٢٧.

وأشد منها كراهية الحمر (الحمير- خ ل)، وأشد منها البغال.

كتحريم الميتة، والدم، ولحم الخنزير وقد هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن لحوم الحمر الاهلية، وليس بالوحشية بأس (١).

وانت تعلم انه خلاف الظاهر ويبعد فهمه من المحصر، وانه في هذا المقام حملها عليه بعيد جداً وان ظاهر قوله عليه السلام: هو نفي التحريم عن حوم الحمير كما هو مقصود الشيخ أيضاً، وحينئذ لا يفهرن في مطلق التحريم عنها، بل الظاهر ثبوت التحريم الغير المغلط بناءً على رجوع النفي إلى القيد.

وأيضاً قد يوجد الحرام المغلط مما لم يحرم في القرآن مثل الكلب إلا ان يقال: انه يدخل في عموم الخبائث أو انه غير مغلط، وهو بعيد.

ويقال: ان عدم التحريم بالكلية يفهم من قوله بعد: (وليست الحمر بمحرام) (٢) فانه هنا بمعنى نفيه عن اصله، لا المغلط، ولا يخفى بعده أيضاً، هذا.

ثم المشهور التفاوت بينها في الكراهة وقيل: البغال أشد كراهة، لانه متولد من مكروهين مختلفين، ولوجود الخلاف في تحريمه ثم الحمير لتفر الطبع منه أكثر من الخيل، وكأنه لا خلاف فيه.

وقيل: الحمار أشد، لانه متولد من مكروهين شديدين، بخلاف البغال فانه متولد من الشديد والضعيف.

لحل الكراهة في الخيل اقل بالاتفاق، ولهذا ذهب إلى تحريمه احد بخلافها، فان بعض العامة على تحريمها، أو لأن الطبع اشتدرة عنها منه، وأما هما فالظاهر ان الطبع ينفر عن الحمار أكثر.

وبالجمل، الاجتناب عن الكس حسن، وعنهما حسن إلا مع الاضطرار.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٧ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٧

(٢) نقله ذكر موصعه آنفاً

## وما يريته بيده.

فيختار الاخف عن الطمع.

قال في الدروس: قال (١) لفاضل بكراهة الحمار الوحشي، والحلي بكراهة الابل والجواميس، والذي في مكاتبة أبي الحسن عليه السلام في لحم حمار الوحش تركه افضل (٢) وروى في لحم الجاموس لابأس به (٣).  
الظاهر ان مراده من النقل أن لابأس بكلام الفاضل.  
وما نعرف دليل كراهة الابل، وظاهر الادلة من الآية والاخبار عدمها، ونفي البأس عن لحم الجاموس بخصوصه.

وبحتمل الكراهة، اذ قد يفترون عما يكره بمثله فتأمل، فان الاحكام الشرعية تحتاج إلى دليل شرعي {  
قوله: «وما يريته بيده» ظاهرة أن اكل لحم الحيوان الذي يريه الانسان مكروه مطلقاً على الذي رثاه وغيره، وذلك لغير استفاد من دليله، بل ظاهر دليله ان ذبح المرتبي بيده اياه مكروه، لا لحمه، عليه ولا على غيره، فذكره في الذباجة أولى.  
آلا ان يقال: فهم كراهة لحسم ايضاً من موضع آخر أو فهم من كراهة ذبحه ذلك فتأمل.

وهو رواية محمد بن فضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: جعلت فداك كان عندي كبش سمينة (سمين - ح) لأضحى به، فلما اخذته فاضجعتة نظرت إلي فرحت ورفقت عليه ثم إني ذبحته، قال: فقال لي: ما كنت أحب لك ان تفعل، لا ترقين شيئاً من هذا ثم تذبحه (٤).

(١) في الدروس: قال ابن إدريس والاصل بخ.

(٢) رجع لوسائل باب ٤ من جواب الاعطية المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٢.

(٣) إلى هنا عبارة الدروس.

(٤) الوسائل باب ٦١ حديث ١ من الباب تدبيع من كتاب الحج ج ١٠ ص ١٧٥ وباب ٤٠ حديث ١

ويحَلُّ من الوحشيّة البقر، والكباش، والحمير، والغزلان،  
واليحامير.

ويحرم الكلب والسنور وكلّ سباع، وهو ماله ظفر أو ناب،

وهذه ظاهرة فيها قلنا من كراهة الدبح للمرتبة فقط - ولا يضرّ عدم صحّة  
السند -.

ورواية أبي الصّحاري، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له:  
الرجل يعلف الشاة والشاتين ليضحي بها (ها - خ ل) قال: لأحت ذلك، قلت  
فالرجل يشتري الحمل أو الشاة فيتساقط علفه من هاها (هنا - خ) وهاهنا فيجيء  
الوقت وقد سمن فيدحه، فقال: لا ولكن إذا كان ذلك الوقت فليدخل سوق  
المسلمين ويشتري منها ويذبحه (١).

ويمحتمل كون هذه مثل الأولى، ويمحتمل فهم كراهة التضحية بالمطوفة في  
البيت مطلقاً، واستحباب عدم كونه كذلك، والشراء من السوق عند وقت  
التضحية فتأكل.

قوله: «ويحلّ من الوحشية الخ» أي يحلّ من الحيوان البري الوحشي،  
«البقر الخ». دليل حلّها هو العقر، والنقل الذي اشرنا إليها عموماً، وما وجدت خاصاً  
دالاً على جميع ما ذكره، وما اعرف وجه التحصيل بها، كأنه اراد التمثيل والتبيين  
في الجملة.

وقد نقل الاجماع على حلّ الحمسة، البقر، والحمير، ظاهر، والكباش كأنه  
مع الكبش، وكأن المراد به الضأن والمعز الجنسي، والغزلان جمع غزال هو  
الظبي، واليحامير جمع يحمور، قيل: هو حيوان شبيه بالابل وليس هو آياه.

قوله: «ويحرم الكلب والسنور الخ» أمادليل تحريم الكلب والخنزير أيضاً

من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٨.

(١) الوسائل باب ٤١ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٣٠٨.

كالأسد، والثور، والفهد، والذئب، والثعلب، والضبع، وابن آوى.

فهو النص (١) والاجماع.

وكذا دليل تحريم السبع، هو الاجماع والنص، مثل حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: كل ذي ناب من السباع وذي مخلب (أو مخلب - ث) و(مخلب - يب) من الطير حرام، وقال: لا تأكل من السباع شيئاً (٢) وحسنة داود بن مرقد (وهي صحيحة في التهذيب) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل ذي ناب من السباع أو مخلب (ومخلب - كا) من الطير والوحش حرام (٣).

وفي رواية سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المأكول من الطير والوحش، فقال: حرم رسول الله صلى الله عليه وآله: كل ذي مخلب من الطير وكل ذي ناب من الوحش، قلت: ان الناس يقولون من السبع، فقال لي: باسماعة، السبع كله حرام وان كان سبعاً لآب له (٤) الخبر.

ويبدل على تحريم بعضه أيضاً ما سيجيء من انه مسوخ، والمسوخ حرام والتاب هو الضرس.

والظاهر ان المراد من المخلب هو الظفر، وقد يوجدان معاً في السبع كالسور والاسد وقد يخلو عنه كما يشمر به رواية سماعة المتقدمة، ولكن الغالب لا ينفك عنها.

والتاب يكون في الهائم، ونحوه في الطيور عالياً، والمراد بذي الناب،

(١) راجع الوسائل باب ٢ حديث ٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٣.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٠.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٠.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٠.

والحشائر أجمع كالحية، والمقرب، ولفارة، والجرد،  
والخنفس، والصرصر، وبنات وردان، ولقمل، والبراغيث.  
ويحرم الارنب، والضب، والقنفذ، واليربوع، والوبر، والخر،  
والفتك، والسمور، والسنجاب، والعضاء، واللحكة.

الذي يفترس ويعدو به على الحيوان ويقوى به عيه، سواء كان ضعيفاً أو قوياً،  
مثل الاسد والتمر والمهد والذئب والثعلب والارنب والضبع وابن آوى  
والسنور وحشياً كان أو انسياً.

الحشرة وهي حشرات الأرض، وفي الصحاح: الحشرة بالتحريك واحد  
حشرات الأرض، وهي صفار دواب الأرض، مثل الحية، والمقرب، والفارة  
والجرد. وهونوع من الفارة. والخنفس، والصرصر، وبنات وردان، والقمل،  
والبراغيث.

وفي عذ بعضها من الحشرات مثل القمل تأمل، إذ لا يقال له دابة الأرض.  
وينبغي ان يعدّ منها الضب، والقنفذ، واليربوع، والعضاء. هي بالمد دوية  
أكبر من الوزغة. واللحكة قيل: هي دابة كالسمكة تسكن الرمل، فإذا رأت  
الانسان غاصت وتغيب فيه يشبه بها انامل العذري.  
وكان ينبغي أيضاً عذ الارنب من لسباع، وذئب الناب، غاية الأمر أنه  
يكون اضعف من الثعلب.

فتغيير الاسلوب، وإفراد الارنب والضب وغيره ممّا ذكر بعد السباع  
والحشرات بقوله: (ويحرم الارنب والضب) لمعرب عدم دخول ماتحته فيها محل  
التأمل، نعم يمكن عدم دخول الفتك والسمور والسنجاب فيما قبله فتأمل.  
وأما الحشرات وما ذكرت من البهائم، لما نعرف دليلاً على تحريمها غيرها  
مذكورة في الكتب، فلعله اجماعي، ويحتمل دعوى الخبائث في بعضها أيضاً فتأمل.



ويدل أيضاً على تحريم البعض، وكونه مسوخاً ما يدل على تحريم المسوخ، مثل حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن أكل الضب، فقال: إن الضب، والفارة، والقردة، والخنازير، مسوخ (١).

وحسنة الحسين بن خالد - لكن الحسين غير ظاهر، كأنه الصيرفي المذكور في رجال الشيخ في رجال الرضا عليه السلام بغير مدح ولا ذم - قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: أيجل أكل لحم لفيل؟ قال: لا، فقلت: لِمَ؟ فقال: لأنه مثله فقد حرم الله عز وجل لحوم الامساح ولحم ما مثل به في صورها (٢).

وما رواه محمد بن الحسن الأشعري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: الفيل مسخ كان ملكاً زني (رثام - بئس)، والدثب مسخ كان اعرابياً ديوثاً، والارنب مسخ كانت امرأة تخون زوجها ولا تعتسل من حيضها، والوطواط مسخ كان يسرق ثمر العناب، والقردة والخنازير قوم من بني اسرائيل اعتدوا في السبت، والجربث والضب فرقة من بني اسرائيل حيث نزلت المائدة على عيسى بن مريم، لم يؤمنوا، فتأهوا فوقعتم فرقة في البحر وفرقة في البر، والفارة وهي الفويسقة، والعقرب كان نماماً، والذئب، والوزع، والزنبور كان عاماً يسرق في الميزان (٣).

ألا إن محمد بن الحسن غير ضاهر التوثيق، كأنه محمد بن الحسن بن أبي خالد المذكور في رجال الشيخ من غير مدح ولا ذم في رجال الرضا عليه السلام. واعلم أن كلب الماء ينبغي أن ينظر فيه، فإن كان له ناب يحرم، وآلا يجلل، لما مر. وتوثيقه رواية ابن أبي يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

(١) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٢.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من ابواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٢.

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من ابواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٤.

أكل لحم الحتر، قال: كلب الماء ان كان له ناب فلا تقربه وآلا فاقربه (١).  
وفي رواية حمران بن اعين، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحتر؟  
فقال: سبع يرعى في البر ويأوى الماء (٢).  
ورواية زكريا بن آدم، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام، فقلت: ان  
اصحابا يصطادون الحتر فأكل من لحمه؟ قال: فقال: ان كان له ناب فلا  
تأكله، قال: ثم مكث ساعة، فلما هممت بالقيام، قال: أما انت فاني اكره لك  
أكله فلا تأكله (٣) كأنه صحيحة.

وبحتمل كون المراد بالكراهة التحريم فتأمل، كما في رواية القاسم، عن  
أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن لحم الاسد فكرهه (٤).  
وتدل على عدم الجزم بتحريم السنجاب والفنك رواية أبي حمزة قال:  
سأل أبو خالدة الكاظمي علي بن الحسين عليه السلام عن أكل لحم السنجاب  
والفنك والصلاة فيها، فقال أبو خالدة: السنجاب يأوي الاشجار قال: فقال: ان  
كان له سبلة كسبلة السنور والفار فلا يؤكل لحمه، فلا (ولا - ثل) يجوز الصلاة فيه  
ثم قال: أما انا فلا آكله ولا احرمه (٥).

وهذه تدل على علامة اخرى للتحريم فتأمل، والاحتياط في الاجتناب عن  
احتمال ما يحرم، وقد مر البحث فيها وفي السنجاب في كتاب الصلاة (٦) فتذكر وتأمل.

(١) الوسائل باب ٣٩ حديث ٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٧٢.

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٧٢.

(٣) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٧٢.

(٤) الوسائل باب ٤٢ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٧٣.

(٥) الوسائل باب ٤١ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٧٣.

(٦) ناصح ج ٢ ص ٩٧ - ١٠١ من مجموع العائلة.

ثم اعلم أيضاً انه قد مضى في صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام ما يظهر منه عدم تحريم السباع كلها حيث قال: انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنفذ، والوطواط، والحمين والبغال (والخيل - ثل)؟ فقال: ليس الحرام إلا ما حرم الله في كتابه (١) الخبر.

وحملها الشيخ على الحرام المعنوي، وقد عرفت ما فيه، وتوجيهاً آخر فتذكر. وكذا يدل على ذلك (٢) صحيحة الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لا يصلح أكل شيء من السباع، لأنني أكرهه وأقدره (٣). لكن يمكن حملها على التحريم، بل هي ظاهرة فيه.

ولا يدل على عدم تحريم شيء غير الخنزير صحيحة زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ما حرم الله في القرآن من دابة إلا الخنزير، ولكنه نكراه (٤). لأنها تدل على عدم تحريم دابة في القرآن بخصوصها إلا الخنزير فلا ينافي التحريم بغير القرآن ولفظة (السكرة) محمولة على الاستم من التحريم والكراهة بغير القرآن فتأمل.

وتدل على كراهة الارنب صحيحة حماد بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله عزوف (٥) النفس، وكان يكره الشيء ولا يحرمه، فأقبح بالارنب فكرهها ولم يحرمها (٦).

(١) الوسائل باب ٥ حديث من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٧.

(٢) أي عن عدم تحريم السباع كذا في هامش بعض النسخ.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢١.

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١١.

(٥) عزفت نفسي عنه عروفاً زهدت فيه وانصرفت عنه (القاموس).

(٦) الوسائل باب ٢ حديث ٢١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٩.

(الثاني) الطيور، ومحرم منها كل ذي مخلاب كالبازي، والصقر،  
والعقاب، والشاهين، والباشق، والنسر، والرخمة، والبغاث، والغراب  
الأبقع، والكبير ساكن الجبل دون غراب الزرع على رأي.

وهذه مع ما تقدم من الأصول، والعمومات، وحصر المحرمات، دليل حل  
أكثر الأشياء خصوصاً الأرنب ألا أن يثبت التحريم بدليل شرعي، وليس بواضح  
هنا إلا كلامهم، مع ما تقدم، مع أنه يمكن الجمع بينها وبين ما دل على التحريم  
بجمله على الكراهة، فتأمل وتذكر واحتفظ.

قوله: «الثاني الطيور الخ» الثاني من الأقسام الخمسة المنقسمة إلى الحل  
والحرمة الطيور، ومحرم منها كل ذي مخلاب أي قشرة يفرس ويقتل به حيوان،  
مثل البازي، والصقر، والعقاب، والشاهين، والباشق، والنسر، والرخمة، والبغاث،  
والغراب الأبقع، والكبير ساكن الجبل دون غراب الزرع على رأي المصنف.  
الظاهر أن الغراب مرفوع عطف على ما قبل (يحرم) أي ومحرم الغراب،  
لا مجرور معطوفاً على مجرور الكاف.

وان المذاهب في الغراب ثلاثة، الكراهة مطلقاً، وهو مذهب الاستبصار  
والتهذيب، والتحريم مطلقاً وهو فتوى الخلاف، والتفصيل، وهو كراهة غراب  
الزرع، وتحريم الأبقع أي ذي اللونين مختلفين، لطويل الذنب، وكذا الغراب الأسود  
الكبير الذي يسكن الجبال، وهو مذهب الكتاب.

دليله رواية أبي يعبي الساسي، قال: سئل الرضا عليه السلام عن  
الغراب، الأبقع فقال: أنه لا يؤكل ومن أحل لك الأسود (١).  
وهي غير صحيحة فلا يثبت بها تحريمها.

ولعل دليل كراهة غراب الزرع تنفر النفس، وتحمل بعض النهي فيه على

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من أبواب الاطعمة لمزنية ج ١٦ ص ٣٢٦.

الكراهة وهو تحكّم.

وأما دليل التحريم مطلقاً فهو الخبر الصحيح، عن علي بن جعفر عن أخيه موسى الكاظم عليه السلام أنه قال: لا يجل شيء من الغريبان، زاع ولا غيره (١) وهو نص في الباب.

وما روي عنه صلى الله عليه وآله أنه أتى بغراب فسمّاه فاسقاً، وقال: والله ما هو من الطيبات (٢).

ولكن هذا مجهول السند، ومثله لا يدل على العموم. ويدل على التحريم أيضاً رواية أبي اسماعيل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع الغراب، فقال: لا تأكله (٣) فتأمل. ودليل الكراهة رواية زرارة، عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: إن أكل العرب ليس بحرام، أما الحرام مما حرّم الله تعالى في كتابه، ولكن الاتمسك تتنزه عن كثير من ذلك تقرراً (٤).

لعلها صحيحة، ولا يضر أدب بن عثمان (٥)، التقرّر تنقّز النفس وإبائها عن الشيء.

والعمومات (٦)، والأصل، وحصر المحرمات في الكتاب وفي الأخبار المتقدمة في بحث الحمير والغنم مع تنقّز الطمع وحمل الهي على الكراهة للجمع.

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٩.

(٢) كما في شرح الشرائع.

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٥ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٩.

(٤) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة، وتقرر من الدنس وكلما يستقر عاه ويحتمل.

(٥) منه كما في السديد هكذا الحسين بن سعيد، عن صدقة، عن أبيان (بن عثمان مثله) عن زرارة.

(٦) عطف على قوله: رواية زرارة.

## ويحرم الخفاش، والطاووس، والزنايين، والذباب، والبق.

ولرواية عياث بن إبراهيم، عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أنه كره أكل العراب لأنه فاسق (١).

وقال الشيخ في الاستبصار: المراد (٢) بالحلّ لمنّي في الخبر المقدم هو الحلال الطلق الذي ليس فيه شيء أصلاً، ولم يُرد بذلك التحريم.

وبالجملة: ترجيح الأصل وضهر القرآن والعصومات مع تعارض الخصوصيات، غير بعد مع اجمع بين الأدلة، وما تقدم من تقديم الحلّ مع الاشتباه ما لم يعلم أنه حرام في صحيحة عدا الله من سنان (٣)، وإن كان الاجتناب أحوط.

فأقول، فإن المسألة مشككة، وأيضاً ما وجدت دليلاً بخصوصه على تحريم المعدود، نعم ورد الدليل لعدم تحريم كل ذي ناب، ومغلب، وطفر، والخناث.

والظاهر أن المذكورات إلى العراب داخل تحت ذي محلاب.

قوله: «ويحرم الخفاش الخ» تعبير لاسلوب بترك الاختصار على العطف، مشعر بأن ما قبله داخل في ذي محلاب، وبمجرور (٤) عطفاً على مدخول الكاف والظاهر أنه ليس كذلك، فإن العرب ليس منه مطلقاً (٥)، وإن الخفاش والطاووس وما بعده غير داخل فيه، وذلك في طاووس ما عرفت والخفاش يقال له:

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٨.

(٢) عبارة الاستبصار ج ٤ ص ٦٦ هكذا هو لا يحسن شيء من العبرين مع، لا يحل حلالاً طلقاً

ليس فيه شيء من الكراهية ولم يرد بذلك التحريم (انتهى)

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٥٩.

(٤) يعني إن قول المصنف كتاباري في قوله «وكبير العراب» في لفظة (ذي محلاب) والخفاش إلى

قوله: (ولبق) خارج عنه مع أنه ليس كذلك طرداً وعكساً فإن العرب ليس له محلاب مع أنه داخل فيه بحسب العبارة، وطاووس ما عرفت أنه خارج عن ذي محلاب ومنه هو محبب هذا ما فهمناه من هذا الكلام والله أعلم.

(٥) مطلق العراب سواء كان أبيض أم غيره.

وما كان صفيفه أكثر من ديفه، وما فقد القانصة، والحوصلة،  
والصيصية ويحل ما صفيفه أقل من ديفه أو مساوٍ وما وجد له أحد  
الثلاثة، والحمام أرجح كالقماري، والدباسي، والورشاني، والحجل،

الحشاف والوطواط أيضاً.

ودليل تحريمه (١) كونه خبيثاً مع ما تقدم من أنه مسوخ في رواية محمد بن  
الحسن الأشعري (٢) المتقدمة، (الوطواط مسخ كان يسرق تمور الناس) والظاهر أنه  
لا خلاف فيه.

وأما الطاووس، فيدل على تحريمه كونه مسوخاً في رواية سليمان بن حفص  
عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: الطاووس مسخ كان رجلاً جليلاً فكار  
امرأة رجل مؤمن تحبه فوق <sup>بها</sup> ثم راسلته بعد ذلك فسخطها الله طاووسين اثني  
وذكرأ، فلا تأكل لحمه ولا بيضه (٣).

وروايته أيضاً عنه عليه السلام قال: الطاووس لا يحل أكله ولا بيضه (٤).  
وقد ادعى كون الرنايب والذباب والبق حائث، وهو غير ظاهر عندي وهو  
أعرف، ومعلوم أن الاجتناب أحوط.

ويدل على تحريم الرنايب كونها مسوخاً في رواية محمد بن الحسن  
المتقدمة (٥).

قوله: «وما كان صفيفه أكثر الخ» هذه ضابطة أخرى للتحريم، وهي

(١) يعني تحريم الوطواط.

(٢) رجع الوسائل باب ٢ حديث ٧ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٤.

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٣ وفيه كما في الكافي أيضاً عن  
سليمان الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام.

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٣.

(٥) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣١٤.

## والدرّاج، والقبيج، والقطا، والطيحور، والدجاج.

كون كل حيوان لا يكون له دفيق أصلاً أو يكون ولكن صفيقه أكثر من دفيقه. يقال: دف الطائر في طيراه إذا حرك جاحية (حناحه - خ) كأنه يضربها دفّة، وصف إذا لم يحرك كما يفعل الجوارح كالبازي، وقد القانصة، هي بمنزلة الامعاء للإنسان، ويقال لها بالفارسية: (سگدان) والخاصة بتحفيف اللام وتشديدتها بمنزلة المعدة للإنسان يقال لها: بها (جينة دان)، والصيصية بكسر الصادين الأصبع الزائدة في باطن رجل الطائر يقال لها: بها (مهيئ).

ظاهر هذه العبارة أن عدم الدف وقلة بالنسبة إلى الصف، وعدم هذه الثلاث بالكلية، هي علامة التحريم، وإنه بعدم بوجود أحدها كما صرح بعدمه تأكيداً بقوله: (ويحل الخ) فعدم ذلك كله ضابطة التحليل.

وان هذا إما إذا كان وجود أحدها لا يجتمع مع علامة التحريم الثابتة كما سبق، مثل كونه سباعاً وذئباً (١) ومأب.

وبالجملة، الذي يفهم أنه من كلامهم لا بد أن لا يوجد ما عدا علامة التحليل مع ما حكم بتحريمه بخصوصه. ولا يعمومه حتى يتم الضابطة، وهو ظاهر، وما نعرف (يعرف - خ) صحة ذلك، ولو فرض عدم ذلك بأن وجد إحدى علامات التحليل مع التصريح بحرمته، أو بالعكس بأن وجد علامة التحريم مع التصريح بحله، فيمكن أن تكون علامتان معتبرتين في ذلك، وما نص على نقص ذلك، فيكون العلامة والضابطة في المجهول لا في المطلق فتأمل.

أما الدليل على الصبغة فهو الروايات، مثل صحيحة زرارة، قال: والله ما رأيت مثل أبي جعفر عليه السلام قط، قال: سألته قلت: أوصحك الله ما يؤكل من الطير؟ قال: كل مادق ولا تأكل ما صف، قال: قلت: فالبيض في الآجام؟

(١) هكذا في نسخ ولصوب (وداخل وباب).



فقال: ما استوى طرفاه فلا تأكله، وما اختلف طرفاه فكل، قلت: فطير الماء؟ قال: ما كانت له قنصة فكل وما لم تكن له قنصة فلا تأكل (١).

وفي الفقيه -بعدها-: وفي حديث آخر: ما كان (ان كان - ثل) يصف ويدف فكان دفيه أكثر من صفيه أكل، وان كان صفيه أكثر من دفيه فلا يؤكل، ويؤكل من طير الماء ما كانت له قنصة أو صيصية ولا يؤكل ما ليست له قنصة أو (ولا - خ) صيصية (٢).

فيه الحكم ما لا أكثر ولم يعلم حال المساوي، وسيجيء.

ورواية عبد الله بن أبي يحنوه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اني اكون في الآجام فيختلف عني الطير فما أكل منه؟ فقال: كُلْ مادف ولا تأكل ماصف، قلت: اني اوتي به مدبوحاً؟ قال: كُلْ ما كانت له قنصة (٣).

ورواية سماعة بن مهران قال: سألت الرضا عليه السلام - كذا في التهذيب - والظاهر أن عبد الله عليه السلام كما في الكافي - عن المأكول من الطير والوحش فقال: حرّم رسول الله صلى الله عليه وآله: كلّ ذي مخلب من الطير وكلّ ذي ناب من الوحش، قلت (فقلت - ث): انّ لئاس يقولون من السبع، قال: فقال لي: يا سماعة السبع كلّ حرام، وإن كان سبع (سبعاً - خ) لئاس له، وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله هذا تفصيلاً وحرّم الله ورسوله المسوح جميعاً فكل الآن من طير البر ما كان له حوصنة، ومن طير الماء ما كانت له قنصة كقنصة الحمامة لأمعة كمعدة الإنسان، وكلّ ما صف فهو دوحلب وهو حرام، والصفيف كما يطير

(١) أورد صدره في الوسائل باب ١٩ حديث ١ ودره لقطه في باب ٢٠ حديث ٤ ج ١٦ ص ٣٤٦ - ٣٤٨ وقطعة

في باب ١٨ حديث ٢ ج ١٦ ص ٣٤٦ - ٣٤٨ - ٣٤٩ من أبواب الاطعمة المحرمة.

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ٤ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٧

(٣) أورد صدره في باب ١٩ حديث ٣ ودره في باب ١٨ حديث ٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦.

البازي، (والحدأة- ثب)، والصفرو وما اشبه ذلك، وكلّ مادق فهو حلال، والقائصة والحوصلة يمتحن بهما من الطير ما لا يعرف طيراه وكلّ طير مجهول (١).  
ورواية مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كُلّ من الطير ما كانت له قانصة ولا مخلب له، قال: وسئل عن طير الماء فقال: مثل ذلك (٢).  
ورواية ابن بكين عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كُلّ من الطير ما كانت له قانصة أو صيصية أو حوصلة (٣).

ولا يضر عدم صحة سدها بعد الاتفاق عليها.  
واعلم ان رواية ابن بكير صريحة في انه يكفي للتحويل احدها، والظاهر انها لا تجتمع مع المحرم.  
ورواية مسعدة تدلّ على أنّ القانصة وحدها كافية، والظاهر أنّ اختها كذلك لكن شرط عدم اجتماعها مع علامة التحريم، وهي الخدق. فيدل على امكان الاجتماع مع تغليب علامة التحريم.  
ورواية سماعة تدلّ على تحريم السع مطلقاً (١)، وانفكاكه عن الباب، وتحريم المسوح مطلقاً، سواء وجد فيه علامة خسر للتحريم ام لا، ووجد علامات التحليل ام لا، وان طير الرّحلال اذا كان له حوصلة مطلقاً، وطير الماء اذا كان له قانصة كذلك.

ويمكن تقييدهما بمسوم وجدان علامة التحريم المتقدمة، مثل السبعية

(١) أورد قطعة منه في باب ٣ حديث ٣ من ٣٢٠ وقطعة منه في باب ٢ حديث ٣ من ٣١٣ و قطعة منه في

باب ١٨ حديث ٣ من ٣٤٥ و قطعة منه في باب ١٩ حديث ٢ من ٣٤٦ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦.

(٢) الوسائل باب ١٨ حديث ٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ من ٣٤٦.

(٣) الوسائل باب ١٨ حديث ٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ من ٣٤٧.

(٤) سواء كان له ناب ام لا، كما في هامش بعض النسخ.

والمسوخية، والمخضب، والناب، وهو طاهر.

ودلت على تعبير القانصة في الحملة، وعلى تفسير الصف، والدَف أيضاً كذلك، وإن كل ما صَف فهو ذو محب وحرام، وكذا كل ذي ناب حرام مطلقاً، وكل مادَف حلال كذلك، وإن لقانصة والحوصلة إنما هي علامتان يعدم بهما الحلال من الطير إذا لم يعلم بالطيران من لصف والدَف ويكون طيراً مجهولاً حاله من جهة الصف والدَف والتحليل والتحریم بسبب آخر، والآ يحكم بهما بتلك العلامة.

وقريب منه رواية بن أبي يعمر حيث قال فيه أولاً: (كل مادَف) وهم عدم أكل ما صَف، ثم بعد تعلم العلم بذلك قال: (كل ما كانت له قانصة) (١). فعلم أن ذلك بعد تعدد العلم بوجه آخر متأمل ودلت على كفاية القانصة. ورواية زرارة (٢) دلت على كفاية الدَف للتحليل، والصف للتحريم. وبالحملة لإشكال مع عدم اجتماع العلامتين المختلفتين للتحليل والتحریم، وإن إحدى علامات التحليل أو التحريم كافية حينئذٍ وهو ظاهر، وإذا اجتمعتا ففيه إشكال.

ولكن وجود الاجتماع الذي يكون سبباً للإشكال غير معلوم. فالذي يظهر أن الدَف كَف في الحل إذا لم يكن مع السبعية والمسوخية والمخضب والناب (أو الناب - ح) ولم يحرم بخصوصه وإن لم يكن معه إحدى العلامات الأخر للتحليل، وكذا إحدى أي الحوصلة والقانصة. وإن كل واحد من علامات تحريم الثلاث المتقدمة كافية إذا لم يكن مع

(١) راجع الوسائل باب ٢١ حديث ٦ ص ٣٤٩ وباب ١٨ حديث ٦ ص ٣٤٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦.

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٦.

التصريح بجل ما فيه من الحيوان وان وجد فيه بعض علامات الحل والكثرة أدلة التحريم، المشتعلة عليها، وصحتها، بخلاف أدلة التحليل، و(١) للاحتياط، ولما تقدم من الإشارة في هذه الاخبار أن السبع مضعاً حرام، وان القانصة، والحوصلة انما هما في المجهول، ولعدم وجود صحيح صريح في كفاية احدي العلامات المذكورة في التحليل، وهو ظاهر اذا نظرت فيما تقدم، ولما هو المشهور، من انه اذا اشتبه الحلال والحرام غلب الحرام.

ويحتمل تقديم علامة الحل، لمعنى والسقل المتقدمين، وعمومات الآيات (٢) والابخان وحصر المحرمات في القرآن، والحديث انما الحرام ما حرّمه الله في كتابه (٣).

وصحيحة عبدالله بن سنان المستقدمة في ترجيح الحلال مع الاشتباه حتى يعلم الحرام بعينه (٤).

وحينئذ يختص دليل التحريم بما اذا لم يكن معه شيء مما قلنا إنه دليل التحليل ويعكس لوعكسنا.

وانه لا إشكال في عدم اجتماع المتقابلين منها مثل المقلب والباب والسبع وعدمها، واحدي الثلاثة وعدمها، فان الظاهر ان احديها علامة التحليل وعدم الكل علامة التحريم لا كل واحد، وهو الظاهر من كلامهم، والروايات على ما تقدم.

(١) عطف على قوله قلنس مره. لكثرة ادلة التحريم له وكذا قوله (ولا تقدم) وقوله: ولعدم وجود له

وقوله: ولا هو المشهور

(٢) اشارة إلى قوله تعالى 'قل لا أحد فيا أوحى' بي محرمًا على طعم يطعمه. الانعام. ١٤٥، وقوله تعالى

خلق لكم ما في الأرض جميعاً. البقرة. ٢٩.

(٣) لاحظ الوسائل باب ٤ - ٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٢ - ٣٢٧.

(٤) راجع الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب ما يكتب به ح ١٢ ص ٥٩.



النهي عن اذاه وقتله، وهو غير مستلزم للنهي عن اكل لحمه، وهو ظاهر، فان في اكله بعد القتل ليس اذاه.

وأيضاً يحتمل ان يكون المراد بالنهي قتله لا للأكل، بل لأذاه يؤيده قوله: (لا يؤذى) والمعلقة (١) أيضاً فانه كونه (نعم طير) لا يستلزم عدم قتله للأكل، فان الغنم أيضاً موصوف بأنه نعم المال (٢) أو ما مبارك ونحو ذلك مع انه خلق للأكل (٣)، ولا شك ان الاجتناب عن اذاه اول واحوط.

واما دليل كراهة الخطاف فهو رواية الحسن بن داود الرقي، قال: بينا نحن قعود عند أبي عبدالله عليه السلام اذ مر رجل بيده خطاف مذبوح، فوثب إليه أبو عبدالله عليه السلام حتى أخذه من يده ثم حمله الأرض ثم قال: اعمالكم امركم بهذا ام فقيحكم؟ (لقد يب) احبرني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن قتل الستة النحلة، والجملة، والصفدع، والصدرة، والهدد، والخطاف (٤).

فها دلالة على كراهة الستة، ولعل فيه ان الأمر (٥) يكون بمعنى الجوان وفيهم ان المراد بالنهي عن القتل، لنهي عن الاكل حيث رمى به بعد ان كان مذبوحاً ثم نقل النهي عن القتل، فتأمل.

ولكن في السند جهالة لـ (حسن) و (غيره) (٦) واضطراب أيضاً حيث نقل

(١) يعني يؤذيه التحليل بموته في صحبة عبي بن حمزة المصنف: غريب الطير هو

(٢) في خبر عمر بن بان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: نعم المال الشاة، الوسائل باب ٢٩ حديث من ابواب أحكام الدواب ج ٨ ص ٣٧٢ وراجع باب ٢٠ منها وفيه اختيار كثيرة دلالة على كون الشاة وانعز بركة ص ٣٧٣.

(٣) اشارة الى قوله تعالى: تحلقها لكم فيه دق ومناج ومهايا مكلون، الحسن ٥٠

(٤) الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ - ٣ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٤٧.

(٥) يعني ان الامر في قوله عليه السلام: علم امركم هذا الع يعني اجاز لكم.

(٦) سنده في التهذيب هكذا: محمد بن أحمد بن يحيى، عن يرهيم بن اسحاق، عن عبي بن محمد، عن

## والخطاف.

في الكافي انه رفع الى داود الرقي أو غيره (١) وزاد في آخرها بعد قوله: (نهى عن قتل الستة منها الخطاف وقال: إِنَّ دَوْرَانَهُ فِي السَّمَاءِ أَسْفَا لِمَا فَعَلَ بِأَهْلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَتَسْبِيحِهِ قِرَاءَةُ الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَلَا تَرَوْنَهُ يَقُولُ: وَلَا الضَّالِّينَ؟ (٢).

وفي رواية محمد بن يوسف النخعي، عن محمد بن جعفر، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: استوصوا بالصينيات خيراً يعني الخطاف، فانهن أنس طير الناس بالناس ثم قال: (و-ثل) أتدرون ما تقول الصينينة اذا (يعني مرت و-ثل) ترنمت؟ تقول: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين. . حتى قرأ أم الكتاب، فاذا كان في آخر قارئها قالت: وَلَا الضَّالِّينَ مذهبها (ها-خ) رسول الله صلى الله عليه وآله، وَلَا الضَّالِّينَ (٣).

وفي حسنة جميل بن دراج قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَتْلِ الْخَطَافِ أَوْ إِذْئَاتِهِمْ فِي الْحَرَمِ، فَقَالَ: لَا تَقْتُلْنَهُنَّ (لَا تَقْتُلْنَ-خ)، فَإِنِ كُنْتَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَرَأَيْتَ أُوزَيْهِنَّ، فَقَالَ لَهُ: يَا بُنَيَّ لَا تَقْتُلْنَهُنَّ وَلَا تُؤْذِنَهُنَّ فَانَّهُنَّ لَا يُؤْذِنُ شَيْئاً (٤).

تدل على عدم قتل ما لا يؤذي، وقتل ما يؤذي، ولا تدل على تحريم لحمه، بل كراهته (هـ) أيضاً مع ان فيه شيئاً فتأمل، فكأنه كان عليه السلام في الصغر

الحسن بن داود الرقي.

(١) وفي الكافي هكذا: علي بن محمد بن محمد، عن إبراهيم بن إسحاق، عن علي بن محمد رفعه إلى داود الرقي وصيره قاله أيضا الخ.

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٤٧.

(٣) الوسائل باب ٣٩ حديث ٤ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٤٧.

(٤) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٤٧.

(هـ) يعني بل لا تدل على كراهته أيضاً صلاً عن التحريم.

والفاختة.

والقنبرة.

جداً (١).

وفي رواية عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب خطأ في الصحراء أو يصيده أيا كلبه؟ فقال: هو متا يؤكل، وعن الوبر يؤكل؟ قال: لا هو حرام (٢).

وفهم الشيخ من الأولى تحريم لحمه، وحمل الثانية على التمتع من ذلك دون الاخبار ومحرمي ذلك محرمي قول احدهما اذا رأى انساناً يأكل شيئاً نعافه النفس: هذا شيء يؤكل؟ ولما يريد تهيئته لأن الاخبار عن جواز ذلك، ولا يخفى بعده، بل عدم امكانه لقوله: (وعن الوبر يؤكل؟ قال: لا هو حرام) وعدم الحاجة والداعي إلى ذلك، اذا ما ثبت بالأولى تحريم لحمه، لما عرفت، ولمقارنته بغير المحرم مثل المدهد، فان الظاهر عدم تحريمه عنده بل عند غيره أيضاً.

واما كراهة الفاختة، فلما روي عن أبي عبد الله عليه السلام انها طائر مشوم (٣).

وفي السند (٤) والدلالة تأمل بعد ادلة الحل لكن الاجتناب حسن بهذا. واما كراهة القنبرة بالتشديد والتخفيف، ودلون الحسن، هكذا قيل ولكن في السبخ، القنبرة، فلرواية سليمان بن جعفر الجعفري، عن أبي الحسن الرضا

(١) توجه له عليه السلام آباء من الابداء ما به عليه سلام كان صغيراً جداً.

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ٦ من بواب الصيد ج ١٦ ص ٢٤٨ وباب ١٧ حديث ٢ من ابواب

الاطعمة المحرمة.

(٣) راجع الوسائل باب ٤١ حديث ٢ من بواب احكام النوازل ج ٨ ص ٣٨٦.

(٤) سندها كما في الكافي هكذا: علة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن الجاهلي، عن ابن

أبي حمزة، عن سيف بن عميرة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام النخ.



## والخباري

عليه السلام قال: لا تأكلوا القبرة (لقبرة-نل)، ولا تسبوها، ولا تمطوها الصبيان يلعبون بها، فانها كثيرة التسييح لله تعالى، وتسييحها: لعن الله مبغضي آل محمد صلى الله عليه وآله (١).

ورواية اخرى له عنه عليه السلام، وفي آخرها: يقول في آخر تسييحها: لعن الله مبغضي آل محمد صلى الله عليه وآله (٢).

وقال في الكافي: وبإسناده قال: كان علي بن الحسين عليهما السلام يقول: ما أزرع الزرع لطلب الفضل فيه وما أزرعه إلا لیساله المعتز وذو الحاجة، ولتنال منه القبرة (القبرة-نل) خاصة من الطير (٣).

واقا كراهة الخباري، فميسر كم دليل واضح سوى انه مذكور في اكثر الكتب، قال في التحريم: وبها رواية شاذة (٤).

نعم في صحيحة عبد الله بن عثمان قال: سألت أبي أبا عبد الله عليه السلام وأنا اسمع ما تقول في الخباري؟ قال: ان كانت له قانصة فكل (٥) الخبر. وهي مشعرة بعدم ظهور حاشا فالاختنا ب أولى فتأمل.

وتدل على عدمها صحيحة كردين المسمعي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخباري قال: هوددت ان عدي منه فأكل منه حتى اتعلمي (٦). وعن بسطام بن صالح، قال: سمعت أبا الحسن الأول عليه السلام يقول:

(١) الوسائل باب ٤١ حديث ١ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٤٩.

(٢) الوسائل باب ٤١ حديث ٣ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٥٠.

(٣) الوسائل باب ٤١ حديث ٢ من ابواب الصيد ج ١٦ ص ٢٥٠.

(٤) قال في التنحريد ص ١٦٠ من كتاب الاطعمة والاشربة ما هذا لفظه: يكره المدهد والفاحنة والقبرة والخباري على رواية شاذة (انتهى).

(٥) الوسائل باب ٢٠ قطعة من حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٨.

(٦) الوسائل باب ٢١ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٠.

## خصوصاً الصرد والصوام. والشقرّاق.

لا أرى بأكل الحباري بأساً وأنه جيّد للبواسير ووجع الظهر، وهو ممّا يعين على كثرة الجماع (١).

قال في شرح الشرائع كأنّ نقي لأس يشعر بالكراهة فتأمل.  
وأما كراهة الصرد والصوام فقد مرّ في رواية المدهد (٢) فتذكّر، وكانت فيها النحلة، وفي أخرى: النملة أيضاً، وما ذكروها فكانها محرّمتان عندهم فتأمل، وكانت فيها الصمدع والصرّد أيضاً مع قولهم بكراهة الصرد، وكأنه لذلك قالوا بشدة كراهته، ولكن ما قالوا بشدة كراهة المدهد وما نعلم الشدة أيضاً وليس شدة الصوام بظاهرة.

وأما شدة كراهة الشقرّاق (٣)، فلو رواية عمّار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الشقرّاق، فقال: كره قتله لخالف الحيات، قال: وكان النبي صلى الله عليه وآله يوماً يمشي، فإذا شقّرق قد نقض فاستخرج من خفه حية (٤).

وكأنّ لفظة الكراهة التي قد تكون لتحريم مع العلة وحسن فعله معه صلى الله عليه وآله وجه لقوله: (خصوصاً) وكذا وجود النهي في الصوام والصراد، بخلاف الحباري والعاخته، ولكن لم يفهموا منه الشدة والخصوصية بالنسبة إلى

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ١ من أبواب الاطعمة محرّمة ج ١٦ وفيه تشيّد بن صالح.

(٢) راجع لوسائل باب ٣٩ حديث ٣ من أبواب الاطعمة المحرّمة ج ١٦ ص ٢٤٧.

(٣) طائريستى الاخيرين دون الحمامة حصر النور اسود لتقر، وباطراف جناحيه مواد وبظاهريه قال الجوهري: والعرب تشأم به وفيه لذت حداثته فتح الشين وكسر القاف مع التحليل والثانية بكسر الشين مع التحليل، والثالثة الكسر مع سكون القاف (مجمع البحرين) وفيه مش بعض لشيخ (سرويا).

(٤) الوسائل باب ٤٣ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرّمة ج ١٦ ص ٢٥١.

### الهدهد والخطاف فتأمل.

واعلم قد نقل وجهاً غريباً نقزعة القنبرة في الكافي بإساده إلى سليمان بن جعفر الجعفري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال علي من الحسين عليهما السلام: القنزة التي على رأس القنبرة من مسحة سليمان بن داود، وذلك أن الذكر أراد أن يسفد (١) أنثاه فامتنعت عليه، فقال لها: لا تمتنعي فما أريد إلا أن يخرج الله عروجلي مني بسمة تذكرك به فأحاطته إلى ما طلب، فلما أرادت أن تبصر قال لها: أين تريد أن تبصري، فقالت له: لا أدري أحميه عن الطريق، قال لها: اني خائف أن يترك ما ر الطريق، ولكنني أرى لك أن تبصري قرب الطريق، من يراك قربهم أنك تعرضين للنقط الحبيب من الطريق. فاجابته إلى ذلك وباصت وحضنت (٢) حتى اشرفت على الشقاب، فبساها كذلك إذا طلع سليمان بن داود (على نبينا وآله وعليهما السلام) في جنوده وانظر تظله فقالت له: هذا سليمان قد طلع علينا في جنوده ولا آمن أن يحطمنا ويحطم بيضنا، فقال لها: ان سليمان (على نبينا وآله وعليهما السلام) ليرحل رحيم بنا فهل عندك شيء هيأته لفراحك إذا نقبت؟ قالت: نعم جرادة حبأتها مسك انتظر بها فراخي إذا نقبت، فهل عندك شيء؟ قال: نعم عندي ثمرة حبأتها منك لفراخي، قالت: فحذانت تمرتك وأخذ أنا جرادتي وتعرض لسليمان (على نبينا وآله وعليهما السلام) فهدبها له، فانه رجل يحب الهدية، فاخذ التمرة في منقاره وأخذت هي الجرادة في رجلها ثم تعرضا لسليمان (على نبينا وآله وعليهما السلام) فلما رآها وهو على عرشه بسط يديه لها فاقبلا موقع الذكر على اليمين ووقعت الانيث على اليسار وسألهما عن حالهما فاخبراه فقبل هديتهما وجنب جنده عنها وعن بيضهما ومسح على رأسهما ودعا لها بالبركة فحدثت القنزة

(١) السعاد نزلوا الكرم من الحيوان والسباع على الانيث - الصحيح

(٢) حصن الطائر بيضه صممه تحت جناحيه كذا في هامش الكافي.

### (الثالث) حيوان البحر، ويحرم كنهه إلا السمك ذا الفليس.

على رأسها من مسحة سليمان عليه السلام (١).

فيها أحكام، مثل قصد النسل من النكاح.

والتجنب عن كسر بيض الطيور وأحذه.

والهدية وقبولها وإن كان قليلاً جداً وكان لصاحبها، طناً من المهدي إليه.

والدعاء له بالبركة وغيرها وإن كان في شرع سليمان فتأمل.

قوله: «الثالث حيوان البحر الخ» المشهور بين الأصحاب تحريم حيوان

البحر إلا السمك الذي له فلس فإنه الحلال، وقد ادعى اجماع المسلمين على حل

السمك الذي فيه فلس، واجماع الأصحاب على تحريم ما ليس بصورة السمك من

سائر حيوان البحر، وهو غير ظاهر، وسيجيء باختلافهم في السمك الذي لا فلس

له مثل الجحري والمارماهي والزمار.

فنقل عن الأكثر التحريم مطلقاً لصحيفة محمد بن مسلم قال: أقراني

أبو جعفر عليه السلام شيئاً من كتاب علي عليه السلام، فإذا فيه: أنها كم عن

الجحريث، والمارماهي، والطافي، والطحال، قال: قلت له: رحمك الله أنا نؤتي

بسمك ليس له قشر، فقال كل ماله قشر من السمك، وما ليس له قشر فلا

تأكله (٢)، وصحيفة حماد بن عثمان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت

فداك، الحيتان ما يוכל منها؟ قال: ما كان له قشر، فقلت: جعلت فداك ما تقول

في الكنعنت؟ قال: لا بأس بأكله، قال: قلت: فإنه ليس له قشر، قال: بلى ولكنها

حوت سيئة الخلق تحتك بكل شيء، فإذا نظرت في أصل دنها وجدت لها قشراً (٣).

(١) الكافي آخر كتاب الصيد باب القبرة ج ٢ ص ١١٦ طبع قديم وأورد قطعة منه في الوسائل باب ٤١

حديث ٤ من أبواب الصيد ج ١٦ ص ٢٥٠.

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣١ ونبهه في باب ٨ حديث ١ منها.

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٦.

وصحيفة ابن مسان - كآله عبدالله - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان علي عليه السلام بالكوفة يركب بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله ثم يمر بسوق الحيتان فيقول: لا تأكلوا ولا تبيعوا ما لم يكن له قشر من السمك (١).  
ومثها رواية مسعدة بن صدقة عنه عليه السلام (٢).  
ورواية أبي سعيد، قال: خرج أمير المؤمنين عليه السلام على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجنا معه نمشي حتى انتهى إلى موضع أصحاب السمك فجمعهم ثم قال: اتدرون لأي شيء جمعكم؟ قالوا: لا، فقال: لا تشتروا الجريث، ولا المارماهي، ولا الطافي عن الماء ولا تبيعوه (٣).  
وفي الصحيح، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عما يكره من السمك فقال: أما في كتاب علي عليه السلام فانه نهى عن الجريث (٤).  
وقريب منه رواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام (٥).  
ورواية ابن فضال عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: الجري، والمارماهي، والطافي حرام في كتاب علي عليه السلام (٦) وغير ذلك من الاخبار.  
وذهب الشيخ في كتابي، لأخبار إلى اباحة ما عدا الجري، لصحيفة محمد الحلبي، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: لا يكره شيء من الحيتان إلا الجري (٧).

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٤ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٠.

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٠.

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ١٤ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٢.

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ١٣ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٢.

(٥) الوسائل باب ٩ حديث ١٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٤.

(٦) الوسائل باب ٩ حديث ١٥ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٤.

(٧) الوسائل باب ٩ حديث ١٧ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٤.

ومثلها رواية الحكم ألا انه بدل الجري الحريث (١).

قال الشيخ في الكتابين: فالوجه في هذين الخبرين وما جرى مجراها أن لا يكره كراهية الحظر ألا الجري وان كان يكره كراهية السذب والاستحباب وما قدمناه من الاخبار وان تضمن بعضها لفظ التحريم، مثل حديث ابن فضال: فحمل على هذا الضرب من التحريم الذي قلناه.

وأئده بصحيفة زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام (أبا عبد الله عليه السلام-يب) عن الجري فقال: وما الجري؟ فنعته له فقال: قل لا أجد في أوحى النبي محرمًا على طبيع يقطعهم، الآية، ثم قال: لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن ألا الخنزير بعينه ويكره كل شيء من اللحم ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام انما هو مكروه (٢).

وصحيفة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجري، والمارمهي، والزمين وما ليس له قشر من السمك أحرام هو؟ فقال لي: يا محمد: اقرأ هذه الآية التي في الانعام: قل لا أجد فيها أوحى النبي محرمًا، قال: فقرأتها حتى فرغت منها، فقال: انما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه، ولكنهم قد كانوا يعافون أشياء فنحن نعافها (٣).

فهذان الخبران صريحان في عدم تحريم شيء من السمك الذي لا قشر له خرج ما اجمع على تحريمه - بحيث لا يمكن تأويله - بالنص والاجماع، مثل الجري ان صغ ما قيل فيه، وبقي الباقي.

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١٨ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٤.

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ١٩ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٤.

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٢٠ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٣٥.

### (الرابع) المايعات ومحرم منها الخمر وكل مسكر كالنبيذ وشبهه.

ويؤيده الاصل، والعمومات، وحصر المحرمات بالآية والاخبار المتقدمة أيضاً فتأمل.

ولكن يبعد حل تلك الاخبار الكثيرة جداً على الكراهة خصوصاً ما يدل على فعله عليه السلام من ركوب بغة رسول الله صلى الله عليه وآله، والرواح إلى السوق وجمع أهله، ومنعهم من البيع والأكل، فان مثل هذا لا يعمل للمكروه. وأيضاً الطاهر تحريم الطحالب والطحاني، ويلزم حمل الهي الذي فيها على التحريم والكراهة، وكذا في الحوي أو الجرث مع غيرها. وأيضاً لا بد من حراج الجرثي أو الجرث من الكراهة وادخالها في التحريم، فلا بد من التوويل فيها يدل على حصر المحرمات في غيره مثل الآفة والاخبار.

وأيضاً ان الأول (الدالة على التحريم - ح) اكثر مع انه يمكن حل الأخيرين على التقية، أو على عدم التحريم بالكتاب أو التحريم العليط، مثل تحريم الخنزير، ويؤيده كثرة القائل.

فتأمل، فان المسألة من المشكلات.

وأيضاً ما علم تحريم كل حيوان البحر غير السمك كما هو ظاهر كلامهم، اد ما عرفنا له دليلاً سوى ما دعى لاجماع على تحريم ما ليس بصورة السمك في شرح الشرائع فتأمل.

قوله: «الرابع المايعات ومحرم الخ» رابع المخلوقات المنقسمات (المنقسمة - ح ل) إلى المحرم والمباح المايعات، والمحرم منها الخمر وكل مسكر كالنبيذ، وهو ما يصنع من تمر كما يفهم من صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الخمر من خمسة، العصير من الكرم، والنقيع من السريبي، والبشع من العسل، والمزهر من الشجر،

والنبيذ من التمر (١).

ورواية الحسن المحمري عن اخبره، عن علي بن الحسين عليهما السلام، قال: الخمر من خمسة أشياء، من التمر، والزبيب، والخنطة، والشعير، والعسل (٢). ومثله روى في الصحيح، عن عامر بن السمط، عن علي بن الحسين عليهما السلام (٣).

وما روى في الصحيح أيضاً، عن عبي بن إسحاق الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الخمر من خمسة، العنبر من الكرم، والنقيع من الزبيب، والبسح من العسل، والمرز من الشعير، والنبيذ من التمر (٤).

ولا مفاة لاحتمال الأخذ من الجميع. وبالجملية كل ما يسكر وان كان قليلاً (قليل مرخك) ليس كذلك فقليله وكثيره حرام من أي شيء اخذ.

أما الخمر فالدليل على تحريمه من لكتاب (هـ) والسنة، وقد كثرت الاخبار، بل ما يحتاج إلى الدليل، لأنه صار من الضروريات. وأما غيره فبالقياس باستخراج العلة، وهو السكر، وكونه علة، مفهوم من

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢١.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٢ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٢.

(٣) الوسائل باب ١ مثل حديث ٢ بالسند الثاني من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٢.

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٣ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٢.

(هـ) مثل قوله تعالى: يسألونك عن الخمر ويسرقل فيهما تم كبير نج، البقرة: ٢١٩. وقوله تعالى: أيا الخمر والميسر والانصاب والارلام رجس من عمل الشيطان، المائدة: ٩٠. وقوله تعالى: انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم المداورة والبغضاء في الخمر والميسر، المائدة: ٩١.



العقل والنقل.

وتدل عليه أيضاً الأخبار مثل رواية علي بن يقطين، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: إن الله عز وجل لم يُحرّم الخمر لاسمها، ولكن حرّمها لعاقبتها، فما فعل فعل الخمر فهو خمر (١).

ومثله صحيحته أيضاً، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، قال: إن الله تبارك وتعالى لم يحرم الخمر لاسمها، ولكن حرّمها لعاقبتها، لما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر (٢)، والمراد أنه حرام مثلها.

وفي رواية أخرى عن أبي عبد الله عليه السلام: وأما الخمر، فانه حرّمها لفعلها وفسادها (٣).

وفي هذه الأخبار إشارة إلى حوار القياس مع بيان العلة من الشارع، فتأمل.

وتدل على تحريم كل مسكر والبيذ أيضاً موثقة حنان بن سدير، قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في النبيذ، فإن أبا مريم يشربه ويزعم أنك أمرته بشربه؟ فقال: صدق أبو مريم، سألتني عن النبيذ فاخبرته أنه حلال ولم يسألني عن المسكر ثم قال عليه السلام: إن مسكر ما اتقيت فيه أحداء، سلطاناً ولا غيره، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مسكر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام، فقال له الرجل: فهذا (هذا - ثل) النبيذ الذي أدت لأبي مريم في شربه أي شيء هو؟ فقال: أما أبي فانه كان (فكان - ثل) يأمر الخادم فيجيءه بقدر فيجعل فيه زيباً ويغسله غسلًا نقياً ثم يجعله (فيجعله - ثل) في اناء ثم يصب عليه ثلاثة مثله

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٣.

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ٢ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٣.

(٣) الوسائل باب ١٩ قطعة من حديث ٣ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٣ متعول بالمعنى.

أو أربعة ماء ثم يجعله بالليل ويشربه بالنهار ويجعله دلقداً ويشربه بالعشي وكان يأمر الخادم بغسل الإثاء في كل ثلاثة أيام كيلاً (لئلا - ثل) تغتسل، فإن كنتم تريدون النبيذ فهذا النبيذ (١).

وفيها دلالة على تحريم كل مسكر ولو كان قليلاً منه.  
وان النبيذ منه في الجملة، ومنه حرام، ومنه حلال وبقيته.  
وان لا تقية في بعض الأمور يحتمل لانه معلوم بحيث لا يمكن التقية أو لوجود قائل بتحريمه منهم أيضاً فتأمل.

وفي الحسن، عن كلب الصيداوي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نخطب رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: كل مسكر حرام (٢).  
وعن أبي الربيع الشامي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ان الله حرم الخمر بعينها، فقليلها وكثيرها حرام كما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير، وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله الشراب من كل مسكر وما حرمه رسول الله صلى الله عليه وآله فقد حرمه الله عز وجل (٣).

وفي صحيحة معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان رجلاً من بني عتي - وهو من صلحاء مواليك - يأمرني (أمرني - خ) ان أسألك عن النبيذ واصفه لك فقال: انا اصف لك، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مسكر حرام، وما اسكر كثيره فقليله حرام، قال: فقلت: فقليل الحرام يحبه كثير الماء؟ فرد علي بكفيه مرتين: لا، (٤) لا.

(١) الوسائل باب ٢٢ حديث ٥ من ابواب الاشرية المحرمة ج ١٧ ص ٢٨١.

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب الاشرية المحرمة ج ١٧ ص ٢٥٩.

(٣) الوسائل باب ١٥ حديث ٤ من ابواب الاشرية المحرمة ج ١٧ ص ٢٥٩.

(٤) الوسائل باب ١٧ حديث ١ من ابواب الاشرية المحرمة ج ١٧ ص ٢٦٧.

## والفقاع.

وفي رواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن النبيذ، فقال: حرم الله الخمر بعينها وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله من الاشربة كل مسكر (١).

وفي رواية اخرى، عن جعفر بن محمد عليهما السلام: انظر شرابك هذا الذي تشربه، فان كان يسكر كثيره فلا تقرن قليله، فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: كل مسكر حرام، وما اسكر كثيره فقليله حرام (٢).

وبالجملة، الاخبار في تحريم شرب كل مسكر كثيرة جداً، وهو ظاهر وأن المراد بالمسكر الذي كثيره يسكر ولا يشترط ان يسكر قليله أيضاً، فالذي يسكر الكثير منه فهو حرام من غير اسكار من أي شيء كان، والاخبار في ذلك كثيرة جداً، وقد مر طرف منها.

ومثل ما في صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام، قال: سألته عن نبيذ قد سكس غليانه؟ فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مسكر حرام (٣)، ومثله رواية أبي الربيع الشامي (٤).

قوله: «والفقاع» من المحرمات، الفقاع أيضاً، والاخبار على تحريمه متظافرة، مثل انه خمر مجهول فلا تشربه (٥)، وفي اخرى خميرة (خمرة - ثل) استصفرها الناس (٦)، في اخرى حقه حذ شارب الخمر (٧)، وفي الاخرى: هو الخمر بعينها، وفي اخرى: هو خروفيه حذ شارب الخمر (٨).

(١) الوسائل باب ١٥ حديث ٦ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٦٠.

(٢) الوسائل باب ١٧ حديث ٦ من ابواب الاشربة المحرمة ج ٢٧ ص ٢٧١.

(٣) الوسائل باب ٢٥ حديث ١ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٨٥ وسبعين دبل فلاحظ.

(٤) الوسائل باب ١٥ قطعة من حديث ٤ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٥٩.

(٥) و (٦) و (٧) و (٨) راجع الوسائل باب ٢٨ حديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ من ابواب الاشربة.

وفي الصحيح عن الوشاء، قال: كتبت إليه - يعني الرضا عليه السلام - أسأله عن الفقاع؟ قال: فكتب: حرام، ومن شربه كان بمنزلة شارب الخمر، قال: وقال أبو الحسن: لو أن الدارداري لقتلت بآيعة، ولجندت شاربته، وقال أبو الحسن الأخير عليه السلام: هي خمرة استصفرها الناس (١) والروايات في تحريمها كثيرة جداً (٢). لكن ورد مع ذلك الروايات في حله أيضاً، مثل صحيحة مرازم - كآه ابن حكيم الثقة - قال: كان يعمل لأبي الحسن عليه السلام الفقاع في منزله، قال محمد بن أحمد بن يحيى: قال: أبو أحمد يعني ابن أبي عمير: ولا يعمل فقاع يغل قال الشيخ في الاستبصار والتنبيه: الذي يكشف عما ذكره ابن أبي عمير ما رواه الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، قال: كتب عبدالله بن محمد الرازي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: إن رأيت أن تفسر لي الفقاع، فإنه قد اشتبه علينا أمكروه هو بعد غليانه أم قبله؟ فكتب إليه: لا تقرب الفقاع إلا ما لم تصر آنيته أو كان جديداً، فأعاد الكتاب إليه: إني كتبت أسأل عن الفقاع ما لم يغل فأثاني: أن اشربه ما كان في اناء جديد أو غير ضار، ولم اعرف حد الصراوة والجديد، وسأل أن يفسر ذلك له وهل يحل (يجوز - ثل) شرب ما يعمل في النضارة أو الزجاج أو الخشب ونحوه من الأواني؟ فكتب: تفعل الفقاع (في الزجاج وفي الفخار الجديد - يب) وأواني الفخار الجديد إن قدر ثلاث عملات ثم لا تعد منه بعد ثلاث عملات إلا في اناء جديد، ولخشب مثل ذلك (٤).

المحرمة ج ١٧ ص ٢٨٧ و ص ٢٩٢.

(١) الوسائل باب ٢٨ حديث ١ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٢.

(٢) راجع باب ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧.

(٣) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٣٠٥ و سقط قوله قال محمد بن

أحمد بن يحيى قال أبو أحمد يعني نوح، ولكنه في تنبيه كما بعد الشرح فتمسكه

(٤) الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٣٠٥.

ثم نقل صحيحة علي بن يقطين عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، قال: سألته عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق ويبيع ولا ادري كيف عمل ولا متى؟ ايجل (لي-خ) ان اشربه؟ قال: لا احب (١).

لعله يريد بـ(لا احب) التحريم ليوافق الاخبار الكثيرة.

وبالجملة، الاخبار الكثيرة جداً تدل على تحريم الفقاع، لكن ما فسر في الشرع فيحال الى اللغة والعرف، فكل ما يستقى به - ما لم يعلم حليته كما هو المشهور بين الأصحاب - فهو الحرام، قيل: انه يتخذ من ماء الشعير.

ولكن ظاهر خبر مرارم مع تفسير ابن أبي عمير يدل على تحريم المغلى منه لا مطلقاً ويغهم انه قول الشيخ في الكتابين لما مر من كلامه السابق، وبقتضيه قاعدة حمل المطلق والعام على المقيّد والخاص.

ولكن تأييده مرواية الحسين بن سعيد بعيد، فانها ضعيفة السند، ومتنها مغلق، وظاهرها يفيد جواز المغلى أيضاً في الجديد وغير الضار بل ما غلى وعمل ثلاث مرّات أيضاً، ومحرم ما فوقه، ولقائل بمصونها غير ظاهر، اذ كلام ابن أبي عمير يدل على تحريم المغلى مطلقاً، والشيخ قبله واراد تأييده بها، لما مر، مع الإشكال في المتن والسند.

فبقيت رواية مرارم غير مؤيدة، فتأويل ابن أبي عمير اياها غير ظاهر، وطرحها أيضاً مشكل.

وتأويل غيرها من الاخبار الكثيرة جداً بسبب هذه الواحدة التأويل لبعيد مشكل أيضاً.

فيمكن تأويلها بحملها على لتقية أو الفقاع الحلال أي الذي يعمل في

بيته، ولعل في قوله: (يعمل له في منزله) إشارة إلى ما هو حلال، حيث ما قال: (يشرب الفقاع مطلقاً) فافهم. وكان يعمل على وجه يعلمه عليه السلام أنه حلال وإن سقى فقاعاً لمشابهة للحرام الذي يعملونه،

وبالجملة، الفعل المثبت الذي له أفراد محترمة وأفراد محملة لا عموم له، وعمل الفقاع كذلك فانهم يقولون: أنه حرام إلا إذا علم أنه حلال كما أشرنا إليه ولا يدل على تعيين فرد أيضاً وهو ظاهر وقد ثبت في الأصول.

فرواية مرزم - على تقدير كونه بن حكيم الثقة إذ قد يكون غيره - لا توجب طرح الاخبار الكثيرة ولا تقيدها بالقيد الذي يفهم من كلام ابن أبي عمير ولا غيره. حتى يثبت المقيّد للمحلل والمحرم فعين محلها (١) على تقدير عدم ردها، لعدم تسليم الصحة أو لمعارضة واحدة من الكثيرة (٢) فتأقل.

ويؤيده الشهرة بحيث كاد أن يكون إجماع الطائفة ومن خصوصيات مذهبهم.

قال في الدروس: الثاني، الفقاع اجماعاً لقول الصادق عليه السلام والرضا عليه السلام: (هو خمر محمول فلا تشربه) (٣)، وفي رواية شاذة حلّ ما لم يغل منه (٤) ولا توضراً (٥) آنيته بأن يشمل فيها فوق ثلاث مرّات (٦)، وهي تقية أو محمولة على

(١) في هامش بعض النسخ. يعني رواية مرزم لما حل التقية أو حل الفقاع الحلال.

(٢) هكذا في النسخ لكن الصواب: مع الكثيرة كما لا يخفى.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ٨ - ١١ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٤) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٣٠٥.

(٥) فيه: هي من الشرب في الإثناء الصاري وهو الذي صرى بالخمر وعوّد بها، فإذا حل فيها القصر

صار حراً (جميع البحرين).

(٦) الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٣٠٥.

والعصير اذا غلى واشتدّ ألا أن ينقلب خلاً أو يذهب ثلثاه.

ما لم يُسم قُصاعاً لحماه الربيب قبل عليانه، ففي رواية صفوان عن الصادق عليه السلام: (حل الزبيب اذا انقع عدوة وشرب العشي أو بيقع بالعشي ويشرب غدوة) (١).

وهذا كلام جيد يؤول إلى ما قلناه، ولكن بهمهم منه عدم النقائل به وقد عرفت ان ابن أبي عمير والشيخ في الكتابين - على الظاهر - قائلين به فتأمل. وأما حل صحبة علي بن يقطين على التحريم فعير بعيد، لان اطلاق (لا أحب) و(مكروه) على التحريم كثير، ويحتمل ضرباً من التقية أيضاً فتأمل.

قوله: «والعصير اذا غلى واشتدّ الخ» من المحرم، العصير، والمراد به الماء الذي عصر من العنب، بل الذي يصح له ان يعصر، اذ الماء الموجود في حبوب العنب أيضاً اذا غلى قالوا بتحريمهم.

والغليان هو انقلاب اعلاه اسفل كما سيجيء في الرواية، والشدة عبارة عن الشخونة والغلظ والقوام، وهي تحصل بعد الغليان.

والظاهر انه لا يحصل بمجرد لغليان ما لم يكن، فلا تلازم بينها كما ادعاه الشهيد، فاشتراط التحريم بها محل تأمل، فإن الطاهر من الروايات ان الشرط هو الغليان فقط، فتأمل.

مثل حسنة حماد بن عيسى، (عثمان - خ ل)، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يحرم العصير حتى يغلى (٢).

وفي رواية اخرى عنه عليه السلام قال: سألته عن شرب العصير، قال:

(١) الوسائل باب ١٧ حديث ٣ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٦٨.

(٢) الوسائل باب ٣٢ حديث ١ من ابواب الاشارة مباحة وفيه عن حماد عن أبي عبدالله عليه السلام

وباب ٣ حديث ١ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢١٩. ٢٢٩ وفيه حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام.

تشرب ما لم يغل فاذا غلي فلا تشربه، قال: قلت: جعلت فداك أي شيء الغليان؟  
 قال: القلب (١) وفي الطريق (٢) أبي يحيى الواسطي، ولا يضر (٣).  
 وفي موقفة ذريح - لابن فضال - (٤) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام  
 يقول: اذئنت العصير وغلي (أو غلى كأيب - مل) حرم (٥).  
 وحسنة عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل عصير  
 أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه (٦)، وهي صحيحة في  
 التهذيب (٧).  
 وحسنة أخرى له، قال: أبو عبد الله عليه السلام: إنَّ العصير إذا طبخ حتى  
 يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو حلال (٨).  
 وصحيحة ابن أبي يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا زاد الطلا  
 على الثلث فهو حرام (٩).

- (١) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من أبواب الأشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٩.  
 (٢) سند الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أبي يحيى الواسطي، عن حماد بن عثمان.  
 (٣) لعل نظره قلنس سره ال وحرد حسنة مثل الرواية الأولى هنا.  
 (٤) سند الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد، عن ابن فضال، عن الحسن بن الجهم عن ذريح.  
 (٥) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من أبواب الأشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٩.  
 (٦) الوسائل باب ٢ حديث ١ من أبواب الأشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٣.  
 طريق الشيخ رحمه الله هكذا: الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان.  
 (٧) طريقه إل الحسن بن محبوب هكذا. ومن جهة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما روته عنه  
 الأسانيد، عن علي بن إبراهيم، عن يه، عن الحسن بن محبوب، قال أيضاً. ومن جهة ما ذكرته عن الحسن بن  
 محبوب ما روته هذا الامداد، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، ومراده بقوله: (هذه الأسانيد) لو  
 الإسناد طريقه إل الكشي هذا ولكن في التهذيب عنه (يعني محمد بن أحمد بن يحيى) عن الحسن بن محبوب.  
 (٨) الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب الأشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٣١.  
 (٩) الوسائل باب ٢ حديث ٨ من أبواب الأشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٧.



كانه يريد، العصير ذا غلى ولم ينهض ثلثه وبقي الثلث بل بقي الزائد عليه فهو حرام.

واعلم ان ظاهر اكثر الاخبار ان العصير اذا غلى مطلقاً حرم، وفي صحيحة عبدالله (بالنار) (١) فكأن المراد اعم لعموم الاكثر مع فتوى الاصحاب وعدم المناقاة بين العام والخاص ليختص مع احتمال ارادة التخصيص.

وان ظاهرها اشتراط كونه غلى معصوراً، فتوغلّى ماء العنب في حبه لم يصدق عليه انه عصير غلى، في تحريمه تأمل ولكن صرحوا به فتأمل.

والأصل والعمومات وحصر المحرمات دليل التحليل حتى يعلم الناقل. وأن العصير ظاهر لغته عام عن عصير العنب وغيره وهم خصصوه به، فلمل لهم دليلاً أو العصير لم يصرح به أو عرفي خاص بالعنب وما نعرفه، فيمكن خروج ما علم حله وتبي ما فيه الشك في التحريم، مثل عصير التمر والزبيب، وما تقدم من الأصل والعمومات وحصر المحرمات مؤيداً بالشهرة دليل الحل حتى يعلم كون المراد بالعصير ما يعم فتأمل كما سبق.

وانهم قالوا: اذا غلى واشتد بصير نجساً، وما رأيت دليلاً للنجاسة، وقال الشهيد أيضاً في الذكرى بعدم دليل بها ومع ذلك قال بها في كتبه، واشترآكه مع المسكرات والفقاع في التحريم لا يستلزم اشتراكه معها في النجاسة وهو ظاهر.

ومل القول بنجاسته قالوا يظهر بذهاب ثلثه أو صيرورته ديباً أو خللاً. وأيضاً قالوا اذا التقي فيه شيء حين غليانه أو قبله ثم نجس بالغليان نجس ذلك أيضاً، واذا طهر يطهر ذلك أيضاً معه، ولا يمنع من الطهارة بما يظهره كما اذا كان خراً التقي فيها شيء ثم صار خللاً.

(١) في الصحيحة: كل عصير أصابه النار.

وفي ذلك كله تأمل اذ ما نجد دليلاً على ذلك إلا ما تقدم متنا يدل على الخلّ بذهاب ثلثيه، وهو مستلزم للطهارة، ولكن ما علم طهارته مع وقوع شيء فيه صريحاً، فتأمل.

أما كونه خللاً أو دساً كذلك، فإن كان مع ذهاب ثلثيه فهو داخل فيه والا ففيه تأمل إلا ان يكون اجماعياً أو يقيناً: اذا خرج عن كونه عصيراً صار طاهراً، فانه جره لسبب النجاسة، فذ رال زلت كما في الخمر اذا صار خللاً، ولكن قد ينازع في السببية، وعلى تقديرها مجرد زواله غير كافٍ، بل لابد من المطهر، لان الشارع حكم بنجاسته، فمحتاج طهارته الى دليل، اذا اُصل البقاء، فتأمل.

ثم قد ينازع في طهارة ما التقي فيه، ويناقش في الاصل أيضاً مطلقاً، اذ قد يقال: الجامد او المائع اذا التقي في الخمر لا يطهر بالخلية، ولا بد للمثبت من الدليل، وان الحكم بطهارة الخل - وان كان في الأصل خمرًا - قد يكون لعدم نجاسة الخمر فان الدليل ما قام على نجاسته، والأصل، وكل شيء طاهر حتى يعلم انه قذر (١)، والاخبار الكثيرة مؤيدة له وان كانت في النجاسة أيضاً موجودة، وقد مر البحث عنه في الطهارة مفصلاً (٢) فتأمل.

وبالجملة - بعد وجود حكم شرعي - يحتاج رفعه إلى دليل كذلك. فقد ظهر المناقشة في حصول الخل بصيرورة العصير دساً أو بانقلابه خللاً، فان الدليل كان مخصوصاً بذهاب لثلثين كما رأيت إلا ان يدعى الاستلزام لولا الاجماع، أو أنه انما يصير خللاً بعد ان يصير خمرًا، وقد ثبت بالدليل أن الخمر يحل اذا

(١) الوسائل باب ٣٧ حديث ٤ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥٣ وفيه كل شيء نظيف.

(٢) راجع ج ١ من هذا الكتاب ص ٣١٢ - ٣١٤.

صار خللاً، أو يقال: إن الدليل الدال على أن الدبس والخُلَّ مطلقاً حلال يدل عليه فتاقل.

وبالجملة ينبغي ملاحظة وزن العصير أولاً ثم بعد أن صار دبساً، فإن ذهب ثلثاه، وإلا صار عليه حتى يذهب، وقد ادعى أنه يصير دبساً بعد أن صار خمساً، فإن كان كذلك فحسن.

ويؤيد طهارته، الأصل، والعمومات، والحصر وكل شيء طاهر حتى يعلم أنه نجس.

والحكم بطهارة الدبس والخُلَّ، والمباشر مع ما يشره، فإن الحكم بطهارة هذه الأشياء مع القول بالتجاسة بسبب التبعية مشكل.

ثم اعلم أن المشهور أن التحريم بالعليان مخصوص بالعصير العني، ولا خلاف في حلية عصير غير التمر والرَّسيم، مثل عصير التفاح والرمان وإن غلى ما لم يكن مسكراً، وكذا سائر الربوبات، والأصل والعمومات وحصر المحرمات مؤيدات. ويدل عليه أيضاً بعض الرويات، مثل رواية جعفر بن أحمد المكفوف، قال: كتبت إليه يعني أبا الحسن الأول صلوات الله عليه، أسأله عن السكنجيين والجلاب ورب التوت، ورب الرمان، ورب التفاح ورب السفرجل؟ فكتب: حلال (١).

وفي رواية أخرى له عنه عليه السلام: زاد رب السفرجل إذا كان الذي يبيعها غير عارف، وهي تناع في أسواق؟ فكتب جائز لا بأس بها (٢).

وفيها - مع العليان - خلاف، والمشهور الحل، ويؤيده الأصل والعمومات

(١) الوسائل باب ٢٩ ح ١ من أبواب الأشره المحرمة ح ١٧ ص ٢٩٣.

(٢) الوسائل باب ٢٩ ح ٢ من أبواب الأشره المحرمة ح ١٧ ص ٢٩٣.

وحصر المحرمات في الآية والاخبار الكثيرة.

وقيل بالتحريم، بل يظهر أيضاً القول بالسجاسة من الذكرى.  
والظاهر الطهارة، ولا ينبغي النزاع في ذلك لما تقدم، وقياسهما على الخمر  
والعصير العنبي باطل، مع عدم ثبوت الحكم في الاصل.

والحل (١) لما مر، ولعدم دليل صالح لتحريم الآ ما مر من عموم العصير.  
والظاهر انها ليسا بداخلين فيه، و مراد منه العصير العنبي، كما يفهم من  
كلامهم ومن ظاهر الاخبار ولهذا ما قال احد بالعموم الآ ما أحرجه الدليل، وما  
استدل القائل بعدم ابحاثها تلك العمومات، وما استدل له بها أيضاً، فكأن العصير  
عندهم مخصوص بالعنب بالوضع الثاني فتأمل.

نعم قد استدل على تحريم عصير الزبيب برواية علي بن جعفر، عن أخيه،  
موسى أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى  
يخرج طعمه ثم يؤخذ الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه، ثم يرفع فيشرب منه  
السنة؟ فقال: لا بأس به (٢).

وعلى تحريم عصير التمر، بالقياس.

فهو - مع وجود سهل بن زياد (٣) في طرقها - غير دالة الآ بمفهوم ضعيف  
في كلام السائل لا لإمام عليه السلام، ون قدنا بصحة الاستدلال بمفهوم كلام  
السائل للتقرير بالدلالة ضعيفة جداً، فان مثل هذه الدلالة للحكم الذي ثبت خلافه  
بالعقل والنقل من الاصل، والكتاب، والسنة، والاجماع غير معتبر جزماً.

(١) عطف على قوله "فتس سره". الطهارة أي الظاهر للحل.

(٢) الوسائل باب ٨ ح ٢ من أبواب الأشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٣٦.

(٣) طرقها كما في الكافي هكذا عنه من أصحابه من سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم، عن

ومثلها رواية إسحاق بن عمان، قال: شكوت إلى أبي عبد الله عليه السلام بعض الوجع، فقلت له: إن الطيب وصف لي شرباً، آخذ الزبيب واصب عليه الماء للواحد اثنين ثم اصب عليه العسل ثم أطبعه حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث، فقال: أليس حلو؟ قلت: بلى، قال: شربه، ولم أخبره كم العسل (١).

بل يمكن فهم الحلّ مطلقاً من قوله عليه السلام: (أليس حلو؟).

فإنهم فتحريم عصير الزبيب بعيد.

وأبعد منه تحريم عصير التمر، لعدم شمول هذه الرواية له وأبعد منه القياس.

نعم يمكن أن يستدل له أيضاً بنحو مفهوم موثقة عمار الساباطي، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النضوح، قال: يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه ثم يمتشطن (٢).

وهذه أدلة، ولكن سندها أيضاً غير ظاهر:

ويؤيده أيضاً ما تروى قريباً منه في حلّ صفة الشراب الحلال، من تهيبه

في أكثر الروايات بالعلي حتى يذهب الثلثان، ولكن ليس شيء صحيح، بل ولا موثق صريح في التحريم.

ويؤيده أن التبيد الذي يؤخذ من التمر، والنقيع الذي من الزبيب إنما

يحرمان مع السكر، وقد مرّ أنه لو فعلاً بحيث لا يسكران يخلان، وما يدل عليه بالمفهوم كثير.

ويدل عليه أيضاً ما يدل على حلّ السبيد الغير المسكر كثير، مثل رواية

أيوب بن راشد، قال: سمعت أبا الهيثم يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن السبيد،

(١) الوسائل باب ٥ ح ٥ - ٦ من أبواب الأشرية المحرمة ج ١٧ ص ٢٣٢.

(٢) الوسائل باب ٣٧ ح ١ من أبواب الأشرية المحرمة ج ١٧ ص ٣٠٣.

فقال: لا بأس به، فقال: انه يوضع فيه المكر (١)، فقال أبو عبد الله عليه السلام: بشس الشراب، ولكن اتبذه غلوة واشربه بالعشي، قال: فقال: جعلت فداك وهذا يفسد بطوننا، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: أفسد لبطنك ان تشرب ما لا يحل لك (٢)، وغير ذلك فتأمل.

قيل: وروي عن أبي بصير في الصحيح، قال: كان أبو عبد الله عليه السلام يعجبه الزبيبة (٣).

وهذا ظاهر في الحل، لان الطعام الزبيبي لا يذهب ثلثا ماء الزبيب كما لا يخفى.

قال في الدروس: ولا يحرم المعتصر من الزبيب ما لم يحصل فيه نشيش فيحل طبخ الزبيب على الأصح لذهاب ثلثه بالشمس غالباً، وحروجه عن مستى العنب.

الوجه الاول مشعر بأنه لو لم يكن يذهب ثلثا العنب عن الزبيب يكون ما يخرج عن الزبيب حراماً بعد غليانه كماء العنب، وانه اذا كان ذهب ثلثاه لم يحرم عصيره.

والظاهر انه ليس كذلك، فان الحرام هو العصير العنبي اذا كان لم يذهب ثلثاه، والزبيب حلال، سواء ذهب ثلثاه ام لا.

وبأن سبب تحريمه انما يكون عند عدم ذهب الثلثين بالشمس، والحال ان القائل بتحريمه يقول: ماء الزبيب اذا طبخ، يحرم مثل ماء العنب للرواية، وهذا يرد على الثاني أيضاً، ولكن المدعي حق كما عرفت، والاحتياط الاجتناب، وهو ظاهر.

(١) هو جنتحين كُردِّي الریت وکُردِّي نسید وحموه (مجمع بحرين).

(٢) الوسائل باب ٣٠ حديث ١ من ابواب الاشرية المباحة ج ١٧ ص ٢١٧.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من ابواب الاطعمة المباحة ج ١٧ ص ٤٣.

## وما مزج بشيء من هذه.

قوله: «وما مزج بشيء من هذه» تحريم مامزج باحدى هذه المذكورات مع نجاستها ظاهراً، فان الملاقى للنحس رطباً نجس، وكل نجس حرام. وكان يمكن له الاكساء عنه بحكم النحس. ولكن لماورد بخصوص الخن الرواية وقال بمضمونها جماعة اراد رده، ولانه يريد بيان حكم الممتزج.

والحكم بتحريم الممتزج حينئذ - إن كان الامتزاج بحيث غلبه الحرام وصار من افراده - ظاهراً وكذا المساوي بل ما علم انه فيه بحيث لم يضمحل بالكلية، ولما ما اضمحل فيمكن الحكم بكونه حلالاً مثل قطرة عرق او بصاق حرام، في حب ماء أو قدس بل في كوز كبير للإضمحلال، ولأنه في كل ما يشرب منه لم يعلم وجود حرام فيه.

ولا يبعد حمل ذلك قيداً للحكم، هذه تكون بحيث كل ما اكل واكل أو شرب ما علم وجود المحرم فيه ويكون حلالاً، وآلاً فالعلوم وجوده فيه يكون حراماً. ويدل عليه ما تقدم من العمومات، والاصل، وحصر المحرمات وصحيحة عبدالله بن سنان، قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعلم انه حرام (١).

ويحتمل التحريم خصوصاً المسكر لروايات، مثل حسنة عبدالرحمان بن الحجاج فقال أبو عبد الله عليه السلام: ان ما سكر كثيره فقلبيه حرام، فقال له الرجل: فأكثره بالماء؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام: لا، وما للماء يحل الحرام اتق الله عز وجل ولا تشربه (٢).

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب ما يكتب به ج ١٢ ص ٥٩

(٢) الوسائل باب ١٧ قيل حديث ٧ من باب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٦٩ وللحديث صدره لاحظ.

ورواية عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى يذهب عاديته، ويذهب سكره؟ فقال: لا والله، ولا قطرة يقطر (قطرت-دخ) منه في حث إلا أهرق (أهرق-خ) ذلك الحبة (١).

فتأمل فإن المسألة مشكلة، والاجتنب احوط.  
ونقل في المختلف، عن نهاية الشيخ أن القدر إذا كان يغلي على النار فإنه حصل فيه شيء من الدم وكان قليلاً ثم غلى حازا كل ما فيها، لأن النار تحيل الدم. وإن كان كثيراً لم يجزأ كل ما وقع فيه.  
وما اعتبر الشيخ المعيد القلة، بل قال: كل ما وقع دم في قدر تغلي على النار جازأكل ما فيها مع زوال عين الدم وتفرقها بالنار وإن لم تنزل عين الدم فيها حرم ماخالطه الدم، وحل ما لم يكن غسكه بالماء، وكل ما سلق ونقل عن ابن البراج قريباً من كلام الشيخ.  
وعن ابن ادريس المنع من ذلك ولمباغة فيه، ون ما ذكره الشيخ رواية شاذة مخالفة للأصول.

ثم ذكر المصنف الاستدلال بالرواية، وهي رواية زكريا بن آدم، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة حمر أو سيد مسكر قطرت في قدر فيها لحم ومرق كثير؟ قال: فقال: يهراق المرق أو يضعه أهل الذقة أو الكلاب واللحم اغسله وكله، قلت: فإن قطر فيه لدم؟ قال: فكله إذا شاء الله، قلت: فخمراً أو نبذ قطر في عجين أو دم؟ قال: فقال: فسد، قلت: أبيع من اليهود والنصارى وأتيهم فأتهم يستحلون شربه؟ قال: نعم، قلت: والفقاع هو بترك

(١) الوسائل باب ١٨ حديث ١ من أبواب الاشارة لعزيمة ج ١٧ ص ٢٧٢.



المنزلة اذا قطر في شيء من ذلك ؟ قال : اكره ان آكله في شيء من طعامي (١).  
وهذه تدل على كراهة النقع ، وقد مر ما يدل على تحريمه من النص  
والاجماع فالمراد بها الحرمة كما قيل ، ون الكراهة تطلق على التحريم كثيراً ، وقد مر .  
وكذا صحيحة محمد بن اسماعيل ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن  
شرب العقاق فكرهه كراهة شديدة (٢) ، وهي التحريم .  
وتدل (٣) على نجاسة المذكورات ، وعدم طهارة المضاف مثل المرق وتطهير  
اللحم المطبوخ مع النجس ولو بالماء اقليل على الاحتمال لعموم قوله عليه السلام :  
(اغسله) فتأمل .

وطهارة ما وقع فيه الدم .  
وجواز بيع ما صار حراماً على مستحله من الكفار مع البيان له ذلك .  
وعدم تطهير المعجن بالماء مطلقاً ولو كان كثيراً .  
ويحتمل في الكل عدم النجاسة ، بل التحريم بسبب المخالطة ، ويكون  
الحكم بالاهراق والغسل ، لذلك ، فتأمل .  
وصحيحة سعيد الاعرج ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قدر فيها  
جزور وقع فيها قدر أوقية من دم أيوكل ؟ قال : نعم ، فان النار تأكل الدم (٤) .  
فيمكن حملها على الدم الغير النجس ، لان الدم المجهول محكوم بالطهارة ،  
للاصل وكل شيء طاهر حتى يعلم انه نجس ، ولهذا قالوا : لا يحكم بنجاسة شيء  
حتى الدم الا ان يعلم انه نجس صرح به في الذكرى .

(١) الوسائل باب ٢٦ حديث ١ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٨٦

(٢) الوسائل باب ٢٧ حديث ١٢ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٨٩ .

(٣) يعني رواية زكريا بن آدم كذا في هامش بعض النسخ .

(٤) الوسائل باب ٤٤ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٦٣ .

## والدم المسفوح وغيره كدم الضفادع والقراد.

ومحتمل حمله على غير الحرام أيضاً ويكون قوله: (تأكله النار) لثلاث تنفر الطبع، لا الطهارة (للطهارة-خ) ولحلية، فلا يدل على عدم نحاسة القدر بالدم حتى يقاس عليه سائر المجاسات كما فعله البعض أو يختص بالدم ويقال: النار تطهر ما وقع فيه الدم عنه فقط أو يقاس عليه غيره أيضاً.

ويمكن طرح الأولى، لاشتراك محمد بن موسى (١)، بل الظاهر أنه الضعيف الذي قيل: كان يضع الحديث، ووجود الحسن بن المبارك المجهول أيضاً. وحمل في المختلف الثاني على ما قبله، ثم مع صحة السند، وقال: (فإن سميد الأعرج ما عرفه الخ) مع أنه قال في الخلاصة: سميد بن عبد الرحمن وقيل: ابن عبد الله ثقة ذكره ابن نوح (٢) وابن عقدة (٣) وكلم النجاشي.

فيمكن أن يكون ما يعرف أن هذه هي المذكور، أو لا يقول بتوثيقه، فإنه نقل عن ابن نوح وابن عقدة ولم نعرف مذهبهما.

وهو خلاف الظاهر، فإنه المذكور وكثيراً ما يقول بصحة مثله فتأمل، لعله نسي توثيقه في الخلاصة.

قوله: «والدم المسفوح الخ» من محرمات المائعة الدم مطلقاً، مسفوحاً

(١) سندها كما في الكافي هكذا. محمد بن يحيى، عن محمد بن موسى، عن الحسن بن المبارك، عن زكريا بن آدم.

(٢) الظاهر أنه أحمد بن محمد بن نوح يكنى أبا عباس السبزي وثقه الشيخ في المهرست وقال: وله تصانيف منها كتب الرجال الذين روى عن أبي عبد الله عليه السلام ورد على ما ذكره ابن عقدة كثيراً الخ راجع تنقيح لقائه للمحقق المتبع المامقاني ج ٣ ص ٩٤.

(٣) أحمد بن محمد بن سميد اهملني لكوفي قال العلامة يكنى أبا عباس جليل القدر عظيم لمرة وكان زيبداً وحادودياً وعلى ذلك مات (إلى أن قال) له كتب (من أن قال)، منها كتاب أسماء للرجال الذين روى عن الصادق عليه السلام ربعة آلاف رجل حرج فيه لكل رجل حديث ندي روى ما بالكوفة سنة ٣٣٣ (الكنى) ج ١ ص ٢٤٩.

وغير مسفوح.

قيل: المسفوح، هو الذي يخرج بقوة عند قطع عرق الحيوان أو ذبحه، من سفحت الماء إذا صبته، فالمسفوح المصبوب.

واحترازه عما يخرج بشاقل فهو غير المسفوح كدم الضفادع، والقراد، والسك فلا يكون الدم المتشاقل ان غير المسفوح نجساً لكون النجس هو المسفوح فقط ولكن يحرم لعموم قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ (١).

ومرسلة محمد بن عبدالله، عن بعض اصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام - في تعليل المحرمات -: لم حرم الله (الخمر - ثل) الميتة والدم الخ (٢).

قيل: الأولى، الاستدلال على تحريمه (الخبائث) (٣) لان مطلق ادم مفقود بالدم المسفوح في قوله: (أو دماً مسفوحاً) (٤).

وانت تعلم ان المطلق انما يحمل على المقيد على تقدير المناقاة، ولا مسافة بين الآيتين الا باعتبار مفهوم الصفة، فلو قل به وتخصيص العام بالمفهوم ليم الحمل، لكن ليس مفهومها بحجة (الحجة - خ)، وعلى تقديرها في التخصيص به بحث كما حقق في موضعه في الاصول.

نعم المناقاة موجودة من جهة الحصرة ولكن يمكن ان يكون تحريم مطلق الدم بعد نزول الحصر كما يجاب به عن كثير من المحرمات، على ان المناقاة حينئذ موجودة مع آية الخبائث، فما يجاب به يجاب حينئذ، فتأمل.

وأيضاً قد يناقش في الخبائث، فان كثيراً من الدماء يحكمون على حلها، مثل

(١) النساء: ٢٣.

(٢) لاحظ الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٧٦

(٣) الاعراف: ١٥٧.

(٤) الانعام: ١٤٥.

## الآ ما يستخلف في اللحم ممّا لا يدفعه المذبوح.

ما يبقى بعد القذف فتأمل.

وأما تحريم المسفوح فلنجمته، ولقوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِي أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَائِفٍ بِطَنَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ تَدْمًا مَسْفُوحًا (١).

ولكن قد صرحوا بعدم تحريم كثير من الدماء، مثل ما يبقى في الحيوان بعد الذبح والقذف من الدم المسفوح وغيره.

فعلى تقدير تحريم الجميع يشكّل الأمر مثله، فإخراجه يحتاج إلى دليل، والاجماع غير ظاهر وإن قيل بتحريم المسفوح خاصة لحمل المطلق من الآية على المقيّد وعدم ظهور (الخبائث) ودليل آخر على تحريم الكل فلا يحرم إلا المسفوح.

ولكن يخرج كثير من الدماء المحرمة فيحتاج ادخاله إلى الدليل.

فدليل مسألة تحريم الدم وبيان الحرام منه والحلال، والنجس والطاهر، في غاية الاشكال وقد مرّت الإشارة إليه في باب النجاسات فتذكر (٢)، وينبغي الاجتناب والاحتياط حتى يفرج الله تعالى.

قوله: «الآ ما يستخلف في اللحم الخ» يحتمل أن يكون مستثنى من قوله: (وغیره) أي الدم الغير المسفوح أيضاً حرام مثل دم الضفادع والقراد (الآ ما يستخلف في اللحم) فإنه يكون طاهراً وحلالاً.

ويحتمل أن يكون مستثنى من مطلق الدم، مسفوحاً وغيره، إذ قد بقى في الحيوان بعد الذبح والخروج لمعارف من الدم المسفوح شيء، وهو أيضاً يكون حلالاً.

واشترط في حل ما بقى، خروج الدم والقذف المعتدل وعدم العلم بدخول شيء من المسفوح إلى لباطن بجذب نفس أو لكون رأس الحيوان على موضع مرتفع

(١) الأنعام: ١٤٥.

(٢) راجع ج ١ من هذا الكتاب ص ٣١٤-٣١٩.

فانه حينئذٍ ما دخل فيه نجس.

فلا بد ان لا يكون رأسه على المنحدرة بحيث يرجع الدم إلى الجوف، ولا يطلع، بل يكون على المستوية أو المنحدرة بحيث يكون البدن فوق، والرأس في التحت ليعين على الخروج، ولا يشترط هذا، للاصل وعموم ما يدل على حل الذبيحة.

وقوله: (مما لا يذبح) متعلق بـ (يستحلف) (وبيان له - خ) فهو الغير الخارج على الوجه الذي تقدم (على لوجه المتقدم).

وبالجملة ما علم بل ما ظن نه (مفوح - ح) غير منقطع على الوجه العادي، يكون حكمه بعد الخروج حكم المسحوق فيكون نجساً (وحرماً - خ).

قال في شرح الشرح: وفي الحاق ما يتخلف في القلب والكبد وجهان، من مساواته له في المعنى وعدم كونه مسحوقاً، ومن الاقتصار بالرخصة المخالفة للاصل، على موردها، ولو قيل مستحرمه في كل ما لا يذبح فيه والاتفاق وان كان ظاهراً ما كان وجهاً، لعدم تحريم الدم وكونه من الخبائث.

مارأيت نصاً دالاً على حية ما يستخلف من الدم ولا اجماعاً، نعم ظاهر كلامهم الذي رأيت، ذلك من غير اشارة إلى خلاف، فكأنه اجماعي، والدليل الذي يتخيل، الضرر، والخراج، وسر، والحكم بحل الذبيحة بعد الذبح من غير اشارة إلى اخراج الدماء التي فيها، وذلك يشمل ما في القلب والكبد وغيرهما، وهو ظاهر.

وبكن قد يحال على ما تقرّر من نجاسة اندم وعدم حله، على أن الاخبار دلت على تحريم الدم من الذبيحة كباقي محرّماتها.

ولعلمهم حلوها على الدم المتدرب، وهو الخارج المعتدل عند الذبح، وذلك غير بعيد فانه المتبادر قال في الكشف (١) وغيره: المسحوق، المصبوب السائل

(١) الكشف ج ٢ ص ٧٤ في تفسير قوله تعالى: قل لا اجد الجح، الاتهام: ١٤٥.

## والبول كله إلا بول الأبل للاستشفاء.

كالدّم في العروق، لا كالكبد والطحال، وقد رخص في دم لعروق بعده الذبيح (١).

قال المحشي: هذا مذهب أبي حنيفة، وأما الشافعي فهو يحرم كل الدماء مسفوحة لم لا.

يردّ على الشافعي أنه يجب أن يقتد لمطلق عن المقتد خصوصاً أنه يجعل القرآن شيئاً واحداً يقتد بعضه بعضاً.

وبالجملة، العقل والنقل دليل إباحة كل شيء وطهارته حتى يعلم خلافه فتأمل، فالدم الباقي والغير المسفوح حلال على الطاهر بقاءً على ذلك حتى يشت التحريم والنجاسة، ولهذا قيلوا النجاسة بالدم للمسفوح، ولكن هو يدلك على كون غير المسفوح ممّا له نفس سائلة لم يكن نجساً، وطاهر حالهم وبعض عباراتهم - مثل الدم من ذي النفس، لا الدم المسفوح - أنه نجس فتأمل. وقد مرّ البحث عن ذلك في بحث النجاسة (٢).

قوله: «والبول كله النجس» من المحرمات المايعة البول كله.

وجهه ظاهر أن كان من الحيوان الغير لماكول، لانه نجس وكلّ نجس حرام، والظاهر أنه بلا خلاف، وللخبائث، ولتعطيل تحريم لحم الخنزير بالنجاسة في قوله تعالى فإنه رجس فتأمل، وكذا سائر النجاسات مثل المني.

وأما الطاهر منه مثل سول ما يؤكل لحمه كالانعام ففيه خلاف، قيل: بالحل، للعقل والنقل، الدالّين على إباحة خصوصاً حصر المحرمات، وهو مذهب

(١) يعني يعمرون عن الدم الحمر بدم ذي النفس السائلة لا المسفوح وهو قرية على نجاسة الدم مطلقاً

لا خصوص المسفوح.

(٢) راجع ج ١ من هذا الكتاب ص ٣١٤ - ٣١٩.

السيد، وابن الجنيد، وابن إدريس، والمحقق في النافع.  
وقيل بالتحريم وهو مذهب المصنف، والمحقق في الشرائع، والشهيد،  
للاستنباط فيدخل تحت آية (الخبائث) (١).

والظاهر أن الأولين يمنعون صدق الخبيث، فإنه ليس بشرعي، واللغة  
والعرف غير ظاهر في أدلة الحق سالماً وشاملاً له، فإن الخبيث غير ظاهر، فإن  
الصحاء (٢) يقولون بحقه، مع أن كثيراً من الناس يستخفونه.

وبالجملة، الحكم بتحريمه بمجرد الخبائث - مع الاختلاف الذي في الطابع  
ووجود إباحة أشياء تجد أكثر الناس أنه حبيث - مشكل، فلا تعدل عن أدلة العقل  
والتقلد الدائنين على الحل إلا بالعلم بالصدق فتأمل والاحتياط حسن.

ومنه يعلم البحث في تحريم بصاق الإنسان ونجاسته وعرقه وبعض فصلات  
باقى الحيوانات مع ورود خصوص طاهرة في حق بصاق المرأة والنسب وقد مر في بحث  
الصوم فتذكر (٣) فإنها ليست بأخبث من الدماء الباقية بعد القذف فتأمل.

وقد استثنى بول الأبل منه للاستشفاء، لما ثبت عندهم أنه صلى الله عليه  
 وآله أمر قوماً باعتلوا بالمدينة أن يشربوا بوال الأبل فشربوا وشفوا (٤).

ويدل عليه أيضاً ما روي عن الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن موسى  
 عليه السلام وهو يقول: أبوال الأبل خير من ألبانها ويجعل الله الشفاء في ألبانها (٥).

(١) الأعراف: ١٥٧.

(٢) والصحاء بالكسر أدم يشق من سمك، يذ ويقصر (جميع البحريين) والصحاء، والصحة،  
وَيُمَدُّان وَيَكْسَرُ أَدَمُ يَقَعِدُ مِنَ السَّمَكِ، الصَّخْرَةُ مَثَلُ مَصْلَحَ لِسْمَةِ (القاموس).

(٣) راجع ج ٥ من هذا الكتاب ص ٢٨ - ٣١.

(٤) سنن أبي ماجة ج ٢ باب ٣٠ من أبواب الأبل ١١٠٥٨ رقم ٣٥٠٣.

(٥) الوسائل باب ٥٩ حديث ٣ من أبواب الاطعمة للباحة ج ١٧ ص ٨٧.

ولبن المحرمات كالقردة والهرّة ويكره لبن المكروه كالآتن.

وهذه تدل على حلّ ابوالها من غير حاجة فتأمل.

فعلى القول بتحريم الابوال، انه يجوز شربه في محلّ الحاجة للاستشفاء وعلى الأول يجوز مطلقاً، والاستثناء مؤيد للحلّ مصدقاً، لما ثبت ان لاشفاء في المحرمات (المحرم - خ) كما سيجيء وعدم بيبانه صنى لله عليه وآله لم انه انما يجوز مع الحاجة.

وأيضاً قد يكون للمرض علاج آخر فنحوه انما يكون مع العلم بعدم الشفاء الآفة.

قوله: «ولبن المحرمات كالقردة الخ» المشهور ان اللبن تابع للحيوان، فان حرم لحمه حرم لبنه، وان كره كرهه وكفد حكمهما والدليل عليه غير ظاهر ومعوم عدم الاستلزام وهو ظاهر، نعم قد يتخيل ذلك ولكن لاحقيقة له الا ان يكون له دليل من اجماع ونحوه.

وقد ورد الاخبار بجواز شرب لبن الأتن الأهلية من غير اشارة إلى كراهة مع وجود الأخبار في تحريم لحمها، والخلاف بين اصحاب، فهو مؤيد لعدم اللزوم، ولو صح لا يمكن الاستدلال على اباحة لحم الأتن بانضمام اخبار اباحة لبنه بعكس النقيض فتأمل.

وهي صحيحة عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تغذيت معه فقال لي: أتدري ما هذا؟ قلت: لا، قال: هذا شيراز الأتن اتخذناه لمرض لنا، فان احببت ان تأكل منه فكل (١).

ورواية يحيى بن عبد الله قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فأتينا بسكرجات فاشاربده نحو واحدة مهن، وقال: هذا شيراز الأتن اتخذناه لعليل لنا

(١) الوسائل باب ٦٠ حديث ١ من ابواب الاطعمة للباحة ج ١٧ ص ٨٩.



وكل ماخالطه شيء من المايعات النجسة حرم أكله، إن لم  
يمكن تطهيره.

فمن شاء فليأكل، ومن شاء فليدع (١).

وحسنة العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شرب  
ألبان الأتن، فقال: اشربها (٢).

ورواية أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن  
شرب ألبان الأتن، فقال: لا بأس بها (٣).

وفي طريقها، الحسين بن المبارك (٤)، وفي بعض النسخ الحسن بن  
المبارك (٥) وعلى التقديرين مجهول.

ولا ينبغي عدم فهم الأحصاض بالمريض، بل عدم الكراهة أيضاً فتأمل.  
قوله: «وكل ماخالطه شيء الخ» لاشك في تحريم أكل ماوقع عليه  
النجاسة من المايعات، وشربه، واستعماله فيما يشترط فيه الطهارة، لأنه يصير به  
متنجساً، وذلك مما لا نزاع فيه قبل التطهير.

وكذا فيما لا يمكن تطهيره مطلقاً، وهو المايع، الغير الماء، مثل الدبس  
والعسل والدهن وغير ذلك، لأنه لم يظهر موصول الماء الطاهر إلى جميع أجزائه  
وذلك غير ممكن.

ولو فرض ذلك طهر واحد مثل ما نقل عن المصنف أنه قال: يجوز أن يغلى

(١) الوسائل باب ٦٠ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المباحة ج ١٧ ص ٨٩.

(٢) الوسائل باب ٦٠ حديث ٣ من أبواب الاطعمة المباحة ج ١٧ ص ٨٩.

(٣) الوسائل باب ٦٠ حديث ٤ من أبواب الاطعمة المباحة ج ١٧ ص ٨٩.

(٤) مستحبا كما في الكافي باب البان لا ترى هكذا عدة من اصحاب، عن أحمد بن أبي عبد الله عن

أبيه، عن الحسين بن المبارك عن أبي مريم الأنصاري.

(٥) في الوسائل: (الحسين بن الحسن بن المبارك) والصدور عنه سهو.

الدهن ويصب في الكثر بحيث يصل إلى كل جزء منه الماء المطلق.  
وكذا يمكن في العسل وغيره بالطريق الأولى، ولكن الانتفاع المطلوب منه  
غير معلوم ويمكن أن يُصب عليه أولاً الماء بحيث صار ماء مطلقاً، ثم يطهر بالماء ثم  
يغلى بحيث يذهب الماء ويبقى العسل مثلاً، وهو أيضاً بعيد.

ولما الحامد ولو في بعض الأوقات، مثل الدبس والعسل والسمن في  
الشتاء، فلم ينجس بوقوع النجاسة فيه وملاقاته أيها الأما اتصل به مع رطوبة ما  
فيستقط (فيكسـط -- فيكشف خ) ما وصل إليه بجن الباقي.

ويدل عليه العقل والنقل، مثل صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام  
قال: إذا وقعت الفارة في السمن فانت فيه، فإن كان حامداً فالتقها وما يليها وكل  
ما بقي، وإن كان دائباً فلا تأكل واستصحب به، والزيت مثل ذلك (١).

وفيها دلالة على عدم طهارة السمن بالماء وغيره، وإن المنهي عنه هو أكله  
لأسائر الانتفاعات، وصرح بالاستصباح، وإشارة إلى عدم نجاسة الفارة حيث قيد  
بالموت.

وصحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفارة والدابة  
تقع في الطعام والشراب فتموت فيه، فقال: إن كان سمناً أو عسلاً أو زيتاً فإنه ربما  
يكون بعض هذه، فإن كان الشتاء فانزع ما حوله وكفه وإن كان الصيف فارفعه  
حتى تسرح به، وإن كان برداً فاطرح لذي كد عليه ولا تترك طعامك من أجل  
دابة ماتت عليه (٢).

ويظهر من هذه أن المراد بالجمود ما يمسح من هذه الأشياء مثل كونه في  
زمن الشتاء، وأنه لا حد له سوى العرف وما يرى من كونه بحيث لا يؤثر فيه كثيراً

(١) الوسائل باب ٤٣ حديث ٢ من أبواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٤٦٢

(٢) الوسائل باب ٤٣ حديث ٣ من أبواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٤٦٣.

بحيث لا يتعدى الحاسة غير محلّ اسلاقي، بل قد يعرض عدم التأثير أصلاً فتأمل.  
وقد علم انه يجوز الاستصباح بذلك .  
والظاهر انه لا خلاف في حور الانساع والاستصباح بالدهن المتحس مثل  
السمن والزيت ودلت على احوار الرواية مثل ما تقدم.  
وقد حصّ في أكثر العبارات حواز ذلك ستحت اسماء دوا، السقف، بل  
نقل ابن إدريس الاحمّاع على ذلك ذكره في المختلف، ورده بحلاف الشيخ في  
المبسوط.

وما (١) يحذ له وجهاً أصلاً، وما قيل في ذلك من بحاسة الدخان غير تام،  
بل ولا غير معقول، وهو طاهر، ولا يصحّ في ذلك الآن حتى يقال: انه تعيّد محض،  
فان الروايات عامة بل طاهرة في تحب السقف.

مثل ما تقدم (٢)، ومثل صحيحة معروفة بن وهب عن الصادق  
عليه السلام، قال: قلت: جردمت في سمن أوريت أو غسل فقال: اما السمن  
والعسل فتؤخذ الجرد وما حوله، وام الريت فيستصح، وقال في بيع ذلك الريت:  
تبيعه وتبيته لمن اشتراه ليستصح به (٣).

وصحيحة سعيد الاعرج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارة  
والكلب تقع في السمن والريت ثم يخرج منه حياً؟ فقال: لا بأس باكله، وعن  
العارة تموت في السمن والعسل، فقال: قال علي عليه السلام: نخذ ما حوّلها وكل  
بقيّة، وعن العارة تموت في الريت؟ فقال: لا تأكله، ولكن اسرج به (٤) هذه

(١) يعني لا يحذ وجهاً لتكون الاستصباح تحت السماء فقط.

(٢) يعني صحيحة زرارة وصحيحة الحلبي.

(٣) الوسائل باب ٤٣ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٦١.

(٤) أورد قطعة من في الوسائل باب ٤٥ حديث ١ وقطعة من في باب ٤٣ حديث ٤ من ابواب الاطعمة

صريحة في طهارة العارة.

وبالجملة دلالة الاحتمار على حوار الاستصحاب به تحت السقف ظاهرة لانه المتعارف فيصرف إليه، وهو موافق لمذهب الشيخ في المسوط مع الكراهية على ما نقل في المختلف، لكنها غير ظاهرة كنه لقولهم بالمنع.

وكذا أطلق ابن الجبيل جواز الاستصحاب به، وقوى في المختلف أيضاً الجواز مطلقاً، ولكن قال: ألا ان يعلم أو يظن بقاء شيء من عين الدهن فيحرم الاستصحاب تحت الطلال حينئذ.

اصلها ظاهر جيد، وفي الاستثناء تأمل، اذ غاية ما يلزم من الاستصحاب بما علم وجود الدهن التجسس في الدخان تنجيس الانسان ماله، وذلك ليس بمحرم وهو طاهر.

فالظاهر الجواز مطلقاً من غير استثناء، لما تقدم من الاحتمار. ولعل كلام المختلف في الاستثناء محذوف لكلامهم في الجملة وتأويله به، وكذا الكراهية المسقولة عن المسبوط غير ظاهرة فسله إشارة إلى توجيه ما تخيلوا وما يمكن ان يقال في توجيه كلامهم من كراهية، والعلم أو الظن بقاء عين الدهن في الدخان لا يحكم به فتأمل.

فالظاهر الجواز مطلقاً مع كون الاحتساب عن تحت السقف أحوط وأولى لمحافظة كلام الجماعة، اذ قد يكن لهم فيه نص وما وصل اليه.

وهذا الذي محس بالعرض، فالظاهر ان لاتزاع في جواز بيعه أيضاً اذا كان ذهباً، ولكن قالوا بشرط اعلام مشتري المسلم بذلك، اذ قد يستعمله فيما يشترط فيه الطهارة عملاً بظاهر حال البيع (البيع - ح ١) المسلم.

واذا لم يُعلم، هل يقع البيع باطلاً أو يصح ويكون للمشتري، الخيارين الرّدّ بالارش والفسخ، فالبيع معيب، فيكون حكمه حكم سائر المعيبات. والظاهر الأول ألاّ ان لا يقال بالاشتراط، بل واجباً غير شرط، فانتهى لا يدلّ على انتحريم ألاّ ان يقال: لاعلام انما هو شرط جواز البيع لا شرط صحته، فيحمل ان لا يباح الآ مع الاعلام، ومع الترك كان حراماً وصحيحاً. وانست تعلم ان السبي هنا راجع الى نفس البيع حينئذ، ففي الصحة تأمل يعلم من الاصول، وقد مرّ البحث فيه مراراً فتأمل.

وهو حكم غير الدهن للمشجبات الغير القابل للتطهير حكمه في جواز البيع ام لا؟ قيل: يختص به لم يعلم ظهور اجتماع في غيره. والظاهر الجواز لعدم ادلة البيع واحتمال الانتفاع وهو طاهر، هذا في المتنجس. واما النحس كالميتة مثل الياض (الفقم الشاة - ح) سواء قطعت من الحي ام من الميت فقالوا: لا يجوز الانتفاع بها صلاً فلا يجوز بيعه أيضاً لتحريم مطلق الانتفاع من الميتة، ونقل عن ذلك الاجماع في شرح الشرائع، فان ثبت ذلك، والآ فعمومات ادلة حل الانتفاع بكل شيء (١) الا ما اخرج الدليل تشمله، ولم يدلّ (حرمت عليكم الميتة) (٢) ونحوه (٣) على ذلك لجواز تحريم الاكل المتبادر، ونحوه. وبالجملّة لو كان اجماع (٤) أو نص (٥) فهو المتبع، والآ فلا.

(١) مثل قوله تعالى. هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً، البقرة: ٢٩.

(٢) الثالثة: ٣

(٣) مثل قوله تعالى قُلْ لَا آخِذَ بِيْ أَوْحِيْ بِيْ مُّعْتَرِضاً عَلَى طَعْمِهِ بَطْعُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْخُوحًا أَوْ لَحْمَ حَرِيرٍ، الآية الا عدم ٤٥.

(٤) في هامش بعض النسخ هكذا كيف يكون الاجماع عليه ولنه ذهب اليه إلى طهارته بالدماغ فيجوز ليس حله - يحطه رحمه الله.

(٥) في هامش بعض النسخ (فيه بعض الروايات الغير المتبعة - يحطه رحمه الله)

### (الخامس) الجامدات وكلها مباحة إلا الميتة ولبنها على رأي.

والظاهر العدم (١) فيبقى على الأصل بالعقر والنقل، والاحتياط واضح.  
قوله: «الخامس الجامدات وكلها مباحة الخ» خامس المحذوقات الغير  
الحيوان المنقسمة إلى المحرم والمحلل الجامدات، الجمد ما يقابل المائع، فذكر اللبن (٢)  
بتبعية الميتة، وكلها محلاة إلا ما يستثني منه (٣) ميتة.

دليل الإباحة العقل والنقل المتقدمين.

ودليل تحريم الميتة المستثناة: لنص كتاباً وسنة - والاجماع، وانها نجسة  
فحرمته إلا ما استثني منها.

وكذا يحرم وينجس لبن ميتة على رأي للحنابلة وحامدة من المتأخرين، وهو  
المشهور الموافق للقوانين، اذ المائع الملاقي للنجاسة نجس، وكل نجس حرام بالاجماع  
وهو ظاهر.

وتؤيده رواية وهب عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام  
سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن، فقال علي عليه السلام: ذلك الحرام محضاً (٤).  
ولا يضر صحتها بوهب، كانه بن وهب العامي الكذاب الضعيف جداً  
كما صرح به الشيخ في الكتابين (٥) لانه (٦) موافق لطهر القوانين، ونقل عنه  
أبو جعفر (٧) - كانه احمد بن محمد بن عيسى الثقة الذي لم يقل خبراً ضعيفاً عن مثله

(١) يعني عدم الاجماع والنص.

(٢) يعني ذكر اللبن في قول المصنف (الا ميتة ولبنها) لانها متبعية لميتة عند اللبن مائع لا جامد.

(٣) يعني من المستثنيات الميتة.

(٤) الوسائل باب ٣٣ حديث ١١ من ابواب لاطمة محرمة ج ١٦ ص ٤٤٩.

(٥) يعني التهذيب والاستبصار.

(٦) تعديل لقوله قلبي مره. ولا يضر صحتها.

(٧) والسند هكذا: كما في التهذيب محمد بن احمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب من

جعفر، عن أبيه الخ.

على ما هو الغالب من عادته وحاله..

ولكن نقل ان المعظم على الحلّ مثل الصدوق، والمفيد، والشيخ في النهاية وكتابي الاخبار، وأبي الصلاح، وابن زهرة، وابن البراج، للروايات المعتبرة مثل حسنة حرير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لررارة ومحمد بن مسلم: البين، واللواء والبيضة، والشعر، ولصوف، ولقرن، والباب، والحافر، وكل شيء يُفصل من الدابة والشاة (الشاة وسداة.. ث) فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصلّ فيه (١).

هكذا في التهذيب (٢) والكافي (٣)، لكن في الاستبصار (٤): في الحسن عن حرير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: فعلى هذا حس، وعلى الأول مقطوع، فكانه عنه عليه السلام والموجود فيها موافق لمشهور آل البيت واللواء.

ورواية زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الإصمعة تُخرج من الحدي الميت؟ قال: لا بأس به، قلت: اللئ يكون في ضرع الشاة وقد ماتت؟ قال: لا بأس به، قلت: ووصوف، والشعر، وعظام الفيل، والجند، والبيص يُخرج من الدحاجة؟ فقال: كلّ هذا لا بأس به (٥).

وهي بناء على كتب لرحال، ما حسن أو صحيح لقطع الاسناد إلى الحسن بن محبوب، والطريق إليه أحدهما.

(١) الوسائل باب ٣٣ حديث ٣ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٥.

(٢) باب الدبائح والاطعمة حديث ٥٦ نقلًا عن الكليني رحمه الله.

(٣) باب ما يستمع به من بهيع من كذب الاطعمة حديث ٦ ولكن فيه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لررارة الح ولعل السمعة التي كانت عند الشارح قدس سره لم تكن كذلك.

(٤) باب ما يجوز الاتهام به من لسة ج ١ ص ٨٨ حديث ١ نقلًا عن الكليني رحمه الله وينقله هو رحمه الله أيضاً في الخلاف في كتاب للطهارة مسألة ١٣ ملاحظ.

(٥) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٠ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٦.

ولكن الظاهر من الفهرست (١) كون الطريق إليه صحيحاً فتأمل.  
ورواية الحسين بن زرارة، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام وأبي يسأله عن السنن من الميتة، والانتفحة من الميتة، وللس من الميتة، ولييضة من الميتة؟ فقال: كل هذا ذكي، قال: فقلت: فشعر الخنزير يجعل حبلاً يستقي به من البئر التي يشرب منها ويتوضأ منها؟ فقال: لا بأس به سوز فيه عبي بن عقبة وعلي بن الحسن بن رباط، قال: الشعر والصوف كله ذكي (٢).  
وفي مندها ابن فضال وابن بكير، المشهور بالفطحية، والحسين المجهول (٣)، وما ذكرها في الاستبصار.

وللقائل بها ان يمنع ان كل ملاق للنجس بالرطوبة نجس، اذ قد يستثني منه اللبن فان الحكم الشرعي يجوز الاستحمام والتخصيص بعد ورود النص ويؤيده، الحكم مطهارة ماء الاستدخاخ والقيحالة على قول وما يبق في المعسول بالاتفاق وبطهارة الانتفحة من الميتة بالنص ولاجماع من غير غسل، وكذا العظم الملاقى للحم مع وجود الرطوبة.

وأئده في الشرح وقال: ان اللبن في احق أيضاً ملاق للنجاسة، لانه يخرج من بين روث ودم.

والمدني طاهرب لاجماع مع ملاقاته لمجرى البول، وكذا ائده مطهارة البود والحصى الغير المتلطخ مع ملاقاته فخرج الغائط.

فلا يحتاج إلى تأويل هذه الاخبار د لاعمدة حينئذ للقائل بالنجاسة،

(١) في رجال المامقي معلوم من مقياس الهدية بمحقق مسجع الميرزا محمد الأردبيلي عند نقل طرق الشيخ هكذا:

ولي الحسن بن محبوب صحيح في المشبعة ونهرست (انتهى)

(٢) الوسائل باب ٣٣ حديث ١ - ٢ من ابواب الاطعمة بهرمة ج ١٦ ص ٣٦٥

(٣) والسند كما في الكافي هكذا محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير،

عن الحسين بن زرارة.



وقضية الاصل الطهارة ، ولعمد الاقرب .

لاشك في تعدد هذا الحكم عن القوانين ، فان الملاقي بالرطوبة لنجس العين الظاهر انه نجس بالعقل الخالي عن القصور أيضاً فضلاً عن النقل لتأثره منه ، ووجوده غالباً فيه ، فالاستثناء عن مثله مشكل الا اذا ثبت بالنص والاجماع كالانفحة .

على انه قد قيل في الانفحة أيضاً ، بوجوب غسلها بعد ذلك ، فانها جلدة تقبل الطهارة وليس بمعلوم كونها مديعة غير قابلة للطهارة ، ولهذا قيل : بوجوب غسلها ومثله يمكن ان يقال في العظم .

على انها ليسا مثل اللبن ، فانه مثل الماء بخلافهما ، فيمكن معيداً مع تلاقيه للرطوبة بعد الموت فتأكل .

وبالجملة لوقام الدليل يمكن الاستثناء ، وقد قام فيها النص والاجماع كما في المؤيدات بخلافه ، اما الاجماع فعلمه ظاهر ، واما النص فليس على الطاهر الا ما ذكرناه (١) .

وقد عرفت ما في سند الاولى ، ودلائلها أيضاً ليست بواضحة ، بل لادلالة فيها على المطلوب أصلاً ، اذ ليس محل الدلالة الا قوله : (وان أخذته الح) ، وذلك صريح في غير اللبن مما يقبل الطهارة ولصلاة فيه لقوله : (فاغسله وصل فيه) وهو ظاهر ، فضمير (أخذته) راجع إلى كس (٢) باعتبار بعض افراده .

(١) وهي حصة حرير ، ورواية زرارة منتقمتين مراجع الوسائل باب ٣٣ حديث ٣ و ٤ من ابواب

الاطعمة المحترمة ح ١٦ ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) يعني ان ضمير الماء في أخذته راجع إلى كس واحد من المذكورات مثل اللبن واللب والبيضة

والشعر والصوف والقرن والدب والحقر وكل شيء يحصل من الشاة والدابة باعتبار بعض المذكورات وهو غير اللبن واللبن فيها غير قابلين للغسل .

فان اقتضى ذلك (١) عدم عموم المرجع - كما هو مذهب بعض الاصوليين بل المصنف أيضاً - فلم يكن داخلاً في لأول أيضاً فلم يظهر كونه ذكياً.

على ان المطلوب الحل لا الطهارة، فليست بصريحة في حله.

وان (٢) بقي على عمومه وسلم كونه في الصمير أيضاً صاماً فلا يدل على المطلوب، بل على تقيضه حيث يفهم كونه محباً لانه المتبادر من ايجاب الفصل ومعلوم انه غير قابل للطهارة عندهم، ولو قيل به (٣) قبل بالحل فان سبب تحريره النجاسة عند المحرم وحينئذ مضمون الخبر أن كل ما يفصل من الدابة الحية والشاة كذلك طاهر، ومن الميتة نجس، فاغسل ما يقبل الطهارة وكل.

فيعلم ان ما لا يقبل الطهارة نجس وحرام

على ان قوله عليه السلام: (وكل شيء يقبل من الدابة والشاة فهو ذكي) لم يصح بظاهره عندهم، بل مخصوص بغير أجزائها وأنه لانه ان يراد من الدابة الطاهرة، والآفليس كل ما يفصل منه معها ذكي (١) وهو ظاهر.

وسند الثانية (٥) وان كان حيداً ولكن دلالتها غير واضحة، اذ قوله عليه السلام: (لا بأس به) ليس بصريح في اكله ولا استعماله في المشروط بالطهارة،

(١) اشارة إلى بحث اصولي وهو ان تقتضي تمام بصير يرجع إلى بعض المرجع هل يوجب سقوط العام عن عمومه ليكون العام عامراً أم يرمي الحصرية في الصمير، وان مقتضى نواعد لأدبيه رجوعه إلى جميع المرجع فرجوعه إلى بعضه مجازي استعمال الصمير، الذي يكشف ذلك عن عدم تمام المذكورات داخلاً في حكم الذكي من الأول.

(٢) عطف على قوله فليس سرة؛ فان اقتضى ذلك.

(٣) يعني لو قيل بقوله للتطهير ليس محل من موضوع التحريم هو لانه فادانتي الموضوع انقي حكم

(٤) هكذا في النسخ صبط غير منصوب والصواب (ذكياً) لانه حريص

(٥) وسندها كما في التهذيب باب الدنات الح حديثه هكذا الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب

عن زرارة وطريقه إلى الحسن بن محبوب على ما في المشيخة جيد

ونجس العين كالعذرة وما مزج بالنجس مما لا يمكن تطهيره.

فإن نفى البأس عن العين أن لم يكن بقريضة على تعيين المقدرففيه خلاف في الأصول أن المقدر جميع الانتفاعات أو واحد لا على التعمين، فيكون مجملًا. وأيضاً يحتمل حال الضرورة، إذ لا عموم له لعة بحسب الأوضاع والأزمان.

وانها مشتملة على الجسد الذي لا يقولون بحته ولا بطهارته.

وبالجملة، الاعتماد في مثل هذه المسألة بمثل هذه لا يخلو عن إشكال.

وقد عرفت ما في سند الثالث (١) - مع اشتمالها على ما ليس بجيد، وعدم صراحة (ذكي) في الحل، بل في «نه طاهر شرعاً يجوز استعماله فيما يشترط فيه الطهارة، لجواز إرادة أنه ذكي إقنة».

وان ما ذكرناه من المؤيد استخارج بالنص والاجماع.

واما تأييد الشارح غير جيد، للفرق بين مانع فيه وما ذكره، لأن النجس من الحي مالم يخرج إلى الخارج لم يحكم بنجاسته، والباطن منه طاهر، فالخارج من بين الروث والدم وإن سُم ملاقاته للدم النجس والروث كذلك لم ينجس، لأن الملاقاة في الداخل، وكذا ملاقاته المذي والودي المجمع على طهارتهما مخرج البول، والدود والخصى مخرج الغائط وهو ظاهر، فلم يظهر وجه قوله: ولعله الأقرب فتأمل.

ويؤيد التحريم أنه قد يدعي استخباؤه كسائر أجزاء الميتة، وأنه داخل في الميتة فيشمله دليل تحريم الخثابة والميتة ونجاستها من الكتاب والسنة والاجماع ويؤيده الاحتياط فتأمل واحتيط.

قوله: «ونجس العين كالعذرة الح» لظاهر أن دليل تحريمه كل نجس حرام.

(١) وقد نقلنا سنده عند نقده فلاحظ.

## أوباشره الكافر برطوبة.

وكذا دليل تحريم ما يخرج بالنجس مما لا يمكن طهارته وما يمكن طهارته إلى أن يطهر، والكل واضح وقد مر.

قوله: «أوباشره الكافر برطوبة» من المحرمات ما باشره الكافر برطوبة إلى أن يُطهر مع الامكان، وأبدأ مع عمه، وكن يمكنه الاكتفاء بما قبله، لكن ذكر الخلاف لاختلاف الروايات.

فيدل على النجاسة والتحريم مابق من دليل نجاسة الكافر (١) وما يلاقيه رطباً وما تقدم أيضاً في الروايات الدالة على المنع من ذبيحتهم (٢) فتذكر.

وصحيفة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آية أهل الذمة والمجوس؟ فقال: لا تأكلوا في بيوتهم، ولا من طعامهم الذي يطبخون، ولا في آنياتهم التي يشربون فيها الخمر (٣).

وصحيفة علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: سألت عن مؤكلة المجوسي في قصعة وحنة ورقد معه على فراش واحد واصافحه؟ فقال: لا (٤).

ورواية هارون بن خازجة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أخالط المجوس فأكل من طعامهم؟ قال: لا (٥).

والظاهر أن النزاع في الذمي لا المشرك، ويدل على نجاسة المشرك قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لِلْمُشْرِكِينَ نَجَسٌ (٦)، وقد ثبت كون الذمي أيضاً مشركاً لقوله تعالى:

(١) لاحظ ج ١ من هذا الكتاب ص ٣١٩.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٦ - ٢٧ من أبواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٧٩ - ٢٨٢.

(٣) الوسائل باب ٧٢ حديث ٢ من أبواب المعاصيات ج ٢ ص ٩٢ - ٩١.

(٤) الوسائل باب ٥٢ حديث ٦ من أبواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٣٨٢.

(٥) الوسائل باب ٥٢ حديث ٢ من أبواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٣٨٢. (٦) التوبة، ٢٨.

وقالت اليهود عُزْرُا بن الله وقالت النصرى المسيح ابن الله (إلى قوله) مُبْعَانَهُ وتعالى  
عَمَّا يُشْرِكُونَ(١) وقد مرّ ذلك فيدخل تحت الآية.

وفيه تأمل، اذ غير معلوم كون لجنس بمعنى الجنس الشرعي، ودلالة الآية  
على شرك مطلق النعمي أيضاً غير معلوم.

ولكن الظاهر منها السجاسة شرعية، فيحمل عليها، فإن المتبادر النجس  
الشرعي، ويؤيده ما قال في لقاموس: النجس بالفتح ولكسر والتحرّك ضدّ  
الظاهر لا(٢) وحوب الاجتناب كما يجنب عن السجاسة كما قاله القاضي وغيره أو  
سجاسة باطنهم، أو لأنهم لا يطهرون ولا يحتسبون النجاسة، فالعالم عليهم السجاسة  
فهم اجناس.

اذ كل ذلك خلاف الظاهر، ولا يضرّ إليه الا لضرورة، ولا ضرورة.  
نعم يبعد اثبات شرك جميع الكفار ويمكن ذلك في بعضهم مثل ما ذكر في  
الآية(٣) مع التأمل.

فاثبات نجاسة مطلق الكافر حتى المرتد بمثله مشكل، ومائت فيما تقدم(٤)  
خبر صحيح صريح في ذلك.

وهذه(٥) الاخبار أيضاً كذلك، اذ الأولى بعد ان كانت صحيحة

(١) التوبة: ٣٠.

(٢) عطف على قوله منس سرّه (السجاسة الشرعية) يعني طاهر الآية الشريفة السجاسة لاوحوب  
الاجتناب الخ.

(٣) يعني بعضهم يقول عزير بن الله الخ لاكنهم فان اعتقاد جميعهم لهذا معنى غير معلوم بل معلوم  
العدم.

(٤) في اخبار مؤاكلة الكفار وغيرها يعني يسر فيها جمع انوصيين، الصلّة والصراحة.

(٥) يعني الاخبار المذكورة آنفاً هنا في مقاب الاخبار التي تقدمت في كتاب الطهارة ج ١ ص ٣١٩

لاحسنه (١) بناءً على ان طريق الشيخ (٢) إلى الحسن بن محبوب صحيح كما يظهر من الفهرست لا يخلو من شيء، اذ نهى أولاً عن الأكل في آتيهم ثم نهى عن الآنية التي يشرب فيها الخمر، وذلك لا يدل على النجاسة وتحريم ما باشروه لاحتمال الفعل تعبداً أو لفسقهم.

على أن النهي عن الأكل في آتيهم مطلقاً غير مطبق على قوانينهم لاحتمال عدم مباشرتهم بالرطوبة، ولقد صرحوا بجواز مباشرة إناثهم مع عدم العلم بمباشرتهم مع الرطوبة وإن كانت عتيقة، وهي مع غيرها تحتمل الكراهة التي صريحة في بعض الأخبار المعارضة لها كما ستسمع.

والاحتمال (٣) في الثانية أقرب، لمعرفته بالرقود (٤) معهم في فراش واحد وتصافحهم التي لا يستلزم النجاسة.

والثالثة (٥) ضعيفة وفيها ما تقدم.

وأما الاخبار الدالة على عدم لنجاسة فهي كثيرة وأظهر دلالة من الأول فهي مثل صحيحة اسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في طعام أهل الكتاب؟ فقال: لا تأكله ثم سكنت هنيئة ثم قال: لا تأكله ثم سكنت

(١) سندها كما في التهذيب هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن بن محبوب عن علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم.

(٢) طريقة إلى الحسن بن محبوب كما في مشيخة التهذيب هكذا ومن حلة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب مروية بهذه الاسانيد، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عن الحسن بن محبوب، وقوله قلنس سره. هذه الاسانيد إشارة إلى طرق ثلاثة بعضها صحيحة قطعاً مثل قوله: أحبرنا بوعبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد رحمه الله، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن مويته عن محمد بن يعقوب.

(٣) يعني احتمال الكراهة.

(٤) مثل قوله: وارقد معه على فراش واحد وصاحبه الخ.

(٥) رواية هارون بن خازية.

هنية ثم قال: لا تأكله ولا تتركه قول: انه حرام ولكن تتركه تنتزه (تنزهاً - خ ل) عنه ان في آنيتهم الحمر ولحم الخنزير (١).

فهذه صريحة في الكراهة لاحتمال المباشرة بالحمر والخنزير.

ففيها دلالة على توجيه تلك الاخبار من وجهين، الكراهة، والحمل على الاستعمال في الحمر كما في الاولى.

وفي غيرها أيضاً مثل صحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن آنية أهل الكتاب؟ فقال: لا تأكل في آنيتهم اذا كانوا يأكلون فيه الميتة، والدم، ولحم الخنزير (٢).

وصحيحة العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤكلة اليهودي والنصراني فقال: لا بأس اذا كان من طعامك، وسألت عن مؤكلة المجوسي، فقال: اذا توصاً فلا بأس (٣).

وحسنة الكاهلي قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن قوم مسلمين حضرهم رجل مجوسي أيدعونه إلى طعامهم؟ فقال: أما أنا فلا ادعوه ولا أواكله، فاني لأكره ان أحرم عليكم شيئاً تصنعونه في بلادكم (٤).

وفي رواية زكريا بن إبراهيم، قال: كنت نصرانياً فأسمت فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان أهل بيتي عنى دين النصرانية، فأكون معهم في بيت واحد وأأكل من (في - خ) آنيتهم فقال عليه السلام: أياكون لحم الخنزير؟ قلت:

(١) الوسائل باب ٥١ حديث ٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٥.

(٢) الوسائل باب ٥٤ حديث ٦ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٥ وفيه: قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم الخ.

(٣) الوسائل باب ٥٣ حديث ٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٤.

(٤) الوسائل باب ٥٣ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٣.

لا قال: لا بأس (١).

ولا يضّر الجهل بحال زكريا، ولا شك ان هذه الاخبار اذلة واكثر.  
لكن مضمون الأول مشهور، بس كاد ان يكون اجماعياً، وهذا يقولون: ان  
اخبار الطهارة شاذة نادرة كما قاله في الشرائع الا أن الحكم بالسجاسة أيضاً مجرد  
قولهم مع دلالة هذه الاخبار والأصل والعمومات وحصر المحرمات مشكل جداً،  
وان أمكن حل هذه على التقية كما تشعربه روية الكاهلي، الله يعلم ويقرر حتى  
نفهم.

ويمكن حملها على المؤاكلة من غير المباشرة بالرطوبة، مثل ان يأكل من  
طعام يابس لا تتعدى النعاسة ان وقعت على جانبهم إلى الجانب الآخر.  
وبالجملة ليس شيء من الأول (٢) صريحاً في نجاسة الكفار ولا  
الثواني (٣) في طهارتهم بل هي طاهرة فيها وصريحة في سجواز المؤاكلة، وهي أعم من  
الطهارة.

فلو ثبت نجاستهم كما هو المشهور بالاجماع المنقول في المختلف عن ابن  
إدريس والسيد فلا منافي له.

ويمكن الجمع بينه وبين الاخبار، وهو ظاهر كما مر فيشكل القول  
بالطهارة.

نعم يمكن القول بسجواز المؤاكلة هذه لاخبار، كما نقل في المختلف عن  
الشيخ في النهاية.

قال في النهاية: يكره ان يدعو الانسان حذراً من الكفار على طعامه فيأكل

(١) الوسائل باب ٥٣ حديث ٣ من ابواب الاطعمة لمحرمة ج ١٦ ص ٢٨٤.

(٢) يعني الاخبار التي استدل بها على النعاسة.

(٣) يعني الاخبار التي استدل بها على الطهارة.



معه فاذا دعاه فليأمره بغسل يديه ثم يأكل معه، واستدل له بصحيفة عيص بن القاسم المتقدمة.

ثم قال: والجواب، الحمل على ما اذا كان الطعام ممّا لا ينفعل بالملاقاة كالفواكه اليابسة والثمار كذلك والحبوب لما رواه سماعة انه سأل الصادق عليه السلام عن طعام اهل الكتاب، قال: الحبوب (١).

والاستدلال بالاحبار الصحيحة الدالة على أنّ طعام اهل الكتاب الذي يحمل هو الحبوب، وانه المراد بالآية (٢)، أولى، واكتفى (٣) بالاشارة اليها برواية سماعة.

ويمكن كون مقصود الشيخ أيضاً مجرد المؤاكلة لا المباشرة بالرطوبة والمؤاكلة حبيد.

ولعل غلغل يده للتخفيف، ولهذا فرض الرابع في المؤاكلة فقط، قال: قال شيخنا المفيد: لا يجوز مؤاكلة الجوس، وقال ابن البراج: لا يجوز الاكل والشرب مع الكفار، وقال ابن إدريس: قول شيخنا في النهاية رواية شاذة أوردها إيراداً لا اعتقاداً، ولا بلغت اليها ولا يعرج لها لانها مخالفة لأصول المذهب لأننا قد بينا أنّ سور الكفار نجس بغير خلاف وقد بينا أنّ المايح ينجس بمباشرة، وأيضاً الاجماع وقع على ذلك قال السيد المرتضى في انتصاره: ومما انفردت به الامامية ان كل طعام عاجله الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم ممن ثبت كفرهم بدليل قاطع فهو حرام لا يجوز اكله ولا الانتفاع به وخالفنا باقي لعقهاء في ذلك.

(١) الرسائل باب ٥١ حديث ١ و ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ومن الخبر هكذا: عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن طعام اهل السنة ما يحمل منه؟ قال: الحبوب.

(٢) يعني قوله تعالى، وطعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم.

(٣) يعني الشيخ في النهاية.

والطين الآ بقدر (قدر- خ ل) الضحية من تربية الحسين عليه السلام للاستشفاء.

والمعتمد ما اختاره ابن إدريس (لنا) أنهم أنحس فيحصل ما بأشروه برطوبة من الأضحية.

والحاصل أنه إن كان السر معه في نجاستهم - ولشيخ يجوز طهارتهم والمواكلة والمباشرة معهم بالرطوبة فيما يشترط معه الطهارة - فقول الشيخ لا يخلو عن قوة لعدم ثبوت نجاسة مطلق الكفار حتى يكتبين مطهراً والمرتبد إلا أن يدعي الإجماع والشيخ وراء المع فلا استدلال عليه بالنجاسة مصادرة.

وإن كان بعد الاتفاق على النجاسة في مجرد المواكلة من غير المباشرة بالرطوبة فلا ينبغي النزاع معه، فإما دليله بغير ذلك، ولا منافي له في ذلك في المذهب، من الإجماع والاختيار وهو ظاهر.

بل ينبغي القول به، إذ يمكن الجمع بين الأدلة بالجواز في اليأس وغير ما يستلزم المباشرة بالرطوبة، والمنع في غير ذلك مما يستلزم المباشرة بالرطوبة، وهو ظاهر لا يخفى فيه.

ألا إذا قيل بعدم الجواز من حيث وجوب الاجتناب عن الفساق وعدم معاشرتهم، ولكن ذلك أمر آخر لا خصوصية له بالكفار وكل الفساق كذلك.

قوله: «والطين الآقدر الضحية من تربية الحسين عليه السلام للاستشفاء» من محرمات الجامعة العينية، ويظهر أنه لا خلاف في تحريمه.

ومستنده أخبار كثيرة بعضها دالة على أنه مضر للبدن، مثل صحيحة إبراهيم بن مهزم - الشحمة - عن أبي عبد الله عليه السلام: أن عتيّاً عليه السلام قال: من أكل الطين فقد شرك في دم نفسه (١).

(١) الوسائل باب ٥٨ حديث ٤ من أبواب الأضحية المحرمة ج ١٦ ص ٣٩٢ وفيه إبراهيم بن مهزم، ص

ورواية هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الله عز وجل خلق آدم فحرم أكل الطين (١).

كانها صحيحة، إذ ليس فيها من يمكن فيه شيء إلا الحسن بن علي (٢) لعله - الوشاء فتأمل.

ورواية سعد بن سعد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الطين، فقال: أكل الطين حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير، إلا طين الحائر، فإن فيه شفاء من كل داء، وأمناً من كل خوف (٣).

وهذه تدل على استثناء طين حائر الحسين عليه السلام، مثل رواية أبي يحيى الواسطي عن رجل، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الطين حرام كله كلحم الخنزير ومن أكله ثم مات منه لم أصل عليه، إلا طين القبر فإن فيه شفاء من كل داء، ومن أكله لشهوة لم يكن له في شفاء (٤).

الظاهر أنه لا خلاف في تحريم المستثنى منه وتحليل المستثنى، إنما الكلام في تحقيقها.

أما المستثنى منه فظاهر اللفظ عرفاً ولغة أنه تراب مخلوط بالماء. قال في القاموس: الطين معروف، والطينة القطعة منه، وتطين تلطخ به. وتؤيده صحيحة معمر بن خلاد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت

عليه بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام.

(١) الوسائل باب ٥٨ حديث ٥ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩٣.

(٢) منها كما في الكافي هكذا: عقة من اصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن هشام

بن سالم.

(٣) الوسائل باب ٥٩ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩٦.

(٤) الوسائل باب ٥٩ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩٦.

له: ما يروي الناس في أكل الطين وكراهيته (هتـ نل)؟ قال: إنما ذاك المبلول،  
وذلك المدر (١).

وهذه تدل على أنه بعد اليبوسة أيضاً حرام، ولا يشترط بقاء الرطوبة،  
ولكن لا بد أن يكون ممتزجاً أولاً به، فلا يحرم غير ذلك، للأصل، والعمومات،  
وحصر المحرمات.

والمشهور بين المتفقهة، أنه يحرم التراب والارض كلها حتى الرمل  
والاحجار قال في شرح الشرائع: المراد به ما يشمل التراب والمدر، لما فيه من  
الاضرار بالبدن.

والفرض مطلقاً غير واضح، ولعل وجه المشهور أنه إذا كان الطين حراماً  
وليس فيه إلا الماء والتراب، ومعلوم علم تحريم الماء ولا معنى لتحريم شيء سبب  
انضمام شيء محلل، فلو لم يكن التراب حراماً لم يكن الطين كذلك، وإنما التراب  
جزء الأرض، فتكون هي كلها حراماً.

فيه تأمل واضح فتأمل ولا تترك الاحتياط.

وأما المستثنى، فالمشهور أنه تربة الحسين عليه السلام، فكل ما تصدق عليه  
التربة يكون مباحاً ومستثنى، وفي بعض الروايات: طين قبر الحسين عليه السلام (٢).  
فالظاهر أن الذي يؤخذ من القبر الشريف حلال، ولما كان الظاهر عدم  
امكان ذلك دائماً فيمكن دخول ما قرب منه وحواليه فيه أيضاً.

ويؤيده ما ورد في بعض الاخبار: (طين الحائر) (٣) وفي بعضها (عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال: يؤخذ طين قبر الحسين عليه السلام من عند القبر على

(١) الوسائل باب ٥٨ حديث ١ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩١.

(٢) الوسائل باب ٥٨ حديث ٣ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩١.

(٣) الوسائل باب ٥٩ حديث ٢ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩٦.

سبعين ذراعاً) (١).

وفي بعضها (عنه عليه السلام) قال: التربة (البركة خ ل ثل) من قبر الحسين بن علي عليهما السلام عشرة أميال (٢).  
والأخبار في جوار أكلها للاستشفاء كثيرة والأصحاب مطبقون عليه.  
وهل يشترط أخذه بالنعاء، وقراءة (أنا أنزلناه)؟ ظاهر بعض الروايات (٣) في كتاب المزار ذلك بل مع شرائط (٤) أحر حتى ورد أنه قال شخص: اني اكلت ماشفيت، فقل له عليه السلام: افعل كذا وكذا (٥).  
وورد أيضاً ان له غسلاً وصلاة خاصة والاحد على وجه خاص، وربطه، وحتمه بخاتم يكون نقشه كذا، ويكون أخذه مقداراً خاصاً (٦).  
ويحتمل ان يكون ذلك تزيادة الشفاء وسرعته وتبقيته (تبقه خ ل) لا مطلقاً، فيكون مطلقاً جائزاً كما هو المشهور، وفي كتب الفقه مسطور.  
ولابد ان يكون بقصد الشفاء، وألا فيحرم ولم يحصل له الشفاء كما مر في رواية أبي يحيى (٧) ويدل عليه غيرها أيضاً.

ولابد ان يكون قليلاً لا يتجاوز قدر الحمصة كما وردت به الرواية عن أحدهما عليهما السلام قال: ان الله تعالى خلق آدم من الطين فحرم الطين على

(١) الوسائل باب ٦٧ حديث ٣ من أبواب المزار ج ١٠ ص ٤٠٠

(٢) الوسائل باب ٦٧ حديث ٧ من أبواب المزار ج ١٠ ص ٤٠١.

(٣) الوسائل باب ٥٩ حديث ٧ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩٧ وباب ٧٠ حديث ٣ من أبواب المزار ج ١٠ ص ٤٠٩.

(٤) الوسائل باب ٧٢ من أبواب المزار ج ١٠ ص ٤١٦.

(٥) و (٦) باب ٥٩ حديث ٧ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩٧.

(٧) الوسائل باب ٥٩ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٩٣.

والسموم القاتل قليلها وكثيرها، وما لا يقتل قليله يجوز تناوله  
مالا ضرر فيه.

ولده، قال: قلت (فقلت- ثل): فأتقول في طين قبر الحسين بن علي عليهما السلام،  
قال: يحرم على الناس أكل لحومهم ويحل لهم أكل لحومها؟! ولكن اليسير منه مثل  
الخصصة (١).

وتدل عليه العلة أيضاً.

وقد نقل أكله يوم عاشورا بعد العصر (٢)، وكذا الاططار بها يوم العيد (٣)  
ولم يثبت صحته فلا يؤكل إلا للشفاء، ولكن ينبغي أخذه بالدعاء والشرائط،  
والدعاء عند الأكل أيضاً للروايات (٤)، بذلك فتأمل.

وهل يستثنى غيرها؟ مثل الأرمني، والطير، لمختوم، للشعاع، فانها ذكرنا في  
الطقت علاجاً لبعض الامراض مثل الأسهال، وهو منفي على تحوير الشعاع بالمحرم  
على تقدير تحريمها، وسيجيء ذلك.

قوله: «والسموم القاتل قليلها وكثيرها الخ» من محرمات الحامدة  
السموم القاتل، قليلها وكثيرها، وكل ما هو القاتل فهو حرام، سواء كان قليلاً أو  
كثيراً، وما لم يكن قاتلاً إلا كثيره فلا يحرم لا هو كالترياق، فان قليله ليس  
بقاتل، ولكن كثيره قاتل، فتقدر القاتل بشرط العمود العلم يكون حراماً، بل أكله  
يكون قتلاً لنفسه فيدخل تحت قاتل المؤمن ن كان، (يعود بالله منه).  
نعم ما لا يقتل قبله، ولكن يؤول في الضرر الكثير من المرض وغيره، يمكن

(١) الوسائل باب ٧٢ حديث ١ من أبواب المزارج ١٠ ص ٤١٤.

(٢) لم يثر عليه ان الآن وضع، نعم ذكره الشيخ رحمه الله في الصباح بمواضع الاستعجاب راجع الصباح

ص ٧٩٣ في أوائل (المحرم) ملاحظ.

(٣) راجع الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب صلاة العيد ص ١١٤.

(٤) راجع باب ٧١ و ٧٢ من أبواب المزارج للوسائل ج ١٠ ص ٤٠٨ - ٤١٤.

ويحرم من الذبيحة الطحال، والقضيب، والفرج، والفَرْث،  
والدم، والاثنيان، والمثانة، والمرارة، والمشيمة. قيل: والنخاع، والعلباء،  
والغدد، وذات الاشاجع، وخرزة الدماغ، والحدق.  
ويكره الكلاء، واذنا القلب، والعروق.

تحريم قليله أيضاً حتى يصير عادة ويؤثر تركه إلى الضرر فيجب، فتأمل.  
وإليه أشار بقوله: (وما لا يقتل قليله يجوز تناول ما لا ضرر فيه) فافهم.  
قوله: «ويحرم من الذبيحة الطحال الخ» في تحريم الأشياء المخصوصة  
من الذبيحة والمتحورة المحللة خلاف، قيل: أربعة، وأنه لا خلاف في تحريمها، وهي  
الدم، والطحال، والقضيب، والاثنيان، قاله في الشرح.  
ونقل عن الصدوق: عشرة لا يؤكل [يعرث، والدم، والسحاح، والطحال،  
والغدد، والقضيب، والاثنيان، والرحم، والحياء، والأوداج، وقال: وروي  
العروق (١)، وفي حديث آخر: مكان الحياء، الخمد.  
قال في الشرح: قلت: قال أهل اللغة: الحياء بالمذرحم الساقة وجهه احية  
ولعل الصدوق أراد به طاهر الفرج، وبالرحم باطنه.  
ثم كلامه ليس نصاً على التحريم، لعل وجهه انه ما ذكر الفرج مع تحريمه،  
والحياء بمعنى رحم الساقة ليس محرام عنده، وان الصدوق يذكر كثيراً من  
المكروهات بلفظ التحريم والهي.  
ونقل عن المفيد وسائر: لا يؤكل الطحال والقضيب والاثنيان ولم يذكر  
غيرها.

والطاهر ان ترك الدم للظهور، فكأنه ليس بحزء من الذبيحة، ثم قال:  
وقال المرتضى: انفردت الإمامية بتحريم أكل الطحال، والقضيب، والخصيتين،

والرحم، والمثانة، ووافقه في الخلاف، وزاد العدد، والعلباء، والخزرة، ولم يتعرض لغيرها.

وقال أبو الصلاح، وتبعه ابن زهرة: يحرم سبعة، الدم، والطحال، والقضيب، والاثنيان، والغدد، والمثيمة، ولثانة.

وقال الشيخ في النهاية - وتبعه ابن البراج، وابن حمزة، وابن إدريس -: يحرم أربعة عشر، الدم، والفَرْث، والطحال، والمرارة، والمثيمة، والفَرْج ظاهره وباطنه، والقضيب، والنخاع، والاثنيان، والعلباء، والغدد، وذات الشايج، والحنق، والخزرة ونقص ابن البراج الدم لظهور تحريمه بمقتضى القرآن، وزاد ابن إدريس المثانة فالمحرّمات عنده خمسة عشرة.

وهو مختار المصنف في القواعد، ونقله عنه أكثر علمائنا في التحرير.

ونقل عن ابن الجنيد أنه قال: يكره من المشاة أكل الطحال، والمثانة، والغدد، والنخاع، والرحم، والقضيب، والاثنيان، ثم قال: الكراهة قد تطلق على التحريم، قال: ونقل في المختلف، عن أبي الصلاح كراهة النخاع، والعروق، والمرارة، وحبّة الحنفة، والخزرة، ولم يذكر عنه التحريم، فعلم أنه لم يقف عليه حال التصنيف يريد به بيان الإجماع والاتفاق على تحريم الأربعة المذكورة، الدم، والطحال، والقضيب، والاثنيان.

والظاهر أن لا زائد على الخمسة عشر.

وظاهر المتن تحريم التسعة المذكورة، والتردد في الستة الباقية.

ولما الدليل فالظاهر أن ابن إدريس ومن يقول بتحريم الكل يستدل على تحريم الكل بالخبائث الدالة على التحريم بالآية (١)، إذ ما نجد تحريم الكل في الخبر،

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث، الأعراف ١٥٧.



ومعلوم عدم الإجماع وفي صدق الحثثة على الكل تأمل.  
والأصل والعمومات وحصر المحرمات في الآية (١) والأخبار الكثيرة المفسرة لها (٢) - كما مر - دليل العلم.

ويدل على تحريم عشرة ما روه في الفقيه مرسلاً، قال الصادق عليه السلام: في الشاة عشرة أشياء لا يؤكل، العرث، والدم، والنخاع، والطحال، والعدد، والقصيب، والانشين، والرحم، والحياء، واللاوداح (٣).  
وقال عليه السلام: عشرة أشياء من لينة ذكية، القرن، والحافر، والمظم، والسن، والاصمحة، واللبن، والشعر، والصوف، والريش، والبيض (٤) ثم قال: وقد ذكرت ذلك مسداً في كتاب الحصال في كتاب العشرات.  
رأيت في الحصال تعد قوله عليه السلام (اللاوداح) : أوقال: (العروق) (٥).

لكن فيه أيضاً بغير استناد (٦)، لعله حذف السامع منها أيضاً كما فعل ذلك ثواب الأعمال، فإنه يوحد مستداً وغير مسد، أول هذه الرواية هو الذي سببه إلى

(١) اشاره إلى قوله تعالى قل لا أحد مني وحى من همزاً على طاءم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسروحاً إلخ، الأنعام ١٤٥.

(٢) راجع الوسائل باب ١ حديث ٦-٧ وباب ٥ حديث ٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٢٤-٣٢٧.

(٣) أورده في الفقيه ج ٣ ص ٣٤٧ تحت رقم ٤٢١٧ طبع مكتبة الصدوق

(٤) الوسائل باب ٣٣ حديث ٩ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٦.

(٥) الحصال (ابواب العشرة) باب لا يؤكل من الشاة عشرة أشياء ص ٤٣٣

(٦) لم يهم مراد قوله فتمس سراً (بغير سند) فإن الحديث في الحصال هكذا: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى أنطار رضي الله عنه، قال: حدث أبي، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ولعن المراد كونها مرسلة.

الصدوق، وقال: غير صريح في التحريم، وفيها دلالة على طهارة اللبن أيضاً.  
وروى عن ابن أبي عمير في الكافي واستهيب أيضاً، عن بعض اصحابنا،  
عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا يؤكل من الشاة عشرة أشياء، الفرس والدم،  
والطحال، والنخاع، والعلباء، والغدد، والقضيب، والانشيان، والحياء والمرارة (١).  
هذه العشرة موافق لها الآ في عدة (العلباء) بدل (الرحم) وذكر (المرارة)  
بدل (الاولداج)، وهذه اظهر، فان (المرارة و لعماء) اقرب إلى الحرام من (الرحم  
والاولداج) الآ ان يفتر الرحم بـ (الفرح) كما نقساه عن الشرح.

وفي الطريق مع الارسل سهل بن زياد،  
وتدل على تحريم سبعة اشياء (و بية أبي يحيى الواسطي رفعه، قال مرأمر  
المؤمنين عليه السلام بالقضايين فيها هم تحزن بيع سبعة اشياء من الشاة، نهاهم عن  
بيع الدم، والعدد، وآذان الفؤاد، والطحال، والنخاع، ولساني، ولفصيب (٢) الخ.  
وعلة فيه آذان القلب من المنهي، وما يعلم القابل به، بل قيل: انه مكروه  
فكان له ولعدم الصحة حل على الكراهة بالنسبة إليها وان كان بالسنة إلى  
غيرها التحريم فتأمل.

ورواية إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: حرم من  
الشاة سبعة اشياء، الدم، والخصيتان، والقضيب، والمثانة، والعدد، والطحال  
والمرارة (٣) لكنها ضعيفتان.

وفي رواية اسماعيل بن مزار عنهم عليهم السلام، قال: لا يؤكل مما يكون  
في الابل، والبقر، والغنم، وغير ذلك مما لحمه حلال، لفرح بما فيه ظاهره وباطنه،

(١) الوسائل باب ٣١ حديث ٤ من ابواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٣٦٠.

(٢) الوسائل باب ٣١ حديث ٢ من ابواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٣٥٩.

(٣) الوسائل باب ٣١ حديث ١ من ابواب الاطعمة محرمة ج ١٦ ص ٣٥٩.

والقضيبي، والبيضتان، والمشيمة. وهي موضع الولد والطحال. لانه دم. والغدد مع العروق، والمنع الذي يكون في الصلب، والمرارة، والخصية، والخرقة التي تكون في الدماغ، والدم (١).

هذه أيضاً تدل على العشرة، بل الزيادة مع المخالفة لما سبق.

وفي رواية مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا اشتري أحدكم اللحم فليخرج منه العدد، فإنه يحرك عرق الجذام (٢).

وفي مرسل عن بعض أصحابنا أنه كره الكليتين، وقال: إنها مجتمع البول (٣).

كأنه لعدم الصفة والقتال حلت على الكراهة كما قلناه في آذان القلب، كما صرح به المصنف هنا وغيره.

هذه ما رأيت من الأخبار في هذا الباب.

والظاهر أن لأنزاع في تحريم الأربعة المذكورة للاجماع المنقول، والبص المجبور ضعفه به ولا ينافي ذلك عدم الحكم بتحريم جميع ما شتمل عليه فتأمل، وفي الباقي أشكال من احتمال الخبائث (٤)، والروايات (٥).

ولكن الأصل، والعمومات، وحصر المحرمات مثل: أحلت لكم بهيمة الانعام (٦) فكلوا مما ذكر اسم الله عليه (٧) وغير ذلك، وعدم ظهور الخبائث،

(١) الوسائل باب ٣١ حديث ٣ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٩.

(٢) الوسائل باب ٣١ حديث ٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٩.

(٣) الوسائل باب ٣١ حديث ٥ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦.

(٤) يشمل عموم قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث

(٥) الدالة على المحرمة.

(٦) الثالثة: ٢.

(٧) الانعام: ١١٨.

وضعف الروايات يدل على الإباحة، كما يظهر أنه مذهب بعض العلماء، مثل الشيخ المفيد والسلار على ما تقدم فتأمل.

واستدل في المختلف على مذهب النهاية بالاستصحاب، وبرواية ابن أبي عمير وإسماعيل بن مرار (١) ورواية الروائين بضعف واختار ما في المتن من تحريم التسعة وقال بكرامة ما سواه من المذكورات.

وأنت تعلم أن الحباثة غير طاهرة في كل ما هو مذكور في النهاية، وفي كل ما اختاره أيضاً، ولو كانت ظاهرة لما اختلف فيه فتأمل.

وأيضاً أن الروائين (٢) غير موافقين لكلام النهاية، إذ ليس (دات الاشاجع) فيها و(الحياء) موحود في الأولى و(العروق) في الثانية مع علمهما في النهاية فتأمل، والمسألة مشككة، والاجتناب عن الكل أحوط فلا يترك ما (إن. خ) يمكن.

ثم إن لظاهر عدم الفرق في هذه الأشياء بين لذائع المخللة التي يوحد فيها ذلك حتى (المصمور - ح ل)، فإن لظاهر هو العموم على تقدير التحريم فلا فرق. أما تفسير هذه الالفاظ التي قيل بتحريم معناها، قال في الشرح:

فالفرت قال الجوهري: هو السرجين مادام في الكرش وجمعه فروث.

وقال بعض المفسرين: هو الأشياء المهضمة بعد الانهضام في الكرش

وهما (٣) قربان.

(والثانية) بفتح الميم موضع ابول، (والشيمة) قرين الولد الذي يخرج

معه، والجمع مشايم مثل معاش، (والنخع) وهو عرق مستبطن القفار وهو اقصى

(١) المتقدمين أنما لرجع.

(٢) يعنى رواية ابن أبي عمير ورواية إسماعيل بن مرار المتقدمين.

(٣) يعنى قول الجوهري وتفسير بعض المفسرين.

ولا يحرم اللحم المشوي مع الطحال إن كان فوقه أو لم يكن الطحال مثقوباً.

حدّ الذبح (والعياوان) اثنتان، وهما عصبتان عريضتان صفراوان ممدودتان من الرقبة على الظهر إلى الذنب (والاشاجع) قال الجوهري: هو اصول الاصابع التي تتصل بعصب طاهر الكف، انواحد اشجع بهتج الهمة، وذات الاشاجع كانه اشارة الى مجمع تلك الاصول ويقد أيضاً ذوات الاشاجع، (وخززة الدماغ) قال الفقهاء: انها حبة في وسط الدماغ بقدر الحصة الى العبرة ماهي تخالف لون الدماغ اعني المُنْع الذي في الجمجمة، (واحدق) مع حلقة وهو سواد العين الاعظم.

لعلك علمت وجه كراهة (آذان القلب) والكلاء، والعروق مما تقدم من الاخبار.

وقد عرفت ان المشيمة فشرت في الحديث بموضع الولد، وقال في القاموس: هي محل الولد، ولعله مقصود الشارح، والطاهر انه المراد بالرحم في بعض الروايات.

وان الاشاجع وذات الاشجع واحد، وانها لا توجد بالمعنى الذي ذكر في كل البهائم المخللة.

الا ان يقال: هي اصول الاصابع، ولظلف وغيره فيوجد في الغنم، والابل، والبقرة، ويمكن وجودها بالمعنى الاول في الطيور ويشكل تميزها فتأمل، والاصل الحل حتى يعلم ما يحرم، وقد لا يكون ذلك في الكل فتأمل.

واعلم ان مختار لمن من تحريم التسعة غير بعيد للخباثة ويكون الستة الباقية حلالاً ومكروهاً لعدم الخباثة وصحة الرواية (١).

قوله: «ولا يحرم اللحم المشوي الخ» وجه عدم تحريم اللحم المشوي مع

(١) لم يثر على رولية اشتملت على التسعة دالة على الكراهة فتابع.

الطححال ان كان اللحم فوقه أو كان تحته ولم يكن لطححال مثقوباً ومنقوباً، هو الاصل والاستصحاب، وسائر الأدلة مع عدم لعلم بامتزاجه بالمحرم من اجزاء الطحال، وبه رواية أيضاً.

ومفهوم المتن يدل على تحريمه مع انغذاء الأمرين، وتدلل عليه الرواية.  
قال في الفقيه، قال الصادق عليه السلام: إذا كان اللحم مع الطحال في سفود اكل اللحم إذا كان فوق الطحال، وإن كان أسفل من الطحال لم يؤكل، ويؤكل حوذاً، لأن الطحال في حجاب ولا يبرل منه شيء إلا أن يشق، فإن ثقب حصاره ولم يؤكل ماتحته من الجوداب، فإن جعلت سمكة يجوز اكلها مع جرّي أو غيرها مما لا يجوز اكله في سفود أكث التي لها فموس إذا كانت في السفود وفوق الجرّي وهوq اللاقي لا تؤكل، فإن كانت أسفل من الجرّي لم تؤكل، وهي مرسله فيه (١).

وقريب منها رواية ضعيفة في التهذيب ولكافي أيضاً وزيد: سئل عن الطحال أيجل أكله؟ قال: لا تأكله فهو دم (٢).

وزيد أيضاً قوله: (وتحته خبز وهو الحوذاً).

وبالجملة بينها مغايرة، ولكنها ليست بمعنىة.

وروى أيضاً عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام، وقد سئل عن الجرّي يكون في السفود مع السمك قال: لا يؤكل ما كان فوق الجرّي ويرى ما سأل عليه الجرّي (٣).

قال في الدرر - بعد ذكر الرواية -: وعليه ابن بابويه، وطرّد الحكم في

(١) راجع الفقيه ج ٣ ص ٣٣٩ مدرقم ٤٢٠٣ ولا حظ ديه طبع مكتبة الصدوق

(٢) الوسائل باب ٤٩ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٦٧.

(٣) الوسائل باب ٤٩ صدر حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص.

## مسائل

البيض تابع، فإن اشتبهه بيض السمك أكل الخشن وإن اشتبه  
بيض الطير أكل ما اختلف طرفاه، لا ما اتفق.

بجامعه ما يحل أكله لما يحرم أكله، قال لفاضل: لم يعتز علماؤنا ذلك، والحرّي طاهر  
والروية ضعيفة السند.

وأنت تعلم أنه ينفصل من الحرّي احزاء فيحرم وإن كان طاهراً، ويشكل  
حال الطحال أيضاً فتأمل.

هي الكل تأمل، ينبغي الحلّ ما لم يعلم اختلاط الحرام فيحرم مطلقاً، لعلّ  
ما ذكر في الرواية يشبه عليه.

قوله: «البيض تابع الخ» بيان ما يحلّ من البيض وما يحرم، فقال: أنه  
تابع للحیوان في الحلّ والحزمة والكراهة، فمن الحلال المطلق كالحمام حلال، ومن  
المكروه كالفاختة مكروه، ومن الحرام كالنازي حرام.  
لعلّ دليله أنه كالجزة والخاص منه فيكون تابعاً له فتأمل.

وتدل عليه أيضاً رواية ابن فضال، عن بعض اصحابنا، عن ابن أبي  
يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الدجاجة تكون في المنزل وليس  
معها الديكة تختلف من الكساسة وغيره، وتبيض بلا أن تركها الديكة، فما تقول في  
أكل ذلك البيض؟ قال: فقال: إن البيض إذا كان مما يؤكل لحمه فلا بأس  
بأكله، فهو حلال (١) ولا يضرّ ضعف سند فتأمل.

وإن اشتبه المحلّ بالمحرّم مثل بيض السمك الحلال المفلس بغيره يحلّ  
الخشن منه فيؤكل دون اللين.

(١) الوسائل باب ٢٧ حديث ٧ من ابواب الأطعمة المحرّمة ج ١٦ ص ٣٥٥.

ولعله تدل عليه التجربة والرواية، كأنهم رحمهم الله جرتوا حتى حكموا بذلك، فإن افاد ذلك الصلم أو الظن المعتد، وآلا فلا ينبغي أكله، وإن دل على الحل، الأصل والعمومات ونجرت تغليب الحلال (١) ويدل على تغليب الحرام أيضاً خبر (٢) وقد تقدما.

ويمكن الجمع بالاباحة والكراهة أو التحية أن كانت أو بالحصر وغيره كما ذكره، فتأمل.

ونقل في الدروس، عن ابن إدريس والمصنف حل ما في جوف السمك مطلقاً للأصل وحل الصحناء بكسر لصاد والمدة، كأنها نظرا إلى ما قلناه ولكن الظاهر أنه جزء من الحرام، فيكون مثله، ولا شك أنه الأخط.

ويدل على التمييز البيض المحرم والمحلل من الطيور باستواء الطرفين والاختلاف، كأنه التجربة أيضاً مع الأخبار.

مثل ما في صحيحة عبدالله من سنان عن أبي عبدالله عليه السلام وسأله غيره عن بيض طير الماء فقال: ما كان منه مثل بيض الدجاج - يعني على هيئته - (نطقته - تل) فكل (٣).

ورواية محمد بن مسلم، عن أحدهما عبيد السلام، قال: إذا دخلت أجرة فوجدت بيضاً فلا تأكل منه إلا ما اختلف طرفاه (٤) - وهي صحيحة في

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٢١ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٥٩.

(٢) لعله قلنس مزة نظرياً ما رواه الشيخ رحمه الله بسنده عن ابن محبوب، عن أبي ايوب، عن أبي بصير، قال: سألت أحدهما عبيد السلام عن شربة أحياء ونسفة؟ قال: لا إلا أن يكون قد احتلط معه غيره الوسائل باب ٣ حديث ٦ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٦٠.

(٣) الوسائل باب ٢٠ دليل حديث ٢ من أبواب الإطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٨.

(٤) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من أبواب الإطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٧.



وإذا اغتذى الحيوان بعذرة الانسان خاصة حرم حتى يستبرى.

التهذيب (١).

ورواية زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام (سأله عن البيص - ثل):  
البيص في الآجام؟ فقال: ما استوى طرفاه فلا تأكل وما اختلف طرفاه فكل (٢).  
فيها (على الرياب) في تهذيب والكافي والفقيه (٣)، فان كان (اس  
الريان) أو (الرياب) كما هو الظاهر، فهي حسنة، فقد تقدمت.  
وفي حديث، عن أبي عبد الله عليه السلام: فقال: ان فيه عالماً لا يحصى، انظر  
كل بيضة تعرف رأسها من سعلها فكل (مكنها - ثل)، وما سوى ذلك فدعه (٤).  
وفي اخرى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كل من البيص  
مالم يستور رأسه، وقل: ما كان من بيص طير الماء مثل بيص الدجاج وعلى حفته  
احد رأسيه معرطح (٥) والآ فلا تأكل (٦).  
وفي اخرى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال: كل منه ما اختلف  
طرفاه (٧) فتأمل.

قوله: «وإذا اغتذى الحيوان بعذرة الح» اعلم أنه قد يعرض التحريم  
للحسوان المحتل من وجوه (لاول) حمل، وفيه بحثان:

(١) سنده كما في التهذيب هكذا - حسب من سعيه، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٨

(٣) في الوسائل نقلاً من مشايخ الثلاثة (على بن الزيات).

(٤) الوسائل باب ٢٠ قطعة من حديث ٣ منها ص ٣٤٨

(٥) المعرطح، المعرض يقال في البيص احد رأسيه معرطح أي مريض وفي بعض النسخ معرطح وهو معناه

(مجمع البحرين).

(٦) الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٤٨

(٧) رواية بن أبي يعقوب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان يكون في الاحام فيختلف على

البيص فما أكل منه؟ قال: كل منه ما اختلف طرفاه - الوسائل باب ٢٠ حديث ٦ ج ١٦ ص ٣٤٩

بأن يطعم عبثاً طاهراً، فالناقة بأربعين يوماً، والبقرة بعشرين،  
والشاة بعشرة والبطّة وشبهها بخمسة، والدحاجة وشبهها بثلاثة،

### «الأول في ما يحصل به الجلل»

وفيه احدث:

(الأول) المشهور أنه إنما يحصل ماكر عذرة الانسان فقط، ونقل عن أبي  
الصلاح إلحاق غيرها من الجاسات به، وهو قيس لا نقول به.  
(الثاني) في مدة حصوله، وهي المدة التي يقدر مالاكل فيها إنه حلال،  
ولكنها غير منصبة شرعاً، ولا لعة، ولا عرفاً، وفي بعض الروايات مبدلة على أنه  
لا بد من كون عذاتها ذلك، ولم يكن له غذاء غيرها، وأنه لا بد من الاتصال، فلو  
حنطت لم يحرم ولم يصير حلالاً.

وهي مرسلة موسى بن اكي، عن بعض صحابا (به - ح ل)، عن أبي  
جعفر عليه السلام في شاة شربت نولاً ثم ذبحت، قال: فقال: يُعسل باقي جوفها ثم  
لا بأس به، وكذلك إذا اعتنعت بالعدرة ما لم تكن حلالاً، والجلالة التي يكون  
ذلك غذاؤها (١).

فيها دلالة على وحب غسل الجوف إذا نحس، فيفهم منها تحجيس  
البواطن، وهو خلاف المشهور إلا أن تحصه باب لا تنجس شحاستها، لا أنها  
لا تنجس بالنحاسة الخارجية، وهو بعيد، وخلاف ظاهر كلامهم، فتأمل.  
ويمكن حلها على الامتنع باب في ذلك لضعفها.

ومرسلة علي بن اسباط عن روى في الجلالات: لا بأس بكنه إذا كن

يخلط (٢).

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من ابواب الاطعمة للحرمه ح ١٦ ص ٣٤٨.

(٢) تأتي عن قريب ان شاء الله.

## والسمك بيوم وليلة، وما عداها بما ينزل حكم الجلل.

وفي صحيحة هشام (١) أيضاً إشارة إليه.

نعم قد فهم انه لا بد من كونها غذاءها وعدم الفصل بغيرها، ولكن ما علم مقدار تلك المدة، فيمكن الحوالة إلى العرف وصدق أن تلك غذائها، فيمكن تحققة اليوم وليلة، وبالمقدار الذي يشتد به عظم وينبت لحم كما قيل في الرضاع، ولكن معرفة هذا مشكل، ولا شك في ظهورها بعد مدة كثيرة.

ونقل عن بعض آخر ظهور سنن ورائحة تدك العذرة من لحمه.

والظاهر انه لا شك في حصوله حيث، وأما القبل فغير معلوم.

ونقل عن الخلاف والبسوط انها لتي يكون اكثر غذائها العذرة، فلم يعتبر اشتراط عدم الفصل، مع انه ما يفهم مدة ذلك.

ونقل عن المحقق أن هذا التفسير حيد على القول بالكراهة، لا التحريم، ويؤيده ان مذهب المبسوط هو الكراهة، وأنه قال: ذلك مذهبنا فيشعر بعدم الخلاف عندنا، فلا يبعد اختصاص كراهة المذكورة في المبسوط بما هو غالب علمه لا الدائم وكذا حمل كلام ابن الحنيد فلا يتحقق الخلاف لتحريم لحم الجلل الذي يكون علفه ذلك فقط، اذ ما نقل الكراهة الا عنها فتأمل.

والمشهور هو التحريم، ودليبه أحبار كثيرة منها صحيحة هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تأكل لحوم الجلالات، (وهي التي تأكل العذرة). (٢) فإن (وان - خ ثل) اصابك من عرقها وغسله (٣).

ففيها دلالة على تعيين الحلالة.

(١) الوسائل باب ٣٧ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٤.

(٢) هذه المحنة ليست جزء من الروية كما في التبيين والامتناع والوسائل - نعم هي موجودة في

بعض نسخ الكافي ج ٦ باب لحوم الجلالات - ج ص ٢٥٠ حديث ١ بين معنيين فلاحظ.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٤.

وحسنة حمص بن الحنظلي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا تشرب من ألبان الأبل الجلالة، وإن أصابك شيء من عرقها فغسله (١).

وهما مع غيرهما من الأخبار من طرق العامة (٢) والخاصة كما استسمع في بحث الاستبراء - ظاهرة في التحريم، مع اعتبار السند وعدم المعارض، والشهرة والمناسبة العقلية مع التأويل المذكور (٣) لكلام لقائل بالكرهية.

نعم، فيها الأمر بالمسل من عرقها، وهو يدل على نجاسة عرقها، وهو خلاف المشهور، فإن كان لها معرض ومانع عن ذلك يحمل الأمر فيها على الاستحباب والآفة على الوجوب الطاهر، وذلك غير مانع من دلالة أولها على تحريم لحمها ولبنها فلا مانع من القول بالتحريم.

فقول شرح الشرائع - بعد نقل الرواية عن العامة أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن أكل لحم الخلالة، وعن شرب لبنها حتى يُحبس (٤)، ورواية هشام بن سالم، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ساقه الخلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها (٥) الحديث، وغيرهما من الأخبار اندالة على النبي: الأول (٦) عاقي والثاني غايته أن يكون من الحسان والباقي ضعيف - مح (٧) التامل فقد عرفت الصحيح (٨) والحسن.

(١) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٢٥١

(٢) يأتي عن قريب ان شاء الله ولا حظ من أبي داود ج ٣ باب النبي عن أكل بخلالة ص ٣٥١

(٣) بقوله قدس سره ما تقدم آنفاً فلا يعد حجة من الكرامة المذكورة في بسوط عما هو غالب عليه ذلك

(٤) راجع من أبي داود ج ٣ ص ٣٥١ باب النبي عن أكل بخلالة وأما ما ولكن ليس فيه قوله (حتى يُحبس).

(٥) الوسائل باب ٢٨ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٦ وفيه عن مسمع عن أبي

عبد الله عليه السلام قال الح.

(٦) يعني ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله من نهى عن أكل لحم بخلالة الح وقوله الاول الح

مقول قوله. فقول شرح الشرائع. (٧) خبر لقوله قدس سره فقول شرح الشرائع.

(٨) أراد بالصحيح مصححة هشام بن سالم وبأخس حجة حمص بن الحنظلي

وما رأيت ما ذكره من الحسن في الأصول، بل التي ذكرها رواية مسمع (١)، وهي ضعيفة كما رأيت في الكافي، وهو اعرف.

ثم قال: الأشهر الأول، وبوقيل بالتفصيل كما قال المصنف رحمه الله بأنه إن كانت العذرة غداةً محضاً فالتحريم، وإن كان غالباً فالكراهة كان وجهاً.

وأنت تعلم أنه وجه على ما قلناه لا على ما ذكره، حيث لا دليل عليه على التحريم، بل لا يبعد الكراهة فيما أكل العذرة مساوياً، بل أنقص أيضاً خصوصاً إذا كانت يعتد بها (تفتد بها - خ ل) وكذا سائر النجاسات للاعتبار، ومفهوم هذه الأحبار الدالة على التحريم، واحتمل القياس، فتأمل.

(الثالث) لا فرق بين سائر الحيوانات في ذلك وإن كان المذكور في بعض الأدلة الشاة أو البقرة، لعدم الفرق، وللعلم الظاهر في صحة هشام المتقدمة.

(الرابع) على تقدير تحريم لحمها هل هي حية أم طاهرة؟ المشهور الأخير، فهي كسائر المحرمات الطاهرة مثل لسباع، بل ما نعرف القائل بها.

نعم، قيل بسحابة عرقها، والروايتان المتقدمتان دللتا على وجوب غسل عرقها فيحتمل التعبد والنجاسة.

وعلى تقدير نجاسة عرقها - كما هو قول الشيخ - لا تدل على نجاسة الحيوان فتكون نجس العين مثل الكلب والخنزير، وهو ظاهر وموافق للأدلة.

ويمكن حل الأمر على الاستحباب كما مر، فإنه يرد لذلك كثيراً، والشهرة، والأصل يؤيده، وكذا ما دل على حصر النجاسات وبعد التعبد من دون النجاسة.

وبالجملة، الطاهر تحريم لحمها ولبنها وسائر ما يتولد منها، ووجوب إزالة

عرقها حتى يعلم المنزل المحتل من الاستبراء وغيره وهو ظاهر.  
(الخامس) هل يقع عليها الذكاة كما في بعض المحرمات؟ الظاهر ذلك للاستصحاب، ولما مر في بعض المحرمات.

### «البحث الثاني في الاستبراء المحلل لما حرّم»

والظاهر ان لاحلاف بينهم في كون التحريم ممّا يمكن رواه بالاستبراء إلا انه وقع الخلاف في مدته واختلّفت الرويات، فنقل الروايات، فننظر فيما يستفاد منها.

وهي رواية السكوني، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الدخالة الجلالة لا يוכל لحمها حتى تقيد (تغتذي - خ ل) ثلاثة أيام، والبقرة الجلالة خمسة أيام، ولشاة الجلالة عشرة أيام، والبقرة الجلالة عشرين يوماً، والناقة الجلالة أربعين يوماً (١).

ورواية موسى بن أكيل وقد تقدمت (٢).

ورواية يعقوب بن يزيد رفعه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الابل الجلالة اذا اردت نحرها تحبس البعير أربعين يوماً، والبقرة ثلاثين يوماً، والشاة عشرة أيام (٣).

ومرسلة علي بن اسباط وقد تقدمت (٤).

ورواية يونس عن الرضا عليه السلام في السمك الجلال انه سأله عنه

(١) الوسائل باب ٢٨ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٦.

(٢) الوسائل باب ٣٠ حديث ٥ من ابواب نياس المصل ج ٣ ص ٣٠٠.

(٣) الوسائل باب ٢٨ حديث ٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٦.

(٤) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٥.

فقال: تنتظره يوماً وليلة -وقال سياري (١): ان هذا لا يكون الا بالبصرة، وقال في الدجاج (جة- نل): تحس ثلاثة ايام، والبطّة سعة ايام، والشاة اربعة عشر يوماً، والبقرة ثلاثين يوماً، والابل اربعين يوماً ثم يذبح (٢).  
ورواية تمام النصيرفي، عن أبي حمزة عليه السلام في الابل الحلاله؟ قال:  
لا تؤكل لحمها، ولا يركب اربعين يوماً (٣).

ورواية مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الناقة الحلاله لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تعدي اربعين يوماً والبقرة الحلاله لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تعدي ثلاثين يوماً، وانشاء الحلاله لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تعدي عشرة ايام، والبطّة الحلاله لا يؤكل لحمها حتى تربي خمسة ايام، والدجاجة ثلاثة ايام (٤).  
وهذه دلت على التحريم مع الجلال؟ والحل بعده بالاستبراء.

والظاهر ان لارب في اخر بعد الاستبراء وعدم التحريم الابدئي.  
ولكن اختلف في المدة، ونيس في تعيين تلك المدة بضع معتبر كما رأيت، فالحوالة الى زوال الجلال الموجب عرفاً مناسب.  
ولا شك في الروال بتطبيب المحرم وزوال رائحته اذا كان السبب هو النتن، وفيما لا تقدير له بزواله عرفاً.  
وفيما لا تقدير في الروايات يمكن ذلك أيضاً لعدم اعتبارها.

(١) يعني أحمد بن محمد السيارى الذي في طريق هذه الرواية

(٢) بوسائل باب ٢٨ حديث ٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٧.

(٣) بوسائل باب ٢٨ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٦ وفيه عن ابي عبدالله

عليه السلام

(٤) بوسائل باب ٢٨ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦.

والأولى العمل بالأكثر فيما فيه اختلاف عدد ولو ساكثر الأمرين فيما له تقدير لو فرض الزوال قبل ذلك المقدر أو البقاء بعد الاستبراء بالمقدر.

ثم إن الظاهر أنه لا يحتاج إلى الربط والحبس كما وقع في بعض العبارات (١) والروايات (٢) فإن الظاهر أن المراد حسه ومنعه من القدرة، وهو ظاهر مع أنه لا شك أن موافقة الرواية أحسن.

ثم إن الظاهر أن لافرق في المقدرين لذكر والاتى إذا كان الموحود في لفظ الرواية أحدهما، إذ لافرق بينهما على لظاهر في الجمل وزواله، فالمقدر لأحدهما هو المقدر للآخر، فلا يكون هو ممّا لانص فيه حتى يكون الاعتبار بزوال الاسم لا بالمقدر كما يفهم من قيود المحقق الثاني الشيخ عليم.

وأيضاً إن الظاهر من بعض الروايات (٣) هو الحبس فقط من غير علف وهو غير بعيد، فإن الظاهر أن الجمل يروى بالمنع أيضاً وتتمثل.

ويمكن حمله على الحبس من العدة أو العلف بغيره كما ورد في بعض آخر (٤) ولا شك في أولوية العلف.

وأيضاً أنه لا يشترط الطهارة في العلف كما يفهم من المتن وغيره، للأصل وعدم الدليل، ولأن الغرض زوال الجمل وهو يحصل حينئذ.

نعم إن قيل: يحصل الجمل بغيرها من النجاسات فلا بد من كون العلف

(١) في الشرائع. وفي الاستبراء اختلاف (ي ب قال -) وكيفية الربط وبعض علفاً طهراً هذه الملة

(انتهى).

(٢) لاحظ الوسائل باب ٢٨ حديث ٦ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ١٦ ص ٣٥٧ وفيه أن البقرة تربط

عشرين يوماً الخ.

(٣) رجع الوسائل باب ٢٨ حديث ٤ و ٥ مل ٦ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ١٦ ص ٣٥٧

(٤) لاحظ الباب المذكور حديث ١ و ٢ ص ٣٥٦.



## ولو شرب شيء من الأنعام لبن خنزيرة ولم يشتركه.

غير ذلك أيضاً.

وأما المتنجس فالقول بحصول الجلال به غير معلوم، فلو كان ذلك يكون كذلك.

وإنه قد دلت على عدم البأس في أكل لحم وبيض دجاجة تأكل العذرة صحيحة سعد بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألته عن أكل لحوم الدجاج في لئساكر (١) وهم لا يمنعونها (لا يصدونها - يب) من شيء تمر على العذرة مغلّي عنها أو أكر (وأكمل - يب) يبيضهن؟ فقال: لا بأس به (٢).

وهي لا تنافي ما دلت على التحريم، إذ شرطه عدم الفصل وتمتص العذرة وصيرورتها جلالة، وما علم تحفظها في الدجاجة المسؤول عنها، بل الأصل والظاهر عدم ذلك، بل لا تدل على أكلها العذرة أيضاً أصلاً.

وحملها الشيخ على ذلك بمقريفة مرسلي موسى وعلي المتعلقتين (٣)، واحتمل أيضاً حملها على تقدير حصول الجلال على ما بعد الاستبراء.

قوله: «ولو شرب شيء من الأنعام الخ» هذا بيان ثاني ما يحرم لعارض وهو نعم، من الأنعام المحلّة، يشرب لبن خنزيرة، فإن كان قليلاً بحيث لا يشتدّ عظمه ولا ينبت لحمه كره لحم ذلك الشارب، ولبنه، بل نسله أيضاً على الاحتمال، لاحتمال التأثير، ويستبرأ سبعة أيام استحباباً، بأن يعلف ما يستبرأ

(١) نسكروه، بناء على هبة انفسه فيه من رل وبيوت الخدم والحشم وليست بقرية محقة وليست بعريّة والجمع دساكر (مجمع البحرين).

(٢) الوسائل باب ٢٧ حديث ٤ من أبواب الأضمة اهزمة ج ١٦ ص ٤٣١، وأورده في التهذيب باب الدبائح الخ حديث ١٩٣ ص ٣٥١ طبع قديم وص ٤٦ ج ٩ طبع جديد.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من أبواب الأضمة اهزمة ج ١٦ وباب ٣ حديث ٥ من أبواب لباس

به أو يشرب من لبن الشاة وغيره في هذه الأيام السبعة.  
ومستنده الكراهة الاخبار الآتية.

وان اشتد العظم ونبت اللحم حرم لحمه ونسله.  
دليله - مع ذكرهم من غير اظهار خلاف - الروايات وان لم تكن صحيحة  
كأنها منجبرة بذلك ، وبالاختبار فتأمل .  
وهي مارواه أبو حمزة - كأنه اثنائي - مرفوعاً ، قال : قال : لا تأكل من لحم  
حمل رضع من لبن خنزيرة (١).

وموثقة حنان بن مندير، عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل وانا حاضر  
عن جدي رضع من لبن خنزير حتى شبع (٢) وكتمكم كاشتد عظمه ثم استغسله رجل في  
غنم له (في غنمه - كما - ثل) فخرج له نسل مما تقول في نسله ؟ فقال : اما ما عرفت  
من نسله بعينه فلا تقرينه ، واما ما لم تعرفه (فكم - كما - ثل) فهو بمنزلة الجبن  
كُل (فكل - يب) ولا تسأل عنه (٣).

فيها اشارة إلى ان لحمه أيضاً يكون كذلك ، وكذا لبه ان كانت دات لبن  
بالطريق الاولى.

وان (٤) الجبن لا يخلو عن شيء ، كونه لاحتمال أخذ الانفة من الميتة وان  
كانت طاهرة وحلالاً على ما قالوه وسيأتي ، وان يكون الأولى الاجتناب فتأمل .  
وقريب منها رواية بشر بن سمة ، عن أبي الحسن عليه السلام في جدي رضع  
من خنزيرة ثم ضرب في العم ، فقدن : هو بمنزلة الجبن ، فما عرفت انه ضربه فلا

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٣ من أبواب الاطعمة محرمة - ج ١٤ ص ٣٥٣

(٢) في هامش السبعة مطبوعة هكذا ثبت في نصوص ثبوت ويشب اذا فص ولعب.

(٣) الوسائل باب ٢٥ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة - ج ١٦ ص ٣٥٣.

(٤) عطف على قوله فقدن مره ، إلى ان لحمه

تأكله ومالم تعرفه فكله (١).

حملها الشيخ في التهنيب على أنه رضع من الخنزيرة رضاعاً تاماً نبت عليه لحمه ودعه، واشتد بذلك قوته، فاما إذا كن دفعة واحدة أو دون مائيت عليه اللحم واشتد العظم فلا بأس باكل لحمه بعد استبرائه بما من ذكره إن شاء الله، وقد صرح في الحديث الاول (٢) - أي خبر حبان بن سدير - بذلك .

ثم أتته برواية السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن حمل غنّى بلبن خنزيرة؟ فقال: قتلوه واعلفوه الكسب (٣) والبرى والشعير والخنز، إن كان استغنى عن اللبن، وإن لم يكن استغنى عن اللبن فيلقى على خمر شاة سبعة أيام ثم يؤكل لحمه (٤).

والظاهر أن المراد بالذكور أمثلة (٥) وهي بظاهرها لحم من المتجسس وغيره.

وإن (٦) هذا التحديد للاستبراء فهي تدل على أن الاستبراء في مثله بسبعة أيام.

وإنه لا بد من أكل شيء فليس معلوم كفاية الحبس فقط، مع عدم الأكل فليس يبعد تحققه في ذلك المقدار من الرمان فتأمل.

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٣ وفيه بشارين مسلمة.

(٢) يعني الاول في التهنيب لاها والا حديث الاول لها حديث أبي حرة.

(٣) بالصم فالسكون صفة دهن الصم (جمع البحرين).

(٤) الوسائل باب ٢٥ حديث ٤ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٣

(٥) يعني أن الذكورات في حذر السكون بقوله عليه السلام اعلفوه الخ من باب المثال لا أن لها خصوصية.

(٦) عطف على قوله قلنس مزة: ان المراد ركبا قوله قلنس مزة وإنه لا بد الخ.

ويستبرئ استحباباً بسبعة أيام، وإن اشتد حرم لحمه ونسله.

وبدل أيضاً على تحريم لحمه رواية (١) تدل على الاستبراء بسبعة مطلقاً  
وكان المصنف حملها على عدم الاشتداد والاستحباب.  
ويمكن حملها على الأعم ولكن يكون الاستبراء واجباً ويحرم قبله، وهو  
خلاف ما تقرّر مع عدم صحة السند.  
ويمكن حمله على الأعم وحمل الاجتناب أولى أعم من أن يكون حراماً أو  
مكروهاً والاستبراء راجعاً أعم من أن يكون واحداً أو مستحباً كل ذلك بالعناية  
فتأمل.

والمصنف ما ذكرها الاستبراء في صورة التحريم، بل في صورة الكراهة  
والاستحباب فقط، وما اعرف وجهه، كونه إذاً محرم لا يحل بالاستبراء، لعدم  
الدليل، ولكن لا دليل على التحريم أيضاً فتأمل.  
وتدل على عدم اليأس بلين الإنسان، وأنه مكروه، صحيحة أحمد بن محمد  
بن عيسى قال: كتبت إليه: جعني الله فداك من كل سوء. امرأة ارضعت  
عناقاً (٢) حتى قطعت وكبرت وضربها الفحل ثم وضعت أفيجوز أن يؤكل لحمها  
ولينها؟ فكتب عليه السلام: فعل مكروه ولا بأس به (٣).  
فيها: إن المكروه لا بأس به.

وإنه مع الكبر والشدة مكروه فيبدونها يجوز بالطريق الأولى، ويحتمل  
الكراهة مطلقاً.

والظاهر أن المراد لحمها ولحم نسلها، فتأمل.

(١) راجع الوسائل باب ٢٥ حديث ٤ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٣.

(٢) بالفتح الاثنى من ولد المرقب لسكها حول (مجمع البحرين).

(٣) الوسائل باب ٢٦ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٤.

ولو شرب خمرأ غسل لحمه وأكل دون ما في جوفه .  
ولو شرب بولاً غسل ما في بطنه وأكل .

وأما اذا شرب احد المهللات - مثل الشاة - خمرأ فقال المصنف: (غسل لحمه وأكل ولم يؤكل ما في بطنه) لا قبل الغسل، ولا بعده .  
ويحتمل اختصاص الحكم بالشاة لورود النص فيها خاصة .

دليله - الذي رأيت غير كلامهم - رواية زيد الشحام الضعيفة بـ (أبي جميلة) (١)، عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال في شاة شربت خمرأ حتى سكرت ثم ذبحت على تلك الحال، لا يؤكل ما في بطنها (٢) .

هذه - مع ضعفها - لا تدل على غسل اللحم، ولا على تحريم ما في جوفها مطلقاً، بل اذا شربت حتى سكرت وذبحت حال السكر فهي احسن من المدعى من وجوه، والاصل وما تقدم من القواعد يقتضي عدم ذلك .  
ولكن لا ينبغي الخروج عن كلامهم معها امكن .

ويدل على الغسل وحيدة ما في البطن - اذا شرب البول - ما تقدم في رواية موسى بن اكيل - الضعيفة - عن أبي جعفر عليه السلام في شاة شربت بولاً ثم ذبحت؟ قال: فقال: يغسل ما في جوفها ثم لا بأس به، وكذا اذا اعتلفت العذرة (بالعذرة مثلاً) ما لم تكن جلالة .

وهي تدل على عدم غسل اللحم، بل غسل ما في جوفها، كأنه لو صول البول والغائط، فتدل على تنجيس الباطن .

(١) فان سندها كما في تهذيب هكذا محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الجبار عن أبي جميلة، عن زيد الشحام

(٢) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٢ .

(٣) الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٢ وفيه عن بعض اصحابه كما في التهذيب أيضاً وفي الكافي والاستبصار عن بعض اصحابنا .

ويحرم موطوءة الانسان ونسله، ويقرّع لو اشتبه حتى لا يبقى إلا

واحدة.

ولكنها ضعيفة من وجوه، ويحتمل محض التعبد لا التجسس واختصاص قاعدة عدم تنحيس الباطن بغيرها، فتأمل.

ولما كانا ضعيفين ولاؤى قصرة عن المطبوع، ولا يسعد القول بكراهة اللحم لو لم يكن اجماع.

ونقل عن ابن إدريس كراهة اللحم في الاول فتأمل.

وقيل: ان هذا ان يكون ددح في الحال بعد لشرب، واما اذا تأخر بحث صار ما شرب حرام من يديه فيظهر بالاستحالة ولم يحرم.

وفيه تأمل، د الحرام بالاستحالة لا التحريم، نعم ذكر ذلك في بعض الحسابات لاي الكل، وكأنه يظن ان الاستحالة سبب للحرمه، واد استحل صار طهراً وحلالاً وهذا كذلك وذلك غير بعيد ان لم يعمل باخريه، وان طاهرهما عام مثل كلامهم، فاستحصص محل تأمل، فتأمل.

قوله: «ويحرم موطوءة الإنسان الخ» هذا بيان ثالث ما يحرم لعارض، وهو

موطوء الإنسان بادخال الحشفة في قس حيوان محلل أو دبره، انزل ام لا، ذكرأ كان أو أنثى، بالغاً كان الفاعل ام لا، حرأ ام (أو-ح) عبداً، حراً أو (م-خ) لا على الظاهر.

دليله - بعد قولهم ذلك من غير ذكر خلاف - صحيحة محمد بن عيسى عن الرجل عليه السلام انه سئل عن رجل مظهر راعٍ مراعى شاة؟ قال: ان عرفها ذبحها واحرقها وان لم يعرفها قسمها بصفين بدأ حتى يقع لسهم بها فتذبح وتحرق وقد نجت سائرهما (١).

(١) للوسائل باب ٣٠ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٨.

المراد بالتصنيف ليس بتحقيق، إذ لا يمكن في الفرد، وهو ظاهر، فالمراد قسمان مختاربان، فزيادة أحد القسمين على الآخر مرد لا يضر. وكذا مخالفة الحكم، لما تقرر عندهم من أنه إذا اشتبه المحرم بالمحلل أن كان محصوراً يجتنب الكلّ وإن كان غيره يتصرف في الكلّ، إلا القدر المحرم، إذ كليته غير معلوم ويعرف نقيضه في موارد كثيرة.

والدليل عليه غير واضح، وقد مرّ صحة عبداً من سنان الدالة على تغليب الحلال وبعد التسليم قد يكون خارجاً عنه للنص والاحتمال.

والظاهر أنها صحيحة (١)، ولا يضر محمد بن عيسى، لأن الظاهر أنه العيدي الذي رخصاً توثيقه كما رجحه العلامة، بل أكثرهم، فاهم يستون الاحبار التي هو فيها بالصحة.

وإن الرجل هو العسكري أو الهاديّ عليهما السلام اللذين البيهقي يروي عنهما لأنه قد يُعبران به كما في باب النقطة:

نقل في الكافي (٢) والتهذيب (٣): حديثاً عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر، قال: كتبت إلى أرحل أمّته (إلى قوله) فوقع عليه السلام، الحديث. ونقل هذا الحديث بعينه في باب النقطة في لقيه أيضاً (٤)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، قال: سألت في كتاب (إلى قوله)، فوقع عليه السلام، الحديث (٥).

(١) فإن سندها كما في التهذيب هكذا محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى، وطريق الشيع إلى محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري بدرجة طرق بعضها صحيح مرّجح مشيخة التهذيب والاستبصار.

(٢) راجع الكافي باب النقطة والصلاة ص ٤٩ من كتاب المعشاة حديث ٩ ص ٣٦٧ من ج ١

(٣) راجع التهذيب باب النقطة والصلاة من كتاب مكاسب ج ٢ ص ١١٧ حديث ١٤ طبع قديم

(٤) راجع الفقيه ج ٣ باب النقطة والصلاة رقم ٤٠٦٢ طبع مكتبة الصدوق.

(٥) هكذا في النسخة المطبوعة وليس من قوله. وبمن هذا الحديث إلى قوله: الحديث في النسخ المخطوطة

وجعفر (١) هذا من رجال العسكري عليه السلام، وله مكاتبات إلى الهادي عليه السلام أيضاً، يعلم ذلك من التهذيب ولكافي وغيرهما فافهم.

فقول شرح الشرائع: بمضمونها عمل الاصحاب مع ضعتها وارسلها، لان الراوي محمد بن عيسى، عن الرجل، وهو مشترك بين الاشعري الثقة، والبيهقي الضعيف، والرجل ان كان هو الكاظم عليه السلام - كما هو الغالب فهي مرسله مع التضعيف بالاشتراك، لان كلاهما لم يدركاه عليه السلام، وان كان غيره فهي مقطوعة لا يعمل بها الخ.

غير جيد، لما عرفت، ولأن الاشعري هاوئش (٢)، بل انما وثق البيهقي الا ان بعضاً ضعفه أيضاً.

مع أن محمد بن عيسى ثلاثة، الثالث الطلحي (٣)، مذكور في الفهرست.

(١) هكذا في النسخ والصواب: عبدالله بن جعفراته الراوي هذا الحديث وهو الذي من اصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام. راجع تنقيح المقال مسحق لمقالي ج ٢ ص ١٧٤.

(٢) بل الظاهر توثيق الاشعري أيضاً دون البيهقي فقط في تنقيح المقال ج ٣ ص ١٦٧ محمد بن عيسى بن عبدالله سعد الاشعري أبو علي عنونه النجاشي كذلك، وقال: شيخ القمي ووجه الاشاعة متقدم عند السلطان (إلى ان قال): وفي الوجيز انه ثقة، وفي البلغة انه مجروح كالثقة الخ، فراجع التنقيح.

وقال أيضاً: محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين مولى بني اسد بن حزيمة أبو جعفر العبيدي البيهقي الاسدي الخزاعي البغدادي البوسني (إلى ان قال): وقد وقع خلاف بين اصحابنا في الرجل هل قولين أحدهما: انه ضعيف وهو الذي صرح مع منهم الشيخ رحمه الله في موضعين من رجاله وفي فهرسته قال في باب اصحاب الهادي عليه السلام. من رجاله محمد بن عيسى بن عبيد البيهقي بن يوسف ضعيف (انتهى) وفي باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: محمد بن عيسى البيهقي ضعيف الخ (إلى ان قال): القول الثاني انه ثقة وهو الذي صرح به النجاشي الخ فراجع.

(٣) في تنقيح المقال ج ٣ ص ١٦٧: محمد بن عيسى الطلحي عنونه في الفهرست كذلك وقال: له دعوات الايام التي تنسب إليه يقال: دعوات الطلحي (إلى ان قال) وظاهره كونه امالياً الا ان حاله مجهول (انتهى).



وأن الطاهر انه يمكن رويتها عنه وإن لم يذكرها، ويكون بعيداً.  
وأن الطاهر كونه اماماً، وإن لم يكن هو يكون غيره فتأمل.  
ورواية مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام  
سئل عن البيهة انني تنكح؟ قال: حرام لحمها، وكذلك لنها (١).  
الاولى تدل على تمام المصوب حتى القرعة على تقدير الاشتباه والزيادة،  
وهي احراق الموطوءة، ولكها في اشارة خاصة.  
والثانية - مع ضعفها - لا تدل على تمام المطلوب وإن كانت عمارة في  
البيهة، فإن ظاهرها عام فيحتمل اختصاص الحكم المذكور من التقسيم والاحراق  
بالشاة، لا اختصاص الخمر الصحيح (٢).  
ويحتمل تعميم التحريم في البهائم كلها، وهو (٣) لغة اسم لذوات الاربع  
خاصة لوحدتها في الخمر الثلاثة.  
ويحتمل اجراء كل الاحكام فيها، لقولهم مع عدم القائل بالفرق، وفيه  
تأمل.  
ثم انه يحتمل الاختصاص بالبهائم، وشمولها لكل حيوان محلل يمكن فيه  
ذلك لقولهم وعدم ظهور القائل.  
والاولى الاقتصار على مورد النص ولاجماع في مثل هذا الحكم الصحيح،  
بل في جميع المسائل يجب الاقتصار على مورد الدليل، فتأمل واحفظ.  
فتصير بالوطء حراماً مؤبداً - لا نجساً - ويصمنه الواطئ، ويجب ذبحها  
واحراقها ان كان مأكول النعم على ما ذكره من أحكامه.

(١) الوسائل باب ٣٠ حديث ٣ من أبواب الاطعمة المحترمة ج ١٦ ص ٣٥٩ وبه لحمها ولبها.

(٢) هكذا في النسخ والمصواب: (وهي).

ومحرم المجتمة، وهي الموضوعة غرضاً.  
 والمصبورة، وهي المجروحة تحبس حتى تموت.  
 ويحل من الميتة كل ما لا تحلّه الحياة كالصوف، والشعر،  
 والوبر، والريش مع الجزأ أو غسل موضع الاتصال، والقرن، والظلف،  
 واللين، والبيض إذا اكتسى القشر الأعلى، والأنفحة.

لعلّ لهم دليلاً عليها أكثر من هذا، والآيات تنك الأحكام التي  
 ذكروها للموطوء والواطئ، وبعد استنحراحها عنها، بل لا يمكن الاستدلال عليها  
 بهما، ولعلّ لهم نصاً آخر أو إجماعاً، وسيحيى في الحدود زيادة بحث إن شاء الله.  
 ويدلّ على عروض التحريم للمحلّ حين حصول شهوته رواية النوفلي،  
 عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **كُلُّهُمَا** أمير المؤمنين عليه السلام عن  
 أكل لحم الفحل وقت اغتلامه (١).

لعلّ المراد وقت حصول شهوته، ولكن ما ذكروه، وهي ضعيفة، فيمكن  
 حملها على الكراهة والتحية إن كانت.

قوله: «ومحرم المجتمة النخ» أي الحيوان المحتل الذي يحمل عرضاً ويرمى  
 بالسهم حتى يقتل على ذلك الوجه من غير دبح شرعي، وهذا أمر ظاهر علم ممّا  
 سبق، إذ قد علم أنّ كل ما قتل لأعنى الوجه الشرعي حرام وقد بين الوجه الشرعي  
 وعلم أن ليس هذا منه.

وكذا تحريم المصبورة أي الحيوان المحتل الذي يجرح ثم يحبس حتى يموت،  
 لعلّه ردّ على بعض العامة أو غير ذلك.

قوله: «ويحل من الميتة كل ما لا تحلّه الحياة النخ» يعني الميتة وهي التي

(١) الوسائل باب ٣٥ حديث ١ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٩.

فارقها الروح بغير ذكاة شرعية، حرام بجميع اجرائها الا ما فيها ممّا لا تحلّه الحياة. والدليل اجماعهم على الطهر، والروايات، منها ما تقدم في بيان حكم انيس مثل رواية الحسين بن زرارة، قال بعدها: وراد فيه علي بن عقبة، وعلي بن الحسن بن رباط، قال: والشعر والصوف كنه ذكي (١).

ورواية زرارة ومحمد بن مسلم (٢)، وصحيحة زرارة (٣)، وما تقدم أيضاً في المحرمات المستثنيات من الذبيحة، فانه عدّ في الرواية عن الصادق عليه السلام عشرة (٤) اشياء ذكية وعدّها وكانت منها ليس أيضاً فتذكر فتأمل، ورواية يونس عنهم عليهم السلام قال: خمسة ممّا فيه مافع الخلق، الانمحة، والبيضة (البيض-خ)، والصوف، والشعر، والوثم ولا بأس بأكل الحن كله ممّا (ما-ثل) عمله المسلم أو غيره، وإنما يكره أن يؤكل سوى الانمحة ممّا في آية المجوس واهل الكتاب، لاهم لا يتوقون الميتة والخمر (٥).

وهي ضعيفة بـ (اسماعيل بن مرزبان) (٦).

وكأنّ يونس هو ابن عبد الرحمان، وفيها ما يخالف الظاهر من المذهب فتأمل.

وتدل على حكم البيضة فقط ضعيفة غياث بن ابراهيم -به- عن أبي عبدالله عليه السلام في بيضة خرجت من امث دحاجة ميتة، قال: ان كانت

(١) الوسائل باب ٣٣ حديث ٤ من ابواب ما يؤكل لحمه ج ١٦ ص ٣٦٥.

(٢) و (٣) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٠ و ٣ من ابواب ما يؤكل لحمه ج ١٦ ص ٣٦٥.

(٤) الوسائل باب ٣٣ حديث ٩ من ابواب ما يؤكل لحمه ج ١٦ ص ٣٦٥.

(٥) الوسائل باب ٣٣ حديث ٢ من ابواب ما يؤكل لحمه ج ١٦ ص ٣٦٥.

(٦) فان سبها كما في الكافي هكذا عن بن ابراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرزبان عن يونس عنهم

كست اليصبة الجلد الغليظ فلا بأس بها (١).

وقيد بها ما في رواية زرارة المتقدمة (٢) من عدم اليأس بمطلق البيض.  
ويقيد عدم اكلها، مما اذا لم يكتس لقشر الأعلى مثل مقطوعة صفوان عن  
الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: الشعر، والصوف، والريش،  
وكل نابت لا يكون ميتاً، قال: وسألته عن لبيفة تخرج من بطن الدجاجة الميتة؟  
فقال: لا (٣) تأكلها (٤).

للجمع بين الاخبار وان كانت المفضلة (٥) غير صحيحة، ولكنها مقبولة،  
كأنه مجمع على مضمونها، على ان الاصل حسن.

ورواية عدم الاكل أيضاً غير معلوم الصحة لقطعها في الكافي (٦).  
والاحتياط في تقييد رواية حل (٧) مع احتمال الجاسة بدون ذلك القشر  
اذا خرجت من الميتة.

ورواية الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام، قال:  
كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يوكل لحمها ذكياً؟ فكتب عليه السلام:  
لا ينفع من الميتة بإهاب ولا عصب، وكر ما كان من السحال من الصوف وان جُر

(١) الوسائل باب ٣٣ حديث ٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٥.

(٢) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٠ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٦.

(٣) في نسخ الكافي قديماً وحديثاً وكذا في الوسائل (تأكلها) بحدف (لا) وانما اثبتتها لتكون للنسخة  
عند الشارح قلم سره مشتمة على اثبات (لا) بقية قوله قلنس سره بعد ذلك. (ورواية عدم الاكل الخ).

(٤) الوسائل باب ٣٣ حديث ٨ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٦.

(٥) الوسائل باب ٣٣ حديث ٦ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٥.

(٦) فان في الكافي هكذا: وفي رواية صفوان عن الحسين الخ ومعلوم ان الكلبي لم يدرك صفوان فتكون

مقطوعة الاول.

(٧) كما في اكثر الروايات المتقدمة راجع باب ٣٣ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦.

والشعر والوبر والانفحة والقرن ولا يتعدى إلى غيرها إن شاء الله (١).  
 وما في رواية أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام، سأله قتادة  
 البصري عن الجبن فقال عليه السلام: لا بأس به (ليس بها بأس - حل) فقال: أنه  
 رتباً جعلت فيه إن الانفحة ليس لها (بها - حل) عروق ولا فيها دم ولا لها عظم، إنما  
 تخرج من بين جعلت فيه انفحة، نبت فقال: ليس به بأس فرث ودم، وإنما  
 الانفحة بمسزلة دحاجة مبيّنة أخرجت منها بيضة، فهل تأكل تلك البيضة؟ قال  
 قتادة: لا ولا آمر بأكلها، فقال له أبو جعفر عليه السلام: ولم؟ فقال: لأنها من الميتة،  
 قال: فإن حضنت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة أأكلها؟ قال: نعم، قال: فما  
 حرم عليك البيضة وأحل لك الدجاجة؟ ثم قال: فكذلك الانفحة مثل البيضة،  
 فاشتر الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المسلمين (المصلين - حل) ولا تسأل عنه  
 إلا أن يأتيك من يخبرك عنه (٢).

فيها تفسير الانمحة بعير م هو المشهور، بل فسرها بتفسير اللبن، ويمكن أن  
 يقال: هي الجلدة المشهورة، ولكن يكون فيها ما بين الفرث والدم وهو كاللبن  
 فتأمل.

والطاهر إن لأهل اللغة فيها خلافاً، قيل: هي كرش الجدي قبل أن  
 يأكل، وقيل: اللبن المنفل في كرشه.

وهذه الرواية ظاهرة في الأخيرة، ويؤيده جعل المصنف وغيره إياها ممّا  
 لا تحلّه الحياة، فإنها على الأول ممّا تحلّه الطيأة ولم يدخل في استثنائها وبحاج إلى  
 استثناء على حدّته، وهو ظاهر.

(١) الوسائل باب ٣٣ حديث ٧ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٦.

(٢) الوسائل باب ٣٣ حديث ١ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٤ ولها صدر لورده في الكافي

باب ما ينزع به من الميتة الح من كتاب الأطعمة فلاحظ.

ولكن لا يخلو عن بعد، فانه ينقل من غير ظرف وتعلق من اليد.  
فالظاهر انها حللة فيها اللبن وفي الاستثناء ولرواية مسامحة، وبالجملة هي  
مستثناة من الميتة وان كانت منها، لسحق والاجماع معاً فتأمل ويشكل النص  
باللبن.

وأيضاً فيها شعار إلى أن ما شتم على العرق والدم من الميت فهو حرام  
ونجس مثله وكذا لو اشتمل على عظم.

وفيه تأمل، فان عظمه مما تحته الحياة، وانه من المستثنيات ولعل  
ما اشتمل على العظم غير مستثنى، لا لأجله، بل لمجموعه فتأمل.

ودلالة (١) على حل البيضة من الميتة.  
وان شراء اللحوم وغيره من أسواق المسلمين يجوز، ولكن من يد المسلم  
لا مطلقاً، فجرد سوق المسلمين مع العلم بأن البائع غير مسلم لا ينفع.

نعم مع الجهل بحاله يحكم باسلامه لنداره وقد مر.  
وان الجبن لا يخلو عن شيء خصوصاً مع العلم بأنها من الميتة، فالانفحة  
لا تخلو عن شيء فتأمل.

وبالجملة، ادلة هذه المستثنيات ما ذكرناها. بعضها غير صحيحة،  
وبعضها غير صريحة في الطهارة، ولاعتبر لا يجري في الكل، مع اشتمال اكثرها  
على كون اللبن مثلها.

ولكن من الكل (٢) بانضمام لاجماع المتعنى في شرح الشرائع أو الشهرة  
والكثرة مع عدم ظهور الخلاف بوجه مع لاصل والعمومات وحصر المحرمات،  
والاعتبار في الجملة بانه اذا لم تحل حياة فلا ينجس ولا يحرم بالموت.

(١) عطى على قوله قلس سره: لشعار وكذا قوله قلس سره وان شراء النجس الخ وقوله: وان الجبن الخ.

(٢) قوله قلس سره من الكل متعلق بقوله قلس سره يحصل الظن بالطهارة.

يحصل الطن بالطهارة واُخل كما هو المشهور، ولو لم يكن إلا الأحار لم يحصل ذلك ظاهراً، وإن حصل لم يكن فرق بين الانفخة واللين، ومع ذلك، الفرق مشكل فتأمل.

ثم أنه ينبغي تطهير هذه المستشفيات مع الإمكان خصوصاً على مذهب من أوجب غسل اليد إذا لاقت مبة أو ميتاً على ما مر في أول الكتاب (١).

وظاهره (٢) أعم من كونها يابس أم لا، ويؤيد ذلك الحكم شرطية جزأ الصوف أو غسل موضع الاتصال، لكن شرطية ذلك أيضاً غير ظاهر، إذ وجود الجرح من الميت معه غير ظاهر، ومع ذلك لا يطهر.

وكذا الملاقاة بالرطوبة والمقل والمقل ينقل بينهما، ولم نعلم الآن صحيحاً يذكّر عليها، نعم قد قيد بعضها بالجرح وهي رواية الفتح الضعيفة، له (٣) ولغيره مع حدود الأكثر عنه أيضاً، والكل عن التطهير، ولهذا أوجبه الشيخ الحزمي.

وهو (٤) بعيد، نعم ينبغي ذلك لوجوده في بعض الروايات وإن لم يكن صحيحاً، وقول العلماء ذلك وإن لم يكن حجة.

فلا يمكن الحكم بتسحاة أصل الشعرة التي انقلعت من الإنسان الحي أو الحيوان كذلك، قياساً على الميت، لأنه باطل، على أن الميتة لها حكم آخر وهو وجوب غسل الملاقاة مع اليبوسة عند بعض.

ولم يذكروا أصل القرن والطيف وهي بمنزلة الطفر للإنسان. للبقر والشاة وغيرهما، والسن أيضاً.

(١) راجع هذا الكتاب ج ١ ص ٣٧٣.

(٢) يعني ظاهراً من أوجب غسل اليد.

(٣) يعني أن ضحها لاجل المنع من يريده، ولا لاجل وجوده غيره، كما مياقي إن شاء الله.

(٤) يعني الجواب الجزم المتقول عن الشيخ.

## ويحرم المشتبه بالميتة.

وهو أبعد، فإن الظاهر أنه متصل بـ **سرطوية**، وكذا العظام التي عليها اللحم ثم يوضع من اللحم.

ولعله (١)، لعدم الذكر في لروايات، بخلاف الصوف وأخويه، ولكن في رواية الفتح الضعيفة به - وبغيره - حتى يظهر أنها مقبول غير محمد بن يعقوب وشيخه علي بن إبراهيم (٢)، مع الكتابة، ليس التحديد بظاهر، إلا في الأول.

لعل عندهم غير هذه في غير هذا المحرم، وقد مر في بحث الطهارة. أو (٣)، تركوه فيها لنظهور، وما لجسة الفصل في كل ما يحتمل أولى،

والاشتراط غير ظاهر وإن فرض الاختلاط بالـ **سرطوية**، ولا استبعاد بعد، لاجتماع والنص، فإن ذلك مثل الانفحة متأمل.

قوله: «ويحرم المشتبه بالميتة الخ» يحرم أكل المشتبه بالميتة هو مقتضى ما تقرّر عندهم من تعليق الحرام على التحلل، إذا كان الاشتباه في المحصورة للرواية التي ينقلونها أنه قال صلى الله عليه وآله: ما جتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال (٤).

ولأنه يجب الاجتناب عن المحرم، وما يخص إلا باجتناب الكل فيجب لكن ما نعرف دليلاً لما تقرّر من تعليق الحرام، إلا مثل المذكورات، والرواية النبوية صلى الله عليه وآله ما نعرفها.

وإن سلمت ووجدت صحيحة فهي معارضة بما ذكرناه مراراً من صحيحة

(١) لعل وجه عدم ذكرهم لاصل القرن الخ.

(٢) سندها كما في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم عن القدر بن محمد المختار، وعن محمد بن الحسن عن عبيد الله بن الحسن العلوي حياً عن الصحابي بن يزيد الجرجاني عن أبي إسحاق.

(٣) عطف على قوله فتنس ماله لعدم الذكر.

(٤) حوالى اللآلي ج ٣ ص ٤٩٩ ولا حظ فيه فإن فيه جداً بين الإخبار المتخالفة.



## فإن بيع على مستحليه قصد المذكي.

عبدالله بن مسان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو لك حلال أبداً حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه (١).

وقريب منها، صحيحة ضريس الكناسي - الثقة - قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن السمن والجبن نحوه في أرض المشركين بالروم لأنما كله؟ فقال: لما علمت أنه قد خلطه الحرام فلا تأكله، وأما ما لم تعلم فكله حتى تعلم أنه حرام (٢). فيه تأمل فتأمل، والأصل ولعمومات وحصر المحرمات يرجح الحل. مع أنه يمكن قراءة (الحرام) (٣) منصوباً ليكون مفعولاً وموافقاً لغيرها ولكن (٤) اظن وجود غيرها أيضاً.

وقد يجمع وحووب الاحتباب عن المحرم حين الاشتباه فتأمل. ويؤيده تجويز البيع على مستحل الميت مطلقاً، ولا تخرج عن الاحتياط. وأما بيعه على مستحل الميت فدليلة صحيحة الحلبي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا احتلظ الذكي والميتة باعه ممن يستحل الميتة وأكل ثمنه (٥).

وحسنة الحلبي عنه عليه السلام أنه سئل عن رجل كانت له غنم وقرو، وكان يدرك الذكي منها فيعزله، ويعرب الميتة، ثم إن الميتة والذكي اختلطاً كيف يصنع به؟ قال: يبيعه ممن يستحل الميتة ويأكل ثمنه فإنه لا بأس (به - خ) (٦).

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٥٩.

(٢) الوسائل باب ٦٤ حديث ١ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤١٣.

(٣) الوارد في الحديث ١ النبوي التضم.

(٤) يعني اظن وجود رواية أخرى غير هذه.

(٥) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٦٩.

(٦) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٦٩.

ويمكن جعلها دليلاً الاجتناب أيضاً مع التأمل، ولما كان خلاف ما تقرّر عندهم من عدم جواز التصرف في الميتة وعدم إباحة أكل ثمنها فذكروا أنه يقصد بيع المذكى (١) لا الميتة.

وفيه أيضاً إشكال من جهة لزوم صحة بيع المجهول، وهم لا يجوزونه. (ومن جهة) أنه قد يأخذ أكثر من ثمن المذكى، فانه يبيع الاثنين طاهراً. (ومن جهة) أنه يقصد بيع الواحد، ويشتري أكثر. وانه لو كان مع قصد ذلك يصح لبيع لصح يبعه من الغير المستحل أيضاً، ومع ذلك، فيه أنه ما يحل له أن يبيع به فلا يجوز لبيع عليه، فتأمل. قال في المختلف - للتفصي عن ذلك - إن ذلك ليس ببيع حقيقة، بل استنقاذ مال عن يد كافر، وهو جيد.

لكن ينسخي تخصيص الحكم بمن يحلّ ماله من الكفار الحربي الغير المأمون، لا الذمي، ولا المأمون، ولا المسمى بالإسلام، وكأنه مقصود وترك للظهور. ولكن حل الروايتين على ذلك لا يجنب عن بُعد، وكذا عبارات الأصحاب وانه حينئذ لا يحتاج إلى قولهم: (فيقصد بيع المذكى) وهو ظاهر.

فالظاهر انه بيع حقيقي مع لعمل بها، وحينئذ ينبغي أن يقال بالاستثناء عن عدم جواز بيع المجهول لو سنم، خصوصاً إذا كان المشتري يشتري المعلوم ولم يكن عنده مجهول، فان العلة العرر، ولا شك حينئذ في عدمه معها معاً وهو ظاهر. وكذا (٢) عن الضرر (٣) بقصده أحدهما، وقصد المشتري إياهما.

(١) يعني الباع حين إنشاء البيع.

(٢) عطف على قوله قس مرة: عن عدم جواز بيع المجهول.

(٣) يعني الضرر الحاصل بمثل هذا النوع من البيع، من اختلاف قصدي الباع والمشتري ضرر، والله

ولكن ينبغي ان لا يبيع بكثرة من ثمن المذكي، وحمل الخبرين على هذا وان كان بعيداً، أو يختصص عدم الانتماع بالميتة وعدم جواز اكل ثمنه الا في هذه الصورة.

وكذا (١) تسليط الكافر على اكل الميتة، للفسخ والشهرة.

ومن لم يعمل بالخبر لواحد مثل ابن إدريس يطرحهما ولم يجوز بيعه.

ونقل في شرح الشرائع عن الدروس، الامتحان بالاركان كما سيحيى القول في اللحم المطروح الذي لم يعلم - ولو بقرينة - كونه من الذكي أو من الميتة، لرواية شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دخل قرية فاصاب بها لحماً لم يدر اذكي هو ام ميت؟ قال: يطرحه على الكفار فكل ما انقبض فهو ذكي، وكل ما انبسط فهو ميتة (٢).

وهو غير بعيد اذا كان مذهبك لا يعمل بهذه الرواية.

لكن العمل بها مشكل لضعفها بوقف اسماعيل بن عمر (٣)، واشتراك شعيب، مع مخالفتها لما تقدم من ادلة التحريم في هذه المسألة، لانه يعلم من الرواية ان كل ما انقبض فهو حلال، وما انبسط فهو حرام فهو بعينه جارياً نحن فيه. فابراذ شرح الشرائع بتضعيفه - مع تسليم الاصل - ببطالان القياس مع انه قياس مع الفارق، اد في اللحم المطروح وحود الميتة مشكوك، بخلاف ما نحن فيه، فان وجودها متيقن، وليس كل ما يجري في المشتبه يجري في الميتة.

محل التأمل، لما علم من الرواية العلة، وهي حصول العلم بتعيين احدهما

(١) يعني يختصص ادلة عدم جواز تسليط الكافر على اكل الميتة في هذه المسألة للفسخ والشهرة.

(٢) الوسائل باب ٣٧ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٥٦.

(٣) مسندها كما في الكافي هكذا محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن

أبي نصر عن اسماعيل بن عمر عن شعيب.

## والمقطوع من الحي ميتة فيحرم.

وهو اعم من المطروح والمشتبه بالميتة، على انه ليس بفارق، فان المطروح يحكم الميتة شرعاً عندهم، وان كل واحد من الميتة والمشتبه يحتمل ان يكون ميتة فوجود الميتة يقيناً هنا لا ينفع، فلا بد ان يمنع استقلال العلة مع الاشتباه، ومثله يرد في جميع القياسات المنصوصة العلة أوبيع الأصل فتأمل.

قوله: «والمقطوع من الحي ميتة الخ» المفعول الذي قطع من الحي حكمه حكم الميتة، فيكون نجساً وحراماً، فلا يجوز الانصاع به بوجوه كالميتة. ولكن لا بد ان يكون مما تحميه الحياة، فلا يكون مثل الصوف والشعر، وكذا القرن والعظم والطين والسن والبيض.

ودليل التحريم وغيره انه كالميتة، فيحرم به جميع احكام الميتة، ومعلوم عدم جواز الانتصاع بشيء منها بالآية، مثل حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة (١) فانه لا معنى لتحريم العين، ولا قرينة لتقدير انتصاع معين، والتعيين كغير مرجح محال، والمبهم موجب للاجمال المنفي من القرآن العظيم غالباً، ولان جميع لانتصاعات لقرب إلى الحقيقة فيصار إليه مع تعدد الحقيقة كما ثبت في لاصول.

قد يقال: اذا تبادر احدها يحمل عليه لقرينة كما في قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أمهاتكم (٢) ينصرف إلى حرمة النكاح، وهذا أيضاً الأكل فيها المطلوب منه ذلك.

ولكن يمكن ان يراد بأن الحكم واقع على العموم من غير اشارة إلى خصوص ما كُول فيحمل ذلك المطلق على أقرب المحازات لعدم قرينة، وتبادر المطلق هذا لا بأس به، لكن الاصل عدم تلك الاحكام الكثيرة، فاثباتها بمجرد عدم صحة تعلق النهي بالعين لا يخلو عن جرأة، فبه يصح بتقدير البعض، فاقضاء

الصحة ذلك مشكل، ورجحان اقرب المجازات ان لم يكن له معارض جيد،  
والتقدير الكثير بحسب المعنى وان كان بحسب اللفظ واحداً، واثبات تحريم الامور  
الكثيرة التي الاصل يقتضي علمه قد يعارض.

ولا يعارضه لزوم لاجمال في القرآن العزيز، فان ذلك غير عزيز خصوصاً  
اذا كان له مبيّن ما، مثل ما قلناه من تبادر شيء في كل مادة.

وتدل عليه رواية الكاهلي، قال: سألت رجل أباعد الله عليه السلام وأنا  
عنده عن قطع إليات الغنم، فقال: لا بأس بقطعها اذا كنت تصلح بها مالك، ثم  
قال: ان في كتاب علي عليه السلام ان ما قطع منها ميت لا ينتفع به (١) وفي الطريق  
سهل (٢).

ورواية علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام انه  
قال في إليات الغنم (الضأن - قل) تقطع وهي أحياء إنها ميتة (٣).  
هما (٤) في الطريق، كما ترى.

ورواية معلى بن محمد عن الحسن بن علي، قال: سألت أبا الحسن  
عليه السلام، فقلت: جمعت فداك، ان أهل الجبل تحمل عندهم إليات العم  
فيقطعونها؟ فقال: حرام هي، فقلت: جمعت فداك فنصطريح بها؟ فقال: اما تعلم  
انه يصيب اليد والثوب وهو حرام؟ (٥).

(١) الوسائل باب ٣٠ حديث ١ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٥.

(٢) سندها كما في الكافي هكذا عدة من اصحاب عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر

عن الكاهلي.

(٣) الوسائل باب ٣٠ حديث ٢ من ابواب الذبائح ج ١٦ ص ٢٩٥.

(٤) يحتمل ان يكون المراد ان يكون علي بن أبي حمزة وأبي بصير في الطريق كما ترى يعني صديقا

(٥) الوسائل باب ٣٢ حديث ١ من ابواب الاطعمة المحترمة ج ١٦ ص ٣٦٤.

## وان كان في الاستصباح.

وفيها، معلّى وكأنّ الحس هو اوشاء، وفي دلالتها تأمل.  
وبالجملة بعد تسليم ذلك كنه في الميت الحقيقي والقطعة المبانة من الحي غير طاهر ذلك في كل ما ينفصل من حرثه حتّى فيها الروح، اذ لا نسلم صدق الميتة عليه وكونه كالميتة، اذ لا يقال عرفاً على كل مسن من الحي انه ميتة وقطعة منه، وهو ظاهر.

وان سلّم في العضو الذي له صورة فانطهر عدم شموله للاجراء الصغار من الجلود واللحوم المنكشطة من الحراشات ولبثورات، ومن سائر الابدان مع اليبوسة خصوصاً في الاسفار عن الوجه والشفة والابدي، فان الاحتساب من ذلك متعتر بل متعذر بالنسبة إلى بعض الاشخاص، ولعلّ مقصودهم غير ذلك.  
وكأنه لذلك قال في المنتهى بمقومات متصل عن البثورات، مع ان العفو والتخصيص محل التأمل.

ونفي الحرج (١) والضيق، وارادة المسردون اليسر (٢)، والشريعة (٣) السهلة، والاصل، والعمومات كتاباً (٤) وستة واجماً مع حصر المحرمات والنجاسات وعدم العلم بدخولها فيها، بل تقدم، مع الشبهة في أصله على ما تقدّم مؤيد، والاحتياط امر آخر وحسن ان امكن، فلا يترك.

قوله: «وان كان في الاستصباح» اشارة إلى ردّ ما (يتوهم) من جواز الاستصباح بدهن الميتة والمتخذ من الاليات لمبانة، فانه يتوهم تجويز الاستصباح بها كما بالادهان المتنجسة كما مرّ، وهو ظاهر، لانه قياس مع الفارق وعدم ظهور العلة.

(١) اشارة إلى قوله تعالى: ما جعل عليكم في الدين من حرج.

(٢) اشارة إلى قوله تعالى: يُريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر.

(٣) عوالي الآلي ج ١ ص ٣٨١ حديث ٣ طبع مطبعة سيد الشهداء.

(٤) والله خلق لكم في الارض.

ولا يظهر المرق الواقع فيه يسير الدم بالغليان ويفضل اللحم،  
والتوابل.

ولو وقعت نجاسة غير سارية في جامد كالذهب والعسل  
والسمن - ألقيت النجاسة وما يحيط بها وحل (يحل - خ) الباقي.

قوله: «ولا يظهر المرق الواقع فيه الخ» يعني إذا وقع الدم السجس في  
قدر فيه اللحم وغيره وينحس مائه - سواء كان قليلاً أو كثيراً - لا يظهر المرق، ولا  
اللحم بالغليان لدليل نجاسة ما يحس بالملاقاة بالنجاسة مع كونه مايعاً، وعدم  
الدليل على الطهارة بالغليان فيه إلى المرق أن كان صار مضافاً، فإن المضاف  
لا يظهر بالماء كما تقرر عندهم.

وبعمل اللحم وغيره (متأ فيه) لتوابل، مثل الارز والحمص وغيرهما  
بالماء الكثير إن غلى بحيث عدم دخول الماء النحس فيها، ويصير عليها في الماء الكثير  
حتى يصل إلى جميع اجزائه الماء الظاهر ويتصل به.

وان كان ما صار كذلك بن حط فيه ووقع الدم النحس قبل أن يطبخ  
ويصير كما قلناه فيظهر ما قبل أيضاً على الظاهر كما كان قبل أن يحط في قدر لو  
تنحس يمكن تطهيره كذلك فتأمل.

وامر الطهارة مبني على التسامح من الشارع، والآ فيشكل اذ لم يوجد في  
أكثر المواضع الماء الكثير، فهو لم يكن كذلك للزم الحرج، ولهذا رأيت طهارة أكثر  
الاشياء بالقليل وقد مر البحث فيه.

وقد مر في الخبر الصحيح أنه وقع اوقية من الدم في القدر الذي يطبخ فيه  
الجزور وقال: يؤكل، لان النار لا تأكله (١)، ومر تأويله فتأمل وتذكر.

قوله: «ولو وقعت نجاسة غير سارية الخ» قد ذكرنا هذه المسائل مع

(١) راجع الوسائل باب ٤٤ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٧٦.

وبجوز الاستصباح بالدهن النجس تحت السماء لا تحت الظلال، وهو تعبد، فإن دخان النجس طاهر، ولو بيع ما يقبل التطهر حل مع الاعلام.

ولا يظهر المعين النجس إلا بالإحالة لا بالحزن.

دليلها مفصلة، ونزیدهنائه نقل في الشرح قول أكثر العلماء على جواز الاستصباح بالدهن بالنجس تحت السماء، لا تحت الظلال مثل الشيخ المفيد، والشيخ في الخلاف، والقاضي، وابن إدريس، والمحقق، وأنه ادعى عليه الإجماع ابن إدريس. ولكن الشيخ اختار في المبوط كراهية الاستصباح تحت الظلال.

وابن الجنيّد اطلق جواز الاستصباح.

ونقل انكار ابن إدريس قول المبوط غيبة الأيكار، وقال: هو معجوج عليه بقوله في جميع كتبه.

وقد عرفت ان مقتضى الدليل الجواز من غير كراهة أيضاً لكن الكراهة غير بعيدة لقول العلماء بالتحريم، واحتمال تنجيس الاسباب والبيت، والاحتساب من النجاسات، اذ قد ينجس شيء ويُنسى ويوجب تطهير أكثر الأشياء، وقد يوجب إعادة العبادات وغير ذلك.

وان ظاهر التهذيب هو الجواز مطلقاً حيث نقل الاخبار المطلقة وما خصصها بتحت السماء.

فقول ابن إدريس: (جميع كتبه) (١) غير ظاهر كدعوى اجماعه، فانه في مثل هذه المسألة غير ظاهر.

قوله: «ولا يظهر المعين النجس الغ» أي لو عجن بالماء النجس

(١) يعني ما نسب ابن إدريس مخالفة الشيخ في جميع كتبه لما عني به في المبوط غير ظاهر كعدم ظهور دعواه الإجماع في مثل هذه المسألة.



وبصاق شارب الخمر طاهر مالم يتغير لونه به وكذا الدمع في الكحل النجس.

عجبن من الدقيق ونحوه لا شك انه ينجس

وقال المصنف: انه لا يظهر ألا بالاحالة، ولا يظهر بالخبز.

دليل الاحالة ما تقدم، وانه اذا صار دخاناً لا يبعد ذلك لا غير كما تقدم.

ودليل عدم طهارته بالخمر الاستصحاب، وعدم دليل على الطهارة، فانه

أمر شرعي يحتاج إلى دليل شرعي.

ونقل عن الشيخ الطهارة لرواية ما تعرفها، والظاهر ان المراد بمحصر

المصنف، الاضافي بالنسبة إلى الخمر وغيره، والآ فظاهر انه يظهر بالكثير بأن يرقق

بحيث يعلم وصول الماء إلى <sup>جزائه</sup> وهو ليس بأبعد من طهارة اللحم الشحم

المطبوخ بالماء النجس، وكذا لو خبز ووضع في الماء بحيث يصل إلى جزائه، الماء ولا

شك في الوصول والطهارة بعد ذلك، وقد صرح به المحقق الشيخ علي في بعض

حواشيه.

قوله: «وبصاق شارب الخمر الخ» أي اذا تناول الانسان خمرًا، بل

مطلق النجاسات والمتنجسات، وبصاقه طاهر، لانه قد قرر عندهم ان البواطن لم

تنجس بورود النجاسة مالم يتغير بها، وان تغيرت فطهر (تطهر-خ) بنفسها مع

زوال التغير من غير احتياج إلى المطهر (تطهر-خ)، فالبصاق الذي في الفم ان لم

يتغير بالنجاسة كان ظاهراً ولم يتنجس، وان تغير نجس، فان زال طهر.

واذا كان مشتبهاً فكذلك، للاستصحاب، ول: كل شيء طاهر حتى

يعلم انه نجس (١) واذا علم لتغير فلا يحكم بطهارته إلا مع العلم بزوال التغير، لما

(١) الوسائل باب ٣٦ قطعة من حديث ٤ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥٤، وفيه: كل شيء

تظلم حتى تعلم انه قد فاداهم مستحق فذر. وم يثر الى الآن على العبارة التي فيها الشارح قلنا سره.

ويكره اكل ما باشره الجنب والحائض مع التهمة، ومن لا يتقي  
النجاسات.

تقدم ولكن الحكم بالطهارة مادام في العم، وإذا خرج فكذلك ما لم يتصل خارج  
القم إلى النجاسة، مثل الشعة المتجسس شرب الخمر لوصوله إليه مع العلم، ومع  
الاشتباه يحكم بطهارته أيضاً.

ويؤيد طهارة البصاق مع الاشتباه رواية أبي الدبلم، قال: قلت لأبي  
عبدالله عليه السلام: رجل يشرب الخمر فيبرق فاصاب ثوبي من بزاقه؟ فقال: ليس  
بشيء (١).

ولا يضر وجود إسحاق بن عمارة (٢) وجهل أبي الدبلم.  
وكذا الحكم في جميع ما يخرج من البواطن مثل الدمعة مع الاكتحال  
بالكحل النجس وهو ظاهر.

هذا مع القول بنجاسة الخمر، ولا كلام مع القول بالطهارة.  
فوله: «ويكره اكل ما باشره الخ» دليل كراهية اكل ما باشره الجنب  
والحائض المتهمين بالنجاسة هو الاحتياط والتجنب عن المشتبه بالمحرمات، ليكون  
ورعاً، فإن تفسير الورع التجنب عن المشتبهات حتى لا يقع في المحرمات.  
وكذا كل متهم بعدم الاجتناب عن النجاسات، بل عن المحرمات مطلقاً،  
مثل الظلمة كالعاشر، ولا يحكم بالتحريم، ولا بنجاسة ما بأيديهم وما باشره.  
ولا يجب الاجتناب إلا مع العلم، لا مع الظن إلا أن يكون من وجوه  
شرعي كشاهدي عدل.

(١) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥٨ وروى ٣٥ حديث ١ من ابواب

الاشربة المهرمة ج ١٧ ص ٣٠٢.

(٢) سند الحديث كما في التهذيب هكذا محمد بن حمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن صفوان

بن يحيى، عن إسحاق بن عمارة عن أبي الدبلم

وقيل: يجب مع ظن النجاسة مطلقاً، والظاهر هو الاول، والثاني أحوط في العمل وقد مرّ البحث في ذلك في باب الطهارة أيضاً في الحائض المتهمة (١).

وسبب ذكرها (ذكره بخصوصه - خ) بخصوصها وجود الرواية في حقها، وأما الجنب وغيره فكأنه لقياس لما ذكر من العلة، فالظاهر حينئذ عدم الاختصاص بالاكل، بل الشرب وسائر ما يشترط فيه الطهارة كذلك مع احتمال الاختصاص بالاكل والشرب، وهو بعيد وعلم ان الذي يستغاد من تتبع اقوالهم وفعالهم عليهم السلام عدم الاجتناب عن مثل سؤر الجنب، بل الاظهر في النجاسة منه، حيث يحكمون بطهارة اواني المشركين مع الاستعمال ويصلّون في الثياب التي هم نسحوها وخططوها (٢) أو استعاروها، وغيرهم من شراب احمر وغيره كما يظهر من الروايات وهو ينافي هذه الكراهة.

فهذا الدليل مدخول ومعارض بذلك فلا يكون الحكم بالكراهة عاماً، ولا يكون هذا الدليل معتبراً، بل الحكم يكون مخصوصاً بموضع النص، وهو انما كان في الحائض، وقد مرّ مفصلاً (٣).

الا ان يقال: ان افعالهم عليهم السلام ذلك، واقوالهم للتسهيل على الناس وان لا يشكل الأمر عليهم (٤)، مع انهم قد يقال انهم قد يكونون في الخلوة بحالة اخرى لتلا يشكل على الناس ويحصل الفرض من الاجتناب، الله يعلم.

والاجتناب غير بعيد، ولكن الوسواس (الاحتياط خل) والحكم بنجاسة الناس، والاجتناب عنهم بحيث يعتقد ان ذلك حسن ليس بجهد، فلا يفعل. ثم ان الظاهر ان المراد بالتهمة ما تقدم من عدم الاجتناب عن الحيض

(٣) اشرنا آنفاً إلى الموضع المتقدم.

(٤) أي عن الناس.

(١) راجع ج ١ من هذا الكتاب ص ٢٩٣.

(٢) هكذا في السح ولعل الاصول (حاشيها).

## وسقي الدواب المُشكِر.

والمنّي وعدم توقّي النجاسة مع العمم بذلك أو سطن القوي حتى يستحب الاجتناب، لا مجرد الوهم والاحتمال.

قوله: «وسقي الدواب المسكر» دليل حوز سقي الدواب المسكر، بل سائر المحرمات والمتنجسات هو الاصل، والعمومات، وحصر المحرمات مع عدم ما يدل على التحريم لعدم التكليف له ولا لصاحبه بعلمه.

ودليل الكراهة، الاعتبار، واحتمال ضرره بالحيوان أو يضره هو بعد السكر غيره، واحتمال تأثيره في لحمه، وتحريمه به ونحوه كما مر إليه الإشارة في شرب البول ولبن الخنزير (١) فتذكر.

ورواية أبي بصير، عن الصادق عليه السلام، قال: وسألت عن البهيمة البقرة وغيرها تسقى أو تطعم ما لا يحل لمسلم أكله أو شربه أيكره ذلك؟ قال: نعم يكره ذلك (٢).

ولا يضر ضعف السند باشتراك أبي بصير وعلي بن أبي حمزة (٣) بل بضعفهما بوجه الحسن بن علي بن أبي حمزة وأبي عبد الله الرازي.

ورواية غياث، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام أن علياً (أمير المؤمنين - ثل) عليه السلام كان يكره (كره - خ) أن يسقى الدواب الخمر (٤).

ولا يضر الضعف به (غياث) ولا يقاس عليه الاطفال، فانهم وإن لم يكونوا مكلفين بالفعل، ولكن يصرون مكتمين وينمودون، والناس مكلفون بأجراء

(١) راجع الوسائل باب ٢٤ - ٢٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٥٢

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٥ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٤٦

(٣) سندها كما في التهذيب هكذا: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله الرازي، عن الحسن بن علي

بن أبي حمزة، عن أبيه، عن أبي بصير.

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٤٦.

## والاسلاف في العصير

أحكام المكلفين عليهم.

ويبدل عليه رواية عجلان أبي صالح، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المولود يولد فسقيه من الخمر؟ فقال: من سقى مولوداً مسكراً سقاه الله من الحميم وإن غفر له (١).

وروايته أيضاً، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال الله عز وجل: من شرب مسكراً أو سقاه صبياً لا يعقل سقيته من ماء الحميم معذباً أو مغفوراً (٢) الحديث.

قوله: «والاسلاف في العصير» قيل: هكذا اطلق الشيخ وتبعه جماعة، وعقله بأنه لا يؤمن أن يطلبه صاحبه وقد يهتر إلى حالة الخمر، بل يسقى أديبعه يداً بيد وإن كان فعل ذلك لم يكن مخطئاً.

وناقشه ابن إدريس في ذلك وقال: السلف لا يكون إلا في النعمة، ولا يكون في العين، فإذا كان في النعمة لزم تسليم ما في ذمته من العصير من أي موضع كان سواء تعمّر ما عنده إلى حال الخمر أم لم يتغير فلا وجه لذكره.

واجيب بإمكان أن يريد بالسلف بيع عين مشخّصة يسلمها إليه في وقت معين، واطلق عليه السلف مجازاً كما ورد (في-خ) السلف في شراء الغنم مع المشاهدة أو يحمل على الحقيقة، ويتعذر عليه تحصيل العصير عند الاحل لانقلابه كذلك.

ثم قيل: لا يحتق ما في هذا الحروب من التكلف وقوة كلام ابن إدريس ولا

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٤٦ وفي تركي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أن أمير المؤمنين عليه السلام كره الخ

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ وتعامه: ومن ترك المسكر ابتغاء مرضاتي أصله الجنة وسقيته من الرحيق المختوم وصمت به من الكرامة ما فعلت بأوليائي.

واستيمان من يستحلّ شربه قبل ذهاب ثلثيه على طبيخه.

يعنى ان الجواب الاول جيّد، اذ قد يوجد ذلك الاطلاق، ويؤيد ارادته هنا قوله: (يدأ بيد) وانه كلامه، فله ان يريد ذلك، وذلك غير عزيز.

على انه قد يكون السلف بالمعنى الحقيقي، ولكن قد قرّر السابح مع نفسه اعطاء ما عنده ثم يغيّر ذلك فيعسر تحصيل غيره.

ولكن الكراهة حكم شرعيّ يحتاج إلى دليل شرعيّ، ومثل هذا لم يصر دليلاً، ولكن هم يحكمون بالكراهة بمثل هذا، بل اقل منه فتأمل.

قوله: «واستيمان من يستحلّ شربه الخ» يدل على الجواز ما تقدم من الاصل وغيره، وقبول قول المخبر بتطهير وتحس ما تحت يده.

ودليل الكراهة الاعتناء فانه لما اعتقد حله لا يبعد ان يأخذه قبل ذهاب ثلثيه، ويحرم بالذهاب.

وقبل: حمل النهي في الخبر على ذلك، لعدم الصحة مثل رواية معاوية بن صمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من اهل المعرفة بالخلق يأتيني بالبختج، ويقول: قد طبخ على الثلث وانا اعرفه انه يشربه على النصف فأشربه بقوله وهو يشربه على النصف؟ فقال: (خبر- يب) لا تشربه، قلت: فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث، ولا يستحطه على النصف يخبرنا ان عنده بختجاً على الثلث، قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، يشرب منه؟ قال: نعم (١).

يفهم ان المدار على الاعتماد، لا على الاخبار، ويعني على الثلث، الغليان حتى ذهب ثلثاه وبقي الثلث.

قيل في طريق الرواية يونس بن يعقوب (٢) قيل: فطحي، وقيل: ثقة

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٣٤.

(٢) طريقها كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن

يونس بن يعقوب، عن معاوية بن عمار

فيكون فطحيّاً ثقة فتكون موثقة لاصحّيته، فتصلح دليلاً للكرامة.

فيه تأمل، اذ من يقول: انه ثقة صريح بصحة عقيدته، فلا يمكن الجمع،  
على ان المذلين اكثر وأرجح.  
ولاختلاف قول من قال بفطحيّته.

ولان الكشي الروي فطحيّته بطريق مرسل، قال: إن الفطحية ما بقوا على  
لإمامة عبدالله حيث قال: قال بإمامة عبدالله الأقطع عامة مشايخ العصاة وفقهائها  
ومالوا إلى هذه المقالة، فدخلت عليهم الشبهة لما روي عنهم عليهم السلام انهم قالوا:  
الإمامة في أكبر ولد الإمام اذا مضى ثم منهم من رجع عن القول بإمامته لما امتحنه  
بمسائل من الحلال والحرام ولم يكن عنده فيها جواب، ولما طهر منه من الأشياء التي  
لا ينبغي ان يظهر من الإمام رجع بعضهم أيضاً.

ثم ان عبدالله مات بعد ابيه بسبعين يوماً فرجع الباقيون الا شاذاً، وقالوا:  
بإمامة أبي الحسن عليه السلام للحبر الذي روي: أن الإمامة لا يكون في الأخوين  
غير الحسين، وبقي شاذ منهم على نقول بإمامته (١).

وبالجملة، انا ما اعتمد فطحية يونس بن يعقوب، والظاهر انه مقبول.

(١) الاول نقل عبارة الكشي، قال: فطحية هم القائلون بإمامة عبدالله بن جعفر بن محمد، وسبقوا  
بذلك لانه قيل: انه كان لقطع رأس، وقد بعضهم كان اقطع الرحطين، وقال بعضهم انهم سبقوا إلى  
رئيس من اهل الكوفة يقول له عبدالله بن عبيد، والذين قالوا بإمامته عامة مشايخ العصاة وفقهائهم مالوا إلى  
هذه المقالة، فدخلت عليهم الشبهة، ما روي عنهم عليهم السلام انهم قالوا: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام  
مضى، ثم منهم من رجع عن القول بإمامته ما لمحه بعد من الحلال والحرام، لم يكن عنده فيها جواب،  
ولما طهر من الأشياء التي لا ينبغي ان يظهر من الإمامة لم يظهر من الإمامة ما لمحه بعد من الحلال والحرام، لم يكن عنده فيها جواب،  
شاذاً منهم عن نقول بإمامته في القول بإمامته أبي الحسن موسى عليه السلام ورجعوا إلى الحبر الذي روي، ان  
الإمامة لا تكون في الأخوين بعد الحسن والحسين عليه السلام، وبقي شاذ منهم على القول بإمامته، وبعد أن مات،  
قال: بإمامة أبي الحسن موسى عليه السلام (الكشي ص ١٦٤) طبع محب.

وكذا أكثر ما نسب إلى المصطحبة، مثل الحسن بن علي بن فضال، بل إسحاق بن عمار من العباء أيضاً.

على أنه يمكن أن يستدل عليه بحسنة عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يهدي إلى البخنخ من غير أصحابنا، فقال: إن كان ممن يستحل المسكر فلا تشربه، وإن كان ممن لا يستحل فاشربه (١).

وجه الدلالة أنه يفهم عدم أكله من يد من يستحل فلا يستأمن. ونقل عن الشيخ، والمصنف، وولده عدم جواز الاستيمان، لرواية ابن عمار المتقدمة.

ويمكن كون هذه أيضاً حجة لهم، ويمكن حكم غير صحيحة، ولا صريحة (لأنه في المستحل مطلقاً، ولا يلزم كون المستحل قبل ذهاب الثلثين يكون كذلك، لاحتمال اشتراط الصف أو الثلث فتأمل - بخ -).

وللقول (٢) في يونس في حر معاوية (٣)، وعدم صراحتها، إذ المقصود كراهة استيمان من يستحل العصير قبل ذهاب ثلثيه، وليس مضمونها كذلك، وهو ظاهر، فلا بد من الاستنباط والاستحراج منها، مانه إذ لم يقبل خبره بانه ذهب ثلثاه فلا يستأمن، ويمكن أن يحسن استيمانه ويوكل مع ذلك، ويقبل خبره، لانه جعل أميناً فتأمل. على أن ورود الهي للكراهة كثير جداً، والاصل والعمومات وحصر المحرمات يؤيد الحمل على الكراهة.

ويؤيده أيضاً عموم صحيحة معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله

(١) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٣٣.

(٢) عطف على قوله قدس سره - لرواية ابن عمار المتقدمة، وكذا قوله قدس سره فيما يأتي (ولا تقر) بخ

(٣) سننه كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن يونس

بن عتوب، عن معاوية بن عمار وأعمامه أنه ليس في بعض السبع من فوه: (لأنه في المستحل) إلى فوه: أو الثلث.



## والاستشفاء بمياه الجبال الحارة.

عليه السلام عن البخنج، فقال: إذا كان خلواً يَنْخَسِبُ الاناء، وقال صاحبه: قد ذهب ثلثاه وبقي الثلث فاشربه (١).

فانه اعم من يستحله قبل ذلك.

وكذا قوله عليه السلام في حسنة عمر بن يزيد: (وان كان ممن لا يستحل فاشربه) (٢).

فكانه لذلك اختاره المصنف هنا والمحقق في الشرائع فتأمل.

ولما تقرر من قبول القوب بطهارة وحل ما تحت يده، فادا قبل قوله فلا معنى لتحريم الاستيمان فيحمل لنهي على الكراهة للجمع بين الأدلة. والظاهر ان مراد القائل بالتحريم هو تحريم شرب ذلك، ويحتمل نفس العمل أيضاً.

ويؤيد التحريم انه لا يسعد أنه لا اعتدله يشربه و يشربه قبل ذلك فتأمل.

قوله: «والاستشفاء بمياه الجبال الحارة» دليل كراهته هو الخبر المحمول على الكراهة، لعدم الصحة مع قول الجماعة، وهي رواية مسنده بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن الاستشفاء بالحماة، وهي العيون الحارة التي تكون في الجبال التي توجد منها رائحة الكبريت فأنها تخرج من فوح (٣) جهنم (٤).

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من أبواب الاشارة المزمعة ج ١٧ ص ٢٣٤.

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب الاشارة المزمعة ج ١٧ ص ٢٣٤.

(٣) من فاحت القدر تفتح وتخرج اد عنت، شبه بدراجهم، ويحتمل الحقيقة وانه يرسل من مارها لتداراً للمحاذين، وكفارة لدوب غيرهم، وظنه قوله عليه السلام في وجه النهي من الاستشفاء في المياه الحارة التي تكون في الجبال يشتمل منها رائحة الكبريت لانها من فيح جهنم (مجمع البحرين).

(٤) الوسائل باب ١٢ حديث ٣ من أبواب الاشارة المصنف والمحقق ج ١ ص ١٦٠.

ولا تحرم الربوبات وإن شتم منها رائحة المسكر.  
والخمر إذا انقلبت وإن كان بعلاج، وإن كره.

ولا يبعد كراهة مطلق الجلوس فيها لسعة المذكورة إلا للضرورة.  
قوله: «ولا تحرم الربوبات وإن شتم منها رائحة المسكر» دليله، الأصل، والعمومات مثل مضمرة الحسن بن محمد المدائني، قال: سألته عن السكجيين والجلاب ورُب التوت ورُب السفرجل، ورُب التفاح، ورُب الرمان فكتب: حلال (١).

ورواية جعفر بن أحمد المكفوف، قال: كتبت إليه يعني أبا الحسن الأول عليه السلام أسأله عن السكجيين والجلاب، ورُب التوت، ورُب التفاح (ورُب السفرجل - ثل)، ورُب الرمان؟ فكتب: حلال (٢) ورواية أخرى له مثلاً، وزاد فيها: رُب السفرجل - وبعده: إذا كان الذي يبيعها عارف وهي تباع في أسواقنا، فكتب: جائز لا بأس بها (٣).

قوله: «والخمر إذا انقلبت الخ» كانها معطوفة على فاعل (لا تحرم) أي لا يحرم إذا انقلبت خلاً، فانها تظهر وتحل إذا صارت حلاً.  
ويحتمل تقدير فصل (ويحل) فيكون فاعده، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

والظاهر عدم الخلاف والإشكال فيما إذا انقلبت بنفسها، لعل دليله الإجماع وعموم أدلة حلّ الخَلّ وبعض الروايات.  
مثل رواية عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

(١) الوسائل باب ٢٩ حديث ٤ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٤.

(٢) الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٣.

(٣) الوسائل باب ٢٩ حديث ٢ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٣.

سألته، عن الخمر العتيق (العتيق - ح ل) يجعل خلأً قال: لا بأس (١).

هكذا في التهذيب والاستبصار على ما رأيتها.

وفي الكافي الذي أصلها حسنة إلى جميل بن دراج، وابن بكير، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) فهي حسنة وموثقة (٣) فتأمل.

وروايته أيضاً، عن عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلأً، قال: لا بأس (٤).

وروايته أيضاً، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل إذا باع عصيراً فحبسه السيطان حتى صار خراً فجعله صاحبه خلأً فقال: إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به (٥).

وصحيحة جميل، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يكون لي على الرجل الدراهم فيعطيني بها خراً، فقال: خذها ثم فسدتها، قال علي عليه السلام: واحملها خلأً (٦).

(١) الوسائل باب ٣١ حديث ٦ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٦ نقلاً من الكافي والتهذيب

والاستبصار.

(٢) سندها كما في الكافي (باب الخمر يجعل خراً) هكذا عني بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي

حمير، عن جميل بن دراج، وابن بكير، عن زرارة.

وفي التهذيب (باب الدنانير والأطعمة الخ) حديث ٢٣٩ هذا السند عن جميل بن دراج عن ابن بكير عن زرارة ولكن جعل (و بن بكير) بدلاً عن قوله (عن بن بكير) وفي الاستبصار (باب الخمر يصير خلأً) كما في الكافي وفي الوسائل أيضاً كما في الاستبصار.

(٣) قوله فسدتها (وهي حسنة) بأحد السندين لأؤن وهو جميل عن زرارة وقوله فسدتها (مؤثقة) باعتبار السند الثاني وهو ابن بكير عن زرارة.

(٤) الوسائل باب ٣١ حديث ٣ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٦.

(٥) الوسائل باب ٣١ حديث ٥ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٧.

(٦) الوسائل باب ٣١ حديث ٦ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٧.

وصحيفة عبدالعزيز بن المهدي، قل: كتبت إلى الرضا عليه السلام: جعلت فداك، العصير يصير خراً فيصب عليه الخن وشيء يغيره حتى يصير خلًا قال: لا بأس به (١).

وهي مكاة وفي الطريق محمد (٢) بن عيسى العبيد ولا يضر. وبعض منها يدل على الحل بعلاج أيضاً خصوصاً الأخير، فيحمل على الكراهة مادل على المنع إذا كان بعلاج.

مثل عبدالله بن بكير، عن أبي بصير، قل: سألت أبا عبدالله عليه السلام، عن الخمر يجعل خلًا؟ قال: لا بأس إذا لم يجعل فيه ما يعلبها (٣) (يقطعها - خل يب).

وهي أيضاً موقفة لابن بكير وأبي بصير (٤). وصحيفة محمد بن مسلم وأبي بصير وعلي عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: مثل عن الخمر يجعل فيها الخن؟ فقال: لا إلا ما جاء من قبل نفسه (٥).

هل الشيخ في كتابه هذه على الاستحباب، وقال: لأنه يستحب أن يترك الخمر حتى يصير خلًا من قبل نفسه ولا يطرح فيه ما يغيره من المنع وغيره وإن فعل لم يكن محظوراً ولا كان فاعله مأثوماً.

(١) الوسائل باب ٣١ حديث ٨ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٧.

(٢) سنده كما في التهذيب هكذا، محمد بن حمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى بن عبد العزير

بن المهدي

(٣) الوسائل باب ٣١ حديث ٤ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٦.

(٤) سندها كما في الكافي هكذا عنه من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن

سعيد، عن صفالة بن أيوب، عن عبدالله بن بكير، عن أبي بصير

(٥) الوسائل باب ٣١ حديث ٧ من أبواب الإشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٧.

والاول (١) على ما ظن انه صار خلاً ولم يكن كذلك .

ويمكن حملها أيضاً على الكراهة، ويكون معناها فيها بأس اذا جمل في الخمر ما يغلبها خلاً وتؤيده نسخة التهذيب والاستبصار يقلبها بالقاف .  
وان كان يحملها بالغين كما في نكاحي فيمكن حملها عليه أيضاً .

وعلى انها غلبت عليه بحيث صار من جنس ما يعالج به، مثل الخل واضمحل الخمر بالكلية وغلب الخل، وتؤيده نسخة يغلبها بالغين وعليه يحمل مارواه عبد الله بن بكير، عن أبي بصير في الموثق، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها شيء حتى تجمض؟ قال: اذا (ان خ ل) كان الشيء الذي وضع فيه (صنع فيها - نل) هو الغالب على ما صنع فلا بأس به (٢) .

وردها في التهذيب، لانها شاذة متناقضة لما تقدم من نجاسة الخمر ورواية ركريتا بن آدم المتقدمة في صفة قطرة من الخمر على القدر (٣) .

وفي الدليل (٤) تأمل، فانه يستلزم عدم الخل والطهارة بالعلاج مطلقاً .  
على أنها غير صحيحة (٥)، ودلالاتها بالمفهوم، والثانية (٦) بحملة ليست بصريحة في المنع والتحريم اذا صار خلاً بعلاج .

ولكن هنا اشكال من جهة أن ما يدلج به اذا أُلقي في الخمر فصار نجساً ما يظهره؟ والانقلاب انما يظهر الخمر لا غير .

(١) يعني صحيحة محمد بن مسلم وأبي بصير وعلي عن أبي بصير

(٢) الوسائل باب ٣١ حديث ٢ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٦ .

(٣) راجع الوسائل باب ٣٨ حديث ٨ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥٦ .

(٤) يعني بالدليل، الدليل الذي استند به عن الخل بعلاج وهو حر عبد الله بن بكير، عن أبي بصير .

(٥) يعني موثقة كما تقدم منه فليس سره بقوة (وهي أيضاً موثقة لابن بكير) وقد قلنا ذكر معناها

فراجع .

(٦) يعني صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة فراجع .

ولكن التي تدل على الحل أوضح دلالة، بل أكثر، فيمكن ان يجاب بانه تابع مثل الأنية وآلات البز و آلة ما يعمل به دساً على القول بالنجاسة على ان النجاسة غير ظاهرة لما عرفت، فيمكن حمها وطهرتها بالعلاج أيضاً.

ولكن ينبغي كون ما يعالج به بحيث لا يضمحل الخمر به، وتصير هي أيضاً من جنس ذلك، ولا يطلق عليه الخمر، مثل ان يبقى على قطرة من خراكراراً من الخلل وغيره فان ذلك لا يقال له حيث العلاج وهو طهر، ومسيحي.

فقد دل الخبر الصحيح وهو حر عبد العزيز (١) على نفي البأس مع العلاج. وتؤيده العمومات والمطلقات الدالة على الطهارة والحل، سواء كانت بعلاج ام لا كما عرفت.

وتؤيده الشهرة، وعدم وجود الخلاف، وعدم صراحة صحيحة محمد (٢) في المنع، مع امكان الحمل والجمع كما فهمت.

وبالجملة بعد وجود الدليل لا متبعاد في امثال ذلك، وهو طاهر. ألا ان يتكلم على الدليل (٣) بعدم صراحة الأكثر في الحل مع العلاج وصحته، وبعدم توثيق محمد بن عيسى (٤) في صريحة عبد العزيز.

وان الاصل بقاء النجاسة والتحريم اليقيني بحكم الاستصحاب حتى يعلم المزيل، ولم يحصل العلم ولا الظن الشرعي بذلك، نعم يحصل في الخمر المنقلب بنفسه باجماع الاصحاب بل المسلمين، ولروايات الظاهرة فيها، وبقي الباقي.

(١) الوسائل باب ٣١ حديث ٨ من ابواب لاشرة محرمة ج ١٧ ص ٢٩٧.

(٢) الوسائل باب ٣١ حديث ٧ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٧.

(٣) يعني الدليل على نفي البأس مع العلاج.

(٤) متلها كما في التهذيب هكذا: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن

وقد عرفت الدليل في الحمسة، وإن النجاسة غير معلومة، وهي والتحريم  
انماهما مع اسم الخمرية، ولا تسلم حيثي، فلا يقين، ويؤيده ما ذكرناه.

ويمكن ان يقال: الطهارة مشكل مع العلاج الذي يكون له جسم ويبقى  
بعد الخلطه على القول بنجاسة الخمر لنجاسته بالملاقاة، وقائه على حاله من غير  
انقلاب، فلا اثر للتخليل فيه أصلاً.

وأيضاً، الدليل مادن الآ عن العلاج المايح المضمحل مثل الخلّ لقرينة  
ذكره، ولما قلناه.

وبالجملة لا ينبغي ترك العمل بقيس النجاسة والتحريم الآ بدليل شرعي،  
وليس معلوم في العلاج خصوصاً الجامد، بل القول بالمايح اقرب منه، والاحتساب  
من الكل احوط فتأمل.

قيل (١): وربما قيل بشترط ذهاب عين المعالج به قبل ان يصير حلاً لانه  
ينجس بوضعه ولا يطهر بانقلابها حلاً، لان المطهر للخمر هو الانقلاب، وهو غير  
متحقق في ذلك الجسم الموضوع فيها ولا يرد مثله في الآنية، لانها معاً لا ينفك عنها  
الخمر، فلو لم يطهر معها لما امكن احكم بطهرها وان انقلبت بنفسها.  
وهو متجه الآ ان الاشهر الاول.

واعلم أنه ليس في لاخبر المعترة ما يدل على جواز علاجها بالاجسام  
والحكم بطهرها كذلك، وبما هو عموم (٢) أو مفهوم كما اشرنا اليه مع قطع النظر  
عن الاسناد، وقد ذكر في أول المسألة رواية أبي بصير المتقدمة، قال: سألت

(١) يعني شارح الشرائع.

(٢) مثل قوله في مقام السؤال في روايه عبد العزيز فيصبت عليه الخلّ وشيء يغيره. الوسائل باب ٣٦

حديث ٨ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٧

ولو عولج بالنجس أو باشره الكافر لم يظهر بالانقلاب.

أباعد الله عليه السلام عن الخمر بصنع، الحديث (١)، ورواية زرارة دليلاً على طهارة الخمر بانقلابها خللاً، سواء كان ما يباع به عيناً باقية أم لا، وقد عرفت أن الأدلة على أصل المسألة كثيرة.

وكذا تدل على المعالجة رواية عبد العزيز صريحاً إلا أنها غير صريحة في الجامدات.

ويمكن أن يناقش في صحتها (المحمد) كما اشرنا إليه (٢).

وان رواية أبي بصير لم تصلح دليلاً على الحل، بل ربما تنافيه، ولهذا ردها الشيخ بالشنود، وان الجسم لا يذهب في الأحمر ولا يخرج عن حقيقته وان كان ما يباع واضمحل ولم يصر خراً أيضاً.

نعم قد يحق مثل أن صب ماء قليلاً (ماء قليل - خ ل) على الخمر، مع أنه قد يناقش في تطهيره، إذ ينجس أولاً، والمتعصم بالخمر قد لا يظهر بالخلية وان صار بعد ذلك خراً ثم خللاً فتأمل.

وفي قوله (٣) إشارة إلى أن بعضاً مع عن التطهير حينئذ، ولكن التطهير أشهر فتأمل.

قوله: «ولو عولج بالنجس الخ» دليل عدم طهارة الخمر وحلها بالخلية - إذا كان ما يباع به نجساً أو تنجست بنجس مثل أن باشرها الكافر - ظاهر، فان العلاج النجس يزيد نجاسة وتحريماً، وكذا مباشرة الكافر لها، ولم يظهر بالانقلاب لعدم الدليل، فان الدليل الذي دل على تطهيرها وحلها بالانقلاب ظاهر في الخمر

(١) راجع الوسائل الباب المذكور حديث ٢ منها.

(٢) يعني محمد بن عيسى فان سندها هكذا - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى بن عبيد،

عن عبد العزيز بن المهتدي.

(٣) يعني قول شارح الشرائع.



## ولو مزج الخمر بالخل واستهلكه الخل لم يحل.

التي كانت تحرمها ونجاستها من اصنها ولم يمازجها متنجس ومحرم آخر.  
ويحتمل الخل والطهارة للعموم ظاهراً فتأمل.

ويمكن ان يقال: ان كان ذلك النجس نجس بالخمر يمكن ان تطهر  
بالانقلاب فتأمل.

قوله: «ولو مزج الخمر بالخل واستهلكه الخل لم يحل» لو صب خمر قليل  
على الخل الكثير فاستهلك بالخل بحيث ما يظهر إلا الخل لم يحل ذلك الخل، بل  
ينجس بالخمر مثل التنجس كسائر النجاسات ولو علم انقلابها بالخل فانها  
لا تقلب إلا بعد تحسسه (تحسسه - ح ل) الخل وهو لم يظهر بانقلابها وكذا لو صب  
على خمر كثير حل قليل حتى يستهلك بها وضع مثل الخمر ولا يتميز، لم يظهر ولم يحل  
ذلك الخل.

وهنا يمكن ان يقال بالطهارة اذا انقلبت هذه الخمر حلاً اذا قلنا بالطهارة  
بالعلاج وهو ظاهر، بل هو عين ذلك، ودليله رواية عبدالعزيز (بن) المهدي  
الصحيحة المتقدمة.

ونقل عن الشيخ في المسألتين أنه قال: لو علم صيرورة الخمر التي اخذت  
هذه التي ألقيت على الخل منها أو العكس خللاً يحل ويطهر، واستبعده ابن  
إدريس، وقال بها رواية شاذة ترد لمحضها اصول المذهب (١) من ان الملاقى للخمر  
النجس ينجس فالخل نجس وما يظهره أو الحمل (تحمل - ح ل) على التقيّه لموافقته  
لمذهب أبي حنيفة وطول ونقص عن السيد ما يوفق كلامه.

وقال المصنف في المختلف - بعد ذكر ذلك -: قول الشيخ ليس بعيداً عن  
(من - خ) الصواب، لان انقلاب الخمر خللاً يدل على تمامية استعداد انقلاب تلك

(١) بيان لاصول المذهب.

الخمر خللاً، لأن المزاج واحد، واستعداد الملاقى للفعل أكثر، وصيرورته للفعل أتم، ولكن لم يعلم ذلك، فإذا انقلب الأصل المأخوذ منه خللاً انقربت تلك الخمر أيضاً خللاً، ونجاسة الخل تابعة للخمرية وقد رالت، فتزيل النجاسة كما في الخمر إذا انقلبت، ونقل كلام ابن الجنيّد مؤيداً له.

واعلم أن هذا غاية ما يمكن من التوجيه، ولكن الظاهر أنه ما ينفع، لأن التابعة غير متوجهة في المسألة الأولى، وفي الثانية غير طاهرة، فإن المتحس بالخمر لا يظهر بطهارة الخمر، فإذا تنحس الخل كيف يظهر بصيرورة الخمر التي فيه خللاً، ولو كان كذلك لزم طهارة كل ما ينحس بالخمر من أمور الغير المتصلة وهو ظاهر البطلان، ولم يعلم لكون الاتصال به دجلاً حتى يكون مرقاً.

على أنه قد يمنع لزوم خلية تلك الخمر من خلية الأصل، لجواز أن يكون اتصالها بالخل وتكليفها بكيفية الخل في الجملة مائلاً عن الانقلاب فتأمل.

وبالجملة نجاسة هذا الخل بعد ملاقاته للخمر على تقدير نجاستها ظاهر، ولم يعلم طهارته بخية الخمر المأخوذ منه وطهارته، إذ لا دليل.

وقال في شرح الشرائع - بعد نقل كلام الشيخ وابن إدريس وتوجيه المصنف وتأنيده بكلام ابن الجنيّد: واعلم أن الروايات الواردة في الباب كلها ضعيفة والقول بطهر الخل إذا مضى زمان يعلم انقلاب الخمرية إلى الخل متحتم إذا جوزنا العلاج وحكمنا بطهارته مع بقاء المدايح به، لأن الخل لا يقصر عن ذلك إلا عيان المعالج بها حيث حكم بطهرها مع طهرها، إلا أن الإثبات من النص لا يخلو عن إشكال، وكذا استفادته من إطلاق جواز علاجه الأعم من بقاء العين المعالج به (١).

(١) إلى هنا عبارة شرح الشرائع (يعني المسالك).

قد عرفت عدم ضعف الرويات كنهها، ودلالاتها على الطهارة بالعلاج.  
واما كون ذلك متحها مع لقول بالعلاج فغير ظاهر، خصوصاً في المسألة  
الاولى، اذ المتبادر من العلاج ان تكون الخمر باقية على خمرتها، ووضعها  
مايعالجها ويقتلها بالخل مع قنة مايعالج به وعدم جعل مايعالج به اياها من جسده في  
الحال، فان ذلك مايفهم من العلاج، ولا يقال: انه جمعه خللاً بعلاج، فاذا طهارة  
الخل الكثير الذي جعله علاجاً لخلية الخمر لقليلة جداً، غير ظاهر بالتبعية، وهو  
ظاهر.

فان الاكرار من الخل اذا نجس بقطرة من خمر، لا يقال: انها طهرت بتبعية  
القطرة من الخمر، لانها كانت علاجاً لخلية تلك القطرة، ومثل ذلك لايفهم من  
الروايات وان قلنا بفهم طهارة الخمر بالعلاج منها مع بقاء مايعالج به.  
نعم ذلك غير بعيد في المسألة الثانية (١) اذا فرض بحيث يقال: انه علاج.  
(وبقي البحث في الاول) (٢) فكلام اس إدريس حيدل (٣)، والتوجيه غير  
ظاهر وان قلنا بالعلاج.

والظاهر انها ليستا بداخمتين في مسألة العلاج عند الشيخ وغيره أيضاً  
ولهذا ذكروهما بعدها وحكموا بعدم الخل، ونسبوا لقول بالخل إلى بعض كتب  
الشيخ فتأمل.

وأيضاً قد عرفت أن لامعنى لذهاب مايعالج به حتى يتوحد الطهارة  
بالعلاج، بل الظاهر بقاؤه، وهو ظاهر، وطهارته بالتبعية ممكن، ودلالة الروايات  
عليها غير بعيدة.

(١) وهي مالو التي في الخمر خل حق يستهلكه.

(٢) وهي مالو التي في الخل حرام يستهلكه.

(٣) وهو انه لا وجه للطهارة للاجماع على ان الخل يصير بمخالطة الخمر له نجساً.

## ولولم يعلم تذكية اللحم المطروح اجتنب.

والظاهر ان ليست الرواية التي اشار ابن إدريس إلى انها دليل الشيخ - هي رواية عبدالعزيز كما ذكره في شرح الشرائع (١)، بل ولا غيرها من التي رأيتها فانا مانع من رواية فيها: انه اذا صلت الخمر على خل، وصار المجموع بمجرد الانضمام خلًا واستهلكها وعلم صيرورة اصله خلًا، ظهر ذلك الخل، نعم يفهم المسألة الثانية من رواية عبدالعزيز كما ذكرنا أولاً.

قوله: «ولولم يعلم تذكية اللحم المطروح اجتنب الخ» دليل احتساب اللحم المطروح غير معلوم الذبح، ما تقدم من انفاضة، هي أن الاصل في الميتة هو التحريم، لأن زوال الروح معلوم، والتذكية مشروطة بامور كثيرة وجودة والاصل عدمها ولكن قد يعلم بالقرائن، ولهذا يُعلم الهدى اذا ذبح.

ويدل عليه بعض الاخبار أيضاً مثل صحيحة عبدالله بن مسعود (٢) المتقدمة، من تغليب الحلال، وخصوصاً رواية النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة، كثير لحمها، وخبزها، وجبها، وبيضها، وفيها سكين؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يقوم ما فيها ثم يوكل، لانه يفسد وليس له نقاء، فان جاء طالبها غرموا له الثمن فقبل له: يا أمير المؤمنين لا تدري سفرة مسم أو سفرة مجوسي؟ قال: هم في سعة حتى يعلموا (٣).

(١) فانه قال في شرح الشرائع - عند قول المصنف (محقق)، (ووالأقوى في الخمر خل حتى يستهلكه لم يحل ولم يظهر): القول للشيخ وابن الجوزي لرواية عبدالعزير بن بهندي، قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام: العصور يصير خراً فيصير عليه نخل وشيء يغيره حتى يصير خلًا قال: لا بأس به - الوسائل باب ٣١ حديث ٨ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٧.

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٤٩.

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ١ من كتاب القطة ج ١٧ ص ٣٧٢.

## وقيل: يحكم بالتذكية مع انقباضه في النار

هما (١) في السند، ولا يضر، لأنها موافقة للعقل ولغيرها (٢).  
وفيه أحكام كثيرة (مب) طهارة اللحم المطروح، والجلد كذلك، يحمل  
على وجود القرينة الدالة على كونها كانا في يد المسلم.  
وكون اللحم في يد المجوسي غير طاهر فيحرم ذبيحة الكافر فافهم.  
وجواز التصرف بالاكل في مال الناس اذا علم الهلاك من غير اذن  
الحاكم مع التوقف على نفسه.  
وعدم اشتراط العداة في لقوم والمتصرف.  
ومغايرة المقوم للتصرف، والغرامة للمصاحب.  
وكون الجاهل معذوباً حتى يعلم فتأمل.  
وبالحملة، القرينة المفيدة للظن الغالب معتبرة فكيف ما يعيد العلم أو المتاحم له.  
وأما دليل القول بالامتناع بالانقباض والانسباط فهو الرواية المتقدمة في  
مسألة تحريم المشتبه بالميتة (٣).

وقد عرفت أنها ضعيفة، ولكن نقل في الشرح فتوى الجماعة بها، كابن  
بابويه، والشيخ وأبي الصلاح، وابن زهرة، وابن إدريس، وقطب الدين  
الكبدري (٤) ونحيب الدين (٥) بن سعيد صاحب كتاب الرحمة، والمحقق في النافع.

(١) يعني في النسخة والسكوني في سندها وهما ضعيفان لكنه لا يصح موافقتها للعقل.

(٢) يعني ولم ير هذه الرواية من الروايات الأخرى الموافقة لها في المعنى.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٥٦.

(٤) أبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي البسابري الامامي الشيخ الفقيه الفاضل الماهر  
والاديب الأريب البحر الراخر صاحب الاصباع في الفقه واثوار الصواب في جمع اشعار أمير المؤمنين عليه السلام  
وشرح النهج وغير ذلك وله اشعار لطيفة وكان معاصراً لقطب الراودي وتلميذاً لابن حمزة الطوسي فريغ من شرحه  
على النهج سنة ٥٧٦ الهجري واللقاب للمحدث القمي ج ٣ ص ٦٠.

(٥) أبو زكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن سعيد الخليلي، العالم الفاضل الفقيه، الورع الزاهد الاديب

وأنه احتج بعضهم (١) عليه بالاجماع أيضاً، وقال: وهذه وإن كان في بعض رجالها كلام إلا أن عمل الكافة يؤيدها، ولا أعلم أحداً حالف فيها، إلا أن المحقق في الشرائع والامام المصنف أورداها بمط (قيل) مشمراً بالضعف. ويمكن أن يكون فيه جهة أصالة عدم الذكاة المعلومة، فلا يزول بالاختيار المظنون، ولقوله عليه السلام: الحلال يتن (٢).

وهما (٣) ضعيفان، لأن الأخبار التي تفيد لظن مع عدم جعل الشارع إتياء سبباً في الحكم، وقد ثبت العمل، وقوله عليه السلام: (الحلال يتن)، معارض بقوله عليه السلام: الحرام يتن، والأصح العمل بالرواية، بل الاجماع.

وأنت قد عرفت ضعفها والاجماع غير معلوم، وإن المصنف اتفق لها بخلاف مضمونها ثم قال: (وقيل) وهو صريح في عدم اختيارها وردّها.

وعرفت أيضاً أن الاجتناب عن اختيار المصنف ليس العمل بالاجماع، بل برواية ضعيفة.

وأنه يفهم من كلامه أن ليس العمل في هذه المسألة بالظن، بل باليقين. وليس كذلك، إذ على تقدير حجّة هذه الرواية وصحتها، ليس العمل إلا

النحوي، المعروف بالشيخ عيسى الدين ابن عم المحقق وسط صاحب الشرائع (إن قال): قوي لينة عرفة ٢٨٩ الكي ج ١ ص ٢٩٨.

(١) لم نقف إلى الآن عن المراد من هذا البعض من هو؟

(٢) هكذا في النسخ ولكن الحديث هكذا عن عمر بن حفصة، عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) إننا الأمور ثلاثة أمرين رشده فيهم وأمرين غيره يحسب وأمر مشكل يرد عليه إلى الله وإلى رسوله قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حلال بين وحرم بين وشبهة بين ذلك الحديث. الوسائل باب ١٢ حديث ٩ من أبواب آداب القضاء ج ١٨ ص ١١٤.

(٣) يعني الدينين المذكورين في كلامه من قوله ويمكن أن قوله: الحلال يتن.

ويجوز الاستقاء بجلد الميتة لغير الصلاة، وتركه افضل.

بالظن، لعل أراد بالظن الحاصل (١) من غير دليل وهنا ظن من الدليل.  
وان دليل العمل بانطى يقيني فالعمل ليس بالظن بل باليقين.  
وهو جيد لو كان دليل العمل بهذه الرواية يقيناً، كأنه جعلها داخلة في  
الروايات الصحيحة الواجب العمل.

وأن دليل العمل بالخبر الواحد أو هذا الخبر بخصوصه من جهة التأييد  
بالإجماع أو نحوه يقيني، وأنت تعلم ما فيه، فتأمل.

قوله: «ويجوز الاستقاء بجلد الميتة الح» دليل جواز الاستقاء بجلد الميتة  
لغير الصلاة، بل لمطلق ما لا يشترط فيه الطهارة. هو الاصل، والعمومات، وحصر  
المحرّمات، والعقل، وهو أنه محرم ما فيه كراهة ولا ضرر مع عدم ظهور تحريم جمع  
الانتفاعات بالميتة كما تقدم بمصداق.  
والمذكور في أكثر الاخبار تحريم أكل الميتة.

ووجهه (٢) فيها أنه بضيق البدن، وأكله يموت فجأة، ورواية الحسين بن  
زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام في حلد شاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن أو الماء  
فأشرب منه وأتوضأ؟ قال: نعم، وقال: يدبغ فلينتفع به ولا يصلى فيه (٣) الحديث.  
وفي أوائل الفقيه: ومثل الصادق عليه السلام عن جلود الميتة يجعل فيها  
اللبن، والماء، والسمن ماترى فيه؟ فقال: لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو  
لبن أو سمن، وتوضأ منه وتشرب، ولكن لا تصلّ فيها (٤).

وفيها إشكال لأنها تدلان على طهارة جلود الميتة، وجواز استعمالها ولو في

(١) رد الظن الحاصل من غير دليل ح.

(٢) يعني وجه التحريم في الميتة.

(٣) الوسائل باب ٣٤ حطيت ٧ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٦٩.

(٤) أورده في الفقيه باب المياه وطهرها الح رقم ١٥ ح ١ ص ١١ طبع مكتبة الصدوق.

ومحرم استعمال شعر الخنزير، ومع الضرورة يستعمل ما لا دسم فيه، ويفسل ما باشره.

المشروط بالطهارة، وهو مخالف للأصول المقررة، والآية (١) في الجملة، والأخبار المتخرفة، فإن الأخبار بعدم الانتماع بجسد الميتة كثيرة (٢) مع قطع النظر عن النجاسة. فهذان مع المخالفة ليستا بصحيحتين فتطرحان أو يعمل ببعضهما، مثل الانتماع بجلدها للاستقاء لغير المشروط بالطهارة كالصلاة.

وكأنه كذلك فعل الشيخ ومن تأسه مثل المصنف هنا، أو يكون له رواية أخرى غيرها، ولأريب (شك - خ) أن ترك الاستقاء به أفضل إن أمكن كما قال المصنف. وأما تحريم استعمال شعر الخنزير فكأنه لحاسته، ونقل في المختلف، عن ابن إدريس أن أخبار أهل البيت عليهم السلام تطافرة بذلك، وما رأيت إلى الآن خبراً واحداً في المنع عن استعمال شعر الخنزير فكيف الأخبار المتطافرة لعلها كانت وانعدمت وهو بعيد.

لعله يريد الأخبار الواردة بنجاسة الخنزير (٣)، وهي شاملة لشعره فلا يجوز استعماله لأن النجاسة لا يجوز استعمالها، لا بضرورة، ويؤيده أنه نقل في مقابلة رد مذهب السيد أن ما لا يحل من الخنزير وغيره لا ينجس، وهو بعيد مع أن النجاسة لا تستلزم لتحريم الاستعمال وهو ظاهر.

والعجب من المصنف هنا أنه جَوَّز استعمال جلد الميتة ولم يجز استعمال شعر الخنزير مع عدم الخلاف في نجاسة الميتة، وعدم ورود خبر في ذلك مع ظاهر

(١) يعني آية تحريم الميتة مثل قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة والدم الخ.

(٢) راجع الوسائل باب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٢ ص ٦٨٠ وباب ١٣٤ من أبواب الاطعمة المحرمة

ج ١٦ ص ٣٦٨ وباب ١ وباب ٥٠ وباب ٣٨ من أبواب لباس المصلي ح ٣ ص ٢٤٩ وص ٣١٠ وص ١٠٧١ وبعض

أخبار باب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ١٢ ص ٦٦ وغيرها من الأخبار.

(٣) راجع الوسائل باب ١٣ من أبواب النجاسات ج ٢ ص ١٠١٧.



الآية والأخبار الكثيرة العامة الدالين على تحريم جميع الاستغفار بالميتة وخصوص الأخبار في المنع عن جلود الميتة (١) وعدم ذلك في الخنزير، فإنه مأنى الآ عن اكل لحمه في الآية (٢)، وحكم نجاسته، وورود الأخبار بجواز استعمال شعره.

مثل رواية بُرد الاسكاف، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني رجل خزاز (٣) لا يستقيم عملنا إلا بشعر الخنزير نخرز به؟ قال: خذ منه زبرة (ويرة - غ) فاجعلها في فحارة وأوقد تحتها حتى يذهب دسمه ثم اعمل به (٤).

وروايته أيضاً، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك إنا نعمل بشعر الخنزير، فربما نسي الرجل فصل، وفي يده شيء منه؟ قال: لا ينبغي له أن يصلي وفي يده شيء منه، وقال: خذوه فاغسلوه، فما كان له دسم فلا تعملوا به، وما لم يكن له دسم فاعملوا به، واغسلوا أيديكم منه (٥).

ورواية سليمان الاسكاف، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شعر الخنزير نخرز به؟ قال: لا بأس به، ولكن يعمل يده إذا أراد أن يصلي (٦).

وفي الأولى إشارة إلى الاحتياج، كأنه لذلك حلها على حال الضرورة هنا، ولكنها غير صريحة والحمل بعيد غير ضروري وإن كانت في الأولى حثان بن سدير (٧)، وفي الأخيرتين الاسكافان المجهولان إلا أنها مؤيدتان لما تقدم من

(١) تقدم آنفاً مواضع ذكرها.

(٢) هي قوله تعالى: حرمت عليكم الميتة ونعم ولحم الخنزير الآية.

(٣) تحررت الجلد حرراً من بابي صرب وقتل وهو كالحياض للشوب (جمع البحر).

(٤) الوسائل باب ٦٥ حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ١٠٤.

(٥) الوسائل باب ٦٥ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ١٠٤.

(٦) الوسائل باب ٦٥ حديث ٣ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ١٠٤.

(٧) منهم كما في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن محمد بن إسماعيل، عن حنان بن سدير عن

وبحرم الأكل من بيت غير من تضمنته الآية إلا بإذن  
(بالاذن - خ ل)، ومن الثمرة والزرع مما يمر به على رأي،

العقل والنقل مع عدم المعارض بخلاف استعمال جلود الميتة.  
وكأنه لذلك عكس في المختلف، وهو حسن وإن كان جواز استعمالها  
ممكناً والاجتناب عنها أحوط.

قوله: «وبحرم الأكل من بيت غير من تضمنته الآية الخ» المعلوم من  
العقل والنقل عدم جواز التصرف في مال الغير إلا بأذنه وطيب نفسه منه.  
وقد يستثنى (استثنى - خ) منه أمور (الأول) ما تضمنته آية النور (١) وهي  
صريحة في جواز الأكل من بيت من تضمنته الآية من غير شرط.

والظاهر، الاشتراط بعدم العلم - ويحتمل علم الظن القوي أيضاً - بعدم  
رضاهم ونهيم فإن الظاهر - مع العلم - بل مع الظن أيضاً بعدم الرضا والنهي - لا يجوز،  
للجمع بينها وبين سائر الأدلة، وهو ظاهر.  
وقد اشترط ابن إدريس دخول البيت بأذنهم، ونقل عن البعض شرط  
كون ما يؤكل مما يخشى فساد.

وهو غير ظاهر، للأصل وظاهر عموم الآية، فلا يقتد الحكم بالخشى تلفه  
ولا بإذن الدخول كما هو ظاهر الآية والاكث.  
ويحتمل أن يكون البه أيضاً أشار المصنف بقوله: (على رأي) يعني يجوز  
الأكل من غير قيد - ألا قيد الكراهة، والنهي، للعقل والنقل - على رأي، فيكون

(١) الآية الشريفة، ليس على الأعمى حرج ولا على الأخرج حرج ولا على المريض حرج ولا على  
أنفسكم أن تأكلوا من ميوتكم أو ميوت آبائكم أو ميوت أمهاتكم أو ميوت إخوانكم أو ميوت  
أخواتكم أو ميوت عماتكم أو ميوت إخوانكم أو ميوت حلالكم أو مملكتكم مفاتيحه أو صديقكم ليس عليكم  
جناح أن تأكلوا جميعاً أو شيئاً فإذ دخلتم ميوتاً فسلموا على أنفسكم تحية من الله مباركة طيبة كذلك يبين الله  
لكم الآيات لعلكم تتقون، النور ٦١.

الرأي قيداً للمسألتين يفهم ذلك من الشرح.

قال: والأصح عدم التقييد بالخشى تلفه، وعدم التقييد بالأذن النطقي، بل يكفي شاهد الحال.

وأما التقييد بعدم الكراهية فحيد بمعنى أنه لو هي عن الأكل حرم وكذا لو علم أو غلب على ظنه الكراهية (الكراهية - خ ل).

قوله (١): (بل يكفي) يشعر به لا يتم العلم بالأذن، ولو بشاهد الحال.

والظاهر أنه ليس بشرط، فالظاهر جواز بل ما لم يعلم أو يظن بأنه (النهي - خ ل) للآية.

وبه يشعر قوله: (وأما التقييد بالبح)، فالظاهر أنه لا يفيد بشيء إلا ذلك، فيجوز أكل النعاس من الأظعمة والأشربة المعتادة وغيرها لما مر، مع احتمال التقييد بالمعتادة، وهو غير بعيد، لا تصرف الأدلة إلى ذلك، والاجتناب أحوط وأيضاً لا يتجاوز عن الأكل العادي فتأمل.

ثم أنه يحتمل عدم الخصوصية بالبيت، فيجوز الأكل من ما لهم من غير البيت أيضاً.

والظاهر الاختصاص إلا أن يعلم الإذن، وحينئذ يبيح من ذلك الوجه، لأمن الآية إلا أن يكون في موضع كلبيت.

ويعمم من الآية الشريعة جواز التصرف في مال من تضمنته إذا كان انقصر لفهم الموافقة، مثل الجلوس في بيتهم، والصلاة فيها، بل في فروشهم، بل الصلاة في لباسهم والتوضؤ بما لهم الذي علم كونه انقصر ونحو ذلك، فافهم فإن القرآن كنز.

(الثاني) اعطاء المرأة من بيت زوجها شيئاً للمساكين حتى الادماء لرواية زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: **أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** أو صديقكم؟ قال: هؤلاء الذين سَمَى الله عز وجل في هذه الآية تأكل بغير اذنه من التمر والمأدوم وكذلك تطعم المرأة من منزل زوجها بغير اذنه، فأما ما خلا ذلك من الطعام فلا (١) وفي الطريق موسى بن بكر (٢).

والدلالة أيضاً غير واضحة فلا ينبغي العمل مع مخالفتها للقواعد بل ظاهر آية جواز الأكل في البيوت أيضاً.

ويدل على أن المراد من الصديق هو الذي يفهم ظاهراً، صحيحة محمد الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام (إلى قوله) **يَمَعْنِي** بقوله: أو صديقكم؟ قال: هو والله الرجل يدخل بيت صديقه، فيأكل بغير اذنه (٣).

والظاهر منها اعتبار دخول البيت، والصديقة العرفية، وقد روي: أن الصديق هو الذي يقدر أن يأخذ من جيبه دراهم ويخرج من غير اذنه (٤)، يعني يطمئن بخاطره بأنه مأذون، فانهم.

وفي رواية زرارة قال: سألت أحدهما عليهما السلام (إلى قوله): قال: ليس

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٣٤.

(٢) سنده كما في الكافي هكذا عنه من أصحابه، عن أحمد بن محمد بن حماد، عن أبيه، عن صفوان

عن موسى بن بكر، عن زرارة

(٣) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٣٤ والحديث هكذا. سئل

أبا عبد الله عليه السلام عن هذه الآية. ليس تحببكم شئ من ما أكلوا من ثوبكم أو شربوا من ثوبكم إلى آخر الآية

قلت: ما يعني الخ

(٤) لم يثر على هذه الرواية إلى الآن نعم بخلاف ما نقله في تفسير البرهان عن تفسير علي بن إبراهيم

فراجع ج ٢ من تفسير البرهان ص ١٥٣ عند تفسير هذه الآية الشريفة

عليك جناح، فيما طعمت أو أكلت مما منك مفاتحه ما لم تقسده (١).  
فتدل على عدم الفساد، وهو ظاهر من غيرها أيضاً، فلا يضر وجود عبد الله بن بكير (٢).

وقد فسر (أوامنكم معتمه) في حسنة مرسله ابن أبي عمير عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: (أو مامنكم مفاتحه) قال: الرجل يكون له وكيل يقوم في ماله، ويأكل بغير دمه (٣).

وقد فسر بالملوك، وبصاحب المنزل، فالكل غير بعيد، فتأمل.  
وتدل على جوار التصديق من بيت الصديق والزوج رواية جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لهن امرأة إن تأكل وإن تصنع، وللصديق إن يأكل من (في-كا) منزل أخيه ويصنع (٤).

وفي الطريق سهل بن زياد (٥)، خلا ينفي إلا مع العلم أو الظن القوي بعدم الكراهة ويحاوت بالنسبة إلى الأشخاص والاقوات والاموال فيلاحظ ذلك.  
(الثالث) أكل لوالد من مال ولده على الاحتمال، لما في صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يحتاج إلى مال ابنه،

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٤ من أبواب آداب المائدة واحديث هكذا سألت أحدهما عنهما السلام عن هذه الآية ليس عليكم جناح أن تأكلوا من يؤتكم أو يؤت آباءكم أو بيوت إصهاركم، الآية فقال: ليس عليك الج.

(٢) سندها كما في الكافي هكذا محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة.

(٣) الوسائل باب ٢٤ حديث ٥ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٣٣٥.

(٤) الوسائل باب ٢٤ حديث ٣ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٣٣٥.

(٥) سندها كما في الكافي هكذا. عنه من أصحاب، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن جميل بن دراج.

قال: يأكل منه ما شاء من غير سرف، وقال: في كتب علي عليه السلام: ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا بأذنه، والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء، وله ان يقع على جارية انه اذا لم يكن الا سن وقع عليها، وذكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل: أنت ومالك لأبيك (١).

وصحيفة أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لرجل: أنت ومالك لأبيك (٢).  
وغير ذلك من الاخبار

وقيد الشيخ في الاستبصار بالاحتياج للتقييد في بعض الاخبار، مثل حسنة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل لانه ما من فيحتاج الأب إليه قال: يأكل منه، فاما الأم فلا تأكل منه إلا قرضاً على نفسها (٣).  
وأنت تعلم ان هذه لا تصلح للتقييد، والله لا يفهم عدم جواز الأخذ إلا تفقت الواجبة، لكن قواعدهم تقتضي ذلك، فتأمل.

(الراجع) اكل الماز على ثمرة أورع مما يمر عليه على رأي المصنف هنا  
وجماعه، وفي المسألة خلاف سببه اختلاف الروايات، وذكروا له شروطاً، وقد مرّ البحث عنها في التجارة فتذكر (٤).

ونشير هنا اجمالاً إلى الروايات، فأتم رواية اخلاّ فهي رواية محمد بن مروان،

(١) الوسائل باب ٧٨ حديث ١ من ابواب ما يكتب به ح ١٢ ص ١٩٤ وفي الوسائل والتهذيب عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) الوسائل باب ٧٨ حديث ٢ من ابواب ما يكتب به ح ١٢ ص ١٩٥ وراد: ثم قال أبو جعفر عليه السلام: ما أحب (لا أحب - خ) ان يأخذ من مال ابنه إلا ما يحتاج إليه مما لا بد منه ان الله لا يحب المسدد.

(٣) الوسائل باب ٧٨ حديث ٥ من ابواب ما يكتب به ح ١٢ ص ١٩٦.

(٤) لاحظ ج ٨ ص ٢٢٢ من هذا الكتاب

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر بالثمرة فأكل منها؟ قال: كُل ولا تحمل  
قلت: جعلت فداك إن التحار قد اشتروها ونقدوا أموالهم، قال: اشتروا ما ليس  
لهم (١).

وفيهما أبي داود، محمد بن مروان (٢)، والارسل، فإن أباداود نقل عن  
بعض أصحابنا عن محمد بن مروان.

ومرسلة ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام  
قال: سألت عن الرجل يمر بالنخل والسبل والثمرة فيحور له أن يأكل منها من غير  
إذن صاحبها من ضرورة أو غير ضرورة؟ قال: لا بأس (٣).

هذه مرسلة إلا أنها مرسلة أبي حمير هي عندهم بمنزلة الصحيح، وقد  
عرفت ما فيه خصوصاً إذا كانت مخالفة للقوانين وظاهر الكتاب والسنة والاجماع  
وخصوص بعض الأخبار وإن كانت مؤيدة بجتهى الأكثر.

وأما رواية المنع مع ما اشرنا إليه من العقل والنقل كتاباً وسنة واجماعاً.  
فرسلة متروك، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له:  
الرجل يمر على قراح (٤) الزرع يأخذ منه السنبلة؟ قال: لا، قلت: أي شيء  
السنبلة؟ قال: لو كان كل من يمر به يأخذ منه سنبلة لا يبقى شيء (٥).  
وهذه وإن كانت في الزرع، ولكن علتها تدل على المنع عن الكل، فتأمل.

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٤ من أبواب بيع الثمار ج ١٣ ص ١٤.

(٢) ومنها كما في التهذيب ٧٠٠ من أبواب بيع الثمار حديث ٢٣ هكذا الحسين بن سعيد، عن أبي داود، عن  
بعض أصحابنا، عن محمد بن مروان بن محبوب، عن أبي داود محمد بن مروان يعني ابن كليها ضعيفان.

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من أبواب بيع الثمار ج ١٣ ص ١٤.

(٤) المزعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر ولجميع القرحة (مجمع البحرين).

(٥) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من أبواب بيع الثمار.

وصحيفة علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمر بالثمرة من النخل، والزرع، والكرم، وأشجر، والمباح وغير ذلك من الثمر أيجل له أن يتناول منه شيئاً ويأكل بغير إذن صاحبه؟ فكيف (وكيف - خ) حاله أن نهاه صاحب الثمرة أو أمره القيم وليس له؟ وكم أخذ الذي يسهه أن يتناول منه؟ قال: لا يجل له أن يأخذ منه شيئاً (١).

وقد حل هذه الشيخ ومن تابعه في الفتوى على الكراهة، والأولى تجبته. وهو بعيد عن لفظة (لا يجل) مع أن المعارض لا يصلح للمعارضة على ما عرفت.

وحملها أيضاً على عدم حواز الأخذ معه، فإن ذلك لا يجوز على وجه. وهذا أبعد، لأنه قد وقع السؤال عن الأكل.

ويمكن الحمل على الفساد أيضاً، وهو أيضاً متبدي، وعلى قصد ذلك، فإن المجوز يشترط عدم ذلك، وإن كان دليله اعم من ذلك، وعلى العلم أو الظن بالكراهة من صاحبها.

وهذا الشرط ظاهر وإن لم يدل دليل على ذلك، بل ظاهر قوله: (اشترؤا ما ليس لهم) (٢) يدل على أن مقدار ما يملكه الماز ليس بملوك لصاحبه، ولا يدخل في المبيع، وهو خلاف الظاهر، فبرء الخبر بذلك (٣).

وأعلم أن ظاهر كلام المشرط أن شرط حواز الأكل عدم الفساد وعدم الأخذ أيضاً، والظاهر أنه ليس كذلك، بل الفساد لا يجوز، وكذا الأخذ، لأنه

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٧ من أبواب بيع الخارج ١٣ ص ١٥.

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٤ كما تقدم يعني في خبر محمد بن مروان.

(٣) يعني لاجل اشتغاله على ما هو خلاف الظاهر فإن الظاهر أن المتعارفين اشترؤا ما يكون مالكا

نقرا فتوى عليه السلام: (اشترؤا ما ليس لهم) خلاف ظاهر الاشتراء.



## الباب الثاني: في الاضطرار

وبياح للمضطر وهو خائف التلف لو لم يتناول او المرض او طوله او عسر علاجه او الضعف عن مصاحبة الرفقة مع خوف العطب عند التخلف أو عن الركوب المؤدى الى الهلاك .

معها لا يجوز الاكل ، بخلاف شرط لقصد وعدم الكراهية متأمل ، ومنه علم حال الضرورة وسيحي .

قوله: «وبياح للمضطر وهو خائف التلف الخ» أي بجل للمضطر، بل يجب اكل وشرب جميع ما تقدم من المحرمات حتى الميتة وابوال الناس، ولكن قد يكون بينها ترتيب كما سيعلم.

والاضطرار يحصل بخوف التلف ولكن يكون مع الطن لا مجرد التوهم والاحتمال وكذا بخوف حصول المرض الذي يكون شاقاً لا يتحمل ويُعد صاحبه مريضاً لأصحيحاً أو زيادته أو صولة، أو بقاء برثه، أو عسر علاجه ونحو ذلك .

ويحصل أيضاً بخوف الضعف والعجز ترك تناول عن المشي مع مصاحبة الرفقة الضرورية بحيث يحاد بدونهم والتخلف عنهم التلف والعطب على نفسه أو على من معه، بل لا يبعد بخوف تلف ماله المحترم.

وكذا بخوف الضعف والمحر عن الركوب الذي لو لم يكن يؤدي إلى هلاكه أو من معه أو المال عن الاحتمال أو يحصل المرض أو يزيد أو ببطء برثه أو بعسر (يعسر - خ) علاجه ونحو ذلك .

وبالحسنة جميع ما يحاد معه تلف النفس، ولا يبعد ان المال المحترم كذلك ، وكذا الامراض التي يُعد صاحبها مريضاً وناقصاً ويحصل لصاحبها ألم وطولها وعدم برثها وزيادتها، بمنزلتها.

تساؤل كل المحرمات إلا الباغي وهو الخارج على الامام  
(العادل - خ) عليه السلام.  
أو العادي وهو قاطع الطريق.

وينبغي الملاحظة في ذلك كله، ولاحتياط، فإن الدليل هو ظاهر العقل (١)  
وبعض العمومات، فلا بد من الاقتصار على المعلوم، وذلك لا يخلو من إشكال  
وعسر فتأمل.

وقد استثنى منه الباغي، وقد فسر بعض سير (مها) الخارج على امام زمانه  
عليه السلام فلا يترخص بالأكل، بل يجب عليه أن لا يأكل ويترك نفسه حتى  
يموت.

(ومها) الآخذ عن مصطر مشه بأن يكون لمصطر آخر شيء يسد رمقه يأخذه  
منه وسيحيى هذا، وذلك غير حائز، بل يترك نفسه حتى يموت ولا يبيت الغير  
ويحيى نفسه كما تقرّر أن لا هبة في الدماء (٢)، فإنه إذا كان ولا بد من تلف النفس  
يكون هو ذلك لا غير.

ومنه (٣) العادي فسر قاطع الطريق، فإنه إذا اضطر لأياكل، بل الموت  
جوعاً خير له من أن يأكل المحرم ويعيش.

وقيل: الذي يتعدى ويتجاوز عن مقد رسد رمقه.

وتدل على التفسيرين، رواية البرقي عن ذكره، عن أبي عبد الله  
عليه السلام، في قول الله عز وجل: فمن اضطر غير باع ولا عدي فلا اثم عليه، قال:  
الباغي الذي يخرج على الامام، والعادي الذي يقطع الطريق، لا تحمل له الميتة (٤)

(١) لعل المراد من العقل اعادة البقرة

(٢) راجع الوسائل باب ٣١ من ابواب الامر والنهي ج ١١ ص ٤٨٣.

(٣) يعني قد استثنى من لمصطر العادي.

(٤) الوسائل باب ٥٦ حديث ٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٩.

وفي الطريق سهل (١) مع الإرسال، ولا يضطر (٢).

وفي رواية حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله الله عز وجل: فمن اضطر غير باغ ولا عاد، قال: الباغى باغي الصيد، والعادي السارق: ليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطررا، هي حرام عليهما، ليس هي عليهما كما هي على المسلمين، وليس لهما أن يقصرا في الصلاة (٣).  
فيها دلالة على تحريم الصيد كأنه يريد صيد اللهو.  
وعلى عدم الرحمة للسفر المحرم مطلقاً.

وفي رواية عبد العظيم الجني، عن أبي جعفر عليه السلام في معنى قوله عز وجل: فمن اضطر غير باغ ولا عاد، قال: العادي السارق، والباغى الذي يبيع الصيد نجراً وهو لا يعود به على عياله، ليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطررا، هي حرام عليهما في حال، لا اضطرار كما هي حرام عليهما في حال الاختيار، وليس لهما أن يقصرا في صوم ولا صلاة في سفر (٤).

وهي مقيدة للرواية الأولى في الصيد، فتدل على جواز التأويل، وعلى عدم الفرق بين الصلاة والصوم في عدم قصرهما في السفر المعصية فافهم.  
وفي طريقها أيضاً سهل (٥) والقطع بأبي الحسين المجهول ولا يضطر.

(١) قال سندها هكذا كما في الكافي عدة من أصحابنا من سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ذكره.

(٢) يدل وجه عدم الضرر كون الرمل بين أبي نصر البزنطي الذي مراسيله لمسانيد، فتأمل.

(٣) الوسائل باب ٥٦ حديث ٢ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٨.

(٤) الوسائل باب ٥٦ قطعة من حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٨.

(٥) سندها كما في التهذيب هكذا. روى أبو حسين الاسدي عن سهل بن زياد، عن عبد العظيم بن

عبد الله الحسين، عن أبي جعفر محمد بن علي الرضا عبيد السلام ولحديث صدرودين، مرجع التهذيب.

وإذا جاز الأكل وجب ، ولا يتعدى سد الرمق (رمقه - خ ل).  
 إلا مع الحاجة إلى الشبع كلعاجز عن المشي بدونه مع  
 الاضطرار إلى الرفقة ولو توقع مباحاً قبل رجوع الضرورة حرم الشبع.

فإذا جاز الأكل يجب.

ويجب الاقتصاد على دفع الضرر المحجوج والمجوز للأكل فيقتصر على سد  
 الرمق عند خوف الموت المحجوز.

ولا يشبع إلا إذا احتاج إليه كالذي يمشي في سفر مع الرفقة واحتاج إلى  
 الشبع لمشي معهم، وآلا ما يقدر عليه فيتحلف عنهم ويهلك فيأكل ويشرب حتى  
 يقدر على المشي الضروري المخلص عن الهلاك أو المرض أو غيرهما مما يجوز له  
 الأكل أو الشرب كما تقدم، فإن كان ما يندفع إلا بالشبع يشبع، ودليل ذلك كنه  
 العقل (١)، والنقل (٢) كتاباً وسنة وأجماً.

وتدل على الجواز مع الاستثناء (٣) آية الشريعة: قُلْ لَا أَحَدٌ مِمَّا أُوحِيَ  
 إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا - مصبوحاً سائلاً  
 كالدم في العرق، لا كالدم في الكبد والطحال، وقد رخص في دم العروق بعد  
 الذبح.

(أوفسقا)، عطفاً على المنصوب قبله، سمي ما هلل به لغير الله فسقاً لتوضه  
 في باب المسق، كأن المعنى ما ذبح بذكر اسم غير الله (غير اسم الله - ح) أو بترك  
 اسم الله.

(فمن اضطر) - مثنى دعت الضرورة إلى أكل شيء من هذه المحرمات - (غير

(١) المحاكم بتقديم ما هو الأهم وهو حفظ الحياة على ما هو أهم وهو أكل الميتة.

(٢) المضمّن آخراً.

(٣) يعني يدل على حكم استثنى والمستثنى منه الآية الشريعة.

ويجب تناول للحفظ، فلو قصد، التنزه حرم.  
ويستبيح كل ما لا يؤدي الى قتل معصوم فيحل الخمر لإزالة  
العطش وان حرم التداوي به.

باغ (١) - على مصطر آحر مثله تارك لمواساته - (ولا عاد) - متجاوز قدر حاجته من  
تاوان هكذا فسر الباعى والعادي في كشف.  
مع احتمال آخر غير ما نقلناه من اخبارنا.  
ولا يخفى ان الآية ولا حار تدلان على حواز تساؤل هذه المحرمات كلها،  
وهي الميتة، والدم، ولحم الخنزير، بل جميع ما يشت تحرمها بعمرها للمصطر الآ  
المستثنى.

وانه نقل في حاشيته (١) ان الترخيص المذكور في قوله: (وقد رخص في دم  
المروق بعد انذبح) عند أبي حنيفة، واما عند الشافعي فانه يحرم جمع الدماء  
مسفوحة كانت أو لا.

وأنت تعلم انه المناسب لمذهب الشافعي من تخصيص بعض القرآن ببعض  
ولو كان كل بعض في مسألة وموضع آخر، لان القرآن شيء واحد كما نقل عنه في  
الاصول، وها ينبغي تخصيص الدم لمطلق بالمسموح لحمل المطلق على المقيد،  
فتأمل.

ثم انه لما كان حراماً وبما يحوره دفع الضرورة ويجب ان لا يتجاوز  
الضرورة قالوا: يجب ان يقصد دفع الضرورة، وان لا يقصد غير ذلك من الشبع  
والتلذذ، بل لا يقصد لا الوحوب ومثال امر الشارع بالاكل والشرب لاغيره  
ليجمع بين الامر والحظ، فلو قصد التره وتلذذ حرم.

قوله: «ويستبيح كل ما لا يؤدي إلى قتل معصوم الخ» هذا تأكيد

لما سبق، وتفصيله أنه يجوز للمضطر أكل وتناول كس محرم لا يؤدي أحده وتناوله إلى قتل معصوم الدم حتى النسي إذا توقف عليه حفظ النفس المعصومة، وإن أدى إليه لم يجز لما مر.

وكذا يمكن أن يجوز لدفع المرض، وإن يجوز لحفظ النفس أن كان مؤدياً إلى مرض لنفس آخر إن علم عدم تأديته إلى تلف.

ويحتمل عدمه إذا كان مؤدياً إلى مرض مسلم معصوم الدم إلا أن يكون مرضاً هيناً، مثل وجع رأس وغيره زماناً قليلاً أو حتى سهلة وبخود ذلك.

وإن أدى إلى الجرح والتضرر مثل أن يأخذ من فخذ شخص ليأكل ومسلم عن الهلاك، فيحتمل حوازه، فإذا حاز احتمل أن يحوز  
وكذا (١) تسليم ذلك الغير، وعدمه فيبحث عليه المنع.

وبالجملة هذه المسألة مجملة، والظاهر عدم التصدد والاصرار حتى يعلم فتأمل فيحس شرب الخمر ونحوها لازالة العطش المخوف معه الهلاك أو المرض المتقدم، على الاحتمال وإن (٢) قلنا أن لتداوي بالخمر حرام، فإن إزالة العطش ليست بالتداوي وكذا الإساءة ما غص في حلقه ونحو ذلك، فيحس كل ما احتاج إليها ويحس دفع الضرورة بها.

دليبه العقل والقل، فإن الحرج والضيق مني بها.

وكذا تجوز أكل الميتة ولحم الخنزير في الآية والاحبار مشعريه.

ويدل عليه بخصوصه ما في مرسنة محمد بن عبد الله، عن بعض أصحابه،

(١) يعني يحتمل جور تسليم نعمة لقطع عنه بسلم الأحرار إذا حار وجب ويحتمل عدم وجوبه فحسب.

يجب منع الغير عن قطع نعمة.

(٢) وصية يعني لا ملازمة بين حرمة التداوي بالخمر وبين حرمة شربها لازالة العطش فيمكن حواز

الثاني ولومع منع الأول.

## ولو وجد البول اعتاض به عن الخمر.

عن أبي عبد الله عليه السلام - في بيان وجه تحريم الاشياء - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لم حرم الله الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير؟ فقال: ان الله تبارك وتعالى لم يحرم ذلك على عباده وأحل لهم ما سواه من رغبة منه فيما حرم عليهم، ولا الزهد (زهداً - كما) فيما أحل لهم، ولكنه خلق الخلق وعلم ما تقوم به ابدانهم وما يصلحهم، فأحل الله تعالى لهم وأباحهم تفصلاً منه عليهم لمصلحتهم، وعلم ما يضرهم فيها من حرمة عليهم، ثم أباحه للمضطر فاحطه له في الوقت الذي لا تقوم بدنه إلا به وأمره ان تناول منه قدر البلعة لا غير (١).

وفي السند جهالة (٢) لا تقتصر

وهي صريحة في حوار شرب الخمر وغيرها مع انحصار ما يدفع الضرورة فيه.

ولا يبعد فهم جورة لنفع الممرض أيضاً فتأمل.

وفهم وجوب الاكل والشرب حيث شئت.

وانه يحب ان يقتصر على دفع الحاجة.

وان الأوامر والنواهي للمصالح ولا غرض فتأمل.

ومع هذا فقد نقل عن مسوط عدم حوار دفع الضرورة بالخمر وان لم يمكن

الآ به لفظة تحرمة.

ولو احتاح إلى سول السحس أو الخمر قَئِم البول وجعله عوضاً عن الخمر

(١) لوسائل باب ١ من حديث ١ من أبواب الاطعمة المحرمة بالطريق الاول عن الكليني رحمه الله

ج ١٦ ص ٣١٠

(٢) سنه كما في الكافي باب عن تحريم هكذا عنه من اصحابنا عن سهل بن رداد وعلي بن

إبراهيم، عن أبيه حيماء عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عبد الله عن بعض اصحابنا، عن أبي عبد الله

عليه السلام وعنه من اصحابنا أيضاً عن أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن اسلم، عن عبد الرحمن بن عمار،

عن معقل بن عمرو قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اجبرني ان

ولا يجوز التداوي بشيء من الأنبذة، ولا بشيء من الأدوية معها شيء من المسكر أكلاً وشرباً.

واكتفى به ولم يشرب الخمر.

لعل دليل التقديم غلظة حرمة الخمر لتحريمها بالقرآن (١) والاحبار الكثيرة الصحيحة الصريحة جداً (٢)، ولأنه يزيل العقل، ولهذا يجب الحل على شارب، وللخلاف في جواز شربها مع انحصار دفع الضرر بها، ما بخلاف البول في ذلك كله (٣).

ويحتمل عدم الفرق بين البول النجسة كلها، ولو اضطر إلى البول النجس والحرام فالظاهر تقديم الحرام.

قوله: «ولا يجوز التداوي بشيء من الأنبذة الخ» هذا هو المشهور بين الأصحاب، ونقل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه. أعلم أنه قدم في أول الباب تحريم تناول جميع المحرمات عند الاضطراب، ومن جملة التداوي بها إلا أن يمنع كون المحرمات دواء فلا يوحد الاضطراب إلى المحرمات للتداوي.

ولكن يمتنع جواز شرب الخمر وللعطش ونحوه مما يخاف هلاكه لو لم يشرب، بل المرض (٤) وقد صرح به في قوله: (ويحس الخمر لازالة العطش). ونقل عن المبسوط في المختلف عدم جواز ذلك أيضاً، وأنه لا سبيل إلى شربها بوجه من الوجوه، نعم قد روى التداوي بـ لبنين، قال: وقال بعضهم: يحل

(١) إشارة إلى قوله تعالى: الخمر والميسر والأنصاب والأزلام الحرام، ٢٤٠. والى قوله تعالى: تسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير، الحج، البقرة ٢١٩ وغيرهما من الآيات.

(٢) لاحظ الوسائل ج ١٧ أبواب الإشارة محرمات

(٣) يعني في البول لم ينزل أية واحدة ولا الاحبار الكثيرة ولا يزيل العقل.

(٤) يعني جوازه لأجل خوف المرض يوم يشربه.



للمضطر الطعام واشرب، ويحلّ التداوي.

وبالحملة، لهم في التدوي بها، بل يعبرها أيضاً من المسكرات، بل سائر المحرمات بحث وحلاف، وظاهر الروايات هو المسموع مطلقاً وهي كثيرة.

(منها) صحيحة الحبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دواء عجن بالخمر، فقال: لا والله ما أحب أن ينظر إليه فكيف أتداوى به؟ أنه بمنزلة شحم الخنزير أو لحم الخنزير، فإن (وترون - ح) إنساناً يتداوون به (١).

هذه مخصوصة بالخمر والخنزير، ويمكن فهم جواز شرب الخمر منها مع الاضطرار، لأنه جعلها مثل لحم الخنزير، وهو جائز الأكل عند الاضطرار بالآية (٢) والاجماع، فلا يعد التداوي أيضاً مع الاضطرار فتأمل فيه.

وحسنه عمر بن دينار، قال: كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن الرجل يتبع له الدواء من ربح البواسير فيشربه بقدر شكرحة (السكرجة - ثل) (٣) من نبيذ صلب ليس يريد به البذة، انما يريد به الدواء؟ فقال: لا ولا حرعة، وقال: إن الله عز وجل لم يجعل في شيء مما حرم دواء ولا شفاء (٤).

والروايات كثيرة (٥)، وهما أوضحهما سنداً، والباقية ضعيفة.

وفي رواية مسندة قال عليه السلام لامرأة سألت عن النبيذ للشفاء: لا فلا

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ٤ من أبواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٥.

(٢) وهو قوله عليه السلام: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اٰيَةُ الدَّمِ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ (إلى قوله تعالى) فمن اضطر غير باع ولا عاد فلا اثم عليه الآية، المائدة: ٣.

(٣) هي بضم السين والكاف والراء والتشديد، اناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الادم (جمع البحرين).

(٤) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من أبواب الاشارة للباحة ج ١٧ ص ٢٧٤.

(٥) لاحظ الباب المذكور.

تذوق منه قطرة فأتيا تنديمين اذا بلغت نفسك ههنا، وأومى بيده إلى حنجرتة يقول:  
ثلاثاً: أفهمت؟ قالت: نعم (١).

وفي أخرى كذلك، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له  
رجل: أن بي ارواح البواسير وليس يوافقني الا شرب لنيذ؟ قال: فقال: مالك  
ولما حرم الله ورسوله (إلى قوله): أفأدلك (ذلك - ثل) على ما هو أنفع من هذا؟  
عليك بالدعاء فانه شفاء من كل داء، قال: فقلنا له: فقليله وكثيره حرام؟ قال:  
نعم فقليله وكثيره حرام (٢).

ورواية معاوية بن عمار قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر  
يكتحل منها؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما جعل الله في حرام (محرم - ثل)  
شفاء (٣).

ورواية مروي بن عبيد، عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام (انه - خ)  
قال: من اكتحل بميل من مسكر كخطه الله بميل من نار (٤).  
وفي أخرى انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن النبيذ يجهل في الدواء؟  
قال: لا ينبغي لأحد ان يستشفى بالحرم (٥).

وفي رواية الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن دواء عجن بخمر؟  
فقال: ما أحب ان انظر إليه ولا اشتهه فكيف أتداوي به؟ (٦).

(١) الوسائل باب ٢٠ قطعة من حديث ٢ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٥ وللحديث صدر

وذيل فراجع.

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٥.

(٣) الوسائل باب ٢١ حديث ١ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٨.

(٤) الوسائل باب ٢١ حديث ٢ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٨.

(٥) الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٥.

(٦) الوسائل باب ٢٠ حديث ٦ من ابواب الاشارة المحرمة ج ١٧ ص ٢٧٥.

## ويجوز عند الضرورة، التداوي به للعين.

هذه الاخبار- مع ادلة التحريم الكثيرة الدالة على المبالغة في تحريم المسكر خصوصاً الخمر- دليل المنع.

ولكن عموم الأكثر وعدم صحة أكثر الخصوص- مع النهي عن الالتقاء إلى التهلكة (١) والامر بحفظ النفس ودفع الضرر عنها، مهما أمكن عقلاً ونقلاً، كتاباً ومسنّة واجماعاً يدل على الجواز.

فيمكن حملها على المبالغة في عدم حصول الشفاء في المحرم بحيث لا يكون الشفاء في الغير إلا نادراً، أو على عدم جواز الشفاء بالمحرّمات مع إمكان الشفاء بغيرها، أو على طلب الشفاء والصحة، لا حفظ النفس ودفع الضرر.

ويؤيده ما اشرنا إليه من قبل، (أنكم شبه لنعيم الخنزير وشحمه، وقد جوّز أكله عند الاضطراب بالقرآن ولستة والاجماع).

فيمكن تجويز التداوي بها مع العلم بحصول الشفاء بها لا بغيرها فتأمل. وتجويز حفظ النفس بها والتخليص عن الهلاك، فيجوز شرها لذلك لا للشفاء، وحصول البرء من المرض ولتدبذ بالصحة وطلبها، بل طلب حفظ النفس للأمر به.

والإيه اشر في المختلف، وقد: والمعتمد جواز شره عند خوف التلف من العطش والمرض اذا اندغما به كما اختاره ابن البرّاج.

واجاب عن احتجاج الشيخ بالاخبار بالحمل على طلب الصحة، لا على طلب السلامة ونحن انما نسوّع شره في طلب السلامة بحيث لو لم يشربه أو لم يتداو به حصل التلف أما في طلب العافية فلا.

ولما الاكتحال فتدل على جوازه- مع وجود الخمر في الكحل عند الضرورة

(١) اشارة إلى قوله تعالى: 'واتمرو في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة، البقرة ١٩٥'

ويحلّ قتل الحرّبي، والمرتد، والزاني المحصن، والمرأة الحرّبية،  
والصبي الحرّبي والتناول منه، ومن ميتة الآدمي وغيره دون النقي،  
والمعاهد، والعبد، والولد.

وعلم العلاج ألا أنه - رواية هارون بن حمزة - يعوي عن الصادق عليه السلام في  
رجل اشتكى عيسيه فُعت له بكحل يعجن بالخمير، فقال: هو حبيث بمزلة الميتة،  
فإن كان مضطراً فليكتحل به (١).

هذه مؤيدة حسنة، لحمل الأولى في المنع عن اكتحال العين بما فيه الخمر  
على حال الاختيار والامكان بغيره.

وكذا يحمل جميع الاخبار - في المنع عن التدوي به - على التداوي حال  
الاحتيار من وجهين: التشبيه، والتصريح بالضرورة مع حصول العلم بعدم حفظ  
النفس والملاك الآشربة يمكن تجويز ذلك.

ويحتمل لدفع المرض كذلك خصوصاً وجع العين والاكتحال بما فيه  
الخمير، فإنه لا منع منه في الكتاب والسنة المتواترة، والصحيحة، مع إمكان تخصيص  
مادل على المنع وتأويله كما تقدم.

وكأنه للمفرق بين التداوي عن لامراض بالاكل والشرب المحرمين  
وتداوي العين بالاكتحال بما فيه الخمر حيث لا دليل قوتي على المنع عن الاكتحال  
ووجود الدليل القوتي على الاول - اختار المصنف منع التداوي مطلقاً عن الأمراض  
وجواز الاكتحال مع الضرورة فتأمل.

قوله: «ويحلّ قتل الحرّبي والمرتد الخ» أي إذا لم يجد المسلم شيئاً أصلاً  
آلاً الآدمي الحيّ يحلّ له قتله والاكل منه مقدار ن لا يموت إن لم يكن معصوم  
الدم يعني يكون ممن يجوز قتله شرعاً في الحملة وإن لم يكن حائزاً قتله لمضطر حال

الاختيار، مثل (١) الحربي الغير المعاهد، والغير المؤمن، ولو شبهه، والمرقد الذي وجب قتله، والزاني المحصن الذي يجب رجمه، وكذا كل من وجب قتله، مثل المحارب وتارك الصلاة مستحلاً وغيرهما.

والظاهر عدم الخلاف فيه، فهو دليله مع الاعتبار، فان (٢) ذلك مما جاز قتله، فاذا دار الامر بين اهلاكه واهلاك معصوم الدم فالتحار هو الأول. واما قتل المرأة الحريّة وانصي منهم فالمصنف وغيره اجازوا ذلك وان لم يكونا ممن جاز قتلها، قبل الاضطرار اصلاً، ولكن ما كان لحرمة روحهم وحياتهم، ولهذا لم يجب عليهم القصاص، ولا الدية، ولا الكفارة، بل كان المانع حال الاختيار وعدم الضرورة، كالمانع عن قتل بعض اللصوص والهاوّم الغير المأكول من غير ضرورة فحاز عند الضرورة، لأن الأمر دائرين قتلهم وبين هلاك معصوم الدم المسلم، والاول اولى.

ويحتمل العدم، لما تقدم من عدم جواز قتلهم حال الاختيار فتأمل. واما عدم حلّ قتل النمي والمؤمن والمعاهد فلمع عدم جواز قتلهم، وكونهم معصومي الدم مثل المسلم وعدم حلّ قتل الممّوك لما لكه لكونه معصوم الدم، فغيره بالطريق الأولى وكذا لا يجوز قتل لولد لصريق الأولى. ولعل ذكرهما لدفع توهم ذلك وجوز قتل من له عليه القصاص بالطريق الأولى. ويمكن جواز قتل الحربي لمن اضطر إليه من النعمتين لانهم معصومو الدم، بخلاف الحربي فيمكن ان لا يجوز له ذلك في دين الإسلام. وكذا يجوز للمصطر اسلم الأكل من ميتة الآدمي. والظاهر انه مقدم على قتل الآدمي الذي لا يجوز له قتله، ويمكن عدم جواز

(١) مثال لمن لم يكن معصوم الدم.

(٢) بيان للاعتبار العيني.

ولو لم يجد إلا نفسه، قيل يأكل من المواضع للحمة كالفضخذ،  
ان لم يكن الخوف فيه كالخوف في الجوع.

طبخه فان الآدمي له حرمة، ولما اضطر إلى الأكل والقتل جازاً للضرورة، واما  
الطبخ لكسر حرمة الآدمي الميت وهتكها مع ثبوت حرمة كحرمة الحي فلا يجوز،  
نعم لو فرض عدم امكان اكله الا مطبوخاً فلا يبعد الجواز.

### فروع

(الأول) إذا دار الأمر بين الميت المسموم وقتل الحرابي فيه تأمل، يحتمل  
تقدم قتل الحرابي والاكل منه حفظاً لحرمة المسلم الميت كالحَي، واختيار الميت،  
لأن القتل له غير معلوم جوازه وان حازقته للإمام عليه السلام، ولأنه نحس أيضاً  
من غير الموت، بحلاف المسلم فتأمل.

(الثاني والثالث) لو وجد المضطر: الميتة والحي والميت فالظاهر انه (١)  
مقدم على قتل الحي، وعلى الاكل من الميت أيضاً، وهو ظاهر.

قوله: «ولو لم يجد إلا نفسه الخ» ولو لم يجد المضطر إلا نفسه، فان جزم  
بقطع شيء من عضوه عدم الهلاك، والتأدي إلى المرض القريب منه، يجوز القطع  
من المواضع للحمة، مثل الفخذ الذي فرض عدم الهلاك والمرض بقطعه.

ويحتمل الوجوب، وكذا في جميع صور الجواز، وان قطع بهما فلا يجوز القطع  
في الاول ويحتمل أيضاً في الثاني، وكذا مع المساوات.

واما مع رجحان عدم الهلاك، ففيه احتمالان، الجواز كما في قطع  
الآكلة، وعلمه لانه دفع ضرر بضرر غير مأمون أوله إلى الهلاك، على انه قد يسهل  
الله له شيئاً حتى لا يموت، ومعلوم عدم اجواز مع رجحان الهلاك بالسراية.

ولو وجد طعام الغير ولا ثمن طلبه من مالكه، فإن امتنع غصبه، فإن دفعه جاز له قتال المالك.

وبالجملة مع تساوي خوف الجوع وخوف السراية لا يقطع من نفسه، فع رجحان السراية أول، ومع قطع عدم فوتها يقطع، ومع الرجحان تأمل.

قوله: «ولو وجد طعام الغير ولا ثمن طلبه الخ» إذا وجد المضطر طعام الغير، فإن كان الغير محتاجاً مثله فلا يجوز الأخذ عنه طلباً، وهو أحد معاني الباغي، كما نقلناه عن الكشاف.

بل يمكن عدم جوار لأخذ منه مطلقاً، فانه موجب لهلاكه، فهو كإهلاك الغير لابقائه، ولا يجوز له الاعطاء أيضاً، لأنه إهلاك لنفسه، والبقاء بيده إلى التهلكة.

ويحتمل جوازه على بقوله تعالونه ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (١)، أي حاجة.

والظاهر تخصيص الحاجة بما دالم يصل إلى الهلاك والتلف، فتأمل.

وان كان زائداً عنه وساذلاً بلا ثمن فلا كلام، فيأخذه وجوباً، وكذا ان بذله ثمن مثله حال مقدور بالعمل، وكذا بمؤجل مقدور فيأخذ.

والاكل بمقدار ان يدفع الضرر، وله ان يشيع ان وسع المينول ذلك، وان بذله بثمان مؤجل ولكن غير مقدور في ذلك الأجل فله ان يقبل، ولكن لا يجب عليه البذل إلا حال القدرة.

ولو اعطاه بعوض من غير عقد فيدرمه عوضه، وان اعطاه من غير ذكر عوض فالظاهر انه بغير عوض، للاصل والعادة في بدن الطعام للمضطر ويحتمل العوض،

وينبغي ان ينظر إلى الحال والقرائن من الطرفين، والطعام.

ولو ادعى ذكر العوض وانكره المصطر فالظاهر عدم لزوم العوض حتى يثبت. وإن ادعى انه قصده فكذلك، فانه ما اظهر وسلط الشخص على اهلاك ماله فلا عوض له مثل ان يقدم الطعام إلى الغير فأكله في غير هذه الصورة وينبغي الاعطاء.

ولو اعطاه بأزيد من ثمن المثل، فنقل عن الشيخ عدم وجوب الزيادة، وانه اشتراه بعقد صحيح بالزيادة دفعا لفسر القتال واحتمال اثارة الفتنة فانه بمنزلة المكره، فلا يصح ذلك العقد فيلزمه ثمن مثله في ذلك الزمان، وقال: ان مع طلبه الزيادة ان امكن ان يأخذه عنه قهراً، فبأخذه ولا يلزمه إلا ثمن المثل ولو لم يمكن إلا بالقتال فيقاتله، ولو قتل يكون هدرأ، ولو قتل المصطر يكون مضموماً، فان لم يقدر عليه ويقدر على اخذه سرقة أو بجيلة أو بمقد فاصد شرهاً اخذه ولا يلزمه أيضاً إلا ثمن المثل.

الظاهر انه على تقدير القدرة على القتال جاز هذا بل يتعين، فلو ترك حينئذ لم يبعد أن يكون غاصباً وضامناً.

فكلام الشيخ محل التأمل لذلك، ولأن الظاهر قبول ما يطلب المالك مهما كان إلا أن يجحف جداً وحينئذ أيضاً يمكن اللزوم والوجوب مع القدرة، لأن الناس مسلطون على اموالهم (١)، والعقل والنقل دلا على عدم اخذ مال الغير إلا بطيب نفس منه (٢) ولا اضطرار، لأن لعرض القدرة، ويجب عليه حفظ النفس بهما امكن من المال وغيره.

(١) عوالي اللئالي: ج ١ ص ٢٢٢ وص ٤٥٧ وح ٢ ص ١٣٨ وح ٣ ص ٢٠٨ طبع مطبعة سيد الشهداء - قم.

(٢) عوالي اللئالي: ج ١ ص ٢٢٢ وص ١١٣ وح ٢ ص ٢٤٠ وح ٣ ص ٤٧٣.



نعم ان فرض عدم القدرة حالاً ومالاً يمكن ذلك ، بل الظاهر حينئذ أيضاً وجوب الرضا به وترك القتال والفتنة، وكفى لا يلزم الزيادة لعدم القدرة ويحتمل ان تكون موقوفة الى حين القدرة، فيلزم.

ولكن لا يكلف بالاعطاء الا مع القدرة فيحتمل ان تكون مثل سائر الديون فلا يستثنى له غير مستثنى اديون ويضرب مع الغرماء على تقدير الإفلاس وعنده، بل يكون منوطاً على قدرة تامة عرفية بحيث لا يضر بحاله ضرراً لا يتحمل امثاله عادة لاحالاً ولا مالاً، وذلك غير بعيد فتأمل.

وقد قيد قول الشيخ: (بعدم وجوب الريادة) بعدم القدرة، فقيل (١) في الشرح وفي شرح الشرائع، فلا يبقى حينئذ خلاف معنوي. ويمكن ان يقول بوجوب الريادة أيضاً مع عدم القدرة من قال بوجوبها حين وجود القدرة كمسائر القبولين، والشيخ قلنا بعدم وجوبها مع عدم القدرة مطلقاً فيبقى النزاع معنويّاً مع التقييد أيضاً كما ذكرناه من الاحتمال.

وظاهر المتن هنا التردد حيث ذكر قول المبسوط ولم يرجح ولم يضعف فتأمل. وقوله: (ولو وجد طعام الغير ولا ثمن طلبه الخ) ظاهر في وجوب الطلب من مالكة مع حصوره، فهو كان غائباً وظاهر ان له اخذه، وان امكن دن الحاكم فهو الأولى، والا فيشبهني احضار العدول وتقومهم ان امكن، والا يقوم على نفسه، فيأخذه، فان طلبه، فان اعطاه أخذه، وقد مر البحث في العوض وعنده.

وان منعه ودفعه عن ذلك حازله قتاله، فان قتل احدهما فكما تقدم، وان تلف شيء فيه مضمون، ومن المالك لا، لانه يفعل حراماً ويقدر على حفظه وحفظ غيره وعدم اتلاف شيء، ويترك مع لخدمة، والمضطر يفعل واجباً للاضطرار.

(١) في بعض النسخ قبل في الشرح وشرح الشرائع وفي بعضها. قبل في شرح الشرائع.

فإن أكله لم يكن للمالك مطالبة بالثمن.  
ولو وجد له الثمن وجب دفعه، فإن طلب أزيد من ثمن المثل،  
قيل: لا يجب بذل الزيادة، وإن اشتراه بها دفعاً لضرر القتال.  
ولو اضطر إلى الميتة و(إلى - خ) طعام الغني، فإن بذله ولو بثلث

ويحتمل الضمان، فإن الوجوب لا ينال الضمان.  
وإن علم أهلاكه في المقاتلة يحتمل عدم جوازها، لما تقدم أنه إذا انجبر انقائه  
إلى أهلاك الغير لا يفعل فتأمل في العرق.  
ولم يظهر وجه قوله: (فإن أكله لم يكن للمالك مطالبة بالثمن) وكيف يحل  
مال الغير بلا عوض بامتناعه وإن كان حراماً، نعم الظاهر له الأحاد والأكل، ولكن  
ثمن المثل ويمكن أن المراد مع عدم القدر <sup>القدر</sup>  
ويؤيده قوله: (ولو وجد الخ) والظاهر أن مرده به أنه لو وجد الثمن وهو  
بأذل وجب دفعه، لا بعد الأخذ بالمقتلة والقهر، وهو ظاهر.  
قوله: «ولو اضطر إلى الميتة الخ» لو وجد لمضطر طعام الغير والميتة لا غير  
فإن بذله بغير عوض أو بعوض مقدور عليه في الحال أو المآل تعين عليه أكل طعام  
الغني، فإن بذله بالثمن يجب أن يعطيه ويأخذ ولم يتعرض للميتة، وهو ظاهر.  
ولكن ينبغي تقييد الثمن بما إذا لم يكن زائداً عن المثل أو بعدم الضرر  
بحاله والاجحاف، بناءً على اختيار أحد المذهبين.  
ولعن تركه بذل على عدم التقييد بها، فيكون مذهبه في الأول أيضاً ذلك،  
لامذهب الشيخ، ولا غيره ممن قال باللزوم ما لم يحفظ أو مقتداً بعده، وتركه  
للظهور، فتأمل.

وإن (١) لم يبذل بثلث مقدور - سواء بذل ولم يكن مقدوراً أو لم يبذل - تخير

(١) عطف على قوله قلنس سره. (فإن بذله الخ).

مقدور عليه تعين، والآ تخير.

المضطربين قتاله واخذه بالقهر والعبدة، أو الحيلة والسرقة على ما قلناه، وبين اكل الميتة.

والظاهر لزوم العوض على لتقدير، كما مر، ويحتمل عدم بناء على ما تقدم من المصنف.

ثم في هذا التخيير تأمل خصوصاً إذا كان موجباً للفتنة واهلاك النفس والجرح، وتضييع المال، فيمكن تقييده بما إذا لم يؤثر فتنة، ولكن الظاهر خلافه. ومع ذلك أيضاً محل التأمل، لأنه إذا حاز اكل الميتة لا ينبغي حينئذ تجويز التصرف في مال الغير بغير اذنه، فإنه حرام اكله والتصرف فيه أيضاً.

وان فيه حق الناس وحق الله، ويوجب العوض أيضاً على الظاهر. وأن تجويز الميتة مصرح به في القرآن العزيز للمضطرب، بخلاف مال الغير. والحاصل انه ان كان داخل في المصطر ياكل الميتة لا غير، والآ لم يحز اكلها وياكل مال الغير، فلا معنى للتخيير.

وأيضاً قد يقال: إن اكل الميتة مرجوح لتنفر الطبع منه، والنجاسة والحرمة واحتمال الضرر الذي هو نكته تحرماً.

وبالجمله نجد في الصورة الاولى رجحان اكل الميتة، وفي الثانية محتمل لما مر، والضرر من دفع بتجويزه إياها ان شاء الله الآ ان تأبى النفس ولا تقبل وحينئذ يرجح ذلك لدفع الضرر فتأمل وعلى التقديرين لا يتجاوز القدر المحتاج إليه. وينبغي ان لا يقصد لا ذلك وامتنال امر الله في جميع المحرمات: الميتة، ومال الغير، والمسكر، وغير ذلك.

### فرع

يمكن ترجيح الميتة على المسكر وغيره لما مر، وغيره أيضاً عليه، لأنه يزول

## «فصل»

يحرم الأكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات والفقاع.

العقل، وادلة تحريمه كثيرة وقد نقل لاجماع على تجويز غيره للمضطرب، بخلاف المسكر، فامك قد عرفت أن بعضاً لم يحوره أصلاً، وبعضاً يحوره في دفع العطش ونحوه لا لتداوي الآلاكتحال، وهو مذهب لمن، وبعضاً لم يحوز التداوي للمين أيضاً. قوله: «يحرم الأكل على مائدة يشرب عليها الخ» تحريم الأكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات. أي ما يوضع فيه الطعام، مثل لسرة وغيرها. هو المشهور.

وتدل على تحريم الجلوس على صحبة هاكم بن الحكم، قال: كما مع أبي عبد الله عليه السلام بالحيرة حين قدم على أبي جعفر المصور، فحت بعض القواد أنساً له وصنع طعاماً ودعا الناس وكان أبو عبد الله عليه السلام فيمن دعي، فيما (فيما - خل) هو على المائدة يأكل ومعه عدة على المائدة فاستسقى رجل منهم ماء، فأتى بقدح فيه شراب لهم، فيما ان صار بقدح في يد الرجل قام أبو عبد الله عليه السلام عن المائدة، فسئل عن قيامه، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر (١).

وفي رواية أخرى: ملعون ملعون من جلس طائفاً على مائدة يشرب عليها

الخمر (٢).

وتدل على تحريم الأكل عليها رواية الحراح المدائني، عن أبي عبد الله

(١) لم يثر إلى الآن فيها في الوسائل وأوردها في كافي وبكره الأكل على مائدة يشرب على

الخمر حديث؟ كتاب الاطعمة ص ١٥٩ طبع الامم جادري

(٢) المصدر قيل الحديث المذكور.

عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأكل على مائدة يشرب عنها الخمر (١).

### فروع

(الأول) هل حكم باقي المسكرات كذلك؟ كما ذكره المصنف، فيمكن ذلك للملة.

(الثاني) العقاق يلحق بها في أكثر العبارات، لعل الوجه ما تقدم أنه خرفي روايات كثيرة (٢).

(الثالث) الطاهر حكم القيام عليها حكم الخلوس، فإن الظاهر أن المراد البعد عن ذلك المجلس وتلك المائدة فتأمل.

(الرابع) هل يحرم الطعام الذي كان عليها، أو الجلوس حرام أكل أم لا جلس أم لا؟ صريح الصحيحة الثابتة أن الجلوس حرام، ويمكن فهم تحريم الأكل أيضاً، ويؤيده التصريح في الشاشة ولما تحرم أصل الطعام فلا نعلم، فيكون كالأكل في آنية الذهب والفضة يكون الأكل حراماً لا المأكول وإن أكل فيها، فيكون فرقاً بين المأكول والأكل الخرامين، مثل المنصوب والسجس، والأكل الحرام فقط مثل الأكل على المائدة المذكورة، والأكل في آنيتهما مع احتمال تحريم المأكول أيضاً، فتأمل ولكن مادام فيها وفي تلك المائدة، ويحتمل بعيداً مطلقاً.

(الخامس) هل يحرم الجلوس والأكل على تلك المائدة مطلقاً؟ أو حال الشرب فقط؟ أو في ذلك الوضع ولم يحس الذي وقع فيه ذلك؟ والأوسط

(١) الكافي كتاب الأطعمة باب كراهية الأكل على مائدة يشرب عنها الخمر حديث ٢ ص ١٥٦.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٧ - ٢٨ من باب الإشرية المحترمة ح ١٧ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ وباب ٣٨ حديثه

من أبواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥٦.

## ويكره الأكل على الشبع وربما حرم.

المتيقن، والأول أحوط، ولا يبعد قوة الأخير.

(السادس) هل حكم سائر المحرمات حتى الغيبة وسباب المؤمن ونحو ذلك حكم الخمر في ذلك؟ الظاهر انعدام، نعم يجب حينئذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمراتبها وتحقق شرائطها. ويمكن ان يكون (كون - حل) عنة تحريم لا كل على مائدة الخمر وجوب اظهار الكراهة، وانه حرام ولا يمكن الجلوس في حان وقوعه، لانه يهمهم الرضا بفعله وحينئذ يقيم، فتأمل.

(السابع) نقل في شرح الشرائع، ان العلامة عدى التحريم إلى الاجتماع للهو والفساد، وعن ابن ادريس انه لا يجوز الاكل من طعام يعصى الله به، أو عليه، وقال: ولم يقف على مأخذه، ويمكن كون المأخذ ما اشترى إليه (١)، فتأمل. قوله: «ويكره الأكل على الشبع وربما حرم» دليله، العقل والظن، وربما يحرم اذا ظن الضرر، ودليله العقل ولنقل.

وتدل على الكراهة أيضاً رواية عبدالله بن مسان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: الأكل على الشبع يورث سرص (٢).

ولعن - لعدم الصحة (٣)، والمالعة، والخم على الاحتمال، لا على يقين حصوله كما في استعمال الشمس - حمت على الكراهة.

وتدل على كراهة كثرة الأكل أخبار كثيرة، ويهمهم منها الكراهة من الشبع أيضاً، مثل رواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كثرة الأكل

(١) من فهم الرضا بذلك العمل كذا في هامش بعض النسخ.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٠٨.

(٣) قال سيده كما في الكافي هكذا نسخة من تصانيفه، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمد بن عيسى

الرقطبي، عن عبدالله الدهقان، عن درست نوميقي عن عبدالله بن مسان

## والأكل باليسار مع قدرة اليمين.

مكروه (١).

وروايته أيضاً عنه عليه السلام، قال: قال لي: يا أبا محمد إنَّ البطن ليطعم من أكله، واقرب ما يكون العبد من الله إذا خفف بطنه، وابغض ما يكون العبد إلى الله إذا امتلأ بطنه (٢).

ورواية أخرى عنه عليه السلام، قال: إن الله يبغض كثرة الأكل (٣).

ورواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال أبوذر: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أصولكم حشاء في الدنيا أطولكم حوعاً (في-خ) يوم القيامة (٤)، وغيرها.

قوله: «والأكل باليسار مع قدرة اليمين» وكذا الشرب، من مطلق استعمال الشمال مع القدرة على اليمين، ألا في الاستنجاء، للروايات عموماً، ما هو المشهور أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب التيامن في أموره لا التياسر (٥).

ورواية سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يأكل شماله أو يشرب بها قرب: لا يأكل بشماله ولا يشرب بشماله ولا يتناول بها شيئاً (٦).

ومثلها رواية الحراح المذائي (٧).

وخصوصاً رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تأكل

(١) الوسائل باب ١ حديث ٢ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٠٥.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٠٥.

(٣) الوسائل باب ١ مثل حديث ٩ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٠٦.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤١٠.

(٥) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤١٠.

(٦) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤١٩.

(٧) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٢٠.

## والأكل متكئاً.

باليصار وأنت تستطيع (١).

وكانه - لعدم الصحة وعدم القائل ومنهم ان المقصود هو الكراهة والمبالغة -  
حلت على الكراهة.

قوله: «والأكل متكئاً» دليل كراهة الأكل متكئاً ترك التأدب بحسب ما يدركه العقل.

وحسنة ابن أبي شعبة الحلبي، قال: أخبرني أبي انه رأى أبا عبد الله عليه السلام متربعاً وقال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يأكل متكئاً، قال: وقال: ما أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وهو متكئ قط (٢).

وكان فعله عليه السلام لعذر لاظهار حوائج وعدم تحرمة. ويدل عليه فعله عليه السلام، ومنع العباد البصري عن ذلك حتى صار ثلاث مرات ثم قال عليه السلام: والله ما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن هذا قط (٣).

ورواية زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ما أكل رسول الله صلى الله عليه وآله متكئاً منذ بعثه الله حتى قبض وكان يأكل أكل (أكلة - خ) العبد ويجلس جلسة العبد، قلت: ولم (ذلك - خ)؟ قال: تواضعاً لله عز وجل (٤)، وهي كثيرة.

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٢٠.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٣ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤١٢.

(٣) عن المعصّل بن يسار قال: كان عباد البصري ضد أبي عبد الله عليه السلام يأكل موصع أبو عبد الله عليه السلام يده على الأرض حال له عبد أصبحت شاة، لما تحمى ان رسول الله صلى الله عليه وآله هو ص دا، فرفع يده فأكل ثم عادف ايضاً فقال له ايضاً موصعها ثم اكل ماء دهن فقال أبو عبد الله عليه السلام لا والله ما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن هذا قط، الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤١٥.

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٧ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤١٤.



ويستحب غسل اليد قبله وبعده (قبل الأكل - وبعده خ).

قوله: «ويستحب غسل اليد الخ» دليله، النظافة المطلوبة عقلاً وشرعاً ورواية ابن القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: من غسل يده قبل الطعام وبعده عاش في سعة وعوفي من ملوى في جسده (١).

وحسنة أبي حمزة - كأنه الثوري -، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال: يا أبا حمزة الوضوء قبل الطعام وبعده يذهب (ينيان - ثل) الفقر، قلت: بأبي أنت ولقي يذهب؟ قال: يذهب (ينيان - ثل) والطاهر ان المراد بالوضوء غسل اليد (٢).

ورواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: غسل اليدين قبل الطعام وبعده زيادة في العمر واماطة في العمر (للغمر - ثل) عن الثياب ويجلو البصر (٣).

ورواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام من صرّه ان يكثر خير بيته فليتوضأ عند حضور طعامه (٤).

ورواية أبي عوف المحلي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الوضوء قبل الطعام وبعده يزيدان في رزق (٥).

وروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: أوله ينبي الفقر، وآخره ينبي الهم (٦).

(١) الوسائل باب ٤٩ حديث ٥ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤١٤

(٢) الوسائل باب ٤٩ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٠.

(٣) الوسائل باب ٤٩ حديث ٦ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٣

(٤) الوسائل باب ٤٩ حديث ٣ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧١.

(٥) الوسائل باب ٤٩ حديث ٤ - ٢ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧١.

(٦) لورد صدرها في باب ٦١ حديث ١ وديها في باب ٥٨ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦

## والتسمية ابتداءً على كل لون. والحمد انتهاءً.

ودليل استحباب التسمية على كل فعل واضح، وعلى الطعام بخصوصه روايات.

مثل صحيحة داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف استني على الطعام؟ فقال: اذ احتضنت الآنية فسم على كل اثناء، قلت: فان نسيت ان استني؟ قال: تقول: بسم الله على أؤنه وآجره (١).

ولعل يريد بكل اثناء كل لون بقوله: (حتفت)، ويحتمل مجرد تعدد الآنية فتأمل. وصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اذا حضرت المائدة وسمي رجل منهم اجراً عنهم احمين (٢).

وتدل على التسمية أولاً، والحمد آخراً، وغيرها - روية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا وضعت المائدة حفّتها اربعة املاك (ملك ثل)، فاذا قال بعد: بسم الله، قالت الملائكة: بارك الله عليكم في طعامكم ثم يقولون للشيطان: اخرج بفاسق لاسلطان لك عليهم، فاذا فرغوا، فقالوا: الحمد لله، قالت الملائكة: قوم انعم الله عليهم واذكروا شكر ربهم، واذا لم يسمّوا، قالت الملائكة للشيطان: ادن - يافاسق فكل معهم، فاذا رفعت المائدة ولم يذكروا (ولم يحمدوا - فقيه) الله عز وجل، قلت للملائكة: قوم انعم الله عليهم فنسوا ربهم (٣).

كأنه يريد بعدم ذكر الله، الحمد له، قرينة لمقابلة، فيفهم ان الحمد يكون بعد رفعها.

(١) انوار ثل باب ٦١ حديث ١ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٩٠.

(٢) الوسائل باب ٥٨ حديث ٢ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٨٦.

(٣) الوسائل باب ٥٧ حديث ١ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٨٢.

ورواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الطعام إذا اجتمع ربيع حصال فقد تم، إذا كان من حلال وكثرت الأيدي عليه وصلى في أوله وحمد الله في آخره (١).

ويدل على أن تسمية واحد على مائدة كافية في تحقق الاستحباب، صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج المتقدمة قال: إذا حضرت المائدة وسمى رجل منهم أجزاء عنهم اجمعين (٢).

فلعل الساقط تاكده (تاكيد - خ ب) فهو الاستحباب الكفائي لا أصله. وفي الصحيح، عن كليب الأسدي - الممدوح في الجملة - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الرجل المسلم إذا أراد أن يطعم طعاماً فأهوى بده قال: بسم الله والحمد لله رب العالمين، ثم عرّاه عروجه له (من - تل) قبل أن يصير للقة إلى فيه (٣).

ورواية عبدالرحمان المرزومي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من ذكر اسم الله عروجه عند طعام أو شراب في أوله وحمد الله في آخره لم يسأل عن نعيم ذلك الطعام أبداً (٤).

وفي رواية غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام، أن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: من ذكر اسم الله على الطعام (طعام - تل) لم يسأل عن نعيم ذلك

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من أبواب آداب المائدة ح ١٦ ص ٤٢٢ وفيه ثلاث نقلات من الكافي والفاصل والمصالح ومعاني الأخبار لكن دل: وفيه وفي الفروع ربيع حصال.

(٢) تقدم أيضاً هو ذكر موصيها

(٣) الوسائل باب ٥٦ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ح ١٦ ص ٤٨١.

(٤) الوسائل باب ٥٦ حديث ٥ من أبواب آداب المائدة ح ١٦ ص ٤٨٣. والبرزقي بالعين المهملة

للفتححة ثم الراء المهملة الساكنة ثم الرأي المهملة المفتوحة ثم الميم والياء فتعريب النقال ح ١ ص ١٢٢.

وابتداء المالك وتأخره في الأكل.  
وابتداء من على يمينه بالغسل والدور عليهم.

(الطعام ابتداءً) (١).

والاخبار في التسمية والتحميد كثيرة (٢).

قوله: «وابتداء المالك وتأخره في الأكل» دليل استحباب ابتداء المالك بالأكل قبل القوم وتأخره عنهم، روية ابن القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أكل مع القوم طعاماً كان أول من يضع يده وآخر من يرفعها لياكل القوم (٣).

وتدل على الأكل مع الضيف، رواية جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ان الزائر اذا زر المأزور فاكل معه ألقى عنه الحشمة، واذا لم يأكل معه يتقبض (يتقبض - ح ل تل) (٤) قليلاً.

ويدل على استحباب الأكل مع الضيف وتأخره عنه، رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان اذا أتاه الضيف أكل معه ولم يرفع يده من الخوان حتى يرفع الضيف (٥).

قوله: «وابتداء من على يمينه الخ» كان ينبغي ان يقول: ابتداء صاحب الطعام بغسل يده ثم من على يمينه قبل الطعام الخ، وبعده يغسل أولاً من على يساره حتى يتم الدور ويختم به كما في غير هذه العبارة.  
وتدل عليه في الجملة، رواية محمد بن عجلان، عن أبي عبد الله

(١) الوسائل باب ٥٧ حديث ٤ ج ١٦ ص ٤٨١.

(٢) رجع باب ٥٦ - ٥٨ من ابواب آداب المائدة.

(٣) الوسائل باب ٤١ حديث ١ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٦٠.

(٤) الوسائل باب ٤١ حديث ٢ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٦١.

(٥) الوسائل باب ٤١ حديث ٣ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٦١.

## وجمع الغسالة في أثناء.

عليه السلام، قال: الوضوء قبل الطعام يبدأ صاحب البيت لثلاثاً يحتشم أحد، فإذا فرغ من الطعام بدأ من على يمين الباب، حرّاً كان أو عبداً (١).

ولكن فيها أنّ ابتداء الغسل بعد الطعام بمن على يمين الباب، ولم يذكر الابتداء بمن يكون بعد غسل صاحب المنزل قبل الطعام.

ولعلّ المراد باب الموضع الذي حدسوا فيه، وباليمن يمين الداخل، فيحتمل في الموضع الذي لا باب له يكون مراد يمين ابتداء المجلس بالنسبة إلى الداخل فيه. ويدل على تمام ما ذكرناه - كما هو المشهور - حديث آخر، قال في الكافي بعد الرواية المتقدمة:

وفي حديث آخر، يغسل أولاً رتبه يده ثم يبدأ بمن على يمينه، وإذا رفع انطعام بدأ بمن على يسار صاحب المنزل ويكون آخر من يغسل يده صاحب المنزل، لأنه أولى بالصبر على الغصة (٢).

فيمكن حمل الأولى على أنه كان صاحب المنزل جالساً عند الباب ويمينا يساره أو على عدم كونه في المجلس، أو على التحجير.

والظاهر أن المراد بصاحب المنزل هو صاحب الطعام وإن كان المنزل لغيره، أو لا يكون هناك منزل وبيت.

ويحتمل الحقيقة إذا كان صاحب الطعام غريباً ونزيراً في منزل الغير فتأمل.

وأما دليل جمع الغسالة في ناء واحد، بمعنى أن يغسل الجميع في أثناء واحد حتى يجتمع جميع المياه فيه، رواية عمرو بن ثابت، عن أبي عبد الله عليه السلام،

(١) الوسائل باب ٥٠ حديث ١ من أبواب آداب المائدة.

(٢) الوسائل باب ٥٠ حديث ٣ - ٤ من أبواب آداب المائدة.

قال: اغسلوا ايديكم في اثناء واحد تحس اخلاقكم (١).

ورواية الفضل ابن يونس، قال: لما تغذى عندي أنا والحس عليه السلام وجئي بطست ندى به عليه السلام وكان في صدر الحس فقال عليه السلام: ابدأ بمن على يمينك، فبها (ن-ح) توصاً واحد اراد العلام ان يرفع الطست، فقال له ابو الحسن عليه السلام: دعها فاغسلوا ايديكم فيها (٢).

فيها دلالة على الابتداء بصاحب المنزل بعد اطعام ثم عن على يساره، لان الظاهر انه عليه السلام غسل يده وكان صاحب المنزل ويمين الذي يغسل يده يساره. ويحتمل ن يكون المراد ارادة ان يبدأ به ولم يعمل عليه السلام وامر بعمل من على يساره وهو يمين العلام يوافق ما تقدم. ثم انه يمكن ان يكون عمل اليد الواحدة المباشرة للطعام. كفاياً كما يشعر به ما في بعض العبارات غسل اليد.

ويحتمل استحباب غسل الاثني ون لم تكن لمباشرة ألا واحدة.

وانه (٣) يستحب المسح بالمسدين في غسل الثاني دون الاول.

وتدل عليه حسنة مرازم، قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام اذا توصاً قبل

الطعم لم يمسّ المديل، واذا توصاً بعد لطعام مسّ المديل (٤).

ورواية إبراهيم بن علقمة رفعه (يرفعه-ثل)، قال: مسح الوجه بعد لوضوء

يذهب بالكنف (٥) ويزيد في لرزق (٦).

(١) الوسائل باب ٥١ حديث ١ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٥

(٢) الوسائل باب ٥١ حديث ٢ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٤.

(٣) عطف على قوله فمس سره. انه يمكن الخ

(٤) الوسائل باب ٥٢ حديث ١ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٦.

(٥) الكنف بالتحريك شيء يعدو الوجه كنسمة ولاسم الكفة (مجمع البحرين)

(٦) الوسائل باب ٥٤ حديث ١ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٦

## والاستلقاء بعده وجعل رجله اليمنى على اليسرى.

ورواية مفضل قال: دحيت على أبي عبد الله عليه السلام وشكوت إليه الرمد فقال لي: أو تريد الطريف (١)؟ ثم قال لي: إذا غسلت يديك بعد الطعام فامسح حاجبيك، وقل ثلاث (مرات - كما): الحمد لله المحسن المجمل المنعم المفضل، قال: ففعلت فما رمدت عيني بعد ذلك (٢).

وفي رواية أخرى: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا غسلت يديك للطعام فلا تمسح يديك بالمنديل فإنه لا يزال لبركة في الطعام ما دامت المداوة في اليد (٣).  
وفي رواية زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره أن يمسح الرجل يده بالمنديل وفيها شيء من طعام تعظيماً للطعام حتى يمضها أو يكون إلى جانبه صبي يمضها (٤).

لعل فيها إشارة إلى علم نجرم البصاق مطلقاً فتأمل.

قوله: «والاستلقاء بعده الخ» لديه رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام، قال: إذا أكنت فاستلق على قعاك وضع رجلك اليمنى على اليسرى (٥).

### تذنيب

روى عنه عليه السلام، قال: إذا فرغت من الطعام فقل: الحمد لله اندي

(١) والطريف من أمال المستحدث، وهو خلاف ناسك (جمع البحرين) كانه كتابه عن العين المستحددة

بها دون

(٢) الوسائل باب ٥٤ حديث ٢ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٨.

(٣) الوسائل باب ٥٢ حديث ٢ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٦.

(٤) الوسائل باب ٥٣ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٧٧.

(٥) الوسائل باب ٧٤ حديث ١ من أبواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٥٠٠.

يُطْعِم وَلَا يُطْعَم (١).

وفي رواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا طعم عند أهل بيت، قال: طعم عندكم الصائمون، واكل طعامكم الابرار، وصوت عليكم الملائكة الأخيار (٢).

يفهم منه استحباب اطعام الصائم.

وفي الفقيه، عن أبي حمزة الثمالي - واهل بيته - ان إليه صحيح وان قيل: انه قوي - عن علي بن الحسين عليهما السلام انه كان اذا طعم، قال: الحمد لله الذي اطعمنا وسقمنا وكفانا وأيدنا وآوان وأثعم علينا وأفصل، الحمد لله الذي يطعم ولا يطعم (٣).

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **يُحْمِلُ الْأَدَمُ الْحَلَّ**، وما افتقرت فيه **حَلَّ** (٤).

وفي الصحيح، عن عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ان الرجل يشرب الشربة من ماء فيدحه الله بها الجنة، قلت وكيف ذلك يا بن رسول الله؟ قال: ان الرجل ليشرب الماء فيقطعه ثم ينحني الماء وهو يشربه فيحمد الله عز وجل، ثم يعود فيشرب ثم ينحني وهو يشربه فيحمد الله عز وجل، ثم يعود فيشرب فيوجب الله عز وجل له بذلك الجنة (٥).

(١) سنن أبي داود ج ٣ باب ما يقول الرجل اذا طعم حديث رقم ٣٨٥٠ ص ٣٦٦ طبع في مورد، وجمنا

مسلمين.

(٢) الوسائل باب ٥٩ حديث ٢ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٨٦.

(٣) الوسائل باب ٥٩ مثل حديث ٩ من ابواب آداب المائدة ج ١٦ ص ٤٨٦.

(٤) الوسائل باب ٤٤ حديث ٨ من ابواب الأطعمة - بياحة ج ١٧ ص ٦٧.

(٥) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب الاشرية - لياحة ج ١٧ ص ١٩٨.



وفي رواية عنه عليه السلام، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شرب الماء، قال: الحمد لله الذي سقانا عذناً زلالاً ولم يسقنا ملحاً أجاجاً ولم يؤاخذنا بذنوبنا (١).

وفي رواية أخرى، قال: قل أبوعبدالله: إذا أردت أن تشرب الماء بالليل فحرك الأتاء، وقل: ياماء إن ماء زمزم وماء فرات يقرأ بك السلام (٢).

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب الاشارة المباحة ج ١٧ ص ١٩٨.  
(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٥ من أبواب الاشارة المباحة ج ١٧ ص ١٩٨.

# كتاب الميراث



www.KitaboSunnat.com

## كتاب الميراث

وفيه مقاصد:

الأول. في أسبابه

وهي شيئان: النسب والسبب.

والنسب ثلاث مراتب: الآباء والأولاد، ثم الأجداد والاختوة،

ثم الأعمام والأخوال.

والسبب زوجية، وولاء. والولاء ثلاثة: المعتق، وضامن

الجريرة، والامام.

---

قوله: «الأول في أسبابه وهي شيئان الح» أي موجب الارث والذي يقتضيه (بالعقل والنقل - ح) امران: نسب، وهو اتصال بين شخصين بسبب الولادة، وسبب، وهو اتصال حاص بينهما بغير ذلك.

وهو محصور شرعاً في أربعة: الزوجية، والعق، وتضمن الجريرة، والامامة ودليل الحصر (فيها - ح) الاستقراء والأصل، وسبحيء تفصيله.

والنسب ثلاث مراتب كما هو المذكور في المتن بمعنى مادام وجد شخص من المرتبة الاولى لا ترث اثنائية وثالثية، وكذلك لا يرث أحد من الثالثة مادام وجد أحد من الثانية.

واعلم انه كما كان بين المراتب الثلاث ترتيب فكذا بين آحاد كل قسمي كل مرتبة، فإدام وجد قريب من قسم لا يرث بعيد منه، فإدام الولد، لا يرث ولد الولد، وكذا إدام الجد لا يرث أبوه، وهكذا، وكذا الاخوة، فإدام الاخ لا يرث ولد الاخ وكذا الأعمام والأخوال.

ولكن يرث البعيد من كل قسم بغير قريبه مع قريب نظيره، فولد الولد يرث مع الابوين وكذا أبا الجد مع الاخوة، وكذا ولد لاخته مع الجد بغير واسطة، وكذا العم بغير واسطة مع اولاد الخال، وكذا خال مع اولاد العم الآ في أعمام الميت وأخواله مع أعمام آبائه وأخوالهم كما سيحيى. ولهذا ما جعلت المراتب اكثر من كل قسم في مرتبة واحدة لا ترتيب بينها.

ثم اعلم ان لافرق في هذه المراتب بين الذكر والأنثى. وان المراد بالاولاد اولاد الصلب واولادهم ون نزلوا وبالأبناء الاب والام فقط، وبالأجداد أب لأب وأب الأم وامها وهكذا صاعداً ماصعداً، وبالاخوة هم واولادهم وان نزلوا وبالأعمام والاحول هم واولادهم كذلك بل أعمام أبويه وأجداده وأخوالهم واولادهم، ولكن هم درجات مترتبة، فلا يرث الدرجة فوقانية مع وجود واحد من تحتانية ون كان بعيداً، مثل ولد ولد عم الميت وحاله دون عم به وحاله، وعلى هذا القيس، وهذا امر محتمل، وسيحيى تفصيله.

ثم علم ان بعض الفقهاء صط هذه المراتب على الاجمال، فقال: بن القريب ن تقرّب الى الميت بغير واسطة فهو مرتبة الاولى، أو بواسطة واحدة فهو الثانية، أو بأريد من مرتبة فهو الثالثة.

وأورد عليه انه اما يتم في حق لاء واولاد، وفي حق الاخوة والاحد د، وفي حق الأعمام والاحوال، ويتعسف في حق اولاد الأولاد، وفي أولاد الاخوة،

وفي حق الأجداد اسعيا وفي حق ولاد المسمومة والختولة، فيحتاج في الإخراج ولادخال إلى ضرب من التكلف كما لا يخفى.

ولا يخفى أنه لا يتم في مرتبة صلاً، نعم يوحد ويصيح الحكم في بعض افراد المراتب وهو المراد (ماورد) فتأمل.

وأنه يمكن أن يقال: إن ولد الولد إنما يرث لكونه ولداً، لا لكونه ولد وند، فإن المذكور في لقرآن الوند، والمرد به لأعم، هورائه من جهة الولدية، وليس سبب ارثه شيء آخر غير الولادة، بخلاف الخدة، فإن ارثه لا لكونه اباً، ولهذا مدعّر في القرآن بـ (الاب) ولهذا مباح سهمه، وكذا الخدة مباح سهم الام، بل من جهة ولده الذي هو ابو (بن - ط) الميّت؛

ثم الأعلى كنها مرتبة المحدودة ليس ارثهم إلا بسبب الحدودة، واسعاصل ليس إلا الاب، وكذا الاخوة والاولاد؛

وبخلاف (١) الاعمام فإن ارثهم من جهة قربهم إلى أبي (اب ظ) الميّت بالاحوة ثم الاب إليه بالابوة يعني "واسطة بين الميّت وبينه اثنان، الخدة والاب، فإنه يتقرب بسبب الخدة إلى اب الميّت، وبسببه إليه، وكذا الخال، وهو ظاهر.

وكأنه مراد المورد بقوله: (فيحتاج في اخراجهم وادخالهم في المرتبة إلى ضرب من التكلف كما لا يخفى).

أويقال: أن المراد بالمرتبة الاولى مثلاً التي يرث فيها أحد بغير واسطة وهكذا.

ثم الطاهر أن المراد أن المرتبة الاولى هي التي لا تكون سبب لاتصال الموجب للارث بين آحادها، والميّت مرتبة اخرى مفقمة عليها، وهي الابوة والبنوة،

### الفصل الأول في الأبوين والأولاد

وكل من الأبوين إذا انفرد أخذ المال، لكن للام الثلث بالتسمية والباقي بالرد.

والثانية هي التي قبلها مرتبة حرة مثل الجدودة والأخوة، فانها بعد الابوة والبنوة، والثالثة هي التي بعد المرتبتين، وهي العمومة وحقولة، فانها بعد الجدودة والاخوة وهو ظهير لا تكلف فيه قاضهم.

نعم في العبارة مسامحة في حق المرتبة عن قريب ولرد مرتبته وهو ظاهر. قوله: «وكل من الأبوين إذا انفرد الخ» يدل لأحكام المرتبة الأولى. دام لم يكن من المرتبة الأولى إلا لآب، ولم يكن معه من يجتمع من الوارث السبي من الزوج والزوجة، فالمال كله له.

دليبه، الإجماع والنص من عموم الكتاب (أولوا لأرحم) (١) وخصوصه (وورثته آتوه) الآية (٢) فتأمل.

ومن السنة عموم الأحبار، والخصوص، مثل صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يرث مع لام، ولا مع لآب، ولا مع الابن، ولا مع الابنة إلا لزوج والروحة، وإن الروح لا ينقص من الصف شيئاً إذ لم يكن ولد، والروحة لا تنقص من الربع شيئاً إذ لم يكن ولد، فإذا كان معها ولد فللزوجة الربع، وللمرأة الثمن (٣).

وصحيحة زرارة، قال: إذا ترك الرجل أمه أو أباه أو ابنه أو ابنته (إلى

(١) إشارة إلى قوله تعالى: وأولوا لأرحم بهم أولي ببعض في كتاب الله - الاصل ٧٥.

(٢) النساء، ١١.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب ميراث الأنواع ج ١٧ ص ٥١٠.

ولو اجتمعوا فلام الثلث مع عدم الأخوة، والسدس معهم،  
وللاب الباقي.

قوله) ولا يرث مع الأم، ولا مع الأب، ولا مع الأس، ولا مع الابنة أحد، حلفه الله  
غير زوج أو زوجة (١).

والمراد غير من في هذه المرتبة من الابوين والاولاد.  
ويؤيده اعتبار العقل.

وكذا لو انحدرت أم، ولكن الأم تأخذ الثلث بالفرض والتسمية، وساقى  
بالرد، اذ سمي لها الثلث مصدقاً، لأن معنى قوله تعالى: (وَوَرَّثَهُ آبَاؤُهُ) صلاحته كل  
واحد للارث منفرداً أو مجتمعاً، بأن لا يكون قاتلاً أو رقاً وبحر ذلك، وهذا التخصيص  
لم يظهر له فائدة هنا، بل في صور أخر كما ستقف عليه.  
ودليلها دليل الابوين، وقوله تعالى: (وَلَأُمِّيهِ الثُّلُثُ) لا ينافي اعطاء الباقي  
لها بالتقاربة، وهو ظاهر.

ولو اجتمعوا فلام الثلث مع عدم الحاجب، والسدس معه مثل الاخوة،  
وسمي بيان الحجب وشرايطه، والباقي - وهو الشئان أو خمسة اسداس - للاب،  
فالمسألة من الثلاثة أو الستة، وهو ظاهر.

دليله (وَوَرَّثَهُ آبَاؤُهُ فَلَأُمِّيهِ ثُلُثٌ وَنَ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمِّيهِ السُّدُسُ) (٢)،  
فإذا فرض الله تعالى للام الثلث و سدس مع قوله: (وَوَرَّثَهُ آبَاؤُهُ) فلم يكن الباقي  
الآ للاب.

ولأنه اذا اخذت الأم الفريضة ووجد غيرها من هو مثلها في القرب يكون

(١) خروج الكافي باب انه لا يرث مع ثوبه و يورث من الارواح أو روحه حديث ٢ ج ٧ ص ٨٣ طبع  
دار الكتب الإسلامية.

(٢) النساء ١١

وان انفرد الابن أخذ المال، وان كانتا اثنتين فصاعداً تشاركوا بالسوية.

فان انفردت البنت فلها النصف تسمية والباقي ردأ، وان كانتا اثنتين فصاعداً فلهن الثلثان تسمية والباقي ردأ.

له، لعدم العرض، بل الاب أولى بالولد، ولا خلاف في ذلك أيضاً.  
فالاجماع ايضاً دليل، مع صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك أبويه؟ قال: للاب سهمان وللام سهم (١).  
ورواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك أبويه؟ قال: هو (هي - ح ل) من ثلاثة اسهم، للأم سهم، وللأب سهمان (٢).  
وظاهر ان هذا مع عدم المحجب، لظاهر قوله (ترك أبويه) (٣) في انه ما بقي احد غيرهما ممن يرث معها أو يحجبها، ولقوله (تعدى) : (وان كان له إخوة فَلَأُمُّهُ السُّلْسُ) (٤).

والأخبار كثيرة في انه اذا بقي الأسون يكون المال بينها اثلاثاً مع عدم المحجب بإخوة الاب، واسداساً معه (٥).  
وكذا لو انفرد الابن من بين هذه المرتبة ولم يكن معه أحد الزوجين فله المال كله، لما تقدم من عموم الآية والأخبار الدالة على عدم اجتماع احدٍ معه غير الزوجين، فان كان معه مثله تشاركاً بالسوية لعدم الترجيح.  
وكذا لو انفردت البنت بالمعنى المتقدم لا ان لها النصف بالتسمية والباقي

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب ميراث الابوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٣.

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من ابواب ميراث الابوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٣.

(٣) في رواية زرارة وأبي بصير المتقدمين آنفاً.

(٤) النساء، ١١.

(٥) راجع الوسائل باب ٩ من ابواب ميراث الابوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٣.



ولو اجتمع الذكور والاناث فللذكر مثل حظ الانثيين.  
ولكل من الابوين مع الذكور (او الذكور-خ) والاناث،  
السدس والباقي للأولاد بالسوية ان كانوا ذكوراً، والا فللذكر مثل حظ  
الانثيين.

وللابوين مع البنت السدسان ولها النصف، والباقي يرد عليهم  
اخصاً.

بالردة، وان كانتا اثنتين فصاعداً وكل من الثلثان بالتسمية (تسمية-خ)، والباقي  
رداً.

ويدل عنه ما تقدم مع الاجماع ولاخبار لدالة على بطلان العصة، وهي  
كثيرة (١).

واذا اجتمع الأولاد ذكوراً وانثياً فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين،  
وهو أيضاً ظاهر من الكتاب والسنة.

واذا اجتمع كل من الأبوين مع الأولاد فمع الذكر فقط أو الذكر  
والانثى، فلكل واحد منهما السدس، والباقي للذكور بينهم بالسوية ان كانوا  
متعديين ومع الوحدة له فقط، وان كانوا الذكور والانثى فللذكر مثل حظ  
الانثيين.

وان كانت الانثى فقط، فاب كانت واحدة فيها النصف، ولكل واحد  
منهما السدس ويرد الباقي عليهم اخصاً مع عدم الحجب، وهو طاهر، ولا خلاف  
فيه.

فالمال من أول الأمر اخصاً، والمسألة من خمسة.

(١) راجع نواصل باب ٥ من أبواب ميراث الابوين الخ و٥٤ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد

## ومع الاخوة يرث على البنت والاب ارباعاً.

ومع حجب الأم عن الزائد عن السدس يرد الباقي على الاب والبنت ارباعاً، فالمسألة من اربعة وعشرين، اعطيت للأم السدس، وهو اربعة، وقسمت الباقي ارباعاً بينها فله خمسة، ولها خمسة عشر.

دليل الاول (١): (ولها النصف) (٢) و (لكل واحد منهما السدس) (٣) بالفرض، والفاضل لا يخرج عنهم لعدم اجتماع احد معهم كما عرفت، فيقسم عليهم بالنسبة.

ويؤيده حصة محمد بن مسلم، قال: اقرأني أبو حمزة عليه السلام صحيفة كتاب المرائض التي هي املاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده، ووجدت فيها: رجل ترك ابويه وابنته فلابية النصف وللأبوين لكل واحد منهما السدس يقسم المال على خمسة أسهم، اصاب ثلاثة فللأبنة، وما اصاب سهمين فللأبوين (٤).

وهي محمولة على عدم الحجب بالأخوة لآية (٥).

ودليل الثاني (٦) ما تقدم، من قوله تعالى: (وإن كان له أخوة فلأُمّه السدس) (٧) فمع وجود الاخوة ليس للأم زائد على السدس شيء أصلاً وليس له مستحق غيرهما، فيقسم عليهما بالنسبة فنقول الشيخ معين الدين المصري (٨) بالقسمة

(١) يعني بالأول (وإن كانت الأنثى) أي قوله قلنس مره. (من حنة)

(٢) و (٣) النساء: ١١.

(٤) الوسائل باب ١٧ دين حديث ١ من باب ميراث أبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٦٣

(٥) إشارة إلى قوله تعالى: وإن كان له أخوة فلأُمّه السدس. إل. ١٠

(٦) يعني قوله قلنس مره: ومع حجب الأم. أي قوله. حنة عشر.

(٧) النساء: ١١.

(٨) الشيخ الأجل، سام بن يدرال، في رموز الامامي يروي، عن أبي المكارم بن رهرة، وحاز

للمحقق الطوسي سنة ٦١٩ الكي للمحدث القمي ج ٣ ص ١٦٣ ص ١٦٣

ولاحدهما معها السدس، ولها النصف، والباقي يرث عليهم  
ارباعاً.

ولاحدهما مع البنتين فصاعداً السدس، وللبنات الثلثان  
والباقي يرث اخماساً.

احماساً في صورتين الا انه لا يرث للأُم في الاحيرة للحجب بالاتفاق، والحجب انما  
هو للاب، فيكون ما يرث عنهما بلونه يرث عليه معه، فيكون الماضل مردوداً عليهما  
احماساً، لها ثلاثة اسهم، وللاب سهمان، بعيد، وخلاف المشهور ولها مع احدهما،  
النصف، والباقي يرث عليهما وعلى الاب أو على الأُم ارباعاً بالنسبة الى نصيبهما،  
فالمسألة من اربعة من أول الأمر.

ودليه يعلم منّا قدّم وتدل عليه أيضاً حصة محمد بن مسلم، قال: اقراني  
أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الميراث التي هي املاء رسول الله صلى الله  
عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده فوجدت فيها رجل ترك ابنته وامه، للابنة  
النصف ثلاثة اسهم، وللأُم السدس، سهم، يقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب  
ثلاثة اسهم فللابنة، وما اصاب سهماً فلأُم (فهو للاب - كا) (١) ولا حجب للأُم  
هنا، لأن الحجب انما يكون مع الاب.

وهذه (٢) الرواية تحتل الصحة ايضاً، وهي دالة على بطلان التعصيب،  
فتأمل.

وان كانت الانثى اكثر من وحدة واحتمعت مع احدهما فقط فلا أحدهما  
حينئذ السدس.

وللبنتين فصاعداً الثلثان، ويرث الباقي عليهما وعلى الاب أو الأُم اخماساً،

(١) الوسائل باب ١٧ قطعة من صدر حديث ١ من بواب ميراث الابوين ج ١٧ ص ٤٦٣.

(٢) يعني حصة محمد بن مسلم.

وللابوين مع البنيتين فصاعداً السدسان، والباقي للبنتين فصاعداً.

وللزوجة والزوجة مع احد الابوين حصته العليا، والباقي لأحد الابوين، ومع الابوين له ذلك، وللام ثلث الأصل ان لم يكن (له-ح) اخوة، والسدس معهم والباقي للاب.

فالفريضة من حصة.

ودليبه يعلم ممّا تقدّم.

ومعها (١) ممّا قلها فصاعداً الثلث لكل واحد منها السدس، فالمسألة من ستة.

ويعلم دليبه من الكتاب (٢) (فَهِمَا لُثْثَانِ) (٣) مع قوله: (وَلَا تَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدْسَ) (٤).

ولا حجب في هاتين المسألتين، لعدم اجتماع الاب معها وعدم الزيادة عن السدس، وهو ظاهر.

واذا اجتمع احدهما أوهما مع أحد الزوجين فلا أحد الزوجين حصته العليا، النصف أو الربع، والباقي للأب أو الأم مع النوحدة، ومع الاجتماع للأم الثلث مع عدم الحجب، والسدس معه والباقي للاب.

دليل ذلك الكتاب (٥) والسنة والاجماع.

(١) يعني البنيتين فصاعداً مع الابوين.

(٢) وهو قوله تعالى: «وَلَا يُوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدْسَ» الآية

(٣) النساء: ١٧٦.

(٤) النساء: ١١.

(٥) النساء: ١٢.

وللزوجة مع الأولاد حصته الدنيا، والباقي للأولاد على ما أفصل.

وللزوجة مع الأبوين والبنات حصته الدنيا، وللابوين السدسان والباقي للبنات.

وما وحد من اطلاق بعض الاحبار (١) السدس للام والباقي للاب فمحمول على المحجب.

والثالث (٢) والباقي له فمحمول على عنقه وهو طاهر، ألحذ الله. وإذا اجتمع احدهم مع الاولاد فله حصته الدنيا الربع أو الثمن، والباقي للأولاد على ما مر تفصيله، مع الوحدة له الكل ومع التعدد والتساوي بينهم على السوية ومع الاختلاف لذكر مثل حظ الانثيين. وإذا اجتمع الاولاد والآباء والزوجة، فللزوج مع احدهما أو معهما، ومع البنت حصته الدنيا الربع، والباقي بينهما وبين احدهما ارباعاً ان كان احدهما، فالمسألة من ثمان واربعين، للزوج ثمانية عشر، واحدهما التسعة، وللبنت سبعة وعشرون.

وان كان معاً فلكل واحد منها السدس، والباقي لها، فالمسألة من اثني عشر، له ثلاثة، ولها اربعة، لكن واحد اثنان، ولها خمسة فوقه النقص عليها، اذ قد تقع الريادة لها، ولأن الانثى لا تزيد في الميراث على الذكر، ولو فرضت هذه ذكراً ما كان نصيبه الا خمسة.

(١) مثل خبر امان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة ماتت وتركته ابنت وروجه، قال: للزوج النصف، وللأم السدس، وللأب مدني بوسائل ب ١٦ حديث ٩ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٦٢

(٢) يعني ماورد من ان انشئت لاه و... في سلاب محمول على عدم الاحتياج فلاحظ باقي اخبار الباب المذكور.

وان كانت زوجة فالفاضل عن السهام يرد على البنت  
والأبوين أخماساً، ومع الأخوة، على البنت والأب أرباعاً ولاحدهما مع  
احد الأبوين والبنت حصته الدنيا، ولاحد الأبوين السدس، وللبنت  
النصف والباقي يرد على البنت وأحد الأبوين أرباعاً.

ولاحدهما مع الأبوين والبنتين حصته الدنيا، وللأبوين  
السدسان والباقي للبنتين.

وللزوج مع احد الأبوين والبنتين حصته الدنيا، ولاحد  
الأبوين السدس، والباقي للبنتين.

ويدل عليه ما سيجيء في ابطل القول، ثم لم صحبة محمد بن مسلم عن  
أبي جعفر عليه السلام في امرأة ماتت وتركت زوجها وأبويها وابنتها؟ قال: للزوج  
الربع ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً، وللأبوين لكل واحد منهما السدس سهمين  
من اثني عشر سهماً، وبقي خمسة أسهم فهي ثلاثة، لأنه لو كان ذكراً لم يكن له  
أكثر من خمسة أسهم من اثني عشر سهماً، لأن الأبوين لا يقصان كل واحد منهما من  
السدس شيئاً، وإن الزوج لا يقص من ربع شيئاً (١).

وإن كان يدل الزوج الزوجة تحصل الزيادة، فهي تنقسم على البنت  
والأبوين أخماساً، فالمسألة من مائة وعشرين تضرب بنصف الثمانية في الستة ثم  
الحاصل في خمسة مع عدم المحب بالأخوة ومعهما يقسم الفاضل عليهما وعلى الأب  
أرباعاً، فيضرب الحاصل في أربعة فيحصل ستة وتسعون فيها (٢) المسألة.  
وإن معها (٣) أحد الأبوين، فيها حصته لذي الثمن، ولها النصف،

(١) الوسائل باب ١٨ حدث ٢ من نوب ميراث الأبوين ج ١٧ ص ٤٦٥.

(٢) يعني من ستة وسبعين تصح المسألة

(٣) يعني السبا والزوجة

## ولا عول في المسألتين.

ولأحدهما السدس، والساقى يقسم عليهما، وعلى أحد الابوين ارباعاً، فالمسألة من ستة وتسعين.

وان كانت أكثر من واحدة، فلأحدهما حصته الدنيا، ولكل واحد منهما السدس والباقي لها أولهن، فيرد القس علىهن على تقدير الزوج بالسدس ونصفه، فالمسألة من اثني عشر (١).

وعلى تقدير الزوجة يقع القس علىهن بنصف القس الاول، وهو الثمن، فالمسألة من أربعة وعشرين.

وان كان معهن أحدهما وأحد الابوين فلزوج الربع، ولأحدهما السدس، ولهن الباقي، فالقس علىهن بنصف القس، والمسألة من اثني عشر. ودليهما يعلم مما تقدم مع عدم العول.

وقوله: (ولا عول) إشارة إلى رد مذهب العامة من ارتكاب العول في المسألتين (الاولى) اجتماع أحد الزوجين زوجاً أو زوجة مع الابوين والبنتين فصاعداً، (والثانية) اجتماع زوج مع أحدهما والبنتين فصاعداً.

في الاولى ان كان زوجاً تراد على لفريضة ثلاثة حتى تصير خمسة عشر فتصح منه، وان كان زوجة تراد عيب ايضاً ثلاثة حتى تصير سبعة وعشرين فتصح منه.

وفي الثانية تراد على اثني عشر واحداً آخر فيجعل الاثني عشر ثلاثة عشر حتى ينقسم صحيحاً، وهو ظاهر.

دلينا القس والاحماع، وسيجيء بطلان العول.

(١) فانه اقل عدد يحصل منه الربع وسدس، فيعد نصيب زوج منه (ثلاثة) ونصيب الابوين (اربعة) يبقى للبنتين اولها فصاعداً الخمسة ونصيب ثمانية ونقص عيب ثلث وهو السدس ونصفه كما لا يخفى (كما في هامش بعض النسخ المخطوطة)

وللزوجة مع أحد الأبوين والبنتين الثمن ، ولأحد الأبوين  
السدس، وللبنات الثلثان، والباقي ردة على أحد الأبوين والبنات  
أخماساً.

ومع فقد الأولاد يقوم أولادهم مقامهم في مقاسمة الأبوين،  
ولكل نصيب من يتقرب به.

وان كانت الزوجة مع أحدهما، ولستين فصاعداً، فلها الثمن، ولأحدهما  
السدس، والثلثان لمن، ويبقى واحد لا ينقسم عيّن، وعلى أحدهما أخماساً، فالمسألة  
من مائة وعشرين كما تقدم.

ودليله - مع فهمه مما تقدم - رواية زرارة، قال: هذا مما ليس فيه  
اختلاف عند أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن أبي جعفر عليه السلام أنها  
مسألة عن امرأة تركت زوجها وأمتها وإبنتها؟ قال نزلت في الرجل، وللأم السدس،  
وللبنتين متابقي، لأنها لو كانا ابنتين لم يكن لهما شيء إلا ما بقي، ولا تزداد المرأة ابداً  
على نصيب الرجل لو كان مكانها (إلى قوله): ولا يرث أحد من خلق الله مع الولد  
إلا الأسوان والزوجة، فإن لم يكن ولد وكان ولد الولد ذكوراً أو أنثاً فإنهم  
بمنزلة الولد، وولد البنتين بمنزلة البنين، يرثون ميراث البنين، وولد البنات بمنزلة  
البنات يرثون ميراث البنات ويحجبون الأبوين والزوجين عن سهامهم الأكثر، وإن  
سفلوا ببطنين وثلاثة وأكثر يرثون ما يرث ولد الصلب ويحجبون ما يحجب ولد  
الصلب (١).

قوله: «ومع فقد الأولاد يقوم الخ» إذ فقد الأولاد للصلب يقوم  
مقامهم أولادهم ويشاركون الأبوين مثل آبائهم، فإن البنت يقوم مقامها، وبنت

(١) الوسائل ج ١٨ حديث ٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٦٦.



ولبنت الابن الثلثان، ولابن البنت ثلث.  
ولو انفرد ابن البنت فله النصف والباقي بالرد، ويرد عليه مع  
الابوين كما يرد على البنت.  
ولو ولد الابن جميع المال ان انفرد - ذكرأ كان أو أنثى - والفاضل

الابن تقوم مقامه، فبأخذ الابن ثلث سبها نصفاً، لكل واحد منها السدس،  
والباقى لهما، له ثلث، ولها ثلثان وغير ذلك من الاحكام.  
فان انفردت بنت لابن قلها لذل كنه بالقرابة مثله.

وان انفردت الست فله نصف بالتسمية، والباقي بالرد مثل امه، ويرد  
عليه وعلى الابوس الباقي بعد القسمة احداً ان كانا معه، وعليه وعلى احدهما  
ارباعاً ان كان معه، مثل الست، ولا رد مع اسة الاس مثل ابها، بل لها الباقي بعد  
الثلث أو السدس وغير ذلك من الاحكام.

هذا هو المشهور، ونسب في الكافي (١) والفتية (٢) الى الفضل.  
وقال الصدوق: وقد اخطأ بفصل في ذلك (الى ان قال): وهذا مما زل به  
قدمه عن الطريق المستقيم (المستقيمة - فقيه)، وهذا سبيل من يقبس.  
وهذا مبالغة كثيرة في رده، مع انه مذهب الاكثر، والآن ما نخذ قائلأ بغيره  
الآ هو، مع انه ما ذكر دليله، ولا دليل الفضل.

وكأن دليله اسقى ردي سيحي، ودليل الفضل القياس الى الوبد الاعم  
في غير باب الميراث، فيكون هذا أيضاً كذلك كما سنذكره عنه.  
وذهب الصدوق الى ان ولد الولد انها يرث بعد ان لم يكن من الابوين  
احد، فولد الوبد عنده لا يرث مع احدهما.

(١) راجع الكافي باب ميراث ولد الولد ج ٧ ص ٩٠ طبع الآخوذي.

(٢) راجع الفتية ج ٤ باب ميراث الأيويين مع ولد الولد ص ٢٦٩ طبع مكتبة الصدوق.

## عن الفرائض ان شارك .

ونسبه الشيخ في التهذيب والاستبصار الى بعض اصحابنا وخط صاحبه (١).

والذي يمكن ان يستدل لصدوق، ان العقل يجد أن مادام الأقرب لا يرث الأبعد.

ويدل عليه، الكتاب، والسنة، ولا حاع أيضاً إلا ما خرج بنص ودليل، مثل قوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَنَاتُهُمْ أَوْلَىٰ بِمَعْشَرٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ (٢).

وصحيحة أبي أيوب الخزاز، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: في كتاب علي عليه السلام: ان كن دي رحم ممزلة الرحم الذي يُختره إلا ان يكون وارث أقرب الى الميت منه فبحجبه (٣).

وصحيحة سعد بن أبي حلف عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: بنات الامة يقمن مقام البنات اذا لم تكن لميت سب ولا وارث غيرهن، وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن لميت اولاد ولا وارث غيرهن (٤).

وصحيحة عبدالرحمان بن المحمّد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: بنات الامة يقمن مقام الامة اذا لم تكن لميت سب ولا وارث غيرهن، وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن لميت ولد ولا وارث غيرهن (٥).

والظاهر ان (ولا وارث غيرهن) عطف على (بنات)، وان المراد ولم يكن لميت وارث آخر غير البنات ايضاً يكون في مرتبة البنات ويمكن توؤله معهن

(١) كما سيأتي عن قريب نقل عبارة شيخ رحمه الله

(٢) الانعام - ٧٥.

(٣) الوسائل باب ٥ دليل حديث ٩ من باب ميراث الاخوة والاحداد ح ١٧ ص ٤٨٧.

(٤) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ح ١٧ ص ٤٤٩.

(٥) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب ميراث لابوين والاولاد ح ١٧ ص ٤٥٠.

مثل الابوين، او المراد نفي مطلق وارث، ولكن ليس لنفي غير الابوين مدحلاً (١) في ارث بنات البنات.

قال الشيخ: فاما ما ذكره بعض اصحابنا من ان ولد الولد لا يرث مع الابوين واحتجاجة في ذلك بحر سعد وعبد الرحمان فعلط، لأن قوله عليه السلام: (ولا وارث غيره) المراد بذلك اذا لم يكن للميت الابن الذي يتقرب ابن الابن به أو الست التي تقرب بنت البنت به ولا ورث له غيره من الاولاد للصلب والذي يكشف عما ذكرناه مارواه محمد - وذكر الاساد الى عبد الرحمان ابن الحجاج - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ابن الابن اذا لم يكن من صلب الرجل احد قام مقام الابن، قال: وامة الائمة (السنن - خ ل) اذا لم يكن من صلب الرجل احد قامت مقام البنت (٢).

ويمكن أيضاً التأييد بصحيفة عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: بنات النسب (لاسة - ثل) يرثن اذا لم تكن بنات كثر مكان البنات (٣).

وهي أعم من ان تكون مع الابوين أم لا.

والعقل ليس بمستقل، والآية (٤) عممة كخبر أبي ايوب، والاجماع ودلالاتها على المطلوب غير ظاهر وبعد التسليم قسمة للتخصيص فتأمل.

وقوله عليه السلام: (ولا وارث الحج) جملة معطوفة على قوله: (بنات الائمة

(١) هكذا في نسخ كلها واهواب (مدخل) بالرفع

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٥ من ابواب ميراث الأيوس والاولاد ح ١٧ ص ٤٥٠. وفي هذه عبارة

الشيخ رحمه الله.

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٦ من ابواب ميراث الأيوس والاولاد ح ١٧ ص ٤٥٠.

(٤) نفاها ان الرد بالآية آية (أولوا الأرحام)

يقمن) يعني هنّ يرثن ولا يرث غيرهن كلبسات (إذا لم يكن للميت ولد) فالحديثان عليه لا له، فيخرج الأبوان مصرّ واجماع.

ويحتمل أن يكون المعنى: وليس للسات وارث غير سات السات، والآخر يمكن على تقدير عطفه على بنات أيضاً، ويحتمل الحالية أيضاً وهو أظهر.

ولكن قد يقال: الحمل الذي ذكره الشيخ بعيد جداً كما ترى، وكذا حملنا الأول وإن كان الثاني لم يكن مثله، ولآية طهارة في الحملية وكذا الخبر، والتخصيص غير ضرورة.

ومؤيد الشيخ ضعيف، لحرمة بن يقطين (١)، فانه قال في كتاب ابن داود: م جع مهمل.

ومؤيدنا (٢) كمؤيد الشيخ لعدم مجيب الحكم على الخاص الذي هو دليل الصدوق، ألا إن خصوصية دليل الصدوق في نبي لأبوين ليست بظاهرة بحيث توجب الحمل مع ما عرفت، وامكان أن يستند للمصل بظاهرة آية (ولكل واحد مئتها السدس) (٣)، فانه قيد فيها كون السدس لهما بوجود الولد، والثالث للأُم بعده.

والظاهر أن ولد الولد ولد في هذا المقام، بل ادعى لاجماع عليه في شرح الشرائع وأشار إليه أيضاً الفضل.

قال في الكافي: قال الفضل: من لدليل على خصاً لقوم في ميراث ولد

(١) مسنده كما عن نهديب هكذا - محمد بن الحسن الصمار عن سريهم بن هاشم، عن صفوان، عن

خزيمة بن يقطين، عن عبد الرحمان بن الحجاج.

(٢) وهو الذي ذكره آتفاً بقوله قلنس سره ويمكن أيضاً التأيد بالراجح باب ٧ حديث ٢ ج ١٧

ص ٤٤٩.

(٣) النساء: ١٠ والآية الشريفة. ولا يويه لكل واحد الع.

البنات اهنم جمعوا ولد البسات وند الرجل من صده في جميع الأحكام الآ في الميراث واحموا على ذلك، فقالوا: لا تلح حلية ابن الامة للرجل ولا حيلة ابن ابن الامة لقوه عروحل (وَحَلَّيْلُ أَثَرِكُمْ أَلَمِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ) (١)، فاذا كان ابن الامة ابن الرجل لصلبه في هذا الموضع لَمْ لا يكون في الميراث ابنه، وكذلك قالوا: قد (٢) ذكر تحريم المصاهرة مثل روجه الاب على ابن الابن لآية (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ) (٣) وذكر عدم قبول شهادة الخذ لولد الولد لأنه ولده. ثم ذكر اسناد عيسى ان آدم وسوح بالذرية، وليس الآ من جهة الأم بواسطة كثرة.

هذه كلها حجة.

ونفيد أن اطلاق لولد على بواسطة ايضاً يصح، وانه حقيقة. وفيه تأمل لأن الاطلاق أعم مع أن التبادر هو بغير الوسطة، ولكن الظاهر هو الحقيقة، وظهور بعض لأفراد لكثرة الاستعمال فيه لا يدل على كونه حقيقة وفي غيره من الافراد مجازاً، وقد مر البحث فيه مراراً مفصلاً فتذكر. ولكن الأحس في الالتزام هنا ان يذكر الفصل انهم يشتون للزوج والزوجة نصيبها الأدنى مع ولد الولد بقوله تعالى: (إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ) (٤) مثلاً فيجعلون ولد الولد في الميراث ايضاً ولداً ومابعاً حظ من تعلق حظه بعلمه، فكيف لا يجعلون ذلك في الأبوين مع تعليق سدسهم بولد، وثلاث الأم وثلاثي الاب بعلمه. وكذا يجعلون النصف للبنت، والثنتين للبنتين فصاعداً ويقسمون للأولاد

(١) النساء: ٢٣

(٢) من هنا: الخ نقل بالمعنى

(٣) النساء: ٢٢.

(٤) النساء: ١١.

للمذكر مثل حظ الأنثيين وإن كانوا بواسطة ومسايط، وهذا وارد على القوم وعلى الصدوق.

الآ إن يقولوا هنا: الخبر (١) دل على أن المراد لولد فقط، ويؤيده الشاذ. والفرق بين الزوجين والأبوين، أن الزوجين يرثان بالنسب وهما بالقرابة والنسب، فلا يتفاوت الحال في الزوجين بخلافهما، فالزوجان يمنعها أي نسب كان قريباً أو بعيداً، بخلاف الأبوين.

غير أن الخبر قد عرفت حاله، وكذا الشاذ، والفرق ضعيف كما ترى

فتأمل.

ويرد على الفضل أيضاً ومن قال بمفادته أنه إذا كان ثبوت الارث لولد الولد للآية لانه ولده، مثل ولد الصلب، فيجب أن يكون القسمة بينهم مثل القسمة بين اولاد الصلب (الاولاد للمصلت-ح) فيمكن أن يكون للمذكر مثل حظ الأنثيين لقوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي (٢)، فلا يصح حمل ابن البنت بمنزلتها واعطائه الثلث وجعل ابنة الابن بمنزلته واعطائها الثلثان (٣) كما نقل عنه في الفقيه (٤) وإن نقل عنه في الكافي (٥) كلامه المشتمل عليها معاً، فكلامه

(١) تقدم معاً.

(٢) نساء: ١١

(٣) هكذا في النسخ والصواب (الثلثي بالنسب)

(٤) قال في باب ميراث الأبوين مع ولد الولد: وهذا مذهبنا وقال الفصل بين شاذان وصبي لله عنه خلاف قولك في هذه المسألة واحطاً، قال: إن تركت ابنك له وامة من واپوين صلابوين السمان وما بقي فليست الابن من ذلك الثلث، ولا من الامة (ابن-ح) من ذلك الثلث، تقوم ابنة الابن مقام ابها وابن الابنة (البت-ح) مقام امه، وهذا مما دل به قدمه عن الطريقة لمسيمة، وهذا سبيل من يقيس (انتهى) ج ٤ ص ١٩٧ الطبع الآخري.

(٥) قال في باب ميراث ولد الولد من كتب 'بوريث' وهذا لمذهبنا: قال الفصل: وولد الولد يبدأ

←



وإن أمكن هنا أيضاً ذلك لما قلناه من احتمال معنى الخبر وكونه في ثبوت أصل الارث.

والحاصل أن المسألة مشككة، والقول بظاهر الآية وبعض الاخبار (١) كما قاله المتأخرون في أصل ارثهم مع الأبوين لا يخلو عن قرب، والشهرة مؤيدة. ولكن يقتضي ذلك جعلهم مثل أولاد الصلب في تعيين النصيب واخذ الحصة أيضاً للذكر مثل حظ الانثيين.

ولا ينافي الاخبار صريحاً ذلك، لاحتمال قوله: (يقس مقام الابن) (٢) في اخذ الارث والتقسيم للذكر مثل حظ الانثيين لا في تعيين حصتهم معهم، فانه يعلم من موضع آخر يعني ان ولد الولد يقوم مقام من يتكرب به في اخذ الارث، ولكن يطرأ اليه فان كان ذكراً يأخذ حصة الذكر وإن كان أنثى يأخذ حصتها، فتأمل. واعلم ان المذاهب في أولاد الأولاد ثلاثة (الأول) مذهب الصدوق وهو عدم اجتماعهم مع لأبوين في الارث فانها واحدهما مقدم، ومع عدمها يرثون نصيب آبائهم ولا يخلو عن قرب.

(والثاني) انهم يجتمعون مع الأبوين ومعونها عن الثلث والثلثين الى السدس وينزلون منزلة آبائهم في اخذ نصيبهم، وهو المشهور الآن، ولا يخلو عن بعد لما عرفت.

(والثالث) يرثون معها ومعونها عن نصيبها الأعلى الى السدس كالزوجين مثل الأولاد للصلب ويقسمون الارث مثلهم، للذكر مثل حظ الانثيين. والجمعة اهتم أولاد، وكأنه مذهب السيد وس ادريس وابن أبي عقيل،

(١) الظاهر ان المراد الخبر المشار إليه آنفاً وهو حديث ٥ من باب ٧ ج ١٧ ص ٤٥٠ من الوسائل.

(٢) راجع الوسائل باب ٧ حديث ٤ ج ١٧ ص ٤٥٠ كما مر آنفاً.



ولا يرث ولد الولد ذكراً كان أو أنثى مع ولد الصلب ذكراً أو أنثى وكل اقرب يمنع الأبعد،  
ويشاركون الزوج والزوجة كأبائهم.  
وكل من أولاد الابن وأولاد البنت يقتسمون المال للذكر مثل

وهو قريب ولكنه خلاف المشهور.

وفهم من كلام السيد أن كون ولد الولد ولداً حقيقة إجماعية عندنا ومتفق عليه بيننا فتأمل.

قوله: «ولا يرث ولد الولد الخ» وجه عدم ارث ولد الولد مع الولد للصلب سواء كانا ذكراً أو أنثيين أو مختلفين، وسواء كان الولد أباً الولد أو عمته أو عمتها (أو أمه - خ) أو خاله أو خالته أو خاله أو خالته (هكذا - ح) كل قريب من الأولاد يمنع البعيد فولد الولد يمنع ولد الولد وهكذا.

ويحتمل أن يكون المعنى كل قريب في مرتبة يمنع البعيد في تلك المرتبة إلا في المسألة المتفقة عليها، أو أن كل قريب يمنع البعيد مطلقاً إلا ما استثنى، مثل الأبوين لا يمنعان ولد الولد مع القرب والبعد على ما هو المشهور، وقد تقدمت.

قوله: «ويشاركون الزوج والزوجة الخ» فيمنعونها من نصيبها الأعلى إلى الأدنى كأبائهم.

وجه كونهم أولاداً وقد قيد نصيبها الأعلى بعدم الولد، وهو مؤيد لكونهم ولداً حقيقة كما مر فتأمل.

قوله: «وكل من أولاد الابن الخ» إذا أخذ الثلث أولاد البنت يقتسمون بالسوية أن كانوا متحدي الجنس، وإن كانوا مختلفين فيه يقتسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لقوله تعالى. ليدكر مثل حظ الأنثيين (١).

حظ الانثيين.

ويمنع الاولاد كل من يتقرب بالأبوين من الاخوة والأجداد، والاعمام، والأخوال، وأولادهم ومن يتقرب بهم كأولاد الأولاد، وكذا أولاد الأولاد.

والابوان يمنعان آبائهم لكن يستحب الاطعام - ان زاد النصيب عن السدس - بسدس الاصل، فلو كان الابوان مع اخوة استحب للاب طعمة أبويه دون الأم، فلو كان معها زوج استحب للأم طعمة أبوها دون الاب.

ونقل عن بعض الاصحاب كونه بينهم بالحكمة مطلقاً، ووجهه غير ظاهر. وكذا ان احد الثلثين اولاد لآخر يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين، وهو أظهر اد لاخلاف فيه، وهو مؤيد لما قلناه من سكونهم أولاداً فيكون حكمهم حكم الاولاد للصلب فتأمل.

قوله: «ويمنع الاولاد كل من يتقرب الخ» يعني يمنع اولاد الصلب جميع من يتقرب بالأبوين الى الميت أي لا يسمون لا بويين فقط، ويمنع من سواهما من الانساب ممن يتقرب بابويهم مثل اخوة الميت، وجداده، والاعمام، والأخوال، وأولادهم.

ويمنعون أيضاً من يتقرب بهم مثل ولادهم، وهم أولاد الاولاد. وكذا يمنع أولاد الاولاد من يتقرب بالأبوين الى الميت من الاخوة والاجداد والاعمام وغيرهم مثل من تقدم، وكل ذلك واضح، بل علم مراراً. قوله: «والابوان يمنعان آبائهم لكن يستحب الاطعام الخ» منع الابوين آبائهما، بل سائر من يتقرب بهم وبالميت من جهتهم أيضاً ظهر مما تقدم، وسيجيء دليله.

ولكن ذكره لتمهيد استحباب طعمة أي يستحب لأب الميت وأمه ان يطعم من ميراث ولده الذي وصل إليه اياه وامه جدة الميت وجذته، لكونها محرومين من الارث بهما، سدس من الاصل ان رد نصيبه عنه.  
فالظاهر ان يكون الزائد سداً حتى يستحب الطعمة وانه لا يكون اقل من السدس أصلاً.

فاذا كان الزيادة اقل من السدس لم يستحب الطعمة، هذا ظاهر العبارة. ويحتمل - كما ذكره البعض - ان يكون استحباب السدس موقوفاً على زيادة السدس، فيكون مع الزيادة في الجملة استحباب ثلث الزيادة لا السدس. وبالجملة، يحتمل ان يكون استحباب الطعمة مع زيادة النصيب عن السدس في الجملة، فان كانت سداً أو أكثر فلا استحباب بالسدس فقط والآ فبالأقل، فالاستحباب اطعام أقل الأقران من السدس واقل الطعمة مشروطة بزيادة نصيب المطعم عن (على - خ) السدس.

فاذا كان مع الاوين الاخوة الحاجة للام الى السدس لم يستحب الطعمة للام، بل للاب خاصة ان يطعم أبويه.  
فاذا كان معها زوج استحب الطعمة للأم لا ابوها دون الاب، اذ الزوج يأخذ النصف، والأم الثلث، ويبقى للاب السدس فقط، فما حصل شرط استحباب الطعمة بالنسبة إليه.

وعلى الأم ان تطعم ابوها بسرائد، وهو السدس يقسم بينهما نصفين كل واحد نصف السدس.

هذا مع عدم الحجب بها الى سدس، ومعه فلا استحباب لها، بل للاب فقط، وهو ظاهر.

ولكن ينبغي التأمل في دليل لمسألة والحكم بمقتضاه.

ويجب أولاً ببيان عدم ارث الاجداد مع لأبوين ثم الدليل على الاستحباب.

وعدم الارث هو المشهور، بل كاد ان يكون اجماعاً، اذ مانع الخلاف إلا عن ابن الجنيّد، وهو يجعل الفاصل عن سهام البنات ولأبوين للجدّين والجدّتين، فالطعمة المشهورة تكون واجبة عنده في بعض الافراد، وتكون ميراثاً. ودليله عليه غير واضح وليس أدلة الطعمة دليماً، اذ لو كانت لكان لقول بالوجوب مطلقاً عنده متيقناً، لا في بعض الافراد فتأمل.

والدليل على عدم ارثهم وعلى عدم وجوب ذلك هو ظاهر القرآن، فانه جعل للأبوين لكل واحد منهما السدس مع الولد ثم قدل على انه على تقدير الولد المال ينقسم بين الولد والأبوين فقط، والثلث هما، والذي له. وكذا ان لم يكن له ولد جعل للام الثلث مع عدم الحجب، والسدس معه، والباقي للأب، فما بقي لأحد شيء.

والمراد بالأبوين هما هو الأب والأم فقط بغير خلاف على الظاهر، ولأن السدس والثلثين ليسا للأب والجداد وكذا السدس والثلث مثلاً ليسا للأم والجدّات، بل ولا قائل بالاستحباب أيضاً في بعض افراده، اذ الطعمة بعد الزيادة عن السدس لمن يتقرب به.

وأيضاً لو كان الجدّ الاول والجدّة الاولى مراديين وشريكين مع ولدهما يكون آباؤهما وجميع الاجداد كذلك، لعدم عرق وصدق الآباء اما حقيقة أو مجازاً كالاولين وهو ظاهر، ولا قائل به، ولا دليل على الطعمة أيضاً كما ستقف على دليل الطعمة.

وأيضاً ظهور آية أولوا الأرحام (١) مع تفسيرها بأن الأقرب أولى من

الأبعد يدل على عدم ارثهم، وكذا لا اعتبار والاخبار الدالة عليه كما مر.  
مثل صحيحة أبي ايوب الحزاني عن أبي عبد الله عليه السلام: ان في كتاب  
علي عليه السلام: أن كل دي رحم (فهو- ثل) بمنزلة الرحم الذي يُجرب به ألا ان يكون  
وارث اقرب الى الميت منه فيحجبه (١).

ولا شك في قرب الاب والام والولد الى الميت من الجدتين.  
ولأنه قد دلت الأدلة، كتاباً ومئة واجماعاً على انهم بمنزلة الاخوة وأولادهم  
ويجتمعون معهم ويأخذون مثل حصتهم، وسيجيء ذلك فلا يكونون مثل من هو  
مقدم عليهم، فان الولد والابوين مقدم على الاخوة وأولادهم، ولا يأخذ الاخوة  
معهم شيئاً أصلاً.

ولأن قرهم إليه لوئدهم، فولد لهم مقدم عليهم كما ان قرب الاخوة بسبب  
ابوهم وانما يرثون بعدهم.

ويدل عليه أيضاً ما دلت على عدم اجتماع احد الابوين غير الزوج  
والزوجة مثل صحيحة محمد بن مسلم، وما في صحيحة زرارة، المتقدمتان (٢)، من  
قوله: (ولا يرث مع الأم ولا مع الاب ولا مع الابن ولا مع الابنة احد خلقه الله  
غير الزوج والزوجة) (زوج أو زوجة- ثل) (٣).

ومعوم ان المراد بالأم والاب غير الجدتين، وهو ظاهر.  
وما يدل على تقسيم ميراث الابوين، مثل صحيحة زرارة عن أبي جعفر

(١) الوسائل باب ٢ قطعة من حديث ٦ من ابواب ميراث الاعمام والاخوان ج ١٧ ص ٥٠٥.

(٢) هكذا في النسخ والمصواب (المتقدمتين) بالنصب.

(٣) لاحظ الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب ميراث الابوين وحديث ٧ من باب ٨ من ابواب

موجبات الارث ج ١٧ ص ٤٣٤ وص ٤٢٨.

عليه السلام في رجل مات وترك ابويه؟ قال: للاب سهمان، وللأم سهم (١) وغيرها.

وما يدل على قسمة ميراث الأبوين والولد مثل حصة محمد بن مسلم الطويلة في التهذيب والكافي، وصحيحته في الفقيه، قال: اقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي ملاء رسول الله صلى الله عليه وآله ونخط علي عليه السلام بيده، فوجدت فيها: رجل ترك ابنته وأمه، للابنة النصف ثلاثة أسهم، وللأم السدس سهم، يقسم المال على أربعة أسهم، فما أصاب ثلاثة أسهم فللأبنة، وما أصاب سهماً فللأم، قال: وقرأت فيها: رجل ترك ابنته وأباه للابنة النصف ثلاثة أسهم، وللأب السدس سهم، يقسم المال على أربعة أسهم، فما أصاب ثلاثة أسهم فللأبنة، وما أصاب سهماً فللأب (٢).

وكذا ما يدل على تقسيم ميراث الولد والأبوين والزوجة، مثل حصة عمر بن أذينة، عن زرارة، قال: قلت له: بي سمعت محمد بن مسلم وبكبيراً يرويان عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وأبوين وأبنة، سروح الربع ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً، وللأبوين السدسان أربعة أسهم من اثني عشر سهماً، وبقي خمسة أسهم، فهو للابنة، لاها لو كانت ذكراً لم يكن لها غير خمسة من اثني عشر (الى قوله): فقال زرارة: هذا هو الحق، الحديث (٣).

وصحيحة زرارة - في الفقيه - عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك ابويه؟ قال: للأم الثلث، وللأب اثنتان (٤)، تأمل فيها.

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٣

(٢) الوسائل باب ١٧ صدر حديث ٦ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٦٣.

(٣) الوسائل باب ١٨ قطعة من حديث ١ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٦٥.

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٣

وتدل عليه بخصوصه صحيحة عبدالله بن جعفر - كأنه الحميري الثقة - قال: كتبت الى أبي محمد عليه السلام: امرأة ماتت وترك زوجها وابوها وحدها أو جثتها كيف يقسم ميراثها؟ فوقع عليه السلام: للزوج النصف، وما بقي للابوين (١).

ورواية علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك أباه وعمه وحده؟ قال: فقال: حبب الأث ابنته، الميراث للاب وليس للعم ولا للجد شي (٢).

ورواية الحسن بن صالح، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة مملوكة لم يدخل بها زوجها ماتت وتركها زوجها وأبها وأُمها، وحدها أمها، ورؤسها؟ قال: يعطى الزوج النصف، ويعطى الأم الباقي، ولا يعطى الجد شيئاً لأن ابنته حجبته عن الميراث، ولا يعطى الأخت شيئاً (٣).

وتدل على الطعمة صحيحة عبدالرحمان بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: إن نتي هكك وأمي حية؟ فقال: أبان من تعلب - وكان عنده - ليس لأهلك شيء فقال أبو عبدالله عليه السلام: سبحان الله، أعطها السدس (٤).

قال الشيخ: هي لا تنافي ما قلناه من الاحبار من أن الجد لا يستحق الميراث لأن هذا إما جعل للجد أو اختة على جهة الطعمة، لأعلى وجه الميراث. وأيد بحسنة حبل بن دراج، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إن

(١) نوسائل باب ١٩ حديث ٤ من أبواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٦٨.

(٢) النوسائل باب ١٩ حديث ٣ من أبواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٦٨.

(٣) نوسائل باب ١٩ حديث ٢ من أبواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٦٨.

(٤) نوسائل باب ٢٠ نحو حديث ٦ ج ١٦ ص ٤٧١ وهو مطابق لما قلناه في التهذيب.

رسول الله صلى الله عليه وآله أطعم الجثة - أم الأم - السدس وابنتها حية (١).  
 وبموثقة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 أطعم الجثة السدس ولم يفرض لها شيئاً (٢).  
 ومثله رواية أخرى له عنه عليه السلام قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام  
 يقول: إن نبي الله صلى الله عليه وآله أطعم الجثة السدس طعمة (٣).  
 ثم قال (٤) على أن الطعمة إنما تكون مئة أو الجثة إذا كان ولدهما حياً  
 فأما مع عدمه فليس لهما طعمة أيضاً على حال.  
 ودل عليه بحسنة جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله أطعم الجثة أم الأب السدس وأبها حية، وأطعم الجثة أم  
 الأم السدس وابنتها حية (٥).  
 ورواية اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في أبوين وجثة  
 لأم؟ قال: للأم السدس، وللجثة السدس، وما بقي وهو الثلثان للأب (٦).  
 ورواية علي بن الحسن بن رباط رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام، قال:  
 الجثة لها السدس مع ابنتها ومع ابنتها (٧).  
 وأنت تعلم أن الطعمة لا تنافي كونها أرثاً إلا أن يكون اصطلاحاً عندهم.

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ ح ١٧ ص ٤٦٩ وهو مطابق لما نقله في التذريب

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ ح ١٧ ص ٤٧٠ وهو مطابق لما نقله في التذريب.

(٣) الوسائل باب ٢٠ حديث ٤ ح ١٧ ص ٤٧٠ وهو مطابق لما نقله في التذريب.

(٤) يعني الشيخ في التذريب.

(٥) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ و ٩ من أبواب ميراث الأبوين ح ١٧ ص ٤٦٩.

(٦) الوسائل باب ٢٠ حديث ١٠ من أبواب ميراث الأبوين ح ١٧ ص ٤٧٢.

(٧) الوسائل باب ٢٠ حديث ١١ من أبواب ميراث الأبوين ح ١٧ ص ٤٧٢.



مع ان التعبير عن الارث بالطعمة مشعر بما قاله الشيخ.  
وانه (١) لا دلالة فيها على خصوص مذهب ابن الجنيد القائل بوجوب  
الطعمة.

وعلى الحصر الذي ادعاه الشيخ وعبره، من أنَّ الطعمة انما تكون مع وجود  
ولد الجدة أو الجدة وانما يطعمهما ولدهما لا غير.  
نعم المذكور في حسنة الحميل من فعله صلوات الله عليه وعلى آله انه كان  
كذلك وكذا خبر اسحاق.

وان الرواية الصحيحة (٢) دلت على أن للجدة سدساً مع انهاء، والثلاثة  
التي بعدها (٣) دلت على أن للحنة سدساً مع ابها.  
والثلاثة التي بعدها (٤) دلت على أن للحنة والجدة السدس، وما ذكر مع  
من؟ ودلت رواية اسحاق (٥) على أن للحنة أم الأم مع الابوين السدس، وفي  
الرواية الأخيرة (٦) ان للحنة مطلقاً سدس مع ابها وابنتها.  
وان ظاهرها ان الطعمة لا تنقص عن السدس ولا تريد عليه كما هو ظاهر  
اكثر المتون.

ويحتمل الاحتمال المتقدم الذي نقلناه عن البعض ولكن لا صراحة في  
الاخبار عليه لما عرفت.

كما انه لا دلالة فيها صريحة على الطعمة من غير الولد المطعم، ولا على

(١) عطف على قوله قلنس سره. ان الطعمة الخ وكذا قوله قلنس سره. وان الرواية الصحيحة الخ.

(٢) وهي صحيحة عبدالرحمان بن الخنوخ

(٣) هي حسنة حميل وموثقة برارة ورواية اخرى له المضاعفات آنفاً.

(٤) هي حسنة حميل بن ذريح ورواية اسحاق بن عمار ورواية علي بن الحسن بن رباط المضاعفات

(٥) و (٦) رجع ابوسائل ب ٢٠ حديث ١٠ و ١١ من ابواب ميراث الابوين ج ١٧ ص ٤٧٢.

اشتراطها منه وإن كان فهمه من بعضها وسوقها غير بعيد ولهذا شرطوه في المتون كما نقلناه عن الشيخ أيضاً.

ولكن العمل بالعموم أولى، وإن ظاهر نطق الصحيحة الأولى (١) عام بأن الله اعطاها أي الحصة السدس.

وبالجملة، العمل بمضمون الأخبار موجب لسلامة من الاخطار، وإنها لا تدل على كون هذا السدس الذي هو الطعمة من حصة ولد أجداد الميت، وأنه لا بد أن تكون حصته زائدة على السدس بالسدس حتى يستحب، بل مضمونها كما عرفت اعطاء السدس وهو ظاهر في سدس الأصل مطلقاً.

نعم إذا قيل: إنها من حصة من يتقرب به لا بد من وجود السدس في تلك الحصة وهو ظاهر.

وأما كونها زائدة على السدس يسدس فلا بد من كونها ثلثاً، فلا يفهم منها، فكأنهم فهموا بضرب من الاعتبار والاحتداد، وبأن الطعمة سدس ولا معنى لريادتها على حصة المطعم فلا يكون إلا مع كون ثلثاً ومهوق فتأمل واعمل بمضمون ما هو الحقبة.

واعلم أن قوله تعالى: **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ** (٢) يدل على وجوب اعطاء شيء حال القسمة إلى هؤلاء وقيل: نسخت بآية الارث، ولا منافاة، ولاصل عدم النسخ.

وقيل: بمحمولة على الاستحباب، فيحتمل كون (أولوا القربى) الجنتين،

(١) هي صحيحة عبدالرحمان بن حجاج بن نقية في وجود اصدار نطقه بقوله فقس سره وتدل على

نطقه الخ.

(٢) النساء: ٨.

ويحبي الولد للصلب المؤمن الذكر الأكبر غير السفية بشياب بدن  
أبيه، ونخاته، وسيفه، ومصحفه أن تحف الميت غيرها، وعليه مافات  
الأب من صلاة وصيام، ولو كان الأكبر أنثى خصّ الأكبر الذكور.

وعنوم الوارث الذي لا يرث كما قيل، ولكن قيل: صمير (ميثة) راجع إلى ماترك  
الوالدان، فيكون الاستحباب مخصوصاً بالولد ومن يرث معه ويمكن إرادة ماترك  
الميت فتأمل.

قوله: «ويحبي الولد للصلب الخ» ظاهره وجوب الحبة المذكورة للولد  
المذكور ويحتمل استحبابها، ويؤيده ترك الوجوب وذكرها بعد استحباب الطعمة  
المشعر بالاستحباب.

الكلام هنا في وجوبها واستحبابها وفيما يحبي به  
ومن يحبي له والشرائط

ظاهر المتن هنا الوجوب، وكون المحبي الولد لصلب له، أي الولد الأول  
لأولاد الولد أيضاً بشرط كونه مؤمناً.

ظاهره، المؤمن بالمعنى الأحص، فلا حبة للمخالف.

وكونه أكبر الأولاد الموحدين، ويحتمل كونه أكبر مطلقاً وهو بعيد.

وذكراً فلا حبة للنساء، ولا لذكر إذا كان الأكبر أنثى.

ويحتمل أن يكون ذكر الذكور، بل كونه لا أكبر منه ذكراً، فلو كان ذكر  
وحده أو مع النساء ولو كُنَّ أكبر منه يكون له الحبة.

وكذا لو كان معهم ذكور، ويكون الواحد أكبر منهم وإن كان أصغر منهم،

وإليه أشار بقوله: (ولو كان الأكبر أنثى) خصّ الأكبر الذكور.

ويشترط كونه رشيداً غير سفية.

وظاهر المتن (١) مشعر بكونها عوضاً عما عليه أن يفعل للميت مما ترك من

(١) بقية قوله رحمه الله: وعليه مافات الأب من صلاة أو صيام.

الصلاة والصيام، وقد مرّ وجوبها على الولي مفصلاً فتذكر (١).  
ويحتمل كون مقصوده عدم الاشتراء كما هو الاصل، بل مجرد بيان ماله  
وما عليه فتأمل.

وما يحجب به في المتن: ثياب بدنه التي تبتأت لئس وان كثرت ولم تلبس،  
ويحتمل اللبس في الجملة وعدم الخروج عن العادة.

وظاهر (خاتمه وسيفه ومصحفه) وحدتها، ويحتمل العموم والجنس بشرط  
ان يختلف المبت مالاً آخر غيرها يكون ميراثاً، فيكون غير الدين والوصية أيضاً.  
وينبغي التأمل في الدليل فسقل لأدلة التي هي دليل اصل المسألة حتى  
تعلم ويعمل بمقتضاها.

فالأصل وآيات الارث دليل عموم الحبوة، لأنها بظاهرها تدلّ على انقسام  
جميع ماترك على الوجه المذكور فيها، مثل كون اربع وثمّن لدروجين، والثلث للأم،  
والسدس للأبوين، والنصف للبت الوحدة، ولثنتين للثنتين فصاعداً فلذكر مثل  
حظ الاثنين، فانها وردت بلفظ عام، مثل (نصف ماترك) وعموم الاخبار الدالة  
على ميراث الاولاد وحدهم، ومع من يجتمع معهم من الارواح والابوين فافهم.  
واما الاخبار الدالة بثبوتها، فهي صحيحة ربيعي بن عبدالله، عن أبي  
عبدالله عليه السلام قال: اذا مات الرجل فلا كبر ولده سيفه، ومصحفه، وخاتمه،  
ودرعه (٢).

في صحتها إشكال من جهة توقفها على توثيق محمد بن اسماعيل الذي  
ينقل عنه محمد بن يعقوب ويقل هو عن المصن بن شاذان (٣)، لانه ان كان بن

(١) راجع كتاب الصوم ج ٥ ص ٢٦٤ ... ص ٢٧٩ من مجمع الفائدة

(٢) الوصائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٣٩.

(٣) مسندها كما في الكافي باب ما يرث الكبير من نوبه هكذا محمد بن اسماعيل، عن المصن بن

بزيع الثقة في ملاقاته بعد، وإن كان غيره صغيراً ظاهراً، ولكن صرحوا بصحة مثل هذا الخبر، وهو كثير جداً وبخصوص هذه أيضاً من غير توقف وتأمل.

وصحبحته أيضاً عنه عليه سلام، قال: إذا مات الرجل فسيغه، وحاتمته، ومصحمته، وكتبته، ورحله، وراحتته، وكسوته لأكر ولده، فإن كان الأكبر بنتاً (ابنة - ثل) فلأكبر من الذكور (١).

فيها اشعار بأن المراد، الأكبر من الذكور، بل المراد لا أكبر منهم منه كما سيحيى في مرسله حرره.

وفي صحتها أيضاً شيء لوجود محمد بن خالد البرقي، فيه تأمل لعدم توثيق النحاشي أباه وذكره ما يدل على ضعفه، ولكن وثقه الشيخ ونسبه العلامة وغيره، وهي صحيحة في الفقيه (٢) من غير إشكال.

ولكن ليس في الفقيه (راجعته)، وهي مشتملة على ما لا يعرف القائل به، من (كتبه) الدالة على الجميع (الرجل والراحلة). والظاهر أن الكسوة هي الثياب - ثياب بدنه..

وموثقة أبي بصير (له)، لاحتمال أنه يحسب بن القاسم لسبق شعيب بن

شاذان، عن أس أبي عمر، عن ربعي بن عبد الله الواسطي باب ٣ حديث ١ من أبواب ميراث الأبوين ج ١٧ ص ٤٣٩.

(١) سندها فيه في الباب المذكور هكذا عتة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله.

(٢) روى في الفقيه باب ميراث ج ٤ ص ٢٤٦ طبع مكتبة الصلوة: عن حماد بن عيسى عن ربعي بن عبد الله وطريقه إلى حماد بن عيسى - كما في مشيخة الفقيه ص ٤٥٧ هكذا: وما كان فيه من حماد بن عيسى هذا رويته، عن أبي - رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله عن إبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى الجهمي، ورويته، عن أبي رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى.

يعقوب الذي ابن اخته عه (١)، - ويحتمل كونه ليث البختري فهي صحيحة - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الميّت اذا مات، فان لابنه لا كبر: السيف، والرحل، والثياب - ثياب جلده - (٢).

وهذه مروية في التهذيب (٣)، عن شعيب العنقري بزيادة غير جيدة (٤) لعنه غلط. ورواية زرارة، ومحمد بن مسلم، وبكير، وفضيل بن يسار، عن احدهما عليهما السلام ان الرجل اذا ترك سيفاً أو سلاحاً فهو لاسنه، فان كانوا اثنين فهو لكبرهما (٥).

قال الشهيد الثاني في الرسالة (٦): انه موثقة وليست بظاهرة لوحد محمد بن زياد بن عيسى (٧) المجهول، وعدم ظهور الطريق إلى علي بن الحسن بن فضال

(١) سندها - كما نقله العقبة في باب بواب ميراثه هكذا - روى محمد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٥ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ١١٠.

(٣) في التهذيب باب ميراث الاولاد من كتاب الميراث حديث ٩، علي بن الحسن بن فضال، عن احمد بن محمد، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن شعيب العنقري، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يموت ماله من متاع بيته؟ قال: السيف وفان - ميت - مات الحج فله الشريح قلنسوة من سيفه وأورده في الوسائل باب ٣ حديث ٧ من ابواب ميراث الابوين.

(٤) الظاهر ان مراد شارح قلنسوة من زيادة قول: روي الرجل يموت ماله من متاع بيته؟ قال السيف فانه لا وجه لهذا الكلام سؤالاً وجواباً كما لا يخفى وبالله له - باب الشريح قلنسوة (لعنه غلط) والله العالم.

(٥) الوسائل باب ٣ حديث ٦ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ١١٠.

(٦) فان للشهيد الثاني قلنسوة مسائل عديدة عن مدفنه في تقيع لقائل عن أمل الآمل من رسالة في

أحكام الحياة فلاحظ تنميح المقال للمحقق شيعي بمصداق رحمه الله ج ١ ص ٤٧٢.

(٧) سندها كما في التهذيب باب ميراث الاولاد حديث ١٠ هكذا - علي بن الحسن بن فضال، عن علي

بن اسباط، عن محمد بن زياد بن عيسى، عن ابن دينة، عن زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل بن يسار عن احدهما عليهما السلام.

الآ ان يكون المأخوذ من كتابه المسموم انه كتابه، فتأمل.  
وحسنة حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا هلك الرجل فترك  
بين فلان كره: السيف، والدرع، والخاتم، والمصحف، فان حدث به حدث فلان كبر  
منهم (١).

لعل معناه فان مات الاكبر قبل موت ابيه فلان كبر من الباقي من المذكور،  
بل الذكر الذي لا اكبر منه كما مر.

وما رواه ابن اديبة - في حسن - مرسله، عن بعض اصحابه، عن أحدهما  
عليهما السلام: ان الرجل اذا ترك سيفاً أو سلاحاً فهو لانه، وان (فان - تل) كان له  
بنون فهو لا كبرهم (٢).

يفهم منها - مع ما تقدم - ان المراد لا اكبر منه من المذكور.  
ولا يحى عدم دلالتها على الوجوب صريحاً، ولهذا ما نقل التصريح بالوجوب  
الآ عن ابن ادریس.

ونقل عن ابن الجعيد ولسيد المرتضى الاستحباب، مع قوله: بانه يعطى  
ذلك ويحسب عليه من ميراث ابيه.

قال في المختلف - بعد نقل الاحاديث والمعارات -: هل هذا التخصيص  
على سبيل الوجوب أو الاستحباب؟ نص السيد المرتضى، وابن الجعيد - وهو ظاهر  
كلام أبي الصلاح - على الاستحباب، وكلام الشيخين يوهم الوجوب من غير ان  
يدل عليه دلالة ظاهرة ونص بن ادریس عن الوجوب، وطاهر الأحاديث يحتمله،  
والاقوى الاستحباب للاصل.

ثم قال: هل التخصيص بالقيمة أو مجاناً؟ ظاهر كلام الشيخين الثاني،

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٤٠.

(٢) وسائل باب ٣ حديث ٤ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٤٠.

وعليه نص ابن ادريس، وقال السيد المرتضى وابن الجنيد بالقيمة، قال السيد المرتضى: وإنما قوينا ما بيناه وإن لم يصرح به اصحابنا لأن الله تعالى يقول: يُوصيكم الله في أولادكم لذكر مثل حظ الأنثيين (١) وهذا الظاهر يقتضي مشاركة الأنثى للذكر في جميع ما يحق له الميت من سيف ومصحف وغيرها، وكذلك آيات ميراث الأبوين والزوجين تقتضي أن لهم السهام المذكورة من جميع تركة الميت، فإذا خصصنا الذكر الأكبر شيء من ذلك من غير احتساب بقيمة عليه تركنا هذه الظواهر، واصحابنا لم يجتمعوا على لذكر الأكبر بفضل هذه الأشياء من غير احتساب بالقيمة، وإنما عولوا على احراز رويها تنصص تخصيص الأكبر بما ذكرناه من غير تصريح بحتساب عليه بقيمة، وإذا خصصناه بذلك أتباعاً لهذه الاخبار واحتسنا بالقيمة فقد سلمت ظواهر نكتات مع العمل بما اجتمعت عليه الطائفة من التخصيص له هذه الأشياء فذلك أولى من وجه تخصيصه (الشخص - خ ل) بذلك مع الاحتساب بقيمته عليه أنه يثاب مقدم ابيه ولساد مسده، فهو احق بهذه الامور من النساء والامهات والمرقة والحداء وكلام السيد رحمه الله لا بأس به وتؤيده الروايات المتضمنة لتخصيصه بسلاحه ورحله وراحته وانه (٢) لو اعطى بغير الاحتساب لزم الاجعاف على الورثة (٣).

والظاهر أن مذهب السيد والمصنف في المختلف لا بأس به في المقامين جميعاً، بأن يكون مستحباً وبالقيمة.

ولكن يمكن أن يقال: ارتكبا أحدهما، أما الاستحباب بأخذ الأعيان مجاناً بغير قيمة فلهو لورثة يستحب أن يخلوه بمعدودات مجاناً ويشاركونه في باقي

(١) النساء: ١١.

(٢) في المختلف بعد قوله قلص سره: (وراحته): ولو لا الاحتساب بالقيمة لزم الاجعاف بالورثة.

(٣) الى هنا عبارة المخطوط.



التركة بحظه الذي فرضه الله به أو لوجوب بالقيمة.

أولى، بأن يكون هو مختبراً ويموِّض الأمر اليه ورخص في ان يأخذ تلك الأعيان بقيمتها عن ارثه، وان نقص يعطيهم ثمنها، وكذا لو لم يكن غيرها، فلا يجوز لاحد منعه عن ذلك، وذلك الجمع بين الأدلة أولى ممّا ذكرناه وتبقى الأدلة على طاهرها أكثر ممّا يقول بالجمع بين لاستحباب والقيمة، وهو ظاهر.

ويؤيده عدم حمل الاخبار على اختصاصه بالعين متحاشياً، والوجوب عدم التصريح فيها، وصراحة الآيات في قسمة الموارث على خلاف مقتضى الاخبار واحتلامها فإنّ في بعضها السيف والسلاح (١) وفي أخرى . السيف والرحل والثياب (٢) وفي بعضها ربيعة السيف، والمصحف، والثياب، والخاتم (٣)، وفي بعضها ريادة الدرع، وفي بعضها منها : الرجل والراحلة والكتف (٤)، كما رأيتها.

وكذا العبارات.

وان الموحود في أصح الاخبار ما لا يوحده (٥) القائل به، وغيرها لا يخلو من تصويراً فتأمل.

وان العقل والنقل يدلان على وجوب اتباع الدليل اليقيني، وهو ان قرآن الآ ان يثبت ما يوجب النقل عنه، وهنا النقل ما هو ثابت، لما عرفت ما في الدلالة وسند البعض، وعدم القول ببعضها، فتأمل.

(١) لاحظ الوسائل باب ٣ حديث ١ - ٦ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧.

(٢) لاحظ الوسائل باب ٣ حديث ٥ - ٧ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧.

(٣) لاحظ الوسائل باب ٣ حديث ٣ - ٢ من ابواب ميراث الابوين لكن فيه الدرع لا الثياب.

(٤) لم نثر على ما شتمل هذه الامور الاربعه مع الدرع الذي يصير به حصة.

(٥) لاحظ الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب ميراث الابوين ج ١٧.

ويؤيده أيضاً ما روي عنهم عليهم السلام أنهم قالوا: كتبنا وصل اليكم مثلاً فاعرضوه على كتاب الله فاعملوا بما يوافقه، واتركوا ما يخالفه (١).  
ثم في المسألة فروع كثيرة مذكورة في بدروس وغيره.  
(منها) مع تعدد الاكبر يقسم بينها.  
(الثاني) يشترط البلوغ أم لا؟ طاهر عنده.  
(الثالث) مع تعدد هذه الاشياء هل يأخذ كلها أم لا؟ الظاهر كل ما يصدق اللفظ الدال عليه من (في-خ) الروايات، سواء كان لفظه عاماً أو خاصاً، مثل: له خاتمه ومصحفه ولباس يلبسه، لأن طاهر في مثل هذا المقام ارادة العموم على مانفهم.

ويحصل اخذ الجميع فيما اذا كان له لفظ عام، مثل الجمع المضاف مثل (كتبه) ولكن القائل بأصله غير معلوم، فكيف بالجمع فتأمل.  
ونقل تنخيص عن أبي الصلاح شيب الصلاة.  
(الرابع) لو كان عليه دين مستوعب بملزكة أو ما يشتمل على بعضها فلا حبة كلاً أو بعضاً، لأن الدين مقدم على الارث، ويخمس العدم (٢) لأنها ليست من باب الارث من طاهر الروايات أن هذه الاشياء له مصفاً، فهو ملك له.  
فتأمل لأن الظاهر أنها بعدم الموت - وبمال الميت - لم ينتقل محداً الى احد ولو من جهة غير الارث إلا بعد الدين.

(الخامس) لو قصى الورثة أو غيرهم، أو أبرأ دمه الديان، تكون حبة له،

(١) هذه العبارة مستفادة من مجموع ما ورد في هذا المعنى لا غير برواية فلاحظ الوسائل باب ٩ حديث ١ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٨ - ١٩ - ٢١ - ٢٩ - ٣٥ - ٣٧ - ٤١ - ٤٧ - ٤٨ من ابواب صدقات القاصي ج ١٨ ص ٧٥ - ٨٩.

(٢) أي عدم تقديم الدين على الحبوة.

### الفصل الثاني في ميراث الاخوة والاجداد

للاخ المنفرد من الابوين المال، وللأخوين فصاعداً كذلك بالسوية، وللأخت لها النصف تسمية، والباقي ردّاً، وللأختين لها

ويحتمل العدم فتأمل.

والظاهر ان له ان يترك هذه الامور بأداء الدين واختصاصه بها وهو ظاهر.  
(السادس) يحتمل حواز تعلق الوصية بها، فله ان يوصي بها، وانه اذا اوصى مطلقاً ينظر في اخراج الثلث الى هذه الامور أيضاً.

ويحتمل العدم، لما تقدم في التين فهذه أولى.  
ولو احتاج الى احارة الورثة يتوقف على اجارة صاحبها فقط.  
(السابع) في ثبوتها لا فرق بين بقاء شيء للورثة، غيرها أم لا.  
ويحتمل التخصيص بما اذا بقي لهم شيء كما هو ظاهر المتن أو ما يقابلها وان قيل بعدم اختصاصها به وشركته مع غيره فتأمل.

(الثامن) جعل بعض الاصحاب هذه الاشياء مقابلاً لفعل الصلاة والصوم الذي يقضي اكبر الأولاد - صاحب الحقة - وهو غير ظاهر الدليل.  
(التاسع) اشتراط لبعض - كالمصنف - ايمان الولد، ورشده، وعدم سفاهته وهو أيضاً غير ظاهر الدليل.

ويمكن كون الايمان لعدم ثبوت الحبة عندهم فيؤخذون بمذهبهم كما في بعض الاحكام، فتأمل.

### في ميراث الاخوة

قوله: «للاخ المنفرد من الابوين الخ» هذا بيان المرتبة الثانية، ودليلها على الاجمال ما يفهم مما سبق من عموم الكتاب، مثل (أولوا الأرحام بعضهم

فصاعداً الثلثان تسمية والباقي ردّاً.

فان اجتمع الذكور والاناث فالمال بينهم للذكر ضعف

الانثى.

أولاً (١)، والسنة.

مثل ما دلت على ان الأقرب الى الميت نسباً أولى بميراثه كما مرّ في صحيحة أبي مريم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: في كتاب علي عليه السلام: ان كلّ ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يُحرّبه إلا ان يكون ورث اقرب الى الميت فيحجبه (٢). وما روي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: اذا التفت القرابات فالسابق احق بميراث قريبه، فان امتوت قام كلّ واحد منهم مقام قريبه (٣).

وما يدل على مطلقان المصبة، (سجدي) والاجماع على ان الأقرب لولي بالميراث من الأبعد، ويؤيده الاعتبار ودليل مساواة الاخوة، وكذا الاخوات، ظاهر، كأخذ اقدمهم جميع التركة لو انفرد..

ودليل كون المال للإخوة والأخوات معاً للذكر ضعف الانثى، قوله تعالى: فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى (١)، مع لاحبار ولاجماع ظاهراً. ودليل كون النصف للواحدة، الكتاب (٥) والسنة (٦) كدليل كون الثلثين

(١) الانفال: ٧٥.

(٢) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ٦ من ابواب ميراث الاعمام والاحوال ج ١٧ ص ٥٠٥ وفيه عن أبي ايوب كما مرّ منه قلنس سرّه في شرح قول الماتن رحمه الله ولأبواب يمدد آرائهم الح

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من ابواب موهبات الارث ج ١٧ ص ٤١٩

(٤) النساء: ١٧٦.

(٥) مثل قوله تعالى (وان كانت واحدة فلها النصف) - النساء ١١.

(٦) راجع الوسائل باب ٢ ج ١٧ ص ٤٧٩.

وللواحد من الأم ذكرًا أو أنثى السدس، وللزائد الثلث بالسوية، وإن كانوا ذكورًا وأنثاء، والباقي ردة عليه أو عليهم.

للبنتين فصاعدًا.

وهو دليل كونها لبنتين أيضًا، لأنه إذا ثبت أن للاختين الثلثان، ومعلوم أن السنتين ليستا انقص منهما، والزبدة عنها منعمة بالأصل فيتناولانه. من هنا يظهر أن المراد بفوق اثنتين ستان وما فوقهما، كما في قولهم: فصاعدًا أو ترك (١) ليعلم ثبوتها فيها بالصريق الأولى ثم أظهر ذلك وأكد باثباتها في الاختين.

وبالحملة، القول بثبوتها للاثنين طاهر وقول ابن عباس بأن لها النصف بعد.

وكذا دليل كون الباقي بعد النصف والثلثين - للواحدة واثنين بالرد مع عدم من في مرتبتهم، وأصح مما تقدم من أولوية الأقرب بالنص (٢) والاجماع وبطلان العصة.

هذا كله إذا كان الأخ أو لاخت من الأبوين أو الأب فقط، فقوله: (من الأبوين) لا يخلو من مسامحة، لعله يريد ما قلناه، لكنه بعيد، ويمكن أنه تركه للظهور، ولو قال من الأب لكان انحصاراً وعم وأولى.

وأما دليل كون السدس للواحد من الأم اختاً كان أو اختاً، والثلث لاكثر ذكوراً كانوا أو أنثاء، أوهما معاً بالسوية مطلقاً، قوله تعالى: (وإن كان رجل يورث

(١) يعني ترك الأنثى بلفظه (بنتين) ليعلم ثبوت الثلثين في بنتين بالطريق الأولى ثم صرح في آخر سورة النساء بالسجدة إلى الاختين بقوله تعالى: فإن كانت البنتين ظهيرا لظننا.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٦ من أبواب ميراث الإخوة والأجداد ج ١٧ ص ٤٧.

ولو اجتمع المتقرب بالأبوين مع المتقرب بالأم فلم تقرب بالأم السدس ان كان واحداً والثالث ان كان اكثر، والباقي للمتقرب بهما ذكراً أو أنثى، واحداً أو اكثر.

والدأ لمن خلفه، فما خلف الولد ولا الوالد، أو كن الرجل الذي يعطى له الارث كلاله (أو امرأة) عطف على رجل، (وله) أي لذي يورث مطلقاً (أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) (١).  
ظاهر المشاركة هو التسوية ما لم يفض كما صرح به في نحو الوصية والوقف.  
قال المفسرون: المراد بالاخ والاخت هما من الأم بالاجماع والاخيار وإثبات النصف للاخت من الأب، والكل للاخ له، والثلثين للاختين فصاعداً، وكون الذكر ضعف الأنثى ان كانوا (أحلاً وتساماً) لاجماع واختار اهل البيت عليهم السلام.

مثل ما في صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام (٢):  
وللاخوة من الأم ثلثهم، فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، وان كان واحداً فله السدس، وانما عني الله تعالى في قوله: (ون كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس) انما عني بذلك الاخوة والاخوات من الأم خاصة، وقال في آخر سورة النساء: (تستقونك قل الله يفتيككم في الكلاله ان امروؤ هلك ليس له ولد وله أخت) يعني بذلك اختاً لأب وأم أو اختاً لأب (فلها نصف ما ترك) الخبر- (٣).

والمناسبة فتأمل هذا في الصنف الواحد من الأخوة.

(١) النساء: ١١.

(٢) في الكافي هكذا: "والد الروح لا ينقص من النصف ولا الاخوة من الأم من ثلثهم الخ."

(٣) أوردها في الكافي باب ميراث الاخوة والاخوات مع الولد حديثاً من كتاب الميراث وقد أورد

نحوها في الوفاة باب ٢ بعد حديث ٣ بقوله: "وروى الكليني الخ فلاحظ"

ولا شيء للمتقرب بالأب، ذكراً أو أنثى مع المتقرب بالابوين  
ذكراً كان أو أنثى.

أما لو اجتمع الأصناف، فواجتمع المتقرب بالابوين مع المتقرب بالأم  
أي المتقرب بالأب فقط وبالابوين، فوَقَالَ هُنَا أَيْضاً بِالْأَبِ لَكَانَ أَحْصَرُ وَأَعْمُ ثُمَّ  
قَالَ: وَيَسْقُطُ الْمُتَقَرِّبُ بِالْأَبِ لَكِنْ تَرْكُهُ هُنَا لِذِكْرِهِ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ: (وَلَا شَيْءَ  
لِلْمُتَقَرِّبِ بِالْأَبِ الْخ) لِيَعْلَمَ عَدَمُ رُتْبِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَ الْمُتَقَرِّبِ بِالْأُمِّ أَيْضاً أَوْ مَعَ  
الْمُتَقَرِّبِ بِالْأَبَوَيْنِ فَقَطْ ثُمَّ ذَكَرَ احْتِمَاعَ الْكُنْ أَلَّا يَكُنْ لَوْ فَعَلَ مَا قُلْنَا مَا كَانَ يَحْتَاجُ  
إِلَيْهِ وَكَانَ أَحْصَرُ مَعَ إِفَادَةِ الْمُرَادِ وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ مُعَيَّنٌ.

(فَلِلْمُتَقَرِّبِ بِالْأُمِّ) - اسْتَدَاءُ بِهِ لِلْقَلْبَةِ - (السُّدُسُ إِنْ كَانَ وَاحِداً وَالثَّلَاثُ إِنْ  
كَانَ أَكْثَرَ بَيْنَهُم بِالسُّوِيَةِ).

دليله ما تقدم، فإنه كان نعم من أن يكون معهم أحد من يرث أم لا،  
والباقي من السدس أو الثلث للمتقرب بهما واحداً كان أو أكثر للذكر مثل حظ  
الأنثيين.

وأما دليل عدم شيء للمتقرب بالأب فقط ذكراً كان أو أنثى مع المتقرب  
بالابوين كذلك - سواء كان معهم المتقرب بالأم أم لا - كآله الإجماع والخبر مثل  
ما نقل في الفقيه عنه صلى الله عليه وآله وسلم: أعيان بني الأم أحق بالميراث من  
بني (١) العلات.

ورواية يزيد الكاسي عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنك أولى بك  
من ابن أبك، وابن أسك أولى بك من أخيك، قال: وأخوك لأبك وأُمك أولى  
بك من أخيك لأبيك، وقد: حوك لأبيك أولى بك من أخيك لأُمك، قال:

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من باب ميراث الأخوة والاحد د ج ١٧ ص ٥٠٣ ولكن في نسخة

(ولد) بدل (بني).

فان فقد المتقرب بالابوين قام المتقرب بالاب مقامه على

هيئته.

وابن اخيك لايبك وأهلك أولى بك من ابن اخيك لايبك، قال: وابن اخيك لا من أيبك أولى بك من عمك، قال: وعمك اخوايبك من ابيه وأمه أولى بك من عمك اخي ايبك من ابيه، قال: وعمك اخوايبك من ابيه أولى بك من (١) عمك اخي ايبك لايبه (٢)، قال: وابن عمك أخي ايبك لايبه وأمه أولى بك من ابن عمك اخي ايبك لايبه، قال (٣). (وابن عمك اخي ايبك من ابيه أولى بك من ابن عمك اخي ايبك لأمه) (٤).

ولكن في (يزيد) تأمل، فإنه غير ظاهر بهذه الكسبة (هـ) في أكثر كتب الرجال، لكن في كتاب رجال الشيخ مذكور هذه الكسبة في رجال السافر عليه السلام، فالخبر صحيح إلا أن فيه ما لا يقولون به، وهو قوله: (واخوك لايبك أولى بك من اخيك لامك).

ولكن الظاهر عدم الخلاف فيه حتى من العاقبة في المصنعة على ما رأيته

فتأمل.

وكذا دليل كونهم كمن يتقرب بالابوين إذا انفردوا أو واجتمعوا مع المتقرب بالأم فقط الاجماع والآيات، والاخبار العامة في الارث، ويمكن الاعتبار.

(١) من ابن عمك في بعض نسخ التهذيب.

(٢) لامه - ثل.

(٣) ليست هذه الجملة في بعض نسخ التهذيب.

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب موحدة الارث ج ١٧ ص ٤١٤.

(هـ) يعني به لقب (الكناسي) لا لكسبة المصطلح.



الآن لئلاخت من الاب مع الواحد من الام النصف،  
وللواحد السدس، والباقي ردة عليها بالنسبة على رأي.  
ولها مع الازيد النصف، ولهم الثلث، والباقي يرد اخماساً على  
رأي.

ولا فرق بينهما الا في مسألتين، بناءً على رأيه هنا (الاولى) اذا خُفّ احتاً  
من الاب مع الواحد من الأم مطلقاً ذكرأ كان أو انثى فللاول النصف، وللآخر  
السدس، والباقي يرد عليها ارباعاً بخلاف الاجتماع مع الأخت من الاموين، فانه  
لاردة هنا لكلالة الأم، بل لسدس لكلالة لأُم والباقي لها، لزيادة القرب، فانها  
مستقرنة بالابوين، وهذا بالأم فقط.

وهو مذهب الأكثر، بل كذا ان يكون احماعاً، اذ لا (ما-خ) نُقل الخلاف  
والاشترك في الرد إلا عن الفاضل، وابن أبي عقيل، في الشرح بخلاف ماها، فان  
الاشترك في الرد هو مذهب كثير من العلماء على ما نقله في الشرح، مثل الشيخ في  
المبسوط، وابن الجنيد، وابن زهرة، وابن ادریس، والكيدري (١)، والمحقق للتساوي  
في الدرجة ومقد المحض. وقال كل من قال بالرد في الاولى قال في الثانية بالطريق  
الاولى، قالقائلون بالعدم هناك اختلفوا هنا فذهب الشيخ في المبسوط الخ.

وكذا في المسألة الثانية، وهي الأخت من الاب مع الزائد من كلالة الأم،  
فلها النصف، وللزائد الثلث، يقسم بباقي عيها اخماساً.

فالاولى من اثني عشر، والثانية من ثلاثين، بل الاولى من الأربعة، والثانية  
من الخمسة.

(١) ابو الحسن محمد بن الحسن قمي "تياجوري الامامي الشيخ الفقيه لعاضل عده،  
والاديب الارب نبهر نراحر صاحب الاصحاح في الفقه وأبو يقول في جميع اشعار امير المؤمنين عليه السلام و  
شرح النهج وغير ذلك وله اشعار لطيفة وكان من صرأ لمطرب الراوندي ونسباً لاس حره الطومسي فرع من شرحه  
على الراج سنة ٥٧٦ (الكنى بمحدث قمي ج ٢ ص ٦٠ طبع صيدا).

والقائل بعدم الاشتراك هو الصدوق، والشيخ في النهاية والاستبصار، والقاضي، والفتي، وابن حزم، وهو ظاهر قول المفيد، واختاره لمحيب الدين لدخول النقص عليها، فتكون الزيادة لها.

ولرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في ابن اخت لاب، وابن اخت لأم؟ قال: لابن الاخت للأم السدس، ولابن الاخت للاب الباقي (١). وهو مستلزم لكون الاختين كذلك، لأن لولد أم يرث بواسطتهما. واجيب بأن دخول النقص لا يوجب اختصاص بالزيادة، والآ يلزم ذلك في البنت مع الأبوين.

والرواية ضعيفة السند - بعلي بن الحسن بن فضال (٢) - فإنه فطحي، قال في الشرح: ولك أن تحيب عن النقص بأن التخلف لأمع، (وهو موجود - خ)، ومعارض بدخول النقص على الأبوين، إذ لا ريب أن فرضهما مع الولد غيره مع عدمه.

وعن الطعن بانه وإن كان فطحياً لا أن الشيخ والنجاشي وثقاه، وكذا وثقه شيخنا المصنف.

ولك أن تقول: قد بقي مع لأمومة وإن سلم دفع النقص، مع أن النقص لا بد أن يكون عمّا فرض، وهما صاحباً فرض مع الولد، ولا نقص حينئذٍ عن الفرض، ومع عدمه فالاب ليس صاحب فرض ولا نقص، والأم صاحبة فرض، ولا ينقص عن فرضها فالمعارضة بهما غير واردة خصوصاً بالاب.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١١ من نواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٨٧ وبه سألت

أبا نصر عليه السلام عن ابن اخت لاب وابن اخت لأم؟ فإنه لابن الاخت الح

(٢) وسنده كما في التهذيب هكذا عني بن حسن بن حسن، عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن

عبيد عن أبي بوب الخزاز، عن محمد بن مسلم.

ولو اجتمع الاخوة المتفرقون فللمتقرب بالأُم السدس ان كان واحداً، والثلث ان كان ازيد، الذكر والانثى سواء، والباقي للمتقرب بالأبوين، للذكر ضعف الانثى ويسقط المتقرب بالاب.

والثبوت لا يخرج عن كونه فطحيّاً ولم يصرح خبره صحيحاً ولا حسناً، بل موثقاً، وهو ليس بحجة، مع ان الطريق إليه (١) مقطوع غير معلوم.

الآ ان يقال انه نقه عن كتابه، وان بقاء الفطحية غير ظاهرة، فانهم ما كانوا الا في زمان قليل ورجعوا عنه الا قليل منهم ممن لا معرفة له مع بقائه راوياً لتلك الروايات السابقة وما منع عنها ولا محالها، فكأنه رواها في حال الاستقامة، فتأمل، فان هذا يقع في كثير من المواضع.

وان الدليل اندال على ان المتقرب بالاب يقوم مقام المتقرب بالابوين طاهر في كون حكمه حكمه، فكما كان الرد هناك مخصوصاً به يكون هنا أيضاً مخصوصاً بهذا ولا يمارسه كون القرب هناك من وجهين، لأن القرب بالاب قائم مقام القرب بالابوين فرضاً مع فقد وياخذ المتقرب به حصة من يتقرب بهما، فكما لم يكن عدم القرب من وجهين مانعاً عن ذلك فكذا عن كون الرد له، فتأمل.

ويؤيده ان الآية والاخبار والاجماع دالة على ثبوت الثلث أو السدس للمتقرب بالأُم وهو طاهر في كون ذلك فقط له اذا كان معه من يرث فيكون الرد مخصوصاً بغيره ممن لا عرض له، مثل ان كان معه الذكور من الاخوة، لاب أو لابوين، واذا كان معه صاحب العريضة يرجع في الرد من كان من جنس من كان مخصوصاً بالرد مع فرضه ويؤيده ارواية المتقدمة فتأمل.

قوله: «ولو اجتمع الأخوة المتفرقون الخ» قد ظهر شرحه، وانه كان

(١) يعني طريق الشيخ الى علي بن الحسن بن مصان ولكن يظهر من مشيخة التهذيب انه غير مقطوع وانه قاله: وما ذكرته في هذا الكتاب من علي بن الحسن بن مصان فقه اخبرني به احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سمعاً منه واحاظة عن علي بن محمد بن الرضا، عن علي بن الحسن بن مصال.

وللجدة أو الجدة المال اذا انفرد، لأب كان أو لأم، ولها المال، للذكر مثل حظ الانثيين ان كانا لأب، وبالسوية ان كانا لأم.  
وللجدة أو الجدة أولها للأم (لأم - خ) الثلث بالسوية، والباقي للجدة أو الجدة لأب، للذكر ضعف الانثى.  
ولو اجتمع الاجداد والاخوة فالجدة للأم كالاخ لها، والجدة لها كالاخت منها والجدة للاب كالاخ للابوين، والجدة له كالاخت لها.  
وللجدة أو الجدة أولها من الأم مع الاخوة للابوين أو للاب مع عدمهم الثلث.

ولو كانا أو أحدهما مع الاخت للابوين الثلث (لها - خ) والباقي للاخت تسمية ورداً.  
ومع الأخت من الاب اشكال في الرد.

يمكن الاكتفاء عنه بما قبله بزيادة لفظ، بل ينقص لفظ فتأمل.  
قوله: «وللجدة أو الجدة المال الح» دليل كون المال للجدّة أو الجدّة أولها للاب أو للأم ظاهر، وهو الاحماع وظاهر بنصوص مثل عموم (أولوا الأرحام) (١) والاخبار المتقدمة في تقديم الاقرب، والاعتبار  
واما الدليل على ثبوت الثلث للجدّة أو الجدّة أولها من قبل الأم والباقي للجدّة أو الجدّة أولها من قبل الاب كما هو لمشهور ومنهبت الاكثر، بل لجميع المتأخرين، فهو انها كالأم والاب، فللمتقرب بأم حصّة الأم الثلث مع عدم الحجب والباقي للمتقرب بالاب كلاب ولأم فنهما يرثان لقربهما بهما.  
وروية محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أبو جعفر

عليه السلام: اذا لم يترك الميت الآ جده، أبا أبيه وجدته - أم أمه - فإن للجدّة الثلث، وللجدّة الباقي، قال: واذا ترك جدّه من قبل أبيه وجدّ أبيه، وجدته من قبل أمه وجدّة أمه، كان للجدّة من قبل الأم الثلث، وسقط جدّة الأم، والباقي للجدّة من قبل الأب، وسقط جدّة الأب (١).

وهي مقطوعة، عن علي بن الحسن بن فضال (٢)، ولعله اخذها من كتابه كما يفهم من التهذيب والامتبصار، وعليّ لأبأس به، فلا يسعد العمل بروايته في مثل هذه المسألة فتأمل.

ويؤيده الاعتبار مع عدم وجود دليل فيها بخصوصها بخالف ذلك، وكون الثلث للمستقرين بالأم يقسم بينهما بالسوية، والباقي للمتقرب بالأب، للذكر مثل حظ الأنثيين.

فوجه الأول ظاهر، فإنه الظاهر من القسمة والشركة، ويمكن القياس أيضاً.

وكان وجه الثاني قياس على الأولاد والإخوة من الأب والأبوين. فيه تأمل ظاهر، لبطلان القياس، ولأنهم ان كانوا مثل الإخوة ينبغي ان يكون للواحد للآخر السدس، مثل الأخ، فجعل الحكم للبعض لذلك، وفي البعض

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٩٨.

(٢) سندها كما في التهذيب والامتبصار هكذا عن علي بن الحسن بن فضال، عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، وعنه فتنس مرّة وهي مقطوعة عن علي بن الحسن بن فضال يريد ان الشيخ رحمه الله لم يروه مضافاً إليه، بل اخذها من كتاب علي بن الحسن فإنه ذكر في مشيخة الكتابين ما هذا لفظه: وما ذكرته في هذا الكتاب، عن علي بن الحسن بن فضال فقد احبرني به محمد بن عبدون، المعروف بابن الخاشر مساعداً له وإساعداً عن علي بن محمد بن الربيع، عن علي بن الحسن بن فضال. فان قوله رحمه الله (مساعداً منه وإساعداً) ظاهر في أن أحمد بن عبدون احاز بشيخ رحمه الله كتاب علي بن الحسن او قرأ عن الشيخ رحمه الله وسمع بشيخ رحمه الله قراءة كتابه والله العالم

لأنه بمنزلة من يتقرب به، غير سليم.

ويمكن جعلها بمنزلة الإخوة للام والأخوة للاب والابوين كما هو مذهب البعض، مثل الفضل، والصدوق، وحينئذ التقسيم ظاهر. ولعل دليله الأخبار، مثل حسنة زرارة، وبكين، والفضيل، ومحمد، وبريد - وهي صحيحة في الفقيه، عنهم - عن أحدهما عليهما السلام، قال: إن الجدة مع الإخوة من الأب يصير مثل واحد من الإخوة ما بلغوا، قال: قلت: رجل ترك أخاه لأبيه وأمه وجده - أو قلت: حقه ونخاه لأبيه وأمه -؟ قال: المال بينهما، وإن كانا أخوين أو مائة ألف فله مثل نصيب واحد من الإخوة، قال: قلت: رجل ترك جده وأخته؟ فقال: للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كانتا اثنتين فالنصف للجد، والنصف الآخر للاختين، وإن كن أكثر من ذلك فاعمل هذا الحساب، وإن ترك أخوة وأخوات لأب وأم أو لأب و جدة فالجد أحد الإخوة، فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وقال زرارة: هذا مما لم يؤخذ علي فيه قد سمعته من أبيه، ومنه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا اختلاف (١).

ورواية إسماعيل الحمفي، قال: سألت جعفر عليه السلام عن الجدة؟ فقال: يقاسم الأخوة ما بلغوا وإن كانوا مائة نف (٢). وصحيحة أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وأخته وجده؟ قال: هذه من أربعة سهم، للمرأة أربع، وللجد سهمان (٣).

كأن المراد الجدة من الأب ولاخت كذلك لما مر فتأمل.

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٩ من أبواب ميراث الإخوة والأخوات ج ١٧ ص ٤٩٠.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٦ - ١٤ من أبواب ميراث الإخوة والأخوات ج ١٧ ص ٤٩١.

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ١٠ من أبواب ميراث الإخوة والأخوات ج ١٧ ص ٤٩٠.

ورواية أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: في ستة أخوة  
وجدة؟ قال: للجد السبع (١).

وفي أخرى له، عنه في رجل ترك خمسة أخوة وجدة؟ قال: هي من ستة،  
لكل واحد سهم (٢).

وموثقة محمد بن مسلم - لعبد الله بن بكير - عن أبي جعفر عليه السلام، قال:  
الأخوة مع الجدة - يعني أبا الأب - يقاسم الأخوة من الأب والأم، والأخوة من الأب  
يكون الجدة كواحد منهم من الذكور (٣).

وصحبة زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك أحماء  
لأبيه وأمه وجدة؟ قال: المثل سببها نصيبكم، ولو كان أخوين أو مائة كان الجدة  
معهم كواحد منهم، لجد ما يصيب واحداً من الأخوة، قال: وإن ترك اخته فللجد  
سهمان، وللأخت سهم، وإن كانتا اثنتين فللجد النصف، وللأختين النصف،  
قال: وإن ترك أخوة وأخوات من أب وأم وحداً كان الجدة كواحد من الأخوة،  
للكرم مثل حظ الأنثيين (٤).

وحسنة اسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:  
سمعته يقول: الجدة يقاسم الإخوة ما بينهم وإن كانوا مائة ألف (٥).

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١٥ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد ج ١٧ ص ٤٩٢.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١٦ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد ج ١٧ ص ٤٩٢.

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ١١ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد ج ١٧ ص ٤٩٠.

وسندها كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزير،  
عن عبد الله بن بكير، عن محمد بن مسلم.

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ١٣ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد ج ١٧ ص ٤٩١.

(٥) الوسائل باب ٦ حديث ١٤ - ١٥ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد وكأنها تكررت كما في الوسائل

أيضاً لكن أحدهما بطريق الصدوق كما في حديث ٦ والآخر بطريق الكليني والشيخ كما في حديث ١٤.

وصحيحة عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اخ لاب وجد؟ قال: المال بينهما سواء (١).

وصحيحة ابن مسان - كآته عبد الله - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك أخاه لاقه ولم يترك وارثاً غيره؟ قال: المال له، قلت: فإن كان مع الأخ من الأم (للام - ثل) جد؟ قال: يُعطى الأخ للأم، سدس، ويعطى الحدة الباقي، قلت: فإن كان اخ لاب وجد؟ قال: المال بينهما سواء (٢).

ورواية أبي الصباح الكوفي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الاخوة من الأم مع الحدة؟ قال: الاخوة من الأم فريضهم الثلث مع الحدة (٣).

ورواية مسمع أبي سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك نخوة وحوات للأم وجد؟ قال: فقال: الحدة بمنزلة الأخ من الاب له الثلثان، وللأخوة والاحوات من الأم الثلث، فهم فيه شركاء سواء (٤).

وفي رواية أبي بصير، عن أبي حمزة عليه السلام، قال: قال: اعط الاخوات من الأم فريضتهن مع الحدة (٥).

وصحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في الاخوة مع الأم مع الحدة؟ قال: للاخوة من الأم نصيبهم لثلث مع الحدة (٦).

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١٢ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٩١

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ١ و ٦ باب ٨ حديث ١ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٧٩ -

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٩٥

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ١ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٩٦

(٥) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٩٦

(٦) الوسائل باب ٨ حديث ٣ - ٥ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٩٦



والاخبار في ذلك كثيرة، وبمضمونها قال الأصحاب، ألا انها تدل على ان حكم الجدة والجدة حكم الاخ ولأخت اذا احتما معا معهما، ولم يعلم منها انه حكمهما مع عدم الاجتماع كما هو المصوب هنا.

ولهذا حكموا بالثلث لجدّة والجدّة المنفردين للأُم الذي هو حصّة الأُم، لا السدس الذي هو حصّة أحد اخوت، لما تقتضيه من المناسبة والرواية.

ويمكن أن يقال: يعلم منه ذلك، لانهم كانوا حال الاجتماع يحكم الإخوة وميزلتهم، فكذا حال الانفراد، اذ بعد أن يكونوا مثلهم حال الاجتماع ولم يكونوا مثلهم حال الانفراد مع عدم دليل من نص كتاب واهماع على ثبوت حكمهم حال الانفراد، فيلزم الاهمال والحوط الى الاجتهاد.

على ان في الخبر الصحيح، عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن فريضة الجدّة؟ فقال: ما أعلم احداً من الناس قال فيها إلا بالرأي إلا علي بن أبي طالب عليه السلام فانه قال فيها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١).

على ان ما نقل عنه عليه السلام حكمهم على الانفراد، بل المنقول عنهم عليهم السلام حكم الاجتماع كما عرفت.

وما روي، عن علي بن أبي طالب عليه السلام انه قال: من اراد ان يتقحم حرائم جهنم فليقل في الجدّة، كذا في تعقيبه، كأن بالرأي (٢).

ألا ان الاخبار الدالة على حل الاجتماع، ما دلت على التفصيل الذي هم

ونعطف الرواية هكذا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الاخوة من الأُم مع الجدّة قال: للاخوة فريضة ثلث مع الجدّة.

(١) لم نجده في الوسائل، ولكن أورده الصدوق في الفقه باب ميراث الأجداد والجدات ج ٤ ص ٢٨٠ رقم ٥٦٢٤ طبع مكتبة الصدوق والكافي باب ٢٤ اخذ والهديب باب ميراث من عند الخ.

(٢) لم نجده أيضاً في الوسائل ولكن أورده في تعقيبه في الباب المذكور رقم ٥٦٥٠ ص ٢٨٦.

يقولون به في الاجداد من انهم اذا كانوا لأب يكون حكمهم حكم اخوة الاب والام  
واذا كانوا لأم يكون حكمهم حكم اخوة الأم حتى يقاس عليها حال الانفراد بهذا  
التفصيل.

وهو كما ترى، ولكن حلوها على ذلك، وهو غير ظاهر فيشكل الحكم حال  
الانفراد، بل حال الاجتماع ايضاً ولا يبعد العمل بمضمون الروايات حال  
الاجتماع وحال الانفراد، بالرواية (١) المؤتلفة بالشهرة، بل كاد ان يكون اجماعاً  
من المتأخرين فتأمل.

واعلم أنه قال في العقبه: قال الفضل بن شاذان رحمه الله: اعلم ان الجدة  
بمنزلة الأخ أبدأ يرث حيث يرث، ويسقط حيث يسقط. وغلط الفضل في ذلك لان  
الجدة يرث مع ولد الولد، ولا يرث مع (معه - عقبه) الأخ، ويرث الجدة من قبل الاب  
مع الاب، والجدة من قبل الأم مع الأم، ولا يرث الأخ مع الاب والام، وابن الاخ  
يرث مع الجدة، ولا يرث مع الاخ، فكيف يكون الجدة بمنزلة الاخ أبدأ؟ وكيف يرث  
حيث يرث ويسقط حيث يسقط؟ بل الجدة مع الاخوة بمنزلة واحد منهم، فأما أن  
يكون أبدأ بمنزلتهم يرث حيث يرث الأخ ويسقط حيث يسقط الاخ، فلا (٢).

ولا يخفى ان غلط الفضل غير ظاهر، لان ارث الجدة مع ولد الولد غير ظاهر،

(١) وهي رواية محمد بن مسلم المتقدمة ولكن بها حكم الجدة من قبل الاب والجدة من قبل الأم وليس  
بها حكم صورة الاجتماع والتعدد (كما في هامش بعض النسخ المقطوعة).

(٢) أورده في العقبه ج ٤ ص ٢٨٦ طبع مكتبة الصندوق بعد رقم ٥٦٥٠ ثم قال: وذكر الفضل بن  
شاذان من الدلائل على ذلك ما رواه عباس الشعبي، عن ابن عباس انه قال كتب إلي علي بن أبي طالب  
عليه السلام في ستة اخوة وجد أن احدهم كاحدهم وبيع كشافني، فجعله علي عليه السلام سابعاً معهم  
(سابعهم - خ). وقوله عليه السلام وبيع كشافني كره ان يشتري عليه به خلاص علي من قتلته وليس هذا بحجة  
للفضل بن شاذان لان هذا الخبر اقيم يثبت ان الجدة مع الاخوة بمنزلة واحد منهم، وليس يثبت كونه أبدأ بمنزلة  
الاخ، ولا يثبت انه يرث حيث يرث الاخ ويسقط حيث يسقط الاخ - انتهى كلام العقبه (رحمه الله تعالى).

بل (٢) هو خلاف القول المشهور بين الأصحاب، ولا يقول به غير الصدوق على ما نقلوه.

ويؤيده ان ولد الولد اقرب اليه من الجدة، ولهذا الجدة بمنزلة الاخ، ويرث الاخوة معه وولد الولد مقدم عليه (٣) ولا يرث معه اخ اصلاً.

وكذا ارث الجدة مع الاب غير ظاهر، بل هو خلاف المشهور فان الاب مقدم، كيف والجدة يرث معه الاخ، بخلاف الاب، فانه لا يرث معه احد. وايضاً قال هو رحمه الله (في باب ميراث الابوين مع الولد): أربعة لا يرث معهم احد الا روح أو زوجة: الابوان، والابن، والابنة (١).

فكيف يقول هذا: ان الجدة يرث مع الابوين.

نعم قالوا: يستحب لها طعمة ابوها، وقد قال هو ايضاً طعمة، وذلك ليس بميراث، فراد الفضل نفي الارث هل سبيل الوجوب والاستحقاق لانني الطعمة والاستحباب وهو ظاهر.

وايضاً يمكن ان يقال: يرد على قوله ايضاً (ان الجدة مع الاخوة بمنزلتهم ابداً) انه اذا كان هنا اخوة من الأب ليس الجدة بمنزلتهم، فانهم لا يرثون مع الاخوة من الابوين، والجدة يرث مطلقاً، فهذا القول مجمل يقال ويراد منه المعنى الخاص بقرينة التفصيل الذي قصده، فعلى تقدير تسليم قوله بجواب بهذا كما يجاب عن قوله به فتأمل.

وايضاً لا ينافي قول الفضل رث ولد الاخ مع الجدة وعدم ارثه مع الأخ، لانه فسر قوله: (الجدة بمنزلة الأخ) انه يرث حيث يرث ويسقط حيث يسقط، ولا

(١) يعني: بل ارث الجدة مع ولد الولد خلاف القول المشهور.

(٢) أي على الاخ.

(٣) الفقيه ج ٤ ص ٢٦٩ طبع مكتبة الصدوق.

## والأدنى يمنع الأبعد.

ينافي ذلك أثره مع شخص لا يرث ذلك لشخص مع الأخ.  
وبالجملّة قد ثبت عند الفضل ومن قال بمقاتته، مثل: الصدوق، وابن أبي  
عقيل، وابن زهرة، والسقي - ببايعة والاجماع - كون الجدة والجدّة من الأم كالأخ  
والأخت للأم، فلا أحدهما السدس، ولهما الثلث، فإن لم يكن غيرهما فالباقي لهما،  
وهما من الأب كالأخ والأخت للابوين أو للأب، فلاحت للابوين أو للأب إن  
كانت مخصوصة بالردة مع الاجتماع، فكذا الجدّة للأب.  
وكذا الحكم إن كانت للأم مع الأخت أو مع الجدّة للأب.  
وعند المتأخرين مثل المصنف أن لجدّة أو لجدّة أولها من الأم الثلث،  
نصيب الأم بالسوية، والباقي له أولها مع عدم العبد، ومع الجدّة أو الجدّة أوهما  
للأب، الباقي له أولها، ومع الأعمام، الكلّ له أولها للذكر مثل حظ الأنثيين.  
ولو اجتمع الأجداد مع الإخوة يحمل كلّ واحد أنجاء أو احتاً للأم، إن كانا  
للأم، وللأبوين إن كانا للأب، ويسقط لتقرب بالأب فقط من الإخوة مع  
التقرب بها كما كان يسقط من قبيل، ويقوم مقام التقرب بها مع عدمه، والكل  
واضح إن شاء الله.

والأقرب من الأجداد يمنع الأبعد، مثل الجدّة يمنع أباها، وهو يمنع أباها، وكذا  
الجدّة، سواء كانا للأب أو للأم.

والأبعد من جنس يشارك الأقرب من غير جنسه متمن في مرتبته، فالجدّة  
الأبعد يشارك الأخوة والأخوات، ويأخذ النصيب الذي كان يأخذه الأقرب، وهو  
بمنزلته كما إن ابن الأخوة والأخوات يجتمعون لجدّة والجدّة الأولين مطلقاً من الأب  
أو الأم وإن كان كل أقرب يمنع الأبعد من جنسه فتأقّل، وتقريبه بعدم ممّا تقدم  
فتذكرو هذا مجمل، تفصيله مذكور في محله، فتأقّل.

ثم اعلم أنّ الذي قالوا - وكانه فهموا - وليس بواضح من الروايات المذكورة

والأبعد يشارك الاخوة كالأقرب مع عدمه.  
ولأجداد الأب الأربعة الثلثان، ثلثاهما للجدتين من قبل أب  
الأب للذكر ضعف الانثى، وثلثهما للجدتين من قبل أم الأب كذلك،  
وثلث الاصل لأجداد الأم الأربعة بالسوية.

التي وردت لإرث الاجداد مع الاخوة. ان اخذ واجدة مطلقاً لأب كانا أو لأُم، اذا  
اجتمع مع الاخوة لأب أو لأب وأم يشاركهم ويصيران كاحدهم، وان كانا مع  
احوة لأُم يأخذ احوة الأم نصيبهم، السدس ان كان واحداً، والثلث ان كان  
اكثر، والباقي للاجداد.

ويمكن كون القسمة بينهم بالسوية، لاصل عدم الرجحان، وظهور القسمة  
في التسوية.

ويمحتمل التقسيم بينهما لذكر مثل حظ الانثيين مطلقاً، ومحتمل ذلك في  
المقرب بالأب والتسوية في المتعزب بالأم وذلك خلاف ما نص الأصحاب عليه،  
وهو ظاهر كما ترى فتأمل.

قوله: «ولأجداد الأب الأربعة الثلثان الخ» هذا بيان القسمة بين  
الأجداد الثمانية.

وحاصله انه اذا ترك شخص جذاً وحنة لأب من أبيه، وجذاً وحنة أيضاً  
له من أمه، فالأجداد الأربعة من جهة أبيه، وكذا أربعة أخرى من جهة أمه فاجتمع  
ثمانية اجداد.

فثلثا الأصل للأول، وثلثه لآخر لان المسألة بمنزلة ان ترك اخوة متعددة  
من الأب ومتعددة من الأم فلاحداد الأم الثلث، لاهم كلاله الأم المتعددة،  
ويقسمونه (يقسمونه - ح) بالسوية، ولباقي لأجداد الأب، وهم يقسمون الثلثين  
اثنائاً، فثلثاه للجدتين من قبل أب لأب، لذكر ضعف الانثى، ثلثهما للجدتين من  
قبل أم الأب كذلك أيضاً، لان الجدتين من قبل أم الأب بمنزلة كلاله الأم بالنسبة

وتصح من مائة وثمانية.

والزوج والزوجة يأخذ كل منهما نصيبه الأعلى مع الاخوة

والاجداد واولادهم.

ولا أحدهما مع الاخوة من الأم سهمه الأعلى، والثالث للاخوة

من الأم تسمية والباقي لهم ردأ. ولو كان وحداً فله السدس والباقي ردأ.

الى الحدين من قبل اب الاب، ولكن يقتصم اثلاثاً، لذكر ضعف الانثى، لان الكل من قبل الاب، والذكر بمنزلة الاخ، والانثى بمنزلة لاخت، فيقتسم حصتهم، للذكر ضعف الانثى كما بين الاخوة ولاخوات من قبل الاب، فتأمل.

بخلاف الاحداد الاربعة من قبل الأم، فاسم بمنزلة الاخوة والاخوات

للأم، فهم كلاله الأم فيقتسم حصتهم، بينهم بالسوية كما مر.

واما كون المسألة من مائة وثمانية، فلأن اصل الفريضة ثلاثة، لان

نصيب الاجداد للأم الثالث، وسهامهم اربعة، عدد رؤوسهم، وسهام احداد الاب تسعة لأنك تطلب عدداً له ثلث، وثلثه ثلث ليقسم عليهم صحيحاً، وتضرب

الاربعة في الثلاثة حصل اثنا عشر، وتضربه في تسعة صد مائة وثمانية.

ويمكن غير هذا الطريق أيضاً، ويمكن في هذا كفاية.

هذا بناء على ظاهر كلام الاصحاب، وام بناء على ظاهر الروايات

فليست كذلك فتأمل.

قوله: «والزوج والزوجة الخ» ادّ احتتمع الروح أو الزوجة مع الاخوة،

واولادهم مع عندهم، وكذا مع الاجداد، فذكر مسها نصيبه الأعلى، الربع والنصف

لعدم الولد.

فلو احتتمع كل واحد مع الاخوة من لأم فقط فله نصيبه الأعلى، الربع أو

النصف وهم الثلث تسمية، والباقي ردأ.

ولاحدهما مع الاخت من الاب أو من الابوين سهمهم الاعلى  
وللاخت النصف تسميةً والباقي ردّاً.

ولاحدهما مع الاخوة المتفرقين نصيبه الاعلى، وللأخوة من الأم  
ثلث الاصل والباقي للمتقرب بالابوين، ومع عدمهم فللمتقرب  
(فالمتقرب - خ) بالأب.

ويدخل النقص عليهم دون كلاله الأم.  
وان كان المتقرب بالام واحداً فله السدس، والباقي للمتقرب

وان كان واحداً فالسلس تسميةً، والباقي ردّاً، وهو ظاهر، وكذا الباقي،  
بل لو لم يذكره لأمكن.

قوله: «ولاحدهما مع الإخوة الح» اذا اجتمع الروح أو الزوجة مع  
الاخوة المتفرقين يسقط المتقرب بالابوين ويقوم مقام من يتقرب بالابوين مع  
عدمهم مثلهم الآتي مسألة الرد، فان عتاره عدم ارد على المتقرب بالأم مع  
اجتماعهم مع المتقرب بالابوين، والرد مع المتقرب بالاب، مثل ان ترك زوجة  
واختاً للاب، واحتاً للأم، للزوجة الربع، وللأخت للاب النصف، وللأخت للأم  
السدس، والباقي يرد عليهم ارباعاً، فالمسألة من ثمانية واربعين.

ولو كانت الأخت للاب والأم مع الأخت للأم فقط ما كان الرد الآ  
للأخت للاب والأم عده كما تقدم من ان لها قربتان، وان النقص عليها فقط دون  
كلاله الأم، فالرد لها فقط، والوجه الأخير حار في المتقرب بالاب ايضاً، وكأن  
كليهما وجه واحد فتأمل.

مثال النقص ان تركت روحاً واحتاً أو احتين للابوين، واخوة للأم، فله  
النصف ولهم الثلث وكلاهما من لأصل، بقي سدسه لها ولها مع أن كان لها  
النصف، ولها الثلثان، وكذا لو كانت أو كانتا للاب فقط.

بالأبوين أو بالأب مع عدمهم، فإن كان المتقرب بالاب انثى ردة  
الفاضل على المتقرب بالام والمتقرب بالاب بالنسبة (على النسبة - خ)  
على رأي.

ودليله كآته الاجماع وما تقدم من الاعتبارات لو كان يدل على الرجال  
ما كان يحصل لهم إلا ذلك، وليس في الشرع فصل النساء على الرجال ان كان في  
مرتبة واحدة وكل واحد مكان الآخر، وهو ظاهر.  
وان كل من ذكر له في القرآن مرتبتان من الفرائض، العليا والدنيا، لا يزيد  
عليها ولا ينقص عنها بوجه اذا كان هناك ورث آخر غير ذي المرتبتين، لان بيان  
المراتب يدل على حصرها وعدم الزيادة على المرتبة العليا والنقص من المرتبة الدنيا  
المدكورتين، مثل الزوج والزوجة والأُم. بخلاف كل ذكر له مرتبة واحدة فقد  
ينقص عنها (وهو ظاهر - خ).

وفي الأخبار اشارة الى كلا الوجهين وقد مضت، مثل صحيحة محمد بن  
مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة ماتت وترك زوجها، وابوها، وبنتها  
(ابنتها - ثل)؟ قال: للزوج الربع، ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً، وللأبوين لكل  
واحد منها السدس سهمين من اثني عشر سهماً، وبقي خمسة أسهم فهي للابنة لأنه  
لو كان ذكراً لم يكن له أكثر من خمسة أسهم من اثني عشر سهماً لان الأبوين  
لا ينقصان كل واحد منهما من السدس شيئاً، وان الزوج لا ينقص من الربع  
شيئاً (١).

ولكن قد عرفت ان عدم الرد لكلاله الأُم مع المتقرب بالأب أيضاً  
محتمل قريب ومذهب لا يخلو عن قوة، للاخبار الدالة على انه بمنزلة المتقرب

(١) الوسائل باب ١٨ حديث ٢ من بواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٦٦.



ويقوم أولاد الإخوة والأخوات مقام آبائهم مع علمهم .  
ولكل نصيب من يتقرب به ، فإن كانوا من قبل الأب أو  
الأبوين فللذكر مثل حظ الانثيين ، ولأب السوية .  
ولاولاد الاخت للأب ولها النصف ، للذكر ضعف الانثى  
والباقى لهم بالرد إن فقد المشارك .  
ولاولاد الاختين الثلثان ، لكل نصيب من يتقرب به ، ويقوم  
مقامهم مع علمهم أولاد الإخوة للأب .  
ويدخل النقص بدخول الزوج أو الزوجة عليهم دون المتقرب  
بالأم .

ولاولاد الاخت من الأم السدس بالسوية .

بالأبوين ، فكما لآرد معهم لآرد مع من هو بميراثهم ، والوجه الثاني المذكور سابقاً  
يقتضي عدم الرد عليها مع المتقرب ، لأن أيضاً .  
الآن يقال : ليس لها مرتبتان ، بل كل مرتبة واحدة ، فإن السدس  
للواحد ، والثلث لآخر ، بخلاف الروح والزوجة والأم ، وهو ظاهر .  
نعم يمكن أن يقال : لما لم تنقص عن السدس أصلاً فلا يسبغى الزيادة  
والرد إلا أن هذا ليس بوجه صحيح إذ لا يقتضي عدم النقص عن حصة قليلة عدم  
حصول الزيادة عليها أصلاً ، وهو ظاهر ، بل هو مكتة ، ووجه مماست يقال للرد على  
المتقرب بالأبوين وعدمه على المتقرب بالأم لحصول النقص عليه ، وإنما الدليل  
النص أو الإجماع فتأمل .

قوله : « ويقوم أولاد الإخوة والأخوات الخ » أي يقوم أولاد الإخوة  
مقام آبائهم مع علمهم ، ولكل نصيب من يتقرب به ، فلاولاد الإخوة للأم المال  
كله بالفرض سنداً أو ثلثاً ، والباقي بالرد إن لم يكن معهم من يرث ، وإن كان معهم

ولاولاد الاختين فصاعداً الثلث، لكل نصيب من يتقرب به.  
ولو اجتمع الكلالات مع الزوج أو الزوجة فلهزوج أو الزوجة  
نصيبه الأعلى، ولاولاد الاخوة للام ثلث الاصل، ولاولاد الاخوة من  
الابوين الباقي، وسقط المتقرب بالاب، ولو فضل عن السهام ردة على  
المتقرب بالابوين خاصة، ومع عدمهم يرد على المتقرب بالأم، وعلى  
المتقرب بالاب بالنسبة على رأي.

احد الزوجين وله نصيبه الاعلى، وللباقى للاولاد، واحداً كان او اكثر، ذكراً او انثى الا انه مع الكثرة يقسم بينهم المال ناسوتة.

وكذا أولاد الاحوة للاب أو لأموين الا انهم يأخذون الكل مع عدم  
الشركة ومعها الباقي بعد نصيب الشريك بالقرابة لا بالعرض ويقسمون المال بينهم  
للمذكر ضعف حظ الانثى مع الاختلاف.

وانهم ان كانوا أولاد الاخت الواحدة هم النصف بالفرض، والباقي بالقرابة، وان كانوا أولاد الاختين فصاعداً هم الثلثان بالعرض، والباقي بالقرابة ويقسمون بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين مع الاختلاف.

هذا مع عدم من يشاركهم، ومعه - وهو الزوج أو الروجة - يأخذ أولاد  
الواحدة النصف فقط بالفرض معه، ومعهما النصف بالفرض، والربع بالقرابة  
والردّ وأولاد الاكثر معه (١) يأخذون النصف، فيردّ عليهم النقص، ومعهما (٢) الثلثين  
بالفرض، وبالرد نصف السدس، وان اجتمعوا يسقط أولاد المتقرب بالاب  
بالمقرب بالابوين ويقومون مقامهم مع عدمهم.

ولأولاد المتقرب بالأم السدس مع لائحة المتقرب بها، والثلث مع الكثرة يقسم بينهم بالسوية والباقي لأولاد المتقرب به أو لها يقسم بينهم اثلاثاً إن

(١) في مع الزوج.

(٢) أي مع الزوجة.

اختلفوا بهذا إذا (ان-خ) لم يكس المتقرب به أويها اختاً واحدة أو ثنتين فصاعداً، فإن كانت أختاً واحدة فلاولادها النصف بينهم مع الكثرة، والاختلاف أثلاثاً، وبالسوية مع الاتحاد.

وان كانت اختين فصاعداً فلاولادهما الثلثان، لاولاد كل واحدة الثلث، فان كان وحده فله ذلك، وان كان أكثر فللذكر ضعف الانثى مع الاختلاف، ومع الاتحاد بالسوية، ولتأني ن كان يرث على اولاد المتقرب بالابوين فقط، ومع عدمهم على المتقرب بالاب فقط على قول، وعليهم وعلى اولاد المتقرب بالأم على قول المصنف ارباعاً، كما اذا كان الأولاد لأخت واحدة من الاب فلهم النصف، والأولاد لواحد من أخوة الأم فلهم السدس، واخماساً بان كانوا للأختين من الأب فلهم الثلثان، ولأولاد واحد من أخوة الأم السدس، واخماساً أيضاً اذا كانوا من الأخت الواحدة لبال فلهم النصف، ومن الأختين وأكثر للأم، فلهم الثلث، ولكن للاول ثلاثة خماس، وللآخر خمس.

فإذا دخل عليهم لروح أو لروحة فيدخل النقص على المتقرب بالابوين، أو الاب خاصة لا المتقرب بالأم.

وذلك كله ظاهر ولا يحتاج الى البيان.

إلا (أن-خ) الدليل على أن اولاد الاخوة يقتسمون المال بينهم بالسوية، وأولاد الأخوة للاب أوله، للأم يقتسمون بينهم للذكر ضعف الانثى وكأنه الاجماع والاخبار من العامة والخاصة.

مثل صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١)، والآية حيث دلت في أول (٢)

(١) راجع الوسائل باب ٥ من أبواب ميراث الاخوة والاجداد ج ١٧ ص ٢٨٦

(٢) إشارة الى قوله تعالى. قَدْ كُنَّا أَكْثَرًا مِنْ دُونِهِمْ شُرَكَاءَ فِي الثَّلَاثِ النساء: ١٢.

ويقاسمون الأجداد كأبائهم.

ويمنع الإخوة وأولادهم وأن نزلوا والأجداد وأن علوا، الأعمام والأخوال وأولادهم.

السورة على الشركة في الثلث بين الأخوة وهي محمولة على التساوي، لأنه الظاهر من الشركة، وفي آخر (١) السورة وقع لذكر مثل حظ الأنثيين، وحلت الأولى على المتقرب بالأم، والثانية بالأب، وجعلوا أولادهم بحكمهم، وكأن وجه الجمع الحبن مثل صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة، والاحماع، وآلا فيمكن الجمع بينهما بحمل الأولى على الثانية، لحسن المطلق والمحمل على حسن والمفضل بعكس المشهور، فالحقيقة إنما الدليل هو الاحماع والحبن لا الآية، ولكن الامر في ذلك هين.

قوله: «ويقاسمون الأجداد كأبائهم» قد مر دليل شركة أولاد أخوة الميت مع أجداده، وأنهم بمنزلة آبائهم كما يشارك إخوة الميت الأجداد، وكذلك أولادهم ويأخذون كل نصيب من يتقرب به.

قوله: «ويمنع الأخوة الخ» قد مر أيضاً دليل منع أخوة الميت وأولادهم وأن نزلوا، أعمام الميت وأخوانه، وكذا مع أجداده وأن علوا إياهم وهو مثل آية (وأولوا الأرحام) (٢)، فإن حده وأن علا أقرب إليه من العم، لأن قرب أجداد بواسطة ولده الحاصل منه الذي حصل منه الميت، فهو حاصل الجدة بواسطة، وله دخل في وجوده وقرب العم لوجوده وأبي الميت من شخص واحد، وليس له دخل في وجود الميت ومعلوم أن الأول أقرب فتأمل.

وكذا بالنسبة إلى الخال، وكذا أولاد أخوته أقرب إليه من عمه، فإن أولاد أخوته ينتسبون إليه بواسطة حصوله وحصول بهم من شخص بخلاف العم فإنه

(١) شارة في قوله تعالى: فإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فليذكروا مثل حظ الأنثيين - النساء ١٧٦

(٢) الأنعام ٧٥.

### الفصل الثالث: في ميراث الأعمام والأخوال

للعلم المنفرد المال، وكذا العمتان والاعمام بالسوية ان كانوا من درجة واحدة.

وكذا العمّة والعمّتان والعمّات.

ولو اجتمع الذكور والاناث، فإن كانوا من قبل الاب أو الابوين فللذكر ضعف الانثى، والآ تساوا.

ينسب اليه، لان أباه وجة الميت شخص واحد، ومعلوم ان منشأ الاتحاد والقرب اذا كان أبا الميت يكون النسبة اقرب من ان يكون جده فتأمل.

وكذا بالنسبة الى الخال، وكان فيه الاجماع أيضاً.

وبدل عنه ما في صحيحه يزيد الكناسي - الطويلة المتقدمة - عن أبي جعفر

عليه السلام، قال: وابن اخيك من بيك أولى بك من عمك (١) فتأمل.

قوله: «للعلم المنفرد المال النخ» كون المال كله للعلم الواحد فقط، وكذا

للعمتين، والاعمام على السواء اذا كان لكل من درجة واحدة، أي من جنس واحد، مثل كونهم من الأبوين أو أحدهما، وكذا للعمّة والعمّتين والعمّات ظاهراً اذا لم يكن من هو أولى منهم، ولا من في مرتبتهم.

واما دليل التقسيم لذكر مثل حظ الانثيين اذا اجتمع العلم والعمّة

والاعمام والعمّات - ان كانوا من قبل الاب أو الابوين - بأن يكون أخا أبيه من أبيه، أو من أمه، أو من أمه، وبالسوية ان كانوا من جهة الأم بأن يكون أخا أبيه من الأم فقط كأنه الاجماع وما اعرفه، ولا اعتبار، فانهم مثل الأخوة، فان سبب الارث الأخوة فيكونون مثلهم.

(١) الوسائل باب ١ حديث ٢ من أبواب موجبات الارث ج ١٧ ص ٤١٤.

ولا يرث المتقرب بالاب مع المتقرب بالأبوين إذا تساوا في الدرجة.

ولو اجتمع المتفرقون فلمن تقرب بالام السدس ان كان واحداً، والثالث ان كانوا (كان - خ) اكثر، للذكر مثل الانثى، والباقي للمتقرب بالأبوين، للذكر ضعف الانثى (ويسقط - خ) المتقرب بالاب.

ويقوم المتقرب بالأب مقام المتقرب بهما عند عدمهم، ذكرهم ضعف اناتهم.

ولكن قد مرّ عدم دليل واضح على الاخوة بعضهم فتأمل، ويحتمل الاخبار ومارأتها.

قوله: «ولا يرث المتقرب بالاب الخ» عدم ارث المتقرب بالاب فقط من المتقرب بالابوين اذا كانوا في درجة واحدة أي مرتبة واحدة بأن يكون كثم عمّاً أو عمّة للميت، لا ان يكون بعض عمّ ابيه وأمه وعمتها هو المشهور بل كاد ان يكون اجماعاً.

وبدل فيه أيضاً ما في صحيحة يزيد الكاسي المتقدمة: وعمك اخوايك من ابيه وامه أولى بك من عمك اخي بك من ابيه (١).

قوله: «ولو اجتمع المتفرقون الخ» اذا اجتمع عمومة الميت للاب وللابوين وللام، سقط المتقرب بالأب بالمتقرب بهما.

قد مرّ مع ما يحتمل ان يكون ديله من الاجماع، والاعتبار، والاخبار ولا اعرف في ذلك الا مأمراً.

وللمتقرب بالأم لحدس ن كان واحداً، عمّاً أو عمّة، والثلث ان كان اكثر بينهم بالسوية مطلقاً، أعمماً أو عمتاً أو هما معاً، والباقي للمتقرب بالأبوين، ومع عدمه للمتقرب بالأب بينها بالسوية مع الاتحاد، وللمذكر ضعف الأنثى مع الاختلاف.

دليله كآته الاجماع، ولا حار والاعتبار، وما اعرفها، والمذكور في الفقيه وعن الفضل في الكافي وغيره انه يقسم المال بين الاعمام والعمّات مطلقاً للمذكر مثل حظ الانثيين من غير فرق بين كونهم لأم، أو لأب وأُم، أو لأب. قال فيها: وان ترك اعمماً وعمّات فالماا بينهم للمذكر مثل حظ الانثيين (١).

مقتضى المظهر التقسيم بالسوية في الكل من غير فرق، للشركة في الارث وعدم الاولوية في السبب، والزيادة تحتاج الى دليل، وليس، والتفاضل والفرق اما هو بين الأحوه، واحرائه في العمومه وغيرها قياس متأمل.

وبالجملة النص الكتابي بما دل على كون السدس للواحد، والثلث لاكثر من الإحوة والأخوات حل على كونهم للأم، بقريئة الآية الثانية (٢) الدالة على كون النصف للواحدة، والثلثين لاكثر، محمولة على كونهم للأبوين أو الأب فقط لاجماع ونحوه.

وعلى التقسيم بين لاحوة والاخوات، لمذكر مثل حظ الأنثى، حل على كونهم من الأم بقريئة حل لنصف لواحدة، والثلثين لاكثر.

(١) العقيه باب ميراث ذوي الارحام ص ٢٩٠ ح ٢ طبع مكتبة الصدوق والكافي باب ميراث ذوي الارحام عقيب حديث ٩ بعداً عن الفصل

(٢) هي قوله تعالى في آحر صوره لساء ب امرؤ هبت ليس به ولدٌ ولةٌ أعتفتها بصف مائرك وتهويزي ان لم يكن لها ولدٌ فإن كانتا اثنتين فها الثلثين بما ترك - النساء: ١٧٦.

والأقرب بدرجة - وإن كان من جهة واحدة - يمنع الأبعد وإن كان من جهتين إلا في مسألة اجماعية، وهو ابن العم من الأبوين يمنع العم من الأب ولو كان معها خال أو عمّة أو كان عوض العم عمّة أو

والتقسيم بين الذكور والأنثى مثل حظ لأنتسيتين في آية أخرى (١)، المحمولة على كونهن للأبوين أو للأب، للاجماع على عدم ذلك لأولاد الأم، ولأن الثلث والسدس حظ الأم، فالمناسب كون ذلك لمن يتقرب بها.

وكذا على التقسيم بين الأولاد.

وأما سائر الكلالات، مثل الأعمام، والأخوال، والأجداد، فلا نص فيه، فكأنه للخبر في البعض والاجماع في الكن أن يكون.

ويمكن أن يقال: الكلالة في الآية الشريفة (٢) محمولة على المتخلف من الأقارب غير الوالد والولد، وذكر الأخ والأخت بطريق التمثيل.

ولكن في فهم ذلك تأمل، فإنه لا يفهم، نعم للقياس مجال، ويؤيده كون ذلك حصه الأم.

وكذا لا دليل ظاهراً الآن في سقوط من يتقرب بالأب فقط مع المتقرب بالأبوين ألا خبر يزيد الكناسي المتقدم، ويحتمل أن يكون اجماعاً أيضاً، الله يعلم فتأمل.

**قوله: «والأقرب بدرجة الخ»** دليل منع لأقرب من عمومة الميت بدرجة واحدة وإن كان القرب منه من جهة واحدة، الأبعد بدرجة وأكثر وإن كان قربه من الميت بجهتين، مثل منع الأخ والأخت من الأم، ابن الأخ والأخت من الأب والأم ظاهر.

(١) المذكورة في آخر سورة النساء كما نقلناه.

(٢) هي قوله تعالى: قل الله ينيكم في الكلالة - النساء: ١٧٦.



عوض الابن بنتاً فالأقرب أولى، وللخال المال اذا انفرد، وكذا الخالان والأخوال، والحالة والحالتان والحالات مع تساوي الدرجة. ولو اجتمعوا فالذكر والانثى سواء.

ولو اختلفوا فللمن تقرب بالأم السدس ان كان واحداً والثالث للزيد، والباقي للمتقرب بالأبوين، الذكر والانثى سواء، ولا شيء للمتقرب بالاب، ويقوم المتقرب بالاب مقام المتقرب بالأبوين عند عدمهم كهيئتهم.

والأقرب - وان تقرب بجهة - يمنع الأبعد وان تقرب بجهتين.

وهو العقل والنقل، كتاباً وأولاً لأحكام بعضهم أولى ببعض (١) وسنة وهي احبار كثيرة.

أما استثناء المسألة الواحشية، وهي تلك ايس العم من الأبوين يمنع العم من الأب، فلاحام والخبر، وهي محصورة بالصورة المذكورة فلا يمنع ايس العم من الابوين، العم من لاب، ولا الخال، ولا الحالة، سواء كانوا معهم عم أم لا. وكذا لا يمنع بنت العم من لابوين، العم من الاب وغير ذلك من الصور لعدم الدليل على ذلك مع دليل عدم الذي تقدم من العقل والنقل.

قوله: «ولللخال المال الخ» بين ميراث الخال والحالة، وللخال المتفرد ماترك ولد اخته مطلقاً، وكذا للحالة.

وان كانوا متكثرين يرثون كنهم المال كله بالسوية، بشرط تساوي الدرجة مثل كونهم أخوالاً وخالات لاب فقط أو لأم أو لها الآ انه ان كان من الأم يكون له أو لها السدس، وبلاكثر الثلث، عرص، والباقي بالزرة.

ولو اجتمعوا مختلفين في الدرجة لا يرث المتقرب بالاب مع المتقرب بالابوين فيسقط به، ويأخذ المتقرب بالأم السدس ان كان واحداً، والثالث ان كان اكثر، ويقتسم بينهم بالسوية، والباقي للمتقرب بالابوين أو للمتقرب بالآب مع علمه بالسوية أيضاً سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أم ذكوراً وإناثاً.

ومعلوم مما مر أن الأقرب بدرجة ون كان قربه من جهة واحدة يمنع لأبعد وان كان قربه من جهتين، مثل الخال لاب - أي اخو الأم من - بها - يجمع ابن الخال للابوين - أي ابن احبي الأم من الابوين - وهو ظاهر إلا أن في سقوط المتقرب بالاب بالمتقرب بالابوين اشكالا، لعدم الدليل إلا أن يكون اجماعاً. وكذا في ميراث المتقرب بالأم السدس مع الوحدة، والثالث مع الكثرة، لعدم الدليل أيضاً.

ثم ان كان ذلك لما ثبت عندهم من سقوط المتقرب بالآب بالمتقرب بالابوين في الكلالة، وثبوت السدس والثالث في كلالة الأم، فلا يتناسب للحكم بتساوي القسمة بينهم مطلقاً، بل ينبغي ذلك في المتقرب بالأم وبالثالث للذكر ضعف الأنثى في المتقرب بالابوين.

وبالجملة مع جعلهم من كلالة الأم، ينبغي التقسيم بينهم بالسوية مطلقاً وجعل السدس للمواحد، والثالث للاكثر بالفرض والباقي بالردة مطلقاً، فلا يجعل السدس للمواحد، والثالث للاكثر للمتقرب بالأم، والباقي لغيره ويبعد جعلهم من كلالة الأم ثم النظر في التقسيم بحسب النقص بالنسبة الى البعض من كلالة الأم دون البعض، فانه ينبغي النظر الى الميت ومن خلفه، وقربه اليه فقط، ولا شك ان الخال مطلقاً ممن يتقرب بالأم وكلالته، لأن قربه الى الميت انما هو بالأم وان كان القرب بينهما من جهة الاب وان نظر الى الوسطة، فلا ينبغي النظر الى الميت، وهو ظاهر فتأمل.

ولو اجتمع الاخوال والاعمام فالثلث للخال أو الخالة أو لها بالسوية، والثلثان للعم أو العمة أو لها.

ولو اجتمع الاخوال المشفرون مع الاعمام المتفرقين فلمن تقرب بالأم من الاخوال سدس الثلث ان كان واحداً، وثلثه ان كان اكثر والباقي من الثلث للمتقرب بالابوين بالسوية، وسقط المتقرب بالاب وللعمومة من الام ثلث الثلثين بالسوية، وان كان واحداً فالسدس، والباقي للمتقرب بالابوين، للذكر ضعف الانثى، وسقط المتقرب بالأب.

نعم يمكن امثال ذلك ولو كان عليه دليل غير ما رأيناه.

قوله: «ولو اجتمع الاخوال الخ» اذا اجتمع الاخوال والاعمام المشفرون، فالثلث لخال أو الخالة، أو لها بالسوية، سواء كان واحداً أو اكثر، والثلثان للعم أو لعمّة أو لها، للذكر ضعف الانثى، فالثلث يأخذه الخال أو الخالة مع الوحدة، والكثرة، سواء كانوا من الأب والأم، أو الأم، أو الأب، ويسقط المتقرب بالاب مع المتقرب بالاب والأم ويقوم مقامه مع عدمه. ثم يأخذ المتقرب بالأم سدس ذلك الثلث ان كان واحداً، وثلثه ان كان متعدداً ويقسمونه بينهم بالسوية، ويأخذ العم أو العمة أو الاعمام والعقات، الثلثين ويقسموه مع التعدد، للذكر ضعف الانثى، ويسقط المتقرب بالأب مع المتقرب بالأب والأم ويقوم مقامه مع عدمه.

ويأخذ المتقرب بالأم سدس الثلثين مع الوحدة، وثلثهما مع الكثرة ويقسمون بينهم بالسوية مصقاً، والباقي وهو خمسة اشداس الثلثين أو ثلثاهما، يأخذه المتقرب بالابوين أو بالاب ويقسموه بينهم للذكر ضعف الانثى.

فيه ما تقدم في الاحوال، على ان مقتضى القاعدة ان يكون للخال

الواحد والحالة الواحدة السدس، وللمتعدد منها الثلث، فإن ذلك حظ كلالة الأم، ولا شك في كونها منها.

الآ أنه قد دلت الاخبار على أن العم والعمة بمنزلة الأب، وللحال والحالة بمنزلة الأم.

مثل ما رواه في الصحيح أبو بصير- يعني المرادي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من الفرائض فقال لي: ألا أخرج لك كتاب علي عليه السلام؟ فقلت: كتاب علي عليه السلام لم يدرس؟ فقال لي: يا أبا محمد كتاب علي لا يدرس (لا يدرس- يب)، فأخرجه، فإذا كتاب جليل، فإذا فيه: رجل مات وترك عمه وحاله؟ قال: للعم الثلثان، وللحال الثلث (١).

وما في حصة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: فإذا احتسب العمة والحالة فلممة الثلثان، وللحالة الثلث (٢).

ومثله مرسنة أبي المعرا (المعرا- يب) عن رجل عن أبي حمزة عليه السلام (٣). ورواية أبي يوب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن في كتاب علي عليه السلام: إن العمة بمنزلة الأب، والعم بمنزلة الأم، ومنه الأخ بمنزلة الأخ، وكل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يُجرُّ به لا أن يكون وارث اقرب إلى الميت منه فيحجب (٤).

ورواية سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان عسي عليه السلام يجعل العمة بمنزلة الأب في الميراث، ويجعل الحالة بمنزلة الأم، وإن

(١) الوسائل باب ٢ حديث ١ من أبواب ميراث الأعمام والأخوال ج ١٧ ص ٥٠٤.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٤ من أبواب ميراث الأعمام والأخوال ج ١٧ ص ٥٠٥.

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من أبواب ميراث الأعمام والأخوال ج ١٧ ص ٥٠٥.

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب ميراث الأعمام والأخوال ج ١٧ ص ٥٠٥.

وأولاد العمومة والعمات، والخثولة والخالات يأخذ كل نصيب من يتقرب به، فلاولاد العم للام السدس بالسوية، ولأولاد العمين الثلث، لكل نصيب من يتقرب به بالسوية، والباقي لبني العم أو العمومة للأبوين لكل نصيب من يتقرب به للذكر ضعف الأنثى، ومع عدمهم لبني العمومة من الاب كذلك وكذا أولاد الخثولة.

الاح بمنزلة الاخ، وكل ذي رحم لم يستحق له فريضة فهو على هذا النحو، قال: وكان علي عليه السلام يقول: اذا كان ورث من له الفريضة فهو أحق بالمال (١).

قوله: «وأولاد العمومة والعمات الخ» لما كان لكل من يتقرب بشخص ميراثه فلاولاد العم والعمات ارثهم ولاولاد الخال والحالة ارثها، يقومون مقام آبائهم، ويأخذ كل نصيب من يتقرب به، فلولد العم الواحد للأُم والعمّة الواحدة لها المال كله مع عدم من يرث، واحداً كان أو متعدداً، ومعه يقسمون بينهم بالسوية مطلقاً.

وكذا لولد العم والعمّة للاب أو له أو للأُم، ألا ان التخصيم هو للذكر مثل حظ الأنثيين ان كانوا اولاد العم.

وان اجتمع الاولاد المتفرقون يسقط اولاد المتقرب بالاب بالمتقرب بهما، ويأخذ ولد العم الواحد أو العمّة الواحدة للام السدس، ويقسمونه بالسوية مع التعدد.

ولاولاد العمين أو العمتين واكثر من الأم الثلث، لكل نصيب من يتقرب به بالسوية، والباقي لبني العم أو العمّة للأبوين، لكل نصيب من يتقرب به للذكر ضعف الأنثى في الأول، ومثلها في الثاني، ومع عدمهم لبني العم والعمّة من الاب كذلك.

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من باب ميراث الاعمام والاحوال ج ١٧ ص ٥٠٦.

وعمومة الميت وعمّاته وخوّولته وخالاته وأولادهم وإن  
نزلوا بمنعون عمومة الأب وعمّاته وخوّولته وخالاته وعمومة الأم (وعمّاتها  
وخوّولتها - خ) وخالاتها.

فإن فقد العمومة والخوّولة وأولادهم فلعمومة الأب والأم  
وخوّولتها وأولادهم وإن نزلوا.

وكل بطن - وإن نزلت - تسمع ابن العيباء، فاس ابن عم الأب  
أولى من عم الجد ولو جتمع عم الأب، وعمته، وخاله، وحالته، وعم  
الأم، وعمّتها، وخالها، وخالتها، فمن تقرب بالأمّ الثلث بالسوية،  
ولخال الأب وحالته ثلث الثلثين بالسوية، والباقي لعم الأب وعمته،  
لذلك ضعف الانثى، فيصح من مائتم وثمانية.

وكذا أولاد الخوّولة، أي لأولاد الخال الواحد والخالة الواحدة من الأمّ  
السدس ويقسم مع التعدد بينهم بالسوية، ولأولاد الخالين والخاليتين وأكثر من  
الأمّ الثلث، بينهم بالسوية أيضاً، والباقي لبني الخال أو الخالة من الأبوين، لكل  
نصيب من يتقرب به بالسوية، ويسقط أولاد اهل أو خالة من الأب.  
ويقومون مقام أولادهما من الأبوين مشهم.

قوله: «وعمومة الميت وعمّاته الخ» دليل مع اعمام الميت وعمّاته،  
وأخواله وخالاته، وأولادهم وإن نزلوا أعمام أب الميت، وعمّاته وأخواله وخالاته،  
واعمام الأم وعمّاتها، وأخوالها وخالاتها، ظاهر وقد تقدم.

وكذا دليل قوله: (فإن فقد العمومة والخوّولة وأولادهم فلعمومة الأب  
والأمّ وخوّولتها وأولادهم وإن نزلوا وكل بطن وإن نزلت تمنع البطن العليا، فابن ابن  
عم الأب أولى من عم الجد).

وكذا دليل قوله: (ولو اجتمع عم الأب وعمته وخاله وخالته وعم الأم

ولو اجتمع سببان متساويان في واحد، ورث بهما، كابن عم  
 لاب هو ابن ابن خال لام، وابن عم هو زوج، وعمّة لاب هي خالة  
 لأم.

ولو تفاوتوا ورث بالمانع كابن عم هو أخ.

وعمتها وخالتها وخالتها فلن تقرب بالأم الثلث بالسوية، ولخال الاب وحالته  
 ثلث الثلثين بالسوية، والباقي لعم لاب وعمته، للذكر ضعف الانثى فيصح من مائة  
 وثمانية).

فان ذلك كله ظاهر مما تقدم.

ووجه الوصول الى هذا العبد أيضاً طاهر، لأن اصل الفريضة ثلاثة تنكسر  
 على الفريقين، يضرب سهام كلالات الأم، وهو أربعة في سهام كلالات الاب  
 - وهو تسعة - اذ ينقسم ثلاثة أثلاثاً بصير ستاً وثلاثين، ثلثها - اثني عشر - للمتقرب  
 بالأم بالسوية، والباقي - أربعة وعشرون - للمتقرب بالاب يكسر عليهم بضرب  
 عرح اقرباء الاب - وهو ثلاثة - في ستة وثلاثين، يصير مائة وثمانية والكل واضح.

قوله: «ولو اجتمع سببان الخ» قد يتفق السببان للارث في شخص  
 واحد بالنسبة الى شخص، فان كان متساويين بمعنى ان لا يكون احدهما مقدماً على  
 الآخر يرث بهما، لوحد السبب وعدم المانع، مثل ابن عم لاب لشخص - أي يكون  
 ابن اخيه من ابيه - يكون هو ابن خال له لأم أي ابن اخيه من امه، وذلك (١) بأن  
 تزوج احو شخص من ابيه اخته من امه، فالشخص عم الاب بالنسبة الى الولد  
 الحاصل بينهما، لانه احو ابيه من ابيه، وحال ايضاً، لانه اخواته من الام وهم

(١) في هامش بعض النسخ هكذا - انه إذا تزوج رجل ذو بن امرأة ذات بنت وبولدها ولداً وزوج  
 انه بنت المرة واولدها ايضاً، فانوي الحاصل من الاب - نسبة الى الولد الحاصل من الاب عم وحال ان كان  
 ذكراً وعمّة وحالة ان كان انثى - يحظه رحمه الله - (انتهى)

ولكل من الزوج والزوجة نصيبه الأعلى، وللأخوال نصيبهم،  
ويدخل النقص على العمومة، فللزوجة النصف، وللخال الثلث،  
وللعم السدس.

سبيان (١) متساويان وابن ذلك الشخص بالنسبة إلى الولد الحاصل، ابن عم وابن  
خال، وفيه أيضاً مبان.

ومثل ابن عم لامرأة، هو زوج لها بأن تزوج شخص ابنة عمه.  
وان لم يكن السبيان متساويين بل متدوتين بأن يكون أحدهما أقرب من  
الآخر، فيكون مانعاً للأبعد كما إذا وحدا في شخصين، فإن الأقرب هناك يمنع  
الأبعد، فهذا بالطريق الأولى، مثل أن تزوج حمة شخص أمه وحصل منها ولد، فهذا  
الولد بالنسبة إلى الشخص حيث أح من أمه لأنه ولد أمها وابن عم له، لأنه ولد  
عمه فيرث الولد منه بالاحوة لا بابنية العم، وهو ظاهر.

قوله: «ولكل من الزوجين نصيبه الأعلى الخ» إذا اجتمع الزوج والعم  
والخال، فللزوج النصف، وهو نصيبه الأعلى، وللخال الثلث، لأنه بمنزلة الأم على  
ما تقدم، بالخبر، بل بالاجماع أيضاً، والباقي وهو السدس للعم، وكذلك إن كان  
بدلها العمة والخال، واحداً كانوا أو أكثر، لما تقدم، فورد النقص على العم والعمة،  
بل حقيقة لانقص، إذ لا فرض لهم حتى يكون حيث يرد نقص من ذلك.

نعم، هو انقص بالنسبة إلى بعض الصور، فإنه يحصل له الثلثان مع الخال،  
لأنه بمنزلة الأب على ما تقدم.

ولو كانت الزوجة بدل الزوج يكون لها الربع الذي نصيبها الأعلى،

(١) في هامش بعض النسخ هكذا، وبه حصل الكتاب وإن هذا الشخص بالنسبة إلى ذلك الولد ابن عمه  
وابن خال، هذا مثله لمتى، وأحت هذا الشخص من أمه وأمه عمة وحالة بالنسبة إلى الولد، وهو ظاهر، ولو  
فرض ذلك الشخص بنتاً تكون عمة وحالة أيضاً وولدها ابن عمه وابن عمته بحظه دمه ظله. (الهي).



ولو اجتمع الزوج مع العمومة فله النصف، وللعمومة من الأم الثلث، وللعمومة من الأب السدس، وكذا الخثولة، ولو دخل أحدهما على أولادهم فكذلك.

### الفصل الرابع: في ميراث الأزواج

للزوج مع عدم الولد - وإن نزل - النصف.

والثلث للخال أو الخالة، والساقى لعم أوعمة، ويكون النقص عليها أيضاً حينئذٍ إلا أنه أقل من الأولى، فإن الحاصل هــكـ السدس، وهنا السدس ونصف السدس.

ولو اجتمع الزوج أو الزوجة مع العمومة المستغرقين فله النصف، ولها، الربع، وللعمومة من الأم الثلث، وللعمومة من الأب والأم أو الأب السدس، أو السدس ونصف سدس، ويسقط المتقرب بالأب بالمتقرب بها ويقوم مقام المتقرب بها مع عدمه.

وكذا لو اجتمع أحدهما مع خثولة خال أو الخالة المتفرقة، وكذا لو اجتمع أحدهما مع أولاد العمومة وأولاد الخثولة، فهو مثل الاجتماع مع آبائهم بعينه، فلا يحتاج إلى البيان.

### الفصل الرابع في ميراث الأزواج

قوله: «للزوج مع عدم الولد الخ» كون النصف للزوج، والربع للزوجة مع عدم الولد أصلاً، والربع به، ونس لها معه وإن نزل، هو منصوص الكتاب والسنة والاجماع، وهو من أدلة إطلاق ولد على ولد حقيقة فافهم.

فان لم يكن سواء - ولو ضامن جريرة - رد عليه على رأي، وعلى  
الام على رأي، وألا فعلى غيره، ومع الولد - وان نزل - الربع.

واذا كان وارث آخر غيرهما - ولو ك - ضامن الجريرة - فما بقي منها له،  
للتنص والاجماع أيضاً على الظاهر.

واما اذا لم يكن - ولو ضامن جريرة - في رد ما بقي الى الزوج و الزوجة  
خلاف، مختار لبعض الرد على الزوج مصفاً مع حضور الامام وغيبته، وعلى  
الزوجة مع العيبة دون احضور فلامام عليه السلام حينئذ.

دلس لأول: الروايات الكثيرة، مثل رواية مثنى بن الوليد الحنط، عن  
أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت: امرأة ماتت وترك زوجها؟ قال: المال كله  
له اذا لم يكن لها وارث غيره (١).

وصحيفة محمد بن قيس: عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة توفيت ولم  
يعلم لها احد، ولها زوج؟ قال: الميراث لزوجها (٢).

فيها اشعار بعدم التفتيش، لاحتمال وجود وارث، بل يكفي عدم ظهور  
وارث للحكم بالعدم، وكون الميراث للموجود بظاهر، فافهم.

ورواية أبي بصير، قال: قرأ عبي الله عليه السلام فرائض علي  
عليه السلام، فاذا فيها: الزوج يحوز المال كله اذا لم يكن غيره (٣).

ورواية اخرى له، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن المرأة تموت  
ولا تترك وارثاً غير زوجها؟ قال: الميراث له كله (٤).

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٧ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٣.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٢.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٢.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ١٤ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٢.

فيها القاسم وعلي (١) المشترك.

وفي الصحيح عن أبي بصير، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدعا بالجامعة، فنظر فيها، فاذا امرأة ماتت وتركت زوجها لاوارث لها غيره، المال له (كله - ثل يب) (٢).

ورواية أبي بصير، قال: سألت جعفر عليه السلام عن امرأة ماتت وتركت زوجها لاوارث لها غيره؟ قال: إذا لم يكن غيره فله المال، والمرأة لها الربع، وما بقي فللامام (٣).

وهذه تدل على عدم الرد على المرأة مطلقاً، بل على الامام. وصححة ابن مسكان - كأنه يجهل ثقة - عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: رجل مات وترك امرأته؟ قال: المال لها، قال: قلت: امرأة ماتت وترك زوجها؟ قال: المال له (٤).

وهذه تدل على التسوية بين المرأة والزوج في ثبوت الرد لها. فجمع بينهما في إعتقاده وعبره بحمل الأولى على ظهور الامام عليه السلام، والثانية على غيبته عليه السلام ونسبه المصنف.

قال الشيخ: يحتمل ذلك، ويحتمل وجه آخر - وهو الأولى - كون الزوجة قريبة الروح، فترث الباقي عن حصّة الزوجية بالقرابة. وأيده بصححة محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار المصري، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة قرابة ليس له قرابة غيرها؟ قال: يدع المال كله

(١) سند كما في الكافي هكذا علي بن إبراهيم عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من أبواب ميراث الإزواج ج ١٧ ص ٥١٢.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٥ من أبواب ميراث الإزواج ج ١٧ ص ٥١٢.

(٤) الوسائل باب ٣ أورد صفه في باب حديث ودله في باب ٣ حديث ٦ ج ١٧ ص ٥١٢.

إليها (١).

والحملان بعيدان، وسيجيء، وفي التأييد تأمر (٢).

وقال: ويدل على ما ذكرناه من أن المرأة لا تستحق أكثر من الربع مع عدم ولد وإن لم يكن هناك قريب ما رواه حسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن الحسن بن زياد العقان، عن محمد بن يعقوب الصفار قال: مات محمد بن أبي عمير (بياع السابري - ثل) وأوصى التي وترك امرأة لم يترك وأرث غيرها، فكتبت إلى عبد صالح (العبد الصالح - ثل) فكتب التي: أعط المرأة الربع وأهل الباقي اليأ (٣).

وفي الدلالة على ما ذكره تأمر طاهر (١).

ثم ذكر صحيحة علي بن مهزيان وصحيفة محمد بن مروان، ورواية حميل (٥)، وقال في المختلف: موثقة وسيأتي كتبها مع البحث فيها. وأعلم أن ظاهر القرآن العزيز حصر نصيب الزوج والزوجة الأعلى في النصف والربع، ومقتضى ذلك عدم لرد عيها أصلاً مع ظهور الإمام عليه السلام وغيبته.

لكن المشهور، بل نقل في الشرح دعوى الإجماع عن السيد المرتضى

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ١٧٠.

(٢) في هامش بعض النسخ هكذا: لعدم اشعاره بعدم ذلك بقية، على أنه لم يعمم بها كون المرتد روضة (مته دلم ظله) انتهى.

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ١١٥.

(٤) في هامش بعض النسخ هكذا: - المطلوب رد مع بقية لامع حضور وهي تدل على عدمه مع حضور (انتهى).

(٥) راجع الوسائل باب ٤ حديث ٧ - ١٠ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ١١٦.

والشيخين من الاصحاب، على ائرد على الزوج مطلقاً، سواء كان حال الحضور أو حال الغيبة، وقال فيه: (وبقنهم حقة).

وقال في المختلف: وجلة أصحابنا بقنوه وبقلهم حقة.

ومستندهم في ذلك أئار (روايت - خ) كثيرة، مثل صحبة محمد بن قيس، وصحيحتي أبي بصير المتقدمات (١).

وصحبته وحسنه في السكافي، الأولد عن أبي حنر عليه السلام، قال: سألت عن المرأة تموت ولا تترك ورثاً غير زوجها؟ قال: الميراث له كله (٢) ولا يصّر وجود محمد بن عيسى، عن يونس (٣).

والأحرى: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: امرأة ماتت وترك زوجها؟ قال: المال له، قال: معناه ولا وارث لها غيره (٤)، وغيرها من الأئار الكثيرة.

ولا يضّر المناقشة بأن محمد بن قيس مشترك (٥)، وكذا أبابصير، لأننا قد بينا مراراً أن محمداً الذي يئن عنه عاصم بن حميد ثقة، وهنا كذلك، ولغير ذلك بما ذكرناه.

والظاهر أن أبابصير أيضاً هو ليث الثقة، لاشتهاره، وكثرة وقوعه في الاختار، ولهذا يسمّون الأئار بها ولا يلتفتون إلى اشتراكه كما سمي خبره بها.

(١) راجع الوسائل باب ٣ حديث ١ - ٢ - ٣ من أبواب ميراث الأزواج ج ١٧ ص ٥١١ - ٥١٢.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١١ من أبواب ميراث الأزواج ج ١٧ ص ٥١٣.

(٣) سندها كما في الكافي هكذا: علي بن برهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي بصير.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ١٠ من أبواب ميراث الأزواج ج ١٧ ص ٥١٣.

(٥) فان سندها فيه محمد بن قيس كما في تهذيب هكذا: الحسين بن سعيد عن النضر بن مويذ، عن

عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس

في الشرح والمختلف أيضاً مع خير محمد بن قيس، ويمكن أن يكون معلوماً عندهم فتأمل.

ولا يضر رواية جميل بن دراج - قد في المختلف في الموثق - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا يكون نرد على زوج ولا زوجة (١).

لأن سدها (٢) مقطوع إلى علي بن الحسن، والطريق (٣) إليه غير معتبر، والظاهر أنه ابن فضال، وقالوا: إنه فطحي وإن كان ثقة.

(لا يقال): أخذ الشيخ من كتابه، لأنه يقول في آخر التهذيب والاستبصار: واقتصرنا من إيراد الخبر على الامتناء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه، فلا نحتاج إلى تصحيح لسند إليه. //

(لأننا نقول) - مع أنه مقتصر بحسن محبوب - ليس بصريح في أن كل ما حذف الاسناد فالاسناد إليه مما لا يحتاج إلى التصحيح، بل غاية ما يفهم، أنه قد أورد ما أخذ من كتاب شخص، ابتدأ بذكره، أما كونه كلية فلا، ولهذا نره يذكر المصنفين كثيراً مع الاسناد من غير حذف، بل في رواية واحدة قد يذكر وقد يحذف، وقد يذكر في التهذيب ويحذف في الاستبصار وبالعكس.

وأيضاً دلالة على ثبوت كون الكذب له ما يقين أو بالطريق الشرعي غير ظاهرة، إذ قد يُريد المنسوب إليه ثم يذكر طريق نقله مع ذلك ووصوله إليه، ولهذا

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٨ من باب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٣.

(٢) سندها كما في التهذيب هكذا عني من الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن بست الياس عن

جميل بن دراج.

(٣) طريق الشيخ كما في مشيخة التهذيب والاستبصار وهكذا وما ذكرته في هذا الكذب عن علي بن

الحسن بن فضال هذا أخبرني به محمد بن عبيد المعروف من مخر سماعاً منه وسأله عن علي بن محمد بن

الزبير عن علي بن الحسن بن فضال.

وللزوجة مع عدم الولد وان نزل الربع.  
فان لم يكن غيرها - ولو ضامن جريرة - ردّ عليها مع الغيبة، والآ  
فعلى الامام على رأي.  
ومع الولد - وان نزل - الثمن.

يذكر طريقه الى كل من حذف واخذ من كتابه في المهرست وغيره.  
وبالجملة، مثل هذا الكلام في امثال هذا المقام لا يمكن الاحتجاج، ولهذا  
ما نجد كثيراً ممّا قال في هذا المقام مطبقاً لما فعله، فكأنه يريد شيئاً آخر، ولهذا عدّ  
اساده إلى المخدوف غير معتبر كثيراً خصوصاً الى هذا الرجل، وأن العلماء تعموا في  
تصحيح طريقه، وحكموا بضعف الأثر.  
والظاهر ان عرصهم علم الاعتبار بذلك الخبر والاحتجاج به وهو ظاهر.  
وابيضاً دلالتها على المطلوب غير واضحة لا احتمال ارادة عدم الردّ مع وجود  
وارث آخر غير الامام عليه السلام.  
ويؤيده عدم تسكير الردّ، وسو سلم أولت للجمع، وان لم يمكن تحذف  
بواحدة مثلها تنق البواقي الدنة على الردّ سليمة عن المعارض.  
والحاصل أن الردّ على الزوج واضح، الحمد لله.  
واما الزوجة، فالظاهر عدم الردّ عليها لظاهر الآية والاخبار الكثيرة وقد مرّ  
بعضها مثل ما في رواية محمد بن نعيم، عن لعبد الصالح: فكتب الي: اعط المرأة  
الربع، واحمل الباقي اليها (١).  
وما في رواية أبي بصير، عن أبي حمزة عليه السلام في رجل توفي وترك  
امراته؟ قال: للمرأة الربع ومبقي فلامام عليه السلام. ومثلها روايته الاخرى عنه

(١) الوسائل باب ٤ قطعه من حديث ٢ من أبواب ميراث الاقارب ج ١٧ ص ٥١٥.

عليه السلام (١).

ورواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل (زوج - ثل) مات وترك امرأته؟ قال: لها الربع ويدفع الباقي الى الامام عليه السلام (٢).

ورواية محمد بن مروان، عن أبي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امرأته؟ قال: لها الربع ويدفع الباقي الى الامام عليه السلام (٣).

قال في الشرح:

واستدل الشيخ والمصنف بصحيفة علي بن مهزيار قال: كتب محمد بن حمزة الطوسي الى أبي جعفر الثاني عليه السلام: مولى لك أوصى التي بمائة درهم، وكنت اسمعه يقول: كل شيء هو لي فهو لمولاي مات وتركها ولم يأمر فيها بشيء، وله امرأتان اما واحدة (إحداهما ببغداد - كما - ثل) فلا أعرف لها موضعاً الساعة، والاخرى بقم ما الذي تأمرني في هذه المائة الدرهم؟ فكتب الي: انظر ان تدفع (من - ثل - كما في) هذه الدرهم الى روحتي الرحمن وحقها في (من - خ ل) ذلك الثمن ان كان له ولد، وان لم يكن له ولد فسرير، وتصدق بالباقي على من تعرف ان له إليه حاجة ان شاء الله (٤).

ثم اعترض بقوله: قلت: في الاستدلال بهذه على المطلوب نظر (اما أولاً)، فلاشتمالها على لكتابة، (وما ثانياً) فلا الظاهر ان هذه المائة له عليه السلام بسبب الاقرار الصادر عن الميت ففعله عنه لسلام عم بالحال، وأمره باعطاء

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٨٠٤ مع اختلاف يسير في الفاصه من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ٥ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٥

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٦ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٦

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٤



الزوجين لا يدل على انه ارث.

قلت: المكاتبة مثل المشقة في الحجية ان ثبت ان الكتابة عنه عليه السلام، وذلك هنا ثابتة بشهادة لعبد كالقول.

نعم قد يرتفع في مقام المعارضة، وهو ايضاً محل التأمل، اذ الاهتمام بالكتابة اكثر، بل من التقية أبعد فتأمل.

والظاهر أن مراده من قوله: (فهو لمولاي) ليس انه ماله كان ثانياً في ذمته أو عين ماله، بل اما بطريق الانقطاع كما يقار: كل ما املك لله ولرسوله، بمعنى انه يصرف في سبيل الله ذلك أو انه حاصل من بركات الله ورسوله ويبعد كونه ماله عنده وعلمه به الى ذلك الوقت أو على سبيل الكوصة وبحو ذلك.

ويدل على عدم كونه له، وكون الاعطاء ميراثاً، قوله عليه السلام: (وحقها من ذلك الثمن) (١) فان المتبادر منه كونه ارثاً، فانه لو كان حقه الذي اعترف به وعلمه عليه السلام ما كان ذلك ربماً ولا ثمناً.

نعم يمكن فرض كونه له عليه السلام على وجه يكون ثمنه أو ربه لدروحتين اتفاقاً أو يكون بحسب الظاهر والعرف، فانها مدعيتان ذلك، وذلك لها بحسب الظاهر ولم يمكنه عليه السلام دفعها أو يمكن ولكن تسامح، إلا ان ذلك بعيد.

وكذا كونه وصية، فيكون الرد عليها على تقدير عدم وصية الباقي فلا تدل على المطلوب ويحتمل ان يكون ممن عتقه عليه السلام، فيكون الباقي بعد حصة الزوجية له بالارث.

وهذا أيضاً بعد إلا أنه أقرب مما ذكره الشارح وهو ظاهر، وبالجمله

(١) حقه أيضاً مرجع وراجع الوسائل باب ٤ حديث ١ ج ١٧ ص ٥١٤.

الاستدلال إنما هو بالظاهر، وظاهر الرواية ذلك فتأمل.

وهذه الرواية تدل على التصديق بالباقي، فيحتمل أن يكون له عليه السلام فامره به لأنه ماله.

ويحتمل أن يكون حكم ما بقي عن الروجة هكذا ولا يكون مردوداً عليها، ولا للامام عليه السلام، بل مصرفه مصرف التصديق من أهل بلد لميت كما هو مذهب البعض.

ويدل عليه بعض الروايات غيرها أيضاً، مثل أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقسمه على فقراء أهل البلد (١).

وقال في الفقيه: وقد روي في خبر آخر أن مكي مات وليس له وارث فماله لمشاربجه يعني ماله لأهل بلده من لم يكن له وارث، ولا قرابة أقرب إليه منهم (٢).  
ونقل صحيحة سليمان بن حاتم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم قتل وله اب نصراني لمن يكون دينه؟ قال: تؤخذ فتجعل في بيت مال المسلمين، لأن جنائته على بيت مال المسلمين (٣).

ويمكن القول بمصومها وعدم تنعدي وغيره من الصور لصحتها، وحمل مال من لا وارث له سوى الامام له عليه السلام، لا غيره، لما تقدم مع الشهرة العظيمة.

ولصحيحة محمد بن مسم في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام، قال: من مات وليس له وارث من قرابته، ولا مولى عتاقه قد ضمن جريرته، فماله من الانفال (٤).

(١) راجع الوسائل باب ٤ حديث ١٠ من أبواب ولاء ضمان الجريرة ج ١٧ ص ٥٥٤.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريرة ج ١٧ ص ٥٥٤.

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٥ من أبواب ولاء ضمان الجريرة ج ١٧ ص ٥٥٤.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب ولاء ضمان الجريرة ج ١٧ ص ٥٤٧.

ومعلوم ان الاتقان مال لآمام عليه السلام.

لعلّ قوله عليه السلام: (قد ضمن جريرته) محمول عند الاصحاب على عدم التبري من ضمان جريرته، فان مجرد ذلك عندهم موجب لضمان جريرته، ومثبت لارثه منه هذا.

وتدلّ على الردّ على الزوجة صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة ماتت وتركّت زوجها؟ قال: المال كله له، قلت: فالرجل يموت ويترك امرأته؟ قال: المال لها (١).

قال في العقيه - بعد نقل رواية أبي بصير الدالة على عدم الرد عليها، بل كونه للآمام عليه السلام - [قال مصنف] هذا الكتاب: هذا في حال ظهور الآمام عليه السلام، فاما في حال الغيبة فتتّ مات الرجل وترك امرأة ولا وارث له غيرها فامال لها، وتصديق ذلك ما رواه محمد بن أبي عمير، ونقل هذه الصحيحة (٢) وقبّله الشيخ وغيره أيضاً.

ولا يخفى بُعد هذا التأويل والحمل، بل عدم امكانه، اذ لا يعقل كون المال الذي تركه الزوج في زمان الصادق عليه السلام - كما في هذه الرواية - لها حال غيبة صاحب لأمر عليه السلام.

وان حست على المرأة التي يموت زوجها في ذلك الزمان فلا يعهم ولم يكن الجواب ايضاً مطابقاً للسؤال.

وان حمل الغيبة على عيسته عليه السلام عن بلد الميت والمال فهو غير متعارف، والظاهر انه لا قائل به وليس مقصود المؤول والقائل ذلك وهو ظاهر.

(١) الوسائل باب ٤ من ميراث الزوجات ح ١٧ ص ٥١٥.

(٢) يعني رواية أبي بصير من كونه آتياً.

ولو كنّ اربعاً تساوين في الربع أو الثمن.  
ولا يتوقف ميراث احدهما من صاحبه على الدخول الآ في عقد

وكذا الحمل الآخر الذي ذكره الشيخ، وأئنه برواية محمد بن القاسم المتقدمة، على انه لا دلالة فيها كما عرفت، فتذكر.  
ويمكن ان يقال: صحة رواية أبي بصير (١) غير ظاهرة لاشتراكه ووجود أبان في طريق الفقيه.

وفي طريق التهذيب والاستبصار والكافي ابن مسكان - المشترك - ومحمد بن عيسى (٢)، ولهم في أبان وابن عيسى كلام.

وكذا دلالتها على كون جميع المال لها غير ظاهرة، وان امكن دفع هذه الامور بالظاهر، ولكن في مقام المعارضة وإخراج القرآن عن ظاهره بمشكك.  
ويمكن حمها على كون الزيادة عن ربعها عطية منه عليه السلام لها.

ولو سلم دلالتها ومعارضتها يمكن حذفها بواحدة (٣) أو بالكل ممّا يعارضه، ويبقى الباقي وظاهر القرآن على حالها.

قوله: «ولو كنّ اربعاً الخ» دليل تقسيم الثمن أو الربع بالسوية بين ماموق الواحدة الى الاربعة ظاهراً إذ فرض لها مطلق ثمن أو الربع، ومع التعدد لا دليل للتفصيل فتكون متساوية. وايضاً يدل عليه خبر الدال على حكم ميراث المطلقة المشتبه ومبيحي.

قوله: «ولا يتوقف ميراث احدهما الخ» عدم توقف ميراث احد

(١) سندها كما في باب ميراث الروح والروحة حديث ٦ هكذا: محمد بن أبي بصير، عن أبان بن

مسكان، عن أبي بصير.

(٢) سندها كما في التهذيب، هكذا: احمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن ابن مسكان

عن أبي بصير.

(٣) يعني بواحدة أو كلها ممّا يعارضها فتسقط هي ومعارضها ويبقى الباقي.

## المريض (المرض - خ ل).

الزوجين من الآخر على الدخول ظاهر، لأن عموم أدلة تورثهما يشمل الدخول وعلمه، وهو عموم الكتاب والسنة والاجماع.

وتدل على ارث سزوجة من الزوج بخصوصه قبل الدخول روايات كثيرة، مثل صحبة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يموت وتحت المرأة (امرأة - ثل) لم يدخر بها، قال: لها نصف المهر ولها الميراث كاملاً وعليها العلة كاملة (١).

ومثلها رسالة عبدالرحمن بن الحجاج، عن رجل، عن علي بن الحسين عليهما السلام (٢) ورواية ابن أبي يعفور (٣).

واشتغالها على نصف المهر كذا لا يقول به الأصحاب، لا يضر، وقد تقدم (٤) البحث في ذلك، فتذكر.

وتدل على التورث من الخافيين رواية عبدالرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً فمات عنها أو طلقها قبل أن يدخر بها ما لها عليه؟ فقال: ليس لها صداق وهي ترثه ويرثها (٥).

الظاهر أن المراد بالارث في صورة الموت لا في صورة الطلاق، وهو ظاهر.

(١) الوسائل باب ٣٥ حديث ١ من أبواب العدة ج ١٥ ص ٤٦٣.

(٢) الوسائل باب ٥٨ حديث ٥ من أبواب المهور ج ١٥ ص ٧٣ نقل بالمعنى.

(٣) الوسائل باب ٥٨ حديث ٨ من أبواب المهور ج ١٥ ص ٧٣ نقل بالمعنى.

(٤) لم يسبق من الشارح قدس سره من رأي من سح هذا الكتاب كتاب الطلاق نعم تقدم من تلميذه صاحب المدارك رحمه الله.

(٥) الوسائل باب ١٢ حديث ٤ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥٢٩.

لما استثناء الزوجة التي ترؤسها الرجل وهو مريض ومات ولم يدخل بها، من التي ترث وتورث، فهو خلاف مقتضى الأدلة والقواعد الشرعية بحسب الطاهر، فيحتاج إلى دليل.

ولعله، ما تقرّر عندهم من توقف نكاح المريض على الدخول الطاهر ان مرادهم توقف استمراره بمعنى عدم ترتب آثاره واحكامه الثابتة لنكاح بعد موته، مثل الارث والمدة لاصل صحته واعتقاده وترتب الاثر قبل الموت، وألا لزم عدم جواز وطئها وترتب اثره عليه ان وطأها في المرض وتجديد العقد بعد البرء والصحة ولم يقولوا به.

وما رأيت لهم دليلاً على ذلك إلا رواية تركوة عن احدهما عليهما السلام، قال: ليس للمريض ان يطلق ولله ان يتزوج، فإن هو تزوج ودخل بها فجائز (فهو جائز خ ل)، وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث (١).

هي صريحة فيما قلناه من معنى التوقف، فعنى البطلان ذلك لا ما يتوهم ولا انه علم بعد ذلك بطلانه أولاً وعدم وقوعه، من طراً عليه البطلان بالمعنى المذكور. فالحكم عريب كدليله، لأن الحكم بصحة عقد مدة وترتب اثر عليه ثم البطلان ان وقع موت بمعنى عدم ترتب اثر الصحة تلك المدة مع بطلانه من جهة اخرى - وهو الموت - عزيز.

وفي السند أيضاً تأمل لانه نقل في زوائد نكاح التهيب، عن الحسن بن محبوب (٢) قيل: الطريق اليه يحتمل الحسن وصحة، مع ما في زرارة.

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ١ من ابواب اقسام بطلاق ح ١٧ ص ٣٨٣ و ٤٢٥٥ حديث ١ من ابواب

ما يحرم بالمصاهرة ج ١٥ ص ٣٨٩.

(٢) في زوائد التهيب خبر ١٠٢ من كتاب النكاح هكذا: الحسن بن محبوب عن علي عن زرارة.

وكأنه لذلك ، قال في الشرائع: بكاح المريض مشروط بالدخول ، فإن مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا مهرها ولا ميراث ، وهو رواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام .

لعله غير قائل به في شرح الشرائع .

وفي الدروس نسبة الى قول مشهور كأنه لذلك ، ألا أن الظاهر عدم الخلاف عندهم في ذلك وألا لكان مذكوراً .

وان الطريق (١) الى الحسن صحيح ، ويظهر من الفهرست ان زرارة ثقة عندهم فتأمل .

ولعل المراد بعدم الصلّاق ، حال المرض بقصد الاضرار وحرمانها من الارث وعدم ترتب اثره عليه من عدم ارثها منه ، لما تقدم انه يقع طلاقها ، ولكن ترثه دونه الى سنة ان مات في ذلك المرض ولم يتزوج هي .

وتدل عليه الأخبار ، مثل ما في مرسلة ابان عن رجل ، عن أبي عبدالله عليه السلام : رجل طلق امرأته تطليقتين في صحته ثم طلق الثالثة وهو مريض ؟ قال : ترثه مادام في مرضه وان كان الى سنة (٢) .

وحسنة أبي العباس - كانه فضل البقاي - عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : اذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته مادام في مرضه ذلك ، وان انقضت عدتها ، ألا ان يصح منه ، ( قل - ث ) فقلت له : فان طال به المرض ؟ قال : ما بينه وبين سنة (٣) .

(١) للشيخ طرق عديدة الى الحسن بن محبوب بعضها صحيح وبعضها حسن فلاحظ مشيخة التهذيب

والاستبصار

(٢) الوسائل باب ٢٢ حديث ٣ من ابواب اقسام الطلاق ج ١٥ ص ٣٨٥

(٣) الوسائل باب ٢٢ حديث ١ من ابواب اقسام الطلاق ج ١٥ ص ٣٨٤ .

والمطلقة رجعية كالزوجة مادامت في العدة، ولا توارث في البائن.

هما مقيدتان بعدم تزويج المرأة، كنه للاحاع.  
ولرسلة عبدالرحمان بن الحجاج عن حدثه عن أبي عبدالله في الرجل المريض يطلق امرأته وهو مريض؟ قال: ان مات في مرضه ذلك وهي مقيمة عليه لم تترج ورثته، وان كانت قد تزوجت فقد رخصت بالذي صنع ولا ميراث لها (١).  
وصحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عنهما السلام، قال: اذا طلق الرجل امرأته تطلقتين ثم طلقها الثالثة وهو مريض فهي ترثه (٢).  
محمولة على السعة وعدم التزويج لغيرها، فتأمل فيها، فكأنه لا خلاف عندهم فيها.

قوله: «والمطلقة رجعية كالزوجة الخ» كون المطلقة الرجعية كالزوجة وهو يرثها مادامت في العدة بخلاف البائن، فنه بمجرد الطلاق صارت كالاجنبية وانقطع الربط بينهما فلا يبقى شيء من آثار السكاح السابق هو المشهور وكأنه مجمع عليه.

ومستنده احبار، مثل حصة محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: اذا طلقت المرأة ثم توفي عنها زوجها، وهي في عدة منه لم تحرم عليه فانه ترثه وهو يرثها مادامت في الدم من حيضتها الثانية من التطليقتين الاولتين وان طلقها الثالثة فانها لا ترث زوجها شيئاً ولا يرث منها (٣).

وحسنة الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: اذا طلق الرجل وهو صحيح لا رجعة له عليها لم ترثه ولم يرثها، وقد: هو يرثها ويورث ما لم ترى الدم من

(١) الوسائل باب ٢٢ حديث ٥ من ابواب نكاح الفلأق ج ١٧ ص ٥٣٣.

(٢) نوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥٣٢.

(٣) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥٣٠.



ولو اشتبهت المطلق من الاربع - بعد تزويج الخامسة - فلأخيرة ربع الثمن، والباقي بين الاربعة.

ولو اشتبهت بواحدة من الاربع أو بأكثر أو بالجميع احتمل القرعة وانسحاب الحكم، فتقسم الحصة عليهن مع الاستيعاب وحصلته المشتبه بين من وقع فيه الاشتباه.

الحیضة الثالثة اذا كان له عليها رحمة (١).

وهي صريحة في ان لا اعتبار في العدة بالحيض لا بالطهر، وقد مر البحث عن ذلك فتذكر.

وموثقة زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يطلق المرأة؟ فقال: يرثها وترثه مادام له عليها رحمة (٢).

وصحیحة الخلی «أبي بصير وأبي العباس - كأبه القساق - جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال: ترثه ولا يرثها اد انقضت العدة (٣).

لعل في طلاق المريض، ويعيد بالنسبة لما تقدم، وان الطلاق رجعي.

قوله: «ولو اشتبهت المطلقة من الاربع الخ» يعني لو كان لشخص اربع نسوة مطلق واحدة منها طلاقاً ثانياً أو حرجت العدة ثم تزوج بخامسة ومات واشتهت المطلقة بين الاربع الأول فلا يرث الاربع أو الثمن مع الولد وعلمه، فلفير المشتبه - وهي الخامسة - ربع الربع أو ربع ثمن، والباقي بين الاربعة الأول يقسم ارباعاً، لان واحدة ليست مستحقة من غير تعيين، فتحريم معينة دون غيرها غير معقول، فيقسم، تأمل.

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من ابواب ميراث الارواح ج ١٧ ص ٥٣٠

(٢) انوار الباقى باب ١٣ حديث ٤ من ابواب ميراث الارواح ج ١٧ ص ٥٣٠.

(٣) الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من ابواب ميراث الارواح ج ١٧ ص ٥٣٣.

ولصحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج أربع نسوة في عقد واحد (عقدة واحدة - خ. ل.)، أو قال: في مجلس واحد ومهورهن مختلفة، قال: جائز له ولهن. قلت: أرأيت أن هو خرج إلى بعض البلدان فطلق واحدة من الأربع واشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأة من أهل تلك البلاد بعد انقضاء (١) (عدة التي طلق - يب) ثم مات بعد ما دخل بها كيف يقسم ميراثه؟ قال: إن كان له ولد فإن للمرأة التي تزوجها أخيراً من أهل تلك البلاد (وهم لا يعرفون المأذح) ربع ثمن ماترك، وإن عرفت التي طلقت من الأربع بعينها ونسبها فلا شيء لها من الميراث و(ليس - ح. ل. ثل) عليها العدة، قال: ويقسم (يقسم - خ) الثلاث نسوة (كالمسوة - خ) ثلاثة أرباع ثمن ماترك، وعليهن العدة، وإن لم تعرف التي طلقت من الأربع (مسوة - خ) اقتسم (قسم - خ) اقتسم (٢) (الأربع - خ) نسوة ثلاثة أرباع ثمن ماترك يبين جميعاً وعليهن جميعاً العدة (٣).

والظاهر أن (لا) ساقط عن قوله: (وعليها) د الفرض أنها خرجت عن العدة ثم تزوج زوجها بحامسة كأنها مرادة وإن لم يكن في اللفظ.

لعل اكتفى بما في قوله: (فلا شيء) فتأمل.

وأيضاً كان المناسب ذكر حكم عدم الولد بصاً، كأنه ترك للظهور، هذا في الصورة المنصوصة ولعله لا خلاف فيها.

واقماً إذا كان الاشتباه بين اثنين فصاعداً وغير ذلك ولم تكن صورة النص، ففيه احتمال انقرة، لأنه من لأمر المشكل وهي له، وأجراء حكم النص

(١) بعد انقضاء مدة تلك المطلقه ثم الح - ثل - كا

(٢) قسم النسوة ثلاثة أرباع الح - ثل.

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥٢٤

ولا يرث على الزوج ولزوجة الآ مع عدم كل وارث مساب ومناسب ولا ينقصان عن أدنى سهمين.

وذاات الولد من زوجها ترث منه من جميع تركته، فان لم يكن

فيه، لعدم فرق معقول، ويحتمل الا يقذف حتى يصطلحن.

حكم النص غير بعيد، لعدم لفرق مع وجود النص، وعدم ظهور الخلاف. ويؤيده ما تقدم، وانه لا شك ان حكم النص غير مخصوص لشخص الصورة الواقعة، بل ولا بسوعها، اذ تعرض كون عقد الاربع في مجلس واحد أو مرة واحدة، واختلاف المهور وانتزوع في العيبة مع اشهاد قوم من بلد الطلاق ومع عدم معرفتهم المطلقة وغير ذلك من الخصوصية، مثل كون الطلاق رجعية، والدخول بالخامسة، والظاهر انهم لا يعتبرونها في الحكم المذكور بل يعدونها الى كل خامسة. ودعوى ظهور عدم مدحية تلك الخصوصية وخفاء غيرها مثل عدد النساء بعيدة فتأمل، والاحتياط يقتضي المصلحة والتراخي.

قوله: «ولا يرث على الزوج والروحة» قد مر ما يدل على عدم لرد على احد الزوجين الآ مع عدم جميع الورث نسباً وسبباً غير الامام عليه السلام، وهي اخبار كثيرة (١).

ولو (٢) كان هذا عند ذكر الرد عليهما كان اولي، بل فهم من ذلك ولا يحتاج الى ذكره، وكذا عدم النقصان عن أدنى سهميهما، الربع والثلث، وهو مدلول الكتاب والسنة والامام.

قوله: «وذاات الولد من زوجها ترث الخ» هذه مسألة مشكلة، لانها

(١) لاحظ احاديث باب ٤-٣ من ابواب ميراث الارواح ج ١٧ ص ٥١١-٥١٤.

(٢) يعني لو كان مولا هذه مسألة عتيق مسألة الرد التي تقدمت كان أنسب ان لا حاجة الى ذكرها

حينئذ لمهمها من تلك الخ.

لها منه ولد لم ترث من رقبة الارض شيئاً واعطيت حصتها من قيمة الآلات والابنية والنخل والشجر على رأي.

خلاف ظاهر القرآن وعموم الاخبار الكثيرة الدالة على ان الزوجين يرثان كل واحد من صاحبه من جميع ماترك كسائر الورثة، فاخراج الزوجة منها مشكل، وهي مما انفردت به الطائفة المحقة كمسألة الحبة، وادعوا الاجماع على حرمانها في الجملة، وان خالف فيه ابن الجنييد، فانه جعلها كغيرها من الورثة. ولكن قال في الشرح: وهو سابق على الاجماع ومسبق به. ثم اختلفوا فيما تسمع منه، والموع من اختلاف الاخبار والانظار، والبحث هنا في مقامين:

(الاول) في الزوجة الوارثة الميتة التي لم ترث من كل ماتركه زوجها. قيل: ظاهر كلام الشيخ المفيد، وقول المرتضى في الانتصار، والشيخ في الاستبصار، والتقي، وهو صريح قول ابن إدريس، عموم الزوجة، لعموم الأدلة التي تدل على منعها، فاما بعمومها شاملة لكن زوجة ذات ولد وغيرها وسنسمعها ويؤيده شمول التعليل الذي في الرواية لها مصقفاً. وذهب الصدوق في المقيي، واكثر متأخريه الى انها الزوجة التي لا ولد لها من الزوج الميت، لصحيفة عمر بن ذينة، في النساء اذا كان لها ولد اعطين من الرباع (١).

لأنها مفضلة، فيجب هل الحمل عيب، ولجميع بين الأدلة. فان صحيفة الفضيل بن عبد الملك وابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً أو يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً؟ فقال: يرثها وترثه من

كل شيء ترك وتركته (١).

تدل على ارثها من كل شيء.

هي (٢) دليل ابن الجنييد.

ولا يضرو وجود ابان (٣) في الطريق.

وغيرها من الروايات الصحيحة تدل على عدم ارثها، فلان من الجمع بينها فتحمل هذه على ذات الولد، وتلك على غير ذات الولد، لصحيفة عمر من اذينة، وبه سلم عموم الآية والاحبار أيضاً في حملة بمعنى انه يصير التخصيص فيه أقل.

وأنت تعلم ان العمدة في ذلك رواية اس اذينة، وهي كما ترى ليست بصحيفة ولا بصريحة، بل ولا ظاهرة في تهائم المطلوب لكونها مقطوعة، بل ظاهرها انه فتواه (٤) حيث ما أسد إلى أحد ولا ظاهراً ولا بمضمرة، بل هو قال من عند نفسه كما يقول الانسان فتواه، وليست هي مثل سائر المقطوعات والمرسلات حتى يقال: الظاهر ان نقل مثله عن الامام عليه السلام.

وليست بصريحة في ارواحات ايضاً، ولا في الاعطاء عن كل ماترك ولا كل ما فيه النزاع ولا فيه حكم غير ذات الولد، ولا كون الولد من الميت، فتخصيص الآيات والاحبار بمثل هذه بعيد جداً.

وكأنه لذلك مامع في الاستبصار به، بل ظاهره انه تركها، وحمل رواية ابن الجنييد على التقيّة أو على الارث مقاعد تربة لأرض وغيرها مما فيه النزاع.

(١) نوساقل باب ٧ حديث ٦ من لوائح ميراث الارواح ج ١٧ ص ٥٢٢

(٢) قوله قدس سره. هي الح خبر لقوله قدس سره. ان صحيفة الفصل بن عبد الملك

(٣) سدها كما في باب ميراث الارواح من تهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن رسالة من ابان من

الفصل بن عبد الملك أو ابن أبي يعقوب

(٤) يعني فتوى ابن دينة.

وايضاً حملُ عموم الآيات على هذا التفصيل بعيد لا يمكن فهمه، اذ لو خصمنا بذات الولد يتي - مع بعده جداً - حكم غيرها غير مفهوم، وان حمل على التفصيل، فإرادة مثل ذلك العاز وتعمية، فتأمل.

ولأن رواية ابن الجنييد صريحة في التسوية بين الرجل والمرأة (مطلقاً - خ) وعدم الفرق فيبعد تخصيصها بامرأة واحدة (له ولد - خ) مع بقاء الحكم للمرأة الأخرى مجهولاً.

على ان السائل سأل عن الكل، فتخصيصها ايضاً بعيد جداً فتأمل.  
وحمل الاستبصار ايضاً بعيد.

واقفاً دليل العموم فهو الروايات مثل حصة العلماء الخمسة - زرارة، وبكير، وبريد، ومزيل، وعمر بن مسلم - عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، منهم من رواه، عن أبي سفيان عليه السلام - ومنهم من روه عن أبي عبد الله عليه السلام، ومنهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام: ان المرأة لا ترث من تركه زوجها من تربة دار أو أرض إلا ان يقوم الطوب والخشب قيمة، فتعطى ربعها أو ثمنها ان كان له من قيمة الطوب والجذوع والخشب (١).

ظاهرها عموم المرأة، سواء كانت ذات ولد من روحها الميتة أم لا، حيث صرح بالثمن، فتخصيصها بغير ذات ولد أبعد من حمل غيرها عليه فتأمل، ومعها من أرض دار، وغير صريحة في منعها عن كل أرض وعقار بل من أرض دار، والتربة بمعنى التراب وهنا كناية عن الأرض فيحتمل ان يكون (أو أرض) للشك من الراوي أنه عليه السلام قال: تربة دار أو أرض دار، أو يكون (وأرض) كما هو الظاهر، و(الف) (٢) زيادة، ويكون عطفاً تفسيرياً ولهذا يتبين الأرض بالتربة في

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٥ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٢ ص ٥١٩.

(٢) يعني لف في قوله عليه السلام: (أو أرض).

رواية الفضل وغيرها.

وليست بصريحة في المنع عن قيمة الأراضي والمقاربات فتأمل.

وصحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: ان المرأة لا تترك ممتا ترك زوجها من القرى والدور والسلاح، ولدواب شيئا، وتترك من المال، والفرش، والثياب، وممتع البيت ممتا ترك، ويقوم النقص والابواب والجذوع والخشب (القصب - ثل) فتعطى حقها (١) منه.

هذه انقص في عموم الروجة عن الأولى ومشتتة على ما لا نجد قائلًا به من منعها من السلاح والدواب وهما موجودان في رواية طربال بن رجاء المجهول (٢) أيضاً، وحملها على كونهما موصى بهما كإحد أو من الحياة بعيد، وكذا اسقطاهما بالإجماع، وبالجملية الاستدلال بها لا يخلو عن شيء فتأمل.

ورواية زرارة، ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً (٣).

هذه صريحة في المنع من عينها لا من قيمتها.

وفي سندها في الكافي: محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد بن حمران المشترك (٤).

وفي التهذيب والاستبصار مقطوع، عن يونس بن عبد الرحمن، عن محمد بن حمران، ولكن قالوا: الطريق اليه صحيح (٥)، وحينئذ لا يكون طريقها طريق الكافي

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٩.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١٢ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥٢٠.

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٩.

(٤) فانه مشترك بين محمد بن حمران الهادي بن محمد بن حمران مولى بني مهران المجهول ومحمد بن حمران بن اعين الذي فيه كلام لاحظ تنقيح المقال ج ٣ ص ١١٤ طبع النجف الأشرف.

(٥) في مشيخة النعمانية هكذا. وما كان فيه عن محمد بن حمران وحيد بن ذريح فقد رويته عن أبي

الآن فيه: محمد بن حمران المشترك، ولهم كلام في يونس، ففي تسميتها بالصحيحة كما فعله في المختلف وغيره محل التأمل.

ورواية محمد بن مسلم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ترث المرأة الطوب ولا ترث من الرباع شيئاً، قال: قلت: كيف ترث من الفرع ولا ترث من الرباع شيئاً؟ فقال لي: ليس لها منهم نسب (مسبب - كا) ترث به وإنما هي دخيل عليهم فترث من الفرع ولا ترث من الأصل (الأصل - كا) ولا يدخل عليهم داخل مسببها (١).

هذه كتابها صحيحة في الكافي وإلا لم تكن كذلك في التهذيب

والاستبصار.

وليست لها دلالة إلا على الميع من الرباع وهي الدور، وتدل على الارث من الطوب وهو الآجر ومشملة على مناسبة (٢).

وحسنة زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لا ترث النساء من عقار الأرض شيئاً (٣).

ليست (٤) بصريحة في الروجة، بل في منع النساء عن عقار الأرض فقط.

وحسنتها أيضاً، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا ترث النساء من

رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن حمران وجعل بن دراج وقال أيضاً في موضح آخر منها: وم كان عنه عن محمد بن حمران، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن حمران وطريق الأول صحيح والثاني صحيح أو حسن.

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٨.

(٢) الظاهر أن المراد من المناسبة هي قوله عليه السلام، ليس لها منه نسب ترث به الخ

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٨ ص ٥١٩.

(٤) غير لقوله فلس صرته: وحسنة زرارة الخ.



عقار الدور شيئاً، ولكن يقوم ابناء والطوب وتعطى ثمنها أوريحها، قال: وإنما ذلك لثلاث زوجن فتمسكنا على أهل الموارث موارثهم (١)، ودلالاتها تعلم مما سبق. وصحيحة الحسن بن محبوب - في الفقيه - عن الأحول - كأنه أبوجعفر محمد بن علي بن النعمان النخعي - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: لا ترث النساء من العقار شيئاً، ولهن قيمة البناء والشجر والنخل، يعني بالبناء الدور وإنما عني من البناء الروقة (٢).

فهي ظاهرة في عموم الروقة بناءً على التفسير (٣)، ولكن لم تدل على المنع عن العقار، وتدلت على قيمة الشجر أيضاً، فلا يحتاج إلى التعب في إثبات قيمته لأنه مشهور وغير موقوف في الأخبار الصحيحة صريحاً بأن (٤) يدخل في العقار، كما يفهم من شرح الشرائع (٥).

مع أن الظاهر أنه ليس يدخل فيه، فإنه فسر بالمنزل والصيغة في

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٧ من أبواب ميراث الانواج ج ١٧ ص ٥١٩.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١٦ من أبواب ميراث الارواح ج ١٧ ص ٥٢٢.

(٣) يعني بالتفسير قوله قلنس سره: وإنما عني بالنساء الروقة.

(٤) متعلق بقوله قلنس سره في ثبات قيمته يعني لا يحتاج إلى اتعاب النفس لإثبات قيمته بأن يلحقها داخله في لفظة (العقار) الواردة في روایات الدالة على أثرها من ذلك بدلالة قوله عليه السلام: (ولهن قيمة البناء والشجر والنخل).

(٥) في المسالك بعد الاستدلال بحمد عبد الملك بن اعين عن أحمد بن عليهما السلام قال: ليس للنساء من الدور وعقار شيء. قال: والشجر من العقار وهو وثق تصمس نبي الارث منه مطلقاً من غير تعرض للقيمة بنفي ولا اثبات إلا أن في اثبات القيمة مناسبة لا نهيتها في الآلات والابنية، بل ربما ادعى دخول الشجر في الآلات وإن كان بعيداً، مع ما فيه من تحليل تخصيص الآية الدالة على يرث الزوجة من كل شيء، وفي بعض الروايات عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يرث النساء من العقار شيئاً وتعطى قيمة البناء والشجر والنخل وهي نفس في الباب ولكن يتوقف على تحقيق السند (انتهى كلامه رفع مقامه).

القاموس (١)، نعم قال فيه: الاعقار شجر.

ورواية ميتش، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن النساء ما هن من الميراث؟ قال: هن قيمة الطوب والبء والخشب ولقصب، فاما لأرض والمقارات فلا ميراث هن فيه. قال: فقلت: وسات (٢)؟ قال: النوات هن نصيبهن منه (٣)، قال: فقلت: كيف صار ذ، ولهذه الثمن (ولهذه - كا) والربع (٤) مستى؟ قال: لان المرأة ليس لها نصيب ترث به وانما هي دحيل عليهم، وانما صار هذا هكذا لئلا تتزوج المرأة فيجبيء زوجها أو ولد من قوه تحرين فيزاحم قوماً في عقارهم (٥). هذه معلنة، اولها صريحة في الميع عن الارض والعقار وان كان آخرها يشعر باحتصاص من العقار وعاقبة في النساء.

وفي السند علي بن الحكم (هـ) وان كان الظاهر انه الثقة، وحال ميتش غير معلوم، فان كان ابن عبد العزيز فالظاهر انه ممدوح، فالخير حسن في الفقيه فتأمل. وغيرها من الأخبار الكثيرة، لكن تركتها لعدم اعتبار السند ولكفاية بغيرها.

ثم اهتم رحيم الله ذكرهم لمنعها وحها عقلياً مأخوذاً من الروايات الكثيرة مثل ما تقدم (٦)، ورواية حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: انما

(١) يعني ان القاموس من العقار بالمرء والصيغة ليس الشعر داحلاً فيه

(٢) في الكافي: فالثياب؟ قال: لثياب هن الخ

(٣) في الكافي نوسائل. ولهذه الثمن ولهذه الربع.

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٣ من أبواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥١٨.

(٥) والسند كما في الكافي باب ان نساء لا يرثن من نذر شيئاً هكذا عده من اصحابنا، عن مهمل بن زياد، عن علي بن الحكم، عن ابي الاحرفق، لا علمه الا من ميراث الرضي عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٦) مثل قوله عليه السلام في رواية محمد بن مسم في جواب قول الراوي: كيف ترث من الميرع ولا

جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لثلاثين يتروجن فدخل عليهم من هويسد موارثهم (١).

قال في العقيده: الطوب، الطوبيق المطبوخة من الآجر.

وغيرها من الروايات مقال في الشرح: وقد علل الأئمة عليهم السلام والاصحاب ذلك بأنه لو ورث من لرباع - اعني الدور والمساكن - لأدى الى الاضرار باقرباء الميت، اذ لا حرج عليها في التزويج فرمما تزوج من كان ينافس المتوفى أو يفيظه أو يحد فيقتل ذلك على اهله وعشيرته فعول بها عن ذلك الى اجل الوجوه، وهذا التعليل مما تقتضيه الحكمة ومشتتة كالمستهزىء بالشرع.

الظاهر ان هذه مناسبة ظاهرة يهملها الانسان كأمثالها من التعليلات الكثيرة المذكورة، وأنه لا يعترف بها لعدم الاطراد ولا انعكاس فتأمل.

وقد تكون فيها حكمة بالغة غير ذلك لا يصل إليها فهمنا وما ذكره، كما في سائر الاحكام.

وبالحملة، اذا ثبت الحكم من المعصومين عليهم السلام فلا استبعاد، ولا يحتاج الى فهم العنة وهو ظاهر، وأما الكلام في ثبوت ذلك.

وأنت تعلم ان هذه الحكمة انما تقتضي الحرمان من عين تلك الامور لاقيمتها فافهم.

(الثاني) في بيان المنوع منه، قال في الشرح فيه اقوال ثلاثة، وجعله في شرح الشرائع اربعة باضافة المنع من عين الشجر وعطاء قيمته على المذهب الأول. قال في الشرح: (الأول) مشهور بين الاصحاب أنه من نفس الارض والقرى

ترث من الرباع: ليس لها سهم بسب ترث به واقما هي دحل عليهم الخ

(١) نواصل باب ٦ حديث ٩ من أبواب ميراث الارواح ج ١٧ ص ٥٢٠.

والرباع كالدور والمنازل ومن عين الآلات ولا بنية لا من قيمتها، اختاره الشيخ في  
الهاية، والقاضي، وظاهر كلام أبي صلاح، وابن حمزة، واختاره المحقق، لما تقدم  
من الروايات.

والارض اعم من ان تكون حالية أو مشغولة بزرع وشجر ونباء، والممنوع  
منها تلك الارض وقيمتها، لا ما فيها من الباء والشجر والبرع والبُر وغير ذلك، بل  
تأخذ نصيبها من تلك كلها، وكذا المياه ولاهر.

وقال المحقق الثاني مرادهم بالآلات ما تقدم في الروايات من الطوب  
والحشب، والقصب، والشجر، بل جميع ما اثبتت في البناء من الابواب والالواح  
ونحو ذلك وان لم يكن جمع ذلك آلة مذكورة في الروايات الا أنه مفهوم من سوقها،  
والحرمان عنه غير ثابت بالدليل، ولتورث الثابت بالرهان من عيها، يؤول الى  
الصرر وتخريب الباء، فيجعل من القيمة كالمذكورات فيها، وحمل الدولاب  
والبكرة كذلك، وهو غير ظاهر، بل ينفي تورث عن عيها.

والظاهر أن تقوم البناء والاشياء لمشتة يكون فيها بحيث يدخل فيه العمل  
أيضاً لا مجرد الآلات المنقوضة المرمية، فان لها في تلك المعمولة حصة منعت من  
الارض وعين المعمولة فاستحققت قيمتها مستحقة للبقاء عملاً للبقاء مقتضى  
البرهان الا في الصورة الخارجية بالدليل مقبول اشعري، فيقوم البيوت مثلاً  
مستحقة البقاء في تلك الارض ولم تكن لارض دحة، وتعطى من تلك القيمة  
حصتها، بل اذا كانت لارض بحيث لا قيمة لها كالارض في أشجار التوت، لها  
الحصة من تمام البستان، اذ لا قيمة لا للأشجار.

ثم اعم انه يحتمل ان تكون القيمة رحصة للورثة، رفاهية محالهم  
(لحالهم - ح) كما هو المتأدر من لرويت ولتعديل المذكور فيها وفي كلام  
الأصحاب.

فلو بذل الاعيان لم يكن له الامتناع وطب القيمة، وهذا هو المناسب بظاهر الآيات (١) والروايات وفيها محفظة على ظاهرهما في الجملة. وأيضاً، الاصل عدم تكليف الورثة بالقيمة (بقية ذلك - خ ل)، وقد يكون شاقاً، فالزامهم اضرار مني (٢)، ومنافعة لحكمة الساعة المذكورة. ويحتمل كونها غرامة وحقاً لها، كما يتوهم من ظاهر الأدلة، وهو مختار المحقق الثاني في المنسوبة اليه فتأمل.

وان (٣) ليس في ظاهر الروايات، المنع عن قيمة الارض وعمرها، بل ظاهر العبارات مثل الروايات، مثل كلام النهاية الذي هو الاصل لغيره، قال فيها: والمرأة لا ترث روحها من الارضين والقرى والربيع من الدور والمساكن، بل يقوم الطوب والخشب وغير ذلك من الآلات وتعطى حصتها منها ولا تعطى من نفس الأرض شيئاً.

وانه لا بد من تورثها من عين غير محل النزاع والدليل، ومن قيمة غير ما يفهم المنع من القيمة ايضاً خطأ لظاهر آيات والروايات مهما أمكن. (والثاني) (٤) المنع من الدور والمساكن دون البساتين والضياع وتعطى قيمة الآلات والأبنية، قالوا: وهو مذهب الشيخ المفيد وابن ادریس وشارح المختصر اختصاراً على المنع من المتيقن، وابقاء الباقي بحسب عموم الأدلة الواضحة، من الكتاب والسنة والاجماع.

(١) فان ظاهر آيات الارث مطلق هو تصفيع ما تركه الميت وهو ظاهري العين وكذا الروايات العامة الواردة في الارث

(٢) بقوله صلى الله عليه وآله لا ضرر ولا ضرار في الإسلام أو على مسلم وبحر ذلك

(٣) عطفت على قوله قلتم من ممتلكاته يحتمل ان تكون الخ.

(٤) عطفت على قوله قلتم من ممتلكاته: الاول المشهور

وللاختصار على ذلك في رواية محمد بن مسلم المتقدمة وغيرها.  
مثل ضعيفة يزيد الصائغ، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ان  
النساء لا يرثن من ربا الأرض شيئاً، ولكن هن قيمة لطوب والخشب، قال: قلت  
له: ان الناس لا يأخذون بهذا، فقال: ذا وليت هم ضربناهم بالسوط، فان انتهوا،  
والأ ضربناهم بالسيف (١).

فان الممنوع فيها ما كانت عبر الرباع وهي الدور والمساكن.  
وتدل على القيمة رواية يزيد لصائغ وعبرها، قال الشيخ: لا تدل على ان  
هن من الأرضين نصيباً إلا من جهة دليل الخطأ، وذلك يترك للدليل أي دليله  
مفهوم يسقط بالمنطوق الذي هو غيرها من الروايات  
وأنت تعلم ان ليس مفهوم رواية الشيخ المفيد رحمه الله دليلاً حتى يسقط  
بالمنطوق، فانه مفهوم النقب، وليس مدليل، وهو واضح، وان سلم كونه (٢) صفة،  
فكذلك فتأمل.

(الثالث) الملع من عين الرباع فقط دون قيمتها فتأخذ من عين الجميع غير  
الرباع ومنها القيمة فلا تحريم عن شيء بالكلية، وهو مذهب السيد.  
والفرق بينه وبين مذهب الشيخ المفيد في (٣) حرمانها عن قيمة أرض  
الرباع عنده واخذها عند السيد، فالتفاوت في قيمة أرض الرباع وعدمها يولوفرض  
عدم القيمة لما لا فرق بينهما.

وكأن السيد نظر الى عدم اعتبار الاحبار، فاما ما وصلت الى حد التواتر

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥٢٠.

(٢) يعني ان سلم كون قوله عليه السلام في رواية يزيد لصائغ (من ربا الأرض) صفة يعني (الأرض  
الموصوفة بكونها رباعاً) فليس له ايضاً مفهوم.

(٣) خبر لقوله قدس سره: والفرق فلا تغفل.

فالعامة هو الاجماع، وإنما نعقد على الحرمان في الحملة، بل على عين الرباع فقط،  
فبقى غيرها تحت عموم الآية والأخبار.

ويؤيده قلة التحصيل فيها وعدم لخروج عن طاهرها كثيراً، وأنه (١) مع  
الشيخ المفيد وشارح المختصر نظروا إلى أنه ما وجد المنع من الأراضي مطلقاً في خبر  
صحيح أصلاً بل ولا في حسن أيضاً بحيث يكون صريحاً في ذلك، فإنه يحتمل أرض  
الدار (٢).

ووجود الرباع في الصحيح وثبوت الميراث لها في عموم الإجماع والآيات  
والأخبار الكثيرة يقينية متناً، بل دلالة أيضاً.

وحصص (٣) رواية الفضل وأبي بصير الصحيحة - على الظاهر -  
الدالة على تساوي بينهما، فأخرجوا منها الرباع، وأبقوا الباقي تحت تلك الأدلة  
البينية عملاً في الجمع بين الأدلة من الآيات والأخبار الصحيحة والاجماع.

ثم نظر السيد إلى عدم ثبوت المنع في النص والاجماع عن قيمة أرض الرباع  
بخصوصها ولا عمومها، فإن الظاهر من المنع هو المنع عن العين، والقيمة ثابتة في  
كثير من الأخبار، وثابتة في الخمسة والاجماع، فهو انقاء للدلالة عليها أمكن، ولا شك  
أنه أولى.

ولكن عموم أدلة الأرض من الآيات، والروايات، والاجماع، لا تدل  
بظاهرها إلا على الأرض من العين، وثبات القيمة بعد تسليم منع العين باستقائها  
على المناقشة، فيمكن الاحتصار على إثبات قيمة الآلات الثابتة بالأخبار الكثيرة

(١) يعني أن ظاهر مع الشيخ المفيد وجه آخر

(٢) يعني رد من لفظة (الأرض) التي وردت في بعض أخبار خصوص أرض الدار بقضية وجود

(الرباع) في غير صحيح، وبقرينة عموم أدلة ميراثها، من الإجماع والآيات والأخبار.

(٣) عطف على قوله فتبين سره عموم الإجماع

كما هو مذهب الشيخ المفيد.

ثم اعلم أنه ان كان أحد لا ينظر الى الاجماع المنقول وكثرة الاخبار والشهرة لوجود المخالف ودليل (١) صالح له خصوصاً مع اختلاف تلك الاخبار واشتمال بعضها على ما لا يقول به احد كما مر، ولا يُخرج عن الكتاب والسنة والاجماع اليقينية الا بمثلها وينظر الى ما روي عنهم عيسى السلام: اذا وصل اليكم من الاخبار المختلفة فاعملوا بما يوافق القرآن واتركوا ما يخالفه (٢). فعليه (٣) يقول ابن الجنيد فكان ذلك بطله فتأمل.

ولكن ترك الاجماع والشهرة - مع هذه الاخبار الكثيرة جداً، منها صحيحة في الجملة، وكثيره منها حسنة لاسراهم وهو بمنزلة الثقة بل ثقة عندهم - مشكل فالعمل بها في الجملة غير بعيد، فكانه لذلك ذهب إليه الأكثر.

ومن ينظر الى اعتبار مثل هذا الاجماع لا لاحبار فعليه بقول السيد. ومن ينظر الى عدم الخروج عن الكتاب والسنة والاجماع الا بدليل ولا يختصها الا بخبر صحيح طريق خال عن القصور بل معتضد بالعمل ويكون دلالة على محل التخصيص اظهر من دلالة تلك العمومات اليقينية كما هو الحق فعليه بمذهب الشيخ المفيد ومن تابعه، فذلك غير بعيد.

ومن ينظر الى الشهرة والكثرة خبراً وفتوى فعليه بالقول المشهور، وحمل خبر ابن الجنيد (٤) على التقيّة كما فعه في الاستبصار.

(١) هكذا في النسخ ولعل الصواب عدم دليل صالح الخ كما لا يخفى.

(٢) راجع الوسائل باب ٩ من ابواب صحاح القاضي ج ١٨ ص ٧٥.

(٣) جواب لقوله قلنس مره. (ان كان احد الخ).

(٤) يعني برواية بني مستدل به اس جليل على عدم ممنوعة مروجة من جميع من تركوا التزوج.

وهي صحيحة الفصل وابن أبي عمير راجع الوسائل باب ٧ حديث ٩ من ابواب ميراث الأرواح ج ١٧ ص ٥٢٢.



### الفصل الخامس: في الولاء

ولا يرث المعتق مع وجود نسب وان بعد، وللزوجه أو الزوجة نصيبها الأعلى والباقي للمعتق.

ومن ينظر إلى عدم اطراح الخبر خصوصاً الصحيحة مطلقاً فعليه حمل المذكور (١) والعمل بجميع هذه لاجار حتى لا يورثها من دوات زوجها وسلاحه أيضاً، لما في الرواية الصحيحة (٢) فتأمل.

وبالجملة، المسألة من مشكلات من، الله يعين على تحقيق الحال.

قوله: «في الولاء الخ» الموحى الثاني للارث السبب، وهو قسمان، الروحية وقد مرّ أحكامها، ولولاء، وهو أقسام، اولها: ولأء العتق وقد مرّ أكثر أحكامه في كتاب العتق منها عدم ارثه إلا بعد فقد جميع الأنساب.

وديبه كأنه الاجماع والنص من الكتاب، مثل آية أولوالأرحام (٣).

والاخبار، مثل روية أبي الصباح لكتاني، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة اعتقت رجلاً لمن ولاؤه؟ ولمن ميراثه؟ قال: للذي اعتقه إلا ان يكون له وارث غيرها (٤).

ومثها صحبة الحبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت رجلاً لمن ولاؤه؟ ولمن ميراثه؟ قال: للذي اعتقه ان لم يكن له وارث غيرها (٥).

(١) هكذا في نسخ ولعل الصواب (ياحمل المذكور).

(٢) راجع الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب ميراث الأزواج ج ١٧ ص ٥١٧.

(٣) العمل ٧٥.

(٤) و (٥) الوسائل باب ٣٥ حديث ٣ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٣٨.

فان عدم المنعم ومن يرث الولاء انتقل المال الى ضامن  
الجريرة.  
وهو كل من ضمن جريرة غيره وحدثه، ويكون ولاؤه له  
ويثبت بذلك الميراث، ولا يتعدى لضامن.

حضنا بالوارث السي بالاجماع وغيره من الآيات والاخبار فيرث المعتق  
مع الزوجين فلا أحدهما معه نصيبه الأعلى: النصف، والربع، ولباقي له، وهو ظاهر.  
ولا يرث معه ضامن الجريرة ولا الامام عليه السلام، وهو أيضاً ظاهر.  
قوله: «فان عدم المنعم الخ» ثلثي أقسام لولاء: ولواء ضامن الجريرة،  
فإذا مات المعتق الذي له الولاء، وورثته الذين لهم لولاء بعده، انتقل المال الى  
ضامن الجريرة، هذا ظاهر العبارة وغيرها.  
وهو تأمل، اذ لا يجتمع لولاء المعتق مع ولواء الصامن في شخص ولو  
بالترتيب، اذ ولواء المعتق على ما تقرّر عندهم انما يكون على من اعتقه لله تبرعاً لا في  
كفارة ونحوها ولم يتبرأ من ضمان جريرته، فكأن هو ضامن جريرته، ولواء ضامن  
الجريرة انما يكون مع السائبة التي لا ولواء لأحد عليه، مثل ان اعتق في كفارة او  
ابراً المعتق عن ضمان جريرته.

الآن يقال: يمكن ان يومات المنعم الذي له عليه ولواء، ومن يرث الولاء  
منه صار المعتق سائبة، فيصح له ان يعقد ضماناً مع شخص فيثبت للصامن حينئذ.  
هذا غير بعيد، ولكن غير مفهوم من أدلة الصمان والارث به، على انه  
ينبغي ان يقول (١): فان لم يكن من يرث بولاء المعتق انتقل الخ وتأمل.

قوله: «وهو كل من ضمن جريرة الخ» معناه انه اذا كان شخصان

(١) يعني ان يقول المصنف بدل قوله: فان عدم المنعم ومن يرث الولاء انتقل الخ (فان لم يكن من  
يرث بولاء المعتق انتقل الخ). فان عدم وجود من يرث بنصيب عدم المنعم ومن يرث بولاء لعدم المنعم الذي عم  
من وجوده حين موت المعتق بالرد أو موته بعد موت المعتق بالفتح كما لا يخفى.

لا وارث لأحدهما، عقدا عقد صمد، بأن يقول من لا وارث له للآخر: عاقدتك على أن تنصرتني وتعقل عني وترثني، فيقول الآخر: قبلت.

هذا إذا كان من حاتب واحد الظاهر أنه يجوز.

وإذا كان من الحاتبين فلا بد من عدم الوارث للآخر أيضاً فيقول القابل أيضاً ما قاله الموجب، ويقبضه الموجب، أو يقول أحدهما: تنصرتني وانصرتك، وتمنع عني وامنع عنك، وتعقلني واعقلك، وترثني ورثك، هكذا في شرح الشرائع.

ولزوم النص والنوع غير مفهوم من العبارات والروايات، بل الظاهر ضمان الحدث مثل العاقلة، فلا بعد أن يكتفى بالعمل فقط، فيلزم الارث والصمان كما في العاقلة أو بصم (نضم - خ ل) بشرط الارث أيضاً.

وقال أيضاً: أنه يستقر هذا أنيجاب وفيول كغيره من العقود.

ويمكن اشتراط الإيجاب والقبول بمعنى وجود ما يدل عليها صريحاً. أما الاشتراط بمعنى جميع ما اعتروه في العقود من البسط العربي مع القدرة، واعتبار الواعد العربية، والمهارة على الوجه الذي ذكره في سائر العقود، فحل التأمل كما في سائر العقود (١).

ثم بعد وجوده في لزومه خلاف، نقل في شرح الشرائع عن الخلاف جواره، للاصل.

وعن ابن إدريس لزوم بناية مثل: آؤفوا بالعقود (٢)، والخبر مثل: المسلمون عند شروطهم (٣).

وبعد انعقاد العقد يصير أحدهما عاقلة الآخر، فيضمن خطأه كالعاقلة ثم يرثه جميع ما تركه.

(١) يعني أن اعتبار المذكورات في سائر العقود أيضاً هل التأمل.

(٢) المائدة ١. (٣) راجع الرسائل باب ٦ حديث ١ - ٥ من أبواب الخيانات ج ١٢ ص ٣٥٢.

قالوا: كان المسلمون أولاً يتورثون بعد العقد لقوله تعالى: وَلِدِينُ غَقْدَتْ  
أَيْمُنُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيَّتُهُمْ (١) ثم نسخ بآية لارث مثل وَلَوْلَا الْأَرْحَامُ تَعْضُهُمْ أُولَى  
بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ (٢)، والاختار الدالة على لارث.

ولاحزار على هذا العقد كثيرة، مثل ما في صحيفة يزيد بن معاوية  
المحلي، لطويلة، عن أبي حفص عليه السلام (في محب عتق التهذيب): وان كان  
توالى قبل ان يموت الى حد من المسلمين فمصر حديثه وحدثه (خريرته - حل ثل)  
كان مولاة ووارثه ان لم يكن له قريب يرثه (٣).

وهي دالة كغيرها على ان مجرد الصمان كاف، فالاختياج الى العقد  
المقرر من التأمل.

وال (٤) فقد الورث النسبي الغير المصوغ من الارث، شرط لا غير، فيشعر  
بعدم صرر وجود مثل ائفال، والروح، والروحة فتأمل.

وصحيفة (٥) هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا والى

(الرجل - خ) الرجل فله ميراثه، وعليه مقلته (٦)

(١) النساء ٢٣ وفي مجمع نسان لتفسيره رحمه الله ح ٢ ص ٦٦ طبع بيروت في تفسير الآلة قال أي  
ماتوا كلاً نصيبه من التيرث (ال ان قال) ثم احتلوا به عن قول (حذا) ان مرادهم الخلفاء من قنادة  
وسعيد بن جبر ونصحاء وقانوا ان رجل في احدثه كان يعقد رجلين فعول دمي دمك وحرني حرثك  
وسلمي سمك وترثني ورتك وتعتل عني وأعتل عمت فيكون صحيح يدي من ميراث خلفك، وعاقده أبو بكر  
مولي مورثه فذلك قوله فَأَتَوْهُمْ نَصِيَّتُهُمْ أي أعطوهم حظهم من الميراث ثم نسخ ذلك قوله (وَلَوْلَا الْأَرْحَامُ  
تَعْضُهُمْ أُولَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) (انتهى موضع الحاجة).

(٢) الانفال: ٧٥.

(٣) الوسائل باب ٤ قطعة من حديث ٢ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٥.

(٤) عطف على قوله فليس سره: (ان مجرد الصمان).

(٥) عطف على قوله فليس سره. صحيفة يزيد بن معاوية، وكذا قوله: وصحيفة أبي هبنة، وقوله:

ورواية أبي بصير. (٦) الوسائل باب ١ حديث ٤ من ابواب ولاء ضمان الجيرة ج ١٧ ص ٤٦.

وصحيحة أبي عبيدة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلم فتوالى إلى رجل من المسلمين؟ قال: لا ضمن عقله وحنائته ورثه وكان مولاه (١).  
ورواية أبي بصير - لعلها الصحيحة - عن أبي حمزة عليه السلام، قال: قصي أمير المؤمنين عليه السلام فيمن نكح مملوكه نه حر لا سيل له عليه، سائبة، يذهب فيتولى من أحب فاذا ضمن حريرته فهو يرثه (٢).

فيها دلالة على أن التكيل سبب للعتق، وأنه حبس لا ولاء للمولى عليه، ويصح له عقد ضمان الحرية.

وكما أن التكيل سبب سقوط الولاء ويصير به سائبة يتوالى من يريد كسائر اسباب العتق الغير الاجباري فكذلك العتق في الكفارة.  
ويدل عليه مثل صحيحة ابن رباب - وهو عدي، الثقة - وعمار بن أبي الاحوص - المجهول - قال: سألت أبا حمزة عليه السلام عن السائبة فقال: انظروا في القرآن، فما كان فيه فتحرير رقبة مؤمنة فتدث باعتماره السائبة التي لا ولاء لأحد عليها إلا الله عز وجل، فما كان ولاؤه لله فهو لرسول الله صلى الله عليه وآله وما كان ولاؤه لرسول الله صلى الله عليه وآله فما كان ولاؤه للامام، وجنائته على الامام، وميراثه له (٣).

وفيها دلالة على أن الامام عليه السلام وارث من لا وارث له وعاقلته.  
وقتل على الارث بعقد الضمان ايضاً، صحيحة عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قصي أمير المؤمنين عليه السلام فيمن اعتق عبداً سائبة انه لا ولاء لمواليه عليه، فان شاء يوي إلى رجل من المسلمين، فليشهد انه يضمن

(١) الوسائل باب ١ حديث ٥ من ابواب ولاء ضمان الحرية ج ١٧ ص ٥٤٦.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٦ من ابواب ولاء ضمان الحرية ج ١٧ ص ٥٤٦.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٦ من ابواب ولاء ضمان الحرية ج ١٧ ص ٥٤٩.

جريته وكل حدث يترجمه، فإذا فعل ذلك فهو يرثه، وإن لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد على إمام المسلمين (١).

وصحيفته أيضاً عنه، قال: من اعتق رجلاً سائياً فليس عليه من جريته شيء وليس له من ميراثه شيء وليشهد على ذلك، وراد في التهذيب: وقال: من تولى رجلاً ورصي بذلك جريته عليه وميراثه له (٢).

وفي صحيفته أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المملوك يعتق سائياً؟ قال: يتولى من شاء وعلى من يتولى جريته وله ميراثه، قلت له: فإن سكنت حتى يموت ولم يتول أحد؟ قال: يحمل ماله في بيت مال المسلمين.

لأنه يريد بيت مال الإمام عليه السلام بحيث دلت الأخبار على كونه له، ولما كان عليه السلام ولي المسلمين وبصرهم ماله في مصارفهم سمي بيته بيت مال المسلمين وبمقتضى التقية، وعكس آياتنا في قوله لا يكون معنى كونه له كونه للمسلمين لذلك، فتأمل.

وصحيفته أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: السائى ليس لأحد عليها سبيل، فإن والى أحداً فميراثه له وجريته عليه، وإن لم يوال أحداً فهو لأقرب الناس لمولاه الذي اعتقه (٣).

لعل المراد بالسائى في الأخبار الذي برأ مولاه من جريته حين عتقه. وإن قوله في الأخيرة: (وإن لم الحج) ينافي غيره من أخبار الدالة على أن ميراث من لا وارث له للإمام عليه السلام، ولأهل بيته، أو ليست المال على

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١٢ من أبواب ولاء صناد الجيرة ج ١٧ ص ٥٥٠.

(٢) الوسائل باب ٤١ حديث ٢ من كتاب معتق ج ١٦ ص ٤٦ و باب ٤٣ حديث ٤ من ص ٤٩.

(٣) الوسائل باب ٤١ من حديث ١ بالسند الثاني من كتاب معتق ج ١٦ ص ٤٦.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ١٠ من أبواب ولاء صناد الجيرة ج ١٧ ص ٥٥٠.

ولا يصمن إلا سائبة، ولا يرث إلا مع فقد كل مناسب حتى المعتق، ويأخذ مع أحد الزوجين ما فضل عن نصيبه.

اختلفوا فيها، فردها الشيخ لذلك، وقد: أنه غير معمول فيمكن أن تقيد بعقد الجريرة مع المولى أو على استحباب أن يعطيه لإمام عليه السلام، على تقدير حاجته، أو على المال الذي كان له، لا الذي عليه بعد المعتق، فإنه لو ارثه إن كان وإن كان ذلك كله بعيداً وخلاف الظاهر إلا أنه أول من اختلف والحمل على العطف، الله يعلم.

فإذا صح العقد ثبت الولاء ويثبت بذلك الميراث كما في السب، لكن لا يتعدى الميراث إلى غيرهما، فلا يرث قريب أحدهما الآخر، ولا العكس، لعدم الدليل إلا في الصامن على ما تقدم كما في سائر الأسباب، فإن الإرث بالزوجة والامامة أيضاً لا يتعدى عنهما وعلى الإمام عليه السلام، فإن علته الروحية والامامة، وهما غير موحودين في غيرهما.

بن في الحقيقة لم يتعد الميراث في السب أيضاً، فإن كل أحد يرث بقربة مخصوصة، فإن الولد يرث بقربة الودية، وولد الولد بسبب كونه ولد الولد، وهكذا في غيرها، فالمراد ظاهراً، فإن المقصود أنه إذا تحقق ولأ الصمان بينهما، لا يسري ذلك إلى عقبهما، بخلاف ولأ المعتق فإنه يسري، وهو ظاهر وجه عدم السراية ظاهراً، فإنه شرط بفعله الإنسان على نفسه لشخص، فلا معنى لثبوته لغيره بغير رضاه وعقل منه، فتأمل.

قوله: «ولا يضمن إلا السائبة الخ» أي لا يتحقق عقد الصمان على شخص إلا أن يكون سائبة أي لا معتق له، ولا سب موجباً للإرث، مثل حرٍّ ومعتق في كفارة لأقرب لها، أو معتق بشكيب كذلك، أو مع التبيري من ضمان حريرته أي عتق بلا عوض بسبب مباح.

وقد مرّ دليله، وهو الإخبار بمنقطة الدالة على تحقق الصمان في السائبة، وقد مرّ في تلك الأحبار أيضاً شدة إلى معنى لسائبة ففهم.

وصرح بذلك في رواية أبي الربيع، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة؟ فقال: هو الرجل يحتق غلامه ثم يقول: اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي من حريرتك شيء، وليشهد (ويشهد - ثل) على ذلك شاهدين (١).

هذه تدلّ على أنه بما يحصر الرثة كما قاله الأصحاب، وأنه يصح بعد العتق أيضاً وأنه لا بد من الشهادة، كأنه للتعميم.

ولا يضرّ الجهل بحال أبي الربيع، فإن مضمونه موافق لسقوانين وغيره من الاخبار في الجملة فتأمل.

فعلم أنه لا يرث ضامن حرية عن صاحبها الآ مع فقد كل وارث نسي ومسيبي أيضاً الآ الامام، والروح، والزوجة، حذف للطهور.

ويدل عليه قوله سميته: (ويأخذ مع احد الزوجين ما فصل عن نصيبه) الآ على النصف أو الربع، فإنه على القوم بالرد عسيما أيضاً أي يردّ مع قدما فقد صرح من قبل به.

وأعلم ان في قولهم: (ولا يرث الآ مع فقد كل مناسب ومسائب) مناقشة فإن ظاهره أنه يجتمع معهم لكن لا يرث لا بعد قدّمهم، والحال أنه لا يوجد معهم لما عدم أنه لا يتحقق الآ في السائبة وقد مر معناها.

فلو كان (فلا) (٢) لكان أولى، أنه يتصرّف عليه، لأنه اذا قيل: (ولا يضمن الآ السائبة) علم أنه لا يرث الآ مع قدّمهم، اد لم يكن السائبة الآ حينئذ، وكذا في قوله: (ومسائب حتى المعتق)، اذ يرث مع سبب آخر غيره، وإي المانع هو المعتق فقط.

(١) الوسائل باب ٤٣ حديث ٢ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٨

(٢) يعني لو قال النصف بدل قوله فقتل سره (ولا يضمن الآ السائبة) (فلا يضمن اليه) بالهاء لكان



فان عدم ضامن الحرية فهو للامام، ولا يرث الا مع فقد كل مناسيب ومسابب.

قوله: «فان عدم ضامن الحرية الخ» ثلث اقسام الولاء، الامامة، والامام عليه السلام يرث سواء كان عائياً أو حاضراً بعد عدم وارث نسي أو (و-خ) مستي حتى ضامن الحرية، سواء لم يكن هناك وارث اصلاً أو يكون ولكن ما يرث لما منع من قتل وكفر مع اسلام لميت ونحوهما.

وهذا صحيح على تقدير انقول بالرد على الروحة وان قيل بعدم الرد، فلا يشترط فقد كل المسابب، في صحة هذا نقول على قول المصنف بالرد على الامام دون الروحة حال الغيبة تأمل.

ثم كون ميراث من لا ورثه للامام، هو المشهور بين الاصحاب. والظاهر ان دارهم كونه له خاصة، وكونه من خاصة ماله كالانفال ومساكن امواله، لا أنه من بيت مال المسلمين كما هو عند العامة.

وقال الصدوق في الفقيه: ان كان الامام حاضراً، فهو له، وان كان عائياً، فهو لاهل بيته.

ونقل عن مقبلة الشيخ المعيد جعله في الفقراء والمساكين، مع انه نقل عنها قيل: انه لامام المسلمين.

دليل المشهور حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: من مات وترك ذبياً فعليه ذبئته والبا عماله، ومن مات وترك مالا، فدورثته، ومن مات وليس له مولى (مولى - ثل) فقال له من الانفال (١).

وقد تقرر ان الانفال له عليه السلام، وأول الخبر تفصل عنهم عليهم السلام على شيعتهم في الدنيا والآخرة فافهم.

وصحيفة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: من مات

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من أبواب ولاء عمال الحرية ج ١٧ ص ٥٤٨.

وليس له وارث من قرانته ولا مولى عناقه قد ضمن حريرته فانه من الانفال (١).  
 كأنه يريد بصدد الخيرة عدم شري فيؤول الى كلام الاصحاب.  
 وظاهرها ان لارث بالعتق اما يثبت بعد الصمان وشرطه، لا بمجرد عتقه  
 وحينئذ يلزم عدم الفرق بينه وبين غيره.  
 ألا ان يقال: يحتاج ههنا الى عقد، وههنا يكفي بمجرد القول بالقبول.  
 وهو بعيد فكان كلام الاصحاب ارجح ولم ينعن عنهم فيه الخلاف.  
 وصحيحة محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى  
 ذكره: يسألونك عن الأنفال؟ قال: من مات وليس له مولى قاله من الانفال (٢).  
 التقريب ما تقدم مع التصريح في غيرهما بكونه له عليه السلام.  
 ومرسلة حماد بن عيسى، عن بعض اصحابنا، عن أبي الحسن الأول  
 عليه السلام، قال: الامام وارث من لا وارث له (٣).  
 وما في صحيحة عبد الله بن مسان المتقدمة عن أبي عبد الله عليه السلام:  
 وان لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد على مام المسلمين (٤).  
 وصحيحة بريد العجلي في بحث العتق عن أبي جعفر عليه السلام: وان  
 لم يكن توالى الى احد من المسلمين حتى مات كان ميراثه لامام المسلمين (٥).  
 وما في صحيحة أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام: وان لم يسلم من  
 قرابته احد فان ميراثه للامام (٦).

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب ولاء صنادد الخيرة ج ١٧ ص ٥٤٧.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب ولاء ضمان الخيرة ج ١٧ ص ٥٤٨.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٥ من ابواب ولاء ضمان الخيرة ج ١٧ ص ٥٤٨.

(٤) الوسائل باب ٣ ذيل حديث ١٢ من ابواب ولاء صنادد الخيرة ج ١٧ ص ٥٥١.

(٥) الوسائل باب ٤٠ قصعة من حديث ٢ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٥.

(٦) الوسائل باب ٣ ذيل حديث ١ من ابواب مواعيد الارث ج ١٧ ص ٣٨١.

وما تقدم في صحيحة ابن رثاب: وما كان ولاؤه لرسول الله صلى الله عليه وآله فإن ولاءه للامام، وميراثه له (١).

وهذا يدل على ان الاتعدل له عليه السلام، فافهم، وغير ذلك. ولعل دليل الشيخ المفيد على انه من بيت المال الروايات الكثيرة، مثل ما تقدم في صحيحة أبي بصير: يحمل ماله في بيت مال المسلمين (٢) وقد عرفت تأويله.

ورواية معاوية بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: من اعتق سائبة فبشوال من شيء، وعلى من والى، جريسته وله ميراثه، فإن سكنت حتى يموت أخذ ميراثه في بيت مال المسلمين إذا لم يكن له ولي (٣). وكان الصدوق في الفقيه فرّق بين كونه للامام وبين كونه مال المسلمين، حيث قال: بعد صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة: وقد روى في حر آخر: من مات وليس له وارث فماله لمشهريجه، يعني هل يلد (٤)، قال مصنف هذا الكتاب: متى كان الامام حاضراً فله للامام، ومتى كان الامام غائباً فماله لاهل بلده متى لم يكن له وارث ولا قرابة اقرب اليه منهم بالمدينة، ونقل صحيحة سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مسموم قتل وله اب نصراني لمن يكون دينه؟ قال: تؤخذ فتحمل في بيت مال المسلمين لأن جبايته على بيت مال المسلمين (٥). بل الشيخ أيضاً في التهذيب ما فرق بين كونه للامام وبين كونه من بيت

(١) الوسائل باب ٣ من حديث ٦ من أبواب ولاء صناد الجيرة ج ١٧ ص ٥٤٩.

(٢) راجع الوسائل باب ٤ من أبواب ولاء صناد الجيرة ج ١٧ ص ٥٤٩ لكن هذه الجملة في رواية

سليمان بن خالد ولا حظ باب ٤١ من حديث ١ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٦.

(٣) الوسائل باب ٣ من حديث ٩ من أبواب ولاء صناد الجيرة ج ١٧ ص ٥٤٩.

(٤) الوسائل باب ٤ من حديث ٤ من أبواب ولاء صناد الجيرة ج ١٧ ص ٥٥٢.

(٥) الوسائل باب ٣ من حديث ٦ من أبواب مولع الارث ج ١٧ ص ٣٨٢.

مال المسلمين حيث انه بعد نقل رواية معدوية بن عمار المتقدمة (١)، ورواية عبدالله بن سنان المتقدمة، التي فيها: وان لم يعص ذلك كان ميراثه ردة على امم المسلمين، ورواية أبي بصير المتقدمة التي فيها: وان لم يوال حداً فهو لا قرب الناس لمولاه الذي اعتقه (٢) قل:

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر - يعني رواية أبي بصير - غير معمول عليه، لأن الاخبار كلها وردت في انه متى لم يتوال السائة احداً كان ميراثه لبيت مال المسلمين، وقد استوفينا ما في ذلك في كتاب العتق، ووردنا في هذا ما فيه كفاية والحمد لله رب العالمين، ويزيد ذلك باباً برواه الحسن (٣) الى قوله: قال: يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين (٤)، ثم ذكر رواية عمار بن أبي الاحوص المتقدمة (٥). وذكر في كتاب العتق رواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام انه مثل عن المملوك يعتق سائبة؟ قال: يتوالى من شاء، وعلى من تولى جريته وله ميراثه، قلت: فان سكنت حتى يموت ولم يترك حداً؟ قل: يجعل ماله في بيت مال المسلمين (٦).

في لطريق شعيب العنقرقوني عن أبي بصير (٧) فيحتمل كونه يحيى بن القاسم فتأمل.

(١) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ٩ من ابواب ولاء صمان بخريرة ج ١٧ ص ٥٤٩.

(٢) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ١٢ من ابواب ولاء صمان بخريرة ج ١٧ ص ٥٥٠.

(٣) هكذا في النسخ ولم يعص لمراد من (الحسن).

(٤) الوسائل باب ٤١ قطعة من حديث ١ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٦.

(٥) الوسائل باب ٣ حديث ٦ من ابواب ولاء صمان بخريرة ج ١٧ ص ٥٤٩.

(٦) الوسائل باب ٤١ نحو حديث ١ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٦.

(٧) فاد طريقه كما في كتاب العتق من التهذيب حديث ١٥٧ هكذا الحسين بن سعيد عن شعيب،

وذكر صحيحة ابن سنان المتقدمة التي فيها زيادة (وقال الخ) (١) ولا دلالة فيها على المطلوب هنا.

ورواية أبي الربيع التي تقنع في معنى السائفة (٢)، ولا دلالة فيها أيضاً. ثم ذكر رواية عمارس بن الإحوص المتقدمة (٣) وهي تدل على كونه للإمام عليه السلام كما فهمت، فليس في كتاب العتق زيادة على ما في هذا المقام فتأمل.

لعل نظر الشيخ والصدوق بن ما ذكرناه من التأويل من أنه ولي المسلمين، وبنته بيت ما من المسلمين، أو بيت ما لهم بنته عليه السلام. وكأن ذلك مراد الشيخ المصنف أيضاً حيث قال أولاً أنه للإمام ثم ذكر أنه لبيت ما من المسلمين فتأمل.

وأما دليل الصدوق، فيكأنه يجمع بين الروايات المتقدمة وبين رواية السري، يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام: في الرجل يموت ويترك مالا ليس له وارث؟ قال: فقال أمير المؤمنين عليه السلام: اعط همشارجه (٤).

قال الشيخ في التهذيب: ورواه أيضاً، عن داود، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: مات رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام، فأعطى ميراثه إلى همشارجه (همشهرجه - خ ل ثل) (٥).

فجمع الصدوق، بجمع لا أول على ظهور الإمام عليه السلام، وهذه على

غيبته.

(١) نوسائل باب ٤١ حديث ٢ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٦.

(٢) نوسائل باب ٤٣ حديث ٢ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٨.

(٣) نوسائل باب ٤٣ حديث ١ من كتاب العتق ج ١٦ ص ٤٨.

(٤) نوسائل باب ٤ حديث ٢ من أبواب ولاء صبيان الجريرة ج ١٧ ص ٥٥٧.

(٥) النوسائل باب ٤ حديث ٣ من أبواب ولاء صبيان الجريرة ج ١٧ ص ٥٥٧.

وكان أمير المؤمنين عليه السلام يضعه في فقراء أهل بلده

وأنت تعلم أنها لا تصلح للمعارضة على تقدير التنافي حتى يجمع بهذا الجمع.

وأشار إليهما الشيخ في التهذيب والاستبصار وقال: بعد الرواية: فهذه مرسلات لا تعارض ما قلتمناه من الأحبار مع أنه ليس فيها ما ينافي ما تقدم، لأن الذي تضمن أن أمير المؤمنين عليه السلام أعطى تركته همشاريجه، ولمن ذلك فعل لبعض الاستصلاح، لأنه إذا كان المال له خاصة حازله أن يعمل به ما شاء وليس في الرويتين أنه قال: إن هذا حكم كل مال لا وارث له فيكون منافياً لما قلتمناه من الأحبار

وهذا توحيه حسن، فإنه وإن كان مشتملاً على الأمر باعطاء همشاريجه، فليس بمنافي لما تقدم، لأنه ماله يفعل به ما يريد. وقال في المختلف وما قاله الشيخ جيد، والمعتمد العمل على المشهور، من كونه للامام عليه السلام.

هذا كلام جيد، ولكن قال: بعده بلا فصل: وتأويل الصدوق لا بأس به، وكأنه الذي اختاره المفيد.

وهو غير جيد كما مر، إذ مر أن رويته غير صالح (١) للمعارضة فلا يحتاج إلى التأويل.

وأن كلام الشيخ المفيد راجع إلى المشهور، وأنه بعينه كلام الشيخ، فإن كان هو مخالفاً للمشهور فكذلك كلام الشيخ.

وأن حمل كلامه على كلام صدوق بعيد جداً ولمن في العبارة غلطاً. وأعلم أنه أشار في المتن أيضاً إلى ما ذكره الشيخ من الحمل، بقوله: (وكان عليه السلام الخ) ولكن ما علم صرفه عليه السلام في ضعف جيرانه من تلك الرواية، كأنه علمه

(١) هكذا في النسخ والصواب: غير صالح الخ.

وضعفاء جيرانه تبرعاً منه.

ومع الغيبة يقسم في الفقراء والمساكين ، فان خيف دفع الى الظالم.

من موضع آخر.

ثم اعلم أيضاً أنَّ في هذه الاخبار دلالة على الرد على الزوج والزوجة دونه عليه السلام فافهم.

قوله: «ومع الغيبة الخ» لعل دليل صرفه في زمان غيبته عليه السلام فيما ذكره انه عليه السلام مستعز عنه، وغيره محتج فعلموا رضاه به. وانه لو كان حاضراً ومستغنياً عنه، لفعله هكذا.

وتؤيده الرواية الدالة على فعل أمير المؤمنين عليه السلام فيسفي الملاحظة في صرفه بان يدفع الى المحتاجين من أهل بلد الميت.

يحتمل ان المراد بلد الموت وسد الميت، بل هو المتبادر من (همشارحه) فان كانوا حاضرين في بلد المال فينبغي احتبارهم، والآفي غيرهم، ومختار الأحق وقدرة الحاجة، ولو كان يوماً فيوماً ممكناً ينبغي ذلك أو دفع الى امين حتى يصرفه يوماً فيوماً عليهم ويختار الايتام على غيرهم والعاجزين على الكسب كالعجائز والشيخ والمرضى.

ويؤيد ذلك كله ما ذكره في الخمس.

وهو يقتضي كون المتصرف هو الحاكم النائب، ومع التعدد وتعذر اذنه يحتمل العدل المتصرف صرفه، الله يعلم.

ثم ان الظاهر على تقدير وصية الميت به ينبغي صرفه كله فيه لا الثلث مع الاحتمال الظاهر لظاهر ادلة الثلث في الوصية.

وقد حملنا على الوصية الخبر الذي على حل المال إليه عليه السلام (١)، وقد

(١) عن محمد بن يعقوب الصحاف، قال. مات محمد بن أبي عمير يباع السابري ويوصى الي وتترك امرأته لم

وكل من مات ولا وارث له وان كان حريئاً فيرأه للامام، وما يتركه المشركون خوفاً من غير حرب فلامام.

### المقصد الثاني: في موانع الارث

وهي خمسة: (الأول) الكفر، فلا يرث الذمي والحري والمرتد مسلماً، ويرث المسلم الكافر.

مر في عدم الرد على الروحة فتذكر فيه كانت في الرواية: (ولا يجوز دفعه الى العالم لأحد اختياراً، وان اخذه قهراً فلا اثم).

والظاهر عدم الضمان ان كان تصرفه فيه مشروعاً وبه لم تكن يد ضمان قبل الأخذ منه والآضامن كسره من الأموال فتأمل.

قوله: «وكل من مات الخ» دليبه ما تقدم من الاخبار، بل هذه المسألة هي تلك المسألة، والظاهر ان الاعادة للتصريح بحال الحري، وقد مر في بحث الجهاد (١).

دليل كون ما يتركه المشركون خوفاً من غير حرب له عليه السلام، فانه من الانفال، وذلك له عليه السلام.

قوله: «الكفر الخ» من موانع الورث عن الارث: الكفر، فانه يمنع الكافر بأنواعه - مرتداً واصلياً، ذمياً وحريئاً - من ان يرث شيئاً عن مورثه المسلم مطلقاً.

دليبه لعله الاجماع، والاخبار المحصصة لعموم آيات الارث واخباره واجماعه.

يترك وارثاً غيرها، فكتب الى العبد الصالح عليه سلام فكسب اليه، اعطى امرأة الربع واحل الباقي اليها، الوسائل باب ٢ حديث ٢ من أبواب ميراث الزوج ج ١٧ ص ٥١٥.

(١) لاحظ ج ٧ من هذا الكتاب ص ٤٣٦ الخ.



مثل حسنة جميل وهشام، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: فيما روى الناس عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: لا يتوارث اهل ملتين؛ وقال (قال - ثل): نرثهم ولا يرثونا ن الاسلام لم يزد في حقه الا شقة (١) (عزاً، الاستبصار - التهذيب).

فيها دلالة على ان المراد بعدم توارث الملتين عدم ارث الكافر من المسلم لا غير فلا يباقي التوارث بين ملتين كافرين، وهو ظاهر.

وحسنة محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: لا يرث اليهودي والنصراني المسلم، (المسلمين - يه صا)، ويرث المسلم (المسلمون - فقيه) اليهودي والنصراني (٢).  
فغيرهما يكون كذلك بالطريق الأول.

وحسنة أبي ولاد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: المسلم يرث امرأته النعمية وهي لا ترثه (٣)، وهي صحيحة في الفقيه، والاختبار في ذلك كثيرة بعضها يدل على عدم التورث بين استين.

وأول الشيخ ما يدل على عدم لتوارث بين الكافر والمسلم بعدم التوارث من الجانبين، وتحمل الذي يدل على عدم تورث المسلم بخصوصه ايضاً من الكافر على التقية مع عدم اعتبار أسناد شيء منها.

ويدل على منع المرتد بخصوصه ما في رواية أبي بكر الحضرمي: ولا يرثها ان مات وهو مرتد عن دين الاسلام (٤).

وما في الصحيح، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي عبدالله عليه السلام:

- (١) الوسائل باب ١ حديث ١٤ من ابواب مواقع الارث ج ١٧ ص ٣٧٦.
- (٢) الوسائل باب ١ حديث ٧ من ابواب مواقع الارث ج ١٧ ص ٣٧٥.
- (٣) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب مواقع الارث ج ١٧ ص ٣٧٤.
- (٤) الوسائل باب ٦ دليل حديث ٤ من ابواب مواقع الارث ج ١٧ ص ٣٨٦.

ولو كان لكافر ورثة كفار ومسلم فالميراث كله للمسلم،  
وان بعد كضامن الجريرة، وقرب الكافر (الكفار-خ ل) كالوالد  
(كالولد-ح).

فان لم يخلف مسلماً ورثه الكافر (الكفار-خ ل) ان كان  
أصلياً.

ومسم تنصر ثم مات؟ قال: مرثته لولده المسلمين (١).  
والمراد بالولد، هو الحاصل من ارتدده، وهو طهر.  
قوله: «ولو كان للكافر الخ» لعل دليله الاجماع، ومما سبق ظهر ايضاً  
ذلك فافهم.

ومرادهم بالوارث المسلم الذي يرث من ملكافر غير الامام عليه السلام،  
فانهم يورثون الكافر من الكافر معه وإليه اشار بقوله (وان بعد كضامن الجريرة)،  
فانه يفهم منه انه الفرد الأخفى والأبعد ولا يكون بعده منه ويحملون مادّة على عدم  
ارث الكافر ان كان وارث مسلم على الوارث الخاص للتبادر، وعدم علته من  
الوارث لشخص بخصوصه فافهم. ويؤيده عموم ادلة الارث وعدم ثبوت عدم ارث  
الكافر من الكافر مطلقاً.

قوله: «فان لم يخلف مسلماً الخ» لعل دليله عموم ادلة الارث مع عدم  
ثبوت المعارض والمخصص.

فلو تراقبوا في ذلك الينا نحكم لهم بالارث لاسلامي.  
ولكن هذا اذا كان الميت كافراً أصلياً، فلو كان مرتدّاً لم يرثه الكافر  
الوارث لا الأصلي ولا المرتد، فانه يحكم المسم عندهم، فانه لا يرثه الا المسلم.  
لما في مرسله أبان بن عثمان عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام في

فان خلف مع الولد الكافر زوجة مسلمة فلها الثمن والباقي للولد.

رجل يموت مرتدأ عن الاسلام وبه اولاد فقال: فانه لولده المسلمين (١).

لعل المراد المسلم، في صحيحة أبي ولاد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل ارتد عن الاسلام لمن يكون ميراثه؟ قال (فقال - ثل): يقسم ميراثه على ورثته على كتاب الله (٢).

وكذا في رواية محمد بن مسلم - كتبها صحيحة - قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد؟ فقال: من رغب عن دين الاسلام، وكفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله بعد اسلامه، فلا توبة له وقد وجب قتله وبات امرأته معه فليقسم ما ترك على ولده (٣).

كأنه ترك قيد الاسلام لأنه كان مسلماً، فمعلوم كون ولده كذلك.

فيها بعض أحكام المرتد، مثل عدم قبور توبته، لعله المطري، والمراد عدم سقوط القتل فافهم.

ولولم يكن له وارث مسلم فيرثه للامم عليه السلام كسائر من لا وارث.

لعل دليلهم الاجماع أو عموم ما يمنع الكافر عن الارث ويخصصونه في ارثه عن الكافر الاصل، فتأمل.

قوله: «فلو خلف مع الولد الخ» مغرغ على تورث الكافر من الكافر

مع عدم المسلم غير الامام، وعدم انتدبه إليه عليه السلام، أي فلو مات كافر أصلي وخلف ولداً كافراً وزوجة مسلمة مسروحة انثى، لانه لا يرث الا ما فرض لها، والفرض لها مع الولد الوارث هو انثى، والمفروض أن الولد الكافر يرث من بيه

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٧.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٣ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٦.

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٥ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٧.

وان (فان - خ) كان مرتد<sup>١</sup> ورثه الامام.  
ولو كان وارث المسلم كافراً فاليراث للامام.  
والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب، والكفار يتوارثون  
وان اختلفوا في الملل.

الكافر مع عدم وارث يمنعه.  
وبالجملة اذا لم يكن وارث لسكافر غير الكافر يرث من الكافر، ولو كان  
هناك وارث يرث في الجملة فانه لا يمنعه ولا يحجبه، لعدم ارثه المال، فهو بالنسبة  
إلى غير ما يرث كالمدوم، فكأنه مات كافراً ولم يخلف إلا كافراً.  
واعلم أن هذا التقرير يقتضي ان يكون لها ربيع، فها ترث مع عدم الولد  
السوارث الربيع، وهذا كذلك.  
وان الولد انما يرث ما بقي فتأمل في قوله.  
ويمكن ان يقال انها انما ترث الربيع مع عدم الولد اصلاً، وارثاً كان أو  
غيره، لظاهر الأدلة من الكتاب والسنة.

ولكن بقي انه ينبغي ان يكون الحكم مبنياً على عدم الرد على الزوجة،  
فعلى مذهب المصنف، يكون (١) على تقدير غيبة الامام عليه السلام، وعلى المذهب  
الذي يرد عليها يكون الكل لها ولا يكون لولد شيء اصلاً، واذا قيل بعدم الرد  
مطلقاً يكون ما ذكره على عمومها صحيحاً، وهو صاهر.

قوله: «وان كان مرتد<sup>١</sup> الخ» أي ان كان الميت الكافر مرتد<sup>١</sup> ولا وارث  
له مسلم، وان كان له وارث كافر من جسده ام لا، لم يرثه الكافر، بل الامام  
عليه السلام، قد مر وجهه مع التأمل.

قوله: «ولو كان وارث المسلم الخ» دليله أيضاً قد مر وهو ظاهر.

قوله: «والمسلمون يتوارثون الخ» دليل توارث المسلمين باختلاف

(١) يعني عدم الرد.

ولو اسلم الكافر على ميراث قبل القسمة شارك ان ساوى واختص به ان كان أولى، ون كان بعدها أو كان الوارث واحداً فلا شيء له.

اصنافهم بعضهم من بعض، والكفار بأنواعهم كذلك - إلا الأصلي عن المرتد ويحتمل كون العكس كذلك فتأمل - هو عموم ادلة الارث كتاباً وسنة واجماعاً من غير معارض، وهو ظاهر.

قوله: «ولو اسلم الكافر على ميراث الخ» اذا كان الوارث كافراً والموروث منه مسلماً وكان هاك من يرثه من ورثته المسلمين، فان كان واحداً حار المال فلا شيء لمن اسلم بعده سواء تصرف الوارث في المال ام لا، وسواء كان اقرب من اسلم ام لا، فانه بمجرد الموت انتقل التركة اليه بأدلة الارث بوصفه عنه يحتاج الى دليل، وليس الا ان يكون لوارث اماماً عليه السلام فان بعضهم اشترط نقله الى بيت المال.

لعل مراده بيت ماله، وليس له دليل واضح بعد ان تقرره الوارث، فيكون مثل سائر الورثة فتأمل وسيحيى بيان تلك المسألة.

وان كان متعدداً، فان اسلم وارث آخر بعد القسمة فلا شيء له، لما مر، وان اسلم قبلها، فان كان مقدماً وقرب الى الميت ممن كان اخذ المال كله، وان كان في مرتبتهم شاركهم بحصة.

وهذا الحكم خلاف قواعدهم، لما تقدم من ان المال بعد الموت ينتقل الى من يرثه في تلك الحال، اذ لا يبقى مع بلا مالك، وبعدة لا وجه للانتقال عنه الى آخر.

ولكن الظاهر انه مجمع عليه، ومستندهم احبار اهل البيت عليهم السلام، فيمكن ان يقال يبقى على حكم ما لميت اى ان يقسم أو يسلم الباقي ويصير بلا مالك بالفعل غير الله، ولا تعد في ذلك اصلاً او ينتقل الى ملك الموجودين ملكاً

متزلزلاً ثم يستقل منهم كله أو بعضه الى من يسلم بعده.  
ويحتمل ان يكون اسلامهم كاشفاً من نه كان لهم بعد الموت، والظاهر  
الأول فتأمل.

والاخبار التي هي مستند الحكم صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله  
عليه السلام في الرجل يسلم على الميراث؟ قال: ان كان قسم فلاحق له، وان كان  
لم يقسم فله الميراث، قال: قلت: والمبد (العبد- ثل) يعتق على ميراث؟ فقال:  
هو بمنزلة (١).

وحسنة عبدالله بن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: من اسلم  
على ميراث قبل ان يقسم فله ميراثه، وان اسلم بعد ما قسم (وقد قسم - ثل) فلا  
ميراث له (٢).

وحسنة محمد بن مسلم، عن (عليهما السلام)، قال: من اسلم على  
ميراث قبل ان يقسم الميراث فهو له، ومن اسلم بعدما قسم فلا ميراث له، ومن  
اعتق على ميراث قبل ان يقسم الميراث فهو له، ومن اعتق بعدما قسم فلا ميراث  
له، وقال في المرأة: ان (اذا- ثل) اسلمت قبل ان يقسم الميراث فله الميراث (٣).  
وفي رواية الباق، عن أبي عبدالله عليه السلام: من أسلم على ميراث قبل  
ان يقسم فهو له (٤).

وصحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مسلم  
مات، وله أم نصرانية، وله زوجة وولد مسلمون؟ قال: فقال: ان اسلمت أمه قبل  
ان يقسم ميراثه اعطيت السدس، قلت: فان لم تكن له امرأة ولا ولد ولا وارث له

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٢.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٢.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٢.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٥ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٢.

ولو كان الوارث الامم فهو اولى وان لم ينتقل (ينقل - خ ل) الى بيت المال.

سهم في الكتاب من المسلمين وأمه نصرانية و(له - كا) قرابة (قرابته) نصارى ممن له سهم في الكتاب لو كانوا مسلمين لمن يكون ميراثه؟ قال: ان اسلمت أمه فان جميع ميراثه لها وان لم تسلم أمه واسلم بعض قرابته ممن له سهم في الكتاب فان ميراثه له، وان لم يسلم من قرابته احد فان ميراثه للامام (١).

واعلم ان (انه خ) في الحكم - انه إن أسلم وارث أو أعتق قبل القسمة، فان كان ممن يرث مع الموحدين ورث حصته، سواء بينها تفاوت ام لا، وان كان بعدها فلا يرث - اشعاراً (اشعار) - يعلم انتقال التركة بمجرد الموت الى الوارث فيها اذا كان الميت مديوناً فتأمل.

وان المراد - (شارك) و (ساوى) - اخذ حصته ان كان ممن يرث ولو لم يكن مساوياً في الحصة كما ذكرناه، وهو ظاهر.

قوله: «ولو كان الوارث اماماً الخ» وجه اختصاص الامام من بين وحدة الوارث - بنقل المال الى بيت مال - غير ظاهر بعد الحكم، بانه ان كان واحداً فالميراث له، وان اسلم آخر مساوٍ أو اعلى بعد الموت والمذكور ثالث الأقوال.

وقيل: الامام عليه السلام اولى.

وقيل: من اسلم اولى مطلقاً.

ومقتضى الدليل السابق نقول الثاني كما في غيره عليه السلام.

وانظروا ان مراده من بيت المال بيت ماله عليه السلام لا بيت مال المسلمين، بناء على ما تقدم وصرح به في القواعد.

ثم انه يحتمل ان يكون كناية عن تصرفه عليه السلام فيه بنفسه أو وكيله فحينئذ لو تصرف ولم ينتقل ثم اسلم وارث لم يكن له شيء.

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٠.

## والزوج كالواحد على رأي، والزوجة كالمتعدد على رأي.

ويمحتمل ارادة حقيقته فما لم ينقل وان تصرف يكون له لو اسلم ولكن ينبغي اخراج التصرف الناقل إليه بعد الله يعلم.

**قوله: «والزوج كالواحد الخ»** يعني «دا حلفت المسلمة ورثة كفاراً وزوجاً مسلماً أو بالعكس فالزوج كالوارث الواحد القريب، الذي حكم بأن المال له، فان اسلم بعده أحد من الورثة ليس له ميراثه، فانه بمجرد موتها استورث الزوج كل التركة، النصف أو الربع بالمرض ان قلنا بأن المراد بالولد المانع عن النصف مطلق الولد، وارثاً كان ام لا، والباقي بالرد.

دليله ما تقدم في اثبات الرد.

وقيل: ان الباقي لوارث ان اسلم قبل القسمة بين الامام والزوج. والروحة كالمتعدد. فان اسلم وارثه بعد القسمة بين الروحة والامام فلا شيء له، بل لها الربع، -ويمحتمل الثمن ان كان لها ولد- والمأني له عليه السلام. وان اسلم قبلها فلها الربع -ويمحتمل الثمن ان كان له ولد- والباقي لمن أسلم.

هذا على تقدير عدم الرد، اما على تقدير الرد فهي كالواحد تجوز المال، فلا شيء له ولا للامام عليه السلام.

وقال في القواعد: ان قلنا بالرد عليها لم يرث، وان منعناه ورث ما فضل عن فرضيهما.

ينبغي التفصيل نقل القسمة أو بعدها إلا أن يكون مسياً على مع الامام، الكافر. وبالجملة، المسألة فرع مسألة الرد وقد مرّت فكان ينبغي على مذهب المصنف هنا في الزوجة التفصيل بانه ان كان حراً المحصور فهي كالمتعدد، والآ فكالواحد.

فكان المقصود ذلك، وترك للظهور أو اشار الى الرجوع عن الأصل.



قال في الشرح: هذه المسألة مبسّطة على أصليين: (الاول) ان الوارث الواحد لا شركة معه اذا اسلم الكافر بعد موت المورث. ونخالف فيه ابن الجعيد حيث شركه بينها اذا كانت التركة عيناً باقية في يد الوارث.

وانت قد عرفت أن المشهور راجع، فذهب ابن الجعيد ضعيف، ولهذا حكموا بالمشهور من غير اشارة الى خلافه في اكثر المتون. ويؤيده أن هذا لخيل حر في بعض المواضع الأحر مثل الرق ولم ينقل منه فيه ذلك، ولأنه لا دليل على تعيين هذه العاية.

ثم قال: (الثاني) الخلاف المتقدم في الروحين، فعلى القول بالردّ مطلقاً اذا اسلم الكافر على ميراث وورثاء فلا شيء له، وعلى العدم مطلقاً يشارك ما لم يأخذه الامام أو يصرف في مصارفه.

وانت تعلم ان مقتضى كلام المصنف كالواحد والمتعدد، وان لم ينقل الى بيت المال كان عليه ان يقول: يشارك ما لم يقسم بين الروح أو الروجة والامام أو لم ينقل الى بيت المال ان جعلاً معصومين على تقدير عدم الردّ فيكون مثل ما كان الامام وحده فتأمل (١).

ثم نقل القول بأن الفضل من سهمها لمن اسلم، عن الشيخ في النهاية وابن البراج مع قولها بالردّ، وقاب: ونص على ذلك المحقق في البكت، محتجاً بأن الزوج لا يستحق سوى النصف، ولردّ انما يستحقه اذا لم يوجد للميت وارث محقق ولا مقدّر، وهنا انوارث لمقدّر موحود، فانه اذا عرّض على الكافر الاسلام واسلم صار وارثاً ومنع من الردّ، والآ ردّه.

وانت تعلم ان هذا الحكم والاحتجاج ضعيف، فانه قد ثبت الردّ بالادلة

(١) اشارة الى انه قد يكون بيت المال كناية عن احد الامام عليه سلام وتصرّحه فلا بأس به حيث لا ان (أو يصرف) غير جيل (منه رحمه الله).

ومدلولها مع عدم الورث، ان اصل كَلِّه له، أو لها، والمتبادر من الوارث هو الذي يرث بالفعل المحقق، لا المقدّر.

ولأنه قد دلت الأدلة على منع الكفر من الارث فيكون الكافر ممنوعاً حال الموت فينتقل المال اليهما.

وأيضاً لا شك انها أقوى من بعض الورث مثل الامام، وقد مرّ ان المال له مع وجود وارث كافر.

وأيضاً جارٍ في كلّ مانع يحتمل زواله، مثل الرق، فتأمل.

وأيضاً احتجاجة جارٍ في كل وارث منع كافر عن الارث سواء ورث فرضاً ورثاً أو قرابة خصوصاً الذي يأخذ بالفرض والرقم.

ونقضه في لشرح بالبست، وهو منقوض بغيره أيضاً، ولانه حينئذ الى أي زمان يصير ويتوقف ينبغي الى ان يقرض وما يبق احده، اد قد يتصور الاسلام في زمان آخر غير الزمان الأول الذي عرض عليه وامتنع، مع انه ضرر ما قالوا به وان كان الشرط هو العرض مرة واحدة، مع احتجاجة الى دليل فقد يتعذر بالعيبه والعساوة والجنون الا ان يقال باخراجه.

وبالجمله مفتضى لقول بآرة انها ك لواحد، وان الواحد يرث الكل ولا يشاركه احد وان اسد قبل تلف العين في يده.

ثم قال: والتحقيق ان الوارث الواحد ان عني به الوارث للجميع بالفرض والرد فالحق ما قالوه، وان عني به الورث مطلقاً ولحق، لمنع مع انسياق الدليل في البنت الواحدة، وهرق بينهما تكسّف، فحسبّ الاقرب المنع، وهو مختار ابن إدريس، وشيخنا في المختلف.

وأنت تعلم ان الوارث الواحد ليس من المسائل الاصوليّة والامور المقررة وليس في الدليل أيضاً حتى تحقق المراد منه ويتبع في كلامهم، فكلّ احد يفتره بما

وكذا البحث لو كان الميت كافراً، والورثة كفار، لكن هنا لو أسلم قبل القسمة اختص وإن كان مساوياً.  
والطفل تابع لأحد أبويه في الإسلام الأصلي والمتجدد، فإن بلغ وامتنع عن الإسلام قهر عليه، فإن امتنع كان مرتداً.

يطابق مضمونه، وإن مثل هذا أمثله كثير، وأنه في مرتبة المدعى.  
على أنه قد يناقش في كلامه بأنه ينبغي أن يقول: إن كان الوارث الواحد يرث الجميع بالفرض والرد، فالحق ما قلناه، وإن كان غيره فالحق المنع.  
وبأنه - وإن كان الواحد من يرث الجميع بالرد والفرض - يمكن القول بالمنع، فإن الزوج والزوجة يرثان الكل كذلك، إذا كانا غيرهما موجوداً، والفرض ثبوت الرد وهو ظاهر.  
وأنه إن كان مطلقاً يمكن فيه ما قلناه، وإن ترجيح الحكم بدون ترجيح ما يبتني عليه غير حيد، وعلى كل فالظاهر - مع رد - لمنع، وهو المشهور، وعليه الأكثر.  
قوله: «وكذا البحث لو كان الميت كافراً الخ» يعني ما سبق من أنه إذا أسلم وارث كافر عن ميراث... الخ كان الميت الذي يورث منه مسلماً مع إسلام بعض الورثة، وحكم ما إذا كان الميت كافراً ولم يكن في الورثة مسلم، مثله، فإذا أسلم من يرث الكافر في الحملة، فإن كان الكافر الوارث الذي يرثه واحداً لم يرث شيئاً، وإن كان متعدداً، فإن كان بعد القسمة فكذلك، وإن كان قبلها يرث ما ترك كله ويخص به وإن كان بعيداً، والكافر الوارث الباقي قريباً مثل المعتق المسلم وضامن الجريرة مع الآباء والأولاد، فلو كان مدل قوله: (وإن كان مساوياً) (وإن كان بعيداً) لكان أولى.

قوله: «والطفل تابع الخ» لعل دليله: لإجماع، والخبر، فيترتب عليه أحكام الإسلام من الإرث وغيره.  
لكن يقتضي ذلك أنه بمجرد إنكاره لإسلام لا يكون مرتداً عن الفطرة،

ولو خلف الكافر اولاداً صغيراً لاحظ لهم في الاسلام، وابن اخ وابن اخت مسلمين، فالميراث لها دون الاولاد، ولا اتفاق على رأي.

بل يجبر على الاسلام ولا يقتل، وان سلم قهراً يكون مقبول الاسلام، وان امتنع يكون حينئذ مرتداً كما هو ظاهر المتن، وذات مصنف غير طاهر، وسيحيى تحقيق الارتداد وأحكامه واقسامه ان شاء الله تعالى.

قوله: «ولو خلف الكافر الح» وحلف الكافر وارثاً قريباً غير مسلم، وبعداً مسماً كالاولاد الذين لاحظ لهم في الاسلام أي لا أم لهم مسلمة يتبعونها، وابن اخيه وابن اخيه المسلمين فالاولاد بحكمه، فلا ارث لهم، فانهم بمنزلة العدم، فالمال لابن الاخ والأخت.

فان كانا للاثوين او للاثين فمال بينهما بالتثليث، لابن الاخ الثلثان، ولابن الاخت الثلث مثلها، وان كانا للام قال المصنف.

وان كانا مختلفين فلكلالة لام السدس، والباقي لكلالة الاب، أو لكلالة الأب والأم، وان كان احدهما للاب والآخر للاثوين يسقط لمقترب بالاب ويرث الآخر، ولا يجب على الوارثين الاتفاق على الاولاد، للاصل والقواعد المقررة وهو مختار المتن، وابن ادریس، والمحقق.

والأكثر على خلاف ذلك، برواية مالك بن اعين، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن نصراني مات وله ابن خ مسلم، وابن اخت مسلم، وللنصراني (له - ثل) اولاد وزوجة نصراني؟ قال: فقال: ارى ان يعطى ابن اخيه المسلم ثلثي ما تركه ويعطى ابن اخته (المسلم - به) ثلث ما تركه ان لم يكن له ولد صفار فان كان له ولد صفار فان على الوارثين ان ينفقوا على الصغار ممّا ورثا من ابيهم حتى يدركوا، قيل له: كيف ينفقان (على الصغار - به)؟ قال: فقال: يخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة ويخرج وارث الثلث الثلث النفقة، فاذا دركوا قطعاً

(قطعوا- يه- ثل) النفقة عنهم، قيل له: فان اسلم الاولاد (اولاده- يه) وهم صغار؟ قال: فقال: يدفع مائرك ابوهم الى الامام حتى يدركوا، فان بقوا (اتموا- يه) على الاسلام دفع الامام ميراثهم إليهم فان لم يبقوا (لم يتموا- يه) على الاسلام اذا ادركوا دفع الامام ميراثه الى بن اخيه وابن اخته المسلمين، يدفع الى ابن اخيه ثلثي مائرك، ويدفع الى ابن اخيه ثلث مائرك (١).

هي مخالفة للقوانين فمكر طرحها لعدم الصحة، لعدم توثيق مالك، بل يفهم ذمه.

قال في الخلاصة: روى أنكشي: ان مالك بن اعين ليس من هذا الامر في شيء، وعن علي بن احمد الطريقي انه كان مخالفاً.

فالقول بالصحة كما فعله في الشرح والمختلف مشكك، لعل المراد: اليه صحيح، ولكن حينئذ لا تصلح للحجة في مثل هذه الأحكام المخالفة للقوانين وهو ظاهر.

على أن في متنه ايضاً قصوراً حيث حكم أولاً بتوريث ابن الاخ وابن الأخت ولم يفصل بأنه اسلم الأولاد ام لا. وحكم بعده مانه ان اسلموا يعطى الامام الخ.

ويفهم وجوب الانفاق عن ابني لاح والاحت مع عدم العلم بانهم اسلموا.

ولم يفهم وجوب الانفاق على الامام مع عدمه بالاسلام، بل ظاهر دفع الميراث إليهم ان بقوا على الاسلام، ولهما بالتثليث ان لم يبقوا، يشعر بعدم الانفاق فتأمل فلا يحتاج إلى التأويل والتزويل.

(١) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب مواعع الارث ج ١٧ ص ٣٧٩ وفيه نقلاً من لعنه عبدسك بن اعين أو مالك بن اعين.

ونقل في الشرح انه نزل على أربعة وحوه (الأول) أن المانع اما هو الكفر، وهو مفقود في الاولاد.

وردة بأن عدم الاسلام أيضاً مانع، وعلى تقدير تسليم الحصر، الاولاد في حكم الكفار.

وأنت تعلم ان الذي ثبت بالاجماع أو غيره أن الكفر مانع، وهو ظاهر في الحقيقي، فتخصيص عموم الأدلة بغير ذلك مشكل فتأمل، فلا يُردّ هذا التنزيل بالردة المذكور.

نعم يمكن رده بأنه حينئذ يصرح بتوريث الاولاد، لا ابني الاخ والاخت، والانفاق عيها، بل يأخذها الحاكم ويفق، وهم حواجز الأخذ منهم بعد ان كفروا، وبالجملة ان التنزيل لا يصلح ما في هذه الرواية.

(الثاني) تنزيلها على ان اسلام الصغير ميعد للاسلام الحقيقي والكافر الحقيقي اذا اسلم قبل القسمة يرث وهنا الصغير مذموم مقدوره، اذ لا يقدر الا على اظهار الاسلام وليس ذلك سبباً للارث بالفعل، بل للمراعاة لينكشف الحال بعد البلوغ.

وردة أيضاً بأن الاسلام الحقيقي السابق المستقر لا يعارض مثل هذا. وفيها بعض ما تقدم لانها قريبان منه.

(الثالث) تنزيلها على عدم قسمة ابن حين البلوغ والاسلام، وان قوله: (يعطى ابن اخيه وابن اخته) ليس بصريح في حصوله، وماردته (١).

ويمكن رده بأنه أيضاً ما يندفع جميع مدعيا، فان الانفاق لأي شيء؟ على انه ظاهر في حصولها، اذ قال: فان على الورثين الخ.

(الرابع) حملها على الاستحباب.

(١) يعني ماردة شارح كما رده الاولين ولكن يمكن رده الخ.

ولو ارتدَّ أحد الورثة فنصيبه لورثته ون لم يقسم، لا لورثة الميت.  
(الثاني) الرق، فلا يرث ولا يورث، إذ لا ملك له، سواء كان  
قنّاً، أو مُدبراً، أو مكاتباً مشروطاً، أو مطلقاً لم يؤدّ، أو أُمّ وليد، فلو كان

ثم قال: الثلاث الأول مستفادة من تحقيقات الامام المحقق نعم الدين في  
الكنت، والأخيرة تنزيل شيخنا الإمام المصنف في المختف.  
وأنت تعلم ان الرابع صحيح إلا انه خلاف الظاهر، ولكن ارتكابه  
للجمع بين القوانين والأدلة غير بعيد.

ويؤيده عدم صحتها، فلا يمكن القول بوجود مضمونها لذلك،  
والمستحبات تسامح في دليها كثيراً فتأمل.  
ولو كانت صحيحة لوجب العمل لا يمكن القول بمضمونها، مع عدم تعديته  
اصلاً، بل جعلها حكماً في قضية مع التعديّة الى عن هذه الصورة فالى عن هذه  
الصورة ايها وحدت اولى من مثنها أيضاً يعني في كل موضع يكون فيه الأولاد  
الصغار للميت الكافر مطلقاً مع ورث مطلقاً، سواء كان مؤخراً عنهم في الارث أو  
في مرتبتهم، وهو بعيد.

قوله: «ولو ارتدَّ أحد الورثة الخ» يعني اذا استورث احد من ميت كافر  
أو مسلم شيئاً ثم ارتد ومات لم ينتقل ما استورثه الى ورثة الميت الأول، بل هو لورثة  
الثاني، سواء كان الثاني وحده أو مع جماعة وارثه ومات قبل القسمة أو بعده.  
هذا اذا كان مطلقاً (١)، وإما اذا كان فطرياً فلم يحتج الى فرض موته،  
وجهه ظاهر.

قوله: «الثاني الرق الخ» المانع الثاني من الارث هو الرق فلا يرث رق  
اصلاً، محضاً كان أو فيه شائبة العتق، مثل المكاتب المشروط أو المطلق مع عدم

(١) هكذا في النسخة المخطوطة والصواب (ميتاً)

احد الوارثين رقاً اختص الحر وان بعد - كالمعتق وضامن الجريرة - ومنع العبد وان قرب كالولد ولا يمنع ولد الولد برق ابيه ولا كفره.

اداء شيء، أو المدبر، أو أم الولد، ولا يورث منه أيضاً.

استدل عليه بعدم الملك، فانه لا يملك، فلا يدخل شيء في ملكه فلا يخرج لذلك. هذا ظاهر ان ثبت ذلك وقد مرّ يبحث فيه مراراً فتذكر.

ويمكن الاستدلال أيضاً على عدم ارثه من غيره أيضاً بما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم التي في اسلام الوارث عن ميراث: (قلت: العبد يعتق على ميراث؟ فقال: هو عنزلته) (١).

وما في حسنة: ومن اعتق عن ميراث قبل ان يقسم الميراث فهو له، ومن اعتق بعد ما قسم فلا ميراث له (٢).

فيها دلالة على ارثه ان اعتق قبل القيمة.

وصحيحة أيضاً، عن احدهما عبيهما السلام قال: لا يتوارث الحر والمملوك (٣).

ومثله رواية جميل ومحمد بن حمر، عن أبي عبد الله عليه السلام (٤).

وهما لا تدلان على عدم ارث الحر عن العبد فتأمل.

ورواية مهزم - المجهول -، عن أبي عبد الله عليه السلام في عمد مسلم وله أم نصرانية وللعبد ابن حر، قيل: أرايت ان ماتت أم العبد وبركت مالا؟ قال: يرثها ابن ابنها الحر (٥).

(١) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ٤ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٢

(٢) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ٣ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٢

(٣) الوسائل باب ١٦ حديث ١ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩١.

(٤) الوسائل باب ١٦ حديث ٤ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٠.

(٥) الوسائل باب ١ حديث ١٨ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٧٧.



ولو عتق (اعتق خ ل) قبل القسمة شارك ان ساوى، واختص ان كان اقرب، ولو عتق بعدها أو كن الوارث واحداً فلا شيء له، ولو قسم بعض التركة ثم عتق أو اسلم شارك في الجميع.

وتدل عليه أيضاً الروايات التي تدل على عتق الوارث ليرث، وسيجيء، فيلزم منه ان يرث الحر البعيد من الورثة وان كان معتقاً أو ضامناً جريرة مع وجود الرق القريب، مثل الآباء، والأولاد، لان البعيد وارث، ولا وارث غيره، فلا يمنع كسر القريب من ارث المسلم البعيد وان كان فرعاً، نظراً الى ان البعيد انما يرث بسبب قربه من القريب، ويأخذ ما يأخذه، فهو فرع، فاذا لم يستحق هو شيئاً فلا يرث فرعاً، لانه هو وارث بالاستقلال مثل القريب، وليس فرعاً له الا انه ما يرث مع وجوده وارثاً وهو ظاهر مما تقدم.

ويدل عليه (١) بخصوصه رواية مهملة متقدمة، ولا يضر الجهل بحاله. وكذا الكلام في عدم منع رق لميراث الحر البعيد من ارثه، وهو ظاهر مما تقدم. قوله: «ولو عتق قبل القسمة الخ» البحث في العتق على ميراث، مثل الاسلام عليه وقد مر مفضلاً الا العتق، والاسلام بعد قسمة البعض دون البعض، فحكم هنا بشركة المعتق والمسلم في كل التركة، ما قسم، وما لم يقسم. هذا اما يكون مع فرض كونه الأحرار والمسلمين الذين كانوا حين الموت وقبل اسلام من اسلم، وعتق من اعتق ممن يرث ويشارك معهم في الارث مثلهم. واما اذا لم يكونا كذلك بأن يكون من اعتق أو اسلم اقرب منهم وماتعين من ارثهم، يكون جميع التركة محتصة بهما، فلوقال (٢): (شارك أو اختص) - كما قاله في القواعد - كان أولى.

وذكر فيه احتمالين آخرين، وهو الشركة أو الاختصاص في الباقي، وعدم

(١) يعني المختص.

(٢) أي على عدم منع كسر القريب، البعيد عن الارث (هكذا في هامش بعض النسخ)

الارث أصلاً ولكن قال: (على تعد).

ولمن وجه الأول انه يصدق عليه أنه أسلم أو اعتق قبل القسمة فتجري الأدلة التي دلت على التوريث من كل التركة حينئذ.

ووجه الثالث (١) انه قد ثبت الارث لغيرهم بدليل منعهم، فانه قد دل على انهم بمنزلة العدم فيكون اميراث غيرهم وملكوه، لأدلة الارث وقد نخرج منه ما اذا ثبت الاسلام والعتق قبل القسمة أصلاً بلاجماع والنص وبقي الباقي، اذ يصدق عليه انها ما وقعا قبل القسمة، فانه لا شك به وجدت القسمة في الجملة فلا يوحد نقيضها، فان الماهية توجد بوجود فرد منها، ولم يتعلم بعدم جميع أفرادها.

وبالجملة، بعد تحقق انتقال المال إلى المسم والحرة الموجودين بعد الموت بلاحصل. اذ بقاء ملك بلا مالك عندهم غير مقبول. يحتاج الانتقال عنهم إلى غيرهم إلى دليل، والدليل غير صريح فيما اذ وقعا بعد لشروع في القسمة، لاحتمال اختصاصه بما اذا لم يشرع أصلاً.

وان لم يكن طاهراً في ذلك فلا شك في احتماله، وهذا المقدار كافٍ. إلا أن يقال: إن المال باقٍ على حكم مال الميت حتى يقسم ويسلم أو يعتق الباقي أو انه ينتقل إلى الموجودين ملكاً مترزلاً، لان الأصل عدم اللزوم، ويقال: إن الأدلة ظاهرة في قسمة لكر يعني اذا سم أو أعتق وارث قبل قسمة الميراث والميراث هو الكل، لانه عبارة عن جميع ما تركه الميت، ويأخذه قريب، لانه. فكأنه إليه نظر المصنف وعبره ورححوا الاحتمال الاول.

ومما تقدم علم وجه الثاني، وهو به يأخذ الوارث بعد الاسلام والعتق حصته مما لا ينقسم، ولا يأخذ مما قسم، اذ يصدق على الاول انه اسلم قبل قسمته

(١) وهو ما لو كان العتق أو الاسلام بعد القسمة.

ولو لم يكن وارث سوى العبد اشترى من التركة واعتق واخذ الباقي ويقهر المالك على البيع، سواء كان اباً أو ابناً أو غيرهما حتى الزوج والزوجة على رأي.

ولا يصدق على الثاني فتأمل.

ثم ان الظاهر انه اما يكون ذا كان له حصة في المنقسم وغيره، واما اذا لم يكن له حصة في المنقسم فالظاهر ان ليس فيه الا الاحتمال الاول، مثل زوجة اسلمت قبل قسمة مالها فيه حصة وبعد قسمة ما ليس لها منه حصة مثل الرباع والعقار، ومثل ان قسم المال بين زوجتين والأولاد بأن اخذتا الثمن واسلمت أو اعتقت اخرى قبل القسمة بيها أو أسلم أو اعتق احد الأولاد قبل القسمة بيهم.

وانه اذا كان الوارث ابواحد هم الإمام عليه السلام واعتق الوارث يحجى فيه الاحتمالات المتقدمة في الاسلام الارث، والمنع، والتحصيل.

قوله: «ولو لم يكن له وارث سوى النخ» اذا مات شخص ولم يخلف وارثاً حراً وان بعد سوى الامام، وخلف قريباً مملوكاً لو لم يكن كذلك لورث، فان كان أبويه يملك بالشراء، بالاجماع المقبول (في الشرائع) وبالنصوص.

مثل صحيحة سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يمت وله ام مملوكة قال: تشتري من مال ابنها ثم تعتق، ثم يورثها (١).

وصحيحة عبد الله بن منان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا، وله ام مملوكة؟ قال: تشتري امه وتعتق ثم يدفع اليها بقية المال (٢). وحسنه عنه عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ و ٢ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤.

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤.

يموت وله أم مملوكة، وله مان، ان تشتري أمه من ماله ثم يدفع إليها بقية المال اذا لم يكن له ذوة قرابة لهم سهم في الكتاب (١).

لعل المراد بالسهم في الكتاب مطلق الارث وكأن الاب مفهوم بالطريق الأولى فان عتق الاب أولى، ولما سيحيى من عتق الولد وغيره مثل الزوجة والقرابة فالأب أولى.

وتدل عليه ايضاً مرسنة ابن بكير عن بعض اصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا مات الرجل وترك به وهو مملوك، أو أمه وهي مملوكة أو اخاه أو اخته وترك مالا، والميت حر اشتري مائة نكاح ابوه أو قرانته ووُثِرَتْ مائة من المال (٢).

واخرى له عنه عليه السلام (٣) المستفيضة  
يحتمل ان المراد بالاب والام ههنا الأولاد لا الاحداد والحذات ايضاً، فان دعوى الاجماع فيهم غير طاهر، بل شمول بعض لهم كذب.  
ويؤيده ان ليس لهم حكمهما في لارث، بل هم في المرتبة الثانية.  
ويحتمل ارادة العموم كما في غير هذه المسألة.

واما الاولاد، فقل بعض بعدم شرائهم وعتقهم، بل اقتصر على شراء الابوين فقط، لعدم الاجماع، والاحص، وادلة عدم توريث الرق.  
وبالجملة ان هذا احكم محالف بقواعدهم، وثباته يحتاج الى دليل قوي.  
وقال بعض بشرائهم واسعتق، لأهم كالأباء، ولصحيحة جميل، قال:  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ويترك ابناً مملوكاً، قل: يشتري ابنه

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ٦ من ابواب مواقع الارث ج ١٧ ص ٤٠٥

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من ابواب مواقع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤

(٣) الوسائل باب ٢٠ حديث ٩ من ابواب مواقع الارث ج ١٧ ص ٤٠٧

من ماله فيعتق ويورث ما بقي (١).

وما في صحيحة وهب بن عبد ربه - في ولد أم ولد تزوجت من رجل، ومات الرجل وخلف ولده - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن كان ترك مالا اشترى منه بالقيمة (بالقيمة منه - ثل) فاعتق وورث (٢).

والظاهر أن الرجل كان رقاً واعتق ثم مات فلا يحتاج إلى ما ذكره في المقيده (٣)، فإنه تكلف بعيد، بل غير ممكن.

ورواية سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك أماله مملوكاً ولم يترك وارثاً غيره وترك مالا؟ فقال: يشتري الابن ويعتق ويورث ما بقي من المال (٤).

كأنه لا فرق بين الابن والبنات.

ويشعر به صحيحة وهب بن عبد ربه (٥)، ويؤيده رواية اسحاق الآتية (٦).

وأما غيرهم من الأقارب فبعض بعض من الشراء، والعتق، كالمحقق في الشرائع مع قوله بما تقدم، لما تقدم من أنه خلاف القوانين ولا دليل عليه. وبعض كالمصنف والمحقق ثماني، قال به، للقياس باستحراح العلة ولما

(١) الوسائل باب ٢٠ نحو حديث ٤ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٥.

(٢) الوسائل ج ٥ - ٢٠ قطعة من حديث ١٢ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٧.

(٣) في المقيده - بعد من الخبر - هكذا قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله - وهذا الخبر هكذا فسقته بقوة اسناده، والاصل عندنا أنه إذا كان أحد الابوين حرّاً - وبه حرّاً - وقد يصدر عن الامام عليه السلام بمقتضى الخبر ما يكون معه الاتكاري والحكدي من قائله (نهي) بمقيده ج ٤ باب ميراث أمك رقم ٥٧٣٦ طبع الاحويدي ونقحه في الوسائل أيضاً تحت رقم ١٣ من الباب

(٤) الوسائل باب ٢٠ حديث ١٠ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٧.

(٥) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ١٣ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٧.

(٦) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ٨ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٧.

سيحيء من الخبر الصحيح الدت عى شراء بروجة فلاقارب بالطريق الأولى.  
ولما في رواية عبدالله بن طلحة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت  
عن رجل مات وترك مالا كثيراً وترك أمّاً مملوكة واختاً مملوكة (١)؟ قال: تشتري  
من مال الميت ثم تعتق وتورثان، قلت: أ رأيت ان أبى أهل الحارثية كيف يصنع؟  
قال: ليس لهم ذلك يقولون قيمة عدل ثم يعطى ما لهم على قدر القيمة، قلت:  
أ رأيت لو أنها شترتا ثم اعتقتا ثم ورثتا من كان يرثها؟ قال: كان يرثها موالى ابها  
لأنها اشترتا (اشترى - ثل) من مال الأب (الاب - ح) (٢).

وهي - مع ضعف السند - محلطة لغو، وعد لمصررة، لا شتمها على اشتراء  
الأم والاخت واعتناقهما وتورثهما معاً، ولا نسب على عموم القرابة.  
ويفهم من المصنف حملها على وجود أحدها لا وجودهما معاً.  
ويؤيده قوله: (ان أبى أهل الحارثية) يقتضى -

ورواية اسحاق، قال: مات مولى لعلي عليه السلام، فقال: انظروا هل  
تجدون له وارثاً؟ فقيل له: ان له اثنين بائيمية مملوكتين، فاشتراهما من مال ميت  
ثم دفع اليهما بقية الميراث (٣).

وهي أيضاً ضعيفة السند، مع اشتغالها على البت فقط، فلا عموم فيها.  
مع احتمال كون ذلك تبرعاً منه عليه لسلام، فان المال - بعد عدم  
الوارث - له عليه السلام يفعل به ما يشاء.

يمكن ان يقال: ان ظهر السوق يدب على عموم وعدم التبرع فافهم.

(١) في هامش الكافي ملاً عن امرأة العقب هكذا الراوا ان معنى أو الخبر محمول على النية  
(٢) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب مواقع الارث ح ١٧ ص ٤٠٥ وفي تهذيب والكافي  
والوسائل: لو أنها اشترى ثم اعتقت ورثا من بعد من كان يرثها؟  
(٣) الوسائل باب ٢٠ حديث ٨ من ابواب مواقع الارث ح ١٧ ص ٤٠٦.

ولما في مرسله ابن بكير المتقدمة (١).

ولما في مرسله اخرى له، عن بعض اصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: اذا مات الرجل وترك باه وهو مملوك أو أمه وهي مملوكة أو اخاه، أو اخته وترك مالا والميت حر، اشترى مما ترك ابوه أو قرابته وورث ما بقي من المال (٢). وفيها ضعف السند بالارسل وابن بكير.

وقال بعض - كالمصنف والمحقق الثاني -: باعثاق الزوجة وتوريثها أيضاً لصحيحة سليمان بن خالد، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: كان علي عليه السلام اذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فاعتقها ثم ورثها (٣). ويمكن ان يقال: عموميات الآيات، والأخبار والاحكام، دلّت على توريث التوارث مطلقاً حتى الروح والروجة، وخرج منها المملوك مع وجود الحر بالاحكام، والأخبار والاعتبار، بقي الساقى تحتها توريث المملوك بأن يشتري ويعتق ويورث الباقي ان كان، فتأمل فيه.

ثم اعلم ان الشيخ رحمه الله ذكر - بعد نقض هذه الروايات في الكتابين - اخباراً تدلّ على عدم التوارث بين المملوك والحر، مثل ما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم في الكافي ولكنها غير صحيحة فيها: (لا يتوارث الحر والمملوك) (٤) وما كان نحوه، مثل ما في روايتي محمد بن حمران (٥) وحملها على عدم التوارث من الجانبين

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ٣ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤.

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٩ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٧.

(٣) الوسائل باب ٥٣ حديث ٦ من كتاب المفق ج ١٦ ص ٦٧.

ومستندها كذا في الكافي باب ٤٣ انه لا يتوارث الحر و بعد هكنا محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزير، عن محمد بن مسلم، وفي التهذيب باب الحر ان مات وترك وارثاً مملوكاً، وفي الاستبصار ج ٤ ص ٧٧ باب من طلع ورثاً مملوكاً الخ هكنا: الحسن بن محمد بن سماعه، عن عبدالله وجمعه ومحمد بن عباس، عن علاء عن محمد بن مسلم.

(٤) الوسائل باب ١٦ حديث ٢ - ٤ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٠.

بمعنى ارث كل من الآخر، وحمل في الاستبصار (١) صحيحة سليمان الأخيرة على كون ذلك تبرعاً عنه عليه السلام إلا ان احكم ذلك، وانه واجب، لانه قد بين ان الزوجة اذا كانت حرة لارذها.

ويمكن حملها على اشترائها من حصتها ونورثت باقيا ولهذا قال: (ورثها)  
ولم يقل: (يدفع اليها الباقي) وحمل فيها على عدم ارث المملوك مع وجود الحر.  
وبالجملة، اشتراء الزوجتين واعتقتهما ينفي ان يكون مع القول بالردة، أو  
من حصتها، في مختار المتن من اعتاق غير الآباء والأولاد حتى الزوج والزوجة  
مطلقاً.

تأمل ما يدل على ان العبد لا يرث.  
 مثل رواية فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: العبد لا يرث، والطلاق لا يرث (٢) هي غير صحيحة فيها (٣)، ولكنها صحيحة في المقية، عن علي بن رثاب بتفسيره قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: العبد لا يرث، والطلاق لا يرث (٤).

(١) دل - بعد بقدها - مانطقه والوجه في هذا خبر أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يجعل على طريق التطوع، لأننا قد بينا أن الزوجة إذا كانت حرة ولم يكن هناك ورث لم يكن لها أكثر من الربع والباقي يكون للإمام وإذا كان المستحق للعمال أمير المؤمنين عليه السلام حذر أن يشترى الزوجة ويمتصها ويعطيها بقية المال تبرعاً ونبدأ دون أن يكون قص ذلك واجباً لازماً (انتهى) ج ٤ ص ١٧٩.

(۲) الوسائق، باب ۱۹ حلیث ۳ من ابواب موانع الارث ج ۱۷ ص ۳۹۹.

(٣) فإن مسددا في الكتاب في الذين المذنبين بها هكذا. حسن بن محمد بن جماعة، عن حفص بن

سماعة، عن الحسن بن عليقة، عن جميل، عن عصيل بن يسار

(۱) الوسائل باب ۱۶ حلیث ۷ من اجواب مرتب الارث ح ۱۷ ص ۱۰۰ ومنتصف کما فی باب میراث

المصنف حديث ٧ من كتاب انراض هك: وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب وفيه: العبد لا يؤث  
الح وطريق نصف كما يظهر من الشيعة الى الحسن بن محبوب صحيح فلاحظ ح ١٤ روضة المتقين ص ٩٧ طبع  
قم.



وهذه يحتمل ان يرد منه عدم الارث منه وإيذه نعص الاخبار المتقدمة الدالة على عدم ارثه مع وجود الحر كمن ذلك للجمع بينها وبين الاخبار الدالة على الشراء والعق والتوريث.

وهذا مؤيد لما قلنا من أن ظاهر لأدلة أن المملوك يرث، والآ ما كان يحتاج الى هذا الحمل والتأويل، وأن يقال: ان المملوك ماورث، بل اشترى ثم اعتق مدليل شرعي من ما التمس من دون الارث ثم ورث منه وجنث صار حراً فالحر وارث الحر.

ويمكن ان يقال: المراد بالارث المشتبك في العمومات واحصار العتق استحقاق المال بأن يصرف في مصالحهم وإن لم يكن هو المتصرف، بل وية، وهو الامام أو نائبة لا انه يملك ملكاً بالفعل وبالارث المفي في خصوص الاخبار الملك بالفعل.

### فروع

(الاول) المباشر للشراء هو لامام أو من يوبه، على ما يظهر من كلامهم، من انه الناظر العام أو القائم مقامه عليه السلام، وللعق ايضاً ان قيل بالاحتياج الى الاعتاق ولم يحصل بمجرد الشراء كما يدل عليه ما في بعض الروايات المتقدمة: (فيشترى فيعتق) (١) (ثم يعتق) (٢) ولعبارات مثل المتن: (واعتق) (٣).

(الثاني) لو تعذر الحاكم يمكن حوازا ارتكاب احد من المؤمنين ذلك وينبغي العدل، ويستأذن العدول ان مكن، والآ يفعله كل من يقدر.

(١) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ١ - ٢ - ٤ - ١١ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ - ٧ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤.

(٣) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ١٢ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤.

ويحتمل كون ارتكاب من يده المال لولى.

(الثالث) الظاهر وجوب الشراء والعتق كفاية صرح به في شرح الشرائع

بأنه وجوب كفائي فتأمل.

يحتمل كفاية المعاطاة كما في غيره، ولأولى ايقاع لعقد الحقيقي كما في غيره.

(الرابع) يحتمل كفاية الشراء عن لاعتناق وحصوله بمجرد الشراء أو مع

تسليم الثمن كما في تقوم حصة الشريك على المعتق.

ويدل عليه ما في حسنة عبدالله بن سنان: (تشرى امه وتفتق من ماله ثم

تدفع اليها بقية المال) (١) ومرسلتي بن مكير (٢)، فبها ظاهرة في الاعتراف بمحرد

الشراء ويمكن حل الباقية عليه بأن المراد به (ينعتق) (وينعتق) أو أنه إذا أوقع الشراء

المستلزم للعتق يصدق عليه أنه اشتراه واعتقه.

وهذا يحتمل في العبارات كإلروايات وليكنو لا يخلو عن بعد لوجود (ثم) في

بعضها والاحوط ايقاع صيغة العتق كإشراء.

(الخامس) وجوب البيع على الدلك، فلو لم يعمل ببيع عليه الحاكم ومن

يقوم مقامه.

ويدل عليه بعض ما تقدم. مثل رواية عبدالله بن طلحة (٣).

(السادس) يحتمل عدم وجوب بل عدم حواز اعطاء أكثر من قيمته، وقهره

عليه وإن كان راضياً ببيعه بأكثر منه، لأنها المتبادر من الرواية الدالة على الشراء

فإنها تنصرف إلى السوقية ولا بعد في ذلك، فإنه يقهر على أصل البيع، مع أنه

مخالف للقانون العقلي والنقي في الجملة بل دليل وكذا تقوم بالقيمة.

ويؤيده ما في رواية عبدالله بن طلحة المتقدمة عن أبي عبدالله عليه السلام،

(١) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤.

(٢) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٤.

(٣) لاحظ نوادر باب ٢٠ حديث ١٠٠٧ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٥.

فان قصر المال لم يجب الشراء وكان المال للامام.

قلت: ارأيت ان أبل الجارية كيف يصنع؟ قال: ليس لهم ذلك يقومان قيمة عدل ثم يعطى مالهم على قدر القيمة (١).

قد مرّ ما في هذه الرواية متساً ومندأ، على انه لم تدل على القيمة السوقية على تقدير رضاه ايضاً بالبيع، والرويات الأولى ايضاً غير صريحة في الوجوب، والامر بالبيع والشراء لا يدل على ذلك صريحاً كما في الاحتكار فان المحتكر يثمر بالبيع ويقهر على ذلك، ولكن لا يقوم عبه، بل هو يقوم مهما اراد الا ان يحفف.

وتؤيده القواعد العقلية والنقلية، والظاهر انه احوط بالنسبة الى حال العبد ولا شك ان الاكتفاء بالقيمة السوقية احوط بالنسبة الى المالك، وان الاخبار المتقدمة ظاهرة في القيمة السوقية خصوصاً ما في صحيحة وهب بن عبد ربه (اشترى منه بالقيمة) فتأمل.

(السابع) لا فرق في ذلك كله بين القن المحض وغيره مثل ام الولد والمدير والمكاتب المشروط والمطلق الا ان يعتق منه شيء فورث الحر حصته من التركة فيمكن ان يعتق به ان وفي، والا كتمل من حصته المملوكة واعتق كما في كله اذا لم يعتق منه شيء فتأمل.

قوله: «فان (وان خ) قصر المال الخ» لو قصر المال عن ثمن الرقيق الواحد الوارث لو كان حراً لم يشتروا ولم يعتق منه البعض لان الشراء والعق مخالف للقوانين والاصل، فيحتاج الى الدليل ولا دليل الا في الكل، فلا بد من الاقتصار على محل الدليل وهو المشهور ومقتضى الدليل.

ونقل في المختلف وغيره القول عن البعض من غير تعيينه بشراء ما يفي به وعنته وسعيه في ثمن الباقي حتى يعتق كله ثم قال فيه: ليس بعيداً من الصواب، لان عتق الجزء يشارك عتق الجميع في الامور المطلوبة شرعاً فيساويه في الحكم.

(١) لاحظ الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٤٠٥.

ويؤيده: (ولا يسقط اليسور بالمسور) (١) وقوله (إذا امرتكم بامرفائتوا منه ما استطعتم) (٢) وان الأمر بشراء الجزء وعقده موجود في ضمن الكل، وليس بمعلوم اشتراط ذلك وتوقفه على البعض الآخر، والآدر

وأنت تعلم أن دليل عدم شراء البعض مع قصر المال جارياً إذا بقي بضمنه ولم يبق شيء أصلاً، إذ مورد النص والاجماع ما كان مع الوفاء وبقاء مال، والفرق بينهما ظاهر.

وان هذا القول مخالف للقوانين، فثباته بمجرد هذه الامور لا يخلو عن اشكال فان القياس ما يقول به.

على انه مع الفارق، إذ يلزم من تشطير المملوك وعدم وصول كل ثمنه الى المالك وهو ضرر لم يكن في الأول ويوجب اعتناق البعض بالسعي ووجوب قبول ذلك على المالك تكليف ومخالف للقواعد والاتصل

وان هذا ما يبقى ما وكن في لاصل يبقى ما فقد يكون له دحر في ذلك فعلم ان فيه مخالفة القواعد اكثر.

وليس بمعلوم صدق: (لا يسقط اليسور بالمسور) فان المراد على الطاهر انه اذا كان اشياء مأموراً بها وتمس بعضها وسقط لم يسقط الباقي، وكذا الكلام على قوله: (دا امرتكم) مع عدم ظهور سننه، والامر بالجزء اما هو في ضمن الكل، وهو لا يستلزم الامر بالجزء منفرداً وهو ظاهر.

ولا يلزم منه القول بالاشتراط واستوقف حتى يلزم الدور بل ان ما هو المأمور الكل، والجزء في ضمنه.

واذا لم يجب الشراء يكون المال للامم عليه لسلام، لما تقدم من ان المال

(١) عوالي الثاني ج ٤ ص ٥٨ طبع مطبعة سيد الشهداء - قم.

(٢) عوالي الثاني ج ٤ ص ٥٨ رقم ٢١٦ مطبعة سيد الشهداء - قم وفيه: اذا امرتم بالغ.

وكذا لو كانا اثنين وقصر عنهما لم يجب شراء أحدهما وإن فضل عنه.

ولو قصر نصيب أحدهم (هما - خ) اشترى الآخر واعتق واخذ (بأخذ - خ) المال.

ولو تحرر بعضه ورث من نصيبه بقدر حرته ومنع (من) الباقي وكذا يورث منه.

الذي لا وارث له له عليه السلام.

قوله: «وكذا لو كانا اثنين الخ» والبحث فيه تعيينه مثل سابقه إلا أن هنا يحتمل تعيين شراء أحدهما وعقده بالقرعة على القول بعدم الشراء والعق إذا لم يف حصته بشفته وكذا الحكم لو كانوا أكثر من اثنين.

قوله: «ولو قصر نصيب أحدهم الخ» دليله واضح مما ذكر، والفرق بينه وبين ما إذا لم يف حصة كل واحد بشفته طاهر، كعدم الفرق بينه وبين من يكتفي حصته بشفته ونقي شيء من التركة ولم يكن معه من لا يبي حصته به وعلمه فالفرق بينهما وبين الأولين كما هو ظاهر الشرائع واختاره المحقق الثاني غير طاهر.

قوله: «ولو تحرر بعضه ورث الخ» دليله عموم أدلة الارث وأدلة منع المملوك عن الارث وخصوص صحيحة منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: المكاتب يرث ويورث على قدر ما أدى (١).

وما في حصة محمد بن قيس في مكاتب، عن أبي جعفر عليه السلام فقضى أنه يرث بحساب ما اعتق منه (٢).

وصحيحته عنه عليه السلام في مكاتب توفي وله مال، قال: يحسب ميراثه

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ٣ من أبواب مواتع الارث ح ١٧ ص ٤٠٣.

(٢) الوسائل باب ١٩ دليل حديث ٦ من أبواب مواتع الارث ح ١٧ ص ٤٠٢.

ومع ظهور الامام لوقصر الربيع ووقت التركة، ففي الشراء نظر.  
(الثالث) القتل.

ويمنع القاتل عمداً ظلماً، وفي الخطأ قولان، يظهرهما

على قدر ما اعتق منه لورثته، ما لم يعتق منه لأردنه اثنين كاتبوه من ماله (١).  
قوله: «ومع ظهور الامام لوقصر الخ» أي لو خُفّ زوج حر زوجته المملوكة فقط حال ظهور الامام عليه السلام، وقبض بشراء الزوجة في الجملة، وبعدم الرد عليها حينئذٍ كما هو مذهب المصنف هنا، ولا فلا شراء بانتفاء الأول ويشترى مع انتفاء الثاني قطعاً ولم يعف الربيع الذي نصيب الروحنة ثمنها، وبقي كل التركة بذلك هل تشتري المرأة بما بقي من التركة وتعتق وإن كان فاصلاً تعطى أم لا؟ بل يكون المال كله للامام عليه السلام بناء على عدم الشراء إذا لم يعف النصيب بالثمن والآ يشترى بعضها ويعتق ذلك وتسخي؟ فيه نظر.

وجه العدم ظاهر، وهو ان الشراء إما يكون بمال يرثه ويملكه المشتري على تقدير كونه حراً والفرض هنا عدم الرد لها وعدم كفاية نصيبها بثمنها.  
وجه ثبوته عموم الدليل وعدم التعصیل، ولهذا اطلق القاتل بشرائها من غير تقييد بصورة بقي نصيبها بثمنها.

وكأنه ضعيف، اذ الدليل مخصوص بصورة بقي، وكذا اطلاق قولهم، لما قلنا من ان الشراء إنما يكون بماله على تقدير عتقه، فيسفي ان لا يكون النظر بناءً على القول بعدم الرد.

ومحتمل ان يكون وجه النظر نه هل لها رد أم لا؟ فعلى الأول تشتري، وعلى الثاني لا، ولكن لا يناسب النظر من المصنف بعد الجرم على المبني عليه وهو عدم الرد حينئذٍ ولا القيد بحال الحضور فتأمل.

قوله: «ومنع القاتل عمداً الخ» قد نقل الاجماع على عدم ارث القاتل

(أقرهما خ ل) المنع من الدية لا التركة.

عمداً ظلماً.

و مستنده الاخبار، مع الاعتبار، مثل صحيحة أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل قتل أمه؟ قال: لا يرثها ويقتل بها صاغراً، ولا اظن قتله بها كفارة للذنبه (١).

ولا فرق بين الابن والام، وبين غيرها (هما).  
وحسنة الخطبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا قتل الرجل اباه قتل به، وان قتله ابوه لم يقتل به ولم يرثه (٢).

ولا فرق بينهما وبين غيرهما، والاخبار العاقة المحمولة على العمد والظلم لما سيأتي كثيرة فيها.

وأما الخطأ فيه اقرب ثلاثة ثالثها، لا يرث عن الدية ويرث عن غيرها.  
دليل ارثه مطلقاً عموم أدلة الارث كتاباً وسنة واجماعاً خرج العائد الظالم بدليله، ونقي غيره، وعدم المؤاخذه به لرفعه (٣) عن الامة.

ورواية محمد بن قيس - في تهذيب والاستبصار - وحسنه في المعقبة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل أمه، قال: ان كان خطأ فان له ميراثه، وان كان قتلها متعمداً فلا يرثها (٤).

وصحيحة عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب موانع الميراث ج ١٧ ص ٣٨٩

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب موانع الميراث ج ١٧ ص ٣٨٩

(٣) إشارة الى حديث الرفع لمروفي مع عن امي نسمة الخطأ والنسيان الح. راجع الوسائل ج ٥ من

ابواب لخل في نصالة باب ٣٠ حديث ٢ ص ٣٤٥.

(٤) نوسان باب ٩ حديث ١ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٢ واللفظ للتهذيب والاستبصار

لانعقبة.

قتل أمه أيرثها؟ قال: ان كان خطأ ورثها، وإن كان عمداً لم يرثها (١).  
ولم يفرقوا بين الأم والولد وغيرهما.

ودليل النع مطلق عموم الاخيار مثل رواية حميل بن دراج، عن أحدهما عليهما السلام، قال: لا يرث الرجل إذا قتل وبسه أو والده ولكن يكون الميراث لورثة القتيل (٢).

ورواية أخرى لحميل - وهي حنة في لفتيه - عن أحدهما عليهما السلام في رجل قتل أباه؟ قال: لا يرثه، فإن كان سقائل ولد ورث الجدة المقتول (٣)، وصحيفة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا ميراث للقاتل (٤).

ورواية فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا يقتل الرجل بولده ويقتل الولد بوالده إذا قتل والده، ولا يرث الرجل الرجل إذا قتله وإن كان خطأ (٥).  
والأخبار العامة والمطلقة في عدم رث القاتل كثيرة لكنها محمولة على العامد للجمع بينها وبين الأخبار الدالة على ارث القاتل خطأ لوجوب حل العام والمطلق على الخاص والمقتيد.

وأما رواية الفضيل الدالة على نفي الارث عن المخطئ أيضاً، فهي ضعيفة بالارسال، وبمعلى بن محمد، فإنه رواه في الكافي عن بعض أصحابه (٦) وفي طريقه

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٢.

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٩.

(٣) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٦.

(٤) نوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٨.

(٥) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٢.

(٦) سندها كما في الكافي باب ميراث القاتل هكذا، الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن بعض

أصحابه، عن حماد بن عثمان، عن فضيل بن يسار



الآخر (١) في التهذيب الارسال (٢) عبي بن الحسن فضال، قال: حدثنا رجل، عن محمد بن سنان (٣) - وهو كما ترى - ومثل هذه لا تصلح للاحتجاج خصوصاً مع معارضته بما تقدم.

قال الشيخ - بعد نقل رواية محمد بن قيس، وصحيفة عبدالله بن سنان الدالتين على ارث المخطئ مطلقاً - ولا ينال هذين الخبرين مارواه (وذكر رواية فضيل بن يسار) ثم قال: لأن هذا الخبر مرسل مقطوع الاستاد، ومع ذلك يحتمل ان يكون الوحه فيه ما كان يقول شيخنا أبو عبدالله محمد بن محمد بن العمان من انه لا يرث الرجل الرجل اذا قتله خطأ من دية، ويرثه مائة عدا الدية، والمتعمد انه لا يرث شيئاً لا من الدية ولا من غيرها، وكان هذا التأويل يجمع بين الحديثين، وهذا وجه قريب.

والذي يؤكد هذا التأويل مارواه محمد بن احمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن السوفلي، عن لسكوي، عن جعفر عن أبيه ن علياً عليهم السلام كان لا يرث المرأة من دية روحها شيئاً ولا يرث الرجل من دية امرأته شيئاً ولا الاحوة

(١) سنه في تهذيب كتاب ميراث، يعادل وفي الاستيعاب باب ان نعتن خطأ يرث المقتول ج ١ من ١٩٣ هكذا عبي بن الحسن بن فضال عن حدثنا رجل، عن محمد بن سنان، عن حماد بن عثمان.  
ورواه محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن مطلى بن محمد، عن بعض اصحابه، عن حماد بن عثمان، عن فضيل بن يسار.

(٢) يعني السند الأول كما نقلناه.

(٣) هكذا في السج والمناقب ان يقول: الارسال ان محمد بن سنان، ولا طريق الشيخ رحمه الله في الكتابين الى عبي بن الحسن بن فضال ليس فيه رسال دل في مشيخها وما ذكرته في هذا الكتاب، عن علي بن الحسن بن فضال، فقد احببني به حمد بن عبدون المعروف بابي الحاشي مساعداً منه واحازة، عن علي بن محمد بن ابراهيم، عن علي بن الحسن بن فضال اللهم لا ان يكون المراد من الشيخ رحمه الله لا يروي عن علي بن محمد بن الربيع بل هو مرسل لعدم ذلك الشيخ لابن الربيع

من الامة من الدية شيئاً (١). قال محمد بن الحسن: فما حملنا هذا الخبر على هذا المعنى، لأننا قد بينا فيما تقدم ان كل واحد من الروحين يرث من دية صاحبه اذا لم يكن قاتلاً. فلا وجه لهذا الخبر الا ما قسنا، والا نطل الخبر، ويحتمل ان يكون الخبر خرج على وجه (مخرج - خ ل) التقية لان ذلك مذهب لعامة (٢).

ولا يخفى ما في هذا الكلام من فهم اختياره أولاً ارث القاتل خطأ ثم المع عن الارث مطلقاً مع ما عرفت ما في دليبه وحكمه بالارسال والقطع ثم جعله دليلاً للشيخ المفيد، والحكم بانه قريب، وتأنيده بضعفة النوفلي عن السكوبي الغير. لدالة على ذلك الا بتأويلها وحملها على ذلك لما اثبت من ارث كل واحد من الروحين من دية الآخر، ومن حكمه بانه اذ (اد - ح ل) لم يضمن ذلك يلزم الابطال مع قوله بعيد: (ويحتمل التقية).

وبالحملة مذهب الشيخ المفيد هو ثالث المذاهب، ودليله ما فهم من

الجمع بين الاخبار

ولكن قد عرفت ان لا دليل على عدم رث الخطي من الدية، بل مطلقاً الا انه يمكن ان يقال: ادلة اثبات الارث للمخطي ليست بظاهرة في اثباته من الدية ايضاً لكل وارث، بل ظاهرة في ارث الرجل من انه في الجملة اذا قتلها خطأ.

وان المتبادر من قوله: (ميراثها) و(يرثها) الارث من الاموال التي كانت

لها حال الحياة، لا الدية التي تثبت بعد الموت.

وايضاً يؤيده ان الدية كأنه من القاتل، وارثه عنها بعيد وغير مفهوم.

وايضاً ظاهر الآية الدالة على الدية (قدية مسلمة الى أهله) (٣) هو تسليم

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٤ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٦.

(٢) ان هنا عبارة الشيخ رحمه الله في التهذيب.

(٣) النساء: ٩٢.

الدية إلى غير القاتل، من أهل الميت وإن كان المستم هو العاقلة (وإن كان المعطى العاقلة - خ).

وأيضاً يؤيده الاعتبار، فإن عقل يبيع من ارث شخص متى يلزم من جبايته. ويؤيده أيضاً ما في صحيحة أبي عبيدة، في امرأة حامل شرب دواء وهي حامل ولم يعلم بذلك زوجها فألقت ولدها، إلى أن قال: قلت له: فهي لا ترث ولدها من دية (مع أبيه - كما - ثل)، قل: لا، لأنها قتلتها فلا ترثه (١). وهي شاملة للعمد والخطأ، وكذلك صريحة في بي ارث القاتل خطأً من الدية مطلقاً فيبعد تخصيصها بها فتأمل.

ورواية محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إلا امرأة طلقت فأت عنها زوجها قبل أن تنقضي عدتها فبها ترثه ثم تمتد عدة المتوفى عنها زوجها، وإن توفيت في عدتها ورثها، وإن قُتلت ورث من دينها، وإن قُتلت ورثت من دية ما لم يقتل أحدهما صاحبه (٢).

والمراد، المطلق الرجعية، وهو ظاهر، وظاهرها كون (ما لم يقتل) قيداً للتوريث من الدية وعدم المرق بين الزوجين وغيرهما.

ويؤيده أيضاً ما نقل في الشرح، عن عمرو بن شعيب، عن جده (وعبد الله بن عمر) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا يتوارث أهل ملتين شيء، ترث المرأة من مال زوجها ومن دية، ويرث الرجل من مالها ومن دينها ما لم يقتل أحدهما صاحبه، فإن قتل أحدهما صاحبه عمداً فلا يرث من ماله، ولا من دية، ومن قتله خطأ ورث من ماله ولا يرث من دية (٣).

(١) الوسائل باب ٨ حديث ١ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٢٩٠.

(٢) نوادر باب ٨ حديث ٤ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٢٩١.

(٣) في سنن أبي داود ج ٣ ص ١٢٦ (شقي) بدل (شيء) وهو الصحيح.

ولو تجرد العمد عن الظلم كلقصاص والحلة لم يمنع.

ثم قال: وهذا نص في الباب وذكر الزوجين غير مخصص اجماعاً.  
وما رأيتها في اصولنا كأنها عامية ولا يضر.

ثم قال فيه: وهذا القول اختاره أكثر الاصحاب كابن الحنيد، والمرتضى،  
والشيخ نقله عن المفيد رحمه الله، وهو مذهب أبي الصلاح، والقاضي، وابن حمزة،  
وابن زهرة، والفاضل، والكيدري، وحسنه محقق، واختاره المصنف في المختف،  
وقربه في المتن، وجوؤه في القواعد، واحتقق الثاني أيضاً.

وبالحملة منع المخطيء عن الارث مطلقاً بعيداً، وارثه من غير الدية قريب،  
لان العمومات الدالة على ارثه مع عدم ظهور شمولها للدية معارضة بالعمومات  
الدالة على ارث القاتل مطلقاً، والمحصولات التي تقتضي حل العمومات عليها غير  
طاهرة في الارث عن الدية، وهي رواية محمد وعبد الله، والاصل عدم الارث،  
والجمع بين الروايات وان كانت ضعيفة في مثل هذا المسألة حجة، والتقية بعيدة  
كالطرح، فانها طرح في الحقيقة، فتأمل.

قوله: «ولو تجرد العمد عن الظلم الح» دليله ظاهر، ومخصص الاحبار  
الدانة على المنع بالظلم، وفي بعضها تصريح بالظلم حيث اوجب فيه لقصاص،  
وفي بعضها تصريح بأنه اذا كان حقاً يرث.

هل شبهه العمد ملحق به أو بالخط؟ فيه خلاف، اختار في القواعد  
الأول لعل دليله عموم الاحبار الدالة على مع استثنائين مطلقاً خرج المخطيء لدليله  
الذي تقدم وبقي الباقي.

فيه تأمل، اد المتبادر من القاتل في لاحد هو لقائن عمداً فلا يدخل  
شبهه فيه، وفي بعضها تصريح (١) بكونه عمداً حيث أوجب فيه القصاص مع عدم سقوط اثمه.

(١) راجع الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٨٩.

ولولم يكن سوى القاتل فال ميراث للامام، ويطالب بالقود أو  
الدية ولا عفو.  
ولا يمنع ولد الولد بجنابة ابيه.

وعلى تقدير تسليم شموله له، ففي تخصيص عموم الكتاب والسنة والاجماع  
المتواترات بمثل هذه العمومات من الاخبار الآحاد تأمل واضح، اذ انما يجوز  
تخصيص اليقيني بالخبر الواحد الظني - عند من جوز-، اذا كان خاصاً وبقياً ودلالته  
يقينية لا تقاوم يقينيتها من اليقيني.

ويؤيده اعتبار ان لعامة نظام يستحق ذلك لظلمه وقصده، وربما يكون  
قاصداً للارث فيعمل بخلاف مقتضى عرصه بخلافه، فعمومها مع عدم  
(ثبوت - خ) المختص دليل الثاني.

وكأنه كذلك اختاره المصنف في التحرير على ما نقله في الشرح فتأمل.  
قوله: «ولولم يكن سوى القاتل الخ»، وجه كون الارث للامام مع عدم  
وارث غير القاتل ظاهر مما تقدم فتذكر.

واما وجه عدم العمولة عن القاتل الوارث، بن ويتعين عليه اما القصاص  
أو الدية مع ثبوته لغيره، غير ظاهر.  
كأن لهم دليلاً على ذلك من احصاء أو خبر، وما رأيت والامر اليه  
عليه السلام.

قوله: «ولا يمنع ولد الولد الخ»، اذا قتل شخص اياه وليس وارث غيره  
وللقاتل ابن، يرث جده المقتول ولا يمنع قتل ابيه وحرمانه من الارث من ارثه، لان  
القاتل الذي لا يرث بمنزلة العدم، فلا وارث له الا ابن ابنه فيحوز المال كله مع عدم  
الشريك واذا كان معه من يشاركه مثل ابن عمه (١) أو الزوجة أو الابوين يشاركهم  
بخصته ولو كان من يمنعه وان كان بمنزلة ابيه القاتل مثل عمه لا يرث شيئاً.

(١) هكذا في النسخ فتأمل في معناه والمراد منه.

ويرث الدية كلّ مناسب ومسابب، وفي المتقرب بالأم قولان.

وبالجملة، القاتل بمنزلة العدم فيرث غيره.

وقد كان في بعض الاخبار المتقدمة نصريح بذلك مثل حسنة جميل - في الفقيه - عن احدهما عليهما السلام في رجل قتل بابه. قال: لا يرثه، فان كان للقاتل ولد ورث الجثة المقتول (١).

قوله: «ويرث الدية كل مناسب والح» لعل دليل ارث كل وارث مناسب ومسابب الدية هو عموم ادلة لارث.

ودليبه - مع استثناء الاحوة من الأم - خصوص الاخبار، مثل صحيحة سيمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في دية المقتول انه يرثها الورثة على كتاب الله وسننهم، اذا لم يكن على المقتول دين، إلا الاحوة والاحوات من الأم فالأم لا يرثون من دية شيئاً (٢).

وصحيحة عبدالله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: قضى أمير المؤمنين عليه السلام: ان الدية يرثها الورثة لا الاحوة والاحوات من الأم فانهم لا يرثون من الدية شيئاً (٣).

وصحيحة محمد بن قيس، عن أبي حمزة عليه السلام، قال: لدية يرثها الورثة على فرائض الموارث (الميراث - ثل) لا الاحوة من الأم فانهم لا يرثون من الدية شيئاً (٤).

وضعيفة أبي العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته هل للاخوة من الأم من الدية شيء؟ قال: لا (٥).

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٦.

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٣.

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٣.

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٤.

(٥) الوسائل باب ١٠ حديث ٦ من ابواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٤.

وكذا ضعيفة عبيد بن زرارة عنه عليه السلام، قال: لا يرث الاخوة من الام من الدية شيئاً (١).

هذا - في غير من يتقرب بالام أو سلاب فقط - موضع وفاق على الظاهر، وفيه خلاف نقل عن المبسوط وموضع من الخلاف.

وعن ابن ادریس - في كتاب الجسایات - عدم الفرق بين الدية وغيرها، ويرثها كل من يرث مساعداتها لقوله تعالى: وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله (٢) وسائر عمومات ادلة الارث.

هذا على قول من يذهب إلى عدم حجیة خبر الواحد كان إدریس أو إلى عدم جواز تخصص الكتاب به كالمحرر رأي الحنفی من الأصولیین حسن، اذ الظاهر ان هذه الاخبار مع كثرتها ما وصلت إلى حد التواتر، بل صارت مستفیضة. واما على قول من يقول بها كالشیخ والمصنف فلا، فتوقف المصنف هنا بعيد، وفتوى المبسوط وموضع من الخلاف أبعد، فتأمل.

الآن ان یخص بغير الاخوة والأخوات من الام ومن تحتها مثل الأخوال واولادهم ان قيل: بفهم حرمانهم من حرمان الاخوة بالطریق الأولى.

ومنه علم قوة القول الثاني، وهو تورث كل احد غیر من يتقرب بالام، وهو مذهب النهاية، والقاضي، ولتقي، وابن رهرة، والكيدري، ونجيب الدين، وابن ادریس في كتاب الميراث، لما تقدم من الروایات.

ولكن كان اكثرها مخصوصة بالاخوة، وفي الاولیین اخوات أيضاً موجودة، وذلك كافٍ ولعل غيرهم ممن يتقرب بالام مثلهم أو يفهم حرمانهم بالطریق الأولى.

(١) وسائل ج ١٠ حديث ٥ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٤.

(٢) الاتصال: ٧٥.

ولا يرث الزوجان من القصاص، فإن رضي الورثة بدية العمد ورثا منه.

وكأنه لذلك ما نقل الفرق بينهم وإن كان مقتضى ظاهر الدليل وهو حرمان الاخوة والاختوات فقط، وتوريث غيرهم ممن يتقرب بالأم أيضاً عملاً بعموم الأدلة، وخصوصها مع عدم المانع والمعارض ومفهوم لموقفة غير ظاهر وليس بحجة الآ مع العلم بالعملة، ووجودها في الفرع، وهو غير ظاهر وإن كان يعلب على الظن ذلك مؤيداً بعدم وجود القاتل بالفرق على الطاهر فتأمل واحتط.

ونقل من موضع من خلاف منع لتقرب الأب فقط أيضاً، ووجهه غير ظاهر. واعلم أن وجود هذه الروايات في حرمان الاخوة والاختوات من غير معارض مع قلة وجود مثل هذا في مثل هذه المسألة اخلاقية مؤيد لحرمانها فتأمل. وإن الدية بمنزلة مال الميت بالنسبة إلى الديون والوصايا على ما ذكره الاصحاب.

وتدل عليه في الحملة صحيحة يحيى الازرق، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل ويترك ديناً وبيس به مال فيأخذ أولياؤه البنية، أعليهم ان يقضوا دينه؟ قال: نعم، قلت: وإن لم يترك شيئاً؟ قال: نعم، انما أخذوا دينه فعليهم ان يقضوا دينه (١).

كأن الوصية مثل الدين، ولأن صرفها في الدين لاها بحكم ماله فتأمل. وهذه تدل على عدم وجوب قضاء الدين عليهم، ولا على قصائه من مال الميت وإشارة إلى ان تصرفاتهم (تصرفهم - خ) في المال جائز وماض قبل اداء الدين استوعب ام لا فتأمل.

قوله: «ولا يرث الزوجان الخ» من دليل عدم توريث الزوجين

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من كتاب الدين ح ١٢ ص ١١١.



## (الرابع) اللعان.

وهو يقطع الميراث بين المتلاعنين وبين الملاعن وكل من يتقرب به وبين الولد، فإن اعترف به الأب لم يرثه هو ولا من يتقرب به ويرثه الولد.

بالقصاص الاصل والاجماع، يفهم من الشرح الاتفاق عليه، بل على ارثها من الدية بعد رضاء الورثة المستحقين لنقصان بها، وظاهرهما تقدم، فتأمل.

قوله: «وهو يقطع الميراث الخ» رابع موانع الارث اللعان، وقد مر انه يقطع الزوجية ويفسخ العقد، وتحريم الروجة على الزوج مؤثداً، ويستفي عنه الولد، فلا توارث بين المتلاعنين، ولا بين الملاعن ومن يتقرب به، وبين الولد الذي نماء، ولا بين اقاربها، وهو ظاهر.

بل لا ينبغي عد اللعان من الموانع، اذ المقصود منه هو الذي يمنع الوارث مع كونه قريباً شرعياً، اذ لا يعد لصلاق مانعاً وهو ظاهر، وكأنه عد باعتبار انه حكم بحسب ظاهر الشرع انه ولده فيكون ورثاً فنمائه عنه باللعان فتأمل، أو باعتبار انه لو اقرب به بعده واكذب نفسه في نفيه يرثه.

ولا يرثه الأب للعان وكذا الآ يرثه من يتقرب بالأب.

دليسه اقرار العقلاء على أنفسهم جائز (١) وغيره من ادلة قبول الاقرار وعدم قبول الاقرار اذا كان نافعاً للمقر، هكذا قالوا.

وفيه تأمل، اذ قد يصح بالنسبة الى وجوب النفقة لا بالنسبة الى الارث، فان أخذ الارث لا يضره، انما يضر ورثته، وهو ظاهر.

والعمدة في الحكم، هو الاجماع ان كان - والنص وهو روايات كثيرة.

(١) عوالي اللئالي ج ١ ص ٢٢٣ وح ٢ ص ٢٥٦ وح ٣ ص ٤٤٢ والوسائل باب ٣ حديث ٢ من كتاب

الاقرار ج ١٦ ص ١١١.

مثل حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال - في الملاعنة -: ان  
اكذب نفسه قبل اللعان ردت اليه امرأته وضرب لحد، فان لاعن لم يحل له ابداً  
وان قذف رجل امرأته كان عليه الحد، وان مات وله ورثة احواله، فان ادعاه ابوه  
لحق به، وان مات ورثه الابن ولم يرثه الاب (١).  
وما سيأتي في صحيحته ايضاً عنه عليه السلام: (ويرث الابن الاب ولا  
يرث الاب الابن) (٢)، وغيرها.

واما ان لم يكذب نفسه ويبقى على حاله فيتم الأحكام على حالها، فهو  
ومن يحصل منه بالنسبة الى الأم ومن يتقرب به مثل ما لم يوحد اللعان.  
وجهه ظاهر، وهو أنه بالنسبة اليها يحكم بأنه ولدها وهي أمه.  
ويدل عليه ايضاً النصوص، مثل صحيحة منصور بن حازم، عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال: كان علي عليه السلام يقوي: إذا مات ابن الملاعنة وله  
اخوة قُسم ماله على سهام الله تعالى (٣).

الظاهر ان المراد الاخوة من لأم أو لاب والام، وصرح به في الفقيه حيث  
قال - بعد هذه الرواية -: يعني الاخوة (احوة - فقيه) لأم أو لاب وأُم فأمّا الاخوة  
للأب فقط فلا يرثونه، والإخوة للأب والام بما يرثونه من جهة الأم لامن جهة  
الأب، وهم والإخوة للام في الميراث سواء، ويعم ما قال.  
ورواية موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي حفص عليه السلام: ان ميراث  
ولد الملاعنة لأمه، فان كانت أمه ليست بحية (فان لم تكن أمه حية - ثل) فلا تقرب  
الناس الى أمه أخواله (٤).

(١) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب ميراث ولد الملاعنة من كتاب الفرائض ج ١٧ ص ٥٥٨.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٣ من ابواب ميراث ولد الملاعنة ج ١٧ ص ٥٥٦.

(٣) الفقيه باب ميراث ابن الملاعنة ج ٤ ص ٣٢٥ طبع مكتبة الصدوق.

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب ميراث ولد الملاعنة ج ١٧ ص ٥٥٦.

والظاهر أنه لا يضر (موسى)، وإن للأخوال إن لم يكن أقرب منهم مثل  
الآخوة كما تقدم ومثلها رواية عبدالرحمان بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله  
عليه السلام (١).

وما رواه أبو بصير - في الصحيح - في الفقيه - عن أبي عبدالله عليه السلام،  
قال: ابن الملاعة ينسب إلى أمه، ويكون أمره وشأنه كله إليها (٢).

وصحيحة الحلبي - في الفقيه - عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت  
أبا عبدالله عليه السلام عن الملاعة لقي يرميها زوجها ويتني من ولدها ويلاعها  
 ويفارقها ثم يقول بعد ذلك: الولد ولدي ويكذب نفسه؟ فقال: أما المرأة فلا ترجع  
إليه أبداً، وأما الولد فإني رده إليه إذا أقمعه ولا أدع ولده، وليس له ميراث،  
ويرث الابن الأم، ولا يرث الأم إلا ابن يكون ميراثه لأحواله، وإن دعاه أحد ولد  
الرب حُلِدَ الحُلْدَ. هكذا في التهذيب وزاد في التهذيب والأل - نبصار - بعد قوله: (لأحواله):  
فإن لم يدعه أبوه فإن أحواله يرثونه ولا يرثهم (٣).

وهو مخالف لما سعه من الأحبار والفواعد، فإنها تقتضي كونه بالنسبة إلى  
الأم ومن يتقرب بها مثل مالم يلاعن أمه وهو ظاهر.

ومثله موجود في صغيفتي أبي بصير ومضمرة الفضيل الضعيفة (٤).

قال في التهذيب: والعمل على ثبوت الموارثة بينهم أحوط وأولى على  
ما يقتضيه شرع الإسلام.

(١) الوسائل باب ١ حديث ٥ من باب ميراث ولد الملاعة ج ١٧ ص ٥٥٧ ومراد الشارح قلنس سره  
من قوله: (ومثلها) يعني في المعنى لا في اللفظ والآدم ساطة عظيمة.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٨ من أبواب موانع الإرث ج ١٧ ص ٥٥٨.

(٣) أورده في الفقيه باب ميراث ابن الملاعة رقم ٦٩١ ج ٤ ص ٣٢٣ طبع مكتبة الصدوق في

الوسائل باب ٤ مثل حديث ٧ فالحمد ثالث ج ١٧ ص ٥٦٣.

(٤) راجع الوسائل باب ٤ حديث ٥ - ٦ من أبواب موانع الإرث ج ١٧ ص ٥٦٢.

وغير (١) معلوم القائل بذلك، إلا أنه في الاستبصار قال: لامسافة بينها، لأن ثبوت الموارثة بينهم إنما يكون إذا اقتربه الولد بعد انقضاء الملاءمة، لأن عند ذلك تبعد التهمة عن المرأة وتقوى صحة نسبه فيرث احواله ويرثونه. والاحار الاخيرة متساولة لمن لم يقر والده به بعد الملاءمة، فإن عند ذلك التهمة باقية، فلا يشت (الموارثة - الاستبصار) بل يرثونه ولا يرثهم، لأنه لم يصح نسبه، وقد فصل ذلك (ما قلناه - ص) أبو عبد الله عليه السلام في رواية أبي بصير، ومحمد بن مسلم وأبي الصباح الكناني وزيد الشحام، وأنه إنما ثبت موارثة إذا كذب نفسه (٢).

وقد نقل هذه الاحار أولاً (٣)، ولكب ضعيفة لسند (الاستناد - ح ل). وأنت تعلم ان القاعدة تقتضي التوارث مطلقاً، فلو لم يكن ما في حسنة الخبي على ما في تهذيب والاستبصار لا يمكن رد غيرها، ومع ذلك غير بعيد ردها أيضاً لعدم الصحة وحملها على الاشتباه، ولهذا منقل ذلك في العقبة. ويمكن حملها على الاستحباب أو التقية لو كانت، كما حمل عليها الشيخ صحيحة أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ابن الملاءمة ترثه أمه الثلث، والباقي لامام المسلمين، لأن حنانيته على الإمام (٤).

وصحيحة زرارة - على الطاهر - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قصي أمير المؤمنين عليه السلام في ابن للملاءمة ترث أمه الثلث والباقي للإمام لأن حديثه على لامام (٥).

(١) عطف على قوله قلنس سره: محالف لما سبقه.

(٢) ان هذا نقله من الاستبصار ومما به وذكر في رواية أبي بصير الأخيرة، والخبي معاً أنه إنما لم يشت ذلك إذا لم يبعه بوه فكان ذلك دالاً على ما عني من تفصيل، وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال الاستبصار ج ٤ باب ولد الملاءمة يرث له ص ١٨١ - ١٨٢ طبع الآخويدي.

(٣) لاحظ الاستبصار - الباب المذكور ج ٤ ص ١٧٩.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب ميراث ولد الملاءمة ج ١٧ ص ٥٦٠.

(٥) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من ابواب ميراث ولد الملاءمة ج ١٧ ص ٥٦٠.

وهل يرث المتقرب بابيه؟ قيل: نعم، وفيه نظرو ويبقى الارث ثابتاً بين الولد وامه ومن يتقرب بها.

وهذا الحمل بعيد ولا ضرورة، اذ يمكن القول بمضمونها لصحتها وعدم المعارض بخصوصه، والعمومات الدالة على أن الأم ترث جميع مال ولده مع عدم وارث آخر غيرها يمكن تخصيصها بغير أم ولد الملاعنة.

والخاصة ليست بصحيحة ولا صريحة في توريث الأم جميع مال ولدها من زوجها الملاعن، مع وجود القتل بمضمونها وهو الصدوق في الفقيه، لكن خصصها بحين ظهور الامام عليه السلام حيث قال - بعد رواية موسى بن بكر عن زرارة المتقدمة -: قال مصنف هذا الكتاب: متى كان الامام غائباً كان ميراث ابن الملاعنة لأمه، ومتى كان طاهراً، لأمه الثلث والباقي للامام، وتصديق ذلك ما رواه الحسن (١). ونقل رواية أبي عبيدة وزرارة المتقدمين.

ودلك غير بعيد، ويؤيده التمسك (٢)، فإن حنانيته على الامام انما يكون مع حضوره عليه السلام، وان احتمل كونه كفاية عن بيت المال، فتأمل.

قوله: «وهل يرث المتقرب بابيه الخ» يعني اذا اكذب الملاعن نفسه واقرب بالولد هل يرث الولد من يتقرب بابيه مثل اخوته من ابيه وجده ام لا بل انما يرث اياه فقط؟ فيه نظر عند المصنف، وهو ظاهر في توقفه.

ونقل عن اكثر الاصحاب عدم الارث، لانه قد ثبت باللعان عدمه وعدم النسب أيضاً وعود ارثه عن أبيه بسب اقراره، والاخبار لا تدل على تعديته، ولهذا فسّر في الاخبار إلحاقه بابيه ورده إليه بالارث منه وعدم حرمانه عنه.

ونقل عن النقي أبي الصلاح ارثه عن من يتقرب به أيضاً، محتجاً بان الاقرار كالبيّنة، فكما اذا ثبت النسب بالبيّنة يتعدى هكذا بالاقرار.

(١) في هذا عبارة الفقيه ج ٤ باب ميراث ولد الملاعنة ص ٢٢٣ طبع مكتبة الصدوق.

(٢) يعني في صحيحة زرارة المتقدمة بقوله عليه السلام: لان حنانيته على الامام.

ولو نفى باللعان توأمين توارثا باحوة الام، ولو حلف ولد الملاعنة اخوين احدهما لابويه والآخر لأمه تساويا.

وفيه منع ظاهر، على انه ماثبت السب هنا باقرار ايضاً، بل ثبت مجرد ارثه عنه بالنص والاجماع، ولهذا ما يرثه الاب، وثبت سائر احكام السب ايضاً غير طاهر، نعم وجوب انفاقه عليه غير بعيد.

فتوقف المصنف هما لتعارض دليلي لطرفين المذكورين كما يفهم من الشرح ايضاً غير جيد.

ونقل فيه عن بعض كتب المصنف انه قد فيه: الاقرب انهم ان صدقوا الاب على اللعان لم يرثهم ولا يرثونه، وان اكدوه ورثهم وورثوه.

كانه مني على ما تقرر من ان اقرار العقلاء على انفسهم جائز، مثل ما قبل في الاب.

وقد عرفت مافيه، نعم ان اقر هو بصف بالبنوة والاخوة لهم مثلاً لا يسعد ثبوت التوارث، بل السب لما تقرر عندهم من حصوله باقرار الطرفين العاقلين البالغين الرشيدتين، ولكن علمهم في هذه صورة لا يخلو عن اشكال فتأمل وقد مضى شرح الباقي.

قوله: «ولو نفى باللعان توأمين الخ» يعني داني شخص ولدين توأمين عن نفسه ولا عن انتفيا عنه معاً، ولكن كلاهما منسوبان الى أمهما ولداها واخوان من الأم فقط فيتوارثان بالاخوة ويأخذ كل واحد ميراث الآخر من جهة اخوة الأم ويرثان الأم وبالعكس، وهو ظاهر مما سبق.

وكذا قوله: (ولو حلف ولد الملاعنة) أي اذا مات ولد لملاعنة من الملاعن الذي نفى عنه وثبت نسبه بالنسبة اليها وحلف اخوين مثلاً احدهما للأب والأم والآخر للأم فقط، سواء كان احد التوأمين أم لا، يتساويان في الارث، لان كلاهما اخوة الأم فقط ونسبة الابوة منقطعة بالفرض ولا اعتسار لها، ولهذا ما يرثه الاخ للاب فقط، وان انفرد أو اجتمع مع اخوة لام فقط مثل ما يرثه الاب.

ولو لم يخلف سوى أمه فلها الثلث تسمية والباقي ردّاً.  
ولو كان معها ابن فبها السدس، ولو لم يخلف وارثاً من قبل  
الأم لم يرثه الأب ولا من يتقرب به، بل ميراثه للإمام.  
وأما ولد الزنا فلا يرثه أبواه ولا من يتقرب بهما، وكذا هو لا

قوله: «ولو لم يخلف سوى أمه الخ» أي لومات ولد الملاعة ولم يخلف  
ممن يرثه إلا أمه ترثه جميع ما تركه، لثالث بالتسمية، والباقي بالرد، لما تقرر من  
القواعد الميراثية.

وفيه إشارة إلى أن ليس الباقي للإمام كما هو مقتضى بعض الروايات  
المتقدمة ومذهب الفقهاء، من أن الباقي مع ظهوره عليه السلام - له، ومع غيبه لها  
وقد مر مفصلاً ومرجحاً.

قوله: «ولو كان معها ابن الخ» أي خلف ولد الملاعة معها ابنه فللأم  
السدس والباقي للولد، ولو لم يخلف وارثاً من الأم ومن يتقرب بها وولده وروحه  
فهو كمن لم يخلف وارثاً أصلاً، وإن كان للملاعن أو من يتقرب به موجوداً فإنه  
بالنسبة إليه اجنبي وليس بوارث.

وبالجملة هذا الولد ماله ب ولا من يتقرب به فوارثه منحصر في الأم ومن  
يتقرب بها وولده وروحه فهو بالنسبة اليها كسائر أولادها، فمع وجودها أو وجود  
من يتقرب بها يرثانه وبالعكس.

فلومات ولم يخلف أحدٌ منهم فهو كمن لا وارث له، فميراثه ميراثه، وقد  
تقرر أنه للإمام عليه السلام.

قوله: «وأما ولد الزنا فلا يرثه الخ» قد تقرر بالشرع الشريف أن لزنا  
لا يثبت به النسب لقوله صلى الله عليه وآله - بالطريق العامة (١) والخاصة -: الولد

(١) بحوالى التالي - ج ١ ص ١٣٢ طبع بمطبعة سبيل الشهداء - ولاحظ دية.

يرثهم وانما يرثه الزوجان واولاده، ولو (وان-خل) نزلوا فان فقدوا فالامام.

للفراش وللماهر الحجر (١)، فلا أب له ولا أم ان كان الزنا بالنسبة اليهما، فلا يرث احدهما ولا يرثهما ولا من يتقرب بها.

وبالجملة لا نسب له مع احيد، نعم قد يحصل له نسب شرعي بالنسبة الى من يحصل منه ويحصل له سبب الارث بالزوجية والولاء، وهو ظاهر. فماله وارث ولا مورث نسبي الا الاولاد وان نزلوا، دون الآباء والاحوة والاخوات والاعمام والاخوال، وهو ظاهر.

وان كان الزنا بالنسبة الى احدهما فقط لم يحصل النسب للزاني ويحصل للاخر، فهو كولد الملاعة حينئذ وهو ظاهر.

فلو كان ولد الزنا زوجاً وخلف زوجته فقط أو مع الاولاد فيراثه مثل ماتقدم، وكذا لو كانت زوجة وخلفت زوجاً أو مع الاولاد.

ولو لم يخلف الزوجة أو الزوج ولا الاولاد فهو مثل من لا وارث له، وان كان الزانيان أو من يتقرب بهما موجودين وحينئذ فيراثه للامام عليه السلام كغيره ممن لا يخلف وارثاً وهو ظاهر.

وتؤيده رواية عبدالله بن سنان - كأنها صحيحة - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت، فقلت له: جعلت فداك كم دية ولد الزنا؟ قال: يعطى الذي اتفق عليه ما اتفق عليه، قلت: فانه مات وله مال من يرثه؟ قال: الامام عليه السلام (٢).

لعل اتفق عليه، عليه السلام أو من بيت المال، ويمكن المراد بكون ميراثه له ذلك فتأمل.

(١) الوسائل باب ٨ حديث ١ - ٤ من أبواب ميراث ولد الملاعة ج ١٧ ص ٥٦٦ - ٥٦٧.

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من أبواب ميراث ولد الملاعة ج ١٧ ص ٥٦٧.



ومن تبرأ عند السلطان من جريرة ولده وميراثه لم يصح على رأي.

وفي بعض الروايات ما يدل على توريثه لقراءة أمه، مثل صحيحة يونس، قال: ميراث ولد الزنا بالقراءة (لقراءة - ثل) من قبل أمه على نحو في ميراث ابن الملاعنة (١).

رذها في الاستبصار بشذوذها وقطعها وحملها على أنه مذهب يونس. ويمكن حملها على ما كان الزنا بالنسبة إلى الرجل فقط دون المرأة مع عدمها، ويؤيده تشبيهه بولد الملاعنة، وأما غيرها فيرد أو يؤول أن يمكن فتأمل. قوله: «ومن تبرأ عند السلطان الخ» قد مر (٢) في بحث الوصية أن الإنسان إذا أوصى باخراج بعض ولده من الارث، وهذه غير تلك، لأن حكم هذه في حال الحياة، وتلك يظهر حكمه (حكها ط) بعد موته فإنه وصية. وهو أن يجيء شخص عند الإمام - ويحتمل الحاكم مطلقاً - ويقول: انا بريء من ولدي ومن ضمان جريرته ومن ارثه.

وهل هذا العقد صحيح يترتب عليه اثره من انقطاع النسب وحكمه حتى انه اذا مات لا يرثه وبالعكس أيضاً أم لا؟ المشهور لا، عملاً بعموم أدلة الارث والنسب، وإن الامر الذي ثبت بكتاب الله وسنة رسوله واجماع الأمة لا يمكن قطعه بمجرد اشتاء النفس.

ولهذا ورد في كثير من الاخبار في الشرط الذي يخالف الكتاب: (شرط الله قبل شرطك) (٣) وهو ظاهر.

(١) الوصائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب ميراث ولد الملاعنة ح ١٧ ص ٢٦٨.

(٢) لا يخفى عدم وجود كتاب يومية في هذا الكتاب ولم يشرحه أيضاً تلميذة صاحب المدارك في نهاية مرام.

(٣) الوصائل باب ٢٠ حديث ٦ من باب المهر ح ١٥ ص ٢٩ ولاحظ احاديث باقي الباب ولاحظ

باب ٦ من ابواب الخيارات ح ١٢ ص ٣٥٢.

ولكن ورد بصحته بعض الرويات، وعمل به الشيخ في بعض كتبه، وهو رواية صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: سألته عن المخلوع تبرأ (يتبرأ - ثل) منه أبوه عند السلطان ومن ميراثه ومن جريرته لمن ميراثه؟ فقال: قال علي عليه السلام: هو لأقرب الناس إليه (١).

نقل عن الصحاح: الخليع هو الذي خضعه أهله، فإن حتى لم يطلبوا بجنائته. ورواية بريد (يزيد خ ل) بن حليل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تبرأ عند السلطان من جريرة أبه وميراثه ثم مات الابن وترك مالا من يرثه؟ قال: ميراثه لأقرب الناس إلى أبيه (٢).

والخروج عن تلك الأدلة بها مع ضعفها وعدم صراحتها مشكل، ولهذا قال المصنف: لم يصح، وهو رأي الأكثر.

قال في الشرح: فيها نظر من وجهين (الاول) إرسال الأولى وقطعها وجهالة راوي الثانية (الثاني) انها ليسا صريحين في المنع، فإن الولد يصدق عليه انه اقرب الناس إليه وجواز فقد الأب إلا أن التؤليل بعيدان وعمل بمضمونها الشيخ في النهاية، والقاضي، والكيدري، وردهما ابن دريس، والمحقق، والامام المصنف مخالفتها نص الكتاب مع ضعفها، وقد الشيخ في الحائريات: فيها نظر. كأنه يريد بجهل راوي الثانية، الجهر بحال بريد بن حليل.

وأيضاً أبو بصير في الاولى مشترك، وفي كتبها ابن مسكان المشترك. ثم ان الظاهر انه على تقدير بقول بمضمونها يحتمل التعدي الى غير الاب المتبرتي والابن فيحيى في العكس وعبرهما من لا قارب. ويحتمل الاقتصار على موضع النص.

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من ابواب ميراث ولد الملائكة ج ١٧ ص ٥٦٦.

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب ميراث ولد الملائكة ج ١٧ ص ٥٦٤.

(الخامس) الاشتباه في التقدم والتأخر الآ في الغرق والهدم، فلو مات جماعة يتوارثون واشتبه المتقدم أو علم الاقتران فلا توارث بينهم، بل يرث كلهم منهم ورثته.

وأيضاً يحتمل أن يكون الحكم مخصوصاً بما يكون عند السلطان، فلا يكون لو وقع مثله بغير حضوره كذلك.

وأنه يكون الحكم بعدم إرث المتبري فقط، وإذا لم يعقد الآخر كذلك يكون هو يرثه وإن لم يرثه المتبري.

ويحتمل وقوعه عند غيره كذلك وثبوته بالنسبة إلى الطرفين.

وينبغي الاختصار على موضع النص على تقدير كونه معمولاً، ولا يتعدى عنه إلا مع دليل شرعي بالمساواة عقلاً أو نقلاً، وهو ظاهر، وهو مفقود ظاهراً.

قوله: «الخامس الاشتباه الخ» الخامس من موانع الإرث: اشتباه تقدم موت المورث وحياته على موت من يرثه، لأن معنى إرث شخص عن آخر انتقال ماله عنه بموته فقط، إليه ولا يتم هذا إلا ببقاء الثاني بعد الأول بزمان ما، وهو ظاهر، فإذا حصل الاشتباه انتفى العلم بالشرط فلا يمكن الحكم بالإرث الذي هو المشروط لامتناع العلم بالمشروط مع الجهل بالشرط.

ولأن مع الاشتباه احتمال ثلاثة: الاقتران، تقديم هذا على هذا، وبالعكس، والإرث إنما يثبت في احتمال واحد فهو مرجوح.

وعلم منه أن العلم بالمعية أيضاً مانع كالاقتناء، وإليه أشار بقوله: (أو علم الاقتران)، فلو أشار إليه أولاً أيضاً لكان أولى بأن يقول: (الخامس عدم التقدم)، فتأمل.

وبالجملة عدم العلم بالتقدم بدليل شرعي هو المانع من إرث بعض المشتبهين عن بعض مع ثبوته لولا الاشتباه.

وحينئذ مقتضى كلامهم هو جعل إرث كل واحد لمن بقي له من الوارث

فلو ادعى زوج الميتة موتها قبل ولده، وادعى اخوها التأخير ولا بيتة، فيراثها بين الزوج والأخ وميراث الولد لابييه.

أما في الهدم والعرق، فانهم يتوارثون ان كان لهم أولاً حدهم مال وكانوا يتوارثون، واشتبه المتقدم، فتوانتقى المال أو التوارث - وان

الغير المشتبه كما اذا علم الاقتران فحملوا ذلك الوارث المشتبه معدوماً ويقسمون ما تركه على غيره كسائر الموانع مثل الكفر والقتل وغيرها.

وجهه انه اذا لم يكن وارثاً فهو معدوم بالنسبة الى الميراث، فالميراث لغيره، سواء كان هو مقدماً على الباقي أو كن في مرتبه.

ويحتمل هما القرعة، ويقتضيها عدم ذكرهم اياها، وان القرعة انما تكون فيما اذنت الحق واشتبه، وهما ليس كذلك لا جرمال المقارنة فلا ارث لأحد عن الآخر.

إلا ان هذا الاحتمال بعيد وقد لا يكون وعلم ذكرهم ليس بمحجة فتأمل.  
ثم اعلم ان المصنف قرع على عدم توريث المشتبه ابطال دعوى زوج الميتة قبلية موتها على موت ولده منها ليكون جميع ما تركته له، ودعوى اخيها تأخر موتها عن موت ولدها منه، ليكون النصف له مع عدم البيتة، فانه بعينه من صور الاشتباه فلا ارث لكل واحد من جهة دعواه، بل تجعل المرأة ميتة مشبهة بالنسبة الى موت الولد وعنده، فلا توارث بينها فيجعل الولد كالمعدوم، فتكون التركة بين زوجها واخيها يأخذ هو نصيب الزوجية، وهو النصف، والباقي للاخ، وهو ظاهر.

لعدم الولد، ولان النصف للزوج بقرار مسازعه، ولانه اما موتها قبل فيكون له النصف، واما بعد فيكون له الكل.

وأيضاً ينبغي ان يكون ذلك بعد التحالف الا ان يتراضيا بعدم

التحليف.

ثم اعلم أيضاً انهم رحمهم الله استثنوا عن ذلك: الفرق والمهدوم عليهم،

كان من أحدهما - أو علم الاقتران أو تقدم أحدهما فلا توارث.

وقالوا بتوريث كل واحد من الفريقين أصحابه، وكذا المهذومين بشروط تأتي،  
للدعوى الاجماع والنص.

مثل صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام  
عن القوم يفرقون في السفينة أو يقع عليهم البيت فيموتون ولا يعلم أيهم مات قبل  
صاحبه؟ قال: يورث بعضهم من بعض، كذلك كان في كتاب علي  
عليه السلام (١).

ومثله عنه بطريق آخر ألا أنه قال: كذلك وجدناه في كتاب علي  
عليه السلام (٢).

وما في صحيحتين آخرتين له ومتمماتان (٣).

ورواية عبدالرحمان بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن  
القوم يفرقون أو يقع عليهم البيت؟ قال: يورث بعضهم من بعض (٤).

وفيه، القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان (٥).

ومرسلة حمران بن اعين، عن ذكره، عن أمير المؤمنين عليه السلام في قوم  
غرقوا جميعاً أهل البيت قال: يورث هؤلاء من هؤلاء، وهؤلاء من هؤلاء، ولا يرث  
هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً، ولا يورث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً (٦).  
ما رأيت في الفرق غيرها (٧).

(١) و (٢) الوسائل باب ١ حديث ١ بأحد الاون والثالث من أبواب ميراث الفرق والمهذوم عليهم  
ج ١٧ ص ٥٨٩.

(٣) راجع الوسائل باب ٢ حديث ١ - ٢ من أبواب ميراث الفرق والمهذوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٠.

(٤) راجع الوسائل باب ١ حديث ٣ من أبواب ميراث الفرق والمهذوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٠.

(٥) قال سنده كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن  
عبدالرحمان بن أبي عبدالله.

(٦) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب ميراث الفرق والمهذوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٢.

(٧) سنأتي صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج مرفوعة فيها الفرق.

وفي الثلاثة الأولى (١) (عبدالرحمان بن الحجاج) وفيه شيء وان قيل: إنه رجع عن الكيسانية الى الحق، وهو ثقة، لانه نقل في مشيخة الفقيه انه اذا ذكر عند أبي الحسن عليه السلام قال: انه لثقل على العود (٢).

وغير معلوم كونه قبل الرجوع عن الكيسانية، وانه نقل الرواية بعدها. وان امكن ان يقال: لو كان كذلك وعدم بطلانها لرفعها ومنع عن روايتها واشهر ذلك، وان الاصل عدم الرواية حتى رجع، ولكن الاصل عدم الرجوع حتى نقل، فلان لا يعمل من العلم المعتري لعمل، فتأمل فيه.

واما المهدم ففيه روايات كثيرة، مثل ما تقدم، ومثل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل سقط عليه وعلى امرأته بيت؟ قال: تورث المرأة من الرجل ويورث الرجل من المرأة، معناه: يورث بعضهم من بعض من صلب أموالهم، لا يرثون مما يورث بعضهم من بعض (بعضاً - خ ل) شيئاً (٣).

يحتمل ان يكون (٤) كلامه عليه السلام، وبعض الرواة، وصاحب الكتاب مثل الشيخ (٥).

وفي الطريق علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، فيه تأمل (٦).

(١) يعني صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج الاولى وما تقدم من ثبوتهما في صحيحين آخرين.

(٢) رحمان انكشي ص ٢٧٦ طبع عيسى هكدا (في أبي علي عبدالرحمان بن الحجاج) حنويه بن سعيد، قال: حدثني محمد بن الحسين، عن عثمان بن عدي، عن حسين بن ناحية قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام وذكر عبدالرحمان بن الحجاج فقال: انه لثقل على العود انتهى.

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب ميراث يعرف والمهدوم عجم ج ١٧ ص ٥٩١

(٤) يعني يحتمل ان يكون قوله: (معناه يورث) من كلام الامام عليه السلام أو من كلام الرواة الواقعة في سلسلة السند أو من كلام صاحب الكتاب مثل شيخ في تهذيب.

(٥) المناسب ان يقول: مثل الكليني رحمه الله فان نسخ روى عن علي بن إبراهيم وطريق الشيخ الى علي

بن إبراهيم - كما في مشيخة التهذيب - غالباً بواسطة محمد بن يعقوب صاحب الكافي

(٦) في هامش النسخة المطبوعة وبعض نسخ مصدرة هكدا بعد لقاء علي (يعني ابن إبراهيم) محمد

ومثلها، عن عبيد بن زرارة (١)، وفيه لقاسم بن سليمان (٢).  
ومثلها أيضاً صحيحة ابن عن فضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله  
عليه السلام، في الفقيه، ألا أنه قال: (ثم يورث الرجل) بدل (ويورث  
الرجل) (٣).

وصحيحة عاصم بن حميد، عن محمد بن فبس - وهي حسنة في الفقيه - عن  
أبي جعفر عليه السلام، قال قصي أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وامرأة انهم  
عليها بيت فاتا، فلا (ولا - ح) يدري أيهما مات قبل؟ فقال: يرث كل واحد منهما  
زوجه كما فرض الله لورثتهما (٤).

وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
بيت وقع على قوم مجتمعين فلا يدري أيهم مات قبل؟ قال: يورث بعضهم من  
بعض، قلت: قال أما حنيفة أدخل فيها شيئاً، قال: وما أدخل؟ قلت: لو أن  
رحلين اخوين أحدهما مولاي، والآخر مولد لرجل، لأحدهما مائة ألف درهم والآخر  
ليس له شيء، ركبا في السفينة فمروا فلم يدرا أيهما مات أولاً كان (فان - خ)  
المال لورثة الذي ليس له شيء ولم يكن لورثة الذي له المال شيء، قال: فقال  
أبو عبد الله عليه السلام: لقد (شنعها - كا) (سمعها - خ) (سمعها - خ يب) وهي

(يعني ابن عيسى) ولم يسم كلام في محمد (يعني بن عيسى) ويوس كأنه ابن عبد الرحمن، وفي خصوص رويته  
عنه لم يسم كلام أيضاً، ولكن مثل هذا المد كثير جداً، والاستبعاد في اللقاء ولا قصور فيها فتأمل (بخطه  
رحمه الله).

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من أبواب ميراث نرق والمهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٥.

(٢) مثلها كما في التهذيب هكذا الحسن بن سعيد، عن أنصر عن لقاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٥ من أبواب ميراث النرق والمهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٠.

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٢ من أبواب ميراث نرق والمهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٨٩.

(٥) في النسخ والتهذيب لو أن رحلين مع ولي الكافي والوسائل كما اتتهاه.

كذلك قلت: ولو أنّ مملوكين اعطت انا احد هما واعطت انت الآخر ولاحدهما مائة الف والآخر ليس له شيء؟ فقال: مثله (١).

وصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج أيضاً، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: رجل وامرأة سقط عليهما البيت، فأتا؟ قال: يورث الرجل من المرأة، والمرأة من الرجل، قال: قلت: فان أباحنيقة قد ادخل عليهم في هذا شيئاً، قال: وأتي شيء ادخل عليهم؟ قلت: رحلين اعجميين لبس لهما وارث الآ مواليهما، احدهما له مائة الف درهم معروفة، والآخر ليس له شيء، ركبا سفينة ففرقا واخرجت المائة الف كيف يصنع بها؟ قال: تدفع الى مولى الذي ليس له شيء ولم يكن للآخر شيء، قال: فقال: ما أنكر ما ادخلكم فيها، صدق، هو هكذا ثم قال: يدفع المال الى مولى (موالي - خ ل) الذي ليس له شيء ولم يكن للآخر مال يرثه موالي الآخر، فلا شيء لورثته (٢).

كُتِبَ على قوله: (قال) بخطه: (اشارة الى ريادته وتكراره)، بل الى انه غلط، وينبغي كتابته على قوله: (ثم) فتأمل.

والظاهر ان المراد بالرجلين كونهما وارثين مثل الأخوين.

ويؤيده ما في الكافي (أخوين اعجميين) (٣) ونبي (٤) وارث غير الآخر،

والأ ليس ممّا نحن فيه وهو ظاهري.

وفي الطريق أيضاً علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس (٥)،

(١) الوسائل باب ٢ طيبت ١ من أبواب ميراث بقرق والمهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٠.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من أبواب ميراث بقرق والمهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩١.

(٣) يعني (رجلين أحوين اعجميين).

(٤) صلف على قوله قلنس سرّة: (المراد بـ) يعني القدران المراد بهي ورث النج.

(٥) لكن سنده في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عبدالرحمان بن

الحجاج وحيد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد بن أبي حمزة، عن عبدالرحمان بن الحجاج.



وامره هين، وهذه مؤينة لاستثناء الفرق.

أما الشرائط فهي ثلاثة كما أشار إليه المصنف (الأول) ثبوت المال لجميع المهلكين أو لواحد منهم، فلو انتفى المال عن الكل فلا معنى للتوريث، ويكفي من جانب واحد فيورث الآخر ولا يعكس فيأخذ وارث من لا مال له.

(والثاني) كونهم ممن يرث بعضهم بعضاً وبالعكس إما مقدماً على جميع من سواهم أو يكون شريكاً، فلو لم يكن استحقاق ارث أصلاً، سواء كان لعدم النسب والسبب أو وجود المانع مثل الكفر والرق، فلا يجزي فيه الحكم المذكور فوجه هذا الشرط أيضاً ظاهره اذ لا معنى للبحث مع عدم الارث.

ولو كان استحقاق الارث ~~من~~ <sup>لأحد</sup> الحائنين فقط، مثل ان غرق اخوان، لواحد منها ولد، وليس للآخر اقرب من الأخ، لا فائدة هنا أيضاً في البحث عن التقدم والآخر لتوريث كل منهما صاحبه.

ولكن قد يفيد البحث ويوحد التشايع بين الباقيين مثل ان فرض لمن ليس له اقرب من اخيه وارث ابعد من اخيه الفريق معه مثل ابن الأخ أو يكون الفريق الاخ من الاخوان للآخر وله اخ آخر من الاب فيدعي موت اخيه بعد اخيه الصاحب الولد حتى يرثه، فالحكم مثل ما سبق في غير الفرق وانهم من صور الاشتباه فتأمل.

(وفيه) انه قد يقال: إن انعرق ليس فيه هذا الحكم، بل التوريث وان لم يكن الا من جانب واحد كما اذا كان لاحدهما مال ولم يكن للآخر شيء أصلاً، وبمجرد صلاحية الارث غير معلوم المنع.

وكذا اذا كان احد لاخوين العريقين كافراً أو رقيقاً فيحتمل أيضاً كالسابقة التوريث من جانب واحد، فيستقل المال من الكافر الى المسلم ثم منه الى وائيه الأبعد من الأخ الكافر كما في صورة المال من جانب واحد بعينه، فلا يكون

حكمه حكم غير الفرق والمهدم.

الآ ان يقال: هذا الحكم مخالف للاصل والقاعدة، وانما الاستثناء للدليل، وقد وجد في صورة المال من جانب واحد لا غير فتأمل.

(والثالث) اشتباه التقدم والتأخر، مو علم لاقران أو التقدم فلا بحث، وما كان يحتاج الى هذه للزومه من الاستثناء كما لا يحتاج الى الرابع.

وهو الموت بسبب الفرق والمهدم ونحوهما ان قيل بالالحاق كما شرطه في القواعد لانه المفروض، لعله ذكر للحاق.

ثم اعلم ايضاً ان جماعة - كما فعل في المتن - اقتصروا على استثناء الفرق والمهدم من صور لاشتهاء، للنص والاجماع اقتضاراً على موطنيهما وعدم ثبوت العلة ليقاس.

ومعظمهم الحفوا بهما كل سبب، مثل الحرق ولتردي في البئر (بئر - نخ) بل القتل بسبب مطلقاً قياساً عليها بامتناع العلة، وهو القتل بسبب دون الموت حتف الانف مع الاشتباه لعدم معقولية الفرق بينهما وبين مثل الاسباب، وهو مختار القواعد.

واختار في المختلف الاول كما في المتن مع احكم بعدم خلوق الثاني عن قوة.

قال في المختلف: (لنا) ان الاصل عدم تورث احدهما من صاحبه لعدم العلم ببقائه بعده، حرج عنه العرق والمهدوم عليهم للنصوص الدالة عليه، فيبقى الباقي على اصل المنع، احتج بان العلة لاشتهاء، وهو موجود في القتل والحرق، والجواب المنع من التعليل بمطلق الاشتباه فجار أن يكون لعله الاشتباه المستند الى احدهما، على ان قول ابن حمزة لا يخلو عن قوة.

وأنت تعلم ان هذا الاحتجاج يدل على كون الأمر كذلك في مطلق الاشتباه ولو كان الموت حتف انفه، والظاهر ان لا قاتل به، بل نقل الاحمد في شرح الشرائع على عدم القاتل به.

وتؤيده رواية القذاح، عن حفص عن أبيه عنهما السلام قال: ماتت أم

ومع الشرائط يرث بعضهم من بعض من تركته لامتما ورثته من الآخر، ويقدم الأضعف في التوريث تعبدًا لا وجوبًا.

كلثوم بنت علي عليه السلام وبها زيد بن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة لا يدري أيهما هلك قل، فسم يورث أحدهما من الآخر وصلي عليهما جميعاً (١).  
ولكنها ضعيفة مع مخالفتها لبعض الأصول.

وإن (٢) عدم عموم الحكم بالاجماع مؤيد لعدم القياس في الأسباب أيضاً،  
لأنه لو كان القياس حقاً لقل: لا فرق بين القتل والموت وإنما العلة هي الاشتباه.  
وإن جوابه حار في كثير من المتنوعة مع قوله بصحة القياس فيها.  
فيستفي الاحتجاج على الوجه الذي اشرنا من كون العلة هي القتل بسبب مع الاشتباه.

والجواب، بأن لا يمتهم (بأن لا نفهم - خ ل) العلة هنا لعدم ظهور ما هو علة في نفس الأمر إلا أن يريد الأمانة فقد يمنع كليتها، والقياس حينئذ، إذ أهل القياس يشترطون كونها علة ناعثة لا مجرد امانة.

وعلى تقدير كونها ظاهرة عندنا فليس إلا الفرق والهدم مع الاشتباه، إذ لا نص بشيء والذي فهم هو ذلك، وهو ظاهر. وبالجمله، المعقول هو الاقتصار على موضع النص والاجماع.

قوله: «ومع الشرائط يرث الخ» أي إذا حصل الشرائط يرث كل واحد منهما جميع ماترك صاحبه لا ما استورثه منه بعد موته لفرض حياته، للأصل ولعدم الدليل وليس النص والاجماع صريحان، بل ولا ظاهران في ذلك.  
ولأنه يلزم إما عدم انقطاع بقسمة، أو الترجيح بلا مرجع.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من باب ميراث العرق والمهدوم ص ١٧ ص ٥٩٤.

(٢) عطف على قوله قل من سره. أي هذا الاحتجاج الخ وكذا قوله قل من سره. وإن جوابه الخ.

ولما تقدم في الأخبار، مثل ما في صحيحتي عبدالرحمان بن الحجاج المتقدمتين (١) من كون المال لورثة من ليس له من وعدم شيء لورثة الآخر، وما في آخر صحيحة محمد بن مسلم (٢) على تقدير كونه من الرواية، وما في رسالة حران : ولا يورث هؤلاء، مما ورثوا من هؤلاء شيئاً (٣). ولأن ذلك مستلزم لفرض واحد حياً وميتاً في وقت واحد، فانه اذا فرض واحد منها ميتاً واستورث منه صاحبه ثم قطع النظر عن حياته، وفرض ميتاً واستورث منه الأول، فاذا لم يورث الا من اصل المال فلا محذور فيه، اذ فرض أولاً حياً ثم قطع النظر عن ذلك، وفرض ميتاً بأمر الشارع ولا محذور فيه أصلاً. واما اذا استورث مما ورثه أيضاً فلا يرد كمن فرضه ميتاً للارث عنه، واعتبار حياته أيضاً ليكون له ما ورثه منه حتى يستورثه غيره، وكون الوارث أيضاً حينئذ ميتاً ليكون ماله لغيره، هكذا قرره في المختلف والأيضاح وشرح الشرائع. ولك ان تقول: لولا النص والاصل وعدم الدليل لا يمكن ان يقال: لا بُد بعد ورود النص لو كان، بان يفرض ميتاً ثم حياً، ولا يلزم كونه حياً وميتاً، وانما هو مجرد الاعتبار اذ محضله اعطاء وارث أحدهما ارثه من الآخر وعدم توريث وارث الآخر حصته من مال الآخر، فلا يلزم عدم الاتقطاع، ولا الترجيح من غير مرجح، اذ تعين الاول للنص، فيحصل الزيادة للثاني. ولهذا نقل القول به عن الشيخ المفيد ومن تابعه، ولو كان الامر كذلك كيف ينهب إليه الشيخ المفيد الجليل. ودليله على ذلك ما تقدم في الروايات من قوله: (ثم يورث الرجل).

(١) لاحظ الوسائل باب ٢ من أبواب ميراث العرق ج ١٧ ص ٥٩٠.

(٢) لاحظ الوسائل باب ٣ من أبواب ميراث العرق ج ١٧ ص ٥٩١ ومراده من قوله. (وما في آخر

صحيحة الفخ) قوله: (معناه يورث الخ) فلاحظ وقد تقدم الاحتمالان الآخران فراجع.

(٣) لاحظ الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب ميراث العرق وللهجوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٢.

وتحريره انه لا شك في انه يقتضي وجوب تقديم المرأة الضعيفة، وليس له فائدة الا مع القول بتوريث المتأخر مما ورثه الأول، وهذا هو القول بتقديم الأضعف نصاً، وهو قوله رحمه الله أيضاً.

ولكن فيه تأمل، ما مزمس دليل عدم الارث مما ورث وعدم (ثم) الا في رواية واحدة في الفقيه (١).

مع احتمال كون (ثم) لمجرد الاشارة الى التماوت بينهما في المرتبة، وامثالها كثيرة في القرآن (٢) وغيره.

وكونه للاستحباب وكأنه اشارة اليه بقوله: (تعداً لا وجوباً) وكان المناسب (للفائدة التوريث مما ورث) أو (استحباباً) بدل (تعداً).

وكون الفائدة شيئاً آخر، فان ختماء الفائدة عنا وظهور كون شيء فائدة طاهراً لا يستلزم القول بذلك، فان اكرر الحكم والمصالح الشرعية محمية عنا، خصوصاً مع هذه الأدلة، ولهذا ترك (ثم) في اكثر الاخبار كما رأيت.

على انه قد يطالب بحكمه تقديم الأضعف، فالجواب الجواب.

وانه لا يتم الا فيما يوجد ضعيف، فع تساويا في الارث لا دليل له اصلاً. وكذا اذا لم يكن لاحدهما مال اصلاً أو يكون شخص واحد يرثها مثل الامام فتأمل.

ثم - بعد تسليم ذلك كله - لا يدع على وجوب تقديم الأضعف على غيره مطلقاً وفي جميع المراتب والوراث بل في ابروجة والزوج فقط، فقد لا يكون السبب الضعف بل مجرد الروحية.

وبالجملة، القول بوجوب تقديم الضعيف واستلزامه لتوريث ماورث بعيد

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ارب ميراث المرق والهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩١

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٣ من ارب ميراث المرق ج ١٧ ص ٥٩٥ وفي الكافي: علة من اصحابنا

عن أحمد بن أبي عبدالله رحمه الله ان أمير المؤمنين عليه السلام قال

وليس له دليل صالح فافهم.

واعلم أن هذا مع عدم قرينة دالة على تقدم وهو ظاهر.

وتدل عليه رواية قاسوس، عن أبيه، عن علي أن علياً عليه السلام قضى في رجل وامرأة ماتا جيماً في الطاعون مبتا على فراش واحد، ويد الرجل ورجله على المرأة فجعل الميراث للرجل وقال: إنه مات بعدها (١).

ولكن سندها ضعيف، والقرينة أيضاً ضعيفة.

وإنه إذا اشتبه الكافر والمسلم، والحر والمملوك، الوارث وغيره يستخرج بالقرعة، لأنه امر مشكل، وهي له.

وتدل عليه الروايات، مثل صحيحة حرب، عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام باليمن في قوم انهضت عليهم دارهم (دارهم - ثل) فبق منهم صبيتان أحدهما مملوك والآخر حر، فاسهم بينهما فخرج السهم على أحدهما فجعل المال له واعتق الآخر (٢).

ورواية محمد بن مسلم، عن أحدهما صبيهما السلام، قال: قلت: أمة وحرّة وقع عليهما بيت وقد ولدتا وماتا كيف يورثان؟ قال: فقال: يسهم عليهما ثلاثاً ولاء يعني ثلاث مرّات فايها أصابه السهم ورث من الآخر (٣).

والظاهر أن ثلاث مرّات على طريق الاستحباب، لما تقرر أن القرعة مرّة واحدة كما يدل عليه بعض الأخبار فيما نحن فيه أيضاً مثل الأولى (٤).

ورواية الحسين بن المختار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لأبي حنيفة: يا أبا حنيفة ماتقول في بيت سقط على قوم وبقي منهم صبيتان أحدهما حرّ والآخر

(١) نوسل باب ٥ حديث ٣ من أبواب ميراث ثمرق والمهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٥.

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ميراث ثمرق والمهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٢.

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٣ بالسند الذي من أبواب ميراث الفرق والمهدوم عليهم ج ١٧ ص ٥٩٣.

(٤) يعني صحيحة حرير والظاهر إرادته قدس سرّه الاطلاق ولا عيب فيها تصريح في المرّة.

فلو غرق زوج و زوجة، فرض موت الزوج أولاً، فللزوجة نصيبها، والباقي لورثته. ثم يفرض موت الزوجة فللزوجة نصيبه، والباقي وما ورثته، لورثتها، وكذا غيرهم، ولو كان كل منها أولى من ورثة الآخر ورت كل منها جميع تركة الآخر، وانتقل الى ورثته، فيأخذ ورثة (اخوة - خ ل) الابن من امه جميع تركة (ماتركه - خ ل) الاب، ويأخذ اخوة الاب جميع تركة الابن، ولو تبويا فلا تقديم كاحوين

مملوك لصاحبه فلم يعرف الحر من المملوك ؟ فقال أبو حنيفة: يعتق نصف هذا ويعتق نصف هذا ويقسم المال بينهما. فقال أبو عبد الله عليه السلام: ليس هكذا (كذلك - ثل) ولكنه يقرع بينهما فمن اصابته القرعة فهو حر ويعتق هذا ويحل مولى له (١).

ولعل واقعية الحسين لا يضر مع قول بتوثيقه، وضعف قول أبي حنيفة طاهر، لكن الحكم يعتق المملوك في قوله عليه السلام غير ظاهر، والقواعد تقتضي الحكم برقيته للحر، اذ العرض ن المملوك منها مملوك الآخر كما صرح به في الاخيرة، لعل المراد في غيرها أيضاً ذلك.

ويمكن حملها على علم بالوصية بعتقه مع خروجه عن ثلث ماله أو علم وحبب عتقه على ماله.

ويرتكب ذلك الحاكم أو نائبه، ومع التعذر (لعه - خ) يجوز لأحد المؤمنين العارفين، بل يجب فتأمل.

وأيضاً لو لم يكن بلغرق و مهدومين وارث سوى الامام ينتقل الكل إليه.

وان كان لاحدهما وارث دون الآخر يستقل ماله فقط إليه، وهو ظاهر.

قوله: «فلو غرق زوج و زوجة الع» ارد ان يمثل لتقديم الأضعف في

(كالاخوين - خ ل) وينتقل مال كل واحد منها الى ورثة الآخر.  
ولو لم يكن لاحدهما وارث انتقل ما صار إليه عن أخيه الى  
الإمام.

ولو كان لاحدهما مال انتقل الى الآخر ثم الى ورثته، ولا شيء  
لورثة ذي المال ان كان الآخر أولى منهم.

الميراث، ففرض أولاً موت الزوج وورث الزوجة، فانها قل نصيباً عنه، فان نصيب  
الزوجة نصف نصيب الزوج، فيعطى الزوجة الربع مع عدم الولد، والثلث معه،  
والباقي لباقي ورثته.

ثم فرض موت الزوجة وورث زوجها الربع من تركتها أو النصف فقط،  
لامّا استورثته من روحها أيضاً، لما تقدم والباقي مع ما استورثته لباقي ورثتها، وكذا  
ما استورثها منها لباقي ورثته كتركته. . . . .  
وكذا اذا فرض غيرهما.

ومع وجود ضعيف يقدم الضعيف في الارث، فيعرض غيره ميتاً كما فعلها.  
ولو كان كل واحد منهما أولى بآرث لآخر من باقي الورثة ولم يكن لغيرهما  
ارث اصلاً ورث كل واحد منهما جميع ما تركه لآخر ثم ينتقل منه الى ورثته فيرث  
وارث كل واحد ارث الآخر.

مثال ذلك: غرق الاب والابن، وللاب اخ وهو عم لذلك الابن، وكذلك  
للابن اخ من جهة الام، فكل واحد من الاب والابن أولى بميراث الآخر، فاخذ  
الاب كل مال الابن، واخذ الابن كل مال ابيه وانتقل منه الى اخيه من لته، ومن  
الاب الى اخيه عم الابن.

وانما فرضنا الاخوة من الام فقط لانه لو كان أحاً من ابيه ايضاً كان  
شريكاً مع الابن في ارث ابيه والفرض عدم ورث آخرهما غير الغريقين.



ولو غرق الأبوان والولد، فرض موته أولاً، فيرث الابوان نصيبهما منه. ثم يفرض موت الاب فيرث الولد والام نصيبهما من تركته، وترث الأم ممّا ورثه من الولد، ولا يرث الولد منه، ثم يفرض موت الأم، فيرث الأب والولد من تركتهما ويرث كل منهما ممّا ورثته من الآخر.

ومثال التساوي الأخوان من الاب فقط أو الام كذلك، ولكل واحد اعمام، أو اخوال فاذا غرقا ووجد شرائط التوارث انتقل مال كل واحد منهما الى آخر ثم انتقل منه الى وارثه فورث وارث كل واحد ارث الآخر من غير تقديم وتأخير. وإليه اشارة بقوله: (فلا تقديم) اد لتقديم وحبواً أو استحباباً انما يكون للاضعف وهو مقود مع التساوي.

وهذا ممّا يصعب الاستدلال بالتوريث ممّا ورثه أبصاً كما اشربا اليه فافهم.

ولو لم يكن لاحدهما وارث غير صاحبه انتقل ما انتقل إليه الى الامام عليه السلام.

وكذا اذا لم يكن لاحد وارث غير صاحبه انتقل مال كل واحد الى الآخر ثم لكل إليه وهنا أيضاً لامعنى للتقديم وان فرض عدم التساوي وقد مرّ.

وكذا مرّ دليل ما اذا كان لاحدهما مال فقط وانتقل ذلك الى صاحبه ثم منه الى وارثه يحصل لوارث من لامل له أصلاً جميع ما تركه الآخر ولم يحصل لورثته شيء أصلاً اذا كان غير دي المال اولى ميراث ذي المال من غيره، مثل ان غرق اخوان، ولثاني اعمام أو اخوان فيورث غير دي المال من صاحبه ذي المال ثم يرث منه ورثته أولاداً وغيره ولم يحصل لاعمام دي المال واحواله شيء.

وهذا أيضاً ممّا لا يتصور فيه لتقديم، فلا يتم الاستدلال به على التوريث ممّا ورث وقد مرّ فتذكر.

قوله: «ولو غرق الاسوان والموولد الخ» اشارة الى بيان حكم ما فوق

الاثنين اذا غرقوا، فلو غرق ابوان وولدهما فالولد اقوى نصيباً منهما، فهما ضعيفان، فيفرض موته وورثا منه ماتركه.

ثم يفرض موت الاب ويورث لام، فبها اصعف بالنسبة إليه فترث هي عن الاب جميع ماله (اصل ماله - ح) والذي استورثه من ولده الفرع معها وهو يرث من ابيه من جميع اصل ماله لا مما استورثه منه.

ثم يفرض موتها فيورث منها الولد من جميع ما عندها اصل مالها، والذي استورثته من الاب، ولا يرث مما استورثته من الولد.

ويرث الأب عن جميع ماتركته - سوى ما ورثته منه - اصل مالها والذي

استورثته من الولد.

وحه ذلك يظهر مما تقدم، فان منع الاستيراث مما ورث انما كان لما تقدم من الأدلة، وهي انما تجري فيما ورث منه يعني لا يرث أحد من أحد من ماله الذي استورثه منه أي لا ينتقل المال الذي انتقل عنه بفرض موته بالارث الى وارثه الحي فرضاً اليه بان يفرض حياً وذلك ميتاً، وما عن غيره فلا، فتأقل.

ثم اعلم ان ليس حكم الاكثر مثل حكم الاثنين في عدم حصول التفاوت لتقديم الاضعف وتأخيريه الا على مذهب الشيخ المفيد من توريثه مما ورث منه، بل يحصل التفاوت على المذهبين معاً، فان واحداً منهم ون لم يورث مما ورث غيره منه، ولكن يستورث مما ورثه من غيره.

مثلاً في الصورة المذكورة ما يبقى عند امرأة لورثتها الا ما استورثته من الولد بعد ان اخذ الاب منه حصته وهو لربع، يبقى عندها ثلث مال الولد الذي استورثته منه الاربعة. وادا عكس بان يفرض موت للاضعف فالاعضعف مثل المرأة أولاً ثم الاب ثم الولد يبقى عندها ثمن مال الاب مع ثلث مال الولد اصد واستورثه من الاب.

## خاتمة

المفقود ينتظر مدة لا يمكن ان يعيش مثله إليها غالباً، ثم تقسم تركته بين الموجودين (للموجودين - خ) وقت الحكم.  
ولو مات له قريب حاضر توقفنا في نصيبه وقدر حياته في حق الحاضرين.

وبالجملة، الذي يفرض موته أولاً ما يؤخذ منه إلا ما تركه فيبقى عنده جميع ما يستورثه، والذي يفرض موته بعده يستورث منه ما تركه وما استورث مما قبله وهكذا فيحصل تفاوت كثير إلا ان يفرض مدته مرة أخرى بعدد من فرص موته بعده واستورث منه.

وكلامهم نحال عن ذلك، بل ظاهرة خلاف ذلك حيث قالوا:  
لو كان العرق اكثر فالحكم كذلك، ولو تكثرت العرق لم يتغير الحكم، وذكروا الأمثلة وبيّنوا التورث مرة واحدة مثل ما ذكر في المتن.  
على أنه يدرم المحال الذي ذكره في ردّ مذهب الشيخ المفيد ومن تابعه فتأمل (١) فيه.

فعلم ان في فرض تقديم موت عريق وتأخيرته تفاوتاً، ولا دليل لتعيين المقدم والمؤخر، فحيث يؤيد بعض ذلك بالقرعة الى ان يخلص.  
قوله: «المفقود ينتظر مدة الخ» المشهور في ميراث المفقود ما ذكره في المتن.  
ودليته من العقل انه لا يجوز انتصرف في مال الغير إلا على وجه شرعي ولا وجه هنا فيصبر حتى أويس من حياته، فيحكم الشرع بموته فيكون ماله حين الحكم بموته لورثته الموجودين حيث لا قبل، وحين موت مورثه وانتقال المال إليه، وهو ظاهر.

(١) ما يواحدت لهم في هذا المقام شيئاً (نحطه رحمه الله) كذا في هامش المطبوعة والمخطوطة.

ومن القل عموم ما يدل على المنع عن التصرف في مال الغير (١).  
 وصحيفة هشام بن سالم، قال: سأل خطب الأعور أبا إبراهيم عليه السلام  
 وأنا جالس، فقال: انه كان عند أبي احير يعمل عنده بالاجرة فمقدناه وبقي له من  
 الاجرة شيء ولا يعرف له وارثاً (لا يعرف له ورث - خ ثل)؟ قال: فاطلبوه، قال:  
 قد طبناه فلم نحده، قال: فقال: مساكين - وحرك يديه - قال: فأعاد عليه، قال:  
 اطلب واجهد، فان قدرت عليه والآ هو كسب مالك حتى يجيء له طالب وان  
 حدث بك حدث واوص به ان جاء له طالب ان يدفع إليه (٢).  
 وقريب منها ما روي في الفقيه - في احسن عن هشام بن سالم، قال: سأل  
 حفص الأعور أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر فقال: كان لأبي احير وكان له  
 عنده شيء فهلك الاجير فلم يدع وارثاً ولا قريبة، وقد صفت بذلك كيف اصع؟  
 فقال: رأيتك المساكين، رأيتك المساكين، فقلت (بصفت فداك - ح): اني صفت  
 بذلك ذرعاً (٣)؟ قال: هو كسبيل مالك، فان جاء طالبه (طالب - ثل)  
 أعطيته (٤).

وبينهما فرق في المتن والسند.

ولعن المراد بعدم الوارث عندهم فتأمل.

ورواية معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان له  
 على رجل حق ففقده ولا يدري اين يصبه، ولا يدري أهو حي أم ميت ولا يعرف له

(١) مثل قوله عليه السلام: لا يحمل ما من امرء مسلم الا طيب (لو من طيب) هذه فراجع عوالي الثاني

ج ١ ص ١١٣ وص ٢٢٢ وج ٢ ص ٢٤٠ وص ٢٧٣ طبع مطبعة سيد الشهداء

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب ميراث اخفى وما اشبه ح ١٧ ص ٥٨٢

(٣) أي صنعت طاقتا عن معرفتي ولم يدر عني و يدع يسوع والتعاقة وسمى صبي الدرغ والدرغ

فصرها كذا ان معنى سمها وبسطها طولها (مجمع البحرين).

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ١٠ من ابواب ميراث اخفى وما اشبه ح ١٧ ص ٥٨٥.

وارثاً ولا نسباً (١) ولا ولداً؟ قال: اطلبه، قال: فان ذلك قد طال فاتصدق به؟ قال: اطلبه (٢).

ورواية الهيثم بن أبي روح (٣) صاحب الخزان، قال: كتبت إلى عبد صالح عليه السلام: اني اتقبل العنادق فينزل عندي الرجل فيموت فجأة ولا اعرفه ولا اعرف بلاده ولا ورثته فيبقى الميراث عندي كيف اصنع به؟ ولم ذلك المال؟ قال: فكتب: اتركه على حاله (٤).

وهذه الاخبار وان لم تكن في الميراث الا ان الظاهر عدم الفرق بينه وبين سائر الحقوق.

ثم اعلم ان الاقوال في حكم ميراث المفقود مختلفة، لاختلاف الاخبار. وان ظاهر هذه الاخبار يدل على عدم حواز التصرف بمال الميراث لو كان مجهول المالك وانقائه على ماله حتى يصل إلى أهله، ووجوب الايصاء على من عنده مال الغير وضمان ذلك.

فلا يبعد في اللمعة أيضاً مثل ذلك على تقدير ضمانها لصاحبها كما هو رأي البعض وإليه أشار الشيخ في لوجه اندي ميحي، والمشهور خلافه. وتدل عليه اخبار كثيرة مع صحة بعضها وقد مر البحث عنه (٥) مراراً، فيمكن حمل ما هنا وامثالها على عدم اليأس. ويؤيده الامر بالطلب، فانه مع اليأس بعيد، بل لا معنى له.

(١) في هامش السحرة المطبوعة عند قومه عليه السلام ولا نسباً هكذا كذا في الكافي، وفي التهذيب والاستبصار: (ولا نسب له ولا بلد - بخطه رحمه الله).

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من ابواب ميراث الخلف وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٨٣.

(٣) في هامش المطبوعة هكذا كذا في الكافي والتهذيب، وفي الاستبصار ابن روح بخطه رحمه الله.

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب ميراث الخلف وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٨٣.

(٥) راجع المجلد ١٠ من هذا الكتاب ص ٤٦٥ - ٤٦٨.

ويؤيده أيضاً ما في الفقيه - بعد خبر معاوية -: وقد روى في خبر آخر: ان لم تجد له وارثاً وعرف الله عز وجل منك الجهد فتصتق بها (١).

ويؤيده أيضاً خبر فيص (نصر - ثل) بن حبيب صاحب الخان قال: كتبت الى عبد صالح عليه السلام: لقد وقعت عندي مائتادهم واربعة دراهم وأنا صاحب فندق ومات صاحبها ولم اعرف له ورثة فأريت في اعلامي حالها وما اصنع بها؟ فقد ضقت بها ذرعاً، فكتب: اعمل فيها وخرجها صدقة قليلاً قليلاً حتى يخرج (٢).

الظاهر ان المراد صرفه على قدر حاجة المحتاجين قليلاً قليلاً حتى يعنى، لاحتمال حصول المال (المالك - ح) وان كان قار الشيخ في الاستبصار والوجه في هذا الخبر احد الشيتين، احدهما: أن ينصدو له ويكون مملوا لصاحبه اذا جاء مثل اللقطة، والثاني: انه اذا كان مال من لا وارث له فهو من الانفال ويستحقه الامام عليه السلام ثم يأمر به ما يريد.

وحمل الشيخ في الاستبصار قوله: (كسبيل مالك) على انه انما يكون كسبيل ماله اذا ضمن المال ولزمه الوصية به عند حضور الموت، فتأمل.

وان في رواية الهيثم دلالة على بقاء مال الذي لا يعلم وارثه، وقد مر ان مال من لا وارث له للامام عليه السلام، فيمكن حملها على انه ماله ورأى المصلحة في تركه أو على العلم بوجود الوارث وعدم تعيينه، وتحمل - على عدم العلم بوارث أو العلم بعده - رواية محمد بن القاسم بن فضيل بن يسار، عن أبي الحسن عليه السلام في رجل كان (صار - خ ل) في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثاً كيف يصنع بالمال؟ قال: ما أعزّك لمن هو؟ يعني نفسه (١).

(١) و (٣) الوسائل باب ٦ حديث ١١ و ١٢ من ابواب ميراث الخنى وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٨٥.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٣ من ابواب ميراث الخنى وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٨٣.

وانه يدل بعض الروايات - وهو مذهب البعض - على تقسيم حصّة المفقود على الورثة الملاء بمقدار مال المفقود، مثل ما رواه اسحاق بن عمار - في الصحيح - قال: سألت عن رجل كان له ولد فصاح بعض ولده ولم يدري أين هو؟ ومات الرجل فيكفي يصنع بميراث (بما يرث) الغائب من أبيه؟ قال: يعزل حتى يجيء، قلت: فقد الرجل، فلم يجيء؟ فقال: ان كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتسموه بينهم، فاذا هو جاء ردّوه عليه. ومثلها أخرى، عنه، عن أبي إبراهيم عليه السلام (١) لكن في الطريق سهل بن زياد (٢) الضعيف.

وأخرى في الصحيح عنه أيضاً، قال: سألت عن رجل مات وترك ولداً وكان بعضهم غائباً لا يدري أين هو؟ قال: بقسم ميراثه ويعزل للغائب نصيبه، قلت: فعليه الركاة؟ قال: لا حتى يقدم بنفسه ويحول عليه الحول، قلت: فان كان لا يدري أين هو؟ قال: ان كان الورثة ملاء اقتسموا ميراثه فان جاء ردّوه عليه (٣). وهذه تدل على عدم الركاة الا مع القبض وحول الحول بعده، لعل القدرة عليه مع عدم المانع ويد الوكيل كدية، فتأمل.

وكذلك تدل على جواز القسمة، ويحتمل الوجوب ان طلب باقي لورثة ولا يوقف الى ان يحضر الغائب من الورثة، ويمكن توقف ذلك باذن الحاكم، ومع عدم امكانه أو تعثره كغاية قسمة العدول.

والروايات نحائية عن الجميع كما ترى، والاحتياط ظاهر، ودلالاتها على المطلوب ظاهرة والسد أيضاً جيد لا ان في اسحاق قولاً، هذا قول الشرائع بعينه.

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من باب ميراث الخفي وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٨٤.

(٢) فان سده كما في نسخة لا شعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، ثم قال عنه من صحاب، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد، عن اسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم صلوات الله عليه مثله.

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٨ من باب ميراث الخفي وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٨٥.

اظن معناه كونه فطحياً باقياً عليها، لكنه غير متيقن، اذ قال الكشي (١) انه قال بها عامة مشايخ العصاة وما كان لهم لبطحية مستند الا امر بعيد، وقد عرفتوا كونهم على الباطل، فرجع اكثرهم، وما كانوا على الا زماناً قليلاً، فيبعد بقاء مثل هذا الشخص العالم بعد ذلك عليها.

ويفهم من كتاب الشيخ انه ثقة، وكتبه معتمد، وكذا قال النحاشي، بل زاد عليها.

فلا يرد ما أورد شارح الشرائع على قول شرائع: (وفي (٢) اسحاق قول وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف): بان (٣) فطحية مجمع عليه، والرد (٤) لاعداد المذهب مع التوثيق أو مطلقاً مختلف فيه، فلا معنى لقوله (٥): وفيه قولاً دون

#### (١) الأول من عبارة الكشي بشامها عليها كافي

لفطحية هم القائلون بامامة عبدالله بن جعفر بن محمد، ومنه يدلت لانه قيل انه كان الفطح الرأس، وقال بعضهم: كان الفطح الرحيل، وقال بعضهم: هم سبوا في رئيس من اهل الكوفة يقال له عبدالله بن فطح، والنسب قالو بامامته عامة مشايخ العصاة وصهاؤهم هو ان هذه لمقالة عدلت عليهم الشبهة لما روي عنهم عليه السلام انهم قالوا: الامامة في الاكبر من ولد الامام محمد بن علي، ثم منهم من رجح عن القول بامامته لما امتحنه مسائل من الحلال والحرام لم يكن عندهم فيها جواب، ولم يظهر منه من الاشياء التي لا ينبغي ان يظهر من الامام، ثم ان عبدالله مات بعد ابيه بسبعين يوماً فرجع اليافون الا شهادتهم عن القول بامامته اني القول بامامة أبي الحسن موسى عليه السلام، ورجعوا في الحق اندي روي ان الامامة لا تكون في الاحويين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، وبني شهادتهم على نقول بامامته، وبعد ان مات قال بامامة أبي الحسن موسى عليه السلام، وروي عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال لموسى: يا بني ان حاك سيحطس ويلقي الامامة بعدي فلا تارعه بكلمة، فانه ولأهلي الخوقاني «انتهى» رجال الكشي عن ١٦٤ (في عهد من موسى السابطي) طبع عبيد.

(٢) معول قول الشرائع.

(٣) بيان لإيراد شارح الشرائع.

(٤) هذا كلام الشارح قدس سره لا تنس لكلام شارح الشرائع فلا تنس

(٥) يعني قول صاحب الشرائع.



غيره (١).

وبكن نقي في قومه: (وي طريقها سهل بن زياد) انك قد عرفت انه في طريق واحد.

وانه يدل على التبرص ربع سين، مارواه اسحاق بن عمار. كأنه في الصحيح. قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: المفقود يترخص بماله اربع سين ثم يقسم (٢).

كأنه مذهب الصدوق وغيره، قل في الفقيه - بعد هذه الرواية -: قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله: يعني بعد ان لا تعرف حياته عن موته ولا يعلم في أي ارض هو؟ وبعد ان يطلب من اربعة جوانب اربع سنين ولا يعرف له خبر حياة ولا موت حينئذ تعتد امرأته علة المتوفى عنها زوجها ويقسم ماله بين الورثة على سهام الله عز وجل في القرينة.

والظاهر ان مراد الجماعة القائلين بالصبر اربع سين هذا وهذا مما لا ينبغي ان ينازع فيه عند الاصحاب حيث قالوا: حينئذ يامرأها بعدة الوفاة وتزوجها، وهو ظاهر.

ويهم من السيد الاجماع على ذلك في المختلف، وقال فيه - بعد احتيار المشهور ونقل كلام الصدوق -: وهذا القول لا بأس به مع طلبه في البلاد كما في الاعتداد.

ويؤيد ذلك أيضاً رواية عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المفقود يحبس ماله عن (على - مثل) الورثة قدر ما يطلب في الارض اربع سنين، فان لم يقدر عليه قسم ماله بين الورثة، فان كان له ولد حبس المال

(١) لا يختص التوقف في اسحاق بل هو في مطلق من كان مذهبهم فاسداً.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٥ من ابواب ميراث الخلع وما شابهه ج ١٧ ص ٤٨٣.

واتفق على ولده تلك الأربع سنين (١).

والمعجب ان في شرح الشرائع ما ذكر الا هذه الرواية وضعفها بها (٢).

على انها غير صريحة في المطلوب، وفي منها ايضاً شيء.

ومذهب البعض انه يقسم ماله على ورثته بعد عشر سنين لرواية علي بن مهزيان قال: سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام عن در كانت لامرأة وكان لها ابن وابنة فغاب الابن بالبحر (في البحر - خ ثل) وماتت المرأة فادعت ابنتها ان أمها كانت صيرت هذه الدار لها، وماعت اشقاصاً منها ونقبت في الدار قطعة الى جنب دار رجل من اصحابنا، وهو بكره ان يشتري لمعة لابن وما يتخوف ان لا يجل (له - خ) شراؤها وليس يعرف للابن حق؟ فقال في: ومذ كم غاب؟ فقلت: منذ سنين كثيرة، فقال: ينظر غيبته عشر سنين ثم يشتري فقلت له: اذا انتظرها غيبة عشر سنين يجل شراؤها؟ قال: نعم (٣).

وفي دلالتها عليه تأمل، اذ الحكم ببيع حصّة من دونه - بعد صبر عشر سنين - لا يدل على الحكم بموته، والتصرف في سائر امومه وتقسيم ارثه، وهو ظاهر.

على ان تلك الحصّة كان لها مدع من غير مدع، ولعله كان يجوز له البيع بينه وبين الله في الحال، ولهذا باع اشقاصاً من وقيل له عليه السلام وما انكر ذلك، والصبر انما يكون للاحتياط ولم يجب على احدكم منعه أيضاً لحمل افعال واقوال المسلمين على الصحة، ولهذا يجوز بيع ما قال بايع: ان هذا كان لفلان اشترته منه أو وهبه لي وغيره مما علم انه ما كان له باليقين ويكون للحاكم تجويز بيع مال الغائب والصبر في هذه الملة كان لمصلحة الغائب.

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٩ من ابواب ميراث الخلق وما شبهه ح ١٧ ص ٥٨٥.

(٢) قال في المسالك: ضعفه جثمان بن عيسى وسماعة فاهها واقفيان.

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٧ من ابواب ميراث الخلق وما شبهه ح ١٧ ص ٥٨٤.

والحمل يرث بشرط انفصاله حياً وإن كان بجناية ان علم  
استناد حركته إلى الحياة ولا يشترط حياته عند موت المورث.  
ولو سقط ميتاً أو نصفه حياً ونصفه ميتاً قدر معدوماً.

فيحتمل ان يكون الاذن في البيع له ويحفظ حصته من الثمن وإن كان  
خلاف الظاهر حيث سكت وما اثار عليه السلام إليه.

والظاهر انها صحيحة في التهذيب، لانه نقلها عنه بغير واسطة وطريقه اليه  
صحيح (١) وإن كانت في الكافي ضعيفة لسهل بن زياد.

قال في شرح الشرائع: وفي طريق الرواية سهل بن زياد، وهو ضعيف.  
كأنه مارأها إلا في الكافي لو يكون سهل ساقطاً في التهذيب عندما أو

عرف أن الطريق هنا بعينها طريق الكافي.

قوله: «والحمل يرث بشرط انفصاله الخ» يعني اذا مات شخص  
وخلف امرأته حاملاً مثلاً يرث ما في بطنها ويحتل حصص التركة اليه حال موت ابيه  
كسائر ورثته موحودين بالفعل.

ولكن ظهور صحة الحكم ولرويه موقوف الى ان يخرج من بطن امه حياً  
بحيث صدق عليه انه حي، سواء كان حياته مستقرة بالمعنى الذي ذكروه ام لا،  
وسواء كان ولد تاماً أو ناقصاً قبل اكمال زمان الحمل، وسواء كان مقطوعه  
بجناية ام لا، وسواء صاح بعد الولادة ام لا، وسواء علم حياته في بطن امه حال  
موت ابيه ام لا، بل يكفي في الارث كون مادته في البطن حين موت ابيه.

فلو جامع هات بعده بلا فصل ثم جاء الولد لاقل مدة الحمل وقبل مضي  
اقصاه بحيث يحكم بكونه ملحقاً به يرث من ابيه في كل هذه الصور، على ما يظهر

(١) طريق الشيخ رحمه الله الى عبي بن مهران كما في مشيخة التهذيب هكذا: وما ذكرته في هذا الكتاب  
عن عبي بن مهران رحمه الله بن علي بن الحسين، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابيه ومحمد بن الحسن،  
عن سعد بن عبد الله، والحسين بن محمد بن يحيى واحمد بن دريس كلهم، عن احمد بن محمد، عن عباس بن  
معروف، عن علي بن مهران.

من كلامهم.

نعم اذا ولد ميتاً أو خرج بعنه - ولو كان اكثره - من بطن امه وهو حي ثم خرج الباقي وهو ميت حكمه حكم الميت فلا يرث، فهو بمنزلة العدم في الحالتين، صلى ما يظهر من كلامهم.

لعل دليلهم على ذلك كله الاجماع.

ويدل على عدم الارث في موضعه، لاصل وعدم صيق أدلة الارث، فانه مشروط بالحياة، فلم تكن الادلة على ارث الحمل كن مقتضى ذلك عدم توريثه فتأمل.

والاخبار مثل صحيحة ربيع بن عبد الله - الشقة - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول في المسموم اذا تحرك ورث انه ربما كان احرص (١).

المنفوس هو المولود، ويظهر منه ان الحمل يرث لآب الظاهر ان المراد وان مات في الحال فحينئذ ما كان وقت موت ابيه لا حملاً فتأمل.

وانه لا يشترط الحياة المستقرة، ولا الحياة والوجود حال موت الاب وكذا شموله جميع الاقسام المشار إليها في اول المسألة فتأمل.

وحسنه ايضاً قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في السقط اذا سقط من بطن امه فتحرك تحركاً يتأثر يرث ويورث وانه ربما كان احرص (٢). ومثلها ضعيفة أبي بصير الحسن بن سماعة وغيره (٣).

وهذه اصرح من الأولى في شمولها لبعض الاقسام.

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من باب ميراث الخنثى وما شبهه ج ١٧ ص ٥٨٦.

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب ميراث الخنثى وما شبهه ج ١٧ ص ٥٨٧.

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٧ من باب ميراث الخنثى وما شبهه ج ١٧ ص ٥٨٧.

لعل المراد بالتحرك اليقين هو التحرك الدال على الحياة في الجملة احترازاً عن بعض الحركات التي ليست كذلك، مثل التقلص والقبض والبسط طبعاً لا اختياراً فإن ذلك قد يحصل في اللحوم.

وصحيفة الفضيل - كآته بن يسار - قال: سأل الحكم بن عتيبة أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يسقط من أمه غير مستهل أبورث؟ فأعرض عنه، فأعاد عليه، فقال: إذا تحرك تحركاً متاً ورث (وبورث - ح ل ثل) فإنه ربما كان أحرس (١).  
هذه أصرح في عدم اشتراط وجود الصوت.

فالذي في ضعيفة عبدالله بن مسكان - الحسن بن سماعة وغيره - وفي رسالة ابن عيون المجهول، عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام: إن المنفوس لا يرث من البنية شيئاً حتى يصبح في الأول - (٢) و (يستهل) - في الثانية - ويسمع صوته (٣) لا ينتظر إليه.

ويمكن حمله على الكدية عن الحياة وعلامته من الصوت وغيره، منها الحركة لما تقدم.

وحمله الشيخ على أن يصبح أو يتحرك، أو التقيته.

وتدل على تورث الحمل صريحاً صحيفة عمر بن يزيد، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن رجل مات وترك امرأته وهي حامل فوصعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعد ما وقع إلى الأرض فشهدت المرأة التي قبلتها أنه استهل وصاح حين وقع إلى الأرض ثم مات بعد ذلك؟ قال: على الإمام أن يميز شهادتها

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٨ من أبواب ميراث الحنث وما شبهه ج ١٧ ص ٥٨٨.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١ من أبواب ميراث الحنث وما شبهه ج ١٧ ص ٦٥٨.

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب ميراث الحنث وما شبهه ج ١٧ ص ٦٥٨ وقوله قلن سره:

لا ينتظر إليه خبر لقوه، فالذي.

في ربع ميراث الغلام (١).

وهذه تدلّ على قبول سماع شهادة اربع نساء في الاستهلال وتوريث المستهلّ تمام ارثه وامرأة واحدة في ربع لارث. وكأنه مخصوص بهذه الصورة، فان قبول بعض الشهود في بعض المتعني غير مطابق للقواعد ومناذكره الآ في هذه الوصية. وان القبول واحب.

وان الظاهر لا خصوصية له بالامام، بل يكون ذلك على الحاكم مطلقاً. مع احتمال الاختصاص، فانه مخالف للقواعد. فيحتمل قصره على محلّ النص. ويؤيده أن نظر غيره ليس مثل نظر الامام عليه السلام فتأمل. وفيها اشعار بأنه لا يقبل بدوّة الامام أو الخليفة، مع احتمال العلم مع العلم، فيؤخذ له ربع حصته من الورثة ويوضع في يد أمين حتى يظهر حاله. وانه يحتمل سماع امرأتين في نصف في الثلث في ثلاثة ارباع الارث. ويؤيده عدم معقولية الفرق، بل تخص انظر حينئذ اكثر.

وصحيحة عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تجوز شهادة القاملة في المولود اذا استهلّ وصح في ميراث ويورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة واحدة، قلت: فان كانتا امرأتين؟ قال: تجوز مشاهدتهما في النصف من الميراث (٢).

وفيها دلالة على عدم اختصاص احكام بشهادة القاملة، بل تكفي مطلق

المرأة.

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٦ من كتاب التمهيد ج ١٨ ص ٢٥٩

(٢) الوسائل باب ٢٤ حديث ٤٥ من كتاب الشهادات ج ١٨ ص ٢٦٨.

ويأخذ الموجودون بأضرّ الأحوال، فيقدر الحمل ذكرين، فيأخذ  
الابوان السدسين، والبنت الخمس، فان سقط ميتاً أكمل لهم.

ويحتمل اعتبار العدة، وتركت لظهور اعتبارها في مطلق الشهادة.  
ويحتمل عدم لظاهر اللفظ واحتصاص موضعها بخلاف القواعد ويكون  
عدم اعتبارها أيضاً منه فتأمل.

قوله: «ويأخذ الموجودون بأضرّ الأحوال الخ» اشارة الى كيفية قسمة  
التركة على الموحدين والحمص، فلو لم يكن غيره ممن يصنع للارث غير الامام، أو  
يكون ولكن يكون هو مقدماً فالكل يبق له، فان ولد حياً فهو له، وان مات بعده  
فهو لورثته، والا فهو للمتأخر عنه، اماماً كان أو غيره.

وان كان معه من يرث مثل الزوجة والابوين، فان لم يتفاوت الحال  
بوجوده وعدمه بالنسبة إليه، مثل أن وجد ولد آخر، فان لها الثلث، وللابوين لكل  
واحد منها السدس، سواء كان هناك يحمل أم لا، وان يتفاوت به فيؤخذ بأضرّ  
الأحوال، فيعطى اقل ما يمكن له بان يفرض الحمل ذكرين، اد لا يمكن اكثر من  
ذلك غالباً، وان حكى انه يوجد اكثر من ذلك أيضاً.

فان كان ذلك الولد بنتاً تعطى خمس الباقي، وان كان ابناً تعطى ثلثه.  
ثم ان ولد على مافرض فالقسمة ماضية، وان خرج ميتاً يقسم الحصة  
الموقوفة كأصل التركة، وان حرج حياً على خلاف ذلك المرض يقسم الرائد  
مثلاً، والكل ظاهر الحمد لله.

ويعهم من هذا وغيره ان لا يوقف لتقسيم لعينة بعض الورثة وعدم امكان  
تصرفه، بل يقسم (تقسم - خ ل) وتعمل حصته.  
وذلك مع الولي والوصي واحدكم ظاهر، فانه يرتكب ذلك ويحفظ الحصة  
ومع التعذر لا يبعد ارتكاب ذلك لبعض الثقات.

ويدل عليه بعض الاحبار، مثل مضمرة سماعة، قال: سألت عن رجل

ودية الجنين لآبويه ومن يتقرب بهما أو بالآب نسباً وسبباً.  
ومن مات وعليه دين مستوعب فلا ميراث، وإن لم يكن  
مستوعباً فالفاضل للوارث.

مات وله بنون وبنات صفار من غير وصية، وله خدم ومماليك وعقد، كيف  
يصنعون الورثة بقسمة ذلك الميراث؟ قال : إن قام رجل ثقة قاسمهم ذلك كله  
فلا بأس (١).

وكان الاضمار، وزرعة، وسماحة (٢) لا يضر للزوم الحرج المنفني عقلاً  
ونقلًا وما تقدم في الوصية، مثل صحيحة محمد بن اسماعيل (٣) الدالة على جواز بيع  
مال الأيتام له ولمثله حتى الجوّاري إذا لم يكن للميت وصي، فتذكر.

قوله: «ودية الجنين لآبويه الخ» يدل على كون دية الجنين للآبوين ومع  
صدعها للمتقرب بها أو به فقط دون المتقرب بالأم أنها دية، وقد مر الدليل على أنهم  
يرثونها ولا يرثها المتقرب بالأم إلا أن في الدليل ما كذب إلا عدم ارث الأخوة من  
الأم، فكأنه علم عدم ارث الغير بعدم لعرق وقتل، بل بالطريق الأولى.

ويشمل الدليل جميع الورثة، لا الأخوة من الأم فيدخل جميع من يتقرب  
بالآب إلا أي من له ربط ونسبة إلى المقتول بالآب حتى المعتق والامام أيضاً.

وفي قوله: (وسبباً) مسامحة، والامر في ذلك هين بعد وجود الدليل على  
الحكم ووضوح المسألة ولكن الأدلة ما كانت صريحة، بل كانت ظاهرة فتذكرها وتأملها.  
ولعل ذكر دية الجنين بخصوصها مع أنه فهم من قبل من يرثها مطلقاً،  
لخلاف فيها أو شبهه ولو من العامة، فتأمل.

قوله: «ومن مات وعليه دين الخ» قد مر البحث في هذه المسألة، وهي

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب موهبات لارث حديث ١ ج ١٧ ص ٤٢٠.

(٢) وسنده كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة.

(٣) راجع الوسائل باب ٤٧ من كتاب الوصية ج ١٣ ص ٤٣٦.



### تنمية في الحجب

كل اقرب يمنع الأبعد، فلا يرث ولد وليد مع ولد الصلب إلا  
المسألة الاجماعية. والمتقرب بالابوين يمنع المتقرب بالاب مع تساوي  
الدرجة.

والإخوة يحجب الأم عما زاد عن السدس بشروط خمسة:

مشكلة جداً وقد ذكرت في لقواعد في الحصر والوصية والميراث في كل موضع  
مخلاف الآخر، وإن حكم لوصية حكم الدين في ذلك، وإن طاهر الآية عدم  
الارث حتى يمحى الدين والوصية بالفعل.

ومدل عليه بعض الأئمة أيضاً وقد مررت (١).

وما في صحيحة جدهد بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:  
قضى أمير المؤمنين عليه السلام في دية المقتول أنه يرثها الورثة على كتاب الله  
وسهامهم إذا لم يكن على المقتول دين (٢)، الخ فتمت.

قوله: «كل اقرب يمنع الأبعد الخ» قد مر تفصيل ذلك مع دليله،  
فتذكر، وكذا المسألة الاجماعية، وهي اولوية ابن عم للابوين من العم للاب، أي  
اخ الاب من ابيه، وقد مرّت مفصلة يصبأ مع دليلها، وكذا ما بعدها.

قوله: «والاخوة يحجب الأم عما زاد الخ» دليل حجب الاخوة الأم عن  
الثلث الى السدس الكتاب، قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ  
الثلث وإن كان له اخوة فلأُمِّهِ السدس (٣).

والسنة، وستحيى، والاجماع، وهو منقول، عن المسلمين، فلا كلام في

(١) تقدمت آنفاً

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من أبواب موانع الارث ج ١٧ ص ٣٩٣.

(٣) النساء: ١١.

وجود الاب.

وان يكونا رجلين أو رجلاً وامرأتين أو ربيع نساء أو اربع خنثائي.

المحجب في الجملة.

وانما البحث في الشرائط الخمسة: (لاول) وجود الاب، هذا الشرط هو المشهور بين الاصحاب.

ودليله ظاهر الآية، فانها طهيرة في اب المحجب مع وجود الاب، فانه بعد الحكم لها بالثلث مع وجوده، قال: (وان كان الح) اثبت له السدس والمحجب عن الثلث إليه، وهو ظاهر.

وحبر يكي، عن أبي عدا الله عليه السلام، قال: الأم لا تنقص من الثلث ابداً الا مع الولد والاحوة اذا كان الاب حياً (١).

ولا يضر ضعف السند بالقطع (٢) في علي بن الحسن بن فضال، وحرمة (٣) بن يقطين المجهول، ويؤيده التعليل بانه لكثرة عيال الاب.

ونقل عن بعض الاصحاب عنه، واستدل له بعموم آية المحجب.

وقد عرفت انها دليل عليه، لاله، فتأمل.

ويمكن ان يحتج بعموم بعض الاخبار

وجوابه تخصيصها وتقييدها. بعد تسمي دالاتها وسندها. لغيرها

(بغيرها - ظ) فتأمل.

(والثاني) كونها ذكرين أو ذكراً ونثيين أو ربيع نسوة، هذا الشرط مخالف

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب ميراث الاجير ج ١٧ ص ٤٥٨.

(٢) نظاهر ان مراده بالقطع عنه انما هو سد الشك في اب فضال لكنه ليس كذلك فانه ذكر في مشيخة التهذيب ما لفظه: وما ذكرته في هذا كتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد اخبرني به احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سمعاً منه واحاطة، عن عبي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال:

(٣) وما حزمة فان سد الشك كما في تهذيب هكده علي بن الحسن بن فضال، عن ايوب بن سوح، عن

صفوان بن يحيى، عن حزمة بن يقطين، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن يكي.

لظاهر آية الحجب، فإنها يظهرها بما تدل على حجب الاخوة، وهي جمع (الأخ) وأقله ثلاثة على ما ثبت في الأصول وعريّة.

فدليله، الإجماع المنقول في الجملة والأخبار مع أن الآية لا تنافي حجب غيرهم صريحاً، نعم لا تدل على غير ذلك فيمكن اثباته بالإجماع والأخبار.

وهي، مثل صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا تحجب الأم عن الثلث إذا ما يكن ولد إلا أخوان أو أربع أخوات (١).

وحسنة أبي العباس - وهو فصل بن عبد الملك القباقي - الثقة عندهم - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا ترك الميت أخوين فهم (٢) (أخوة) مع الميت، حجبوا الأم عن الثلث وإن كان واحداً لم يحجب الأم، وقال: إذا كن أربع أخوات حجبن الأم عن الثلث فإيهن محترمة الأخوين وإن كن ثلاثاً فلا (لم - خ ل) يحجب (٣).

وفي رواية أخرى له، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ابوين واختين لآب وأم هل يحجبن الأم عن الثلث؟ قال: لا، قلت: وثلاث؟ قال: لا، قلت: فأربع؟ قال: نعم (٤).

وأخرى له عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا يحجب الأم عن الثلث إلا أخوان أو أربع أخوات لآب وأم أو لآب (٥).

وأما حجب الأخ و الاختين فيمكن استعادته من هذه الأخبار خصوصاً

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٤ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٧.

(٢) ليس المراد بصحيح صبيح - جمع كـ بوجه مدبره بل المعنى أن الأخوة الذين ذكرهم الله في الآية يشمل الاثنين أيضاً (مرآة العقول).

(٣) الوسائل باب ١١ حديث ١ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٦.

(٤) الوسائل باب ١١ حديث ٢ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٦.

(٥) الوسائل باب ١١ حديث ٣ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد ج ١٧ ص ٤٥٦.

وان لا يكونوا كفاراً ولا عبيداً ولا قتلة.

الحسنة، فان فيها ان الاربع بمنزلة الاحوين، والثلاث بمنزلة اح واحد فهما مع اح واحد كالاخوين.

ويؤيده أيضاً عدم انقائ بالمرق على ظاهر.  
وكذا أربع خنثى والخنثيين مع أخ، وكان ينبغي ذكرهما أيضاً لأنها اما اخوين أو أختين، وعلى تقدير عدمها فليس بضعف من الاختين فيجري حكمهما فيها بالطريق الأولى أو بالمساواة.

فيمكن حمل الآية على الاخوين وما فوقهما والاخ والاختين أو أربع اخوات واربع خنثى مجازاً أو تعليلاً أو بمخصص الآية بثلاثة ويستدل على الباقي بغيرها مما مر.

وبالجملة اكثر الآيات مجمعة تماماً يبين المقصود منها بالستة، مثل آية الصلوات فانها مادلت على شروطها وانفعالها واوقاتها مفصلة، وآية لزكاة ظاهرة في اخراج الزكاة والانفاق من المال مصقاً، وقد حصصت بعض الاموال وبالانصاب والحول وآية الحج في عاية الاجال، فبيئت بما علم من الافعال والشرائط المذكورة في عملها فليس ببعيد ما ذكره الاصحاب هنا من لشرائط وهو ظاهر فتأمل.

واما عدمه بثلاث بسوء والشتين فقط مظاهر لآية والاخبار وقد مرّاً فتدكر.  
وكذا بثلاث خنثى واثنين فقط، لان الحجب مشروط بما اثبتنا الحجب به، وهما غيره وهو ظاهر.

وانما اثبتنا بالأربع منها وبأح واحد والاثنين منها لانها لم تنقص عن الاثنى، وهو أيضاً ظاهر، فاحتمال كون القرعة قوياً ضعيف فتأمل (١).  
(الثالث) ان لا يكون احاحب كفوراً ولا مملوكاً ولا قاتلاً، هذا الشرط

(١) على انه قد يقال. ان القرعة ليدين لها اح أو احدى وقد لا يكون احدهما الا ان يقال لبيان حكم

احدهما فتأمل (مدرحة الله) هكذا في هامش بعض النسخ.

ايضاً مخالف لظاهر القرآن.

لعل دليل الأولين الاجماع لمنقول المستند الى الاخبار مثل صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك والمشرک يحجبان اذا لم يرثا؟ قال: لا (١).

والظاهر عدم الفرق بين الذكر والانثى، بل هما يطلقان عليهما. وتؤيده رواية الفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن المملوك والمملوكة هل يحجبان اذا لم يرثا؟ قال: لا (٢).

والاعتبار وان الثلث ثبت لها بالكتاب والسنّة والاجماع، وغير معلوم دخولهم في الاخوة الحاحية، لما علمت من حال القرآن وعدم بقائه على عمومته، وأرادة الخاص منه كثير.

فتأمل فان الاجماع غير معلوم، والخبرين مع ضعف الاحير من وجوه لا يدلان صريحاً، بل ولا طاهراً على عدم حجبها الأم على الثلث الى السدس، اذ قد يكون المراد عدم حجب من يرث بالتقرب بها مثل ولدها المسلم والحر عن ارث جدهما.

ويؤيده انها يدلان على انها يحجبان مع ارثهما، وذلك لا يمكن اذا حلا على الاخوة ومنعهم الأم عن الثلث، وهو ظاهر.

وانما يمكن ذلك في الميت امشرك أو المسلم وأسلم وارثه المشرک الاقرب قبل قسمة ورثته المسلمين البعيثة تركته فيحجبهم، والحر الذي مات وخلف مالا ولم يخلف من يرثه غير المملوك فيشتري لمملوك فيعتق فيرث حينئذٍ ويحجب الامام عليه السلام فتأمل.

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٥٩.

(٢) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٥٩.

وان يكونوا من الابوين أو من الاب.

وبالجملة تخصيص آية الحجب بهما مشكل، وبالاعتبار اشكل، وبالإجماع ممكن ان ثبت.

نعم يمكن ان يقال: لا عموم للآية، فنه تدل على ثبوت الحجب للاخوة ولا تدل على كل اخوة في كل حال.

فتأمل فانه قد يدعى العموم العرفي ولا فيمنع حيث ثبت ثبوت الثلث أيضاً لكل أم، فقد لا يكون لها الثلث اذا احتتمعت مع الاخوة الكفرة والمماليك، بل لا يبقى عموم الا قليل فتأمل.

واما الثالث (١) فما رأيت له دليلاً الا الاعتبار، وان ثبت بثلاث له الخ، والقياس حيث فهم من الحديث ان لعلة عدم صلاحية الارث في الأولين.

والظاهر عدم إجماع وان نقل (٢) عن الخلاف، اذ نقل الخلاف عن الصدوقين وابن أبي عقيل، ولا اعتد بإجماع الخلاف، فانه قد ادعى فيه إجماع في أكثر الخلافية المحققة الخلاف، بل ادعى إجماع على خلافه في غيره، لعلة اراد به معنى آخر.

نعم لو كان الحديثان حجتين مع تقياس دا فهم العلة من النص مطلقاً يثبت عدم الحجب بالقاتل أيضاً.

وكذا اذا ثبت عموم الثلث وعدم عموم الاخوة فتأمل وذلك غير بعيد فافهم.

(والرابع) كونهم من الاب أو من لاب والام.  
دليلهم على ذلك مع انه أيضاً مخالف في حملة لطاهر الآية. هو الإجماع المستند الى بعض الاخبار المتقدمة وموثقة عبيد بن زرارة. لابن فضال وابن

(١) يعني القاتل.

(٢) يعني ان نقل الإجماع عن الخلاف.

## وان يكونوا منفصلين لا حملاً.

بكبر- (١) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ان (في- ثل) الاخوة من الام لا يحبون الام من الثلث (٢).

ورواية زرارة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا زرارة ما تقول في رجل ترك ابويه واخوته من أمه وبويه؟ (٣) قال: قلت: السدس لأمه وما بقي فلأب، فقال: من اين هذا؟ قلت: سمعت الله عز وجل يقول في كتابه (العزير- ثل): فان كان له اخوة فلأمه السدس، فقال لي: ويحك يا زرارة أولئك الاخوة من الاب، فاذا (ذا- ثل) كان اخوة من الام لا يحبوا الام عن الثلث (٤).

وفي الطريق عدا الله بلى بجر (٥) الصكيف وبحري فيه ما تقدم فثاقل.

(الخامس) الانصاف فلا يحب الحمل.

دليله ظاهر الآية، فان الاخوة ما لم يكونوا منفصلين احياء بعد موت الميت لا يقال لهم اخوة وهو ظاهر، فلا يسبغى السراغ، بل ارث الحمل أيضاً لو لم يكن لنص لم يكن القول جيداً.

ويؤيده خبر العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان الطمس والولد (الوليد- خ) لا يحب (لا يحبك- ثل) ولا يرث الا من آذن

(١) وسند كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن هناد عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة.

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٥٤.

(٣) في الوسائل: عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي: يا زرارة ما تقول في رجل مات وترك اخويه من أمه وبويه الخ.

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٥٤.

(٥) سند كما في الكافي هكذا: عنة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن يحيى عن الحسين بن سعيد عن عبد الله بن يحيى عن حمير، عن زرارة.

ولا يحجب اولاد الإخوة.

### نكتة

العول عندنا باطل، بل لنقص يدخل على السنت و (أوخ ل) البنات والاب ومن يتقرب به أو بالابوين.

(ما آذن - تل) بانصراخ، ولا شيء أكنه البطن وان تحرك الآ ما اختلف عليه الليل والنهار (١).

وقد ورث الحمل حال الموت مع انفصاله حياً مدليل خارج وذلك ليس بمستلزم للمحجب.

وهذه الرواية ضعيفة السند (مشوش المتن) فاقبل التأييد بها ويجري فيه أيضاً بعض ما تقدم من بحث العموم والخصوص متأمل.

واما عدم المحجب بالاولاد لاحوة فظاهر بل لا يحتاج الى الذكر، فان الثالث المحجب بالاحوة، واولادهم ليسوا آباءهم (نياهم - خ) ولا يقال لهم حوة وهو ظاهر.

لهم ذكروا لدفع توهم ان يقال لان الاح - اح، كما يقال لابس الابن:

قوله: «العول عندنا باطل الح» وعلم أنه اذا زاد السهم المفروضة للورثة عن الفريضة، مثل ان حتمت اختين من اب وام أو من اب، وزوجاً، كانت الفريضة الستة، لها الثلثان، وله النصف، ومعلوم عدم امكان ذلك منها.

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ١ ناسد لثالث من ابواب ميراث الانوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٥٩.

(٢) سند كما في الفقيه (باب من لا يحجب عن ميراث) هكذا محمد بن سنان عن الصلاء بن

عصير. ومحمد بن سنان يختلف فيه وان كان طريق المصنف رحمه الله به كما يظهر من نسخة صحيحة أو موثقاً والله العالم.



والعاقبة يعلون المريضة فيحسونها سبعة، ويمطون ثلثي اصل الفريضة - أي الأربعة - الاختين، ونصعه - وهو الثلث - للزوج، فهم يجعلون السهام على حاملها ويمنون المريضة، بل يجعلون السهام - قصاً، فاهم يجمعون الثلثين والنصف هنا أقل فيريدون بها هما وما هو قريب منها، فالثلثان سهم، وما قاربها سهم، وكذلك النصف وما قاربها، وكذا في غير هذه الصورة، هذا هو العول.

والتعصيب خلافه، وهو نقص السهام عن المريضة، مثل ان حنف بنتاً واحاً، أو ابن ابن أخ، بل ابن س عم ون نزل، فاهم يجعلون النصف للبنت والباقي لأقاربه الذكور، وهو أولي عصيته.

ذكروا أن الأصحاب (عهم الله) سمعوا السحت عن الكلام في انطائها واثبات أن الحق خلافها عقلاً ونقلًا فلا يحتاج الى شيء اصلاً إلا اننا نحن أيضاً نشير الى بعض منها لتلا يخلو الكتاب عنه.

مقول: دليلهم على ذلك كنه هو اجماعهم على بطلان العول، وان خلافه هو الحق، وهو ان انقص يقع على من قد يحصل له الريادة، البنت والبنات والاب ومن يتقرب به، مثل الاحت والاختين له. واخبارهم المتطافرة.

مثل صحيحة محمد بن مسلم، والفصيل بن يسار، وبريد بن معاوية وزرارة بن اعين، عن أبي جعفر عليه سلام، قال: (إنَّ السهام لا تعول (١)).

وصحيحة محمد بن مسلم، قال: أقراني أبو جعفر عليه انسلام صحيحة كتاب المرائض التي هي املاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام سيده، فاذا فيها: ان السهام لا تعول (٢) وفي اخبار كثيرة ان الذي يعم

(١) الوسائل باب ٦ صدر حديث ١٠ من ابواب موحيات الارث ج ١٧ ص ٤٢١

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١١ من ابواب موحيات الارث ج ١٧ ص ٤٢٣.

عدد رمل عاليج ليعلم ان السهام لا تعول (١).

ويدل عليه ما في الاخبار ان الابوين لا ينقص نصيبهم عن السدس (٢).  
وان الزوج والزوجه لا ينقص نصيبهما مع الولد عن الربع والثلث، ومع عنده  
عن النصف والربع وهو موجود في مثل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر  
عليه السلام (٣).

وما رواه في الحسن، بل في الصحيح، مكبر بن اعين، قال: قلت لأبي  
عبدالله عليه السلام: امرأة تركت زوجها واخوتها لامتها واخوتها واخواتها لأبيها؟  
قال: للزوج النصف ثلاثة اسهم، وللأخوة من الأم الثلث، الذكر والانثى فيه  
سواء ونق سهم (فهو- ثل) للأخوة وللأخوات من الأب، للذكر مثل حظ الانثيين،  
لان السهام لا تعول ولا ينقص الزوج من النصف، ولا الأخوة من الأم من ثلثهم،  
الخبر فانه طويل (١).

وفيه أيضاً ما يدل على المطلوب صريحاً.

واخرى كذلك (٥)، عن مكبر، قال: جاء رجل الى أبي جعفر عليه السلام  
فسأله عن امرأة تركت زوجها واحوها لامها، واخنت (واختاً- ث) لأبيها؟ فقال:  
للزوج النصف ثلاثة اسهم، وللأخوة من الأم لثنت سهمين، وللأخت من  
الأب السدس سهم، فقال له الرجل: فان فرائض ريد وفرائض العامة والفضاة  
على غير ذاك يا أبا جعفر، يقولون: للأخت من الأب ثلاثة اسهم تصير من ستة تعول الى  
ثمانية، فقال أبو جعفر عليه السلام: ولم قد وردك؟ فقال: لأن الله تبارك وتعالى

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٦ - ٩ - ١٤ - ١٥ من أبواب موهبات الارث ج ١٧ ص ٤٢٣.

(٢) راجع الوسائل باب ٩ - ١٠ من أبواب ميراث الابوين والاولاد ج ١٧ ص ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٣) راجع الوسائل باب ١ من أبواب ميراث الارواح ج ١٧ ص ٥١٠.

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب ميراث الأخوة والأخوات ج ١٧ ص ٤٨٢.

(٥) يعني: في الحسن بل في الصحيح.

يقول: ولله أخت، فلها يضاف مائرك، فقال أبو جعفر عليه السلام: فإن كانت الأخت أختاً؟ قال: فليس له إلا سدس، فقال له أبو جعفر عليه السلام: فإلحكم نقضتم الأح؟ إن كنتم تجعلون للأخت النصف، بأن الله سمي لها النصف، فإن الله قد سمي للاخ الكثر والكل أكثر من النصف، لانه قال عز وجل: فبها النصف، وقال للاخ: وهو يرثها - يعني جميع ما لها إن لم يكن لها ولد، فلا تعطون الذي جعل الله له الجميع في بعض فرائضكم شيئاً وتعطون الذي جعل الله له النصف تماماً، فقال له الرجل اصلحك الله: وكيف نعطي الأخت النصف ولا نعطي الذكر - لو كانت هي ذكراً - شيئاً؟ قال: تقولون (١) في أم وزوج وأخوة لأم وأخت لآب فتعطون الزوج النصف، والام الهكس، والأخوة من الأم الثلث، والأخت من الأب النصف ثلاثة من تسعة وهي من ستة فيرتفع الى تسعة؟ قال: كذلك تقولون (٢)، قال: فإن كانت الأخت ذكراً، أختاً لآب، قال: ليس له شيء. فقال الرجل لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول أنت؟ فقال: ليس للأخوة من الأب والام، ولا للأخوة من الأم ولا للأخوة من الأب مع الأم شيء، قال عمر بن اذينة: وسمعت من محمد بن مسنه يرويه مثل ما ذكر بكير، المعنى سواء ولست احفظه بحروفه وتفصيله إلا معناه، قال: فذكرت لزيارة، فقال: صدق (صديقاً - كا)، هو والله الحق (٣).

وصحيفة محمد بن مسلم مثل الحسنة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: ما تقول في امرأة ماتت وترك زوجها وأختها لأمها، وأخوة وأخوات لآبها؟ قال: للزوج النصف ثلاثة أسهم، وأخوتها لآبها الثلث سهمان، الذكر

(١) و (٢) هكذا في الكافي والفقهاء وتهذيب والوسائل وجميع السبع المخطوطة وفي النسخة المطبوعة (تقولون) بالعين.

(٣) يومئذ باب ٣ حديث ٣ من كتاب ميراث الأخوة والاحداد ج ١٢ من ٤٨٣

مثل الانثى فيه سواء وبقي سهم فهو للاخوة ولاخوات من الاب، للذكر مثل حظ  
 الانثيين، لان السهام لا تعمل، وان لروح لا ينقص من النصف ولا الاخوة من الام  
 من ثلثهم لان الله عز وجل يقول: (فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في  
 الثلث) (١) ون كان واحداً فله السدس وب عنى الله في قوله: «وان كان رجل  
 يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو اخت فيكون واحد منهما السدس» انما عنى بذلك  
 الاخوة والاختوات من الام خاصة، وقال في آخر سورة نساء: «يستفتوك قل الله  
 يفتيكم في الكلاله ان مرء هلك ليس له ولد وله نخت - يعني بذلك اختاً لاب  
 وام أو اختاً لاب - فلها نصف مائرك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانا  
 من غير فلها الششان مما ترك وان كانوا اخوة من رجل أو نساء فللذكر مثل حظ  
 الانثيين» فهم الذين يرادون ويقصرون، قال: ولو ان امرأة تركت زوجها واختها  
 لأمها واختها لآبها كان لروح النصف ثلاثة أسهم، ولأختها لأمها لثلث  
 سهمان، ولأختها لآبها السدس سهم، ون كانت وحدة فهو لها، لان الاختين  
 من لاب لا ترادون (لم تراداء ثلث) عنى ما بقي، ولو كان اخ لاب لم يرد على  
 ما بقي (٢).

وفي الصحيح، عن بكير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سأله رجل عن  
 اختين وزوج؟ فقال: لنصف والنصف، فمن الرهن: اصلحك الله قد سمى الله  
 لها اكثر من هذا، لها الششان، فقال: ما تقول في أخ وزوج؟ فقال: النصف  
 والنصف، فقال: أليس قد سمى الله له المال فقال: وهو يرثها ان لم يكن لها  
 ولد (٣).

(١) النساء: ١١.

(٢) الوسائل باب ٣ من حديث ٢ ذكره في دين حديث ٣ من نوب ميراث الاخوة والاحادج ١٧ ص ٤٨٣.

(٣) الوسائل باب ٣ من حديث ١ من نوب ميراث الاخوة والاحادج ١٧ ص ٤٨١.

وغيرها، مثل صحيحة عمر بن ادينة، عن زرارة، قال: قلت له: اني سمعت محمد بن مسلم وبكراً يرويان عن أبي جعفر عليه السلام (١) الخبر. وصحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام أيضاً (٢) الخبر. وبالجمله انما يقع النقص على من لم يكن له في القرآن فرضان، فان الفريضة الثانية لا تنقص إذ تجش عريضتين له يدل على ان ليس له مرتبة اقل، والآ لفتاً، بخلاف ما لو فرض له فرض واحد، فانه ينقص عنه ويزيد، فيحمل ذلك على بعض الاحوال بقربة ان ما صار يندد استيعاء حصته، وهو ظاهر. وموجود في الروايات رواه العاقبة أيضاً.

عن زفر، عن ابن عباس انه لما ذكر الفرائض عنده فقال: سبحان الله العظيم أترون ان الذي احصي يمل عالج عدداً، جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً وهدان النصفان قد ذهباً بالمال، فاین موضع الثلث؟ فقال له زفر: من أول من أعال الفرائض؟ فقال: عمر بن الخطاب لما التمت عنده الفرائض ودفع بعضها بعضاً، فقال: والله ما ادري ايتكم قدم الله وايتكم أخر الله وما أجدر شيئاً هو أوسع من ان أقسم عليكم هذا المال بالحصص، فادخل على كل ذي حق سهم ما دخل عليه من عول الفريضة (العروض - ث) وايم الله لو قدم من قدم الله وأخر من أخر الله ما عالت فريضة، فقال له زفر: مايتها قدم ويا أخر؟ فقال: كل فريضة لم يبطها الله عروحل (عن فريضة - ثل) إلا ان فريضة هذا ما قدم الله، وأما ما أخر فكل فريضة اذا زالت عن فرضها لم يكن هذا إلا ما بقي فتلك التي أخر، وأما التي قدم الله:

(١) لعله نظراً الى ما في ديل حديث ٣ من قوله قال عمر بن ادينة: وسمعت الخ. (راجع الوسائل باب ٣ من ديل حديث ٣ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد ج ١٧ ص ٤٨٣). وإلا فلم يحبه مستقلاً في الكتب الأربعة ولا في الوسائل.

(٢) مراد ج ٣ من باب ٣ من أبواب ميراث الاخوة والاحداد من الوسائل ج ١٧ ص ٤٨٣.

فما الزوج له النصف، فإذا دخل عليه ما يزيله عنه رجع الى الربع ولا يزيله عنه شيء، وللزوجة لها الربع، فإذا (١) زالت عنه صارت الى الثمن لا يزيلها عنه شيء، والأم لها الثلث فإذا زالت عنه صارت الى السدس لا يزيلها عنه شيء، فهذه الفرائض التي قدم الله عز وجل، وأما التي آخر فريضة البنات والاختوات، لها النصف والثمان، فإن أزالتهن الفرائض عن ذلك لم يكن لها إلا ما بقي فملك التي آخر، فإذا اجتمع ما قدم الله وما آخر بديء بما قدم الله فأعطى حقه كاملاً، فإن بقي شيء كان لمن آخر، فإن لم يسبق شيء فلا شيء له فقد له رفر: فما منعك ان تشير بهذا الرأي على عمر؟ فقال: هسته، فقال الزهري: والله لولا انه تقدمه امام عدل كان امره على الورع، فامضى امرأ فمضى، ما اختلف على كمن عباس في المسألة اثنا (٢). فعلم ان العول هو شيء ثبت برأي عمر وليس له دليل من اجماع وغيره، بل لم يكن رأي الصحابة مثل الأول (٣) وغيره أيضاً ذلك.

فالذهاب الى مثل هذا حارج عن قانون الاستدلال، بل العقل، فان فعل صحابي واحد ورأيه - وان كان مجتهداً - ليس بمحنة اجماعاً. فالتقص عندنا انما يقع على البات.

مثاله ابوان وزوج أو زوجة، ومشتان فصاعداً، فأخذ الابوان الثلث كل واحد السدس، والزوج أو الزوجة الربع والثمن بقي الباقي، وهو اقل من فريضة البنات. أو على البنت، مثاله ابوان وزوج وست، لها الثلث، وله الربع، والباقي الذي هو اقل من نصيبه النصف لها.

(١) فإذا دخل عليها ما يزيلها عنه صارت الى ربع كل.

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٧ من ابواب موهبات الارث وفيه عن عبد الرحمن بن عبد الله (الرحمن - خ)

بن عتبة قال: جدست ابن عباس فعرض ذكر المرنس في المورث فقال بن عباس: سبحان الله الخ.

(٣) يعني أبابكر.

أو على المتقرب بهما من لاخت ولاخوات للاب أو له وللام مع كلاله  
الام والزوج لها النصف، ولها ثلثان، وللكلالة السدس أو الثلث، وله  
النصف فيأخذ هو نصفها، والكلالة سدسها أو ثلثها، والباقي للاخت، وهو اقل من  
نصيبها النصف، أو للاخوات وهو اقل من نصيبها الثلثان.

مثال النقص على الأب فقط ابوان مع عدم الاخوة الحاحية للام و روح  
له النصف، وللام الثلث، والباقي للاب، فوقع النقص عليه وفيه مساعة فتأمل.  
وحكم العقل المستفاد من الاخبار أيضاً، وهو انه محال ان الله تعالى  
يفرض سهماً لم يكن في الفريضة وهو لازم لهم في كل مسألة عولية.

هكذا ذكروا ويتوهم بالامثلة، خصوصاً الفضل بن شاذان رحمه الله.  
ولكن الظاهر انهم ما يقولون به بالحقيقة، فانهم يعلمون الفريضة ويجعلون  
النقص على الكل على السوية، فهم يحملون الثلثين مثلاً عليها وعلى اقل منها  
وكذا الثلث والنصف.

أو يجعلونها مما فوق الفريضة من عدد يمكن اخذها صحيحاً منه مثل  
السبعة في مثال الاختين والزوج، فكهم يقولون: انما اراد الله بهذه السهام في صور  
العول ما قرب منها، لا عينها لاستحالتها، فكانهم يريدون السهام في الجملة كما اشرنا  
إليه ويفهم من الاخبار أيضاً.

فالذي يلزمهم هو اخراج السهام عن معناها، وحملها عليه في بعض الصور،  
وهي غير صورة العول، وعلى ما قرب منها، وهي صورة العول، وهذا القرب مجهول،  
وفي كل صورة شيء.

فالذي يلزمهم ليس اسناد المحالات الى الله تعالى التي ذكروها، بل الالغاز  
والتعمية من وجوه، ومثل هذا لا يجوز على الحكيم الا مع البيان بالكتاب أو بالسنة  
أو بالاجماع لا يحض رأي رآه عمر بن الخطاب فقط كما فهمت فلو جاز مثل هذا  
لجاز ان يخرج كل لفظ عن مقتضاه في الكتاب والسنة والاجماع، فلم يبق لفظ

يعلم المراد منه حتى الأعداد في الحدود، وهو واضح السطآن، وهم صرحوا أيضاً (١) بذلك في اصولهم.

وقال (٢) في الكشف: لا يجوز ان يراد بقوله تعالى: قَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ الْوُجُوبَ وَالِاسْتِحْبَابَ مَعاً لِلْمُتَوَضِّعِ وَالْمُحَدِّثِ، لانه الغار وتعمية. مع انه لزمه ذلك (٣) في هذه الآية محمله المسح على المسح الحقيقي والعمل القليل في الرأس والرجل فتأمل.

وبالجملة مثل هذا الحمل خارج عن قانون اللغة، والاصول والعريضة، فلا يجوز ارادته، ولا يمكن، ولا يجوز من الله تعالى الخطاب بمثل هذا بحيث يكون المقصود العمل به واجبا في الخارج فمنه احد (القبائل - خ) حتى القائل بجواز التكليف بالمحال وهو ظاهر فافهم.

واما اصحابنا فهم يخصصونها بغير صورة العول للأدلة العقلية والسقراطية، والتخصيص والبيان في القرآن، بل في منطق لكلام غير عزيز. على انه قد لا يسلم العموم اللغوي بحسب الافراد والاحوال والاضاع وهو ظاهر فافهم.

وبالجملة من المعلومات والمسلّمات أن ليس المراد في صورة العول بالسهم حقيقتها، فلا بد من التصرف فيها، ولا شك ان ما ذكره الاصحاب ارجح ان لم يكن متميّنًا، لما مر.

ويؤيده أنهم قائلون بأن كنّ الورثة مراد في صورة العول، فلا شك في ان الذي مانقول بنقص حصته مراد، ولاصل كون سهمه وفرضه محمولاً على حقيقته

(١) هكذا في النسخ والانسب ان يقال وهم أيضاً صرحوا به كما لا يخفى.

(٢) الا صواب قال، بامقاط الوو.

(٣) يعني ما ذكره الكشف بعبارة لا يجوز الخ قد حاله في ما أنه مسح حيث منه على المسح والعمل معاً.



وكون العير حينئذ مراداً، مختلف فيه، فما نقول به ونخصص كونه مراداً بالفرض، بغير هذه الصورة، فتأمل.

وأما ما نقلوه عن أمير المؤمنين عليه السلام حيث مثل عن رجل مات وخلف زوجته وابوين وبنتيه؟ فقال عليه السلام: صار ثمنها تسعاً (١).

فظاهر أنه غير صحيح، وإن أهل بيته وشيعته اعترفوا بمذهبه وقوله، وهو ظاهر وقد صرح بمثله الثعنابي في شرح الشرح. وأنه قاصر عن إثبات جميع المطلوب.

وحمله الشيخ - بعد التسليم - على الإنكار لا الإقرار وعلى التقية. ونقل عن طريق العامة أنه عليه السلام ما يدل على ذلك، حيث يخالف في ذلك عمر كلامه عليه السلام فقال: يقول عمر، ثم قال بقوله الأول بعد ذلك، وقال: هذا هو الحق وإن اجتهد قومنا (٢).

(١) في التهذيب بشرح أبي حمزة الهروي - نقلاً من العامة - قال واستدلوا أيضاً بعبرواه عبيدة السعدي عن أمير المؤمنين عليه السلام حيث سئل عن رجل الخ. التهذيب ج ٢ ص ١٠٦ أوائل كتاب الميراث، باب إبطال الول والتحصين.

(٢) الأولى نقل ما ذكره الشيخ رصوب أنه عليه السلام ليصح الحال ويرفع الاحمال، قال ولما الخبر الذي رواه - إذا سلمناه - احتمل وجهين (أحدهما) أن يكون حرج عرج الكبير لا يخرج الإخبار كما يقول الواحد منا - إذا أحسن إلى غيره فعليه ذلك بالأسامة وبندم على نفسه - فيقول قد صار خسي قبيحاً؟ وليس يريد بذلك الخبر عن ذلك على الحقيقة، وإنما يريد به الإنكار حسب ما قدمناه (والوجه الآخر) أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام قد علم ذلك لأنه كان قد صرر ذلك من مذهب المتصم عليه، فلم يمكنه المظاهرة بحاله كما لم يمكنه المظاهرة بكثير من مذهبه حتى وإن بقضائه فقد سأله ثم محكم بأمير المؤمنين؟ هال: القصر كما كنتم تقول حتى يكون ناس جماعة أو أموات كما مات أصحابي.

وقد روى هذا الوجه لمعاذ بن أبي عوف، روى أبو طيب الأدي، قال: حدثني الحسن بن محمد بن أيوب الجورجاني، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثني يحيى بن أبي بكر، عن شعبة، عن معاذ، عن عبيدة، أن السلمي، قال: كان علي عليه السلام على مسرفه إلى رجل فقل: يا أمير المؤمنين: رجل مات وترك

## ولا ارث بالتعصيب بل بالقراءة أو التسبيب.

على ان قوله عليه السلام ليس بحجة عندهم، فلا يصير حجة تحقيقاً، ولا جدلاً، لعدم (١) تسليم الخصم ذلك، فانه يشترط عدالة الرواة وكونهم على مذهبه ويعتقد فسق جميع من حاله والرواة كُتِّم كدث، بل يعتقد لبعض كفره. واما استدلالهم بالقياس على الذين أو الوصية فهو باطل، لبطلان القياس مع استنباط العلة وعدم ظهور الفرق، فكيف لم يظهر فيه العلة ويظهر الفرق، فهو قياس مع الفارق من وجوه متعددة كما بينه الفضل والشيخ رحمهما الله (٢)، ولا يحتاج الى ذكره لظهوره.

واما التعصيب فبدل على بطلانه. وان الحق خلافه مما حثاره الاصحاب. قوله تعالى: **وَوَلُوا الْآرْحَامَ مِنْهُمْ أُولَىٰ نَحْمِصُ فِي كِتَابِ اللَّهِ (٣)**، فان المتبادر منه كون الأقرب أولى من الأبعد من غير فرق بين الذكر والانثى. وقوله تعالى: **لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ (٤)**.

ابنته وابويه وروحة فقال علي عليه السلام صار ثمن امرأة سماً؟ قال سماك. قلت لعينه وكيف ذلك؟ قال ان عمر بن الخطاب وقع في امارته هذه لقرصة فدم يدرم بصبح، وورثت ابنتين الثلثان، ولأبويي السدسان، وللروحة الثمن، قال هذا الثمن باقياً بعد الابوين ونسبي. فقال له اصحاب محمد صلى الله عليه وآله: عطف هؤلاء لمصنهم، للأبوين السدسان، وللروحة الثمن، ونسبنا ما بيني فقال: فابن مريضها الثلثان؟ فقال له علي بن أبي طالب عليه السلام: لها ما بيني، فأبى ذلك عليه عمرو بن مسعود هذا عليه السلام علي ما رأى عمره كان عيلة: واحبرني بماصة من اصحاب علي عليه السلام بعد ذلك في مثلها انه اعطى للزوج ربع مع الابنتين، وللابوين السدسين، والباقي رد على النسب وذلك هو الحق وورد في قوله (انتهى كلامه رفع مقامه) التهذيب ج ٢ ص ١٠٦ الطبع الحجري.

(١) تعييل لقوله قدس سره: (ولا جدلاً).

(٢) ان شئت تفصيل كلام الفصل والشيخ فراجع تنبيه رب في بطلان القول والعصبة من قول

الشيخ: (وقد استدل من حالف على صحة مادهورا به عما ذكره الفصل رحمه الله من أبي نورالح).

(٣) الانفال: ٧٥.

(٤) النساء: ٢٢.

فأما أن يرث بالفرض خاصة كالأم والزوج والزوجة.  
أو بالفرض قارة وبقرابة أخرى كالأب والبنات والبنات  
والاخت والاختوات وكلالة الأم.

والسنة، وهي الأخبار الدالة على الرد على أصحاب الفرائض وقد مر كثير  
منها فتذكر.

واجماعهم الحجة على ذلك، فلا ارث بالتعصيب، بل اما بالقراءة والنسب  
أو بالنسب كما مر مفصلاً.

فالذي يرث بالقراءة والنسب فيما أن يرث بالفرض خاصة ام لا.  
والأول مثل الأم مع عدم الرقعة من مرضها حيث الثلث أو السدس كما  
مر، مثل ان حلف الابوين مع عدم الولد فان لها الثلث حيث، ومعه لها السدس،  
والساقى للأب الآ في صورة العدة، فانها ترث بالفرض والقراءة مثل الأموين،  
والبنات، فان لها النصف بالفرض ولكل واحد منها السدس كذلك، والسدس  
الآخريرة عليهم أخماساً.

والذي يرث بالنسب أيضاً إما ان يرث بالفرض خاصة، مثل الزوج  
والزوجة مع عدم الرد وليس غيرهما صاحب فرض في السبب.

أو بغيره خاصة، وهو الصامن، والمولى، والامام عليه السلام.

والثاني ممن يرث بالقراءة قد يرث بالفرض وحده وقد يرث به وبالقراءة  
معاً كالأب كما تقدم، وقد يرث بالقربة فقط مثل ان لم يكن غيره، والبنات، فانها  
قد ترث بالقربة فقط مثل ان يكون مع الابن، وكذا البنات.

وقد يرث بالفرض والقراءة كما في صورة اجتماعها مع الاسوين وقد  
تقدمت ولا ترث (١) بالفرض وحده، وهو طاهر.

(١) يعني وقد لا ترث بالفرض البغ.

أو بالقربة خاصة وهم من عداهم.  
فإن كان الوارث لا فرض له والمال له ان لم يشاركه غيره  
كالابن.  
وان شاركه مثله فلها.

والبنات فانهن قد يرثن بالفرض فقط أيضاً مثل ان كن مع الأويين.  
وقد يرثن بهما معاً، مثل ان كن مع الاب، فان له السدس، ولهن الثلثان،  
والسدس الأخيرة عليه وعليهن أخماساً.  
والأخت من الاب والأويين، فانها قد ترث بالفرض فقط، مثل ان كانت  
مع الزوج.

وقد ترث بالقربة فقط، مثل التكويد مع الأم.  
وقد ترث بهما مثل أن تكون زوجة أو مع الزوجة.  
وكذا الأخوات وكلالة الأم، فانها ان كانت منفردة ترث السدس ان  
كانت واحدة، والثلث ان كانت أكثر، بالفرض، وبالقربة، الباقي، ذكراً كان أو أنثى.  
وكذا ان كانت مع الزوج أو الزوجة أو الأخت للاب، على الخلاف.  
وبالفرض فقط ان كانت مع لأخوة للاب، ون الباقي لهم.  
وكذا ان كانت أكثر من واحد مع لأختين وأكثر للاب، فان لها الثلث  
ولهن الثلثان.

وفي لفرق بين الأم وهؤلاء كما فعه في المتر تأمل ما.  
وغير من ذكرناه من اصحاب الفرائض إنما يرث بالقربة فقط.  
فان كان الوارث من لا فرض له مصداً أو في تلك الحال والمال له كله ان  
لم يكن له شريك مثل ان خلف الابن أو الأم فقط، وب التركة له اولها.  
وان كان له شريك مثله وفي مرتبته فالمال بينهما نصفان، كالانثى فانها

ولو اختلف السبب ( لسبب خ ل ) فليُكُل نصيب من يتقرب به كالأخوال والاعمام.

وان كان ذا فرض اخذ فرضه ويرد الباقي عليه ان لم يشاركه مساو كالبنات مع الاخت ، فان ساواه ذو فرض اخذ فرضه .  
فان فضل ولا مساوي رد عليهما بالنسبة الآ مع حاجب لاحدهم .

يقسمان التركة بينهما على السوية .

وان كان وارث آخر في مرتبة شريك معه . ولكن اختلف سبب تورثهما وتقربهما ولم يكن ميباً أولياً بالأثر ، بل لكونه متبياً ومنتسباً الى غيره ويتقرب به . فليُكُل نصيب من يتقرب به ( مثل الأخوال والاعمام ، فان الحال ينسب الى الميت من جهة الأم مسبب ارثه ستة آله بالأم ولعم من جهة الأب ، فسبب ارثه تقربه بالأب .

فليُخال نصيبها وهو لثلث مع عدم الحجب وهذا لاحجب ، والباقي للعم كما لو اجتمع الأب والأم فقط وان كان ذا فرض اخذ فرضه ويرد الباقي ان لم يكن له شريك مساو له في الأثر يرث معه ، كالبنات الواحدة مع الاخت فانها تأخذ النصف بالعرض والباقي بالقربة ويسقط العير لآية أولوا الأرحام ، والأخبار واجماع علماء اهل البيت عليهم السلام .

ولا يدل القرص لها على انحصار حصتها في ذلك .

وان شاركه ذو فرض مساو له ، وفي مرتبة يرث معه مثله انقص منه في الحصة ام لا ، فان لم يفصل شيء فلا بحث مثل الاخت للأب والزوج ، فالنصف لها ، والنصف له .

وان فضل شيء فع تساوي برده عليهما بالسوية ، ولكن هذا بمجرد عرض وليس له فرد في الخارج .

أو زيادة في الوصلة.

وان نقصت فالتقص على من ذكر أولاً.

وان كان المساوي غير ذي فرض فلباقى له.

### المقصد الثالث

#### في اللواحق

وفيه فصول:

ومع عدمه بان يكون مصيب احدهما أكثر من الآخر، يرذ عليها الباقي من المرض بالنسبة التي بين فريضتهما كالبيت والأبوين، وان لها، النصف ولكل واحد منهما السدس، والباقي - وهو السدس - يرذ عليها <sup>ان لم يكن</sup> للام حاجب عن المعصل عن السدس مثل الاحوة مع شرائط الحجب، ومعه يرذ على البنت وعلى الاب ارباعاً.

أو يكون لاحدهما زيادة في الوصلة فيحصل صاحب الزيادة بالرد، مثل الاخت من الابوين مع كلاله الأم لواحدة أو أكثر، فان للاخت، النصف ولكلاله، السدس أو الثلث، والثلث أو السدس الباقي يرذ على الاخت للابوين لا على كلاله الام ايضاً، لان الاخت لابوين أكثر وصلة من كلاله الأم، لانها متقربة بالابوين وهي بالام فقط، وقد مر ذلك مع دليبه والنظر فيه والتحقيق فتذكر. وان نقصت الفريضة عن السهام ونقص يرذ على من ذكرناه لا على الكل فيكون عولاً باطلاً.

وان كان الذي يرث مع ذي المرض غير ذي فرض ومساو له في مرتبته يرث كما يرث يكون الباقي - بعد فرض ذي المرض - له ولا رد هنا، ولكل قد مر مفصلاً مع دليبه ولا يحتاج الى الاعادة فتذكر وتأمل.

قوله: «المقصد الثالث في اللواحق الخ» الختمى من له فرج الذكر

### الأول: الخنثى

من له فرج الذكر والانثى فيمحق بمن سبق السؤل منه، فان اتفقا ألحق بمن ينقطع (عليه - خ) حيراً، فان تساويا اعطي نصف سهم ذكر ونصف سهم انثى.

وفرّج الانثى فان كانت ممثارة بحيث يعلم كونها أحدهما، بامر ظاهر، فامرها ظاهر، ولا تستى بمشكل، وآلا فهو مشكك وانما الكلام فيه.

ويفهم من كلامهم عدم الخلاف بينهم، بل الاجماع في امتيازها بالبول في الجملة فان بآلت باحدهما دون الآخر فيحكم به، وكذا ان بآلت بهما ولكن يسبق احدهما على الآخر وان كانت في الابهء معاً، ويتأخر احدهما عن الآخر فالحكم للمتأخر. ويضمهم من كلام ابن البراج **الحكم للسابق انقطاعاً ايضاً**، وقال في المختلف: وهو توهم فاسد توهم من كلام الشيخ.

ومستندهم في ذلك اخبارهم عنهم عليهم السلام، مثل صحيحة داود بن فرقد، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سئل عن مولود ولد، له قبل وذكر كيف يورث؟ قال: ان كان يول من ذكره فله ميراث الذكر، وان كان يول من القبل فله ميراث الانثى (١).

وغيرها مثل حسنة هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام - في الكافي - قال: قلت له: المولود يولد، له مال الرجال وله مال النساء؟ قال: يورث من حيث سبق بوله (يبول - ثل)، فان حرج منها سواء فمن حيث ينبعث، فان كانا سواء ورث ميراث الرجال والنساء (٢).

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب ميراث الخنثى وما أشبهه ج ١٧ ص ٥٧٢.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب ميراث الخنثى وما أشبهه ج ١٧ ص ٥٧٥.

سكن كود انحصار ونحية ولا حلاله ونحوه التي من عرج الذكر دون المرأة من العلامة، والحمل والولاء، وان كان لمعهم من ههنا عليه السلام عدم ذلك فتأمل ( منه رحمه الله ).

أي نصف ميراثهما، إذ لا معنى لزيادة الخنثى على الرجل، وهو ظاهر.  
ونقل في التهذيب والاستبصار (١) هذه، عن هشام بن سالم بتغير في السند،  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في الخنثى له ما لمرحال،  
وله ما للنساء؟ قال: يورث من حيث يبول، وإن خرج منها جميعاً فمن حيث سبق،  
فإن خرج سواء فمن حيث ينسعث، فإن كان سوء يورث ميراث الرجال  
والنساء (٢).

الظاهر أنها الأولى، ولقد وجدت (٣) (قاله) قضى أمير المؤمنين  
عليه السلام على الحاشية ولكن سندها مغاير، فانه مرسل (٤) إلى علي بن الحسن  
بن فضال، عن محمد بن الريات، عن بن أبي عمير، عن هشام بن سالم.  
قال في المختلف وشرح الشرائع: لها موقوف (موقوفة - ط).  
وهو غير ظاهر لعدم العلم بطريقة أبي (علي) فإنه قد يصرح فيها بسد غير  
معتبر إلا أن يكون مأخوذاً من كتبه المعلوم به رواه، ومحمد بن الريات أيضاً  
مجهول.

وسنده في الكافي حسن لا برهيم، وسنده الآخر فيه عبد الله بن محمد (٥)  
كأنه ابن عيسى أخو أحمد.

(١) لم يثر عليها في الاستبصار مراح وتنع

(٢) الوسائل باب ٢ من حديث ١ من باب ميراث خنثى وما شبهه بالسند الثاني ح ١٧ ص ٥٧٣.

(٣) لم نعلم المراد من هذه العبارة منق

(٤) وطريق الشيخ إلى علي بن الحسن كما في مشيخة التهذيب والاستبصار هكذا، وما ذكرته في هذا  
الكتاب عن علي بن الحسن بن صفان فقد اُخبرني به أحمد بن عيسى، المعروف بابن الحاشية، سمعاً منه وحاجة  
عن علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن صفان، قوله قدس سره فانه مرسل الخ لا يخلو من مناقشة  
اللهم إلا أن يريد بالرسالة لهوانه باعتبار مجهولية أحمد بن عيسى.

(٥) وسندها كما في الكافي باب ميراث خنثى هكذا علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن

عبد الله بن محمد جميعاً، عن بن أبي عمير، عن هشام بن سالم.



وفيهما دلالة على تورثها نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى على تقدير التساوي في البول بتدء وانقطاعاً وعدم التمين وهو مذهب جماعة من الاصحاب.

وهي دليهم مع لقياس ان بعض الدعاوي، فانه مثل دعوى المتشبين، فيقسمان.

فكانه يدعي ان ذكر، وورث آخر يدعي انها انثى ولا ترجيح فيقسم فتأمل.

ولأن حرمانه من الارث غير معقول، وترجح احد حاسيه غير مرجح كذلك، فمحل بينهما، وذلك باعطاء النصف من رث كل منهما فتأمل. وروايته ايضاً رواية اسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه ان علياً عليهم السلام كان يقول: الخنثى يورث من حيث يول، قال بال مهابا جميعاً فمن اتبها سبق البول ورث منه، فان مات وه يول فنصف عقل المرأة (١).

وهذه ضعيفة بالقول في فطحية اسحاق، والجهل بحال غياث بن كلوب (٢) مع عدم التصريح بتوثيق الحسن بن موسى الخشاب وان لم يضره ذلك. مع احوال في المتن، والدلالة، واحتصاصها بحال الموت، فتأمل. ورواية هشام مع عدم الصحة وان كانت حسنة (٣) في الكافي ليست بصريحة في المطلوب، وهو ظاهر.

وفي متنها ايضاً شيء، اذ (ينبغي) (فمن حيث يتأخر) ونحو ذلك بدل (من)

(١) بوسائل باب ٢ حديث ٣ من ابواب ميراث الخنثى الف ح ١٧ ص ٥٧٥.

(٢) وطريقه كما في التهذيب هكذا وروى العصار عن الحسن بن موسى الخشاب عن عبد بن

كلوب، عن اسحاق بن عمار.

(٣) قدم آهاً نقل سندها.

حيث ينبغي (١) فتأمل.

والقياس ليس بحجة بالاجماع وغيره، وكذا ما بعده (٢) فإنه مناسبة (مناسبة - خ ل)، اذ يقال: يسعي القرعة<sup>١</sup> وإن يورث مثل النساء، لأن حصة النساء لها متيقن، والزائد مني دلائل، وبأن حصة الذكر إنما تثبت بالآية والاختبار والاجماع مع ثبوت أنه مذكر والعرض عدمه، فلولا يكن بعض النصوص مع عدم قول الاصحاب كان (لكان - خ) القول به وبالتوريث مثل النساء، متعيناً كما هو مذهب بعض العامة.

وكأن لما ذكرناه من قصور أدلة تصيب - ذهب بعض الاصحاب الى القرعة لدخول هذه في كل امر مشكور (٣).

ولصحيحة الفصيل بن يسار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له مال للرجال ولا (له - ثل) ما للنساء؟ قال: يقرع الامام أو المقرع يكتب على سهم: (عبد الله)، ويكتب على سهم (أمة الله) ثم يقول الامام أو المقرع: أَلَهُمْ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ تَتَّحَكَّمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِمُونَ لَمَّا أَمَرَ هَذَا الْمَوْلُودَ كَيْفَ يورث ما قَرَضْتَ لَهُ فِي الْكَتَابِ ثُمَّ يَطْرَحُ السَّهْمَانِ فِي سَهْمٍ مَبْهَمَةٍ، ثُمَّ يَجَالِ السَّهْمَ عَلَى مَا خَرَجَ وَوَرِثَ عَلَيْهِ (٤).

فيها دلالة على الدعاء في القرعة، وما ذكروه، ولعله للاستحباب. وتؤيده أيضاً اخبار أخر مثل رواية اسحاق المردى (٥) - المجهول - عن أبي

(١) لفظ امر أن مقصوده هو أن يقول (من حيث تأخر) بدن (من حيث يسبق) ليكون معابلاً لقوله

عليه السلام (من حيث سبق) والله لعالم

(٢) يعنى ما ذكره دليلاً، بعد ذكر القياس وهو جوده فليس مره (ولأن حرمانه من الارث الخ).

(٣) إشارة الى الحديث معروف كل امر مشكور به القرعة

(٤) الوابل باب ٤ حديث ٢ من نوب ميراث حتى الخ ح ١٦ ص ٥٨٠

(٥) على نقل الشيخ - كما في الوابل - وعن علي بن الحسين رحمه الله اسحاق المروزي

عبدالله عليه السلام (١) ومروسة ثعلبة، عن بعض اصحابنا عنه عليه السلام (٢)، مع وجود ابن فضال والحنبال فيها (٣).

ورواية عبدالله بن مسكان، قل: سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن مولود ليس بذكر ولا بانثى ليس له الأدر كيف يورث؟ قال: يجلس الإمام ويجلس عنده إمام من المسلمين فيدعون الله ويحيل السهام عليه على أي ميراث يورثه، ثم قال: وأي قصة أعدل من قصة يحال عليها بالسهام يقول الله تعالى: فساوهم فكان من المدحفين (٤).

قال في المختلف: أنها موثقة.

وهي موقوفة على توثيق طريق الشيخ في التهذيب إلى علي بن الحسن وقد مر مثله (وفيه) أيضاً تأمل، وهذه الروايات في المولود الذي ليس له ما للرجال ولا ما للنساء فقد يقال هما: بالقرعة، لا في الحثي، لاجتماع الفرق، ولهذا ما وجد (٥) في الحثي قرعة ولا فيه ما تقدم في الحثي، ولا يقاس.

ولا يستدل بالعموم للمهموم من لأحيرات وغيرها، لعدم صحتها، واحتمال الاختصاص بما تقدم.

قد يقال: لا اشكال في الحثي - بعد المصوص الكثيرة والاجماع - في اعتبار حاله بالبول، ومع عدم الحصول، فلما تقدم من دليل التنصيف.

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ميراث الحثي ج ١٧ ص ٥٧٩.

(٢) راجع الوسائل باب ٤ حديث ٣ من أبواب ميراث الحثي ج ١٧ ص ٥٨٠.

(٣) سندها كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، والحنبال عن

ثعلبة بن ميمون، عن بعض اصحابنا

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ٤ من أبواب ميراث الحثي ج ١٧ ص ٥٨١، والآية ١٤١ في سورة الصافات.

(٥) يعني في روايات الحثي بالمعنى المعروف رواية دالة على القرعة ولم يوجد أيضاً في روايات من ليس

له صرح الرجال والنساء، ما ورد في الحثي من العلامات ولا يجوز مقايضة أحدهما بالآخر.

ويؤيد الفرق انه قال في المختلف : ندي ليس له ما للرجال ولا ما للنساء  
يورث بالقرعة عند أكثر العلماء، وقال ابن الجبيل: ان كان في الموضع ثقبه لا يشبه  
الفرج ولا له ذكر ينظر، فان كان د بال نحي بوله ناحية، ومن هذا مساله فهو  
ذكر، فان لم ينح وبال على حيا له فهو نثي، والمشهور الاول.  
واستدل عليه برواية ابن مكن.

واحاب عن احتجاج ابن الجبيل (١) برواية ضعفة، بأن ما ذكرناه أوضح  
طريقاً وأشهر بين علمائنا، فاحتارها القرعة، وفي الأول التتصيف، بل لم يعلم  
ان حذاً ذهب إليها هنا.

وذهب بعض آخر الى عدل الاصلاخ، فان كان اصلاخ خنيها متساويتين  
في العدد ونثي، والا فذكر، لأن حواء خلقت من أيسر صلب آدم، وكأنه لذلك  
ترى أكثر النساء اعوج وصعبات، وقليلة الخير فتأمل.  
ودليبه قضاء أمير المؤمنين عليه السلام في قضاء شريح حيث جاءت إليه  
خنثى وحكت حكاية عمحية وهي مشهورة (٢).

ونقل في المختلف عن الشيخ في الخثرات حيث سئل عن هذه واحاب  
بأنه مشهور بين أهل النقل في صحاحنا ومعدن، وهو جائز لا مانع منه، وهو في  
قصايا أمير المؤمنين عليه السلام، ثم (٣).

وهذا قوله يدل على انه جماع اسلمين فصلاً عن طائفتنا ثم احتار  
التتصيف وما اجاب عن الاستدلال على العد، وردّه في شرح الشرائع بضعف السد.

(١) متعلق بقوله. (عن احتجاج) لا بد (اجاب) فلا تعوز.

(٢) رجع الوسائل باب ٢ حديث ٣ - ٥ من نوب ميراث الخنثى وما اشبه ح ١٧ ص ٥٧٥ - ٥٧٦.

والقصبة طويقة.

(٣) يعني كلام الشيخ.

فان انفرد فالمال له، و ن كان معه مثله تساووا.

وقال في الفقيه - مع ذكره لرواية لمستمدة عليه مفصلاً، عن عاصم بن حميد - في الحسن - عن محمد بن قيس - : إن حواء ما حدثت إلا من طين آدم، وكذا النخلة والحمام، وإلا يلزم أن يقول أهل التشيع: آدم ينجح بعضه بعضاً، ويأكل بعضه (١).

وأنت تعلم أنه لا يفهم من قوله: إجماع اصلاً فصلاً عن إجماع المسلمين وأنه كان ينبغي على القول بمصوبها، انتهى بذلك، لا بالتصنيف أو الجواب والرد، كأنه ترك للظهور، إذ طريق رواية الشيخ ضعف، وعدم الإجماع معلوم كما ادعى في غيره من التصنيف والقرعة وغيرهما.

وأنت تعلم أيضاً أن كلام المصنف غير جيد، إذ لا تعد في ذلك كما قاله الشيخ واعتراض أهل التشيع خطأ، ألا أن يقال: أنه يعتقد هو أيضاً ذلك وذكر من لسانهم واعتقادهم إلا أنه يفهم من كلامه صحة الاعتراض فتأمل.

وإنه حينئذ لا يناسب نقله الخبر لقائل بصحته وحيثه بيه وبين الله ألا أن يؤوله هذا ويكون مقصوده التويل و ن لم يصرح، وهو بعيد.

وإن هذه الرواية (١) حسن في سقمه، فلعل ما قاله (قال - ح ر) في شرح الشرائع: أن الرواية ضعيفة، نظراً إلى سديد، أو إلى اعتقاده اشتراك محمد بن قيس، وقد مر البحث في تحقيق حاله مراراً، فتذكر.

قوله: «فان انفرد فالمال له، إجماع» إشارة إلى تفصيل رث الحثي.

وجه كون المال له - مع عدم وراث آخر غيره في مرتبته - طاهر.

وأما تساوي الحثي في الإرث إذ كسنا في مرتبة ودرجة واحدة مطلقاً

(١) يعني رواية محمد بن قيس الروية في نسخة فقط دون التهذيب وطريق تصديق إلى عاصم أيضاً حسن فإنه قال في المشيخة. وما كان فيه عن عاصم بن حميد فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رحمهما الله عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي بجران، عن عاصم بن حميد. وعاصم أيضاً موثق.

فان كان معه ذكر فرض ذكراً تارة وانثى اخرى، وضربت  
احدى الفريضتين على احد التقديرين في الاخرى على الآخر، ثم  
ضربت المجتمع في اثنين، وله المجتمع من نصف السهمين، وللدكر  
الباقى.

ولا يحنو عن تأمل لاحتمال كون احدهما ذكراً، والآخر انثى.

ويعلم ذلك بالعلامات المتقدمة، مثل البول، وعد الضع عند القاتل به.  
نعم ان تعذر ذلك ولا يعلم بالعلامة امكن لقول بذلك، ويمكن حل المتى  
عليه مع احتمال القرعة أيضاً فتأمل، اد قد يدعى احدهما ان الآخر انثى فتأمل.  
قوله: «فان (فاداء خ ل) كان معه الخ» وادا كان معه ذكر يفرض  
الخنثى ذكراً فالعريضة اثنان، وبمطابقة انثى، فهي ثلاثة، وتضرب احدهما في  
الاخرى صارت ستة ثم تضرب حاصره في لاثن صر اثني عشر.  
فعلى الاول سهمه ستة تأخذ نصفها - الثلاثة - وعلى الثاني اربعة تأخذ  
نصفها - اثنان - وبمجموعهما - وهو خمسة - له.

ففي المتن زيادة للتوضيح، فيمكن الاكتفاء بالانصر.

بل يمكن ان يقال: لا يحتاج الى احد الحصّة من الفرض الآخر ثم الجمع،  
فانه اذا حذف من حصّة الذكر سدسه فما بقي يكون حصّة الخنثى، وكذا اذا اضيف  
الى حصّة الانثى ربعها يصير حصّة الخنثى.

وحده ظاهر، بل يمكن ان يقال: لا يحتاج الى المرض مرتين، اذ يكفي  
احدهما لانا اذا فرضناه ذكراً مثلاً حصته واحد، واذا حذف سدسه يخصص المطلوب  
فنطلب عدداً يكون لنصفه سدس ويسقط من ذلك النصف سدسه فالباقى  
للخنثى، وذلك العدد اثنا عشر.

ولكن غرضه بيان الصائفة معضلاً لتعيين حصّة الخنثى ومن معه على  
القول بأن له نصف الذكر ونصف الانثى، وبه متصور بوجوه ذكرها في القواعد،

وكذا لو كان معه انثى اوهما معاً، فتضرب - لو اجتماعاً معاً - اربعة في خمسة، ثم اثنين في المجتمع، فللعنثى ثلاثة عشر، ولذكر ثلثا الباقي، وللانثى الثلث.

ولو اتفق زوج او زوجة صححت (فريضة - خ) الخنثى ومشاركهم، ثم ضربت مخرج الزوجين في المجتمع، فتضرب اربعة - مخرج

واقصر هنا على واحد منها وفحصه.

والظاهر ان مراده بضرب احدهما في الآخر مع التاين - كما في الامثلة - ومع الشوافق يضرب في وفق الآخر، ومع التساوي يكتب باحدهما وبالاكثر في التداخل.

ومعلوم انه على المولى بالقرعة أو علة الاضلاع لا يحتاج الى هذا، اذ يكشف الحال ويعمل بمقتضاها، وهو ظاهر.

وكذا لو كان مع الخنثى انثى، فنقصه انثى، فالمسألة من اثنين ونقصه ذكراً من الثلاثة وحاصل صربها ستة، وحاصل ضربها في الاثنين اثنا عشر فللعنثى نصف الثلث وهو اربعة منه، ونصف النصف أيضاً وهو ثلاثة، والمجموع سبعة، والباقي - أي الخمسة - للانثى.

وفي صورة اجتماع الخنثى مع لذكر والانثى يضرب اربعة وهي فريضة - فرضه انثى - في خمسة، وهي فريضة كونه ذكراً، والمجتمع - وهو عشرون - في اثنين صار اربعين.

فله على الاول عشر يحد نصيبه خمسة، وعلى الثاني ستة عشر يأخذ نصفه ثمانية فحصل له ثلاثة عشر، وثلثا باقي ابي هو سبعة وعشرون، وهما ثمانية عشر للذكر، وثلثه الباقي - وهو تسعة - للانثى، وهو ظاهر.

قوله: «ولو اتفق زوج الحج» أي سواتفق مع الخنثى احد الزوجين في المسائل الثلاث المتقدمة تصح فريضة الخنثى على الوحد الذي تقدم، ثم تضربها في

نصيب الزوج - في اربعين، فللزوج اربعون، وللخنثى تسعة وثلاثون، وثلاثا الباقي للذكر، والمتخلف للأنثى.

ولو كان مع الخنثى ابوان، فلها السدسان تارة، والخمسان أخرى، تضرب خمسة في ستة، للابوين احد عشر، وللخنثى تسعة عشر.

مخرج نصيب احد الزوجين.

ومثل المصنف للثالثة ويتهأ، لأنها اشكى.

بيانه أنك تضرب اربعين - الذي هو مريضة الخنثى، والأنثى، والذكر - في الأربعة التي هي مخرج نصيب الزوج على تقدير تولد فيكون مائة وستين، فللزوج ربعها - وهو اربعون - وللخنثى تسعة وثلاثون وهو حاصل ضرب نصيبه من اصل المسألة في مخرج نصيب الزوج بعد وضع نصيبه منه، وثلاثا الباقي للذكر، وهما اربعة وخمسون حاصل ضرب نصيبه منه، وهو ثمانية عشر في المخرج المذكور بعد وضع نصيب الزوج، والثالث الذي بقي للأنثى، وهو تسعة وعشرون، حاصل ضرب نصيبها منه - وهو تسعة - في الاربعة بعد وضع نصيب الزوج.

ويمكن استفادة مانقي من الثالثة منها، مثل ضرب اربعين في مخرج نصيب الزوج مع عدم الولد فيحصل نصف ماذكرنا ويقسم عليهم بعد اخراج نصيب الزوج، وهو الأربعون مثلها، وذلك ظاهر.

وضربه في مخرج نصيب الزوجة مع الولد وعدمه، فان الاولى ضعف ماذكر في الرجل مع الولد، فيحصل من ضرب ثمانية في لاربعين، ثلاثمائة وعشرون وتقسيمة طاهر.

والثانية هي بعينها (يعني - ح ل)، ولأولى والثانية تفهمان ممّا تقدم فافهم.

قوله: «ولو كان مع الخنثى ابوان الخ» يعني اد اجتماع الخنثى الولد مع ابوي الميت، فمع فرضه الذكر يكون لها سدسان، اذ لها ذلك مع الذكر كما مرّ



ولو كان مع احدهما خنثيان فالضرب واحد، ولكن تضرب اثنين في ثلاثين، لان لاحد الابوين نصف الرد، فله من ستين احد عشر، وللخنثيين نصف اربعة الاخماس (اخماس - خ) وخمسة الاسداس (اسداس - خ).

والخمسان مع فرضه الانثى، لان لها النصف، ولكل واحد منها السدس بالفرض، يبقى سدس بينهم اخماساً فلكل مقسوم كذلك كما مر.

فالفرض الاول ستة، والثاني خمسة، يحصل من ضرب احدهما في الاخر ثلاثون، ولا يحتاج الى ضرب المجموع - مرة اخرى - في الاثنين، لتحصيل حصة الخنثى صحيحاً من حيث هو.

وكذا شريكه من غير بطريق التقسيم بين كل واحد منها صحيحاً كما ذكره في اول الباب، لان ذلك إنما يحتاج اليه مع عدم الصحة بدونه، وهما يصح، وان الثلاثين حصة الذكر منه عشرون، فاحد نصفه للخنثى، وحصة الانثى منه ثمانية عشر، ونصفه تسعة، فالمجموع السبعين تسعة عشر، وهو ظاهر وبقي لها احد عشر. واذا اردنا التقسيم بينها صحيحاً فنضرب المجموع في الاثنين يصير ستين لكل واحد ضعف ما تقدم.

فقد عرفت من هذا ان الضرب في الاثنين ليس مقاديراً اليه في تحصيل حصة الخنثى في جميع الصور بل لصبط لقاعدة لكلية، وهو ظاهر.

قوله: «ولو كان مع احدهما الخ» اذا كان مع احد الابوين اثنان من الخنثائي فالفرضان والضرب واحد، ادعى تقدير انها ولدان ذكران فالفريضة ستة، وعلى تقدير انها اثنيان، خمسة، فيحصل بالضرب ثلاثون كما تقدم.

ولكن هنا لم يحصل منه حصة احد الابوين صحيحاً، فبانه لا بد من تنصيف حصته في كل فرض فريضة كانت أوردأ، وردة واحدة ولا نصف لها. وكذلك فريضته فانها خمسة.

وكذلك حصة الخثي (لخثيين - ح)، فإنها من الأول خمسة وعشرون.  
فلا بد من ضرب المجموع في الاثنين لتحصيل حصة لخثيين، ولأن يقابلها  
صحيحاً، فبعد الضرب صار ستين، فحصل أحد عشر لأحدهما، وخمسون الآ واحد  
لها، وهو نصف الأربعة الأحاس، ونصف خمسة الأسداس.

فان تصف الأول أربعة وعشرون، ونصف الثاني خمسة وعشرون وذلك  
حظها وذلك أيضاً لم يقسم عليها.

فان اردت اتمام لقسمة تضرب في اثنين، يحصل مائة وعشرون صار  
ضعف المصروب فحصل لكل واحد ضعف الأول، اثنان وعشرون لأحدهما،  
ولكل من الخثيين ما كان لها معاً في الأول، وهم خمسون الآ واحداً وهو ظاهر.  
فعم ان ضرب الحاصل في الاثنين ليس لإتمام القسمة، اذ قد لا يحصل  
بذلك يصبأ كما عرفت، وعرفت أيضاً حتى قوله: (لأن الحج) (١) وان فيه شيء  
(مسياً - ظ) اد كان لماسب ان يقول: (لان حصة الخثيين نصف ما حصل لها في  
المرصين) وليس له نصف صحيح، لان في الاول مهة القاعدة لتحصيل حصة  
الخثي وان كان ما ذكره مستلزماً لذلك.

ولانه قد يقال: لا يحتاج الى اخذ مريضة وحدها والتصيف والرد كذلك  
بالجوران بحسب فيؤخذان مرة واحدة وينصف.

ففي صورة الرد، لاحد الابوين ستة، نصفه ثلاثة وانما الكسري غير صورة  
الرد ولأنه مشعر بان نصف المرص صحيح، وليس كذلك وهو طهر، والامر في  
ذلك هين.

ولكن هذا شيء آخر قد مرت اليه الاشارة، وهو انه قد يكون احدهما  
ذكراً والآخر انثى، فالحكم كلية على هذا لوجه فيه مشكل.

(١) يعني قول المصنف (لان لأحد الابوين)

ولو كان مع الانثى والخنثى احد الابوين، فله تارة السدس،  
 واخرى الخمس، فله مع سدس نصف التفاوت، تضرب خمسة في ستة  
 ثم اثنين في المجتمع ثم ثلاثة في لستين، فلاب ثلاثة وثلاثون، وللانثى  
 احد وستون، وللخنثى ستة وثمانون.  
 ولو كان الاخ او العم خنثى فكالولد.

الا ان يقال: انما لكلام مع اليأس عن تحقيق الأمر بوجه من الوجوه،  
 والعلامة المقررة، فحينئذ الاحتمالان في كل واحد منها متساويان فلا رجحان.  
 ولكن قد يقال: قد يسارع احدهما ويطلب القرعة، وهذا حينئذ على القول  
 بالقرعة، فتأمل.

قوله: «ولو كان مع الانثى والخنثى احد الابوين الح» اذا كان مع  
 الخنثى الولد انثى كذلك واحد الابوين فيلحق بالابوين على تقدير الانوثة سدس،  
 ولهما الثلثان، يبقى السدس لم ينقسم فيرد احداً، فمع الرد له الخمس، فنصيبه  
 حقيقة هو الخمس، وعلى تقدير الذكورة له السدس فله نصف المجموع، فيحصل له  
 خمس ونصف فيحتاج الى ضرب الحاصل من ضرب احد القرضين في الآخر، وهو  
 ثلاثون في الاثنين يحصل ستون، له احد عشر ولم يحصل حصة الخنثى والانثى  
 صحيحاً، وهو ظاهر فيحتاج الى صر به في ثلاثة للاحتياج الى اخذ الثلث على تقدير  
 كونه ذكراً يحصل مائة وثمانون فيحصل لأحد الابوين ثلاثة وثلاثون.  
 فالأب في الكتاب على طريق المثال، وللانثى احد وستون، وللخنثى ستة  
 وثمانون.

قوله: «ولو كان الاخ أو العم خنثى فكالولد» يعني اذا كان الخنثى  
 وارثاً آخر غير ولد الميت مثل ان يكون احاه أو عمه على تقدير كونه ذكراً، واختا  
 وعمه على تقدير الانوثة، فهو كالولد في تقسيم الميراث واخراج حصته، بان يفرض

قال الشيخ: ولو كان زوجاً أو زوجة فله نصف ميراثهما.

تارة ذكراً واخرى انثى، وهو ظاهر.

ولكن لا بد ان لا يكون كلاله الام، فانه لا فرق فيهم بين الذكر والانثى، فان للواحد السدس، وللاكثر الثلث بينهم بالسوية مطلقاً، فلا يتغير الحال بالذكورة والانوثة، فلا فرق بين الخنثى وغيره.

قوله: «قال الشيخ ولو كان زوجاً الخ» نقل ذلك عن المبسوط ومبناه

حديث ميسر بن شريح ومحمد بن قيس (١)، المشتمل على قضاء أمير المؤمنين عليه السلام المشهور في زمان قضاء شريح وقد أشرفنا اليه من قبل.

وأنت تعلم - بعد الرجوع الى تلك الرواية - انه لا دلالة فيها على هذا الحكم،

وعلى امكان كون الخنثى زوجاً وزوجة على حسب الشرع.

اذ يمكن ان يدل عليه قوله: ائمت امرأة شريفاً القاضي، وقالت: ان لي ما

للرجال وما للنساء؟ قال شريح: فان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي على المال،

قالت: فاني ابول بهما (منها - خ ل) جميعاً ويسكنان معاً، قال: شريح: والله

ما سمعت بأعجب من هذا، قالت: اخبرك بأعجب (بما هو أعجب - ثل) من هذا،

قال: وما هو؟ قالت: جامعتي زوجي فولدت منه وجامعت جاريقي فولدت مني،

فضرب شريح احدي يديه على الاخرى متمجباً، ثم جاء الى أمير المؤمنين

عليه السلام... الخبر (٢).

حاصله انه حكم عليه السلام بعد اضلاع جنبيها وما كانت متساوية،

فحكم بانه رجل، وأعطاه القلنسوة والنعلين. وفي التهذيب: أخذ من شعرها

وأعطاه الرداء وألحقها بالرجال (٣).

(١) و(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من ابواب ميراث الخنثى وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٧٦، نقلاً بالمعنى

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من ابواب ميراث الخنثى وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٧٦.

وسندها في الفقيه حسن عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام،  
ولا دلالة فيها على ذلك كما ترى.

نعم فيها دلالة على اعتبار عدة الاصلاح، وقد ذكرناها هناك دليلاً للقائض به.  
وعلى قبول خبر الواحد وإن كان حسناً بشرط التوثيق في مثل ذلك حيث  
أمر ديار الحنفي وكان من صالحه أهل الكوفة وعراها وأخبر بعدم تساوي  
الاصلاح، فحكم بالرحولية بعد ذلك.  
وعلى جواز التعرية لمثل هذا الفرض.

وعلى أن الفلوسة والرداء واسطيل وعدم الشعر من زي الرجال.

وهي صريحة على ما في الفقيه في أن ولدت.

فقول الشارح - بعد نقل ما في التهذيب -: (وهذه الرواية دللت على أنها  
اولدت ولم تدل على أنها ولدت كما ادعاه بعضهم ولكنها دللت على أنها كانت زوجة)  
محل التأمل إذ قد يكون مراد البعض عن ما في الفقيه.

وأنه لم يفهم أنها كانت زوجة شرعية، كيف وحكم بأنه رجل ولحقه  
بالرجال، نعم ابن عمها يدعي أنه زوجته بحسب اعتقاده وزعمه حيث قال: (يا  
أمير المؤمنين: بنت عمي وقد ولدت مني تلحقها بالرجال؟).

ثم أعلم أنه لا معنى لهذا الحكم لنقول عن الشيخ في المبسوط أنه قال فيه:  
(لا يمكن كون الحنثي أباً وأماً وبمكسر كونه زوجاً وزوجة لبعض الروايات) وهو  
إشارة إلى هذه لأنه إن كان طرفه الآخر رجلاً فالحنثي تكون امرأة وزوجة، وإن  
كان امرأة يكون هو زوجاً ورجلاً، وإن كان مشتبه الحال والمشكل فلا يتعين  
الزوج والزوجة.

لكن في الصورتين بما زوج به امرأة في الأول، ورجل في الثاني، فلا  
معنى لتوريثه نصف حصّة الروح والروحة وهو ظاهر.

وفاقد الفرجين يورث بالقرعة.  
وذو الرأسين والبدنين يوقظ أحدهما، فإن انتبها فواحد، وإلا اثنان.

وأيضاً، الظاهر حينئذ أنه لا يصح به التزويج، فكيف يكون زوجة أو زوجاً يرث.

ألا إن يقال: قد يكون مع عدم العلم فيكون شبهة موجبة لصحة العقد باعتقادهم، فيكون موحاً للارث كما في ماثر الانكحة الواقعة على غير الوجه المعتبر والصحيحة باعتقادهم فيحكمون بالارث وسائر احكام الزوجة حتى بين الكفار، فتأمل فيه.

وكذا لا معنى للتوريث ان كان الطرف الآخر الخنثى المشكل.  
ولكن لو فرض صحة التزويج طاهراً على ما تقدم امكن الارث على الوجه الذي تقدم وان كان ذلك بعيداً، لأنه لا بد في العقد من تعيين احد الطرفين لان تكون زوجة وموجباً وثبت له المهر واحكام الزوجة، والآخر زوجاً قديلاً يجب عليه نذل المهر وسائر احكام الروحة وباجملة بصلان هذا واضح.  
والفرق بين كون الخنثى اباً واماً وبين كونه زوجاً وزوجة بامكان الثاني وامتناع الاول غير واضح، وما يعرف قصد شيخ به رحمه الله.

قوله: «وفاقد الفرجين يورث بالقرعة» قد مر دليبه في بيان القول بالقرعة في الخنثى، وهو اخبار وبعضها صحيح (١) فالقول بها متعين.  
ويمكن الاكتفاء في القرعة بان يكتب: (عبدالله) و(امة الله) ويحتمل (سهم عبدالله) و(سهم امة الله) ويجال، ثم يستخرج بعد الدعاء المنقول في الروايات السابقة، وينبغي الدعاء في جميع صور القرعة خصوصاً ما نحن فيه لوجوده فيه في الروايات كما عرفت.

قوله: «وذو الرأسين والبدنين يوقظ الح» دليبه رواية حريز بن

(١) راجع الوسائل باب ٤ من ابواب ميراث الخنثى وما اشبهه ج ١٧ ص ٥٧٩.

عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قال: ولد على عهد أمير المؤمنين عليه السلام مولود له رأسان وصدران في حق واحد فسئل أمير المؤمنين عليه السلام: يورث ميراث اثنين أو واحد؟ فقال: يترك حتى ينام ثم يصاح به، فإن انتبها جميعاً ممأ كان له ميراث واحد، وإن انتبه واحد وبقي الآخر نائماً فأمما يورث ميراث اثنين (١).

وروى البزطي، عن أبي حميلة، قال: رأيت بصارس امرأة لها رأسان وصدران على حق واحد متزوجة تغار هذه عن هذه، وهذه على هذه، قال: وحدثنا غيره أنه رأى رجلاً كذلك وكانا جاكين يعملان جميعاً على حق (حق - خ ل يب) واحد (٢).

والرواية (٣) ضعيفة مجهولة علي بن أحمد بن الأشيم، ولمحمد بن قاسم الجوهري، فالحكم مشكل.

ويحتمل القرعة، وعدهما اثنان (اثنين - ط) وتكليفهما بتكليف الاثنين، والظاهر أنه لابد من صومهما.

والصلاة لا تخلو عن اشكال، فإن أمكن فعلها أياها ممأ فلا اشكال، والآن فمشكل، إذ يلزم زيادة بعض الافعال. ويحجان فيفعلان في وقت واحد ما لا يمكن التعدد فيه كالوقوف فينوبان ويقعان ويفعلان مرتين ما يمكن فيه التعدد كالنية والتلبية.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب ميراث الخثى وما أشبهه ج ١٧ ص ٥٨١.

(٢) فروع الكافي باب ٥١ آخره حديث ٣ من كتاب الميراث ج ٢ ص ٢٨١ طبع أمير بهادري وص ١٥٢ ج ٧ طبع حديث حديث ٢ وفي التهذيب حديث ١٣ من باب ميراث الخثى الخ من كتاب الفرائض ج ٢ ص ٢٣٦ طبع المحمدي.

(٣) يعني الأولى وسببها كما في كتابي هكذا. علة من اصحاب، عن مهمل بن زياد واحد بن محمد، عن علي بن أحمد بن الأشيم عن القاسم بن محمد الجوهري عن جرير بن عبدالله، وبه سند آخر يشبه.

### الفصل الثاني: في ميراث المجوس

واختلف فيهم، فمن عمائنا من يورثهم كالمسلمين، ومنهم من يورثهم بالنسب الصحيح والفساد والسبب لصحيح خاصة، ومنهم من يورثهم بالصحيح منها والفساد.

فلو تزوج بأمه فأولده بنتاً فلام نصيب الزوجة والأم، وللمنت نصيبها.

قوله: «الفصل الثاني في ميراث المجوس واختلف فيهم الخ» الاقوال ثلاثة ثالثها انه يورث بالصحيح من النسب والفساد، وايها بالصحيح من النسب، وهو مختار اكثر المتأخرين وهو قول الشيخ في التهذيب، بن الظاهر انه أحدث (١) فيدل على حواز الاحداث.

وليس في المسألة نص معتمد، والى الاجماع على ارثه بالصحيح وشبهه من النسب والصحيح من النسب كالمسلمين، وعليه حملت ادلة الارث كتاباً وسنة واجماعاً فتأمل.

نعم روى السكوتي، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليهم السلام انه كان يورث المجوسي اذا تزوج بأمه وبابنته (وبنته - خ ل) من وجهين، من وجه انها أمه، ووجه انها زوجته (٢).

وهي ضعيفة السند من وجوه (٣) فتأمل.

قوله: «فلو تزوج بأمه الخ» ذكر مسائل على القول بالارث بالسبب

(١) يعني ان شيخ رحمه الله أحدث القول لثابت وكان فيه قولان، فيدل على حوز الاحداث لقول الثالث.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١ من ايوب ميراث المجوس ج ١٧ ص ٥٩٦.

(٣) فان سندها كما في التهذيب هكذا: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بيان بن محمد، عن أبيه عن أبي

المغيرة، عن السكوتي، ولمن الوجه يراد بها مجهولة بيان ربه وصاحب السكوتي.



ولو كان أحدهما مانعاً ورث باعتبار المانع كبنت هي اخت من أم.

وبنت هي بنت بنت، وعمّة هي اخت من أب، وعمّة هي بنت عمّة.

ولو أولد من ابنته بنتاً ثم مات ورثته العليا والسفلى بالبنتية. ولو ماتت العليا بعده فقد خلف بنتاً هي اخت لأب فترث من جهة البنتية.

العاسد أيضاً (مها) أنه إذا تزوج بموسى بأمه وكان حائراً عندهم، فأولدها بنتاً ثم ماتت فالأم روجه، والبنت اخت ترث الأم <sup>بهم</sup> لعدم المنع، ولا ترث البنت إلا لأبها بنت لمنع الاخت عن الإرث بالبنت.

والله أشار بقوله: «ولو كان أحدهما مانعاً يرث باعتبار مانع كبنت هي اخت من أم».

قوله: «وبنت هي بنت بنت الخ» مثال آخر، أن تزوج بنته، فأولدها بنتاً، فالمولود بنت وبنت بنت، فلا ترث أن مات أبوها إلا بأبها بنت.

وإذا تزوج بموسى صاحب ولد بأمه وحصلت منها بنت فالبنت بالنسبة إلى الولد عمّة فإنها اخت أبها من أمه، ونخلة من أبيه، لأنها بنت أبها.

ولو تزوج ذلك بنته فأولدها بنتاً فالبنت اخت لمولود وبنت اخت له، فهي عمّة وبنت عمّة بالنسبة إلى ولد هذا الولد.

ولو تزوج بنته وأولده بنتاً ورثته البنتان، العليا أي الروجة، والسفلى أي بنت البنت بالبنتية، ولا ترث السفلى بسبب البنت وترث العليا بالزوجية أيضاً.

ولومات البنت العليا، فإن كان قبل أبها الذي هو زوجها فقد تركت زوجها وأبها وبنتها واختها، فالأب يرثها بالزوجية والأبوة، والبنت يرثها بالبنتية.

ولو ماتت السفلى فقد خلفت أمأ هي اخت لاب فترث من جهة الامومة.

ولو ولد من السفلى بنتاً ثم مات الوسطى بعده فقد خلفت أمأ هي اخت لاب فترث من جهة الامومة.

ولو اولد من السفلى بنتاً ثم مات الوسطى بعده فقد خلفت أمأ وبنتاً، هما (وهما - خ ل) (أختا اب - خ ل) فلام الربع، وللبنت الباقي.

#### لا الاختية.

وان كان بعده فحلفت بنتها واحتها فترثها برلنتية لا الاختية. ولو ماتت السفلى قبله فترثها بالابوة، لا بالحدودة، وترثها العليا بالامية لا الاختية.

ولو تزوج ذلك (١) المحوسي لسفل وولدها، ثم ماتت الوسطى لقي هي كانت السفلى والزوجة الثانية، عن زوج هو ابوها وحدها، وعن أم وبنت هما اختاها من ايها، فلمزوج الربع والسدس، والزوجية والابوة، وسقطت الحدودة، وللأم لحدس، وللبنت النصف، والباقي يرث عبيها وعلى الست احماساً، وسقطت الاختية. ولو ماتت الوسطى بعد موت الأب فترثها الأم السدس، والسنس النصف ويرث عليها الباقي أرباعاً، والربع للام وثلاثة الأرباع لبنت.

الصور كثيرة ولا يحتاج الى اكثر مما ذكر، بل ليس في ذكره فائدة تعتد بها الا ان يكون المقصود الاشارة الى تحقيق لارث بالنسب الفاسد الحاصل من الشبهة في المسلمين، فان جميع ما ذكر ويتحقق في المحوس يمكن فرضها في المسلمين للشبهة مثل ان تشبه (تشبه - خ) أمه أو سته بالزوجة أو بالاختية ثم تزوجها، وغير

(١) في ثلاث نسخ الى محوسي والصواب ما أثبتناه

وأما المسلم فلا يرث بسبب الفاسد ويرث بالنسب صحيحه وفاسده، فإن الشبهة كالصحيح في حقوق النسب.

ذلك من الامثلة والاحتمالات.

قوله: «وأما المسلم فلا يرث البغ» المسلم يرث بالنسب الصحيح الحاصل بالعقد الصحيح المشتمل على جميع الشرائط، وبالنسب المفاسد أيضاً. والمراد به هنا، الحاصل بدلوطة، لدى يكون مباحاً بحسب الشرع، لشبهة موجبة لذلك باعتقاد المسلم الواطئ، ولدلوطة ولم يكن تحرمة من الضروريات. ويحتمل كون مثله في حق مثله شبهة مسموعة شرعاً فهذا أيضاً نسب صحيح شرعاً، وأطلق عليه الفاسد نظراً إلى عدم كونه بالعقد الصحيح المشتمل على جميع شرائط المعثرة، فيحصل بهذه الشبهة السبب الشرعي المستتر لترتب احكام الشرع عليه، مثل الارث والتحصيل والتحرير في النكاح ووجوب المقة وغيرها، سواء كان ذلك السبب عقداً فاسداً في نفس الامر للاحلال بشرائطه سهواً أو لاعتقاد العاقد عدم ذلك كالعربية وللمقارنة عند بعض العامة وغير ذلك أم لا، بل اشتباهاً على الحسن بأن تشبه الزوجة أو الأمة بغيرهما.

والفاسد الذي ذكر فيما سبق في الجوس ليس بهذا المعنى، بل معناه الذي يفسده الشرع ويحكم بانه فاسد وباطل ولم يترتب عليه الأثر لكون خلافه ضرورياً للدين مثل اخذ الأم والبنت ونحوهما.

والظاهر ان دليل ذلك اجماعهم مع صدق السبب عرفاً ولغة، فإن الولد الحاصل من ماء رجل بسبب الدلوطة شبهة يطبق عليه انه ولده، وهذا أبوه، ومثل ذلك. ولا ينتقض بالحاصل بالرب، اما لمع الصدق، اذ العالم بانه حاصل من الزنا لا يطلق عليه انه ولده وهذا أبوه، أو لخروجه بالنص والاجماع، فلو سلم ان ادلة الاحكام المتعلقة بالنسب (بالسببية - خ ل) مثل توريث الامن تعم الكل، نقول: خرج الحاصل من الزنا بالنسب والاجماع وبقي الباقي تحته وثبوت حرمة شرعاً، فانه

### الفصل الثالث: في السهام

وهي ستة : النصف من اثنين، والرّبع من اربعة، والثلث من ثمانية، والثلث، والثلثان من ثلاثة، والسدس من ستة.

تحت العدة على الموطوءة شبهة وليس لواطئ أحد اختها حتى تخرج عدتها ونحو ذلك على ما يظهر من كلامهم وبعض الروايات.

والظاهر انه يدل على حصول السب بوطء الشبهة في الجملة بعض الاخبار ايضاً بخصوصها.

وانه لاحلاف عند الاصحاب في عدم الارث بالنسب والسبب الفاسدين بالمعنى الذي ما (١) قدماه في ارث الموهوبي، ولا بالنسب الفاسد الذي ذكرناه في ارث المسلم الا العقد الفاسد لاحلال شرطه كاعتباره عندنا مع صحته عند المتعاقدين بحيث يكون لهما مذهب من مذاهب المسلمين ولم يكن ضروري البطلان والفساد من الدين لشبهة مثل المخالفين حيث مشروط الصيغة العربية، والمقارنة. لا ما علم فساد وعدم صحته وكون مثل ذلك عقداً مثل ما يحكى عن بعض الاعراب ان مجرد نصب الرمح على باب خيمة المرأة عقد موجب لكونها زوجة له، ومثل قوله: انزل عن بيت عمي ونحو ذلك.

ولعل دليلهم على عدم الارث بالسب لفاسد هو الاجماع ايضاً. وان الادلة لا تشمل الا الصحيح وما استثناه من الفاسد، اذ لا يقال للموطوءة شبهة انه زوجة الواطئ وان صح ان الولد ابن الواطئ وبنته، وكذا الموطوءة، وكذا المحقود عليها بالعقد لفساد غير ماد كروان كن الواطئ حلالاً ليس بزناً، والولد لاحق بهما شرعاً، فتأمل.

قوله: «الفصل الثالث في السهام وهي ستة الخ» أي السهام

(١) هكذا في النسخ كلها ولعل الصواب اسداء بعبارة (م) كما لا يخفى.

فان اجتمع السدس والرابع فمن اثني عشر، والثلث والسدس من أربعة وعشرين.

وان لم تنقص الفريضة ولم ترد فان صحت كابوين وبنيتين.  
وألا ضربت عدد من نكسر نصيبه في الفريضة ان لم يكن

المفروضة في القرآن العزيز ستة: النصف، والرابع، والثلث، والسدس، والثلث، والثلثان، وهي الكسور، وأشار في المتر الى تفصيلها مع مخارجها نقوه:

(النصف من الاثني السبع) يعني النصف يخرج صحيحاً من الاثني، فأراد بالخارج الكسر، وبمخرج آخر عدد يخرج ذلك الكسر منه صحيحاً.

فخرج النصف اثنان، وبمخرج الربع أربعة، وبمخرج الثلث ثمانية، وبمخرج الثلث والثلث ثلاثة، وبمخرج السدس ستة

فان اجتمع اثنان منها في فريضة واحدة، مثل السدس والرابع، وذلك اذا حلفت ابوين، واباً وزوجاً، والسدس والثلث اذا حلفهم والروحة، يصير المخرج اكثر، يحصل بضرب وفق احدهما في الآخر في المثالين، فيحصل من ضرب الثلاثة في أربعة اثنا عشر وهو مخرج الأولين، ولثلاثة في الثمانية يحصل أربعة وعشرون فهو مخرج الأخيرين، ويمكن قياس غيرهما عليها.

قوله: «فان لم تنقص الفريضة الخ» ان نقصت الفريضة عن السهام أو رادت عليها فهو عول وتعييب قد مر.

وان لم تنقص ولم ترد بأن يخرج الكسور التي هي حظ من خلف من اصحاب الفروض منها ولم ترد عليها، وان صحت الفريضة بأن قسمت الكسور على اصحابها مثل ان حلف احداً من ابوين أو اب، وزوجاً، فذلك واحد منهما. النصف، ومثل ان حلف ابوين وبنتين، وثلاث لهما لكل واحد منهما السدس، فيأخذ كل واحد واحداً، أو لبنتين اثنتين، تأخذ كل واحدة ثنتين فهو ظاهر.

قوله: «والأضربت الخ» أي ان لم نصنع الفريضة بأن لا تنقسم حصص

بين نصيبهم وعددهم وفق - كابوين وخمس بنات - .  
وان كان هناك وفق فاضرب الوفق من العدد - لامن  
النصيب - كابوين وست بنات .

اصحاب الكسر عليهم صحيحاً، بن تكسر، فلا يخلو اما ان أن يكون الكسر على  
فريق واحد أو أكثر.

فعلی الاول ينظر، فان لم يكن بين عدد من ينكسر نصيبهم عليهم وبين  
نصيبهم وفق فهو التباين ، ضربت العدد في الفريضة، وان كان بينها وفق وهو  
التوافق وهو كون العددين بحيث يفي أحدهما الآخر، أو يعسا ثالث بالحدف عنها  
مثل الأربعة والثمانية أو الستة، فانه لا يفي أحدهما الآخر ويفنيها الاثنان ويستى  
المفني هاذأ.

ثم ان كان العاذ مخرج النصف كما في المثال - وهو الاثنان - يقال بينهما:  
توافق بالنصف .

وان كان مخرج الثلث - وهو الثلاثة مانه وفق الستة والتسعة - يقال: بينها  
توافق بالثلث وهكذا .

ويقال للحره الذي نسب إليه التوافق: وفق، فان نصف احدهما - فيما اذا  
كان التوافق بالنصف - وفق .

وكذا الثلاث فيما اذا كان بالثلث وهكذا .

فما يفني لاقل الاكثر هو التداخل، وما يعدهما ثالث هو التوافق بالمعنى  
الاخص يضرب وفق العدد في الفريضة فيها .

مثال الأول، مات شخص وخلف سوين وخمس بنات، الفريضة ستة،  
لان لكل واحد من الابوين السدس، ولبات الثلاثان، وها لازيادة ولا نقيصة،  
ولكن لم يصح أي لم تنقسم حصة ابيات عيبن د الاربعة لا تنقسم على الخمس  
صحيحاً .

وان انكسر على اكثر من فريق، فان كان بين سهام كل فريق

وان صحّ قسمة الثالث على الابوين ولم يكن بين الخمسة التي هي عدد من يسكسر نصيبهنّ عليهن، وبين نصيبهنّ - أي الاربعة - وفق بل تبين ضربت عددتهن في المريضة، صار ثلاثين ومه يصح، اذ يحصل للابوين عشرة، لكل واحد خمسة، ولكل من البنات اربعة وهو ظاهر.

مثال الاول من ثاني، مات زوج وحلف روجة وستة اخوة من الاب، الفريضة اربعة، نصيب الاخوة ثلاثة تنكسر عليهم، وبه وبين عددهم تداحل وتوافق بالثلاث ضربنا الاثنين في الفريضة صار ثمانية ومها تصح.

مثال الثاني منه (١): مات شخص، وحلف ابوين وست بنات، والمريضة ستة، ولها الثلث، بقسم عليها صحيحاً، لكل واحد منها السدس، وبقي اثنتان اربعة لم لم يقسم عليهن صحيحاً، وبين عددهم ونصيبهم توافق بالنصف، يصرب نصف العدد ثلاثة - في المريضة الستة نصير ثمانية عشرة، لكل منها ثلاثة، ولكل واحدة من اثبات، ولا يحصل بضرب وفق النصيب - أي الاثنين - في المريضة، لانه يحصل اثنا عشر لكل واحد منها ثلث يبقى ثمانية لا تقسم عليهن صحيحاً لانهم ستة. هذا كله واضح الا انه اراد - لوفق هما ما يشمن لتداحل أيضاً كما ذكرنا، وهو الذي يفني الأقل الاكثر، وهذا لاصطلاح موحود، فملتوافق مع بيان اعم واخص، ولا يمكن التساوي هنا فتأمل.

وما على الثاني وهو الذي يكون لكسر على اكثر من فريق فينظر، فان كان بين نصيب وسهام كل فريق وصائفة من لورثة، وبين عدد رؤوسهم وفق وتوافق بالمعنى الذي تقدّم رّد كلّ فريق الى جزء الوفق أي يؤخذ نصف كل نصف واحد ويطرح النصف الآخر لكان بينهما توافق بالنصف ويؤخذ الثلث ويترك

(١) يعني الثاني من الثاني عطف على قوله فتنس سره مثال الاول من الثاني.

وعدده وفق فرد (يردّخ) كل فريق الى جزء الوفق، وان كان للبعض خاصة فردّه (يردّه-خ) الى جزء الوفق وترك الاخرى بحالها، وان لم يكن لشيء منها وفق فترك كل عدد (العدد-خ ل) بحاله.

ثم ان تماثلت الأعداد في لاقسام الثلاثة اقتصرت على احدها وضربته في لفريضة كاربعة اخوة من اب ومثلهم من أم.

الثلثين ان كان التوفيق بالثلث وهكذا الى العشر.

وان لم يكن بين الكل ذلك، ون كان بين البعض يوحد وفق ذلك البعض ويترك الآخر.

وان لم يكن وفق أصلاً بترك الكل على حاله، ثم ينظر في عدد رؤوس كل فريق، سواء كان كله أصلاً لم يترك أصلاً أو كان كله معييراً الى الوفق أو غير بعضه الى الوفق دون البعض.

فعدد الرؤوس اما كله وفق، أو كله اصل، أو بعضه وفق وبعضه اصل، وعلى التقادير الثلاث ينسب بعضها الى بعض.

فان كان بينها تساوي اقتصر على أحدها، أي اخذ حد الاعداد المتساوية وضرب في الفريضة يحصل المطلوب وهو القسمة على الكل صحيحاً.

كمن مات وخلف أربعة اخوة من أب وأربعة اخوة من أم، فالعدد في الطرفين أربعة فحصل التساوي فتصرب في فريضة وهي ثلاثة حصل المطلوب، هذا بحسب ظاهر الامر من غير نظر الى اصل الفريضة الى آخر ما ذكر.

فيحتمل ان يكون مراده لاشارة الى التمثيل للتساوي فقط، لا للاصل المفروض أولاً مع التساوي، كما هو الطاهر، والافهم مثال الداحل، فان الفريضة ثلاثة، للاحتياج الى الثلث فنكسر سهم كل واحد على رؤوسهم، فان الواحد ينكسر على الاربعة من الأم، وكذا لاثنان على لاربعة من الاب، وبين الواحد والاربعة تباين، وبين الاثنين والاربعة توفيق بالصف بالمعنى الذي تقدم وحلنا



وان تداخلت - وهي التي يعنى اقلها الاكثر مرتين أو مراراً -  
فاضرب الاكثر مثل ثلاثة اخوة من ام مع ستة من اب.

وان توافقت - وهي التي اذا سقط الأقل من الاكثر مرة أو مراراً  
بقي اكثر من واحد - كالعشرة اذ سقطت (اسقط - خ) من اثني عشر بقي

نصفه فصار عدد الرؤوس اربعة واثني وبها تداخل، واخذنا الاكثر وهي اربعة،  
وضربناه في الثلاثة صارت اثني عشر.

للاخوة من الأم ثلثها وهو ربعة - لكل واحد واحد، والباقي للاخوة من  
الاب لكل واحد اثنان.

وان كان بينهما (بينها - ح ل) تداخل والتداخل بين العددين كونها بحيث  
يعني اقلها الاكثر بالحذف عنه مرة بعد اخرى فاهما غير متساويين.  
مثل ثلاثة اخوة من أم (الأم - ح) مع ستة من اب، فان الثلاثة تفى  
الستة بالحذف عنها مرتين.

ولعل التمثيل هنا أيضاً، لمش هذا لمقدار لا لأصل المسألة، فان الفريضة  
ثلاثة منكسرة على المريقين وبين نصيب كلالة الاب الستة وبين سهمهم الاثنان  
توافق بالنصف، فاقترضنا على نصف ستة التي هي كلالة الاب - وهي الثلاثة -  
وبينها وبين الثلاثة - كلالة الأم - تمثل فاكضيها باحدى الثلاثة وضربناها في  
الثلاثة الفريضة حصل التسعة، اثلاثة لكلالة الأم لكل واحد واحد، والستة  
لكلالة الاب لكل واحد كذلك، فهد مثال يصلح ان يكون مثلاً للتمائل.

كما ان الاول يصلح بتداخل. فلو عكس لكان أولى.  
ولو عكس هذا المثال بأن يُعرق كلالة الأم الستة، والاب الثلاثة، لكان  
مثالاً للتداخل كما فعله في القواعد.

وان كان بينا (بينها - ح) توفى فاضرب ذلك الجزء الوفى في تمام العدد  
الآخر والمجتمع في الفريضة يخص منه المصوب.

اثنان، فاذا اسقطتهما من العشرة مراراً فثبت بهما فاضرب وفق احدهما في عدد الآخر والمجتمع في الفريضة كاربعة زوجات وستة اخوة.  
وان تباينت -وهي التي اذا اسقط احدهما من الآخر بقي واحد- ضربت احدهما في الآخر والمجتمع في فريضة كاخوين من أم وخمسة من اب.

كمن مات وحلف اربع زوجات وستة اخوة من الاب، المريضة اربعة ينكسر حظ كل المريق عليهم، وبين لاربعة والستة وفق بالنصف مصرين الثلاثة وفق الستة -في الأربعة، حصل اثنا عشر ومصرناها في المريضة حصل المطلوب فيعطى الزوجات اثنا عشر ربعها، وحصل لكل واحد من الاخوة ستة.  
وهذا أيضاً بحسب الظاهر، وإذا نظرت إلى التفصيل فهذا المثال أيضاً لم ينطبق، فانه اذا أرجعنا عدد رؤوس الأخوة إلى الثلاث تصير اثنين واربعة، وبهما تدخل لا توافق، ولعن بطره الى مادكرناه فتأمل.

وان تباينت عدد رؤوس حد المريقين بعد العمل المذكور مع الآخر -والتباين بينهما كونهما بحيث اذا أسقط احدهما من الآخر بقي واحد، حاصده ان لا يفي احدهما الآخر -ولا ثالث غير لواحد، تضرب تمام احدهما في كل الآخر ثم حاصل الضرب في الفريضة يحصل المطلوب.

مثل اخوين من أم، وخمسة من اب، الفريضة ثلاثة، ومصيب كل واحد مكسر على عدده وليس بين النصيب والعدد وفق، ولا وفق بين الواحد والاثنين، بل لانسبة ذ الواحد ليس بعدد، وان كان عدداً فالمراد اكثر منه في المقسم الى الأقسام ولا بين الاثنين والخمسة فحلب على حالهما، وبين الاثنين والخمسة تباين فيضرب احدهما في الآخر حصل عشرة ثم عشرة في الفريضة -وهي ثلاثة -صار ثلاثين تقسم ثلاثة على الاخوين من الأم صحيحاً يحصل لكل واحد خمسة، والثشان على الخمس من الاب كذلك، يحصل لكل واحد اربعة فهذا المثال مستقيم

### الفصل الرابع: في المناسخات

إذا مات أحد الوراث قبل القسمة صححت فريضة الأول،  
فإن كان وارث الثاني هو وارث الأب من غير اختلاف فالفريضة  
واحدة كاخوين واختين مات أخ واخت عن الباقيين.  
ولو اختلف الاستحقاق أو الوراث أوهما فقد ينهض النصيب  
بالفريضة الثانية - كزوجة مع بنت واب خلفت ابناً وبتاً -.

بخلاف ماتقدم كما تقدم فتأمل.

قوله: «في المناسخات إذا مات النح» قيل: المراد بالمناسخات أن يموت  
إنسان ويموت بعده وارثه قبل قسمة تركته ويعلق غرض ما بقسمة الفريضة من  
أصل واحد فلا تُد من تصحيح الفريضة الأولى واستحراح حظ الميت الثاني منها  
صحيحاً.

ثم ينظر إن كان وارث الثاني هو وارث الأول بعينه نصيباً وعدداً إلا أنه  
ليس في (الوارث) الثاني الميت الثاني وفريضة واحدة.

مثل أن مات أخ عن أخوين واختين، ثم أح آخر، ثم اخت آخر فبقي أخ  
واخت فهما هنا لا تماوت ولا يحتاجان فريضتين، بل تكفي الأولى فيقسم ماتركه  
الأموات، بين الأخ والاخت أساقين مثلاً إن كانا من الأب والاخت بالسوية.  
وإن اختلف نصيبهم واستحقاقهم مع اتحاد الورثة، مثل أن مات شخص  
عن ثلاثة أولاد ثم مات أحد الأولاد وخلف أخويه.  
أو اختلف الوارث مع اتحاد الاستحقاق، مثل أن مات شخص عن ولد ثم  
مات الولد عن ولد.

أو اختلفا، مثل أن مات شخص وخلف ولداً ومات وخلف أخاً.

وقد لا ينهض فتضرب وفق لفريضة الثانية - لا وفق نصيب الميت الثاني - في الاولى ان كان بين نصيب الميت الثاني من الفريضة الاولى والفريضة الثانية وفق، كزوج مع اخوين من أم وأخوين من اب مات، عن ابن وبنتين.

ولو تباین النصيب والفريضة ضربت الفريضة الثانية في الاولى كزوج واخوين من أم وأخ من اب، مات عن ابنين (اثني - حل) وبنات، وكذا البحث لو تضاعفت.

وفي الاقسام الثلاثة قد ينهض نصيب الميت الثاني بالفريضة الثانية أي يصح قسمة ذلك على ورثة الثاني فيؤخذ ذلك النصيب وتحمل الفريضة الثانية وتقسّم على الورثة.

مثل ان مات عن زوجة وبنين ثم ماتت عن بن وبنات، الفريضة ثمانية تنكسر في مخرج الثلث فيضرب احدهما في الآخر يصير اربعة وعشرين، للزوجة ثلاثة، والباقي بين البنات والابن اثلاثاً فنصيب الزوجة - أي الثلاثة - يقوم بالفريضة الثانية، اذ للابن اثنان، وللبنات واحد.

وقد لا ينهض فيصح الفريضتين، ويظهر ان كان بين نصيب الميت الثاني من الفريضة الاولى وبين الفريضة الثانية وفق وتوفق بالمعنى الذي تقدم يضرب وفق الفريضة الثانية - لا وفق نصيب الميت الثاني من الفريضة الاولى - في الفريضة الاولى.

كما اذا ماتت عن زوج واخوين من أم وأخوين من اب، ثم مات الزوج عن ابن وبنتين، فالفريضة الاولى المئة، لوحد النصف والثلث، ولكن نصيب اخوي الاب - وهو الواحد - ينكسر عنهما في مخرج النصف (١) فيضرب الاثنان في

(١) هكذا في النسخ كلها ومن الاصح سماع حجة (في مخرج النصف).

الستة يصير اثني عشر، نصيب الميت ثلثي ستة، لا يقوم بورثته - أي لا ينقسم عليهم صحيحاً، إذ لا ربع له - وبين هذا النصيب وبين الفريضة الثانية توافق بالنصف، تضرب نصف هذه الفريضة - لأن نصف النصيب - في الفريضة الأولى، وهو اثنا عشر حصل أربعة وعشرون ويحصل منه الفريضتان اثنا عشر للزوجة، ينقسم على ورثته، للأب ستة، ولكل واحد من البنين ثلاثة ولا حوي الميت الأول أربعة، وللثاني ثمانية.

وإن لم يكن بينها وفق بل تدب تصرف إحدى الفريضتين في الأخرى، مثل أن ماتت زوجة عن زوج وأخوين من أم وأح من أب ثم مات الزوج عن ابنين وبنات، الفريضة الأولى ستة:

للزوجة ثلاثة، ولكلالة الأم الثلث اثنان، والواحد لكلالة الأب، والثلاثة التي هي نصيب الميت الثاني لا يقوم ولا ينقسم صحيحاً على ورثته، لعدم الخمس فالعريضة الثانية خمسة، ولا وفق سها ومن النصيب أصلاً بل تباين فيصرف إحدى الفريضتين في الأخرى يحصل ثلاثون، ومنه يحصل المطلوب.

للزوج خمسة عشر تنقسم على ورثته، بنت ثلاثة خمس، ولكل واحد من البنين ستة حسان وللأخوين من أم عشر - ثلثه - لكل واحد خمسة، والخمسة للاح من الأب وكل ذلك ظاهر الحمد لله.

وما ذكر مثال لبعض الصور، ولنا في علم بالمقايضة، وكذا الفرص كنه في الميت في المرتبة الثانية.

ويعلم منه حال الميت في المرتبة الثالثة وما زاد.

والله اعلم بقوله: (وكذا البحث لو تضاعفت) وهو ظاهر فافهم.

تم الجزء الحادي عشر من كتاب «مجمع» له نده واسرها»

في شرح إرشاد الأديهان

حسب تحريراً

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

في شهر رمضان المبارك ١٤١٣

من المحررة السوية على مهرها آلاف الشاء والتحية

الحاج آغا مجتبی العراقي

الحاج الشيخ علي بابا الاشتهاردي

الحاج آغا حسين اليزدي الاصفهاني

عفا الله عنهم

بمقوى لبي وآله ائمتهم صوب الله عليهم

من



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

## فهرس ما في هذا الجزء

### كتاب الصيد وتوابعه

#### المقصد الأول: في الاصطيات

##### المطلب الأول: في شرائط الاصطيات

- جواره بكل آلة
- حكم ما إذا كانت الآلة منصوبة
- بيان ما يصاد
- شرط حلّ الصيد كون ما يصاد به إن كان حيواناً كذباً مُعلّماً للصيد
- ١٢ إن كان ما يصاد غير حيوان فشرط حلّه به كونه سهماً أو شبهه
- ١٤ وجه عدم حلّ الصيد بغير السهم وشبهه
- ١٧ اشتراط التسمية في حلّ الصيد بالآلة
- ١٧ اشتراط التسمية في حلّ الصيد بالكلب للمُعتم
- ١٨ حلّ الصيد لو سمي التسمية
- ٢٠ حكم ما لو سمي على صيد فقتل الكلب غيره
- ٢١ حكم ما لو أرسل كلبه على كبار فتنفرت عن صغار هتتها
- ٢١ حكم ما لو أرسله مستمياً مع عدم مشاهدة الصيد حين التسمية
- ٢٢ اشتراط عدم غيبة الصيد عن نظر الصائد



- ٢٤ اشتراط قتل الكلب الصيد بعقره
- ٢٥ اشتراط إرسال المسلم
- ٢٦ اشتراط انفراد المسلم في إرسال الآلة
- ٢٧ اشتراط إرسال المسلم آله للاصطياد
- ٢٩ هل يملك صاحب الكلب لصيد يثبت كبه المسترسل؟
- ٣٠ عدم حل الصيد الذي قتله الرسل و المسترسل
- ٣١ ما به يتحقق التعليم في الكلب المعلم
- ٣٧ جواز الاصطياد بمعنى أخذ الصيد بجميع آلات الصيد
- المطلب الثاني: في الأحكام
- ٣٨ حل الصيد بإرسال المسلم الكلب المعلم وإن كان مُعلّمه غير مسلم
- ٣٩ بيان الصيد بحلّ بقتل آلة الصيد
- ٤٠ حكم المتردي والصائل
- ٤٣ عدم حل الفرخ الغير الناهض بآلة الصيد
- ٤٤ حكم ما لو اصطاد بالمعصوب
- ٤٧ وجوب غسل موضع عضة الكلب
- ٤٨ وجوب المسارعة بعد إرسال لكتب أو السهم إلى الصيد
- ٤٩ وجوب ذبحه لو أدركه وحياته مستقرة
- ٥١ بيان المراد من استقرار الحياة
- ٥٣ حكم ما لو أدركه ولم يتسع الزمان لذبحه
- ٥٣ حكم ما لو صيّره الرامي غير ممتنع
- ٥٤ حكم ما لو حبس الصيد وجمعه غير ممتنع هل يملكه؟
- ٥٥ حكم ما لو أطلق الصيد من يده قطعاً لنية انتملك
- ٥٦ عدم تملك الصائد انصيد بإصابة سهمه
- ٥٦ حكم ما لو جعل الحيوان غير ممتنع في الجملة

- ٥٧ حكم ما لورمى شخصان صيداً فوجداه ميتاً برميين  
 ٥٨ كل أثر يدل على التملك لا يملكه الثاني معه  
 ٥٩ عدم تملك الطيور بالانتقال من برج إلى آخر  
 ٥٩ حكم ما لوجهن المشيت من الجارحين  
 ٦٠ حكم ما لو أثبتته أحدهما وجرحه الآخر  
 ٦٠ حكم ما لو أثبتته الأول فصبره في حكم لذبوح يقتله الثاني  
 ٦٢ حكم ما لو جرحه الثاني ولم يقتله وتفصيل الكلام فيه  
 المقصد الثاني: في الذبح

## المطلب الأول: في الأركان

- ٦٩ (الأول) الدابح، وشرطه الاسلام  
 ٧٠ دليل اشتراط الاسلام هو الكتاب والسنة والإجماع  
 حلية ذبيحة المسلمة والحصبي والمخالف واحتقن وأطعمت المؤمنين وولد  
 ٨١ الزنا *مرر حياضه بغير عرس*  
 ٨٦ حرمة الذبيحة مع اشتراك المسلم والكافر  
 ٨٦ لا تؤكل ذبيحة المحنون والنسبي غير المميز

## (الثاني) المذبوح

- ٨٦ كل ما تقع عليه الذكاة هو كل حيوان طاهر بعد الذبح  
 ٨٩ هل المسوخ والحشرات قامة للتذكية؟  
 ٨٩ حكم طهارة الجلد بمجرد الذكاة قبل الذبح

## (الثالث) آلة التذكية

- ٩٠ لا تحمل التذكية إلا بالحديد  
 ٩٤ حكم التذكية بالظفر والنس  
 ٩٤ لورمى رأس عصفور بسندقة حرم

## (الرابع) كيفية الذبح

اشتراط أمور خمسة (١) قطع المرئ

٩٥

كيفية النحر

٩٧

لزوم قطع كل واحد من الأعضاء الأربعة

٩٩

حكم القطع من القما

١٠٠

حكم ذبح المشرف على الموت

١٠١

هل للحركة وخروج الدم استعقول شرط؟

١٠٣

حكم ما لو قطع بعض الأعضاء ثم تممه

١٠٧

عدم اشتراط قطع لأعضاء في الصيد ولا المستعصى

١١٠

كيفية تذكية البعير الشارد

١١٢

(٢) استقبال القبلة مع القدم

١١٣

(٣) التسمية وكيفيتها

١١٥

(٤) نحر الابل وذبح غيرها

١١٩

(٥) الحركة الدالة على الحياة

١٢٢

## المطلب الثاني: في الأحكام

حواز شراء ما يوجد في أسواق المسلمين من اللحوم

١٢٣

حكم ما لو شك أن الدابح عارف بالشرائط

١٢٣

كراهة الذبح ليلاً ونهار الجمعة

١٢٨

كراهة النخع

١٢٩

كراهة قلب السكين ليذبح إلى فوق

١٣١

كراهة أن يذبح وآخر ينظر إليه

١٣٣

كراهة ائانة الرأس وسلحها قبل الموت

١٣٤

حكم ما لو انفلت الطير

١٣٨

ما يستحب في ذبح الأنعام

١٣٨

- ١٣٨ ذكاة السمك أخذه من الماء حياً
- ١٣٩ لو وجد السمك في كافر لم يحل إلا مع مشهدة حراحه له حياً
- ١٣٩ حكم ما لو أعيذ في الماء فمات فيه
- ١٣٩ حكم ما لو مات البعض في الشبكة
- ١٤٠ حكم ما لو اشتبه الحلال من السمك بالحرام
- ١٤٢ أدلة حل صيد الكافر وعدم اشتراط الاسلام
- ١٤٤ أدلة حرمة ما مات في الماء
- ١٤٧ دليل حواز أكل السمك حياً
- ١٤٩ كمية ذكاة الجراد
- ١٥١ ذكاة الجنين ذكاة أمه
- ١٥٣ حكم ما لو خرج السمك من الماء حياً وحياته مستقرة
- المقصد الثالث: في الأطعمة والأشربة
- (الباب الأول) في حال الاختيار
- ١٥٦ بيان ضابطة حل المطعومات
- ١٥٨ حل الأنعام
- ١٥٨ كراهة الخيل والبغال
- ١٦٣ شدة كراهة الحمر والبغال
- ١٦٤ كراهة أكل الحيوان الذي رثاه
- ١٦٥ بيان ما يحل من الحيوان البري الوحشي
- ١٦٥ حرمة أكل لحم الكلب والسنور وكل مبيع
- ١٦٦ ذكر جملة من الحيوانات المحرمة
- ١٧١ بيان ما يحل من الطيور
- ١٧٤ حرمة ما كان صفيفه أكثر من دفيغه... الخ
- ١٨٠ كراهة الهدهد والكركي والكروان والصعوة وطيء الماء

- ١٨٢ حكم الخطاف
- ١٨٣ حكم الفاخنة والقبرة
- ١٨٤ حكم الحباري
- ١٨٥ كراهة الصرد والصوام والشقراق
- ١٨٧ حرمة كل حيوان بحري إلا السمك ذا الفلج
- ١٩٠ حرمة كل مسكر من المايعات
- ١٩٤ حرمة الفقاع
- ١٩٨ حرمة لعصير العني اذا على و شتد ما لم يصير حلاً
- ٢٠٣ حرمة عصير الزبيب والتمر
- ٢٠٦ حكم ما مرج شيء من المايعات المحرمة
- ٢٠٩ حرمة الدم المسفوح وبيان المراد منه
- ٢١١ استثناء الدم المتخلف في اللحم في الجملة
- ٢١٣ حرمة الأثوال كلها إلا ثول الإبل في الحمله
- ٢١٥ حرمة لبن ما يحرم أكل لحمه
- ٢١٦ حرمة ما خالطه شيء من المايعات النجسة
- ٢٢١ حلية الحامدات إلا الميتة ولبنها على قول
- ٢٢٦ حرمة نجس العين وما مزج بالنجس
- ٢٢٧ حرمة ما يشره الكفار
- حرمة أكل الطين وحوازل أكل طين قبر الحسين عليه السلام مع الشرائط وبيان
- ٢٣٣ مقدار ما يحل
- ٢٣٧ حرمة أكل السموم القاتل قليلها وكثيرها
- ٢٣٨ بيان ما يحرم من الذبيحة
- ٢٤٤ حكم اللحم المشوي مع الطحال

## مسائل

- ٢٤٦ بيان ما يحلّ من البيض
- ٢٤٦ حكم ما لو اشتبه بيض السمك
- ٢٤٨ حكم ما اذا اغتذى الحيوان بعذرة الانسان
- ٢٤٩ ما يحصل به لتحلل ومدة حصوله
- ٢٥٢ عدم الفرق بين الحيوان في حصول الجنل
- ٢٥٢ هل الحيوان الذي حصل له الجنل نجس؟
- ٢٥٣ في الاستبراء المَحْلَل
- ٢٥٣ اختلاف الروايات في مدة استبراء الحيوانات
- ٢٥٦ حكم ما لو شرب شيء من الأنعام لن خنزيرة
- ٢٥٩ استبراء الشارب للن خنزيرة
- ٢٦٠ حكم ما لو شرب حيوان محلّ اللحم محرراً أو بولاً
- ٢٦١ حرمة موطوءة الانسان ونسله وحكم المشتبه
- ٢٦٥ حكم الموضوعة فرضاً والمصبورة
- ٢٦٥ ما يحلّ من الميتة
- ٢٧١ حرمة المشتبه بالميتة وحكم بيعها
- ٢٧٥ المقطوع من الحي ميتة
- ٢٧٧ حرمة الاستصباح بالميتة
- ٢٧٨ عدم طهارة المرق بالغليان
- ٢٧٨ حكم ما لو وقعت نجاسة غير سارية في الجامد
- ٢٧٩ جواز الاستصباح بالدهن النجس
- ٢٧٩ لا يطهر المعين النجس إلا بالإحالة
- ٢٨٠ حكم بصاق شارب الخمر
- ٢٨١ كراهة أكل ما نأشره لجب والحائض مع شهة ومن لا يتي من الجاسات

- ٢٨٣ كراهة سقي الدواب المسكر
- ٢٨٤ كراهة الاسلاف في العصير
- ٢٨٥ كراهة استيمان من يستحل شرب العصير قبل ذهاب ثلثيه
- ٢٨٨ كراهة الاستشفاء بمياه الجبال الحارة
- ٢٨٩ عدم تحريم الربويات وإن شتم بها رنحة المسكر
- ٢٨٩ عدم تحريم الخل المتقلب عن الخمر
- ٢٩٥ حكم ما لو عولج الخمر بالسجس أو نثره الكفر
- ٢٩٦ حكم ما لو مرح الخمر بالخل واستهلكه
- ٢٩٩ حكم اللحم المطروح
- ٣٠٢ جواز الاستقاء بجلد الميتة لغير الصلاة
- ٣٠٣ حكم استعمال شعر الخنزير (محرّم)
- ٣٠٥ حرمة الأكل من غير ما نصبت الآية إلا بإذنه
- ٣٠٧ حكم إعطاء المرأة من بيت زوجها
- ٣٠٨ حكم أكل الوالد من مال ولده بغير إذنه
- ٣٠٩ حكم أكل المارة على ثمرة أو زرع
- (الباب الثاني) في الاضطرار
- جميع المحرمات تحل عند الاضطرار، لا ما حرج وبيان ما يحصل به
- ٣١٢ الاضطرار إلا الباعى أو العادي
- ٣١٥ بيان مقدار الأكل عند الاضطرار
- ٣١٨ إذا دار الامر بين شرب البول أو الخمر
- عدم جواز التداوي بشيء من الأتربة المحرمة ولا شيء من الأدوية مع
- ٣١٩ شيء من المسكر اختياراً
- ٣٢٢ جواز التداوي بها عند الضرورة
- جواز قتل الحربى والمرتد والراى المحص والمرأة الحرة والصبي الحربى

- ٣٢٣ والتناول من لحمهم عند الضرورة
- ٣٢٤ جواز الأكل من ميتة الآدمي عند الضرورة
- ٣٢٥ حكم ما لو لم يجد إلا نفسه هل يجوز أكل لحمه؟
- ٣٢٥ حكم ما إذا دار الأمر بين الميت لمسلم وقتل الحربي
- ٣٢٥ حكم ما لو وجد المضطر الميتة وأخي والميت
- ٣٢٦ حكم ما لو وجد طعام الغير ولا ثمن
- ٣٢٩ حكم ما لو اضطر إلى الميتة وطعام الغير
- ٣٣٠ حكم ما لو اضطر إلى الميتة أو المسكر
- ٣٣١ يحرم الأكل على مائدة يشرب عليها الخمر
- ٣٣٢ هل حكم باقي المسكرات كالخمر؟
- ٣٣٢ يلحق العقاق بالمسكرات
- ٣٣٢ حكم القيام هنا حكم الجلوس
- ٣٣٢ هل الأكل حرام أو المأكول أيضاً؟
- ٣٣٢ هل الحرمة مختصة بحال الشرب عليها أم يحرم الأكل مطلقاً؟
- ٣٣٣ كراهة الأكل على الشبع
- ٣٣٤ كراهة الأكل باليسار مع قدرة اليمين
- ٣٣٥ كراهة الأكل مثكناً
- ٣٣٦ استحباب غسل اليد قبل الأكل وبعده
- ٣٣٧ استحباب التسمية ابتداءً على كل لون
- ٣٣٩ استحباب ابتداء المالك وتأخره في الأكل
- ٣٣٩ استحباب ابتداء من على يمينه بالغسل
- ٣٤٠ استحباب جمع الغسالة في إناء واحد
- ٣٤٢ استحباب الاستلقاء بعد الأكل وكيفيته



## كتاب الميراث

في أسباب الارث وموجباته

٣٤٦

إرث الأبوين والأولاد

كل من الأبوين إذا انفرد أخذ المال

٣٤٩

إرث كل منها مع الاجتماع

٣٥٠

إذا انفرد الابن فالمال له وإذا تعدد تشاركوا

٣٥١

حكم ما إذا انفردت البنت أو تعددتا

٣٥١

حكم ما إذا اجتمع الذكور والإناث

٣٥٢

إرث كل من الأبوين مع المذكور أو لإناث من الأولاد

٣٥٢

إرث كل من الأبوين مع الزوج أو الزوجة

٣٥٦

إرث الأولاد مع الزوج أو الزوجة

٣٥٦

إرث أحد الأبوين والبنتين مع الزوج

٣٥٧

لا عول مع اجتماع أحد الزوجين مع الأبوين والبنتين

٣٥٨

إرث أحد الأبوين والبنتين مع الزوجة

٣٥٩

مع فقد الأولاد يقوم أولادهم مقامهم في مقاسمة الأبوين

٣٥٩

إرث بنت الابن ومع ابن البنت

٣٦٠

إرث ولد الابن مع الانفراد

٣٦٠

عدم إرث ولد الولد مع ولد الصلب

٣٦٨

أولاد الابن والبنت يقتسمون المال بعد كرم مثل حظ الانثيين

٣٦٨

يمنع الأولاد كل من يتعرب بالأبوين

٣٦٩

يمنع الأبوان بآبائهم

٣٦٩

مسألة الطعمة

٣٧٦

مسألة الحنوة

يحى الولد لصلب المؤمن الذكر الأكبر

٣٧٨

- ٣٧٩ ذكر مايجب به في المتن
- ٣٨٥ الفروع المتفرعة على الحبة
- ميراث الاخوة والأجداد
- ٣٨٦ إرث الأخ إذا انفرد وإذا تعدد وكذا الاخت
- ٣٨٧ إذا اجتمع الذكور والإناث
- ٣٨٨ إرث الأخ من الأم أو الاخت منفرداً ومجتمعاً
- ٣٨٩ لو اجتمع المتقرب بالأبوين مع المتقرب بالأم
- ٣٩٠ لو اجتمع المتقرب بالأبوين مع المتقرب بالأب فقط
- ٣٩١ قيام المتقرب بالأب مقام المتقرب بالأبوين عند فقد وكيفية الإرث حينئذ
- ٣٩٢ لو اجتمع الاخوة المتفرون
- ٣٩٥ إرث الجدة أو الحدة إذا انفردا أو اجتماعهما
- الحدة الأدنى يمنع الأبعد
- ٤ الجدة الأبعد يشارك الاخوة
- ١٠ إرث الأجداد الأربعة
- إرث الزوج أو الزوجة مع الاخوة والأجداد
- قيام أولاد الاخوة والأخوات مقام آباؤهم
- ٤ أولاد الاخوة يقاسمون الأجداد كآباؤهم
- منع الاخوة وأولادهم وكذا الأجداد الأعمام والأحوال وأولادهم
- ميراث الأعمام والأحوال
- إرث العم المفرد وكذا العمّة المفردة
- إرث العمّ والعمّة مع الاجتماع والاختلاف
- الأقرب بدرجة يمنع الأبعد بدرجة
- والإرث لائق العمّة
- ١٠٠ حكم اجتماعهم

- ٤١٨ لو اجتمع الأخوال والأعمام
- ٤١٨ لو اجتمع الأخوال المتفرقون مع الأعمام المتفرقين
- ٤٢٠ اجتماع أولاد العمومة والعقات والحثوة والخالات
- ٤٢١ عمومة الميت ونحوهم يمنعون عمومة أب الميت ونحوهم
- ٤٢٢ حكم ما لو اجتمع مبيان متساويان في واحد
- ٤٢٣ لكل من الزوج والزوجة نصيبه الأعلى مع الاجتماع مع العمومة والحثوة
- ميراث الأزواج
- ٤٢٤ إرث الزوج مع عدم الولد للزوجة
- ٤٢٥ هل يرد على الزوج الباقي من نصيبه مع عدم وارث آخر ولو ضامن جريرة؟
- ٤٣٠ إرث الزوجة مع عدم الولد للزوج
- ٤٣٠ هل يرد الباقي من نصيبها عليها مع عدم وارث آخر ولو ضامن جريرة؟
- ٤٣٥ الزوجات المتعذرات يتساوين في الربع لو التقت
- ٤٣٥ عدم اشتراط الدخول في إرث الزوج أو الزوجة إلا في عقد المريض
- ٤٣٩ المطلقة رحمة كالزوجة
- ٤٤٠ لو اشتبهت المطلقة من الأربع بعد تزويج الخامسة
- ٤٤٠ لو اشتبهت بواحدة من الأربع أو بأكثر
- ٤٤٢ لا يرد على الزوج والروحة إلا مع عدم كن وارث مسابب ومناسب
- ٤٤٢ ارث ذات الولد من زوجها
- في الولاء
- ٤٥٦ لا يرث المعتق مع وجود النسب
- ٤٥٦ للزوج وللزوجة نصيبهما مع المعتق
- ٤٥٧ حكم ما لو عدم المنعم ومن يرث الولاء
- ٤٥٧ ولاء ضامن الحرية وبيان المراد منه
- ٤٦٢ لا يضمن إلا سائبة ولا يرث إلا مع فقد كل مدسب حتى المعتق

- ٤٦٤ الامام عليه السلام يرث مع عدم ضامن الجريرة  
 ٤٧١ كل من مات ولا وارث له وإن كان حريئاً لميراثه للامام عليه السلام  
 مواعع الإرث

- ٤٧١ (الأول) الكفر  
 ٤٧٣ حكم ما لو كان للكافر ورثة كفار  
 ٤٧٥ حكم ما لو كان وارث المسلم كافراً  
 ٤٧٦ لو أسلم الكافر على ميراث قبل القسمة  
 ٤٧٩ هل الروح كالوارث الواحد والزوجة كالتعدد؟  
 ٤٨٢ حكم ما لو كان الميت كافراً ولورثة كفار  
 ٤٨٣ حكم ما لو خلف الكافر أولاداً صغاراً لاحظ لهم في الاسلام  
 ٤٨٦ حكم ما لو ارتد أحد الورثة بعد إرثه من المسلم  
 ٤٨٦ (الثاني) الرق فلا يرث ولا يورث مطلقاً  
 ٤٨٨ حكم ما لو اعتق قبل القسمة  
 ٤٩٠ حكم ما لو لم يكن وارث سوى العبد

## فروع

- ٤٩٦ (١) المباشر لشراء العبد هو الامام أو من يوبه  
 ٤٩٦ (٢) لو تعذر الحاكم  
 ٤٩٧ (٣) وجوب الشراء والعق كعائى  
 ٤٩٨ (٤) هل الشراء يكفي عن الاعتاق؟  
 ٥٠٠ (٥) يجب البيع على المالك وإن لم يفعل فالخاكم  
 ٤٩٠ (٦) هل يجوز أو يجب إعطاء أكثر من قيمة العبد؟  
 (٧) لا فرق بين في الأحكام المذكورة بين الفسخ المحض وغيره  
 حكم ما لو كان الوارثان عبيدين وقصرت التركة عنهما  
 حكم ما لو قصر نصيب أحدهما (هم)

- ٥٠٠ حكم ما لو تحرر بعضه
- ٥٠١ (الثالث) القتل، وهو مانع عن الارث اذا كان عمداً ظلماً وحكم القتل خطأ
- ٥٠٧ القتل قصاصاً أو حداً غير مانع
- ٥٠٨ حكم ما لو لم يكن له وارث سوى القاتل
- ٥٠٨ ولا يمنع ولد الولد بجنابة أبيه
- ٥٠٩ ويرث الدية كل مناسب ومسب وحكم المتقرب بالأثم
- ٥١١ عدم إرث الزوجين من القصاص
- ٥١٢ (الرابع) اللعان، وهو قاطع للإرث بين المتلاعنين
- ٥١٦ هل يرث المتقرب بأبي الولد الذي لا عنه؟
- ٥١٧ حكم ما لو نفى باللعان توأمين
- ٥١٨ حكم ما لو لم يخلف الولد إلا أمه
- ٥١٨ حكم ما لو خلف أمه ومعه ابن
- ٥١٨ حكم ولد الربا في الإرث وارثاً وموروثاً
- ٥٢٠ حكم من تراء أبوه عند السطبان من حورية ولده
- ٥٢٢ (الخامس) الاشتباه في التقدم والتأخر إلا في العرق والهدم
- ٥٢٣ حكم الغرق والمهدوم عليهم في التوارث
- ٥٣٤ حكم ما لو غرق زوج وزوجة
- ٥٣٦ حكم ما لو غرق الأبوان والولد

## حائمة

- ٥٣٨ حكم المفقود وأنه الى كم ينتظر؟
- ٥٣٨ حكم ما لو مات لمفقود قريب
- ٥٤٦ الخمس يرث بشرط انفصاله حياً
- ٥٥٠ إذا سويحدون أقل سهامهم مع الخمس
- ٥٥١

- ٥٥١ حكم ما لو مات وعليه دين  
تمة في الحجب
- ٥٥٢ كل أقرب يمنع الأبعد
- ٥٥٢ الاخوة يحجب الامة عما زاد عن السدس بشروط خمسة
- ٥٥٣ (١) وجود الأب
- ٥٥٣ (٢) كونها ذكرين أو ذكراً وأنثيين أو أربع نسوة
- ٥٥٥ (٣) أن لا يكون الحاجب كافراً
- ٥٥٧ (٤) كون الاخوة من الأب أو من الأبوين
- ٥٥٨ (٥) انفصال الولد

## نكتة



- ٥٥٩ العول عندنا وبيان من يرد عليه النقص
- ٥٦٩ لا إرث بالتعصيب

مركز الحقوق الإسلامية في إيران

## في الخنثى

- ٥٧٤ إرث الخنثى
- ٥٨١ حكم ما لو كان مع الخنثى ذكر
- ٥٨٢ حكم ما لو كان مع الخنثى أنثى
- ٥٨٢ حكم ما لو كان مع الخنثى زوج أو زوجة
- ٥٨٣ حكم ما لو كان مع الخنثى أبوان
- ٥٨٤ حكم ما لو كان مع أحد الأبوين خنثيان
- ٥٨٦ حكم ما لو كان مع الأنثى والخنثى أحد الأبوين
- ٥٨٦ حكم ما لو كان الأخ أو العمة خنثى
- ٥٨٧ حكم ما لو كان الخنثى زوجاً أو زوجة
- ٥٨٩ حكم إرث فاقد الفرجين

- ٥٨٩ حكم إرث ذي الرأسين في بدن واحد  
في ميراث المجوس
- ٥٩١ في أن المجوس هل هم كالمسلمين في النسب والسبب؟
- ٥٩١ لو تزوج المجوسي بأمة فأولدها  
ولو أولد من ابنته بتاً ثم مات
- ٥٩٢ لا يرث المسلم بالسبب الفاسد ويرث بالنسب مطلقاً
- ٥٩٤ في السهام
- ٥٩٥ السهام ستة وبيانها
- ٥٩٦ حكم ما إذا اجتمع السدس والربع
- ٥٩٧ بيان النسب الأربع التوافق والتداخل والتماثل والتباين  
في المتاسخات
- ٦٠٢ حكم ما إذا مات أحد الوراث قبل القسمة وتفصيل القول فيه



الحمد لله وصلى الله على محمد نبي الله وعلى آله آل الله

لقد قامت مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية  
بقم المشرقة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة وإحياء التراث الاسلامي، وإليك  
سرداً لبعض منشوراتها:

### من الكتب التي تم طبعها

- أحاديث المهدي
- مع «البيان في أخبار صاحب الزمان»
- الاختصاص
- إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان (ج ١ و ٢)
- الأمالي
- الإمام الصادق (ع) (ج ١ و ٢)
- إيضاح الاشتباه
- بحوث في الأصول، وتشمل على:
- أ- الأصول على النهج الحديث
- ب- الطلب والإرادة
- ج- الاجتهاد والتقليد
- بحوث في الفقه، وتشمل على:
- أ- صلاة الجماعة
- ب- صلاة المسافر
- ج- الإجارة
- بداية الحكمة
- من مستأجرين حنبل
- محمد الكنجي الشافعي
- الشيخ المفيد
- العلامة الحلي
- الشيخ المفيد
- الشيخ محمد حسين المظفر
- العلامة الحلي
- الشيخ محمد حسين الإصفهاني
- العلامة الطباطبائي



مركز تحقيق كتب أمير المؤمنين



\* تأويل الآيات الظاهرة

\* التبيان في تفسير القرآن

\* تحف العقول من آل الرسول (ص)

\* تعلية استدلالية على المروة الوثقى

\* تقريب المعارف في الكلام

\* التوحيد

\* جواهر الفقه

\* الحاشية على تهذيب النطق

\* الحدائق الناضرة (ج ١-٢٥)

\* الخراجيات، وتشمل على:

أ- قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج

ب- السراج الوهاج لنفع عجاج قاطعة اللجاج

ج- رسالتان في الخراج

د- رسالة في الخراج

\* الخصال

\* الخلاف

\* درر الفوائد

\* الدروس الشرعية في فقه الإمامية (ج ١)

\* دروس في علم الأصول (ج ١ و ٢)

\* الذخيرة في علم الكلام

\* الفرية الطاهرة

\* رجال النجاشي

\* الرسائل العشر

\* الرسائل الفشاركية

السيد علي الاسترآبادي

الشيخ الطوسي

ابن شعبة الحرآني

الشيخ ضياء الدين العراقي

الشيخ أبي الصلاح الحلبي

الشيخ الصدوق

القاضي ابن البرآج

المولى عبدالله اليزدي

الشيخ يوسف البحراني

المحقق الكركمي

الفاضل القطيني

المقدس الأردبيلي

الفاضل الشيباني

الشيخ الصدوق

الشيخ الطوسي

الشيخ عبدالكريم الحائري

الشهيد الأول

الشهيد الصدر

السيد المرتضى علم الهدى

محمد الرازي الدولابي

الشيخ أحمد بن علي النجاشي

الشيخ الطوسي

السيد محمد الفشاركي